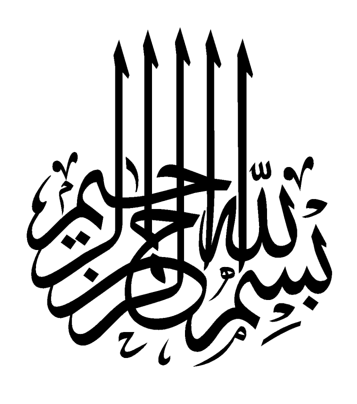
إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة من منظور عربي



د. سعود غسان أحمد البشر



إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة من منظور عربي

إدارة المناطق التعليمية

في الولايات المتحدة

من منظور عربي

الدكتور

سعود غسان أحمد البشر

جامعة الملك سعود

سعود غسان البشر
ادارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة من منظور عربي. /
سعود غسان البشر .- الرياض ، ١٤٤٦هـ

رقم الإيداع: ١٤٤٦/٦٨٨٧
ردمك: ٧-٤٤٩٦-٠٥-٦٠٣-٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأول والآخر، الباطن والظاهر، الذي هو بكل شيء عليم، الأول فليس قبله شيء، الآخر فليس بعده شيء، الظاهر فليس فوقه شيء، الباطن فليس دونه شيء، الأزلي القديم الذي لم يزل موجودًا بصفات الكمال، ولا يزال دائمًا مستمرًا باقيًا سرمديًا بلا انقضاء ولا انفصال ولا زوال. وصلى الله على سيد ولد آدم نبينا محمد ما تعاقب الليل والنهار، وعدد ما ذكره الذاكرون الأبرار، وعلى آلة وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

إهداء

أهدي هذا الكتاب إلى والديَّ العزيزين اللذين أولياني كل الرعاية والعناية في تعليمي وتربيتي، فلهم مني خالص الدعاء والشكر الجزيل. كما أهدي هذا العمل إلى أسرتي الكريمة وأشقائي الأعزاء، وإلى وطني الحبيب المملكة العربية السعودية، وجامعة الملك سعود التي آمنت بقدراتي ومنحتني الفرصة لاستكمال دراستي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويسعدني كذلك أن أوجه هذا الإهداء إلى أساتذتي الأفاضل الذين لم يبخلوا علي بالنصح والإرشاد، سواء في مراحل التعليم العام، حيث أذكر مدرسي في مدرسة كعب بن أبي زهير الابتدائية، ومدرسي في متوسطة ابن حجر العسقلاني، ومدرسي في ثانوية الملك فهد، وثانوية الإمام الشافعي، أو أساتذتي في مؤسسات التعليم العالي بجامعة الملك سعود، وتحديداً كلية التربية.

كما أشكر أساتذتي في معاهد اللغة الإنجليزية الذين بذلوا جهدهم في تأهيلي في مهارات اللغة الإنجليزية، استعداداً للدراسات العليا في الجامعات الأمريكية. وامتد إهدائي لأساتذتي في جامعة كليفلاند الحكومية، وجامعة سياتل الكاثوليكية، وشكر خاص لأساتذتي في جامعة إنديانا الحكومية.

ويشرفني إهداء هذا الكتاب لطلابي الأعزاء في مرحلة الدراسات العليا بتخصص الإدارة التربوية، وأهديه أيضاً إلى جميع طلاب العلم في الوطن العربي. أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا الكتاب علماً نافعاً لكاتبه وناشره، في الدنيا وبعد الممات. **والله الموفق والمستعان**

المحتويات

المقدمة

في عام 1776م، أعلن قادة الثورة الأمريكية -الذين يُسمَّون الآباء المؤسسين في التراث الأمريكي- انفصالهم عن التاج البريطاني وتأسيس دولة مستقلة. ومنذ ذلك الحين، تشهد الولايات المتحدة الأمريكية تطورًا استثنائيًا في الأصعدة جميعها، فقد ازداد عدد الولايات الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الفيدرالي حتى وصلت اليوم إلى 50 ولاية، وكانت آخر الولايات انضمامًا هي ولاية هاواي في عام 1959م. ويُعدّ ازدهار الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر السبب الحقيقي -بعد مشيئة الله- في التفوق الذي تعيشه البلاد في الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاتصالات، والتقنية كافة. كما أن انتشار المصانع في القرن التاسع عشر قاد إلى تحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة؛ فقد تحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى صناعي وسط هجرات كبيرة من الضواحي إلى المدن؛ بحثًا عن فرص عمل في المصانع التي كانت توفر أجورًا ثابتة أفضل بكثير من العمل في الحقول. وأسهمت الثورة الصناعية بصورة مباشرة وغير مباشرة في زيادة الحاجة إلى اليد العاملة، مما جعل الولايات المتحدة وخاصة الجزء الشرقي منها قبلة للمهاجرين. كما أسهمت الثورة الصناعية الأمريكية في تغييرات اجتماعية، من بينها انخفاض الحاجة إلى العبيد كما كان الحال في الحقب السابقة التي كانت تعتمد على الزراعة؛ فالمصانع تتطلب عمالًا لديهم القدرة على التعامل مع الآلات، وهذا من الأسباب التي قادت إلى إلغاء العبودية في الولايات المتحدة في عام 1865 بعد حرب أهلية دامية، لم يكن سببها الرئيس تحرير العبيد كما يعتقد البعض، بل كان السبب الحقيقي تدخل واشنطن في شؤون الولايات الداخلية، مما دفعها إلى الانفصال ومن ثم اندلاع الحرب الأهلية التي انتهت بانتصار الفيدراليين على الانفصاليين.

وقد أسهم تطور الصناعة في الولايات المتحدة خاصة في الجانب الشرقي منها في الحاجة إلى عمال لديهم القدرة على القراءة والكتابة للتعامل مع المكائن

بصورة فعَّالة من حيث التركيب والصيانة، مما أدى إلى ظهــور أول مــدارس حكومية ممولة على نطاق واسع من أموال دافعي الضرائب في إقلــيم إنجلتــرا الجديدة، بداية من العقد الثالث والرابع من القرن التاسع عشر المــيلادي. هــذه المدارس كانت تُسمى "المدارس المشتركة"، وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك تعليم نظامي أو مدارس عامة، لكنها كانت محصورة على بعــض فئــات المجتمــع. ويعود الفضل –بعد الله– في انتشار التعليم العام إلى المصلح هوراس مان، الذي يُدعى "أبو حركة المدارس المشتركة"، حيث كان أول رئيس لمجلس التعليم في ماساتشوستس. ومن الملاحظ أن ولاية ماساتشوستس كانت قدوة لبقية الولايات، فقد كانت متقدمة أكثر من الولايات الأخرى؛ إذ شهدت تأسيس أول مدرسة عام 1635 وهي المدرسة النحوية اللاتينية، وكذلك تأسيس أول مؤسسة تعليم عــالٍ فيما كان يسمى آنذاك "العالم الجديد"، وهي كلية هارفارد التي تأسست في عــام 1636م، وهي الجامعة النخبوية المعروفة بجامعة هارفارد، كما صدرت أوائل القوانين التعليمية في هذه الولاية. وهناك اختلافات كبيرة في تــاريخ وتطــور وواقع التعليم العام والعالي في الولايات المتحدة. فبالرغم من وجــود جوانــب مشتركة تاريخية مثل الفصل العرقي في مؤسسات التعليم وتأخر تعليم المــرأة، إلا أن الفروقات في الجوانب الهيكلية والأهداف تحتم ضرورة الفصل بين التعليم العام والعالي. ولقد نشر مؤلف هذا المجلد كتابًا بعنوان "التعلــيم العــالي فــي الولايات المتحدة: نظرة عامة"، يمكن الرجوع إليه للكشف عن تــاريخ وواقــع وتحديات مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة. في حين أن هدف الكتاب الحالي يدور حول إدارة التعليم العام، وتحديدًا إدارة المناطق التعليمية.

يتميز نظام التعليم في الولايات المتحدة بأنه نظام غير مركــزي، وتقــع مسؤولية توفير التعليم وتشغيل المدارس على عاتق الولايات، حيث إن الدستور الأمريكي لا يتضمن مواد دستورية تضمن حق التعليم للمواطنين لكن دســاتير الولايات جميعها تتضمن الحق في توفير تعليم جيد للسكان، بل هنــاك قــوانين

على مستوى الولايات تنص على إلزامية التعليم للصغار قبل سن الثامنة عشرة، حيث تتراوح سن إلزامية التعليم بين سن السادسة والثامنة عشرة في الولايات. وفي كل الولايات الخمسين يوجد مجلس للتعليم على مستوى الولاية يشرف على الحالة التعليمية في الولاية، وكذلك إدارة للتعليم على مستوى الولاية تكون الجهة التنفيذية للتعليم على مستوى الولاية. وتُقسّم الولاية ممثلة بالجهات التشريعية والتنفيذية على مستوى الولاية مناطق الولاية إلى بلديات أو مقاطعات أو مناطق تعليمية بحسب عدد من الاعتبارات منها ما يرجع إلى أسباب تاريخية أو جغرافية. وتختلف عدد المناطق التعليمية بين عام وآخر حيث هناك توجه لتقليص عددها في السنوات الأخيرة. وفي كل منطقة تعليمية يوجد مجلس أمناء يطلق عليه مجلس المدارس ومهامه كثيرة من أبرزها اختيار مدير للمنطقة التعليمية يسمى في الأدبيات الأمريكية المشرف أو المراقب، وقد سمي في هذا الكتاب مدير المنطقة التعليمية لتبسيط المسميات الوظيفية للقارئ العربي، ويؤدي مدير التعليم في المنطقة دور المدير التنفيذي، حيث يرأس مكتب التعليم الذي يدير المدارس العامة بصورة مباشرة. وهناك ثلاثة مستويات رئيسة للإشراف على المدارس العامة في الولايات المتحدة:

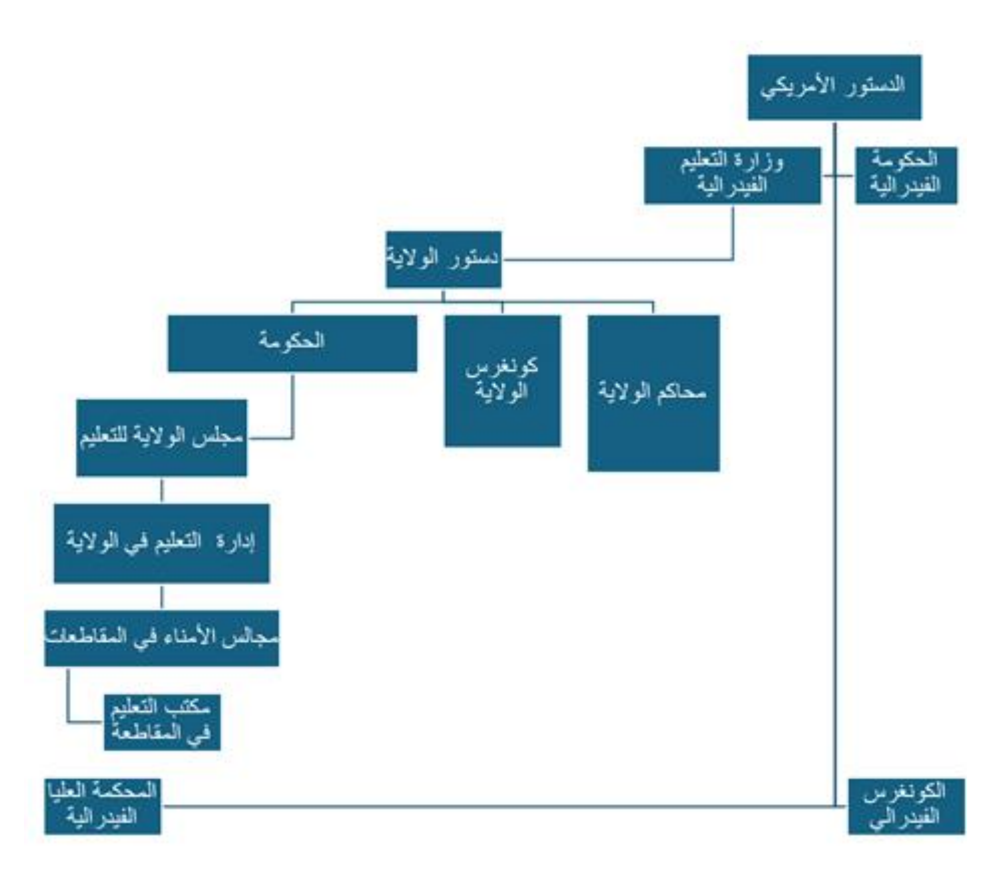
المستوى الفيدرالي: يُعدّ الدستور الأمريكي المرجعية العليا في الولايات المتحدة، ويقسم السلطات إلى ثلاث سلطات رئيسة: القضائية، والتشريعية، والتنفيذية. وتُعدّ أي قوانين أو أنظمة تخالف الدستور ملغاة. تلعب الحكومة الفيدرالية دور السلطة التنفيذية، ويمثلها الرئيس الأمريكي والمسؤولون الحكوميون. توجد أيضًا وزارة فيدرالية مختصة بالتعليم، وهي وزارة التعليم التي أُسست في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. تشرف الوزارة على السياسات العامة للمدارس، ولكنها لا تتدخل مباشرة في تشغيلها. وزارة التعليم الفيدرالية مسؤولة عن متابعة تطبيق القوانين الفيدرالية في المدارس الحكومية، مثل: القوانين المتعلقة بالحقوق المدنية، وتعليم ذوي الإعاقة، وتعليم الأطفال

غير الناطقين بالإنجليزية. كما تقدم الوزارة التمويل للبرامج المخصصة لهـذه الفئات[1]. ويلعب الكونغرس الأمريكي، المكون من مجلسي الشيوخ والنواب دورًا مهمًا في مراقبة عمل وزارة التعليم وسن التشريعات التي تـؤثر فـي النظـام التعليمي. كما يشارك الرئيس الأمريكي وأعضاء الكونغرس في صياغة القوانين التعليمية. على مدى السبعين عامًا الماضية، زاد تدخل الحكومة الفيدرالية فـي التعليم العام، خاصة من خلال قوانين تعليمية مرفقة بتمويل مالي[2]. أيضًا للسلطة القضائية، وبالأخص المحكمة العليا، تأثير كبير في النظام التعليمـي بصـورة عامة والمدارس العامة بصورة خاصة. وقـرارات المحكمـة العليـا ملزمـة للمؤسسات جميعها، بما في ذلك المدارس العامة. على سـبيل المثـال، قـرار المحكمة في قضية "براون ضد مجلس التعليم" عام 1954 أدى إلى إنهاء التمييز العنصري في المدارس العامة[3].

مستوى الولاية: تلعب حكومات الولايات ومجالس التعليم ووزارات التعليم على مستوى الولاية دورًا مهمًا في الإشراف على المدارس العامـة، حيـث تشـمل مسؤولياتها تمويل المدارس العامة بصورة أكبر من المستوى الفيـدرالي، إذ لا يتجاوز تمويل الحكومة الفيدرالية للمدارس العامة نسبة 15%، بينما تصل نسبة تمويل الولاية إلى أكثر من 40%[4]. ومن بين مسؤوليات حكومة الولاية ممثلـة بمجلس التعليم، التأكد من تطبيق المناطق التعليمية والمدارس التابعة لها للقوانين الفيدرالية والمحلية، إضافة إلى المعايير التعليمية، وتطوير السياسات العامة. كما أن للكونغرس على مستوى الولاية دورًا في إصدار التشريعات المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك تنظيم كيفية اختيار أعضاء مجالس الأمناء ووضع شروط العمـل، ومتابعة الحالة التعليمية في الولاية مـن خـلال التقـارير ومحاولـة تطـوير الممارسات في المدارس العامة. إضافة إلى ذلك، تلعب المحاكم العليا للولايـات دورًا مؤثرًا في التعليم من خلال إصدار أحكام ملزمة للمدارس[5].

مستوى البلديات أو ما يسمى المناطق التعليمية: تقسم الولايات إلى مناطق تعليمية متعددة تعتمد في تقسيمها على البلديات أو المقاطعات، ويبلغ عدد المناطق التعليمية أكثر من 13 ألف منطقة تعليمية. ولكل منطقة تعليمية مجلس أمناء يشرف على المدارس ويسمى مجلس الأمناء في الأدبيات الأمريكية "مجلس المنطقة التعليمية" أو "مجالس التعليم" أو "مجالس المدارس"، وهذه المصطلحات تستخدم بوصفها مرادفات للتعبير عن مجلس إدارة المنطقة التعليمية في هذا الفصل بصورة خاصة وفي فصول الكتاب المختلفة بصورة عامة.

وفي المناطق التعليمية، تكون مجالس الأمناء مسؤولة عن الإشراف على المدارس ويكون غالبية أعضاء هذه المجالس ممن يجري انتخابهم، وهم مسؤولون عن عدة مهام، منها التفاوض مع نقابات المعلمين حول الأجور والرواتب، والتأكد من تطبيق معايير الجودة، ومنع الفساد الإداري، وضمان الحوكمة الجيدة، إضافة إلى مراجعة التقارير المالية ومخرجات المدارس. من أهم مسؤوليات مجلس الأمناء أيضًا تعيين مدير للمنطقة التعليمية الذي يعمل بصفته رئيسًا تنفيذيًا للمنطقة التعليمية ويدير مكتب التعليم فيها، ويشرف على إدارة المدارس العامة. ويلخص الشكل الآتي الجهات المشرفة على المدارس العامة:



ويختلف حجم الموظفين والقادة في المكتب التعليمي بحسب عدد الطلاب والمدارس التي يشرف عليها. بعض المكاتب التعليمية تشرف على مئات الآلاف من الطلاب، مثل مكاتب التعليم في المدن الحضرية الكبيرة، مثل: نيويورك، وبوسطن، ولوس أنجلوس. بينما بعض المكاتب الأخرى تشرف فقط على مئات الطلاب.

ويتحمل المكتب التعليمي مسؤوليات متعددة تحت القيادة الإدارية لمدير المنطقة التعليمية. هذه المسؤوليات تشمل بناء المدارس والمرافق، وصيانتها، وتوفير النقل المدرسي. كما أن مكاتب التعليم في المناطق التعليمية هي المسؤولة عن إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك توظيف المعلمين ومديري المدارس. ونظرًا إلى عدم وجود مناهج وطنية موحدة أو حتى مناهج موحدة على مستوى

الولايات، تقع على عاتق مسؤولي المناهج في مكتب التعليم، بالتعاون مع المدارس ومعلمي المقررات مسؤولية تطوير مناهج مدرسية تتوافق مع معايير الولاية للمناهج.

الهدف من الكتاب

الهدف الأساسي من الكتاب هو استكشاف واقع إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية وفهمه، من خلال تحليل هيكلها الإداري، والعوامل المؤثرة فيها، ودور الجهات المشرفة، مع تسليط الضوء على التحديات المعاصرة التي تواجه هذه المناطق؛ بهدف الاستفادة من تلك الممارسات وتطبيق الأنسب منها في تطوير قطاع التعليم في الدول العربية. ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية، حيث يهدف الكتاب إلى:

- التعرف على الجهات المشرفة على المدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- اكتشاف التطور التاريخي للتعليم العام في الولايات المتحدة وتأثيره في إدارة المناطق التعليمية.
- تسليط الضوء على دور مجالس أمناء المناطق التعليمية، ومسؤولياتهم، ومواصفاتهم، والتحديات التي تواجههم، ودورهم الكبير في إدارة المناطق التعليمية.
- معرفة دور مدير المنطقة التعليمية ومسؤولياته.
- فهم أدوار مكاتب التعليم التي تدير المدارس في المنطقة التعليمية.
- إدراك العلاقة بين مديري المدارس وإدارة المقاطعات التعليمية.
- فهم العوامل القانونية والثقافية والاقتصادية، وأثرها في تشكيل سياسات إدارة المناطق التعليمية الأمريكية.
- اكتشاف تأثير القوانين التعليمية في قيادة المنطقة التعليمية.

- تحليل دور القضاء وتأثير قرارات المحكمة العليا في إدارة المناطق التعليمية.
- التعرف على تأثير القوانين والقضايا القانونية في إدارة الموارد البشرية في المنطقة التعليمية.
- عرض المعلومات المتعلقة بتمويل المدارس العامة في الولايات المتحدة والقضايا المرتبطة بالتمويل.
- معرفة دور نقابات المعلمين وتأثيرها في إدارة المناطق التعليمية.
- استكشاف التحديات المعاصرة التي تواجه إدارة المقاطعات التعليمية.

أهمية الكتاب

يُعدّ هذا الكتاب مرجعًا مهمًا لعدة أسباب:

1. التفوق العلمي الكبير الذي تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي خلال القرن الميلادي السابق والحالي؛ مما جعلها قبلة للعلماء وطلاب العلم.
2. الصدى الواسع والتأثير الكبير للواقع الأمريكي في العالم بما في ذلك ممارسات التعليم، وتتفوق الولايات الأمريكية بجوانب كثيرة فيما يتعلق بالأبحاث وتسويقها؛ مما يجعل الممارسات التي يتبناها المجتمع الأمريكي ذا أثر في بقية أجزاء العالم في ظل امتلاك الولايات المتحدة لأدوات تسويق منتجاتهم الفكرية والبحثية حول العالم.
3. باتت الولايات المتحدة والممارسات المتبعة بها مرجعًا أساسيًا في العلوم والمعارف في الوقت الراهن؛ مما يجعلها محط أنظار الدول والمجتمعات في ممارساتها جميعها، بما في ذلك تلك المتعلقة بمؤسسات التعليم العام. وتسعى العديد من الدول العربية إلى الاستفادة من تجارب الولايات المتحدة في إدارة التعليم ما قبل الجامعي، فنجد أن كثيرًا من الممارسات في الدول العربية مستلهمة من التجربة الأمريكية، على سبيل المثال:

- التوسع في المدارس ذاتية الإدارة أو ما تسمى المدارس المستقلة في بعض الدول العربية، التي استُنسخت من الولايات المتحدة، وأسهم تأثير الأبحاث الأمريكية ودراسة العديد من الباحثين العرب في الجامعات الأمريكية أيضًا في الاستفادة من هذه التجارب الأمريكية.
- نجد أن الدول العربية استنسخت من التجربة الأمريكية فيما يتعلق بالاختبارات الموحدة، سواء للدارسين في المراحل السنية أو تلك التي تُطبق بعد المرحلة الجامعية أو ما يتعلق باختبارات الرخص المهنية للمعلمين. ويُعدّ من الأهمية معرفة أسباب استخدام هذه الاختبارات في التعليم الأمريكي ودواعيها، وتقدير أهمية تلك الاختبارات في الميدان التعليمي العربي.
- تُعدّ الولايات المتحدة من الرواد في تطوير برامج القسائم التعليمية أو ما يسمى الكوبونات. وقد استلهمت العديد من الدول العربية برامجها التعليمية من هذه التجربة.

لذلك من المهم معرفة أسباب تبني تلك الممارسات في الولايات المتحدة؛ لفهم واقعنا التعليمي المعاصر بصورة أفضل.

4. الحكمة ضالة المؤمن ومن المهم الاستفادة من تجربة الولايات المتحدة في التعليم العام للاستفادة من الممارسات الجيدة وتبنيها في قطاع التعليم العربي، وعدم تكرار الأخطاء التي وقعت بها الولايات المتحدة في تجربتها في التعليم العام، ويعد البدء من انتهاء الآخرين أمرًا في غاية الأهمية لمن رغب التطور.
5. إن هذا الكتاب مؤلف للقارئ العربي، بالرغم من أن ترجمة الكتب قد تبدو خيارًا أسهل إلا أن المؤلف حرص على كتابة هذا الكتاب لعدة أسباب. وأحد هذه الأسباب هو أن الكتب المترجمة -وإن كانت جيدة وسلمت من أخطاء الترجمة- إلا أنها موجهة بالأساس لطلاب الدراسات العليا في الجامعات

الأمريكية. وبالتالي، فإن تلك الكتب تنطلق من أرضية مشتركة وثقافة واحدة، مما يؤدي إلى إهمال كثير من التفاصيل التي تشكل فارقًا بالنسبة للقارئ غير الأمريكي. فعلى سبيل المثال، عندما يتحدث أحد الكتب عن أهمية أن يكون قادة التعليم ملمين بتاريخ الأقليات كشرط من شروط التعيين، سيفهم القارئ الأمريكي أن هذا الشرط مرتبط بالتاريخ الاجتماعي الأمريكي الذي تأثر بالعبودية، والفصل العرقي، والمشكلات المتعلقة بالعنصرية، التي لا تزال بعض مظاهرها قائمة حتى اليوم. أما القارئ العربي، الذي قد لا يكون ملمًا بالثقافة الأمريكية، قد يواجه صعوبة في فهم مثل هذه التفاصيل. لذلك، حرص المؤلف على كتابة هذا الكتاب المهم خصيصًا للقارئ العربي، بحيث يقدم رؤية شاملة ومتكاملة تسهل فهم النظام التعليمي الأمريكي وتحدياته، مع مراعاة الخلفية الثقافية للقارئ. ويعتقد المؤلف أنه بالرغم من تواضع قدراته ومحدودية معرفته إلا أنه -بعون الله- قادر على تقديم محتوى مفيد للمطّلع العربي في موضوع إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة لعدة أسباب، وهي:

1. تخصص المؤلف في مجال إدارة المناطق التعليمية، حيث حصل المؤلف على درجة دكتوراه الفلسفة من جامعة إنديانا الحكومية من الولايات المتحدة في تخصص قيادة المناطق التعليمية.
2. درس المؤلف الماجستير في جامعة كليفلاند الحكومية في تخصص الإدارة التعليمية.
3. دراسة المؤلف لعدد من الساعات في برامج متعلقة بقيادة المناطق التعليمية في ولاية واشنطن، ضمن إعداد برنامج قيادة المناطق التعليمية.
4. زيارات المؤلف للمدارس والمكاتب التعليمية خلال سنوات دراسته الطويلة في الولايات المتحدة لدراسة الماجستير والدكتوراه، في المدة من 2013 إلى نهاية عام 2019م.

5. عمل المؤلف لعدد من الأنشطة والمبادرات داخل المدارس العامة في ولاية أوهايو، وولاية إنديانا، وولاية، واشنطن.
6. الاستفادة من أساتذة المؤلف في مقررات برامج الماجستير والدكتوراه، حيث إن كثيرًا منهم كان مدير منطقة تعليمية سابق.
7. استفادة المؤلف من خبرات زملائه في الدراسة، حيث يعمل بعضهم مساعدين لمديري المناطق التعليمية إبان دراسته لمرحلة الدكتوراه في جامعة إنديانا الحكومية.
8. حضور المؤلف لمؤتمرات قادة المناطق التعليمية في ولاية إنديانا وملتقيات مديري المدارس.
9. اهتمام المؤلف بالبحث العلمي والنشر في الموضوعات المتعلقة بالتعليم الأمريكي، فقد نشر الكاتب عددًا كبيرًا من الأدبيات عن التعليم في الولايات المتحدة على مدار أعوام أسهمت في تراكمية المعرفية وفهم أشمل للقضايا المتصلة بالتعليم الأمريكي، وقد نشر المؤلف الكتب الآتية عن التعليم في الولايات المتحدة، منها:
   - النظام التعليمي الأمريكي.
   - قوانين ومحاكمات غيرت واقع التعليم.
   - تاريخ التعليم الأمريكي من عام 1600 إلى 1913م.
   - قضايا معاصرة في التعليم الأمريكي.
   - المبتعثون السعوديون في أمريكا دراسات وتجارب.
   - التعليم العالي في الولايات المتحدة نظرة عامة.
   - الطلاب السعوديون في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أعد المؤلف العديد من الدراسات العلمية المنشورة في مجلات علمية محكمة عن التعليم في الولايات المتحدة، من ضمنها:

- تطور التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية (1628-1983).

- واقع التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية.
- تاريخ التعليم العالي في الولايات المتحدة منذ النشأة حتى عام 1899م.
- الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة.
- آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثِلة في الولايات المتحدة.
- البعثات التعليمية السعودية إلى جامعات الولايات المتحدة.
- تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في السعودية والولايات المتحدة وألمانيا والدول الإسكندنافية.

الفئة المستهدفة للكتاب

يستهدف الكتاب فئة محددة يمكنها الاستفادة من الكتاب:

- القيادات ومتخذي القرارات التعليمية في العالم العربي.
- طلاب الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بصورة عامة والطلاب في تخصصي الإدارة العامة والإدارة التعليمية الباحثين في الشؤون التعليمية والإدارية.

نقاط يجب أخذها في الاعتبار

تتميز الولايات المتحدة بنظام غير مركزي في التعليم العام، لذلك هناك تباين في الممارسات الإدارية والقانونية بعض الشيء بما يشمله من اختلافات في المسميات والصلاحيات، لكن حاول الكتاب إعادة صياغة تلك المسميات والمصطلحات بصورة أقرب للقارئ العربي -فعلى سبيل المثال- هناك مقاطعات تسمي مدير تعليم المقاطعة التعليمية مشرف تربوي والبعض يسميه كبير المديرين، وهناك مقاطعات تسمي هذا المنصب مراقب وهناك من يطلق عليه المدير التنفيذي، لذلك سُمي في هذا الكتاب مدير المنطقة التعليمية وهو

الدور الحقيقي الذي يؤديه. أيضًا مصطلح مجالس الأمناء غير دارج كثيرًا في الأدبيات عند الحديث عن المدارس لكنه شائع فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة، وتسمى مجالس المدارس ومجالس التعليم، ولكن أُطلق عليها مجالس الأمناء لقرب المصطلح من مفهومية القارئ العربي حسب ما يعتقد المؤلف. وهناك العديد من المصطلحات استُبدلت بمصطلحات مماثلة – على سبيل المثال– لا يطلق على المسميات الإدارية في المستوى الفيدرالي وزارة، بل قسم وهي مصطلحات قديمة استُخدمت عند تأسيس الاتحاد الفيدرالي عام 1776م، واستُمر عليها حتى اليوم رغم أنها تؤدي مهام وزارة بما فيها قسم التعليم. وقد حرص الآباء المؤسسون على أن تبقى العاصمة الفيدرالية صغيرة الحجم محدودة الصلاحيات، وأن يقتصر دورها على قضيتين فقط هما الدفاع الخارجي وكذلك التمثيل الخارجي، أما بقية الملفات فهي من صلاحيات الولايات فقد كان لكل ولاية جيشها الخاص واستمر الحال إلى الحرب الأهلية التي كان من أسباب اندلاعها هو تدخل واشنطن في شؤون الولايات حسب ما يعتقد الانفصاليون، وهي السبب الرئيس للانشقاق عن الفيدرالية لبعض الولايات عام 1861م والتحاقها باتحاد كونفدرالي جديد في ذلك العام. والسبب في غضب الانفصاليين هو أن المرشح الرئاسي أبراهام لينكون وعد بتحرير العبيد في الولايات جميعها، مما قاد بعض قادة الولايات للاعتقاد أن هذا تدخل في صلاحيات الولايات؛ لكون تحرير العبيد قضية داخلية، ومهمة واشنطن بما فيها من سلطات ثلاث تقتصر على القضايا الأمنية الكبرى والعلاقات مع الدول الأخرى فقط. وقد كان ولاء الكثير من السكان للولاية قبل الحرب الأهلية التي استمرت أكثر من أربع سنوات، أدركت بعدها واشنطن أن الوقت حان للتوسع والتأثير الأكبر في المواطنين لبناء شعب أمريكي له ولاء للولايات المتحدة أكثر من ولايته، وهذا ما نجحت به من خلال إنشاء العديد من الأنظمة وتوحيدها، مثل: أنظمة التقاعد وأنظمة متعلقة بالجيش الوطني والتوسع في توحيد القوانين

بما فيها القوانين التعليمية المؤثرة في المدارس العامة؛ مما جعل مسؤولية متابعة تطبيقها من ضمن صلاحيات قسم التعليم الفيدرالي وهو ما يطلق عليه في هذا الكتاب وزارة التعليم.

التحيز: درس المؤلف سعود غسان البشر مرحلتي الماجستير والدكتوراه في تخصص الإدارة التعليمية في مرحلة الماجستير في جامعة كليفلاند الحكومية في ولاية أوهايو، ومدينة كليفلاند هي مدينة مناصرة للحزب الديموقراطي رغم أن ولاية أوهايو غالبًا ما ينتصر فيها الحزب الجهوري. ويغلب على سكان كليفلاند ومعلميها وأساتذة جامعاتها انتماؤهم للحزب الديموقراطي الذي لديه نزعه يسارية اشتراكية أخيرًا، وهو مع حقوق العمال والنقابات. وبحكم عيش المؤلف ودراسته الماجستير في مدينة كليفلاند فإنه اختلط بعدد كبير من أولياء الأمور والمعلمين من خلال زياراته الأسبوعية للمدارس، كما أن المؤلف قد يكون تأثر بآراء أساتذته في الجامعة سواء من خلال المحاضرات الرسمية أو من خلال اللقاءات والمؤتمرات والمحادثات الجانبية، وبصورة عامة يمكن القول إن المؤلف قد يكون تأثر بما عايشه في كليفلاند خلال دراسته للماجستير حيث تكونت لديه تصورات سلبية ضد خصخصة التعليم وإضعاف دور المقاطعات التعليمية ونقابات المعلمين. وعندما انتهى المؤلف من دراسته للماجستير انتقل للدراسة في تخصص قيادة المقاطعات التعليمية في جامعة إنديانا الحكومية حيث يغلب عليها المنتمون إلى الحزب الجمهوري الذي لديه اتجاهات إيجابية نحو إضعاف المقاطعات التعليمية وتأييد أكبر نحو برامج خصخصة التعليم بأسلوب القسائم التعليمية، حيث تُعدّ ولاية إنديانا من أكبر الولايات التي تتبنى برامج القسائم التعليمية التي تسمح للسكان بالدراسة في المدارس الخاصة، وكذلك التوسع بالمدارس ذاتية الإدارة التي تسمى مستقلة. وبوجه عام لدى الجمهوريين موقف عدائي من النقابات بما فيها نقابات المعلمين ولديها نزعة يمينية رأسمالية. ومن مبدأ الأمانة العلمية وضع المؤلف هذه التفاصيل خشية وقوعه في التحيز

الذي يعيب المنهجية العلمية. وقد حاول المؤلف أن يكون محايدًا في مختلف الموضوعات الخلافية في هذا الكتاب -قدر المستطاع- لكن الأخطاء البشرية واردة والله المستعان.

مصطلحات الكتاب

- واشنطن: يقصد بها في هذا الكتاب السلطات الثلاث على المستوى الاتحادي، الذي اعتمد على مصطلح فيدرالي رغم أنه مصطلح غير عربي لشيوعه استخدامه في الأوساط العربية.
- السلطة التشريعية: يقصد بها في هذا الكتاب الكونغرس الفيدرالي أو الكونغرس الولائي، الذي يعمل على مستوى الولاية حيث إن لكل ولاية كونغرس مجلسين مجلس للشيوخ ومجلس للنواب، والأمر مماثل للكونغرس الفيدرالي.
- السلطة التنفيذية: يقصد بها في هذا الكتاب الحكومات سواء الحكومة المركزية في واشنطن أو حكومات الولايات.
- النظام القضائي: يقصد به في هذا الكتاب أنواع المحاكم جميعها، ولكل ولاية نظامها القضائي الخاص وهناك نظام قضائي فيدرالي تمثله المحكمة العليا في واشنطن وهذا هو النظام التي اهتُم به في هذا الكتاب؛ لكون الكتاب يحاول عرض نماذج موحدة من إدارة المناطق التعليمية في كل الولايات فالتركيز على الأشياء المشتركة والقضايا القانونية المشتركة بين المناطق التعليمية جميعها، لذلك اهتُم بالمحاكم الفيدرالية.
- وزارة التعليم: يقصد بها الإدارة التعليمية التابعة للحكومة الفيدرالية في واشنطن.
- مجلس التعليم على مستوى الولاية: يقصد به في هذا الكتاب مجلس التعليم على مستوى الولاية.
- إدارة التعليم: يقصد بها إدارة التعليم وهي الجهة التنفيذية لقرارات مجلس التعليم في الولاية.

- المنطقة التعليمية: هي تقسيم إداري غالبًا ما يكون حسب البلـديات وتختلـف أحجامها بحسب الولايات، ويوجد أكثر من 13200 مقاطعـة تعليميـة فـي الولايات المتحدة، والولاية هي من يحدد عدد المناطق التعليميـة. والمـدارس العامة جميعها في تلك المنطقة الجغرافية تكون من ضمن مسؤوليات المنطقـة التعليمية.
- مجلس الأمناء: يقصد به في هذا الكتاب الأعضاء المنتخبين غالبًا من سـكان المنطقة التعليمية للإشراف العام على التعليم في المنطقة التعليميـة، وتسـمى مجالس الأمناء في الأدبيات الأمريكية مجالس المدارس، وقد اعتُمد مصـطلح مجلس الأمناء؛ لتكييف المصطلح وجعله أوضح للقارئ العربي.
- مدير المنطقة التعليمية: هو الرئيس التنفيذي للمنطقة التعليمية ويُعيّن من مجلس الأمناء في المنطقـة التعليميـة. والمصـطلح الأقـرب لترجمـة مصـطلح (superintendent) هو مسمى مشرف ما يطلق على رئيس المنطقة التعليمية في الأدبيات الأمريكية، لكن كُيّف المصطلح وعُـدّل لكلمـة مـدير المنطقـة التعليمية؛ ليسهل على المطّلع العربي تتبع أدواره من خلال هذا الكتاب.

أرجو الله سبحانه أن يكون هذا الكتاب المتواضع، من المؤلف الفقير إلى رحمة ربه، من العلم النافع في الدنيا والآخرة، وأن ينفع به كل من يقرأه.

المؤلف

سعود غسان أحمد البشر

عضو هيئة التدريس بقسم الإدارة

التربوية بجامعة الملك سعود

يوم الخميس14 ربيع الآخر

1446هـ الموافق 2024/10/17

فصول الكتاب

الفصل الأول: يهدف هذا الفصل إلى تقديم لمحة شاملة عن الولايـات المتحـدة الأمريكية، تمهيداً لفهم الفصول التالية من الكتاب بعمق أكبر. ويعـرض هـذا الجزء معلومات حول النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في أمريكـا. كما يبرز مجموعة من الحقائق المتعلقة بالتعليم العام في الولايات المتحدة، مما يساعد القارئ على تكوين تصور متكامل، ويهيئه لفهم أعمق للفصول الأساسية في الكتاب. ويتناول المبحث أيضًا إحصاءات وحقائق حول النظـام التعليمـي، تشمل المراحل الدراسية، والمناهج، والطلاب، والكوادر التعليمية، بالإضافة إلى معلومات عن المدارس والجهات المشرفة على التعليم العام.

الفصل الثاني: يهدف هذا الفصل إلى استعراض الجهات المسؤولة عن الإشراف على المدارس العامة في الولايات المتحدة. هـذه الجهـات تشـمل المسـتوى الفيدرالي في واشنطن، والمستوى الولائي، وكذلك المستوى المحلي على مستوى البلدية أو المقاطعة. يركز الفصل على تحديد أدوار تلك الجهات وتأثيرها فـي إدارة المقاطعات التعليمية. يُبرز الفصل ثلاثة مستويات رئيسة للإشراف علـى المدارس العامة: المستوى الفيدرالي، والمستوى الولائي، ومسـتوى المنطقـة التعليمية. يُناقش في هذا الفصل المستويان الفيدرالي والولائي بالتفصيل، بينمـا يتناول مستوى المنطقة التعليمية في الفصول اللاحقة من الكتاب.

الفصل الثالـث: يهدف هذا الفصل إلى تقديم نظرة شاملة حول التطور التاريخي للتعليم العام في الولايات المتحدة، بدءًا من الحقبة التي سبقت الاستقلال وصولًا إلى عام 1983، وهو العام الذي أُصدر فيه تقرير "الأمة في خطر"، الذي أحدث تغييرًا جذريًا وغير مسبوق في التعليم العام، وما زالت تأثيراته القوية مسـتمرة حتى اليوم. ويُعدّ فهم التاريخ التعليمي أمرًا أساسيًا لفهـم السياسـات التعليميـة المعتمدة في المدارس العامة بالولايات، لذا فإن برامج إعـداد قـادة المـدارس

ومديري المناطق التعليمية في الدراسات العليا تتضمن مقررات تتناول موضوعات مرتبطة بالتاريخ الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للولاية التي يسعى القائد للعمل فيها بصورة خاصة، أو بالتاريخ المشترك للولايات المتحدة بصورة عامة.

الفصل الرابع: يناقش هذا المبحث دور مجلس الأمناء في المنطقة التعليمية، مسلطًا الضوء على دوره القيادي ومسؤولياته المتعددة، كما ويستعرض الفصل مواصفات أعضاء مجلس الأمناء، والتحديات التي يواجهونها في قيادة المناطق التعليمية، إضافة إلى تقديم تفاصيل حول تأثيرهم الكبير في توجيه السياسات واتخاذ القرارات في المنطقة التعليمية. كما يتضمن هذا الجزء من الكتاب أمثلة واقعية على الممارسات الفعالة لمجالس الأمناء في المناطق التعليمية، إلى جانب استعراض دراسات وأبحاث متعلقة بأدوارهم وتأثيرهم في تحسين أداء المدارس والإدارات التعليمية.

الفصل الخامس: يتناول هذا الفصل مسؤوليات ومهام مدير المنطقة التعليمية، الذي يشغل دور الرئيس التنفيذي للمنطقة التعليمية ويقود مكتبها التعليمي. يستعرض هذا الجزء من الكتاب أدوار مدير المنطقة التعليمية بعمق، موضحًا مسؤولياته المختلفة، ويقدم أمثلة توضيحية حول تلك المهام، إضافة إلى الصفات والكفاءات التي يجب أن يتمتع بها المدير المثالي. كما يناقش الفصل بصورة مفصلة كيفية تأهيل مديري المناطق التعليمية وإعدادهم، حيث يُشترط في معظم الولايات أن يكون المدير حاصلًا على مؤهل الماجستير على الأقل في القيادة التعليمية، إلى جانب استكمال العديد من البرامج التدريبية، واكتساب الخبرات العملية، واجتياز الاختبارات اللازمة للحصول على رخصة قيادة المنطقة التعليمية.

الفصل السادس: يتناول هذا الفصل دور مكتب التعليم في المنطقة التعليمية، الذي يقوده مدير المنطقة التعليمية، ويوضح المهام والملفات المطلوبة منه. يختلف حجم الموظفين والإدارات والهياكل التنظيمية في المكاتب التعليمية حسب عدد الطلاب في المنطقة؛ فكلما ازداد عدد الطلاب، زاد عدد المدارس، وبالتالي تزداد الحاجة إلى المزيد من الكوادر الإدارية والتعليمية، وكذلك الإشراف والقيادة في المكتب التعليمي، مما يشكل سلسلة مترابطة. يتحمل مكتب التعليم العديد من المسؤوليات الرئيسة، منها إدارة المدارس وتوظيف الموارد البشرية، حيث يُعيّن على مستوى المنطقة التعليمية وليس على مستوى الولاية. يقدم الفصل عدة نماذج للهياكل التنظيمية لمكاتب التعليم، ويستعرض المواصفات الوظيفية لمساعدي مدير التعليم.

الفصل السابع: يستعرض هذا الجزء من الكتاب العلاقة بين مديري المدارس وإدارة المقاطعات التعليمية. يُعدّ مديرو المدارس الجهة التنفيذية لقرارات مكتب التعليم، وغالبًا ما يتواصل مدير المدرسة مباشرة مع مدير المنطقة التعليمية في المناطق الصغيرة. أما في المناطق التعليمية الكبيرة، فيجري التواصل من خلال نواب ومساعدين لمدير المنطقة التعليمية. يتناول الفصل أيضًا تفاصيل إحصائية حول مديري المدارس العامة، وأدوارهم ومسؤولياتهم، إضافة إلى معلومات حول الأجور والمزايا المالية التي يحصلون عليها. كما يكشف عن متطلبات شغل وظيفة مدير مدرسة، ودور الجامعات في إعداد قادة مؤهلين للمدارس.

الفصل الثامن: يتناول هذا الفصل تأثير مجموعة من العوامل القانونية والثقافية والاقتصادية في إدارة المناطق التعليمية، وكيف تسهم هذه العوامل في تشكيل سياساتها. يؤثر هذا المزيج من العوامل في مختلف جوانب إدارة المنطقة التعليمية والمدارس التابعة لها، بما في ذلك التخطيط، والتنظيم، والتوظيف، والتوجيه، والرقابة. كما يسلط الفصل الضوء على مجموعة واسعة من العوامل

المؤثرة التي قُدّمت بصورة موجزة لشرح كيفية تأثيرها في إدارة المناطق التعليمية.

الفصل التاسع: يهدف هذا المبحث إلى توضيح أهمية إدراك قادة المناطق التعليمية وقادة المدارس التابعين لها للمواد الدستورية والقانونية، خاصة القوانين التعليمية؛ لتجنب المخالفات القانونية التي قد تؤدي إلى عقوبات أو محاكمات، حيث بلغت قيمة التعويضات لمؤسسات التعليم في عام 2023 أكثر من 1.9 مليار دولار كتسويات أو كجزءات من المحاكم. لذلك، تركز برامج إعداد القادة التعليميين على دراسة الدستور الأمريكي ودستور الولاية والقوانين المتعلقة بهما. كما يستعرض الفصل القضايا القانونية التي وصلت إلى المحكمة العليا، لكون أحكامها ملزمة للمؤسسات التعليمية جميعها.

الفصل العاشر: يهدف هذا الفصل إلى تحليل تأثير القضاء، وبصورة خاصة قرارات المحكمة العليا، في إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة، من خلال استعراض تاريخ النظام القضائي الفيدرالي وأثره في السياسات التعليمية، يسعى الفصل إلى تقديم فهم شامل لكيفية تأثير الأحكام القضائية في المدارس العامة. ورغم أن الهدف ليس التعمق في النظام القضائي الفيدرالي، إلا أن استعراض بعض المعلومات حول عمل المحاكم الفيدرالية يُعدّ ضروريًا لفهم تأثير الدستور الأمريكي لعام 1787 والقوانين الفيدرالية الملزمة للولايات جميعها في إدارة المناطق التعليمية. وقد استعرض الفصل نماذج لبعض القضايا التاريخية التي أثرت في إدارة المناطق التعليمية.

الفصل الحادي عشر: يهدف هذا المبحث إلى تحليل تأثير القوانين والقضايا القانونية في إدارة الموارد البشرية في المنطقة التعليمية. من الأهمية أن يكون القائد التعليمي، سواء أكان مدير المنطقة التعليمية أم نوابه ومساعديه أم القيادات المدرسية، على دراية بالجوانب القانونية لضمان اتخاذ القرارات الصحيحة،

وتجنب الأخطاء التي قد تؤدي إلى مشكلات قانونية مكلفة ماليًا ومعنويًا للمنطقة التعليمية. ويسلط هذا الفصل الضوء على القوانين الفيدرالية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، والقضايا القانونية التي وصلت إلى المحكمة العليا التي أثرت في سير العمل الإداري في المناطق التعليمية فيما يتعلق بالموارد البشرية.

الفصل الثاني عشر: يسعى هذا الفصل إلى تقديم نظرة شاملة حول آلية تمويل المدارس العامة في الولايات المتحدة، حيث يُمول التعليم العام من ثلاثة مصادر رئيسة: المستوى الفيدرالي، ومستوى الولاية، والحكومة المحلية أو البلديات. ويتناول هذا الجزء من الكتاب تأثير هذه المصادر في إيرادات المدارس ومخصصاتها. كما يستعرض الفصل القضايا المرتبطة بتمويل المدارس وأهمية امتلاك قادة المناطق التعليمية والقيادات المدرسية مهارات اقتصادية ومحاسبية لإدارة الميزانيات المدرسية بصورة فعالة، وفقًا للتشريعات والإجراءات المالية المعتمدة من الولاية ومجلس الأمناء.

الفصل الثالث عشر: يسعى هذا المبحث إلى تحليل دور نقابات المعلمين وتأثيرها في إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة. ويقدم الفصل معلومات حول أكبر نقابتين للمعلمين، الجمعية التربوية الوطنية والجمعية الفيدرالية للمعلمين، ودورهما في الدفاع عن حقوق المعلمين وتأثيرهما في النظام التعليمي. ويستعرض الفصل إيجابيات وسلبيات نقابات المعلمين، كما يناقش الفصل أهمية بناء علاقات جيدة بين قادة المناطق التعليمية وممثلي النقابات، مع التركيز على امتلاك قادة المناطق التعليمية مهارات التفاوض والإقناع التي يحتاجها القادة لضمان التوصل إلى تسويات تجنب اضطرابات المعلمين وتعطل من انتظام التعليم في المدارس التابعة للمنطقة التعليمية.

الفصل الرابع عشر: يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على التحديات المعاصرة التي تواجه إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة. ويناقش

الفصل موضوعات تُشكّل تحديًا كبيرًا في الحقبة الحالية، مثل: ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع الذي له انعكاس سلبي على المجتمع، وتكثيف الاختبارات الموحدة. كما يناقش هذا الجزء موضوعات تتعلق بتحديات متعلقة بارتفاع عدد الطـــلاب غير القانونيين في المدارس، وظهور حركة لخصخصة التعليم تشـــكل تهديـــدًا للمدارس، وقضايا تتعلق بالفئات الشاذة جنسيًا. كما يعرض تحـــديات أخـــرى، مثل: حوادث القتل الجماعي في المدارس، والتفاوت في الأجور بين الجنســـين، ومسألة العدالة الاجتماعية في تمويل المدارس العامة.

الفصل الخامس عشر: يهدف هذا الفصل إلى استشراف مستقبل إدارة المنـــاطق التعليمية والمدارس العامة التابعة لها في ضوء المتغيرات المستقبلية بمشيئة الله تعالي. كما تناول الجزء الثاني من هذا الكتاب الدروس المستخلصة من التجربة الأمريكية في إدارة المناطق التعليمية وسبل الاستفادة منها في قطاع التعليم فـــي الدول العربية.

الفصل الأول

التمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تقديم لمحة شاملة عن الولايات المتحدة الأمريكية، تمهيداً لفهم الفصول التالية من الكتاب بعمق أكبر. ويعرض هذا الجزء معلومات حول النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في أمريكا. كما يبرز مجموعة من الحقائق المتعلقة بالتعليم العام في الولايات المتحدة، مما يساعد القارئ على تكوين تصور متكامل، ويهيئه لفهم أعمق للفصول الأساسية في الكتاب. ويتناول المبحث أيضًا إحصاءات وحقائق حول النظام التعليمي، تشمل المراحل الدراسية، والمناهج، والطلاب، والكوادر التعليمية، بالإضافة إلى معلومات عن المدارس والجهات المشرفة على التعليم العام.

أ: نبذة عن الولايات المتحدة الأمريكية

النظام السياسي

تتكوَّن الولايات المتحدة الأمريكية من 50 ولاية، ومقاطعة كولمبيا التي تقع بها العاصمة واشنطن، وهناك أراضٍ تابعة للولايات المتحدة غير متصلة جغرافيًّا بالولايات المتحدة، ويبلغ عدد تلك الأراضي 16 أرضًا أمريكية، والولايات المتحدة هي ثالث أكبر دولة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا الاتحادية وكندا. وتتمتَّع كلٌّ ولاية بالحكم الذاتي، فكلٌّ ولاية لديها سُلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، بينما ترتبط الولايات مع بعضها البعض من خلال العاصمة واشنطن، حيث إن نظام الحكم فيدرالي. ويُوجد لدى كلِّ ولاية دستور يكون مرجعًا للقوانين، لكن يجب أن تكون دساتير الولايات لا تتعارض مع الدستور الاتحادي في واشنطن. والولايات المتحدة تتبع النظام الديمقراطي الجمهوري، حيث يتمُّ اختيار السُّلطات التنفيذية المتمثِّلة بالحكومات على مستوى

الولاية وكذلك على المستوى الوطني وكذلك السُّلطة التشـريعية المتمثِّلـة فـي الكونغرس على مستوى الولاية أو كونغرس واشنطن عن طريـق الانتخـاب، ويتكوَّن الكونغرس أو البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ ويكون مدة الخدمة به 6 سنوات، ولكلِّ ولاية ممثلان في هذا المجلس، بينما مجلس النواب تكـون مدة الخدمة به سنتين، ويكون الانتخاب مقسَّمًا حسب المقاطعة الانتخابية، وليس المقاطعة التعليمية، حيث إن المقاطعة الانتخابية أكبر مسـاحة. أمـا أعضـاء السُّلطة القضائية في مستوى المحكمة العليا للولاية أو المحكمة العليا الفيدراليـة فيتمُّ تعيين القُضاة من قِبَل الرئيس الأمريكي بمباركة مجلـس الشـيوخ، فيمـا يختلف أسلوب تعيين قُضاة المحاكم العليا في الولايات، فهناك من الولايات يـتمُّ تعيين قُضاة محكمة الولاية العليا من قِبَل الحاكم، وهناك مَن يتمُّ تـزكيتهم مـن كونغرس الولاية، وهناك مَن ينتخب قُضاة المحكمة العليا.

وينصُّ الدستور الفيدرالي في تعديله الأول على علمانية الدولة بالرغم مـن أن كتبة الدستور متديِّنون، وكذلك يتميَّز المجتمع الأمريكي بالمحافظة، حيث يُوجد كنيسة في كلِّ شارع تقريبًا، ويُقدَّر عدد الكنائس بحوالي 400 ألف كنيسة، فيما يبلغ عدد السكان في إحصاء 2022م بـ 330 مليون نسمة. كما أن الدسـتور الأمريكي لا ينصُّ على وجود لُغة رسمية في البلاد، فاللغة الإنجليزية وإن كانت دارجة ومعتمدة كلغة للتدريس فهي ليست لُغة رسمية وفقًا للدستور، ولا غرابة في ذلك فقد كانت لُغة العلم في وقت كتابة الدستور هي اللغة اللاتينية، وذلك في نهاية القرن الثامن عشر، بينما كانت لغة المستوطنين السائدة الإنجليزية، بينمـا عاش السكان الأصليون عقودًا طويلة من التصفية والتهجير من قِبَل المستوطنين الأوربيين.

الديمغرافية

ووفقًا لمكتب الإحصاء الفيدرالي بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2024م أكثر من 335.8 مليون نسمة، منهم 50.5% من الإناث، وهناك نسبة نمو في السكان وارتفاع لمتوسِّط أعمار السكان بعد مشيئة الله، حيث كانت متوسِّط عُمر الرجل 78 عامًا، بينما كانت متوسِّط عمر المرأة يقترب من 83 عامًا، فيما بلغت نسبة الخصوبة 1.7 للمرأة. وتُشكل الفئة العُمرية بين 18 إلى 44 الفئة العُمرية الأكبر بين السكان بنسبة 36%، فيما تُشكل الفئة العُمرية 18 عامًا فاقل نسبة 22.2%. وبقية الفئات العُمرية تكون من ضمن تصنيف 45 عامًا فأكبر. ويُشكل المهاجرون نسبة كبيرة من السكان، فقد بلغ عدد المهاجرين الشرعيين حوالي 21 مليون شخص، ولكن الولايات المتحدة تُعاني من الهجرات غير الشرعية بأعداد هائلة من خلال حدودها الجنوبية. ويمتد الاهتمام بالإفصاح عن العِرق لأسباب تاريخية تتعلَّق بالتمييز العنصري، لذلك تنصُّ القوانين مثل قانون الحقوق المدنية على الإفصاح عن إحصائيات العرقيات؛ حتى يتمَّ التأكُّد من توفير العدالة الاجتماعية، وعدم حدوث تمييز بناءً على العِرق أو الجنس أو الدِّين.

ومُعظم سكان الولايات المتحدة من العرقية البيضاء، حيث شكَّلوا نسبة 58 % من السكان في عام 2020م، ولكن نسبة البيض تقلُّ في المجتمع بشكل حادٍّ نظرًا لانخفاض نسبة الخصوبة، وكذلك زيادة نسبة الهسبانك، وقد كانت نسبة البيض في إحصاء عام 2000م أكثر من 69% مما يُشير إلى الانخفاض الكبير. وقد شكَّل الهسبانك أو اللاتينيين –وهم من أصول مكسيكية أو من دول أمريكا الوسطى والجنوبية– نسبة كبيرة من السكان، حيث ترتفع نسبتهم بشكل كبير نظرًا لارتفاع نسبة الخصوبة، وكذلك ارتفاع نسبة المهاجرين غير القانونين من هذه العرقية، وقد ارتفع نسبة الهسبانك من 12.55% في عام 2000 إلى قرابة 19% من إجمالي نسبة السكان في عام 2020، ويتوقَّع الخبراء أن يُشكل

الهسبانك أغلبية السكان في خلال النصف قرن القادم، وأن تتحوَّل اللغة السائدة من الإنجليزية إلى الإسبانية في ظلِّ عدم وجود لُغة رسمية في الدستور الأمريكي، لكن في الوقت نفسة يُتوقَّع أن تبقى لغة العلم هي الإنجليزية، وهي المعتمدة في المدارس خلال القرن القادم والعلم عند الله.

وقد شكل الأمريكان السود ثالث أكبر عرقية في الولايات المتحدة بنسبة 12% من نسبة السكان، وتشهد نسبة تمثيل العرقية السوداء استقرارًا خلال العقود الماضية، حيث كانت نسبتهم في عام 2000 أيضًا 12%. كما شكَّلَت العرقية الآسيوية نسبة تقترب من 6% من إجمالي العرقيات في عام 2020 مقارنة ب 3.6% في عام 2000م. وشكَّلَت العرقيات الأخرى مثل السكان الأصليين والعرقيات المختلطة نسبة بسيطة لا تتجاوز 5% من نسبة العرقيات. وكما هو معلوم فإن معظم سكان الولايات المتحدة من النصارى، ووفقًا لإحصاء عام 2023 م فقد كان هناك 61% من السكان يُصنِّفون أنفسهم أنهم من النصارى، ومعظمهم من البروتستانت، فيما شكَّل الملحدون واللاأدريين نسبة 31%، بينما شكَّل اليهود نسبة 2% والمسلمين والبوذيين والهندوس نسبة 1% لكلٍّ من تلك الأديان، وشكَّلَت الأديان الأخرى نسبة 2%.

الوضع الاقتصادي

ومن المعروف تمامًا تفوُّق الولايات المتحدة في كثير من المجالات على دول العالم، منها المجال العسكري والمجال الابتكاري والتقني وقطاع التعليم العالي، بالإضافة للتفوق الاقتصادي. ويُعرف الاقتصاد الأمريكي بأنه أحد أكبر الاقتصادات وأكثرها تقدُّمًا في العالم، وفيه تنوُّع اقتصادي كبير يجعل الولايات المتحدة وجهة موثوقة لاستقطابات الاستثمارات الأجنبية. ويُعدُّ الناتج المحلِّي الإجمالي الأمريكي هو الأكبر على مستوى العالم، ويُعدُّ لاعبًا مؤثِّرًا على أسواق العالم، فما يحدث في السوق الأمريكي تكون له أصداء على جميع أسواق

العالم. وفي عام 2023 بلغ الناتج المحلِّي الإجمالي الأمريكي حوالي 26 تريليون دولار، وهو ما يمثِّل حوالي 25٪ من الاقتصاد العالمي.

ويشهد وسيط (ليس متوسط) دخل الأُسر الأمريكية ارتفاعات بشكل متواصل، فقد قفز من قرابة 59 ألف دولار في عام 1984 إلى 80610 دولار سنويًّا في عام 2023م[6]. لكن يُؤخذ في الحسبان سوء توزيع الثروة، حيث تتسع الهوَّة بين الأغنياء والفقراء، مما يُؤثِّر على الطبقة المتوسِّطة التي أخذت في التقلُّص، ووفقًا لوكالة الإحصاء الفيدرالية هناك فإن حوالي 36.8 مليون أمريكي يقبعون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة لعام 2023، ويُشكِّل الفقر مشكلة كبيرة للمدارس، حيث إن هناك 1 من أصل 5 طلاب يُعانون من نقص تغذية، ويستحقُّون دعمًا في برامج الإطعام الذي يُوفَّر من خلال المدارس، وكلَّما زاد عدد الطلاب من أُسَر فقيرة بالمدرسة ارتفعَت الحاجة للتركيز على برامج الإطعام المجاني، وفي ظل قلة التمويل تضطرُّ المدارس العامة في المناطق الفقيرة لتقليص موازنات العديد من البرامج غير الأساسية مثل الموسيقى والمسرح لدعم برامج التغذية، بالإضافة إلى انعكاسات الفقر السلبية على التحصيل العلمي والجوانب السلبية الأخرى للفقر[7]. ووفقًا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء التعليمي في عام 2022 بلغ نسبة الأطفال دون سِنِّ الثامنة عشرة وهو سِنُّ المدرسة ممن يعيشون مع أُسَر مصنَّفة أنها فقيرة بأكثر من 16% من إجمالي عدد الأطفال من هذه الفئة العُمرية[8] . ويكثر الفقر بين الأقليات السود والهسبانك والسكان الأصليين، فنسبة الأطفال ما دون الثامنة عشرة من الذين يعيشون مع عائلات مصنَّفة أنها تحت خط الفقر من العرق الأسود 30% من إجمالي عدد الأطفال ما بين سِنِّ الخامسة وحتى الثامنة عشرة، والنسبة مماثلة للأطفال من نفس الفئة العُمرية للسكان الأصليين، بينما كانت نسبة الفقر بين الأطفال في سِنِّ المدرسة من العرقية الهسبانك، وهم الناطقون بالإسبانية، وغالبيتهم أتى من دول المكسيك والدول اللاتينية بما يُمثِّل

حوالي 22%. وهناك علاقة طردية بين مستوى التعليم والدخل السنوي، فكلَّما ارتفع مستوى التعليم انعكس ذلك على الدخل السنوي للسواد الأعظم من سكان الولايات المتحدة، ففي عام 2023/2022م كان وسيط الدخل السنوي للفئة العُمرية من 25 إلى 34 سنة ممن يعملون بوظائف ثابتة للأفراد الذين لا يحملون درجة الثانوية العامة، كان دخلهم السنوي أقل من 36 ألف دولار، بينما يرتفع الدخل السنوي إلى قرابة 42 ألف دولار سنويًّا لِمَن يحملون مؤهَّل الثانوية، فيما يبلغ وسيط الدخل السنوي لِمَن يحمل مؤهَّل الدبلوم المشارك 45.9 ألف دولار سنويًّا، ويرتفع الدخل بشكل كبير لِمَن يحمل الدرجة الجامعية، حيث كان وسيط الدخل السنوي قرابة 67 ألف دولار، بينما يصل وسيط الدخل السنوي لحوالي 81 ألف دولار لِمَن يحملون درجة الماجستير فأعلى.

ب: التعليم العام في الولايات المتحدة

مراحل الدراسة

يتشابه النظام التعليمي الأمريكي مع النظام العربي التعليمي بشكل عام، حيث يُقسِّمون مراحل التعليم العام إلى أربع مراحل هي: رياض الأطفال أو ما قبل الابتدائية، والمرحلة الابتدائية، والمرحلة المتوسِّطة، والمرحلة الثانوية. وتختلف سنوات الدراسة في كلِّ مرحلة دراسية، فنجد أن كلَّ منطقة تعليمية لها أسلوبها الخاص في اختيار عدد سنوات الدراسة في كلِّ مرحلة دراسية، كون أن النظام الأمريكي لا يتبنَّى المناهج الوطنية، فكلُّ مقاطعة تعليمية مسؤولة عن نظامها التعليمي، لكنَّها تشترك جميعًا في أن سنوات التعليم الأساسي هي 12 سنة دراسية، كما أن التعليم في المدارس العامة مختلط بين الجنسين مع وجود استثناءات بسيطة لا تُذكر، حيث قامت بعض المناطق التعليمية بتجارب بفصل الجنسين في المدارس، لكن عددها لا يُذكر. وهناك أربع مراحل في النظام التعليمي الأمريكي الأساسي، وتفصيلها كما يأتي:

مرحلة ما قبل المدرسة: يكون عُمر التعليم الإلزامي للأطفال في كلِّ الولايات تقريبًا بين سِنِّ السادسة إلى السادسة عشرة، أي بداية من التعليم الابتدائي. وفي السنوات الأخيرة بدأ الاهتمام بشكل مكثَّف بالتعليم في مراحل ما قبل المدرسة، حيث يتعلَّم الأطفال من سِنِّ الثالثة إلى الخامسة أساسيات تُساعد الصغار على البدء في تعلُّم القراءة والكتابة. ويُقدَّر عدد التلاميذ في المرحلة التمهيدية بـ 61 % من عدد الأطفال في البلاد في ذلك السِّنّ، وذلك قبل حلول جائحة كورونا عام 2021, ومرحلة ما قبل المدرسة ليست إلزامية وفقًا لدساتير الولايات.

المرحلة الابتدائية: تختلف الولايات في بداية السِّنّ الإلزامي للتعليم، فبعض الولايات تشترط إتمام الطفل 7 سنوات مثل ولاية إنديانا، حيث يبدأ التلاميذ الدراسة في الصف الأوَّل ابتدائي، لكن هناك ولايات كثيرة تشترط سِنَّ الخامسة أو السادسة لبداية التعليم الإلزامي، ومن ثم يبدأ التلميذ الدراسة من مرحلة الروضة ثم ينتقل بعد عام دراسي للصف الأوَّل الابتدائي. وتختلف عدد سنوات الدراسة في المرحلة الابتدائية من منطقة تعليمية إلى أخرى، فبعض المدارس تدرس التلاميذ إلى الصف السادس الابتدائي ثم ينتقل التلميذ للمرحلة المتوسِّطة، والجزء الآخر من المدارس يكتفي في سنوات دراسية خمس. ويدرس التلاميذ في المدارس الابتدائية مواد متعددة معروفة مثل اللغة الإنجليزية وما تشمله من قواعد، وكتابة، وقراءة. كما يدرس التلاميذ الرياضيات، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والرياضية[9]. وتعتمد المدارس الأمريكية الحكومية على تكثيف الاختبارات التحصيلية بجميع صورها وأشكالها، ومنها الاختبارات المقالية، والموضوعية والمقننة؛ لتقييم عملية التعليم ثم تقويمه. وابتداء من الصف الثالث الابتدائي يلزم كلُّ تلميذ بإجراء اختبارات مقنَّنة سنوية تُسمَّى اختبارات الولاية في مادتي القراءة والرياضيات. ويعود السبب الرئيس لكثرة الاختبارات لقانون (لا يُوجد ترك أي طفل وراء الركب) الذي أقرَّه الرئيس بوش عام 2001 للميلاد.

المرحلة المتوسِّطة أو الإعدادية: وتختلف عدد سنواتها من منطقة تعليمية إلـــى أخرى، وتقدر المقاطعات التعليمية بأكثر من 13 ألف منطقـــة تعليميـــة، وكـــلٌّ منطقة تعليمية تتبعها عدة مدارس. يُذكر أن بعض المدارس المتوسِّطة تكون في نفس مبنى المدرسة الثانوية في المناطق التعليمية قليلة السكان، والبعض الآخر يكون بشكل منفصل. وتتراوح فترة الدراسة في المرحلة المتوسِّطة بين ســـنتين وثلاث سنوات، ثم ينتقل التلاميذ للمرحلة الثانوية، وتُكثَّـــف المـــواد الدراســـية والاختبارات على التلاميذ في هذه المرحلة، ويُفرض على تلاميذها اختبـــارات كثيرة منها اختبارات مقنَّنة سنوية تُسمَّى اختبارات الولاية في مادتي الرياضيات والقراءة.

المرحلة الثانويـــة: تتراوح الدراسة في المرحلة الثانوية بين ثلاث إلـــى أربـــع سنوات حسب المنطقة التعليمية. ويتعرَّض التلميذ لمقرَّرات عديدة، ومـــا يميـــز المرحلة الثانوية في أمريكا عن الدول العربية هـــو وجـــود برنـــامج التســـجل المشترك –Dual enrollment– وهو برنامج يُتيح لتلاميذ الثانوي التسجيل في وحدات دراسية جامعية خلال دراستهم الثانوية. وتقوم المدارس الثانوية بالتعاون مع بعض المؤسَّسات في تصميم برامج دراسية معترف بها من قِبَل مؤسَّســـات التعليم العالي في نفس الولاية، حيث يستطيع التلميذ الاستفادة مـــن وقتـــه فـــي الثانوية في أخذ بعض الساعات الجامعية. فعلى سبيل المثال تشـــترط الكليـــات والجامعات ساعات دراسية معيَّنة من الطلاب في غير مجال دراستهم الأساسية يُسمُّونها متطلبات كلية أو جامعية، مثل 101 عرب وسلم وغيرها من مواد غير أساسية للتخصُّص. وتقوم المدارس الثانوية في أمريكا بتدريس المـــواد والتـــي تُعتبر عامة وغير اختصاصية، لكنها تظلٌّ من متطلبات مؤسَّسات التعليم العالي في المدرسة بدلًا من الكلية لعدة أسباب منها اختصار الوقت على الطالـــب فـــي الدراسة الجامعية وتدريب التلاميذ على الصعوبات الجامعية، فهناك فروق كبيرة بين المتطلبات والبيئة التعليمية في المدارس والجامعات، ففي المدارس تكـــون

العلاقات بين التلاميذ ومعلِّميهم قوية وموثوقة، أمَّا في التعليم العالي يكون الطالب مستقلًّا بشكل كبير، وقد لا تربطه بأستاذه علاقة عميقة مثل المدرسة، لذلك نجد نِسَب التسرُّب والفشل في السنة الأولي من التعليم العالي كبيرة جدًّا؛ نظرًا للصدمة التعليمية والنفسية التي يتلقَّاها التلميذ المستجد؛ كون البيئات التعليمية مختلفة تمامًا بين المدرسة الدافئة والجامعة القاسية. وهذا من الأسباب التي دعَت المدارس الثانوية في أمريكا للاستفادة من الدراسات التي تحثُّ أن يبدأ الطالب دراسته الجامعية من البيئة المعتاد عليها وهي مدرسته الثانوية، حيث يجد معلِّميه الذين يعرفهم جيدًا ويثق فيهم. وبعد النجاح في بعض المقرَّرات الجامعية القليلة يشعر التلميذ في المرحلة الثانوية بالثقة في النفس، ويكون قد تعوَّد على مهام الدراسة الجامعية بشكل جيد، وعليه يسهل عليه التأقلم عند الانتقال للدراسة في مؤسَّسات التعليم العالي.

التقويم المدرسي:

يبدأ العام الدراسي في الولايات المتحدة في بدايات فصل الخريف، وتحديدًا أواخر الشهر الثامن وهو شهر أغسطس أو أوائل الشهر التاسع، وينتهي العام الدراسي في العادة في بداية فصل الصيف، وتحديدًا في أواخر الشهر الخامس أو في بدايات الشهر السادس، وهناك خلاف في التواريخ الدقيقة لبدء ونهاية الدراسة تبعًا للمنطقة التعليمية التي تقع بها المدرسة، حيث إنه لا يُوجد تقويم دراسي موحَّد، سواء على المستوى الفيدرالي أو على مستوى الولاية، فالمنطقة التعليمية هي المخوَّلة بتحديد أوقات الدراسة والتقويم المدرسي. كما تختلف أوقات بدء اليوم الدراسي فغالبًا ما يبدأ اليوم الدراسي في الساعة الثامنة والنصف، لكن بعض المدارس تبدأ بوقت أبكر من ذلك، وتنتهي الدارسة في الساعة 2:30 ظهرًا تقريبًا. كما يمنح للطلاب أوقات فُسح لتناول وجبة الغداء. وتتراوح أيام الدراسة ما بين 170 إلى 180 يومًا دراسيًّا، وهناك عدد من الإجازات الرسمية تتخلَّل العام الدراسي، وتشمل عيد العمال في شهر سبتمبر،

وهناك عطلة رسمية تُسمَّى بيوم المكتشف كولمبس، لكنَّها تُثيــر الكثيــر مــن الجدل، حيث تكوَّنَت قناعات لدى الجيل الحالي للأمريكان أن الإيطالي كولمبس ليس مُكتشفًا، بل سفَّاحًا، حيث ارتكب مجازر بحقِّ السكان الأصــليين، وهنــاك اتجاه لتغيير مُسمَّى تلك الإجازة التي تقع في شهر أكتوبر. كما أن هناك إجــازة رسمية للمدارس في يوم عيد الشكر في الأسبوع الرابع مــن شــهر نــوفمبر، وعطلة الشتاء في أواخر ديسمبر حتى أوائل يناير، وعطلة للاحتفــال وتــذكُّر تضحيات القس الأسود مارتن لوثر كينغ جونيور في شهر يناير، وهناك إجازة رسمية في شهر فبراير تُدعى يوم الرؤساء وعطلة الربيع في مارس أو أبريل.

الرياضة المدرسية:

يتصدَّر الفريق الأولمبي الرياضي الأمريكي العالم في كلِّ الأولمبيات الرياضية التي تُلعب مرة كلَّ أربعة أعوام، والتي يُشارك فيها آلاف الرياضيين من مختلف دول العالم، وكان آخر نسخة للأولمبياد في باريس صيف عام 2024. ويفــوز الرياضيون الأمريكان دائمًا بأكبر عدد من الميداليات الذهبية في عدد كبير مــن المسابقات الرياضية العالمية مثل: ألعاب القوى، والسباحة، والسلة، وغيرهــا. ويعود التميُّز الدائم للفرق الأولمبية الأمريكية للاهتمام الكبير بالرياضة المدرسية التي تُعِدُّ الرياضيين منذ نعومة أظافرهم ليُصبحوا أبطالًا يومًا ما. وتهــتمُّ كــلُّ مدرسة من المدارس بالفرق الرياضية داخل المدرسة، وتُنفــق علــيهم أموالًــا كبيرة، وتحرص على تعيين مدرس تربية رياضية لديه خبرة كبيرة في التعلــيم والتدريب الرياضي، وقد يتجاوز مرتَّب مدرس الرياضة مرتب مدير المدرسة؛ نظرا لأهميته. فالفرق الرياضية المدرسية هي التي تُبرز مكانه المدرسة وتُسوِّق اسمها بين الناس. وتجد في معظم المدارس العامة مرافق ضخمة للمُمارسة تُشبه مرافق الجامعات الرياضية، وبعض المدارس يُوجد بها أحواض سباحة حســب المواصفات الأولمبية. ومن الطبيعي أن تجد في كثيرًا مــن المــدارس العامــة الأمريكية تحتوي على المرافق الرياضية التالية:

- صالة مُغلقة للسلة والطائرة.
- ملعب كرة قدم.
- ملعب كرة قدم أمريكية.
- ملعب بيسبول.
- ميدان للغولف.
- حوض سباحة أولمبي.
- مضمار جري.
- نادٍ لياقي.

كما يحرص الكثير من أعضاء المجتمع وأصحاب المحلَّات التجارية على دعم الفرق المدرسية ورعايتهم بمبالغ مالية جيدة. وعند المنافسات بين المدارس يحضر الكثير من سكان الحي لمشاهدة المباريات وتشجيع فريق المدرسة الذي يمثل الحي السكني، كما يحرص المشجِّعون على لبس شعار المدرسة.

ومن المسابقات التي تحظى بكثافة في نسبة الحضور الجماهيري:

- مسابقات كرة القدم الأمريكية للتلاميذ الذكور.
- مسابقات كرة السلة للتلاميذ الذكور.
- مسابقات كرة المضرب للذكور.
- مسابقات الكرة الناعمة للبنات.
- مسابقات كرة القدم للبنات.
- مسابقات كرة الطائرة وهي غالبًا مخصَّصة للطالبات.
- مسابقات السباحة للجنسين.
- مسابقات ألعاب القوى للجنسين.

وتحظي الرياضة المدرسية بشعبية كبيرة بين الناس، وتُنقل الكثير من المنافسات الرياضية بين المدارس خصوصًا في لعبتي كرة القدم الأمريكية والسلة على

القنوات التلفزيونية المحلية بشكل دائم، أمَّا في المنافسات المدرسية على مستوى أمريكا فتُنقل على قنوات الكيبل الضخمة[10]. كما يتميَّز الأمريكان بجعل المباراة الرياضية ممتعة وشيقة، فيحضرون فرق المدرسة الاستعراضية لعمل بعض الفقرات التفاعلية والفنية خلال أوقات ما قبل بدء المباريات وأثناء الاستراحات الرياضية. وتحرص المدراس على تبنِّي فلسفة المدارس المنتجة، حيث تبيع منتجاتها مثل القمصان والأدوات التي يُطبع عليها شعار المدرسة، ويتميَّز الخريجون من تلك المدارس بولاء كبير للمدرسة التي درسوا بها رغم تخرُّجهم قبل سنوات طويلة، وهذا ما يُميِّز المدارس الأمريكية، وهو بناء تواصل فعَّال مع الخريجين، وهذا يعود بالنفع للمدارس من خلال دعم الخريجين بالتبرُّعات المالية وكذلك الخبرات للمدارس وجلب شراكات تُفيد المدارس وسكان الحي.

المناهج:

تحظى كلٌّ ولاية في الولايات المتحدة باستقلالية كاملة في اختيار مناهجها وطريقة إدارة شؤونها التعليمية، وتمنح الولايات لمقاطعات التعليم في اعتماد المناهج المناسبة وفق معايير عامة يجب التماشي معها، وتُوجد في مكاتب التعليم على مستوى المناطق التعليمية جهة مستقلة هي المسؤولة عن اختيار المناهج والكتُب الدراسية، وفي بعض الحالات، تُمنح المدارس الحكومية صلاحية اختيار الكتُب المدرسية الخاصة بمعلِّمي الفصول. ومن الجيد أن النظام التعليمي في الولايات المتحدة لا يعتمد على المناهج الوطنية أو الكتاب الدراسي الوطني كما هو الحال في بعض الدول الأوروبية ومعظم الدول العربية، بل تتمتَّع المدارس والمدرسون والمسؤولون بحرية اتخاذ القرارات التعليمية المتعلِّقة بالمناهج[11].

وتتعمَّق المناهج الدراسية تدريجيًّا وتزداد صعوبة مع تقدُّم التلميذ في المراحل الدراسية، تمامًا كما هو الحال في المدارس العربية؛ نظرًا لأن العديد من الدول العربية اعتمدَت هيكل المناهج الغربية. وفي المدارس الابتدائية الأمريكية، يتعلَّم

التلاميذ مواد مثل العلوم، والرياضيات، واللغة الإنجليزية، باستثناء أن التدريس في الولايات المتحدة يتمُّ باللغة الإنجليزية وأحد الفروق الأساسية هو أن المدارس الأمريكية العامة لا تدرس الأديان من منظور عقائدي كما هو الحال في الدول العربية. بدلًا من ذلك، يتمُّ تدريس الأديان من منظور تاريخي وثقافي، ما يجنِّب المدارس الوقوع في مشاكل قانونية، وقد تم ذكر بعض القضايا في ثنايا الفصول القادمة من الكتاب. وتُدرَّس في المدارس الأمريكية أيضًا مواضيع فلسفية متنوِّعة، وهذا قد يكون غائبًا في بعض الأنظمة التعليمية العربية، بسبب التبايُن الكبير بين المنظورين الفلسفي والديني في التعامل مع بعض القضايا. وعلى الرغم من أنَّ لكلِّ مُقاطعة تعليمية الحرية في تصميم مناهجها وكتُبها الخاصة، إلا أن الفروقات بين الكتُب والمواد التعليمية ليست كبيرة، حيث إن معظم المدارس تعتمد على إصدارات من أربع شركات كبرى معروفة على مستوى الولايات المتحدة والعالم، والتي تُسيطر بشكل شبه كامل على سوق الطباعة والنشر في مجال المناهج التعليمية.

وفي عام 2010، انتشرت موجة تبنَّتها العديد من الولايات الأمريكية، وهي ما يُعرف بـ "المعايير الأساسية المشتركة"، وذلك استجابة لدعوة الرئيس باراك أوباما لتبنِّيها. ورغم أن هذه المعايير لم تكن مفروضة على الولايات بشكل قانوني فيدرالي، فقد كانت مُوصى بها بشدة من قِبَل الرئيس. ووصل عدد الولايات التي تبنَّت هذه المعايير التعليمية إلى 46 ولاية، بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا، حيث تقع العاصمة واشنطن، التي ليسَت ولاية. ويرى المؤيِّدون لهذه المعايير أنها السبيل الأمثل لتأهيل تلاميذ المدارس للتعليم العالي وسوق العمل . والمعايير الأساسية المشتركة هي توقُّعات تعليمية يجب أن يُتقنها التلميذ بعد نهاية كلِّ وحدة دراسية أو عام دراسي، وخاصة في مادتي الرياضيات واللغة الإنجليزية. والدافع الرئيس وراء تبنِّي الولايات لهذه المعايير هو الضغط الذي تمارسه الحكومة المركزية لتشجيع الولايات على تبنِّي معايير واضحة قابلة

للقياس والمقارنة بين الولايات، حيث يُنظر إلى تلاميذ المدارس على أنهم رجال المستقبل. وإذا عُدنا قليلًا إلى تقرير "الأمَّة في خطر"، فإنه يُشدِّد على ضـــرورة وضع معايير واضحة لتحسين جودة التعليم في المدارس. وعلاوة على ذلك، يُعدُّ قانون "لا يُوجد طفل خلف الركب" الذي تم اعتماده في عام 2001 مصدرَ إلهام لحركة المعايير المشتركة. وتنصُّ مواد القانون على أن تفــرض كــلُّ ولايـــة اختبارات سنوية (محكية المرجع) لكلِّ تلميذ من الصف الثالث الابتدائي حتـــى الثاني المتوسِّط في الرياضيات واللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى اختبار وحيد في المرحلة الثانوية. والهدف من هذه الاختبارات هو تقييم جودة المــدارس بنـــاءً على درجات تلاميذها. ويعتقد المؤيِّدون لهذه المعايير المشتركة أنها تُحقِّق أهدافًا تعليمية واقتصادية رئيسية، خاصَّة أنها تركز على مجالي الرياضـــيات واللغـــة الإنجليزية. وتتميَّز هذه المعايير بما يأتي:

- مستمدة من بحوث علمية مجربة وناجحة.
- واضحة ومفهومة، ويمكن قياسها بسهولة.
- تسعى إلى إعداد التلاميذ للتعليم العالي.
- تُشجع التلاميذ على استخدام مهارات التفكير العليا.
- تُسهم في تأهيل التلاميذ لسوق العمل.

في المقابل، هناك مجموعة من الخبراء التربويين الذين يرون أن هذه المعـــايير غير مناسبة وتُلحق ضررًا أكبر مما تنفع. فوفقًا لهم، فإن هذه المعايير تُحـــوِّر دور المدرسة الأساسي، الذي يتمثَّل في تأهيل التلاميذ نفسيًّا، اجتماعيًّا، وتعليميًّا، لتقتصر فقط على الجانب التعليمي. كما يزعم المعارضون أن هذه المعايير تُؤثِّر على طريقة التدريس والمناهج، فرغم أنها ليست جزءًا من المـــنهج الدراســـي الرسمي، إلا أنها تفرض على المدارس والمعلِّمين اختيار الكتُب الدراسية وطرُق التدريس المناسبة للوصول إلى مستوى التلاميذ المطلوب لتحقيق هذه المعايير. وهذا المعايير تُؤدِّي –بحسب رأي المعارضين– إلى فقدان المعلِّمين جزءًا مـــن

حريتهم في اختيار أساليب التدريس التي يرونها مناسبة، وتحدُّ من المهارات الفردية التي كانت تميِّز كلَّ معلِّم. كما يعتقدون أن هذه المعايير تقضي على إبداع التلاميذ، حيث تُركِّز بشكل مُفرط على اجتياز المعايير والاختبارات بدلًا من تطوير التفكير النقدي، والتحليلي، والإبداعي. وبذلك، فإن المدارس الأمريكية، التي كانت سابقًا تُخرج مُبدعين يُضيفون قيمة للمجتمع، أصبحت مهمَّتها الآن تخريج تلاميذ تقليديين .كما يجادل المعارضون بأن هذه المعايير لا تأخذ في الاعتبار الفروق الفردية بين التلاميذ، مما يُقلِّل من فرصة تعزيز التفكير العميق والنقدي لديهم، ويجعل دور المدرِّسين أكثر جمودًا وتقييدًا. (للتوسُّع راجع: كتاب المؤلف نظام التعليم الأمريكي).

الطلاب:

بلغ عدد التلاميذ في المدارس العامة الأمريكية لعام 2022–2023م حوالي 49.6 مليون طالب مقارنة مع قرابة 51 مليون طالب عام 2018–2019م، يمثلون 87% من نسبة التلاميذ في البلاد، ويُمثِّل 10% في مدارس خاصة و3% تعليم منزلي. ويُشكِّل التلاميذ من العِرق الأبيض الأغلبية من حيث عدد التلاميذ في المدارس العامة بنسبة 44 في المئة، لكنَّ هذه النسبة قلَّت كثيرًا عمَّا كانوا عليه في فترات تاريخية سابقة. ويُشكِّل التلاميذ من أُصول مكسيكية 29 في المئة من مجموع التلاميذ في المدارس العامة بزيادة كبيرة جدًّا، ويُتوقَّع أن يُصبح التلاميذ من أُصول مكسيكية أغلبية تلاميذ المدارس الحكومية قبل عام 2050 للميلاد، حيث معدَّلات زيادتها كبيرة جدًّا. ويأتي في التصنيف الثالث من حيث أكبر عِرقية من الدارسين، التلاميذ من العِرق الأسود، حيث يُشكِّلون 15 في المئة من مجموع تلاميذ المدارس الحكومية للعام الدراسي 2022–2023 للميلاد.

التعليم المنزلي:

يُعدُّ التعليم المنزلي قانونيًّا في جميع الولايات الأمريكية، وقد شـــهدَت العقـــود الأخيرة في الولايات المتحدة ازديادًا كبيرًا في الإقبال على التعلـــيم المنزلـــي. ووفقًا لمركز الإحصاء الوطني للتعليم فإن حوالي 2.8 مليون طالب يُصـــنَّفون على أنهم يتعلَّمون في المنزل، ويشمل هذا التصنيف الطلاب كثيري الغياب عن المدرسة؛ لأسباب صحية ونحوها. وقد قفزَت نسبة الطلاب ممن هم في المرحلة السِّنِّيَّة ما بين 5 إلى 17 سنة ممن يتلقَّوْن التعليم المنزلي من 1.7 مليون طالب في عام 1999 إلى 3.1 ملايين طالب في عام 2019، ويُذكر أن نسبة التعلـــيم المنزلي قلَّت بما يُعادل 0.3 في الفترة ما بين 2012 إلى 2019 في الولايـــات المتحدة الأمريكية.

ووفقًا لدراسة قام بها المركز الوطني للإحصاء التعليمي في الولايات المتحـــدة الأمريكية عام 2019 والتي قامَت بسؤال أولياء الأمور الذين اختاروا أن يتعلَّم أبناؤهم في المنزل عن أسباب اختيارهم للتعليم المنزلي، وكان ترتيب الأســـباب كالآتي:

- السبب الأوَّل: أكثر من 80% من أولياء الأمور اختاروا التعلـــيم المنزلـــي لأبنائهم خوفًا من أمور تتعلَّق بالبيئة المدرسية مثـــل: الســـلامة والأمـــن، والتنمُّر، وتعاطي المخدِّرات، وكذلك ضغط الأقران، وهي أكثر سببٍ قـــام أولياء الأمور باختيار هذا النمط من التعليم لأبنائهم من جرَّائه.
- السبب الثاني: هو القلق من الأمور المتعلِّقة بالأخلاق.
- السبب الثالث: هو التأكيد على اللحمة الأسرية.
- السبب الرابع: هو عدم الرضا عن جودة الخدمات التعليمية.
- السبب الخامس: هو الرغبة في تعليمهم المواد الدينية، يُـــذكر أن المـــدارس العامة في الولايات المتحدة لا تُدرِّس المحتويات الدينية بشكل مباشـــر، ولا

تُشجِّع على اعتناقها إلا من ناحية ثقافية أو تاريخية أو فلسفية[12]. وقد اختار كثيرٌ من أولياء الأمور المتديِّنين التعليم المنزلي؛ نظرًا لرفضهم كثيرًا من الدعوات التي تتبنَّاها المدارس العامة التي تُعتبر كيانات علمانية، ومنها تدريس نظريات تُخالف الدِّيانة النصرانية مثل نظرية التطوُّر التي أحدثَت لغطًا كبيرًا، وصلَت بعض قضاياه إلى المحكمة العليا، وأيضًا كان تدريس الجنس في بعض المدارس العامة محطَّ استياء كبير للأسر المحافظة، وكذلك ساهمَت التشريعات الأخيرة المتعلِّقة بحقوق الشواذ ووجودهم في الفرق الرياضية وكذلك استعمالهم للحمَّامات المخالفة لجنسهم الحقيقي في ازدياد الإقبال على التعليم المنزلي؛ رغبة من الأهالي في حماية أبنائهم من الانحدار الأخلاقي الذي تمرُّ به المجتمعات الغربية[13].

التحصيل العلمي للطلاب:

وجدَت الإحصائيات التعليمية أن المدارس بها تحسُّن ملحوظ في بعض المؤشِّرات في المدارس العامة، فقد ارتفع معدَّل التخرُّج من المرحلة الثانوية للمرحلة العُمرية ما بين 16 إلى 24 عامًا من 80% في عام 2011 إلى 87% في عام 2021–2022م. كما قلَّ معدَّل التسرُّب الدراسي من 7% إلى أقل من 5.4% في نفس المرحلة الزمنية المذكورة لطلاب المدارس العامة. وهناك انخفاض في متوسِّط الدرجات للطلاب في المدارس الأمريكية بشكل عام في السنوات الأخيرة في الاختبارات الموحَّدة. ووفقًا لنتائج تقييمات الاتجاه الطويل الأجل لبرنامج التقييم الوطني للتقدُّم التعليمي لعام 2022–2023، انخفضَت الدرجات المتوسِّطة للأطفال في سِنِّ 13 عامًا بمقدار 4 نقاط في القراءة و9 نقاط في الرياضيات مقارنة بعام 2019–2020. وبالمقارنة بعام 2011–2012، انخفضَت الدرجات المتوسِّطة بمقدار 7 نقاط في القراءة و14 نقطة في الرياضيات.

نتائج الاختبارات الدولية:

تُشير نتائج الاختبارات الدولية لعام 2022 إلى أداء غير مُرضٍ للطلاب الأمريكيين مقارنة بالدول الأخرى. ففي برنامج تقييم الطلاب الدوليين (PISA)، الذي يُقارن متوسِّط درجات الطلاب من 81 دولة لتقييم جودة أنظمة التعليم، أظهرَت النتائج أن الولايات المتحدة جاءت خلف خمس دول في القراءة للطلاب البالغين 15 عامًا. أمَّا في الرياضيات، فقد كانَت درجات الطلاب الأمريكيين أقلَّ بشكل ملحوظ، حيث تفوَّقَت عليهم 25 دولة. كما تفوَّقَت 9 أنظمة تعليمية على الولايات المتحدة في اختبارات العلوم من حيث المعرفة بالقراءة والكتابة.

وعند تحليل متوسِّط الدرجات في الولايات المتحدة لعام 2022، وُجِد أن متوسِّط درجة الإلمام بالقراءة بلغ 504 نقاط، وهو أعلى من متوسِّط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المقدَّر بـ (476)، لكنَّه لا يزال أقلَّ من 5 أنظمة تعليمية. أمَّا في العلوم فقد بلغ متوسِّط درجة الطلاب الأمريكيين 499 نقطة، وهو أعلى من متوسِّط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي كان (485)، لكنَّه أقل من 9 أنظمة تعليمية. وفي الرياضيات بلغ متوسِّط درجة الإلمام 465 نقطة، وهو قريب من متوسِّط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكنَّه كان أقلَّ من 25 نظامًا تعليميًّا حول العالم. وبشكل عام هناك عدم ارتياح لنتائج الطلاب الأمريكان في الاختبارات الدولية منذ زمن طويل، مما جعلهم يدرسون تجارب الدولة التي يتفوَّق طلابها في تلك الاختبارات مثل فنلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وشنغهاي الصينية وغيرها من الدول، وتم نشر العديد من الدراسات حول أنظمة التعليم في تلك الدول؛ للاستفادة من دروس تلك الدول في تطوُّر التعليم.

الطلاب من ذوي الإعاقة:

وفقًا لإحصائيات المركز الوطني للإحصائيات التربوية, ارتفع نسبة عدد التلاميذ الذين يتلقَّوْن خدمات التربية الخاصة في المدارس العامة ما بين سِنِّ 3

إلى 21 عامًا من 6.5 مليون تلميذ في عام 2014 للميلاد إلى 7.5 مليون تلميذ في عام 2022م، كما ارتفعت نسبة الإعاقة بين العامين المذكورين من نسبة تقدَّر بـ 13% من إجمالي التلاميذ وصولًا لنسبة 15% في عام 2022م. يُذكر أن برامج التربية الخاصة ونفقاتها تتحمَّلها الحكومة الفيدرالية من خلال وزارة التعليم وفقًا لقانون تعليم الأطفال المعاقين لعام 1975م، حيث يكفل القانون خدمات التربية الخاصة للأطفال والشباب من ذوي الإعاقة من سِنِّ 3 إلى 21 سنة.

وأكبر فئة من التلاميذ الذين يتلقَّوْن خدمات التربية الخاصة لعام 2022-20223م هم التلاميذ ذوو الصعوبات التعليمية ب 32% من مجموع التلاميذ. وتُعتبر ثاني أكبر فئة من تلاميذ التربية الخاصة الأطفال الذين يُعانون من صُعوبات في النطق والكلام ب 19 في المئة. والجدول التالي يحدِّد نِسَب التلاميذ الذين يتلقَّوْن خدمات التربية الخاصة حسب نوع الإعاقة:

نوع الإعاقة	النسبة
صُعوبات التعلُّم	%32
اضطرابات اللغة والتخاطب	%19
الإعاقات الجسدية	%13
التوحُّد	%8
إعاقة عقلية	%7
تأخُّر نمو	%6
الاضطرابات الانفعالية	%5
عوق متعدِّد	%2
ضعف سمع وصَمَم	%1

أكبر عرق من التلاميذ تنتشر فيه الإعاقة هم التلاميذ مـــن الســـكان الأصـــلين (الهنود الحمر وسكان الألسكا) رغم أنهم يمثِّلون أقل من 2% من مجموع تلاميذ المدارس بشكل عام، ونسبة التلاميذ الذين يُعانون من الإعاقة من عرق السكان الأصلين 19%, يليهم التلاميذ السود ب 17% من مجموع التلاميذ الذين يُعانون من إعاقة، ثم التلاميذ من العرق الأبيض ب 13%، وتُعتبر نسبة الإعاقة فـــي العرق الأبيض قليلة مقارنة بالعرقيات الأخرى. وفي المرتبة الرابعة من حيـــث نسبة الإعاقة هم التلاميذ من أُصول مكسيكية، حيث يُعاني 12% منهم من إعاقة واحدة على الأقل.

التلاميذ غير الناطقين باللغة الإنجليزية:

تُشتهر الولايات المتحدة بأنها أرض المهاجرين، فهي تستقبل مئات الآلاف مـــن المهاجرين، لكن مؤخرا معظم المهاجرين هم من غير المهـــاجرين الشـــرعيين الذين يدخلون غالبًا من الحدود الجنوبية للـــبلاد مـــن دول المكســـيك والـــدول اللاتينية، لذلك هناك ارتفاع في نسبة السكان القادمين من المكسيك ودول أمريكا الوسطى والجنوبية، والذين ينطقون باللغة الإسبانية. وتُؤكِّد القوانين على أحقيَّة تعلُّم أبناء المهاجرين غير القانونيين بالرغم أن قبولهم يُســـبِّب أزمـــة تمويليـــة للمدارس العامة؛ لأن المهاجرين غير القانونين لا يدفعون ضرائب الدخل والتي يذهب جزءٌ منها لتمويل المدارس العامة. وتتحمَّل الحكومة الفيدراليـــة تمويـــل برامج تعلُّم اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها، وقد كان عدد التلاميذ فـــي تلـــك البرامج قد شهد زيادة ماب ين عام 2011 إلى عام 2022م، فقد كـــان هـــؤلاء الفئة من الطلاب يُشكِّلون نسبة 9.3% من إجمالي عدد طلاب المدارس العامة، وكان مجموعهم 4.6 مليون تلميذ، بينما قفز العدد إلى أكثر من 5.3 مليون تلميذ يتلقَّى خدمات تعليم اللغة في عام 2021 م مشكِّلين نسبة 10.6 % من إجمـــالي نسبة طلاب المدارس العامة.

برنامج التغذية المدرسية للطلاب:

هناك برنامج تغذية مدرسية مخصَّص للطلاب الفقراء، وهو برنامج الغداء الوطني للمدارس، وهو برنامج وجبات مموَّل من الحكومة الفيدرالية من خلال وزارة الزراعة. وهو مخصَّص لتغذية الطلاب الفقراء في المدارس، ويُعاني 1 من أصل 6 أطفال في الولايات المتحدة من نقص الغذاء وليس سوء الغذاء؛ بسبب تفشِّي الفقر، وهذه من الأمور التي تكشف عن سوء توزيع الثروة في دولة تتميَّز بريادتها الاقتصادية. ويُوفِّر البرنامج وجبات غداء منخفضة التكلفة أو مجانية للأطفال في كلِّ يوم دراسي. وقد تم إنشاء البرنامج بموجب قانون الغذاء الوطني للمدارس، الذي وقَّعه الرئيس هاري ترومان في عام 1946. ويتمُّ قياس نسبة الفقراء على حسب المدرسة، فإذا كانت المدرسة يغلب على تلاميذ أنهم يعيشون في أحياء فقيرة ومع أُسر منخفضة الدخل فيتمُّ صرف وجبات منخفضة التكاليف أو مجانية لجميع التلاميذ. وأكبر فئة عِرقية من التلاميذ الذين استفادوا من البرنامج لعام 2021 هم الطلاب الهسبانك، حيث تحصَّل 38% من أطفال المدارس العامة من هذه العِرقية على وجبات منخفضة التكاليف أو وجبات مجانية، كما استفاد 37% من مجموع الطلاب السود والذين يغلب عليهم سكنهم في الأحياء الفقيرة، فيما كانت نسبة الطلاب من العِرقية البيضاء أقل من 7%، حيث يغلب على العِرقية البيضاء أنهم أفضل في الحال الاقتصادي من بقية العِرقيات؛ كونهم يهتمُّون بالتعليم[14].

المؤهَّلات العلمية لأهالي الأطفال:

تتميَّز الولايات المتحدة بارتفاع مستوى التعليم بشكل عام بين سكانها. وفقًا لإحصاء أجرته وزارة الاقتصاد، وُجِد أن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والثامنة عشرة الذين يعيشون في منازل لدى أحد أفراد عائلتهم مؤهَّل بشهادة دبلوم مشارك أو أعلى بلغت 58% في عام 2022. وكانت نسبة الأطفال الذين يسكنون في أُسر حصل أحد أفرادها على مؤهَّل أقل من الثانوية

6%، فيما بلغَت النسبة 18% لِمَن كان أعلى مؤهَّل دراسي في العائلة هو الثانوية. أمَّا بالنسبة للعائلات التي حصل أحد أفرادها على بعض التعليم بعد الثانوية، فكانت النسبة 19%. كما وُجِد أن نسبة الأطفال الذين يعيشون مع أُسر حصل أحد أفرادها على درجة البكالوريوس قد بلغَت 24%، و16% لدرجة الماجستير، بينما كانت 7% للأُسر التي يحمل أحد أفرادها درجة الدكتوراة[15].

المعلمون في المدارس العامة:

وفقًا لمعلومات المركز الوطني للإحصاء التعليمي في العام الدراسي 2020-2021، كان هناك 3.5 مليون معلِّم يعملون بدوام كامل وجزئي في المدارس العامة التقليدية، و251,000 معلِّم في المدارس العامة المستقلة (التشارتر)، و466,000 معلِّم في المدارس الخاصة.

ومعظم مَن يشغل وظيفية مِّعلم هم الإناث، حيث كان نسبة الإناث التي تشغل منصب مِّعلم في المدارس العامة تمثل 77 % مقابل 23% للذكور في جميع المراحل الدراسية، بينما كانت نسبة الإناث في المدارس الابتدائية أكثر من 89%، حيث أثبتت التجارب لديهم أن النساء أكثر قدرة على التعامل مع الأطفال. ويرجع غلبة نسبة الإناث على الذكور في قطاع التعليم خاصة في الوظائف التعليمية لأسباب تاريخية، ترجع لمرحلة المدارس المشتركة والثورة الصناعية، حيث كانت المرأة تتقاضى أجورًا أقل من الرجل في تلك الحقبة رغم شغلهم نفس الوظيفية ونفس المهام الوظيفة فكانت المرأة خيارًا اقتصاديًّا جيدًا في كثير من المدارس العامة، خاصة وأن المجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان غير معتادًا على تقديم خدمات مجانية في ظلِّ فلسفة البلاد الاقتصادية القائمة على الرأس مالية، حيث كانت هناك اتهامات بأن المدارس المتاحة لجميع الأطفال بغضِّ النظر عن خلفياتهما لاقتصادية والاجتماعية من الأفكار اليسارية الدخيلة على المجتمع الأمريكي الرأس مالي، وقد ساوى قانون

الحقوق المدنية لعام 1964 بين رواتب الذكور والإناث الذين يشغلون نفس الوظيفية.

المستوى التعليمي للمعلِّمين:

يحتاج المعلِّمون في المدارس العامة إلى الحصول على رخصة مزاولة التدريس والتي تختلف شروطها من ولاية إلى أخرى، لكن بشكل عام يدخل ضمن معايير تلك الرخص الحصول على ساعات دراسية في مقرَّرات متعلِّقة في التعليم من قِبَل مؤسَّسات التعليم العالي، لذلك فإن معظم معلِّمي المدارس العامة في الولايات المتحدة يحملون مؤهَّل الماجستير فأعلى. وكانت نسبة المعلِّمين الذين لديهم درجة البكالوريوس 38% بينما كانت نسبة المعلِّمين الذين لديهم مؤهَّل في درجة الماجستير فأعلى 62%، حيث كان أكثر من 51% يحملون درجة الماجستير و8% يحملون درجة أخصائي تعليمي، والبقية لديهم درجة الدكتوراة في التعليم أو دكتوراة في الفلسفة. ويحمل أكثر من 90% من معلِّمي المدارس العامة رخصة عادية في مزاولة مهنة التدريس، بينما النسبة الباقية لديها أشكال مؤقَّتة أو في طريقها للحصول على الرخصة أو لديها نوع من الإعفاء لأسباب خاصة، وذلك في العام الدراسي 2021/2020 م. يُذكر أن هناك تحسُّنًا كبيرًا في المستوى التعليمي لشاغلي الوظائف التعليمية على مدار السنوات، حيث زاد عدد الحاصلين على درجات الدراسات العليا. ويُلخِّص الجدول التالي تطوُّر أعداد المعلِّمين في المدارس العامة في الولايات المتحدة.

السنة الدراسية	المعلِّمون
1949-50	913,671
1959-60	1,353,372
1969-70	2,016,244
1980	2,184,216

2,398,169	1990
2,941,461	2000
3,099,095	2010
3,195,800	2020
3,214,242	2021
3,228,895	2022

في العام الدراسي 2021/2020م شكَّل المعلِّمون الذين لديهم خبرة في تدريس لمدة عشرة سنوات وأكثر الفئة الأكبر من المعلِّمين، حيث كانت نسبتهم 63 % من إجمالي المعلِّمين في المدارس العامة. وشكَّل المعلِّمون ممن لديهم خبرة تدريسية أقل من 3 سنوات النسبة الأقل حيث شكَّلوا 7%، بينما كانت نسبة المعلِّمين ممن لديهم خبرة تدريسية ما بين 3 إلى 9 سنوات 29%. أمَّا الفئة الأكبر من حيث النسبة فهم المعلِّمون الذين لديهم خبرة في المهنة ما بين 10 إلى 20 عامًا، وكانت نسبتهم 37%، فيما كانت نسبة المعلِّمين الذين لديهم خبرة أكثر من 20 عامًا 26% من إجمالي عدد المعلِّمين. يُذكر أن من المشكلات الشائعة في النظام الأمريكي هي زيادة نسبة التسرُّب عند المعلِّمين الجُدُد لأسباب كثيرة، من أبرزها تدنِّي التعويضات المالية والرواتب في مهنة التعليم مقارنة بالوظائف الأخرى.

نسبة التلاميذ إلى المعلمين:

تُشير كثير من الدراسات إلى أن قلة عدد التلاميذ في الفصل الدراسي يقود إلى نتائج أفضل، حيث يتمُّ التركيز على احتياجات كلِّ تلميذ بصورة أفضل من قِبَل المعلِّمين، ويلحظ انخفاض نسبة التلاميذ للمعلِّم بشكل مستمر على مدار السنوات الماضية في المدارس الخاصة والعامة، فقد انخفضت في المدارس الخاصة النسبة من 23 تلميذًا في عام 1970 إلى 12.5 تلميذ أمام كلِّ معلِّم في عام

2021، فيما انخفضت نفس النسبة في المدارس العامة من 22.4 تلميذ في عام 1970 حتى وصلَت إلى 15.02 تلميذ أمام كل معلِّم في عـــام 2021/2020م. ويُلخِّص الجدول التالي نِسَب التلاميذ إلى المعلِّمين في المدارس العامة وكـــذلك الخاصة في العقود الأخيرة.

السنة	الإجمالي	المدارس العامة	المدارس الخاصة
1970	22.4	22.3	23.0
1980	18.6	18.7	17.7
1990	17.0	17.2	15.6
2000	15.9	16.0	14.5
2010	15.5	16.0	12.5
2020	15.12	15.43	12.5
2021[16]	15.02	15.44	12.5

عِرقيَّات المعلِّمين:

يُعتبر نشر المعلومات المتعلِّقة بالعِرقيَّات من الشؤون المتعلِّقة بالحوكمـــة فـــي المنظمات الأمريكية بشكل عام، والمنظمات التعليمية بشكل خاص. وهناك مواد قانونية تُلزم المنظَّمات بنشر تلك البيانات؛ كونها تمثِّل مؤشِّرًا على العدالة فـــي المجتمع، حيث يُفترض أن يكون تمثيل الوظائف متوافقًا مع تمثيل الأعراق في المجتمع. ويعود سبب ذلك إلى الخلفيَّات العنصـــرية التـــي عاشـــها المجتمـــع الأمريكي، خاصة أن هناك العديد من الأحداث التاريخية التـــي تُـــدين الثقافـــة الأمريكية بالعنصرية، حتى على المستوى الرسمي. ومن بين هـــذه الأحـــداث العبودية، ومن ثم الفصل العنصري، والتحيُّز ضد الهجرات، سواء كانت تلـــك الهجرات من دول أوروبية كاثوليكية أو هجرات العمَّال الصينيين فـــي العقـــود

الأخيرة من القرن التاسع عشر بعد اكتمال مشروعات القطارات، أو العنصرية ضد العِرق الألماني في فترة الحرب العالمية الأولى والثانية، وكـذلك اعتقـال مجموعة كبيرة من الأمريكيين من أُصول يابانية في مخيَّمات معزولـة خـلال الحرب العالمية الثانية، وأيضًا تطبيق الفصل العنصري في المرافـق العامـة، وغيرها من الشواهد التاريخية.

وتشهد الولايات المتحدة الأمريكية زيادة سريعة وغير مسبوقة في عدد السـكان من أُصُول إسبانية (الهسبانيك)، وهم سكان دول المكسيك ودول القارة الأمريكية بشكل عام ممن يتحدَّثون اللغة الإسبانية. وكثير منهم (قرابة 13 مليون شخص) يُقيمون بصورة غير نظامية في البلاد. ومع ذلك، يُوجد قانون يُثبت حقَّ أبنـاء هؤلاء المهاجرين غير القانونيين في التعليم في المدارس العامة. لكـن تمثيـل المعلِّمين من هذه الفئة لا يزال أقلَّ من تمثيلهم في المجتمع، مقارنـة بـالعِرق الأبيض الذي لا يزال يُشكِّل الأغلبية، لكنَّه يأخذ في الانخفاض السـريع نتيجـة انخفاض معدَّلات الإنجاب وزيادة في نسبة الأمريكيين السود، الذين كانوا يُطلق عليهم سابقًا "أمريكان من أُصول إفريقية".

بالإضافة إلى الأمور المتعلِّقة بالعدالة الاجتماعية في توزيع الوظائف العامـة، هناك أيضًا جانب تعليمي مهم، حيث أشارت العديد مـن الدراسـات إلـى أن المعلِّمين من نفس الفئة العِرقية للطلاب من الأقليَّات يُسـاعدون فـي تحسـين التحصيل العلمي. وذلك لأن هؤلاء المعلِّمين غالبًا ما عاشوا نفس الظروف التي يمرُّ بها طلابهم، في حين أن المعلِّم من عِرقيَّة أخرى قد لا يُدرك الصـعوبات التي يواجها الطلاب من فئة أخرى. فعلى سبيل المثال: إذا كـان المعلِّـم مـن العِرقيَّة البيضاء، فقد لا يعي بشكل كامل الصعوبات التي يواجها التلاميذ مـن أُصول إسبانية، حيث قد لا يُجيد أهاليهم اللغة الإنجليزية، وقد يكون مُسـتواهم الاقتصادي ضعيفًا. وهذا يختلف عن الكثير من أبناء العِرقيَّة البيضـاء الـذين

يعيش معظمهم فوق مستوى خطِّ الفقر، وبالتالي قد لا يُواجهون نفس التحـــدِّيات التي تُواجهها الأقليَّات الأخرى[17]. ويُلخِّص الجدول التالي نسبة المعلِّمين حســـب العرق.

الفئة	العِرق الأبيض	من أصل إسباني	السود
المدارس العامة التقليدية	81	9	6
المدارس العامة المستقلَّة	69	15	10
المدارس الخاصة	83	8	4

ويُستنتج من المعلومات السابقة عدم تناسُب نسبة تمثيل العِرق من المعلِّمين مع عرقيَّة الطلاب، وهذا ما يعتقده عددٌ من الباحثين بأنها إشكالية يجب حلُّها، وقـــد شهد العام 2022 انخفاضًا في نسبة عدد الطلاب من العِرق الأبيض، فقد كانت نسبة الطلاب البيض في المدارس العامة 44%، بينما كانت نسبتهم 51% فـــي عام 2012، كما شهدت المدارس العامة انخفاضًا طفيفًا في نسبة الطلاب مـــن العِرق الأسود في الفترة الزمنية ذاتها، حيث كانت نسبتهم في عام 2012م قرابة 16%، وتراجعت إلى 15% في عام 2022، كما نمت نسبة الطلاب الآسيويين، حيث كانت نسبتهم 5.5% في عام 2022 مقارنة بنسبة 4.8% في عام 2012. أمَّا أبرز التغيرات فهي ارتفاع نسبة الطلاب مـــن الهســـبانك بشـــكل ســـريع، والمتوقَّع أن يكونوا غالبية طلاب المدارس العامة خلال الخمسين سنة القادمـــة بمشيئة الله، وقد كانت نسبتهم في عام 2012 م 24 % بينما كانت فـــي عـــام 2022 أكثر من 29% بالإضافة إلى عِرقيات من أقليَّات صغيرة التمثيـــل فـــي المدارس العامة[18].

أجور المعلِّمين:

خلافًا للدول العربية لا يُوجَد سَلالم رواتب موحَّدة للمعلِّمين في المدارس العامة في الولايات المتحدة، فكلُّ منطقة تعليمية لديها نظام سلالم وظيفية تعتمد غالبًا على الخبرة الوظيفية والعلاوات الثابتة، بالإضافة إلى أنه غالبًا ما يكون هناك مزايا متعلِّقة بالاشتراك في برنامج التقاعد، والأكثر أهمية هو الحصول على التأمين الطبي المتميِّز والذي يُعتبر من أهم الحوافز الوظيفية في الولايات المتحدة، حيث إن القطاع الخاص هو الذي يُدير القطاع الصحي، وأسعار الطبابة مرتفعة كما هو الحال في أسعار العقاقير الطبية.

وتختلف رواتب المعلِّمين حسب عدَّة عوامل منها الولاية، فهناك ولايات لديها قُدرات اقتصادية أفضل من غيرها، فولاية ماساتشوستس أفضل حالًا من ولاية أيداهو. ففي عام 2023 كان متوسِّط راتب المعلِّم سنويًّا في ماساتشوستس قرابة 64 ألف دولار، بينما كان المتوسِّط في أيداهو حوالي 54 ألف دولار. أيضًا من العوامل المؤثِّرة في الرواتب المكان الجغرافي للمدرسة، فبعض المناطق التعليمية لديها القدرة على توفير مبالغ أكبر للمعلِّمين مُقارنة بمنطقة تعليمية مجاورة في نفس المدينة؛ بسبب ارتفاع إيرادات المدارس في البلديات التي بها سكان وعقارات مرتفعة الثمن، والعكس صحيح، وقد تمَّت مناقشة التحدِّيات المرتبطة بالتفاوت في تمويل المدارس في عدة أجزاء من هذا الكتاب. ومن أسباب تفاوت الأجور أيضًا مستوى الخبرة، فكلَّما زادت خبرة المعلِّم ارتفع دخله، وأيضًا يحصل المعلِّمون الأكثرية تعليمًا على رواتب أعلى كلَّما تحصَّلوا على درجات علمية أو ربما ساعات، فكثير من مكاتب التعليم تُعطي زيادة في رواتب المعلِّمين الذين يحصلون على 10 ساعات في مقرَّرات الدراسات العليا، حتى وإن لم يُكملوا البرامج الدراسية؛ مما يُشجِّع المعلِّمين على تطوير أنفسهم مهنيًّا وأكاديميًّا[19]. ومن الاعتبارات الأخرى بجانب الحد الأدنى للأجور على مستوى الولاية هو المفاوضات الجماعية التي يعقدها ممثِّلو نقابات المعلِّمين مع

مجلس أمناء المدارس، حيث يتمُّ الاتفاق على كثير من التفاصيل المالية، وإن لم يتمكَّنوا من الاتفاق فغالبًا ما يلجأ المعلِّمون إلى التوقُّف عن العمل والتظاهر للمطالبة بمزيد من الحقوق المالية. وقد تطوَّرت رواتب المعلِّمين كثيرًا بفضل نقابات المعلِّمين ومطالباتها المستمرة لرفع أجور المعلِّمين، وقد كانت رواتب المعلِّمين قليلة ثم تطوَّرت مع الوقت، وهذه أمثلة على متوسِّطات رواتب المعلِّمين خلال العقود الماضية، ويُلحظ التطوُّر رغم انخفاض القيمة الشرائية للدولار مصحوبة بالتضخُّم.

- في العام الدراسي 1959–1960 للميلاد، كان متوسِّط رواتب المعلِّمين 4,995 دولارًا.
- في العام الدراسي 1970–1971 للميلاد، كان متوسِّط رواتب المعلِّمين 9,268 دولارًا.
- في العام الدراسي 1980–1981 للميلاد، كان متوسِّط رواتب المعلِّمين 17,644 دولارًا.
- في العام الدراسي 1990–1991 للميلاد، كان متوسِّط رواتب المعلِّمين 33,084 دولارًا.
- في العام الدراسي 2000–2001 للميلاد، كان متوسِّط رواتب المعلِّمين 43,378 دولارًا.
- في العام الدراسي 2001–2002 للميلاد، كان متوسِّط رواتب المعلِّمين 44,655 دولارًا.
- في العام الدراسي 2008–2009 للميلاد، كان متوسِّط رواتب المعلِّمين 53,910 دولارًا[20].

ويلخِّص الجدول التالي متوسِّط الرواتب الأساسية السنوية للمعلِّمين في المدارس العامة الأمريكية للعام الأكاديمي 2021/2020م:

متوسِّط الرواتب والأجور	دولار
خبرة أقل من سنة	45,900
خبرة من 2 إلى 4 سنوات	49,300
خبرة من 5 إلى 9 سنوات	54,000
خبرة من 10 إلى 14 سنة	59,800
خبرة من 15 إلى 19 سنة	66,300
خبرة ما بين 20 إلى 24 سنة	71,800
خبرة ما بين 25 سنة إلى 29 سنة	72,700
خبرة تتجاوز 30 عامًا	72,000[21]
المتوسِّط	61,600

مساعدو المعلِّمين:

غالبًا ما يُشترط للحصول على وظيفة مساعد معلِّم في معظم المدارس الأمريكية أن يكون المتقدِّم حاصلًا على درجة دبلوم من إحدى كليات المجتمع، وخاصة الدبلوم المشارك، أو أن يكون قد أكمل عددًا معيَّنًا من الساعات الجامعية، خصوصًا في مجال التعليم. ومع ذلك، قد يتمُّ التغاضي عن هذه الشروط إذا اجتاز المتقدِّم اختبارًا حكوميًّا أو محليًّا، حيث تختلف المعايير بناءً على الحاجة والنقص في الموارد البشرية في المجال التعليمي. وحاليًّا، يُواجه النظام التعليمي نقصًا كبيرًا في الكوادر التعليمية، مما يُؤدِّي إلى التخفيف من الشروط المطلوبة

لشغل الوظائف التعليمية، بما فيها وظائف مساعد معلِّم. يعود هذا النقص جزئيًّا إلى سوء تخطيط الموارد البشرية ففي الماضي، عندما كان العرض يفوق الطلب على الموارد البشرية المتخصِّصة في مجال التعليم، كان هناك مَن يعمل كمساعد معلِّم رغم حصوله على درجة البكالوريوس.

وهناك صفات مهمَّة يجب أن تتوفَّر في المتقدِّم لوظيفة مساعد معلِّم، مثل مهارات التواصل، حيث يتطلَّب منهم أن يكونوا قادرين على التواصل بوضوح مع الطلاب وبناء علاقات إيجابية مع مجموعة متنوِّعة منهم، كذلك، يُعتبر الصبر والإبداع من الصفات المهمَّة، إلى جانب الاهتمام بتطوير المهارات والتطوير المهني. وتتضمَّن المهام التي يقوم بها مساعدو المعلِّمين مُراجعة المقرَّرات مع الطلاب بشكل فردي أو في مجموعات صغيرة، وتعويض المعلِّمين في حالة غيابهم، والعمل تحت إشراف المعلِّم الأساسي. كما يُساعدون في حفظ السجلَّات المتعلِّقة بالحضور والدرجات، وتجهيز الأدوات التعليمية، خاصة في الدروس العلمية والمختبرات. بالإضافة إلى ذلك، يُشرفون على انضباط الطلاب أثناء الدخول والخروج من المدرسة والاصطفاف الصباحي وركوب ومُغادرة الحافلات المدرسية، وتقديم الدعم لهم خلال فترات الاستراحة. وهناك أيضًا مُساعدون مخصَّصون لدعم الطلاب ذوي الإعاقة[22]. وقد بلغ متوسِّط الراتب السنوي لمساعدي المعلِّمين في المدارس العامة حوالي 36,000 دولار أمريكي، وفي المدارس الخاصة حوالي 35,480 دولار. أمَّا في الحضانات، فقد بلغ متوسِّط رواتبهم حوالي 31,060 دولار سنويًّا، ويعمل 71% من مُساعدي المعلِّمين في المدارس الحكومية[23]. والجدول التالي يُلخِّص تطوُّر أعداد مُساعدي المعلِّمين في النظام التعليمي الأمريكي.

مساعدو المعلِّمين	السنة الدراسية
57,418	1969-70
325,755	1980
395,959	1990
641,392	2000
731,705	2010
850,092	2020
849,577	2021
905,181	2022

المرشد الطلابي:

يقوم المرشد المدرسي أو ما يُسمَّى بالموجه الطلابي –ويُطلق عليه في الأدبيات الأمريكية المستشار المدرسي– بأدوار مهمَّة داخل المدرسة، خاصة في المهام التي ترتكز على تقديم مختلف الخدمات والدعم للتلاميذ وأُسرهم في شتَّى المجالات، بالإضافة إلى دورهم مع قيادة المدرسة في توفير بيئة تعليمية آمنه خالية من مظاهر العنف في المدرسة. ووفقًا لجمعية المرشدين أو المستشارين المدرسيين في الولايات المتحدة يُوجد أكثر من 120 ألف مستشار مدرسي في المدارس العامة للعام الدراسي 2021– 2022 للميلاد[24]. وقد تطوَّرت مهنة الإرشاد المدرسي في العقود السابقة، حيث بدأت المدارس دون وجود مُسمى وظيفي للموجه أو المرشد رغم أن مَن يقوم بتلك الأدوار بشكل غير رسمي هم معلِّمو المدارس. ويعرض ل. نورمان سي. جيسبرز، أستاذ التعليم في جامعة ميسوري (2010) تاريخ مهنة الإرشاد المدرسي في المدارس الأمريكية، ووفقًا للكاتب فإن التوجيه المهني في المدارس الثانوية الأمريكية في بداية القرن العشرين لم تكن وظيفة رسمية رغم قيام بعض منسوبي المدرسة بهذا الدور، واستمر الحال كذلك حتى عشرينيات القرن الماضي. وفي العشرينيات، تحوَّل الإرشاد المدرسي من التوجيه المهني إلى الإرشاد للتكيُّف الشخصي، وفي

الثلاثينيات الميلادية ظهر مفهوم خدمات الإرشاد كجزء من خدمات شؤون التلاميذ. وساهمت التشريعات الفيدرالية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي وتحديدًا في عامي 1946 و1958 في زيادة التدريب على الإرشاد المدرسي، وفي عام 1952، تأسَّست الجمعية الأمريكية للمُرشدين المدرسيين؛ مما ساهم في ترسُّخ الإرشاد المدرسي في المدارس الابتدائية، وبدأ مفهوم برنامج الإرشاد المدرسي في التبلور في الستينيات والسبعينيات. وفي الثمانينيات والتسعينيات، كانت أدوار ووظائف مستشاري المدارس موضع اهتمام للباحثين، واعتمدَت العديد من الولايات نماذج خاصة بها لبرامج الإرشاد المدرسي. وفي مطلع الألفية الجديدة وتحديدًا في عام 2001 اعتمدَت التشريعات الفيدرالية التغير في المصطلحات المستخدَمة لمهنة الإرشاد المدرسي، وتحوَّلَت من "مستشار التوجيه" إلى "مستشار المدرسة"، وأكَّدَت هذه التشريعات على أهمية دور مستشار المدرسة الابتدائية[25]. وفي عام 2021 شغل النساء معظم وظائف المستشار أو المرش د المدرسي بنسبة 73.9%، فيما كان متوسِّط أعمار المرشدين 41 عامًا. أمَّا من حيث العِرقية فقد شكَّل البيض 67% من إجمالي وظائف الارشاد في المدارس، وتبعهم الهسبانك بنسبة 14% ثم العرقية السوداء بنسبة 10.6%، ويُذكر أن نسبة العِرقية في المنظمة التعليمية مهمَّة؛ لأنه كلَّما كان المعلِّم والمرشد وقائد المدرسة من نفس عرقية السواد الأعظم من الطلاب كلَّما كان أفضل؛ كونهم يتشاركون في كثير من الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية في غالب الأحيان، ويعرفون التحديات التي يواجها هؤلاء التلاميذ. ومن الأشياء المؤسِفة لكنَّها أصبحَت شائعة هي تفشِّي ظاهرة تعيين المرشدين المدرسيين من الشواذ مؤخَّرًا في المدارس الأمريكية، وكان نسبة المرشدين الشواذ 11% في عام 2021. وقد كان متوسِّط رواتب المرشدين السنوية قرابة 50 ألف دولار سنويًّا. وتُوصي جمعية المرشدين الأمريكية أن يكون هناك عدد أكبر من المرشدين في المدارس، واقترحَت نسبة 250 تلميذًا أمام كلِّ مُرشد

كنسبة جيدة؛ لضمان تقديم خدمات فاعلة للتلاميذ في ضوء تحقيق كفاءة الإنفاق، ويُلخِّص الجدول التالي نِسَب التلاميذ أمام المرشدين في الولايات.

الولاية	عدد المُرشدين	مجموع الطلاب	نسبة الطلاب للمُرشدين
ألاباما	1,828	748274	570
ألاسكا	311	129944	208
أريزونا	1,741	1133284	388
أركنساس	1,370	489565	390
كاليفورنيا	11,581	5892073	186
كولورادو	3,244	880597	389
كونيكتيكت	1,486	509748	389
ديلاوير	407	139935	356
واشنطن العاصمة	200	88908	360
فلوريدا	6,501	2833186	408
جورجيا	4,240	1740875	409
هاواي	646	173178	418
أيداهو	636	314258	651
إلينوي	3,583	1868482	357
إنديانا	1,494	1036625	509
أيوا	1,417	510661	271
كانساس	1,248	485424	343
كنتاكي	1,880	654239	344
لويزيانا	1,583	683216	444

مين	592	173215	436
ماريلاند	2,714	881461	411
ماساتشوستس	2,548	921180	268
ميشيغان	2,341	1440090	494
مينيسوتا	1,527	870506	522
ميسيسبي	1,137	442000	694
ميزوري	2,804	888823	360
مونتانا	510	150195	389
نبراسكا	920	327564	348
نيفادا	1085	486648	432
نيوهامشير	817	170005	293
نيوجيرسي	4,286	1372381	325
نيو مكسيكو	713	316785	362
نيويورك	5,540	2548490	615
كارولاينا الشمالية	4,820	1525223	570
داكوتا الشمالية	397	116864	389
أوهايو	4,210	1683612	317
أوكلاهوما	1,963	698696	294
أوريغون	1,626	553012	356
بنسلفانيا	4,949	1695092	449
رود آيلاند	357	138566	208
كارولاينا الجنوبية	2,376	780878	320
داكوتا الجنوبية	400	141307	444

تينيسي	2,175	996709	460
تكساس	13,911	5428613	316
يوتاه	1,339	690934	294
فيرمونت	452	83975	400
فيرجينيا	4,066	1249815	356
واشنطن	2,589	1081835	340
فيرجينيا الغربية	822	252720	343
ويسكونسن	2,195	829359	388
وايومنغ	300	93093	329
المتوسِّط الوطني[26]	120,793	49342118	362

نموذج للوصف الوظيفي للمُرشدين المدرسيين في ولاية فلوريدا:

تقترح جمعية المرشدين أو المستشارين المدرسيين في ولاية فلوريدا عددًا من النقاط الهامة التي يجب تضمينها في الوصف الوظيفي للمُرشدين المدرسيين في مدارس الولاية، ووفقًا للجمعية يقوم المستشار أو المرشد المدرسي المعتمَد بتوفير القيادة داخل المدرسة من خلال تنفيذ برنامج استشاري مدرسي شامل يعتمد على البيانات، ويتماشى مع مهمَّة المنطقة التعليمية والمدرسة لتعزيز التطوُّر الأكاديمي والاجتماعي/ العاطفي والاستعداد للكلية/ المهنة، مع ضمان المساواة وإتاحة الفُرص لجميع الطلاب[27].

ويتوجَّب حصول المرشَّح للعمل كمُرشد مدرسي في المدارس العامة في فلوريدا الحصول على رخصة مزاولة عمل الإرشاد المدرسي والتي من ضمن اشتراطاتها الحصول على درجة الماجستير في الإرشاد الطلابي أو الخدمة الطلابية. ويُشترط على الموظف في الإرشاد المدرسي أن يكون متمتِّعًا بالجدارات الآتية:

- القدرة على تصميم وتنفيذ وتحليل وتوثيق نتائج برنامج استشاري مدرسي شامل قائم على المعايير الوطنية والدولية.
- القدرة على دعم تحصيل الطلاب وتطوُّرهم الاجتماعي والعاطفي.
- القدرة على مساعدة ودعم الطلاب فيما يتعلَّق بالاستعداد لمتطلَّبات سوق العمل والتهيئة للالتحاق بمؤسَّسات التعليم العالي.
- الالتزام بالمعايير الأخلاقية للجمعية الأمريكية للمستشارين المدرسيين.
- القدرة على العمل مع مجموعات متنوِّعة ثقافيًّا.
- القدرة على التواصل بفعالية شفويًّا وكتابيًّا.
- المعرفة بالتكنولوجيا وتطبيقات البرمجيات المناسبة لمسؤوليات الوظيفة.

وتُلخِّص الجمعية مهام المرشد المدرسي في عدَّة مهام منها: العمل على نجاح جميع التلاميذ، ويتطلَّب من المرشد القيام بهذه المهام لتحقيق قابلية أكبر لإنجاح التلاميذ بعد مشيئة الله تعالى وهي:

– تصميم وتنفيذ برنامج استشاري مدرسي شامل يعتمد على البيانات لجميع الطلاب؛ لمعالجة العوائق التي تُواجه تعلُّم الطلاب وتقليص فجوة التحصيل/ الفرص.

- قضاء ما لا يقلُّ عن 80٪ من الوقت في تقديم خدمات مباشرة و20٪ في تقديم خدمات غير مباشرة.
- تشمل الخدمات المباشرة المناهج الاستشارية المدرسية الأساسية، والإرشاد الفردي وتخطيط الطلاب، والدروس في الفصول، والإرشاد الجماعي، والخدمات الوقائية، والاستجابة.
- تشمل الخدمات غير المباشرة إحالات للحصول على مساعدة إضافية، والتشاور/ التعاون مع الأهالي والمعلِّمين والإداريين وغيرهم من أصحاب المصلحة؛ لخلق بيئة تعلُّم تُعزِّز المساواة والنجاح لكلِّ طالب.

- تقديم برامج تُعزِّز تطوير المهارات الضرورية للطلاب مثل مهارات التعلُّم والاجتماعية وإدارة الذات والاستعداد للكلية وسوق العمل.
- مراجعة وتحليل بيانات التحصيل والحضور والسلوك لتحديد وتنفيذ التدخُّلات، مع معرفة المتطلبات المتعلِّقة بالترقية والتخلُّف والتخرُّج.
- استخدام بيانات المدرسة لتحديد ومساعدة الطلاب الذين لا يُؤدُّون بمستوى الصف ولا تتوفَّر لديهم الفرص والموارد للنجاح في المدرسة.
- إنشاء أهداف سنوية تستند إلى البيانات لتحسين نتائج الطلاب في المجالات الأكاديمية والاجتماعية/ العاطفية والاستعداد للكلية/ المهنة.
- استخدام مهارات القيادة والدعوة والتعاون لإحداث تغيير نظامي لتحسين النجاح الأكاديمي والاجتماعي/ العاطفي وما بعد التخرُّج لجميع الطلاب.

كما أن من مهام المرشد تعزيز مناخ مدرسي إيجابي، ومن ضمن تلك المعايير المقترَحة من جمعية فلوريدا للمُرشدين المدرسيين ما يأتي:

- العمل بالتعاون مع فريق القيادة المدرسية للتغيير الإيجابي؛ لضمان مناخ مدرسي آمن وداعم ومحترم يُعزِّز التطوُّر الأكاديمي والاجتماعي/ العاطفي لجميع الطلاب.
- تعزيز شراكات الأسرة والمجتمع لدعم التطوُّر الأكاديمي والاجتماعي/ العاطفي لجميع الطلاب.
- دمج الكفاءة الثقافية والمعايير الأخلاقية والمهنية في تخطيط وتنظيم وتنفيذ وتقييم البرنامج الاستشاري الشامل.
- تقديم تعليم وقائي وبناء مهارات، بالإضافة إلى الإرشاد للطلاب في أوقات الانتقال، أو الانفصال، أو الضغط المتزايد ،أو التغيير الحاسم.

- استخدام استجابات مُلائمة وإستراتيجيات تدخُّل متنوِّعة لتلبية احتياجات الأفراد أو المجموعات أو مجتمع المدرسة قبل وأثناء وبعد الاستجابة للأزمات.
- دعم استمرارية خدمات الصحة النفسية، بما في ذلك إستراتيجيات الوقاية والتدخُّل المتدرِّج، والتعاون مع مقدِّمي خدمات الصحة النفسية في المدرسة والمجتمع لتعزيز نجاح الطلاب.

أيضًا من الهام التي يُتطلَّب على المرشد الفعَّال القيام بها القيادة والدفاع عن حقوق التلاميذ، ومن ضمن المهام التي يجب أن يهتمَّ بها المرشد في هذا المجال ما يأتي:

- تطوير ونقل بيان مهمة للاستشارة المدرسية يكون محدَّدًا وواضحًا وشاملًا، ويصف هدف البرنامج الاستشاري ورؤيته لفائدة جميع الطلاب بما يتماشى مع مهام المدرسة والمنطقة التعليمية والدولة.
- استخدام بيانات الطلاب لإثبات الحاجة إلى تغيير نظامي في مجالات مثل أنماط التسجيل في الدورات، والمساواة وإتاحة الفُرص، وفجوات التحصيل والفرص/ المعلومات.
- الدفاع عن المساواة وإتاحة الفُرص لجميع الطلاب للحصول على تعليم عالمي المستوى يقودهم إلى التخرُّج من المدرسة الثانوية، ويُعزِّز النجاح ما بعد التخرُّج.
- تحليل والإبلاغ عن نتائج البرنامج الاستشاري المدرسي والأهداف، التي تُقدَّم في سياق الأداء العام للمدرسة والمنطقة.
- استخدام التكنولوجيا بفعالية وكفاءة لتخطيط وتنظيم وتنفيذ وتقييم البرنامج الاستشاري الشامل.
- اتخاذ القرارات القانونية والأخلاقية بناءً على معايير ومبادئ مهنة الإرشاد المدرسي والأنظمة التعليمية، بما في ذلك سياسات المنطقة والمدرسة.

- التعاون مع موظَّفي المدرسة في تحليل بيانات أداء الطلاب وتحديد الأهداف الطموحة وتطوير خطـط العمـل الفعَّالـة لتحسـين النتـائج الأكاديميـة والاجتماعية/ العاطفية وما بعد التخرُّج لجميع الطلاب.
- اتباع السياسات والإجراءات المعتمَدة بما يتماشى مـع أولويَّـات مجلـس المدرسة.
- أداء مهام أخرى محدَّدة في القواعد والقوانين المحلية والفيدرالية[28].

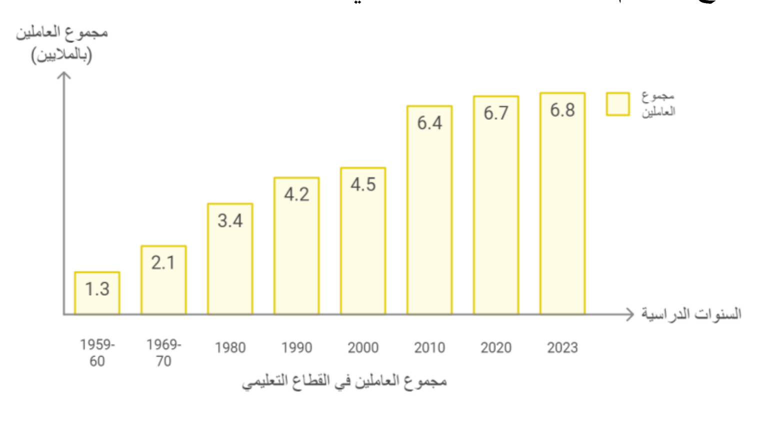
المَكتبات المدرسية:

تُعبر المكتبات العامة أمرًا جزء أصيل من الثقافة الأمريكية المعاصرة، حيـث تنشر المكتبات العامة في جميع أرجاء البلاد، وهناك ما يزيد عـن 130 ألـف مكتبة عامة في الولايات المتحدة حسب مركز الإحصـاء. ويـنعكس الاهتمـام بالمكتبات على المدارس العامة التي يحتوي جلُّها على مكتبات، بل مكاتب إعلام مكتبي، وتحتفل المدارس في شهر أبريل من كلِّ عام بالمكتبات المدرسية لتسليط الضوء على دور وأهمية الكتُب، بالإضافة إلى توجيه الاهتمام والشكر لأمنـاء المكتبات. ووفقًا لمركز الإحصاء التعليمي يعمل أكثر من 39,311 موظَّف في مكتبات المدارس العامة في البلاد تحت مُسمَّى أمين مكتبـة أو مسـاعد عـام 2022م، وقد انخفض عدد الموظفين في المكتبات بصورة ملحوظة منـذ عـام 2000م، وهو العام الذي شهد توظيف أكبر عدد من موظفي المكتبات المدرسية، وكان عددهم يقترب من 55 ألف موظف، يُضاف أن بعضهم يُساهم في وظائف الإعلام المكتبي. كما ارتفعت نسبة التلاميذ لموظفي المكتبات في عـام 2020 لتصل إلى أن كل 1262 تلميذ يخدمهم موظف مكتبة مدرسية واحد، بينما كانت النسبة في عام 2000م أنه في مقابل كل 870 تلميذًا يُوجـد موظـف مكتبـة مدرسية مخصَّص لخدمتهم. ويعرض الجدول التـالي أعـداد المـوظفين فـي المكتبات المدرسية خلال العقود الماضية.

السنة الدراسية	أمناء المكتبات
1959-60	17,363
1969-70	42,689
1980	48,018
1990	49,909
2000	54,246
2010	50,300
2020	39,061
2021	39,286
2022	39,311[29]

إدارة قطاع التعليم العام :

يُعدُّ قطاع التعليم محرِّكًا أساسيًّا للتنمية في الولايات المتحدة، ومن أهم القطاعات التي تُولِّد وظائف جديدة في المجتمع، وينمو عدد الوظائف التي تخلقها مؤسَّسات التعليم ما قبل الجامعي، سواء في القطاع العام أو الخاص في وظائف تعليمية أو إدارية، ووفقًا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء التعليمي قفز عدد الوظائف في قطاع التعليم من 1.3 مليون وظيفة في عام 1960م إلى أكثر من 6.8 مليون وظيفية في العام الدراسي 2022–2023م، ويُلخِّص الشكل التالي النمو في وظائف قطاع التعليم على المستوى الوطني.



يتميَّز التعليم في الولايات المتحدة بأنه غير مركزي، فالتعليم يُعدُّ من مسؤوليات الولاية وليس من مسؤوليات الدولة، فلا يُوجد مادة في الدستور الأمريكي تنصُّ على أحقِّيَّة التعليم للسكان، لكن الدساتير الداخلية للولايات يُوجد بها مواد دستورية تلتزم بها الولايات لتقديم خدمات تعليمية للسكان بمستوى جيد، كما أن هناك قوانين ملزمة للتعليم الإلزامي، وقد يتعرَّض الأهالي ممن لم يقوموا بإرسال أبنائهم للمدرسة للمُساءلة القانونية، كما أن هناك اختلافًا بين الولايات في السِّنِّ الإلزامي، لكنها غالبًا ما تُغطِّي المرحلة ما بين السابعة حتى السادسة عشرة. ويحقُّ للأهالي تعليم أبنائهم منزليًّا أو من خلال عدة من الطرق غير التقليدية وفق اشتراطات معيَّنة تضعها كلُّ ولاية. وبشكل عام يمكن تقسيم الجهات المشرفة على التعليم العام إلى ثلاثة مستويات سوف نتعمَّق في الحديث عنها بشكل أكبر في الفصول القادمة من هذا الكتاب.

المستوى الفيدرالي: يُعتبر الدستور الأمريكي المرجعية العُليا، وتقسَّم السُّلطات إلى ثلاث: القضائية، التشريعية، والتنفيذية. والحكومة الفيدرالية –ممثَّلة بالرئيس ووزارة التعليم– تُشرف على السياسات العامة للمدارس، لكنَّها لا تتدخَّل بشكل مباشر. فوزارة التعليم في واشنطن تُتابع تطبيق القوانين الفيدرالية مثل تعليم ذوي الإعاقة والحقوق المدنية، وتُوفِّر تمويلًا لهذه البرامج. ويلعب الكونغرس والرئيس دورًا في صياغة التشريعات التعليمية.

مستوى الولاية: تُشرف حكومات الولايات ومجالس التعليم ووزارات التعليم على مستوى الولاية على المدارس العامة، وتُوفِّر التمويل الأكبر، الذي يمثِّل أكثر من 40%، مقارنة بـ 15% من الحكومة الفيدرالية. كما تضمن تطبيق القوانين والمعايير التعليمية. ويُصدِر الكونغرس –على مستوى الولاية– التشريعات المتعلِّقة بالتعليم، وتلعب المحاكم العُليا للولايات دورًا مؤثِّرًا عبر

أحكامها الملزمة. ويُوجد في كلِّ ولاية مجلس للتعليم يُشرف على التعليم في الولاية، كما يُوجد إدارة للتعليم يكون دورها تنفيذيًّا على مستوى الولاية.

مستوى المناطق التعليمية: تُقسَّم الولايات إلى أكثر من 13 ألف منطقة تعليمية، ويتمُّ التقسيم الإداري من قِبَل الولاية، ولكنَّها تُقسَّم على شكل بلديات أو مقاطعات حسب أنظمة الولاية. ولكلِّ منطقة تعليمية يُوجد مجلس أمناء يُشرف على المدارس العامة، وسوف يتمُّ التفصيل في دور مجالس الأمناء في جزء قادم من هذا الكتاب. وبشكل عام هناك توجُّه عام لدمج مناطق التعليم لأسباب سوف يتمُّ التفصيل بها في ثنايا الفصول القادمة. ويُوضِّح الجدول التالي المناطق التعليمية في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين عامي 1939 إلى 2019:

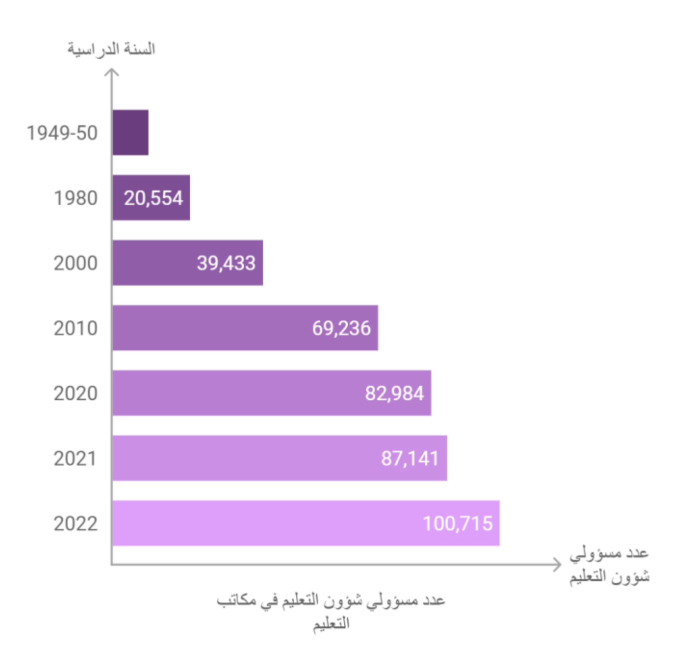
العام الدراسي	عدد المناطق التعليمية
1939-40	117108
1949-50	83718
1959-60	40520
1961-62	35676
1970-71	17995
1980-81	15912
1990-91	15358
2000-01[30]	14859
2009-10	13625
2010-11	13588
2018-19	13452[31]

كما يُوجد مكتب تنفيذي للمنطقة التعليمية، وهو مكتب التعليم في المنطقة التعليمية، ويكون مسؤولًا عن إدارة المدارس التابعة له بشكل مباشر. ويُوضِّح

الشكل التالي تطوُّر أعداد الإداريين في مكاتب التعليم على مستوى المناطق التعليمية.



ويقوم مكتب التعليم في المنطقة التعليمية بأدوارٍ كثيرة منها: تعيين الموارد البشرية في المدارس، ومُتابعة الشؤون الطلابية في المدارس، والتواصل مع إدارة التعليم في الولاية. كما أن هناك مسؤوليات كبيرة على مكاتب التعليم في المنطقة التعليمية مثل تقديم الكثير من الخدمات، ومنها خدمات النقل وتشغيل وصيانة المرافق المدرسية. ومن ضمن أهم مسؤوليات المكاتب التعليمية تطوير المناهج الدراسية بالتعاون مع المدارس التابعة لنطاق المكتب التعليمي بالتعاون مع مُديري المدارس ومُعلِّمي المقرَّرات في المدارس، كما أن هناك العديد من المهام المرتبطة بتقييم الأداء والتطوير المهني، لذلك يُلحظ أن مكاتب التعليم في المناطق التعليمية يُوجد بها عدد كبير من الخُبراء في الشؤون التعليمية. ويعرض الشكل التالي تطوُّر أعداد القادة المختصِّين في الشؤون التعليمية على مستوى مكاتب التعليم.



المدارس:

بلغ عدد المدارس العامة في الولايات المتحدة للعام الدراسي 2020-2021 م 98577 مدرسة عامة، وقد شهد عدد المدارس العامة انخفاضًا في هذا العام المذكور مقارنة بالعام الدراسي 2009-2010، حيث كان إجمالي المدارس العامة 98817 مدرسة عامة بكلِّ المراحل. وقد شكَّلت المدارس الابتدائية وما قبلها معظم المدارس العامة، حيث كان عدد تلك المؤسَّسات التعليمية العامة لعام 2020-2021 أكثر من 70 ألف مدرسة، بينما كان عدد المدارس المتوسِّطة والثانوية 23519 مدرسة، فيما كان هناك مدارس عامة غير تقليدية لا نهتمُّ بها كثيرًا في هذا الكتاب، وكان عددها يتجاوز 5 آلاف مدرسة في العام المذكور. كما شهدَت أعداد المدارس الخاصة انخفاضًا في الفترة ما بين 2009 إلى 2020م، حيث كان عددها 33366 مدرسة في العام الدراسي 2009-2010م، بينما كان عددها أقل من 31 ألف مدرسة في عام 2019-2020م، وتحديدًا 30492 مدرسة خاصة، معظمها مدارس دينية، أمَّا المدارس العامة فهي مؤسَّسات تعليمية علمانية[32].

ويتمُّ تمويل المدارس العامة من ثلاثة مستويات حكومية من أموال دافعي الضرائب، وهي:
الأموال الفيدرالية المخصَّصة من واشطن، والأموال المخصَّصة من الولاية، والأموال المخصَّصة من مستوى البلديات. وفي عام 2021 م بلغَت إيرادات المدارس العامة 954 مليار دولار دفعَت منها واشنطن 11% أو ما يُساوي 101 مليار دولار، وتموِّل الأموال الفيدرالية برامج محدودة في المدارس العامة مثل برامج تعليم ذوي الإعاقة وبرنامج التغذية المدرسية للمدارس الفقيرة وكذلك برامج تعليم الطلاب غير الناطقين باللغة الإنجليزية كلغة أولى. كما موَّلَت المخصَّصات على مستوى الولاية ما نسبته 46% من إجمالي إيرادات المدارس العامة في العام المذكور، حيث بلغ إيرادات المدارس العامة من الولايات 437 مليار دولار، فيما بلغَت نسبة المخصَّصات المالية للمدارس المحلية من قِبَل السُّلطات المحلية على مستوى البلدية أو المقاطعة 44%، حيث تحصَّلَت المدارس العامة على 416 مليار دولار في عام 2020–2021م من مستوى المقاطعة أو البلدية.

الفصل الثاني

الجهات المشرفة على التعليم العام

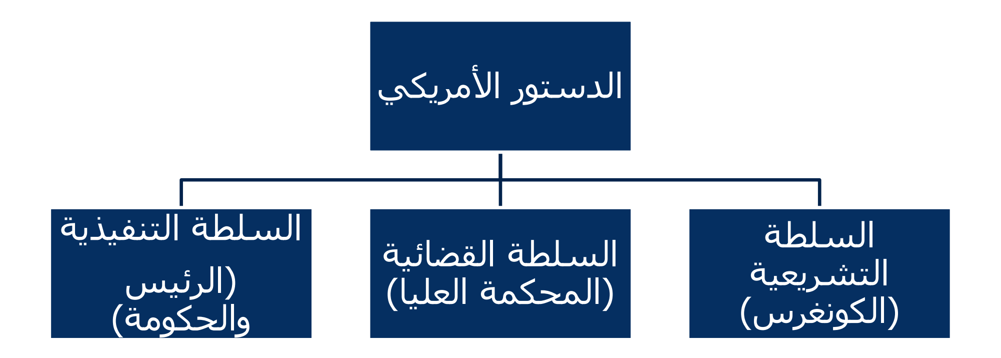
تتمتع الولايات المتحدة بنظام غير مركزي في التعليم، مما يجعل الإشراف على الوضع التعليمي في البلاد بصورة عامة والمدارس العامة بصورة خاصة مسؤولية مشتركة بين عدد من الجهات في مختلف المستويات الإشرافية. وتقع مسؤولية توفير الخدمات التعليمية بصورة أساسية على الولاية والمقاطعات المحلية، حيث لا توجد مادة في الدستور الأمريكي تنص على حقوق المواطنين في التعليم فضلًا عن توفير التعليم المجاني الممول حكوميًا، لكن الولايات جميعها تضمن في دساتيرها توفير التعليمي المجاني للسكان، بل هناك قوانين إلزامية لتعليم صغار السن قبل سن الثامنة عشرة في الولايات المتحدة. ويمكن تقسيم الجهات المشرفة على التعليم العام إلى ثلاثة مستويات وهي: المستوى الفيدرالي، والمستوى الثاني الجهات المشرفة من الولاية، والمستوى الثالث هو الإشراف من مجالس الأمناء في المقاطعات التعليمية، ومكتب التعليم في المقاطعة التعليمية. ويلخص الجدول مستويات الإشراف والجهات المشرفة على التعليم:

المستوى الأول- المستوى الفيدرالي	المستوى الثاني- مستوى الولاية	المستوى الثالث- مستوى مجلس أمناء المقاطعات التعليمية ومكتب التعليم
1. السلطة التشريعية (الكونغرس). 2. السلطة القضائية المحاكم الفيدرالية. 3. السلطة التشريعية الرئيس والحكومة الفيدرالية وتمثلها وزارة التعليم الفيدرالية.	1. كونغرس في الولاية. 2. النظام القضائي في الولاية. 3. حاكم الولاية ويُعيّن حاكم الولاية في أغلب الولايات أعضاء مجلس التعليم في الولاية التي تختار مديرًا للتعليم على مستوى الولاية، ويقود إدارة التعليم في الولاية وهي الجهة التنفيذية لمجلس التعليم في مستوى الولايات.	1. مجالس أمناء المقاطعات التعليمية (مجالس المدارس)، وعادة ما يجري اختيارهم من السكان، ويُعيّن أمناء المجالس مدير التعليم في المقاطعة التعليمية، ويدير مدير التعليم في المقاطعة التعليمية مكتب التعليم في المقاطعة التعليمية التي تدير المدارس. 2. مكتب التعليم في المقاطعة التعليمية، ويؤدي مكتب التعليم في المقاطعة أيضًا مهام الإشراف على المدارس وتشغيلها.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على الجهات المشرفة على المدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية. فهناك جهات إشرافية على المستوى الفيدرالي في واشنطن، وهناك جهات مسؤولة عن المدارس العامة على مستوى الولاية، وهناك جهات مسؤولة على مستوى البلدية أو المقاطعة المحلية. كما يسعى الفصل إلى عرض أدوار تلك الجهات المشرفة وتأثيرها في إدارة المقاطعات التعليمية.

الجهات المشرفة على المدارس العامة على المستوى الفيدرالي

يقسم الدستور الأمريكي –وهو مرجع القوانين– السلطات إلى ثلاث سلطات: التشريعية، والقضائية، والتنفيذية؛ لضمان عدم استبداد السلطة من السلطة التنفيذية.



أولًا: السلطة التشريعية

السلطة التشريعية الفيدرالية مسؤولة عن التشريعات والقوانين ومتابعة تطبيق مواد الدستور والقوانين الفيدرالية، إضافة إلى دورها الرقابي على الجهات الفيدرالية، ويمثلها الكونغرس الفيدرالي المكون من مجلسي الشيوخ والنواب. وقد شرع الكونغرس العديد من القوانين المؤثرة في إدارة المقاطعات التعليمية، مثل: قانون المساواة بالأجور بين الجنسين لعام 1963 وقانون الحقوق المدنية

لعام 1964، كما وافق الكونغرس على القوانين المتعلقـــة برؤســـاء الولايـــات المتحدة، مثل:

- قانون الدفاع الوطني لعام 1958م، الذي أسهم في زيادة التمويل الفيـــدرالي للمدارس العامة.
- قانون التعليم الابتدائي والثانوي لعام 1965م.
- قانون تعليم جميع الأطفال ذوي الإعاقة لعام 1975م.
- قانون لا يوجد طفل خلف الركب لعام 2001م.
- قانون النجاح لكل طفل لعام 2015م.

ومن خلال التشريع تؤثر السلطة التشريعية على المستوى الفيدرالي فـــي إدارة المقاطعات التعليمية، حيث إن إدارة المناطق التعليمية مطالبـــة بتطبيـــق مـــواد الدستور الأمريكي والقوانين الفيدرالية جميعها وإلا ستتعرض لقضـــايا قانونيـــة تكبدها الكثير من التعويضات، فقد بلغ مجموع المطالبات والتعويضات القانونية والتسويات المالية لعام 2023م فقط أكثر من 478 مليون دولار أمريكي علـــى مؤسسات التعليم العام ما قبل الجامعي؛ نتيجة مخالفات قانونية تتكبدها ميزانيات إدارات المقاطعات التعليمية، لذلك هناك حرص على اتباع القوانين الصادرة عن الكونغرس الفيدرالي بصورة صارمة في مكاتب التعليم في المقاطعات التعليمية والمدارس التابعة لها.

ثانياً: **السلطة القضائية الفيدرالية**: **المحكمة العليا**

تؤدي السلطة القضائية ممثلة بالمحاكم الفيدرالية دورًا مهمًا في تفســـير المـــواد الدستورية والقوانين الفيدرالية، بما في تلك القوانين المتصـــلة بـــالتعليم العـــام ومعالجة النزاعات المتعلقة بالمدارس العامة. وهنـــاك نوعـــان مـــن الأنظمـــة القضائية:

النوع الأول: نظام قضائي متعلق بالولايات، حيث إن لكل ولاية نظامها القضائي الخاص، وقرارات تلك المحاكم مؤثرة في إدارة المقاطعات التعليمية والمدارس التابعة لها في قضايا الحقوق والحريات وغيرها من القضايا الشائعة في الثقافة الأمريكية، لكن لن نتطرق لها في هذا الكتاب؛ لكون الكتاب يهدف إلى تناول الجوانب المشتركة بين المدارس العامة جميعها في مختلف الولايات الخمسين، لذلك التركيز ينصب في هذا المبحث على المحاكم الفيدرالية.

النوع الثاني: نظام المحاكم الفيدرالية، وهو النظام القضائي الأكثر أهمية وقراراته الصادرة ملزمة للولايات جميعها. ويوجد ثلاثة مستويات من المحاكم الفيدرالية وهي: محاكم المقاطعات، ومحاكم الاستئناف، والمحكمة العليا في واشنطن. وتُعدّ أحكام المحاكم الفيدرالية خاصة المحكمة العليا بمنزلة أوامر يجب اتباعها، ومخالفة المدارس لقرارات المحاكم الفيدرالية تعرض المقاطعات التعليمية للمساءلة. وهناك أحكام مهمة أصدرتها المحكمة العليا أثرت في مسيرة التعليم في البلاد، وشمل تأثيرها المدارس العامة، وتعرف بالقرارات التاريخية في التراث الأمريكي أبرزها القضية الأكثر شهرة هي قضية براون ضد مجلس التعليم (1954)، التي أعلنت الفصل العنصري في المدارس العامة غير دستوري. وهناك أحكام تتعلق بحقوق الطلاب والمعلمين عُرضت في أجزاء مختلفة من هذا الكتاب.

ثالثاً: السلطة التنفيذية: الرئيس

يقود السلطة التنفيذية رئيس منتخب كل أربع سنوات، ويُشكّل الرئيس مجلس الوزراء. وتؤدي السلطة التنفيذية دورًا مهمًا في التأثير في سياسات وقرارات المقاطعات التعليمية. ويحدد الرئيس جدول أعمال الوطنية للتعليم من خلال مقترحات الميزانية والأوامر التنفيذية والمبادرات السياسية. ويؤدي رؤساء الولايات المتحدة دورًا مهمًا في التعليم، حيث إن لكل رئيس رؤية خاصة في

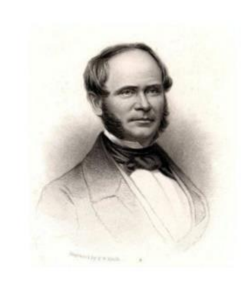
التعليم يترجمها بقانون مقترح للكونغرس، فكثير من القوانين المتعلقة بـــالتعليم هي من بناة أفكار الرؤساء الأمريكان فـــي بـــرامجهم الانتخابيـــة، ويُعـــرض المشروع القانوني على الكونغرس لأخذ الموافقات اللازمة مثل قانون الـــرئيس بوش الابن لعام 2001 الذي يسمى "لا يوجد طفل خلف الركب"، وقـــانون أول رئيس من عرقية غير بيضاء بارك حسين أوباما لعام 2015 والمسمى بقـــانون "النجاح لكل طفل". ويعين الرئيس وزير التعليم ليشرف على الـــوزارة ويحـــدد موازنتها بعد أخذ موافقة الكونغرس، وتشرف وزارة التعليم على الوضع العـــام في البلاد بما في ذلك المدارس العامة، كما تتابع تطبيق القوانين الفيدرالية فـــي المدارس العامة، إضافة إلى تمويل بعض البرامج في المدارس العامة المتعلقـــة بالأقليات، مثل: تعليم ذوي الإعاقة وبرامج تدريس التلاميذ من غير النـــاطقين باللغة الإنجليزية كلغة أولى.

دور وزارة التعليم الفيدرالية في التعليم

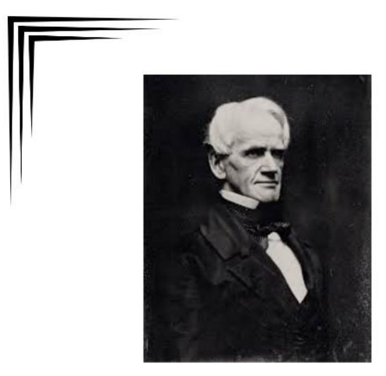
يعين الرئيس الأمريكي وزيرًا لوزارة التعليم التي تشرف على الوضع العام في البلاد بما في ذلك المدارس العامة من بعيد دون تدخل في الشؤون التشـــغيلية؛ لكون التعليم من شؤون الولايات وليس من مسؤوليات الحكومة المركزية. وكما سبق أن ذكرنا أن التعليم في الولايات المتحدة غير مركزي فليس هناك منـــاهج وطنية موحدة؛ لكون تصميم المناهج والكتب المدرسية مـــن مســـؤوليات إدارة المقاطعات التعليمية ومكاتب التعليم فيها، إضافة إلى دور معلمـــي المقـــررات المهم مع المشرفين التعليميين الداخليين ومديري المدارس في تصميم مقـــررات تعليمية في ضوء معايير ومواصفات تضعها كل ولاية.

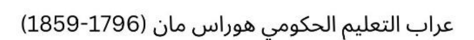
كما أن الوزارة الفيدرالية للتعليم تابعت تطبيق القوانين الفيدرالية في المـــدارس العامة، إضافة إلى تمويل بعض البرامج في المدارس العامة المتعلقة بالأقليات، مثل: تعليم ذوي الإعاقة وبرامج تدريس التلاميذ من غيـــر النـــاطقين باللغـــة

الإنجليزية كلغة أولى. تعود بدايات وزارة التعليم الفيدرالية إلى ما بعد الحرب الأهلية حيث جرى تأسيس إدارة في عام 1867م عندما وقع الرئيس أندرو جونسون الذي كان نائبًا للرئيس المقتول أبراهام لينكون، ثم أصبح الرئيس السابع عشر للولايات على تشريع لإنشاء مكتب للتعليم. وقد كانت مهمة المكتب الأساسية محدودة، وهي تجميع المعلومات عن المدارس والمعلمين لمساعدة الولايات على إيجاد نظام تعليمي فاعل في ظل انتشار المدارس المشتركة الممولة المجانية في تلك الحقبة بفضل جهود عراب التعليم المجاني هوراس مان. وقد عُيّن هنري برنارد وهو من زملاء هوراس مان في مبادرات تأسيس المدارس المشتركة، وأدى المصلح التربوي هنري برنارد دورًا مهمًّا في التعليم العام وأسهم في تأسيس المدارس المشتركة، كما أسهم في انتشار معاهد إعداد المعلمات التي أصبحت كليات مجتمع، والبعض منها أصبح جامعات حكومية اليوم. وهو أول مفوّض للتعليم في تاريخ الولايات المتحدة، وبما يُعرَف اليوم وزارة التعليم في العاصمة واشنطن[33].



هنري برنارد (1811-1900) اول مدير لمكتب التعليم الذي تحول إلى وزارة





عراب التعليم الحكومي هوراس مان (1796-1859)

سعود غسان البشر

واستمر مكتب التعليم في لعب دور محدود حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، حيث أُصدر عدد من القوانين لدعم تأسيس مؤسسات التعليم العالي في الولايات، وأُسند لمكتب التعليم متابعة أعمال هذه القوانين والتأكد من الأمور

المحاسبية والإحصائية المتعلقة بالقوانين؛ مما أسهم في توسع أعمال المكتب. وقد تغيرت مسميات مكتب التعليم عدة مرات، وكانت وحدة إدارية تابعة لعدد من الجهات منها وزارة الداخلية ووزارة الصحة. ويلحظ أن القوانين الفيدرالية المتعلقة بالتعليم كانت منصبة على التعليم العالي بصورة أكبر من التعليم العام في القرن التاسع عشر والعقود الأربع من القرن العشرين. وقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بالمدارس العامة من المشرعين في العقد الخامس من القرن الماضي، حيث دُعمت المدارس في عدد من الولايات بعد الحرب العالمية الثانية، ثم صدر قانون الدفاع الوطني لعام 1958م؛ بسبب تفوق العدو الروسي في مجال الفضاء مما أشعر قادة البلاد ومشرعوها إلى ضرورة دعم قطاعات التعليم والبحث العلمي، وأسهم قانون 1958 في تمويل بعض البرامج المتعلقة بالمقررات العلمية في المدارس العامة، وهو أكبر تمويل فيدرالي تستقبله المدارس العامة من جهة فيدرالية في تلك الحقبة، وإلى اليوم لم يتوقف التمويل الفيدرالي عن المدارس العامة، وكان المسؤول الأساسي عن توزيع الأموال الفيدرالية على المدارس العامة ومراجعة التقارير المالية هو مكتب التعليم.

وأدت صدور قوانين فيدرالية مصحوبة بتمويل كبير في التعليم العام والعالي بصورة مكثفة في النصف الثاني من القرن العشرين، ومن ضمنها قوانين متعلقة بالتعليم الابتدائي والثانوي، وقانون لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة، وقانون متعلق بتعليم الأطفال غير الناطقين باللغة الإنجليزية كلغة أولى، وكثرة المسؤوليات التي يتحملها مكتب التعليم إذ كان مسؤولًا عن برامج معينة في المدارس العامة، ومتابعة النتائج والتأكد من التزام المدارس العامة بضوابط الصرف، واستخراج التقارير ومتابعة الحالة العامة للتعليم في البلاد، إلى ضرورة أن يكون مكتب التعليم وزارة مستقلة[34]. وفي عام 1980 أسس الكونغرس وزارة للتعليم بوصفها وزارة مستقلة لها ممثل بمجلس الوزراء الفيدرالي (هناك اختلافات في المسميات والتنظيمات في الولايات المتحدة لكن أُضيفت المصطلحات المعروفة

للقارئ العربي). وقد كانت أول ميزانية للوزارة تبلغ 14 مليار دولار ويعمل بها أكثر من 17 ألف موظف[35].

وتشرف وزارة التعليم على الوضع التعليمي العام في البلاد وكتابة تقارير للرئيس الأمريكي وحكومته والجهات التشريعية. ومن أدوار وزارة التعليم:

- مراقبة تطبيق القوانين الفيدرالية في المدارس الحكومية.
- تمويل المدارس الحكومية بين 8 إلى 15% من ميزانيات المدارس العامة، ولا تتبع وزارة التعليم سياسة تمويل موحدة للمدارس العامة، فهي تمول البرامج المقدمة من المدارس التي تقدم برامج مخصصة للتلاميذ المهمشين حسب تعبيرها، مثل: تمويل برامج ذوي الإعاقة، وبرامج تعليم اللغة لغير الناطقين بها، وهم نسبة كبيرة من الطلاب خاصة في ظل تزايد الهجرات غير القانونية، وكذلك تمويل برامج متعلقة بالتغذية المدرسية لفئات معينة من الطلاب ممن يعيشون في مستويات فقيرة.
- الإشراف والتمويل على برامج التربية الخاصة في المدارس الأمريكية كلها.
- مراقبة الجودة في المدارس الأمريكية.
- مراقبة الوضع التعليمي في التعليم العالي، بما في ذلك متابعة الاعتماد المؤسسي والبرامجي (للتوسع انظر كتاب التعليم العالي في الولايات المتحدة للدكتور سعود غسان البشر).
- عمل مبادرات لتحسين التعليم.
- عقد مؤتمرات تعليمية سنوية.
- تصميم المعايير التعليمية.

ويعمل أكثر من 4400 موظف في مكتب التعليم في واشنطن. وتقدر ميزانية وزارة التعليم بأكثر من 19 مليار دولار في عام 2023[36]. كما يحاول الرئيس الحالي بايدن رفع ميزانية الوزارة. يذكر أن تمويل واشنطن لطلاب المدارس

العامة لا يوزع فقط من جهة واحدة وهي وزارة التعليم، بل هناك مكاتب فيدرالية أخرى تتولى مهام التمويل بعضها مرتبط بالكونغرس.

وفي السنوات الأخيرة؛ ونظرًا إلى تدخلات الحكومة المركزية في شؤون المدارس العامة وفقًا للمنظور الأمريكي فقد تغير كثير من أدوار مجالس التعليم على مستوى الولاية وعلى مستوى المناطق التعليمية، وتراجع دورها مقارنة بالعقود الماضية قبل عام 2001 للميلاد، الذي شهد ميلاد أكثر القوانين الفيدرالية التعليمية صرامة وهو قانون لا يوجد طفل خلف الركب. فتجد مجالس الأمناء في المناطق التعليمية نفسها مجبرة على تطبيق بعض الممارسات رغم كثرة الجدل حولها بين مؤيد ومعارض، منها: تطبيق الاختبارات المعيارية الموحدة لكل التلاميذ على مستوى الولايات. وأسهم في جعل المدارس تصب اهتمامها بتأهيل تلاميذها على طرق الاستعداد وتنفيذ الاختبارات الموحدة بدلًا من تركيزهم على مهارات أكثر أهمية. وتلزم القوانين التعليمية مثل قانون 2001 للتعليم المناطق التعليمية والولايات بنشر درجات الطلاب في الاختبارات الموحدة وكذلك بيانات التلاميذ، وهذا أمر لا يرغبه كثير من أطياف المجتمع الأمريكي الذي يؤكد على الخصوصية وحماية المعلومات، ولا يثق في الساسة في واشنطن حيث يمكن أن يستخدموا بيانات التلاميذ لأغراض غير تعليمية. كما أن قانون 2001 يتضمن موادًا بإغلاق المدارس العامة في حال فشل تلاميذ المدرسة في الحصول على متوسط درجات جيدة لثلاث مرات متتالية وفصل الأطقم التعليمية والإدارية جميعها وإعادة التوظيف في تلك المدارس؛ مما هدد الأمن الوظيفي لعدد كبير من منسوبي المدارس الذين وجدوا أنفسهم مجبرين لتخصيص وقت كبير من العام الدراسي في تحضير التلاميذ للاختبارات الموحدة، وقد سجلت بعض الممارسات التي تمس الأخلاقيات العلمية حيث تبين أن هناك معلمين ومديري مدارس بل مديري مناطق تعليم يساعدون الطلاب على الإجابات عن الأسئلة الموحدة لتجنب الحصول على انخفاض في الدرجات،

الذي قد يؤثر في استمرارية وظائفهم. كما يعاب على وزارة التعليم وهي الجهة الإشرافية الرئيسة على تطبيق القوانين الفيدرالية في المدارس كثـرة الشـروط والمتطلبات لتعيين المعلمين الجدد، وفقًا لقانون لا يوجد طفل خلف الركب، وهو أمر أثر سلبًا في قطاع التعليم حيث أصبح الكثير يتجنب العمل كمدرس؛ نظـرًا إلى كثرة المتطلبات خصوصًا وأن رواتب المعلمين زهيدة مقابل المهن الأخرى، فسائق الشاحنة يتقاضى راتبًا شهريًا أعلى من متوسط راتب المعلم في المدرسة الحكومية. لذلك تعاني الكثير من المدارس من عدم توفر معلمين جدد؛ مما ولد عجز في عدد المعلمين في المقاطعات التعليمية. كما تؤكد القـوانين الفيدراليـة الأخيرة على حقوق الشواذ في المجتمع، وهذا مؤثر جدًا في مستوى المقاطعات التعليمية والمدارس التابعة لها، فهناك إلزام على بعض المدارس في المقاطعات بالمحافظة على تدريس مواد وافتتاح أندية طلابية تشجع وتؤيد حركات الشذوذ الجنسية وحقوقهم المدنية؛ لكون حقوق الشواذ أصبحت محمية فيدراليًا، ومنهـا الزواج من الجنس نفسه. أيضًا هناك استغلال من مرشحي الوظـائف لقضـية الشذوذ حيث يفصح عن نفسه على أنه شاذ، وفي حال عـدم حصـوله علـى الوظائف ووجود ثغرات، يرفع دعاوى قضائية مما يجعل مكاتب التعليم حريصة على أن تكون هناك معايير غير تميزية ضد هؤلاء الفئة التـي تنمـو نسـبتهم بصورة سريعة في الولايات المتحدة. وبصورة عامـة معظـم هـذه القـوانين الفيدرالية التي تشرف على تطبيقها بصورة أساسية وزارة التعليم الفيدرالية لـم تكن مفروضة على المدارس بصورة كبيرة قبل عام 2001 للميلاد، وهي أمور غيرت النظام الأمريكي بصورة كبيرة، حتى إن الكثير يتوقـع تحـول النظـام التعليمي الأمريكي إلى مركزي بعد عقود قليلة من الآن، وتبني المناهج الوطنية وتغير أدوار وزارة للتعليم؛ نظرًا إلى كثرة القوانين الفيدرالية المتعلقة بالمدارس العامة في العقود الأخيرة المتزامنة مع صرامة كبيرة.

الجهات المشرفة على المدارس العامة على مستوى الولاية

تُعدّ الولايات المسؤول الأول عن توفير الخدمات التعليمية للسكان في سن المدرسة، فلا توجد مواد دستورية تضمن حقوق التعليم للمواطنين على المستوى الفيدرالي، لكن دساتير الولايات جميعها تتضمن موادًا متعلقة بتكفل الولاية بتوفير التعليم المجاني للجميع. في الوقت نفسه توجد قوانين على مستوى الولايات تتضمن إلزامية التعليم على السكان جميعهم في سن المدرسة، والأهالي الذين يرفضون إرسال أبنائهم إلى المدارس أو يعلمونهم منزليًا وفق شروط معينة من إدارة التعليم على مستوى الولاية سيتعرضون للمساءلة القانونية. توجد ثماني ولايات ومقاطعة كولومبيا التي بها العاصمة واشنطن يبدأ التعليم الإلزامي فيها عند سن الخامسة، بينما توجد 24 ولاية يبدأ بها التعليم الإلزامي في سن السادسة، كما أن هناك 16 ولاية تلزم سكانها الصغار بالتعليم منذ سن السابعة، وهناك ولايتان تطبقان التعليم الإلزامي منذ سن الثامنة، كما ينتهي سن إلزامية التعليم بصورة متباينة بين الولايات، فهناك 19 ولاية تنتهي فيها إلزامية التعليم عند بلوغ الفرد 16 سنة، و11 ولاية تنتهي الفترة القانونية للتعليم الملزم عند بلوغ سن السابعة عشرة، فيما أن الولايات المتبقية وهي 20 ولاية ومقاطعة كولومبيا يطالبون السكان بمواصلة التعليم حتى سن الثامنة عشرة من العمر[37].

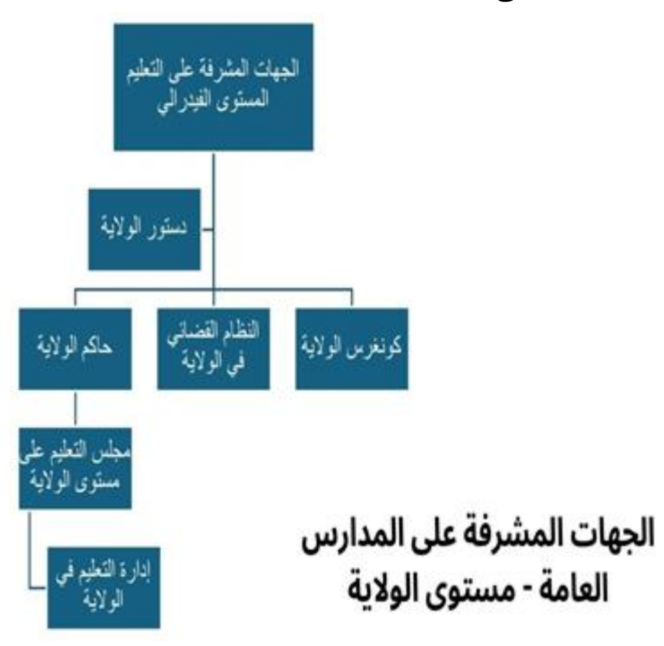
وكما هو التنظيم في المستوى الفيدرالي يوجد لكل ولاية دستور خاص بها، لكن يجب ألا تتضمن مواد دستور الولاية أي مواد مخالفة للدستور والقوانين الفيدرالية، فإذا كانت هناك مواد مخالفة فإنها تزال. وتقسم دساتير الولايات السلطات إلى ثلاث سلطات أيضًا وهي: السلطة التشريعية ويمثلها كونغرس الولاية، والسلطة القضائية ويمثلها المحاكم حيث إن لكل ولاية نظامها العدلي، والسلطة التنفيذية ويمثلها حاكم الولاية.

أولًا: السلطة التشريعية: ويمثلها مجلس الشيوخ على مستوى الولاية ومجلس النواب على مجلس الولاية، ويجمعهما مجلس مشترك يسمى الكونغرس، وجميع

أعضاء الكونغرس منتخبين، ويؤدي كونغرس الولاية دورًا مهمًا في تشريع القوانين المؤثرة في التعليم بالولاية، مثل: المواصفات والمؤهلات الدراسية والمهنية المطلوب توفرها في شاغلي المناصب القيادية والتدريسية في مدارس الولاية، وكذلك يشرع قوانين متعلقة بقدرات أعضاء مجلس أمناء المناطق التعليمية وطرق الانتخابات في مجالس الأمناء وغيرها من الشؤون، كما أن كونغرس الولاية هو المسؤول الرئيس عن إقرار ميزانية الولاية لشؤون التعليم، ويشرف الكونغرس على تطبيق القوانين في المقاطعات التعليمية ويراجع نتائج المدارس.

ثانيًا: السلطة القضائية: يوجد لكل ولاية نظامها القضائي، وتقسم المحاكم إلى ثلاثة مستويات وهي: محاكم عامة، واستئنافية، ومحكمة عليا للولاية. وتختلف طرق تعيين قضاة المحكمة العليا على مستوى الولاية فهناك 26 ولاية يُعيّن القضاة فيها من حاكم الولاية أو عن طريق حاكم الولاية ولجنة للقضاء، فيما أن 24 ولاية يُنتخب القضاة فيه من المحكمة العليا بطرق مختلفة سواء من خلال الانتخاب المباشر أو انتخاب السلطة التشريعية[38]. وتؤدي المحاكم الولائية دورًا بارزًا في القضايا التعليمية وأحكامها نافذة على المقاطعات التعليمية جميعها بما تشمله من مدارس عامة. وتُبنى المحاكم على مستوى الولايات، وهي محاكم غير فيدرالية على الحكم في قضايا كثيرة متعلقة بمخالفات المدارس العامة، وقد كان مجموع التعويضات والتسويات القضائية للمقاطعات التعليمية بما تشمله من مجالس أمناء ومكاتب تعليمية ومدارس نحو النصف مليار دولار لعام 2022م، جرى معظمها في محاكم تابعة للولايات وليس محاكم فيدرالية. كما تنظر المحكمة العليا في الولاية في حال إصدار السلطة التشريعية في الولايات إلى مواد قانونية مخالفة، بما في ذلك المواد القانونية المتصلة بمؤسسات التعليم العام والعالي.

ثالثًا: السلطة التنفيذية: يُنتخب رئيس لكل ولاية من الولايات الخمسين، ويسمى بالحاكم وهو يمثل السلطة التنفيذية في الولاية، وكما هو الحال في انتخابات رؤساء البلاد فإن الحزبين الديموقراطي والجمهوري هما المتنافسين على المناصب السياسية جميعها في المستويات التنفيذية والتشريعية كافة. ويؤدي حاكم الولاية أدوارًا مهمة في التعليم فغالبًا ما يكون له برنامج إصلاحي للمدارس في الولاية في برنامجه الانتخابي، وبعد بلوغه منصب الحاكم من المؤكد أنه سيقدم برنامجًا إصلاحيًا للسلطة التشريعية لتحويله لقانون. كما أن الحاكم هو المسؤول عن تعيين أعضاء مجلس التعليم على مستوى الولاية، ويوجد في 48 من أصل 50، إضافة إلى مقاطعة كولومبيا يوجد بها مجلس للتعليم على مستوى الولاية. وتختلف طرق اختيار أعضاء المجلس لكن في معظم الولايات باستثناء 12 ولاية يجري اختيار الأعضاء من الحاكم، أما في الولايات 12 المذكورة ومن ضمنها ولايات أوهايو ولويزيانا ويوتاه فإن مجلس التعليم يكون منتخبًا[39]. ويلخص الشكل الآتي الهيكل التنظيمي للجهات المشرفة على المدارس العامة على مستوى الولاية:



الجهات المشرفة على المدارس العامة - مستوى الولاية

مجلس الولاية للتعليم ودوره في التأثير في إدارة المقاطعات التعليمية

يكون تعيين أمناء مجلس التعليم من حاكم الولاية، فيما أن هناك اثنتي عشرة ولاية يجري انتخابهم[40]. ويؤدي أعضاء مجلس التعليم عدة أدوار أهمها التخطيط لمستقبل التعليم للولاية في التعليم العام والعالي، لكن ما يهمنا في هذا المبحث هو التعليم العام تحديدًا المدارس العامة. وتؤدي مجالس التعليم عددًا من الأدوار فتعطي مجالس التعليم الاعتمادات المدرسية وهي التي تثبت جودة الممارسات في المدارس، كما أن من مسؤولياتها وضع معايير تعليمية تطبق على مدارس الولاية جميعها، كما من مسؤوليات مجالس التعليم إقرار المعايير المشتركة في المناهج الدراسية في المدارس العامة فلا توجد هناك مناهج وطنية موحدة ولا حتى مناهج موحدة على مستوى الولاية، لكن هناك معايير يجب أن تلتزم بها إدارة المقاطعات التعليمية والمدارس التابعة لها، كما تشرف مجالس التعليم على توزيع التمويل الحكومي على المقاطعات التعليمية. ومن أهم مهام أعضاء مجلس التعليم هو تعيين مدير للتعليم في الولاية، الذي يرأس الجهة التنفيذية للتعليم في الولاية وهي إدارة التعليم في الولاية. ومن أهم المسؤوليات التي يتعين على مجالس التعليم على مستوى الولايات العناية بها تجاه المدارس:

- وضع الأهداف العامة للتعليم في الولاية.
- تأدية مهمة الاعتماد المدرسي للمدارس العامة.
- مسؤولية تشكيل السياسات، والتخطيط، والتقييم لبرنامج المدارس الحكومية في الولاية.
- مناقشة واتخاذ الإجراءات بناءً على النصيحة المهنية والمشورة من مدير التعليم في الولاية.
- ضمان توفير خدمات الطلاب الشخصية من خلال المدارس.
- تعيين وتحديد المزايا الوظيفية والرواتب لمدير التعليم.
- إقالة مدير التعليم من منصبه إذا دعت الحاجة.

- تعيين وتحديد المزايا الوظيفية للموظفين جميعهم في إدارة التعليم في الولايات بناءً على توصية مدير التعليم.
- تنظيم إدارة التعليم في الولاية.
- بالتنسيق مع مدير التعليم تؤدى المهام الآتية: تقديم الإشراف والمشورة للمدارس، وإصدار المواد اللازمة، ووضع القواعد واللوائح التي تحكم المعايير والإجراءات، وتأسيس نظام اختبار على مستوى الولاية، ونشر القوانين والقواعد واللوائح، والموافقة على برامج إعداد المعلمين.
- اعتماد القواعد واللوائح الخاصة بوحدات الخدمات التعليمية.
- إعداد وتوزيع التقارير للجهات والمجتمع.
- التشاور مع المعلمين والقادة.
- إجراء الدراسات والتحقيقات.
- تقديم ميزانية إلى الحاكم والمجلس التشريعي لتمويل برنامج المدارس الحكومية وإدارة التعليم.
- تفسير السياسات الخاصة.
- تنظيم وسائل النقل المدرسية.
- قبول التبرعات والهبات من العقارات.
- الموافقة على برامج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- الموافقة على برامج تعليم المحاربين القدامى.
- إدارة البرامج التعليمية التي أنشأتها الحكومة الفيدرالية.
- تنسيق الأنشطة التعليمية المتعلقة بالتعليم الابتدائي والثانوي.
- تلقي وتوزيع الأموال والمواد الفيدرالية.
- نشر الأدلة والمستندات الأخرى.
- استئجار أو تأجير مساحات مكتبية.
- العمل بوصفها مجلس التعليم المهني في الولاية[41].

وتسهم مجالس الولايات للتعليم في التأثير في إدارة المناطق التعليمية بصورة كبيرة من عدة جوانب، فمجالس التعليم في كثير من الولايات مسؤولة عن إقرار الشروط الدنيا من معايير وشروط التعيين في المقاطعات التعليمية والمدارس العامة التابعة لها سواء للوظائف التعليمية أو الإدارية على مستوى المقاطعة التعليمية، بما تشمله من مجلس أمناء ومكتب تعليم ومدارس. كما أن مجالس التعليم بالتعاون مع إدارة التعليم في المنطقة هي المسؤولة عن إصدار الرخص المهنية للمعلمين وقادة المدارس وما تتضمنه الرخصة من اختبارات موحدة. كما أن مجلس الولاية للتعليم مسؤول عن المعايير الموحدة للمناهج وهي معايير مرنة للمناهج المدرسية العامة يجب على المدارس العامة جميعها التقيد بها. وقد أسهمت القوانين الفيدرالية، مثل: لا يوجد طفل خلف الركب لعام 2001 وما تلاه من تنظيمات في تسريع وتيرة الاختبارات الموحدة على مستوى الولايات في مختلف المقررات العلمية، حيث غالبًا ما يتعرض التلميذ لثلاثة اختبارات موحدة معيارية على الأقل خلال دراسته في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية؛ من أجل قياس مستوى الإنجاز العملي والتحصيل الدراسي لدى المتعلمين. ومن أهم الملفات التي هي من اختصاصات أعضاء مجلس التعليم في مستوى الولاية اعتماد آلية تمويل المدارس العامة من الأموال المخصصة من الولاية وتمول المدارس العامة والمقاطعات التعليمية المشرفة عليها من ثلاث جهات هي المخصصات الفيدرالية وهي قليلة لا تتجاوز 15% من ميزانية المدارس، وتخصص لبرامج معينة تمولها الحكومة الفيدرالية وهي برامج تعليم ذوي الإعاقة وبعض البرامج المخصصة للطلبة الفقراء والمهمشين، مثل: الطلبة غير الناطقين باللغة الإنجليزية، والمصدر الثاني لتمويل المدارس العامة وهي المخصصات المالية المخصصة من الولاية، وتمثل نسبة كبيرة من التمويل للمدارس العامة تصل إلى أكثر من 40% من المخصصات في بعض السنوات تجاوزت نسبة تمويل الولاية للمدارس نسبة تمويل السلطات المحلية على

مستوى المقاطعات التعليمية، لذلك الأموال المخصصة من الولاية مهمة ومؤثرة في تمويل المدارس العامة وهي من مسؤوليات مجالس التعليم.

إدارة الولاية للتعليم: يوجد في كل ولاية إدارة تنفيذية للتعليم يطلق على معظمها إدارة الولاية للتعليم، وهي أكبر جهة تنفيذية للتعليم في الولاية. كما تختلف مسميات مدير الإدارة ففي بعض الولايات مثل نبراسكا يسمى مفوض، وفي كثير من الولايات يطلق على وظيفة مدير التعليم مشرف التعليم للولاية. وسنطلق عليه في هذا الكتاب مدير الولاية للتعليم. ويختار مجلس التعليم في الولاية ويعين مدير التعليم في الولاية وكذلك يقيله إذا لزم الأمر، كما أن هناك عددًا من الولايات، مثل: ولاية آيوا يُعيّن مدير التعليم في الولاية من الحاكم[42]. وهناك العديد من المهام المطلوبة من مدير الولاية للتعليم عملها، ومن ضمنها فيما يخص المدارس العامة:

- تنظيم المقاطعات التعليمية.
- الإشراف على الحالة التعليمية في الولاية.
- زيارة المدارس.
- تحديد النماذج المطلوبة للتقارير واللوائح.
- الاحتفاظ بالسجلات التي يمكن فحصها من مجلس التعليم والجهات التشريعية.
- إبقاء مجلس التعليم في الولاية على اطلاع كامل وتقديم المشورة له.
- إعداد ميزانية التعليم في الولاية ثم يعتمدها مجلس التعليم قبل إرسالها إلى الجهات العليا في الولاية.
- تقديم الفواتير المتعلقة بالمصاريف.
- تعزيز الكفاءة المالية.
- الاهتمام بالحوكمة.
- تحسين جودة الحياة الوظيفية في المدارس.

- تحسين نظام التعليم في الولاية.
- تعزيز التحسين التعليمي من خلال: إعداد معايير للمناهج الدراسية، وتقديم الإشراف والمشورة للمقاطعات التعليمية، وعقد المؤتمرات التي تسعى إلى تبادل الخبرات وتحسين الممارسات؛ مما ينعكس على تحسن جودة التعليم في الولاية.
- إجراء البحوث والتقييم.
- المساهمة في تطوير التعليم الفعّال.
- اتخاذ القرارات المتعلقة بالنقاط المختلف عليها في قوانين المدارس.
- إصدار رخص المعلمين وقادة المدارس.
- حضور اجتماعات المجلس جميعها أو تعيين ممثل للحضور.
- العمل رئيس إداري لإدارة التعليم في الولاية.
- تفويض الوظائف الإدارية والإشرافية.
- الحفاظ على نظام لإدارة شؤون الموظفين في إدارة التعليم في الولاية.
- وضع القواعد واللوائح الإدارية.
- أداء المهام المحددة من المجلس التشريعي في الولاية.
- العمل مسؤول تنفيذي لمجلس التعليم في الولاية ورئيس إداري لإدارة التعليم وتوفير القيادة التعليمية.

وتسهم إدارة الولاية للتعليم بصورة كبيرة في نجاح عمل المقاطعات التعليمية، فهي تلتصق بصورة كبيرة في مجالس أمناء المقاطعات التعليمية بصورة أكبر من غيرها، كما أنها مسؤولة عن إيصال التمويل من الجهات الفيدرالية والأموال المخصصة من الولاية عن طريق مجلس التعليم في الولاية للمستوى الإشرافي الثالث وهو إدارة المناطق التعليمية. كما تتعاون مجالس التعليم على مستوى الولاية وإدارة الولاية للتعليم في وضع الأهداف العامة للتعليم في الولاية، وبالرغم من وجود أهداف للتعليم على المستوى الوطني من الكونغرس

الفيدرالي، لكن تبقى أهداف التعليم في الولاية هي الأكثر دقة وأهميـــة؛ لكـــون التعليم قضية الولاية وليس الفيدرالية. لكن هذا الكتاب يتعلق بإدارة المقاطعـــات التعليمية بكل الولايات بصورة شاملة، لذلك سنضع أهداف التعليم الوطني التـــي اعتمدها الكونغرس لعام 1994، وهي كانت تستهدف عام 2000م، التي كانـــت شاملة[43]:

1. الاستعداد للمدرسة

بحلول عام 2000، سيكون الأطفال جميعهم في أمريكا مستعدين للذهاب إلـــى المدرسة. والأهداف لتحقيق هذا الهدف تشمل:

- توفير برامج عالية الجودة ومناسبة للتطور للأطفال في مرحلـــة مـــا قبـــل المدرسة لتجهيزهم للمدرسة.
- أن يكون كل والد في الولايات المتحدة هو المعلم الأول لطفله، ويخصـــص وقتًا يوميًا لمساعدة طفله في مرحلة ما قبل المدرسة على التعلم، وســـيكون للآباء الوصول إلى التدريب والدعم الذي يحتاجونه.
- توفير التغذية، والنشاط البدني، والرعاية الصحية اللازمة للأطفال ليصـــلوا إلى المدرسة بعقول وأجسام صحية، والحد من نسبة الأطفـــال المولـــودين بوزن منخفض من خلال تحسين نظم الرعاية قبل الولادة[44].

2. إتمام الدراسة

بحلول عام 2000، سيرتفع معدل التخرج من المدرسة الثانويـــة ليصـــل إلـــى 90%. والأهداف لتحقيق هذا الهدف تشمل:

- تخفيض معدل التسرب المدرسي بصورة كبيرة، وأن 75% مـــن الطـــلاب الذين يتسربون سيكملون شهادة الثانوية أو ما يعادلها.
- القضاء على الفجوة في معدلات التخرج بـــين الطـــلاب الأمـــريكيين مـــن الأقليات وطلاب غير الأقليات.

3. تحصيل الطلاب والمواطنة

بحلول عام 2000، سيغادر الطلاب جميعهم الصفوف 4 و8 و12 بعد إثبات كفاءتهم في مواد دراسية صعبة، مثل: اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، واللغات الأجنبية، والتربية المدنية والحكومة، والاقتصاد، والفنون، والتاريخ، والجغرافيا. وستضمن كل مدرسة في أمريكا أن يتعلم الطلاب جميعهم كيفية استخدام عقولهم جيدًا؛ ليكونوا مستعدين للمواطنة المسؤولة، والتعليم المستمر، والوظائف المثمرة في الاقتصاد الحديث. والأهداف لتحقيق هذا الهدف تشمل:

- زيادة الأداء الأكاديمي للطلاب جميعهم بصورة ملحوظة في كل مرحلة تعليمية، وأن تعكس توزيع الطلاب من الأقليات بصورة أكبر إجمالي عدد الطلاب.
- زيادة نسبة الطلاب الذين يثبتون القدرة على التفكير، وحل المشكلات، وتطبيق المعرفة، والكتابة والتواصل بفعالية.
- إشراك الطلاب جميعهم في أنشطة تروج للمواطنة الجيدة، والصحة الجيدة، والخدمة المجتمعية، والمسؤولية الشخصية.
- حصول الطلاب جميعهم على التعليم البدني والصحي؛ لضمان أنهم بصحة جيدة ولياقة بدنية.
- زيادة نسبة الطلاب الذين يتقنون أكثر من لغة واحدة بصورة كبيرة.
- جعل الطلاب جميعهم على دراية بالإرث الثقافي المتنوع لهذه الأمة والمجتمع العالمي.

4. تعليم المعلمين والتطوير المهني

بحلول عام 2000، سيكون لدى قوة التدريس في البلاد فرص مستمرة لتحسين مهاراتهم المهنية واكتساب المعرفة اللازمة لتعليم الطلاب الأمريكيين وإعدادهم للقرن المقبل. والأهداف لتحقيق هذا الهدف تشمل:

- وصول المعلمين جميعهم إلى برامج تدريب المعلمين قبل الخدمة والأنشطة المستمرة للتطوير المهني، التي توفر لهم المعرفة والمهارات اللازمة لتعليم الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية والاجتماعية والصحية المتنوعة.
- توفير الفرص المستمرة للمعلمين لاكتساب معرفة إضافية، والمهارات اللازمة لتدريس مواد صعبة، واستخدام الأساليب الجديدة والتقنيات الحديثة.
- تطوير إستراتيجيات متكاملة على مستوى الولايات والمقاطعات لجذب المعلمين، وتدريبهم، ودعم تطويرهم المهني المستمر.
- إنشاء شراكات بين المؤسسات التعليمية والهيئات المحلية لدعم برامج التطوير المهني للمعلمين.

5. الرياضيات والعلوم

بحلول عام 2000، سيكون الطلاب الأمريكيون الأوائل بالعالم في تحصيل الرياضيات والعلوم. والأهداف لتحقيق هذا الهدف تشمل:

- تعزيز تعليم الرياضيات والعلوم، بما في ذلك نظام القياس المتري، في مراحل التعليم جميعها وخاصة في الصفوف الابتدائية.
- زيادة عدد المعلمين ذوي الخلفية القوية في الرياضيات والعلوم، بما في ذلك نظام القياس المتري بنسبة 50%.
- زيادة عدد الطلاب الجامعيين والخريجين الأمريكيين، وخاصة النساء والأقليات، الذين يكملون درجات في الرياضيات، والعلوم، والهندسة.

6. محو الأمية للكبار والتعليم مدى الحياة

بحلول عام 2000، سيكون كل أمريكي بالغ متمكنًا من القراءة والكتابة، وسيحوز المعرفة والمهارات اللازمة للتنافس في الاقتصاد العالمي وممارسة حقوق ومسؤوليات المواطنة. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي:

- أن تشارك الشركات الأمريكية الكبرى جميعها في تعزيز العلاقة بين التعليم والعمل.
- أن يتمكن العمال جميعهم من اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للتكيف مع التقنيات الجديدة وطرق العمل والأسواق من خلال برامج تعليمية مهنية.
- زيادة عدد البرامج التي تلبي احتياجات الطلاب البالغين والمتعلمين في منتصف حياتهم المهنية.
- زيادة نسبة الطلاب المؤهلين، خاصة الأقليات، الذين يلتحقون بالكليات ويكملون برامجهم الدراسية بنجاح.
- زيادة نسبة خريجي الجامعات الذين يثبتون القدرة على التفكير النقدي، والتواصل الفعال، وحل المشكلات.
- تعزيز البرامج التي تربط بين المنازل والمدارس من خلال تعزيز محو الأمية لدى الكبار.

7. مدارس آمنة ومنضبطة وخالية من المخدرات والكحول

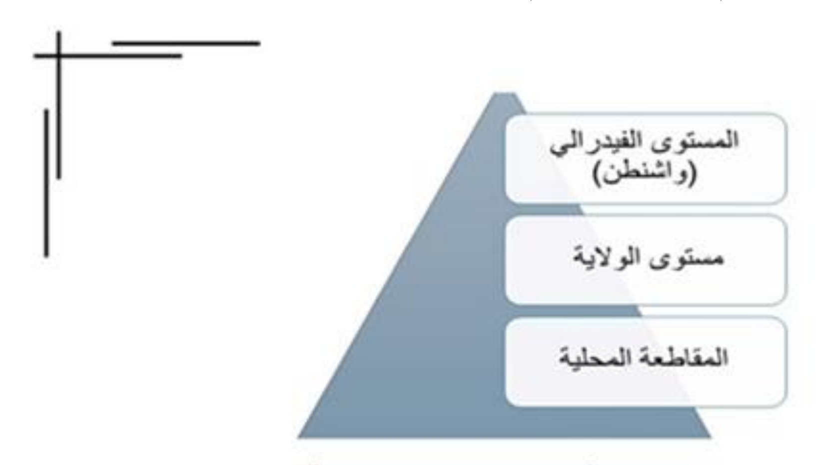
بحلول عام 2000، ستكون كل مدرسة في الولايات المتحدة خالية من المخدرات، والعنف، والأسلحة غير المرخصة، وستوفر بيئة تعليمية منضبطة. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي:

- تنفيذ سياسة صارمة وعادلة بشأن استخدام وتوزيع المخدرات والكحول.
- تعاون الوالدين والمنظمات الحكومية والمجتمعية لضمان حقوق الطلاب في الدراسة في بيئة آمنة.
- تطوير سياسة لضمان أن المدارس خالية من العنف والأسلحة.
- تقديم برامج وقائية شاملة ضد المخدرات والكحول.
- جعل المناهج الخاصة بالمخدرات والكحول جزء من التعليم الصحي الشامل.
- توفير الدعم اللازم للطلاب والمعلمين من خلال فرق مجتمعية.

8. مشاركة الوالدين

بحلول عام 2000، ستعزز المدارس جميعها شراكات تزيد من مشاركة الوالدين في تعزيز النمو الاجتماعي والعاطفي والأكاديمي للأطفال. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي:

- تطوير سياسات لدعم الشراكات بين المدارس والعائلات.
- تشجيع مشاركة الوالدين في القرارات التعليمية ودعم العمل الأكاديمي للأطفال في المنزل.
- ضمان دعم المدارس وتقييم المعايير التعليمية العالية.

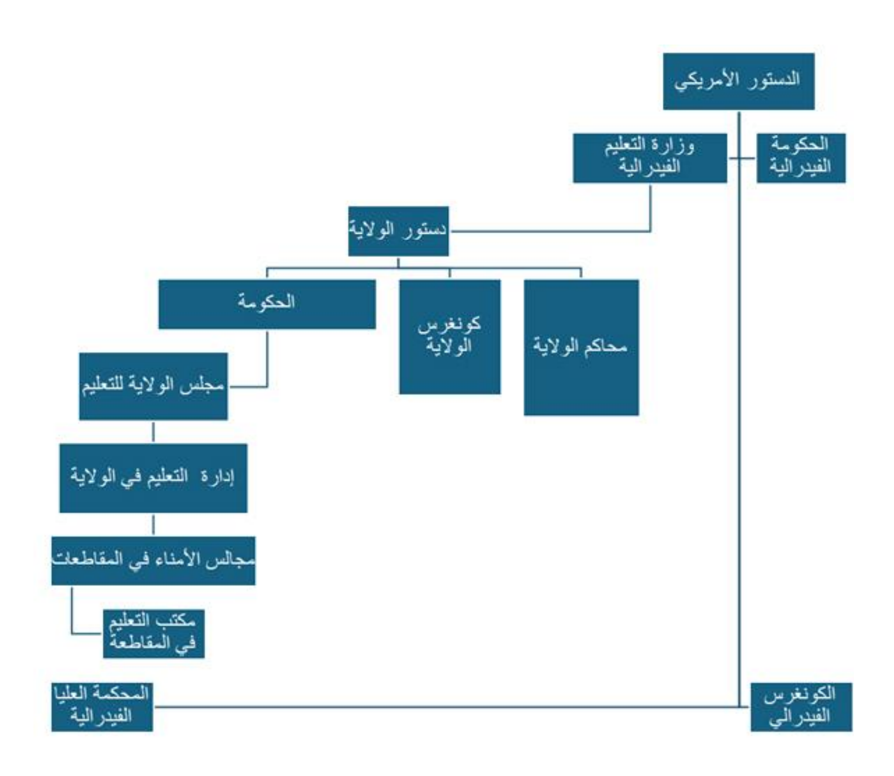


مستويات الإشراف على المدارس العامة

الجهات المشرفة على التعليم في المقاطعات التعليمية

يوجد أكثر من 13 ألف مقاطعة تعليمية في الولايات المتحدة، وتختلف عدد المقاطعات التعليمية بحسب أنظمة الولاية للتقسيمات البلدية وتختلف تقسيمات المقاطعات التعليمية عن المقاطعات الانتخابية، حيث يُنتخب أعضاء مجلس النواب الفيدرالي بحسب المقاطعة وليس الولاية، والمقاطعات التعليمية هي أصغر من تقسيم المقاطعات الانتخابية. وفي السابق كانت أعداد المقاطعات التعليمية أكبر من العدد الحالي رغم ارتفاع عدد الطلاب، وهناك عدة مبررات

أولها ضعف صلاحيات المقاطعات التعليمية الممثلة بمجلس الأمناء ومكتب التعليم في الوقت الحالي مقارنة بالعقود الحالية خاصة في ظل التوسع في القوانين التعليمية على المستوى الفيدرالي ومستوى الولاية؛ مما جعل هامش الإبداع واتخاذ القرار أقل من وجهة نظر الكثير من الخبراء في الشؤون التعليمية، كما أن تعزيز مبادئ كفاءة الإنفاق وانتشار التقنيات والأنظمة ساعد على تقليص عدد المقاطعات التعليمية. ويوجد في كل مقاطعة تعليمية مجلس أمناء غالبًا ما يكون منتخبًا ويختار ويُعيّن مجلس الأمناء مديرًا للمنطقة التعليمية، كما أن مدير المنطقة التعليمية يقود مكتب التعليم في المنطقة التعليمية الذي هو مسؤول بصورة مباشرة عن تشغيل المدارس وإدارة الموارد البشرية والمالية فيها. (هناك فصول مخصصة للتفصيل في دور مجلس الأمناء ودور مدير المقاطعة التعليمية في هذا الكتاب لذلك لن تُوضع تفاصيل كثيرة عن الجهة المشرفة في المقاطعات التعليمية). وتبرز أهمية المقاطعة التعليمية؛ لكونها الجهة التمويلية الكبرى للمدارس العامة في غالبية المدارس العامة.



الفصل الثالث

التطور التاريخي للتعليم العام الأمريكي وأثره على السياسات التعليمية

تتمتع إدارات المقاطعات التعليمية والمدارس العامة التابعة لها بكثير من الصلاحيات، وهامش جيد من الاستقلالية، مما يمنحها القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لها مثل تصميم المناهج وتعيين الموارد البشرية في المدارس وتشغيل المباني الدراسية بفضل ان نظام التعليم غير مركزي في البلاد. وترجع جذور عدم مركزية التعليم في الولايات المتحدة، سواء على مستوى الدولة أو حتى على مستوى الولاية، لأسباب تاريخية حيث أوكلت إلى السلطات المحلية او البلديات او ما يسمى في كثير من الولايات المقاطعات مهمة تكوين وتمويل مدارسها في البداية، ثم أصبح هناك تنظيم قانوني واداري أكبر عن طريق

الولاية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم بدأت واشنطن بالاهتمام بشكل أكبر بقضايا التعليم ما قبل الجامعي في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وقد مرت المدارس العامة بمراحل وتطورات كبيرة خلال القرون السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر، والعشرين، والقرن الحالي. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم نبذة عن التطور التاريخي للتعليم العام، من الحقبة ما قبل الاستقلال إلى عام 1983، وهو العام الذي شهد نشر تقرير (الأمة في خطر)، وهو التقرير الذي ساهم في تغيير المشهد في التعليم العام في الولايات المتحدة بشكل غير مسبوق، ولا تزال تأثيراته الكبيرة مستمرة حتى اليوم. وتعتبر معرفة التاريخ التعليمي ضرورة لفهم السياسات التعليمية التي تتبعها المدارس العامة في الولايات، لذلك لا تخلو برامج إعداد قادة المدارس وبرامج إعداد مديري المناطق التعليمية في الدراسات العليا من مقررات تناقش موضوعات متصلة بالتاريخ الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للولاية التي يرغب القائد في العمل بها بشكل خاص، أو التاريخ المشترك للولايات المتحدة بشكل عام. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ست مراحل تاريخية، لتسهيل تنظيم المعلومات بما يتماشى مع الخط الزمني لتطور التعليم العام في البلاد الأمريكية.

المرحلة الأولى: المدارس في فترة ما قبل الاستقلال

تأسست أول مدرسة فيما يسمى اليوم بالولايات المتحدة عام 1628م، في مدينة أمستردام الجديدة التي تدعى اليوم مدينة نيويورك، حيث كانت تلك المدينة تحت سيطرة الهولنديين. وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك بعض من أشكال التعليم البدائي لدى المهاجرين من دول أوروبية إلى ما كان يسمى بالعالم الجديد، حيث كانت هناك مدارس في منازل بعض العوائل تسمى مدارس الداما تقدم تعليمًا بدائيًا حول أساسيات القراءة والكتابة والتعرف على الكتاب المقدس للنصارى. أيضًا لدى السكان الأصليين مما يسمون الهنود حيث كانت لهم بعض الطرق

لتعليم أبنائهم التراث، والصيد، والزراعة، والبناء. وقد كان لكنيسة المصلحة الهولندية دور في نشر التعليم في المناطق القابعة تحت سيطرة الهولنديين[45].

وفي عام 1635م، قامت مجموعة من المهاجرين المتدينين من البروتستانت الإنجيليين بتأسيس أول مدرسة عامة فيما يدعى اليوم الولايات المتحدة في مدينة بوسطن في ماساتشوستس. وقد أطلق على المدرسة اسم مدرسة بوسطن اللاتينية، وكانت مخصصة لتعليم الذكور فقط؛ لتطوير المهارات الأكاديمية التي تساعدهم على فهم الكتاب المقدس، وقد ساعد على تأسيس هذه المدرسة مهاجرون من إنجلترا درسوا الجامعة في جامعتي أكسفورد وكامبريدج العريقتين في بريطانيا. وتنتمي مدرسة بوسطن إلى المدرسة النحوية المنتشرة في أوروبا في القرون الوسطى خصوصًا بين القرون من الرابع عشر إلى التاسع عشر، يتعلم التلميذ في مدرسة بوسطن اللغة اللاتينية بشكل مكثف لمدة أربعة أعوام على الأقل، حيث إن اللغة اللاتينية هي اللغة المعتمدة للتدريس في هذه المدارس. كما يدرس التلاميذ الدين النصراني من المفهوم البروتستانتي. وبعد افتتاح المدرسة النحوية بعام واحد اُفتتحت أول مؤسسة تعليم عالي في البلاد وكانت قريبة من بوسطن، وهي ما تسمى اليوم جامعة هارفارد[46].

أول قانون تعليمي في أمريكا الشمالية

في عام 1642م، أمرت المحكمة العامة في ولاية ماساتشوستس بتعليم الأطفال إلزامًا، وأجبرت أولياء الأمور على تعليم أبنائهم المهارات التعليمية الأساسية كالقراءة والكتابة في المنزل، وتُعد هذه الخطوة الأولى الحاسمة في قضية التعليم في الولاية. يعود السبب الرئيس لفرض التعليم الإجباري إلى كثرة المهاجرين القادمين إلى الولاية ما قد يؤدي سلبًا إلى التأثير في القيم والمبادئ الموجودة في المجتمع، لهذا رأى أصحاب القرار في الولاية أن التعليم هو الخيار الأنسب

لجعل الناس مواطنين صالحين ومتدينين، لكن هذا القرار فشل بسرعة كبيرة في التطبيق حيث إن كثيرًا من العائلات غير متعلمة فكيف تعلم أبناءها[47].

وفي الولاية نفسها ماساتشوستس صدر قانون جديد بعام 1647م، يحول مهمة التعليم من العائلات بشكل فردي إلى البلدات في كل منطقة، ويلزم القانون الجديد البلدات التي يزيد قاطنيها عن 100 عائلة ببناء مدرسة نحوية، وتكون بمنزلة المدرسة المتوسطة في وقتنا الحالي، وكذلك تعيين مدرس للبلدات التي فيها أكثر من 50 عائلة لتعليمهم القراءة والكتابة. وكان الأهالي ملزمين بدفع رواتب المدرسين بحسب قانون الولاية، ولم تسهم في تلك المرحلة حكومة الولاية في تمويل المدارس بعد، وكان المراد من هذه الخطوة الاعتقاد بأن المدارس والتعليم تطرد الشياطين، وكان التعليم بأمريكا في بداياته ذا صبغة دينية، خصوصًا في المدارس أما في الكليات فكانت أكثر تحررًا وعلمانية نوعًا ما. بعد قانون عام 1647م، الذي نقل مسؤولية التعليم من الأهالي إلى مسؤولي البلدات بدأت أعداد المدارس تزداد بشكل كبير في الولاية التي تسمى إنجلترا الجديدة. وفي الوقت ذاته كانت الهجرات من أوروبا تتسارع عامًا بعد آخر. يُذكر أن تمويل المدارس يأتي من سكان الحي نفسهم أو البلدة حيث تتقاسم العائلات دفع ضرائب أو رسوم إلزامية تذهب إلى توفير مقر للمدرسة وأجرة للمدرسين[48].

أشكال المدارس في مرحلة ما قبل الاستقلال

من أشكال المدارس في تلك الحقبة الزمنية بجانب المدارس النحوية مدارس البلدات التي كانت تفتتح في كل البلدات والحواضر التي يزيد عدد سكانها عن 100 عائلة. في هذا النوع من المدارس يتعلم الأطفال ذا اللون الأبيض فقط، حيث إن السود الذين غالبتهم العبودية في ذلك الحين لم تتح لهم فرصة الحصول على الحقوق الإنسانية بعد، وكان مرحبا بكلا الجنسين الذكور والإناث في

مدرسة البلدة. ويتعلم التلاميذ في مدارس البلدة المهارات الأكاديمية الأساسية مثل الحساب، القراءة، الكتابة، اللغة الإنجليزية. كما كان يحرص على تعليم التعاليم النصرانية للتلاميذ. تُعد مدرسة البلدة بمفهوم العصر مدرسة ابتدائية، والمبنى الدراسي في العادة غرفة واحدة يدرس فيها أطفال البلدة جميعهم من عمر 7 أعوام إلى 12 عامًا، ويقوم بالتدريس في مدرسة البلدة التي كانت منتشرة في الولاية التي تسمى إنجلترا الجديدة مدرسون رجال متدينون في الغالب يسعون ليصبحوا في مناصب للكنيسة في المستقبل، وهؤلاء المدرسين يتقنون المهارات الأساسية في الجوانب العلمية ويستطيع البعض تعليمهم مثل خريج الابتدائية في العصر الحاضر[49].

كما كان في بعض البلدات الكبيرة مدرسة للبلدة للتلاميذ الراغبين في مواصلة تعليمهم المتوسط، وكانت غالبية المتعلمين في هذه المرحلة ذكور، حيث إن الإناث بعد المرحلة الابتدائية في العادة لا يسمح لهن بإكمال الدراسة بحجة أنهن بالغات، ويجب أن يستعدن للزواج ويتعلمن مهارات التدبير المنزلي، أيضًا لم تكن ترضى العائلات الأمريكية بالجملة لفتياتهم بالدراسة المختلطة بعد أن أصبحن راشدات، وهذا حرمهن من الاستمرار في التعليم لمدة عقود طويلة من التاريخ الأمريكي، يُنبه أن هناك مدارس خاصة للبنات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لكنها أهلية وباهظة الثمن على غالبية المواطنين، لم يكن الحراك التعليمي في المستعمرات الجنوبية بالوتيرة نفسها التي كانت بها الولايات في إقليم إنجلترا الجديد، فلم يكن التعليم أولوية للحكومات ولا للعائلات ذات اللون الأبيض[50] .

المرحلة الثانية: **مرحلة ما بعد الاستقلال** (1776- 1810)

لم تتغير كثيرًا عن قبلها المدارس في أمريكا في مرحلة ما بعد الثورة الأمريكية والاستقلال. فقد استمر التعليم محصورًا لفئات اجتماعية محدودة في معظم

الولايات. فلم يكن هناك تعليم حكومي مجاني في تلك المرحلة التي استمرت تقريبًا 20 عامًا. لكن ما يميز هذه الفترة أنها ألهمت المفكرين والفلاسفة تخيل مستقبل المدارس والتعليم في البلاد مستقبلًا. فقد كان هناك حراك فكري نشيط بعد استقلال البلاد. وبدأ كل مفكر يطرح الكتب والمقالات التي يدون بها أفكاره التي يؤمن أنها المصابيح التي ستضيئ مستقبل الدولة. لم تكن هناك مبادرات علمية كبيرة في تلك الحقبة، لكنها أفكار ستطبق في المرحلة المقبلة من تاريخ التعليم في أمريكا. ومن أهم المفكرين الذين كتبوا عن التعليم من الآباء المؤسسين فرانكلين وتوماس آدم والدكتور راشوو اللغوي المعروف ويبتسر. ولم تتغير أشكال التعليم كثيرا في فترة ما بعد الثورة الأمريكية. فقد استمرت المدارس بأشكالها الثلاث، وهي كلها تُعد أهلية وليست مجانية. الأشكال الثلاثة من المدارس هنا هي: مدارس الداما ومدارس البلدات والمدارس النحوية اللاتينية التي يتعلم فيها النخب من أبناء الأثرياء الذين يرغبون بإكمال تعليمهم الجامعي[51].

كما كانت هناك محاولة من بعض الجمعيات لإنشاء أنواع أخرى من المدارس في تلك المرحلة، ومن أشكال المدارس بعد الثورة مدارس بيل لانكست ومدارس يوم الأحد. وابتكر الإنجليزي بيل طريقة ذكية لتوفير فرص التعليم للأطفال الفقراء بأسعار رمزية. وكانت طريقته ما يعرف اليوم بأسلوب الطالب المعلم. في هذه المدرسة يعلم مدرس متخصص أعدادًا كبيرة من التلاميذ. ويدفع رجال الخير في المجتمع أجرة هذا المعلم. ويشترط على التلميذ أن يتلقى التعليم بشكل مجاني، لكن يجب بعد ذلك أن يعلم التلاميذ المستجدين وهكذا. فعلى سبيل المثال التلميذ بالصف الرابع الابتدائي يقوم بتدريس التلاميذ في الصف الثاني الابتدائي وهكذا. هذه الفكرة ساهمت في انتشار مدارس كثيرة بتكلفة بسيطة [52].

أيضًا من أشكال المدارس في فترة ما بعد الثورة مدرسة يوم الأحد. فـــي ذلـــك الوقت معظم الأطفال الفقراء يعملون في المهن والأسواق ولا يدرسون. فلم يكن هناك قانون يمنع عمل الأطفال ويجبرهم على التعليم في الولايات الأمريكيـــة. وقد تطوعت مجموعات دينية من الكنائس في ولاية بنسلفانيا بتعلـــيم الأطفـــال الفقراء في يوم الأحد خصوصًا في تلك المرحلة حيث إن الناس ملتزمون دينيًـــا ويُخصص هذا اليوم للتعبد والاهتمام بأمور العائلة. فقامت كنائس يـــوم الأحـــد بتعليم التلاميذ في هذا اليوم على المهارات الأساسية للتعليم كـــالقراءة والكتابـــة وبالتأكيد التعليم الديني. وبعد نجاح الفكرة بدأت تنتشر في الولايـــات الأخـــرى وأنشأت جمعية خاصة بهذا النوع من المدارس في فيلادلفيا[53].

المرحلة الثالثة: **بدايات التعليم النظامي المجاني** (1820 – 1864)

انتشرت المدارس المشتركة في العقد الثالث من القرن التاسع عشر من المـــيلاد في كثير من الولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا في إقليم إنجلترا الجديد. ويعد هوراس مان عراب المدارس المشتركة والتعليم الحكومي المجاني في الولايات المتحدة. تُعد المدارس المشتركة ابتدائية في وقتنا الحالي، وقبل هذا النوع مـــن المدارس العامة لا يوجد تعليم مجاني بشكل رسمي في كل الولايات الأمريكية. مما ساعد على سرعة انتشار هذا النوع من المدارس هي الثورة الصناعية فـــي أمريكا، حيث كانت المصانع بحاجة ماسة للعمالة المدربة المتعلمة. يُذكر أنه في تلك الأثناء بدأت الهجرات الكثيفة من الأرياف إلى المدن. كان معظم المهاجرين من المزارعين الذين يريدون العمل في المصانع لأنها تعطـــي مـــردودًا ماديًـــا أفضل، لكن هؤلاء المزارعين كانوا أميين لا يجيدون القراءة والكتابـــة. فـــدعم رجال الأعمال الذين يملكون المصانع المشروع الحكومي للمدارس المشـــتركة للحصول على عمالة قادرة على الإنتاج واستخدام المكـــائن وصـــيانتها التـــي تستوجب إلمامًا بالقراءة.

وحرصت المدارس المشتركة على إعداد التلاميذ بشكل علمي واستخدمت أحدث طرق التدريس المعروفة في ذلك الوقت. وقد حرص المسؤولون في مجالس وإدارات التعليم في الولايات على أن يكون المدرسون في المدارس المشتركة متخرجين من معاهد إعداد المدرسين التي انتشرت بشكل سريع في معظم الولايات. يُذكر أن كثير من معاهد المعلمين كانت تُمول حكوميًا من الولايات لسد الفجوة الكبيرة في إعداد المعلمين المؤهلين. فلم يكن العدد الكافي من المعلمين، ولهذا قررت الحكومات تحمل كلفة الدراسة للطالبات المعلمات في معاهد إعداد المعلمين أو ما تسمى مدارس النورمال. وبالفعل كانت خطوة جيدة شجعت الناس من عوائل فقيرة للانضمام إلى مدارس إعداد المدرسين. ومن الملحوظ أن معظم معلمين المدارس المشتركة من النساء وليس من الرجال وهذا تحول اجتماعي كبير يشهده المجتمع الأمريكي. فقد كان غالبية المدرسين قبل المدارس المشتركة رجالًا، ويرجع الفضل في هذا لتشجيع الحقوقيات النساء اللواتي أقنعوا المسؤولين في الحكومات أن النساء أكثر استعدادًا نفسيًا وذهنيًا لتدريس الأطفال من الرجال، وكذلك المدرسات النساء يتقاضين رواتب أقل بكثير من الرجل، حتى لو عملن في المهنة نفسها في تلك المرحلة، حتى جاء قانون الحقوق المدنية لعام 1964م، الذي ساوى بين الأجور بين الجنسين لمن يعمل بالمهنة نفسها[54].

ينص الهيكل التنظيمي للمدارس المشتركة على أن حكومة الولاية تكون المشرفة والممولة للمدارس المشتركة عن طريق فرض ضرائب على سكان الولاية، وتعطي الولاية مسؤولية اتخاذ القرارات إلى إدارة التعليم في المقاطعات. فعلى سبيل المثال ولاية كاليفورنيا بها أكثر من 50 مقاطعة حتى إن مدنها الكبيرة فيها أكثر من مقاطعة تعليمية. ورأى المشرعون للمدارس المشتركة أن إعطاء صلاحية التعليم لإدارات التعليم يسهم في تعزيز جودة التعليم المقدمة في المدارس، فلكل مقاطعة مشكلاتها وتحدياتها المختلفة عن

الأخرى. أيضًا حرص المشرعون للمدارس المشتركة على أن تكــون مجــالس إدارات التعليم في المقاطعات ديمقراطية، حيث ينتخب سكان المقاطعة وأوليــاء أمور الطلبة مجلس أمناء لتعيين مراقب للتعليم والإشراف على المدارس العامة في المقاطعة التعليمية، وهذا النظام لا زال مستمرًا إلى اليوم[55].

كما أعطى المشرعون للمدارس المشتركة وهم أعضاء الكونغرس في كل ولاية من الولايات الصلاحية لمجالس التعليم في المقاطعات لتحديد أوقــات الدراســة والعطلات. وكذلك أعطى الصلاحيات لتحديد موقع المدارس التي ســتبنى فــي الأحياء السكنية. كما أعطى المشرعون صلاحية اختيــار المنــاهج والأنشــطة التعليمية لمجالس التعليم في المقاطعات. وكما نشاهد هنا تشــريعات المــدارس الحكومية المشتركة كانت تريد إبعاد الحكومة المركزية عن أمور التعليم بشــكل شبه كامل لكن الأمور تغيرت بشكل كبير في العقود الأخيــرة حيــث تســيطر الحكومة الفيدرالية على مفاصل التعليم العام.

ولم تتشكل الصورة النهائية للمناهج المناسبة للأطفال بشكل كامل خلال مرحلة المدارس المشتركة. فقد كانت كل مقاطعة تعليمية تجتهد لتوفير الكتب والدروس المناسبة للأطفال، لكن كان التركيز على التعليم الديني النصراني، حيــث تبــدأ معظم المدارس في ذلك الوقت بقراءة آيات مــن كتــابهم المقــدس والتســبيح والصلوات، والمواد التي تدرس القراءة، الكتابة والحساب، كما يــتعلم التلاميــذ أساسيات العلوم الإنسانية والطبيعية كالعلوم. إضافة إلى كثير مــن المــدارس تدرس الرسم والغناء الذي هو جزء أساسي من طريقة التعبد بالنسبة للنصــارى بشكل عام. واللغة الأساسية للتدريس هي الإنجليزية، وهي تطبيــق لتوصــيات الآباء المؤسسين وويسبر – الذين حاولوا تأسيس اللغة الإنجليزيــة الأمريكيــة. وكانت المدارس تدرس كتابة قواعد اللغة الإنجليزية التي تختلف نوعًا ما عــن

البريطانية- Webster's English Language Bool-. كما يدرس التلاميذ من كتاب Morse's Geography Made Easy[56].

وتحتوي مباني المدارس المشتركة في المدن الكبيرة على عدة فصول دراسية يفصلها جدران خشبية وغرفة خاصة للمشرف أو مدير المدرسة. أما في الأرياف فكانت المدارس المشتركة تتكون من غرفة واحدة لكل الأعمار من 6 أعوام حتى 17 عامًا. التعليم في المدارس المشتركة كان مختلطًا بين الجنسين، أما التلميذات اللواتي يرغبن بمواصلة التعليم المتوسط والثانوي والجامعي يدرسن في مبان معزولة خاصة بهن، يُذكر أن المدرسين لهذه المناهج والتلاميذ من خريجين معاهد إعداد المعلمين أو ما يسمى مدارس النورمال. وكانت من مسؤولية المدرس أو المدرسة تنظيف الفصل والمدخنة وإحضار الحطب في الشتاء لتدفئة التلاميذ. وشهد تعليم المرأة في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية قفزة هائلة مقارنة بما سبق من أعوام. ففي هذا التاريخ نشاهد المرأة تكمل التعليم بشكل أكبر وتعمل في قطاع التعليم. وفي نهايات الفترة الزمنية قبل الحرب الأهلية كان أعداد المعلمات في المدارس العامة المشتركة أكثر من الرجال، وهذا تحول اجتماعي غير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية[57].

وانتشرت في تلك الحقبة الأكاديميات التي تعد بمنزلة مدرسة ثانوية، مع انتشار الأكاديميات قلت المدارس النحوية إلى أن تلاشت. والتركيز في الأكاديميات يكون على المواد الدينية أكبر من المدارس النحوية؛ لأنها تدار مباشرة من الكنائس باستثناء أكاديميات محدودة. والمناهج في هذه الأكاديميات أضعف من المدارس النحوية. وقد كانت اللغة الرسمية للتدريس في الأكاديميات هي اللغة الإنجليزية وليس اللاتينية مثل ما كان عليه الحال في المدارس النحوية، يُذكر أنه لا توجد لغة رسمية في الولايات المتحدة على الرغم من أن الإنجليزية هي السائدة والمعتمدة في مؤسسات التعليم الرسمية جميعها.

كما نجحت في هذه المرحلة الزمنية المربية إليزابيث بيبودي فـــي افتتـــاح أول مدرسة لرعاية الأطفال ما دون السادسة في بوسطن عـــام 1860م. يُـــذكر أن المهاجرين الألمان كانت لديهم مراكز تنشئة وتعليم لرعاية الأطفال من ســـن 4 حتى 6 أعوام، لكن كانت لغة التعليم هي اللغة الألمانية. فتُعد بيبودي صـــاحبة السبق في تعليم وإعداد أطفال المدرسة الابتدائية في اللغة الإنجليزية[58] .

وشهدت هذه المرحلة أيضًا البداية الحقيقية للتعليم الرسمي للصم وأُنشئ عدد من المدارس كان أنجحها تجربة المربي توماس هوبكنز جالوديـــت الـــذي أســـس مدرسة للصم في ولاية كونيكتيكت عام 1817م، وقد تبنت لغة الإشارة وليست الطريقة الشفهية كما كان في السابق، وانتشرت مدارس الصم بعـــد ذلـــك فـــي الولايات الأمريكية وأُسست أول مؤسسة للتعليم العالي للصـــم فـــي الولايـــات المتحدة عام 1864م، وهي تدعى اليوم بجامعة جالوديت تقديرًا لجهود تومـــاس جالوديت تجاه قضية الصم[59].

وفي عام 1852م، أُصدرت أول قوانين إلزامية لتعلـــيم الأطفـــال فـــي ولايـــة ماساتشوستس وتبعتها نيويورك، وبحلول 1918م، وضعت الولايـــات جميعهـــا قوانين إلزامية لتعليم الأطفال في المدارس الابتدائية على أقل تقدير. ثم ارتفعت متطلبات إلزامية الحضور لتشمل إلزامية الحضور إلى 16 عامًا وبعضها يصل إلى 18 عامًا في بعض الولايات[60].

وفي عام 1853م، قتل طالب في ولاية كنتاكي مدير مدرسته بطلقة نارية فـــي ولاية كنتاكي؛ بسبب عقاب المدير لأخيه الأصغر في يوم سبق يوم القتل. لتبدأ معها حوادث إطلاق النار والقتل في المدارس الأمريكية التي لا يكاد يخلو عام من دون وقع حوادث إطلاق نار في المدارس. من الحوادث المبكرة لإطلاق نار في المدارس ما وقع عام 1856م، عندما قتل مدير مدرسة تلميذ مشاغب بعـــد ضرب مبرح بسبب عدم طاعة التلميذ لتعليمات مدير المدرسة بالعبـــث بأحـــد

عشش الطيور، لكن التلميذ المشاغب لم يستمع للمدير وقتل أحد الطيور ما جعل المدير يشتاط غضبًا على التلميذ ويبرحه ضربًا وخنقًا حتى توفي الصغير، ولما عرف والد الطفل الخبر ذهب للمدرسة وقتل المدير بواسطة مسدس شخصي. وفي عام 1898م، قام مجموعة من المراهقين بإيذاء تلميذ خلال معرض مدرسي في ولاية فرجينيا وعندما حاول المدرس الدفاع عن تلميذه، قام شخص من هذه المجموعة بإخراج المسدس وقتل المدرس وخمسة آخرين في المعرض المدرسي[61].

في عام 1857م، اجتمع 43 تربويًا في مدينة فيلادلفيا في ولاية بنسلفانيا لتأسيس أهم وأقدم نقابة للمعلمين في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعى جمعية المعلمين الوطنية (National Teachers Association)، وغُيّر اسم النقابة في وقت لاحق إلى الاسم الحالي الجمعية التربوية الوطنية (National Education Association)، والمقر الرئيس الحالي للجمعية في العاصمة الأمريكية واشنطن في مقاطعة كولومبيا. وتهتم هذه النقابة بشكل عام بجانبين حسب الوثيقة الرسمية للتأسيس الجانب الأول هو الدفاع عن حقوق المعلمين سواء أكانت على مستوى مجالس التعليم في المقاطعات مستوى الولاية أم حتى على مستوى الحكومة الفيدرالية التي غدت تتدخل بشكل كبير في التعليم في العقود الأخيرة، وهذا تجاوز بنظر عدد من التربويين؛ لأن التعليم قضية تخص حكومات الولايات وليس حكومة واشنطن. أما الجانب الثاني الدفاع عن حقوق المتعلمين أو الأطفال. تبنت النقابة الحرص على تطبيق القوانين المساندة لتعليم الأطفال بشكل جيد في بيئة تعليمية جيدة. ومن المهم معرفة أن المقرات التعليمية في المدارس الحكومية في البلاد بشكل عام رديئة قبل تأسيس النقابات التعليمية، لكن المباني الدراسية تحسنت بشكل مدهش بعد دخول هذه النقابة للعمل الحقوقي، وقد ساهمت الجمعية التربوية الوطنية في تحسين رواتب المعلمين وحقوقهم الوظيفية بشكل سريع، وتُعد هذه النقابة أكبر نقابة عمال في تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية حيث تجاوز عدد أعضائها الثلاثة ملايين ومئتي ألف تربوي في عام 2013م، على مستوى البلاد خصوصًا أن أعداد المعلمين في المدارس الحكومية لا يتجاوز أربعة ملايين معلم ومعلمة[62].

المرحلة الرابعة: (1865 – 1899)

شهدت هذه الفترة من تاريخ الولايات المتحدة تغيرات دراماتيكية، فبعد أقل من قرن على تأسيس البلاد، حاولت بعض الولايات الانفصال عن الاتحاد وتكوين كيان مواز جديد عام 1861م. وكانت هناك عدة مبررات للانفصاليين، من ضمنها اتهام الرئيس المنتخب إبراهيم لنكن بتجاوز صلاحيات الولايات وخطته لتحرير العبيد في كل الأراضي الأمريكية ما أدى إلى حرب أهلية دامية انتهت بتحرير العبيد في البلاد، وانتصار الاتحاديين على الانفصاليين عام 1865م.وقد انتشرت في هذه المرحلة الزمنية المدارس الثانوية العامة وزاد عدد التلاميذ من الجنسين وعدد المدارس بشكل كبير. وفي عام 1867م، تأسس مكتب فيدرالي للإشراف على التعليم، وهو اليوم يعرف بوزارة التعليم رغم اختلاف المسميات التنظيمية في الولايات المتحدة، وكان أول رئيس للمكتب التعليمي المربي هنري هارندار الذي شجع تأسيس المدارس المشتركة، ومن رؤساء وزارة التعليم الرئيس السابق كارتر[63].

وتُعد هذه المرحلة الفترة الذهبية للمدارس الثانوية، إذ اكتسحت المدارس الثانوية العامة الميدان التربوي من بعد الحرب الأهلية، يُذكر أن أول مدرسة ثانوية اُفتتحت في بوسطن عام 1821م، ثم بدأت بالانتشار في الولايات جميعها، وفي عام 1890م، بلغ عدد المدارس الثانوية العامة في أمريكا أكثر من 2500 مدرسة ثانوية. وقد انتشرت المدارس الثانوية بفضل وجود المدارس المشتركة، التي أدرك الناس بعد إقرارها في الولايات كلها أهمية التعليم وكيف أن التعليم حسن من الاقتصاد الأمريكي بتأهيل العمالة المدربة المتعلمة، فأسرع المشرعون

في حكومات الولايات بتمويل المدارس الثانوية لتصبح عامة مجانية مثلها مثـــل المدارس المشتركة الابتدائية. يضاف أنه لم تكن هناك مدارس متوسطة حتـــى بداية العقد الأول من القرن العشرين فأول مدرسة متوسطة في أمريكا كانت عام 1904م، وقبل ذلك يدرس التلاميذ 8 أعوام في المدارس الابتدائية و4 أعوام في الثانوي، إلى أن أدرك المسؤولون أهمية فتح مدرسة مخصصة للفئة العمرية ما بين الطفولة المتأخرة وبداية المراهقة؛ وذلك بعد نشـــر مئـــات الأبحـــاث مـــن المتخصصين يحثون المسؤولين على افتتاح مدارس متوسطة وهذا ما حصل [64].

الهيكل التنظيمي للمدارس الثانوية العامة هي مثل المدارس المشتركة تمامًا ولا زال تقريبًا يُعمل بهذا التنظيم إلى الوقت الحالي. ينص التنظيم على أن حكومـــة الولاية تكون المشرفة والممولة للمدارس الثانوية عن طريق فـــرض ضـــرائب على سكان الولاية. وتخول الولاية مسؤولية اتخاذ القرارات إلى إدارة التعليم في المقاطعات. رأى المشرعون للمدارس الثانوية العامة أن إعطاء صلاحية التعليم لإدارات التعليم يسهم في تعزيز جودة التعليم المقدمة في المدارس، فلكل مقاطعة مشكلاتها وتحدياتها المختلفة عن الأخرى. وقد حرص المشـــرعون للمـــدارس الثانوية على أن تكون مجالس إدارات التعليم في المقاطعات ديمقراطية. حيـــث ينتخب سكان المقاطعة وأولياء أمور الطلبة الأعضاء الذين يديرون ويشـــرفون على مدارس المنطقة. كما أعطى المشرعون للمدارس الثانوية وهـــم أعضـــاء مجلس الشيوخ في كل ولاية من الولايات مجالس التعليم في المقاطعات صلاحية تحديد أوقات الدراسة والعطلات. وكذلك إعطاء الصلاحية لتحديد موقع المدارس التي ستبنى في الأحياء السكنية. كما أعطى المشرع صلاحية اختيار المنـــاهج والأنشطة التعليمية لمجالس التعليم في المقاطعات.

يتعلم التلاميذ في المدارس الثانوية مثل المواد في مدارسنا العربية تقريبًا، على سبيل المثال العلوم الاجتماعية، العلوم الطبيعية واللغات الأجنبية. لكن يدرس في

المدارس الثانوية المواد الفلسفية والمنطق. أما لغة التدريس في المدارس الثانوية هي الإنجليزية، وكان في نهايات القرن التاسع عشر تُدرس المـــواد اللاتينيـــة والإغريقية للتلاميذ، لكنها أُزيلت بعد ذلك. كما يدرس التلاميذ الدين النصـــراني في هذه المرحلة التي ستختلف بعد عدة عقود، حيث إن المدارس اليوم لا تدرس المواد النصرانية إلا منظورًا فلسفيًا أو تاريخيًا وليس دينيًا. يُذكر أن التلاميذ في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها بقليل يقرؤون كل صـــباح آيـــات وصلوات من الكتاب المقدس عندهم. في المدارس الثانوية أيضًا يتدرب التلاميذ على المهارات الصناعية والعملية، فكان يُدرب التلاميذ على اســـتخدام أحـــدث التقنيات في وقتها مثل التلكس والطباعة وإصلاح مكائن المصانع. فكان التلاميذ يتخرجون من الثانوية وهم مؤهلون تمامًا لسوق العمل أو للدراســـة الجامعيـــة. وفي بدايات القرن العشرين بدأ عدد من الثانويات العامة بعمل توأمة بينها وبين الجامعات الحكومية يستطيع التلميذ أن يبدأ بدراسة التعليم العالي، وذلك بدراسة بعض المواد العامة وهو في المدرسة الثانوية، يسمى برنامج التجســـير وذلـــك لجعل الانتقال من مرحلة التعليم العام إلى العالي أقل حدة وأكثر سلاسة نظـــرًا للاختلافات الكبيرة بينهما.

وكانت هناك غايات أُنشئت ومُولت من أجلها المدارس الثانوية في أمريكا منها: صقل المهارات الأكاديمية الأساسية للتلاميذ مثل القراءة والكتابـــة والحســـاب، تنشئة التلاميذ على العادات الصحية مثل المحافظة علـــى الرياضـــة والطعـــام المتوازن، تدريب التلاميذ على المهارات المهنية مثل مهارات إصلاح المكـــائن والصرافة والطباعة وغيرها، تنمية شعور المواطنة بـــين التلاميـــذ وإعـــدادهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع الديمقراطي، إتاحة الفرص للتلاميذ لممارسة الأنشطة الترفيهية وتنمية المهارات الفنية مثل التمثيل، الرقص، الغناء والعزف مما يشعر التلاميذ بنوع من الأنسة والراحة في البيئة المدرسية وكـــذلك تنميـــة القيم، الأخلاق والمثل العليا للتلاميذ[65].

وفي هذه المرحلة الزمنية اُهتم بتعليم الأقليات خاصـــة مـــن الســـود والســـكان الأصليين. وقد مر تعليم السود أو كما يسمون الإفريقيين الأمريكان بمتغيـــرات حادة نتيجة الأحداث السياسية والتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال العقود الطويلة بعد الاستقلال. فقبل الحرب الأهلية التي انتهت عام 1865م، لم تكن هناك مدارس رسمية للسود عدا مدارس نادرة أقامها مناهضون للعبودية في البلاد في نيويورك وماساتشوستس، إضافة إلـــى محاولـــة بعـــض المجموعات النصرانية تدريس العبيد النصرانية لأن غالبيتهم من خلفيات وثنية، وقد اشتهرت طائفة الكويكرز في بنسلفانيا وينتمون للمذهب البروتستانتي بتقديم خدمات التعليم الديني للسود بعقود طويلة قبل التعديل الدستوري، وقد كان لتلك المجموعة من المتدينين مطالبات بإنهاء الرق لعقود طويلة قبل القرار التاريخي. أما في الولايات الجنوبية فقد اتسعت المبادرات من رجال الدين فـــي تنصـــير العبيد الذين يعملون في الحقول الزراعية وبدأوا في توسيع محاولة تعليم بعض العبيد قراءة الإنجيل ليكونوا مبشرين بالمسيح حسب اعتقادهم للعبيد الآخـــرين وقيادة الكنائس في مناطقهم، يُذكر أن الكنائس كانت مفصولة عرقيًـــا، فكنـــائس للعبيد وكنائس أخرى للأحرار. لكن جرت بعض الأحدث التي لم تكن بالحسبان عطلت من مسيرة التعليم الديني للعبيد في الولايات الجنوبية مثل حادثة تمـــرد نانت تيرنر التي أعقبتها قرارات وعقوبات صارمة تجاه كل من يحاول تعلـــيم العبيد القراءة والكتابة، ما زاد الأمور سوءًا في الجانب التعليمـــي للســـود فـــي الولايات التي لا زالت تسمح بالعبودية. بعد موافقة الكـــونغرس عـــام 1865م، على التعديل الدستوري رقم 13 وإنهاء العبودية وتجريمها ثم بعد ذلك التعـــديل 14 للدستور لعام 1868م، الذي يضمن الحقـــوق والحمايـــة المتســـاوية بـــين المواطنين جميعهم، بدأت الحركة التعليمية الفعلية للعبيد المحـــررين وأبنـــائهم، ومن المهم التذكير بأن الدستور الأمريكي لا زال حتى نُشر هذا المقال صـــامتًا في موضوع التعليم، فلا يضمن الدستور الأمريكـــي حـــق التعلـــيم المجـــاني

للمواطنين، لكن الولايات جميعها لديها دساتيرها الخاصة التي تنص صـــراحة لحق التعليم المجاني لمراحل التعليم الأساسي للسكان جميعهم بناء على التعـــديل الرابع عشر من الدستور الاتحادي[66].

لم تكن العقود الأولى للعبيد المحررين سهلة ويسيرة، فقد اعتاد معظـــم هـــؤلاء على تلقي الأوامر وتنفيذ أوامر أسيادهم، فعلى الرغم من حلاوة الحريـــة إلا أن هذه المجموعة فقيرة، وجاهلة لا مأوى لها، لذلك حاولت الحكومة الاتحادية بعد إنهاء الاستعباد مساعدة المحررين للتكييف مع الوضع الجديـــد وذلـــك بتقـــديم المساعدات والإغاثة. من ضمن المبادرات التي أنشأتها حكومة واشـــنطن هـــي تأسيس وكالة غوثية؛ لتقديم المساعدات العاجلة للعبيد المحررين في الولايـــات الجنوبية سُمي بمكتب العتقاء. في العام نفسه الذي انتهت فيه الحرب الأهليـــة، يُذكر أن عدد العبيد المحررين كانوا قرابة الأربعة ملايين كلهم فـــي الولايـــات الجنوبية بحسب مكتب التعداد السكاني عام 1860م[67].

وقدم المكتب الغوثي الذي استمر قرابة 7 أعوام خدمات كبيرة في مجالات عدة رغم الاعتداءات المتكررة عليه من المتعصبين البيض الذين كانوا من المقاتلين أو الداعمين للجيش الانفصالي خلال الحرب الأهلية مثل جماعة كـــو كلـــوكس كلان المشهورة بالعنف ضد الأقليات. أما في الجانب التعليمي فقد ساعد علـــى إنشاء ألف مدرسة للسود الذين قُدّر عدد طلابها بـــ 90 ألف متعلم في الأعـــوام الأولى من الحرية، كما ساهم المكتب في تدريب المدرســـين الســـود وتأســـيس العديد من مؤسسات التعليم العالي للسود في عدد من الولايات حتـــى أصـــبحت بعضها جامعات في وقتنا الحالي[68]. وقد تحسن الوضع التعليمي للسود كثيرًا في العقود الثلاثة التي أعقبت تحريرهم بفضـــل البـــرامج الحكوميـــة، المحســـنين والكنائس الذين كان لهم دور كبير في تعليم التلاميذ الســـود وتأهيـــل بعضـــهم ليكونوا مبشرين، وهو مستمر من الكنائس والكليات التابعة لها، وهو نشـــاط لا

يهدأ في الولايات المتحدة حتى اليوم. كما انخفضت نسب الأمية بشكل ملحـــوظ بين الأطفال السود، لكن بشكل عام الخدمات التعليمية للسود لم تكـــن بمســـتوى الجودة المقدمة للبيض. وكما هو معروف أن التعليم في الحقبة من تحرير العبيد عام 1865م، إلى بعد قضية براون لعام 1954م، كان الفصل العنصري قائمًـــا في كل القطاعات العامة، منها التعليم حيث كانت هناك مدارس وجامعات خاصة للسود وأخرى للبيض في معظم الولايات الأمريكية[69].

أما السكان الأصليين أو ما يسمون بالهنود فقد أصبحت لديهم في هـــذه الفتـــرة مدارس مستقلة أيضًا، يُذكر أن التعديلين الرابع عشر والخـــامس عشـــر فـــي الدستور الأمريكي يضمن المساواة في الحقوق. والمبـــرر لعـــدم الـــدمج فـــي المدارس أن الحكومات المحلية تقول إن كل فئة لديها حقوقها، فالســـود لـــديهم مدارسهم وكلياتهم، والبيض والهنود كذلك، فهم متساوون في الحقوق. وأن الدمج ليس من الحقوق، بل إن العزل أفضل للجميع. وقد تغير هذا لاحقًا عندما قررت المحكمة العليا في واشنطن الفصل بين الناس بناءً على اللون ليس فيه تســـاوي في الفرص، ومن ثم تُلزم الولايات جميعها بالدمج في المدارس. وتسمى هـــذه القضية براون لعام 1954م[70].

المرحلة الخامسة (1900 – 1950)

تأثرت الساحة الأمريكية بشرايينها جميعها بما فيها الميـــدان التعليمـــي بـــالفكر التقدمي المستخلص من أطروحات بعض الفلاسفة الأوربيين التنـــويريين فـــي القرن الثامن عشر الميلادي، الذين يؤمنون باختصار أن الإنسان مخلوق قـــادر على تحمل المسؤولية والتفكير بشكل مستقل ومجرد بعيدًا عن النصوص الدينية، وأن على البشر تعويل العقل والمنطق في تفسير الأشياء وتطـــوير مجتمعـــاتهم بعيدًا عن القيود التقليدية. الحركة التقدمية في مجال التعليم في الولايات المتحدة استمرت منذ نهايات القرن التاسع عشر حتى نهايات العقد الرابع مـــن القـــرن

العشرين، وكان من أهم منظريها في الولايات المتحدة العالم والتربوي فرانسيس باركر الذي كان يطلق عليه والد التقدمية التعليمية في أمريكا ماريتا جونسون والعالم المشهور جون ديوي، يُذكر أن الأمريكان المتقدمين في مجال التعليم تأثروا بأفكار الفلاسفة التنويريين من المهتمين بالتعليم، الذين قدموا إضافات مؤثرة في طرق تعليم الصغار مثل جان جاك روسو، يوهان فريدريك هربارت و يوهان هاينريش بستالوتزي. يُذكر أن أعداد المدارس الأمريكية في تلك الفترة شهدت طفرات كبيرة وطرق التعلم ازدادت جودة بشكل كبير عن السابق[71].

المتحمسون لإصلاح المدارس العامة من المؤمنين بالتعليم التقدمي أسسوا جمعية النهوض بالتعليم التقدمي في عام 1919م، في العاصمة واشنطن، وكان من أهداف هذه الجمعية توعية المجتمع والناس ذي العلاقة بالتعليم بأهمية تغيير مناهج وطرق التدريس في المدارس الحكومية التي كانت لا تراعي جوانب التمييز بين المتعلمين ومهمتها الأكبر تزويد التلاميذ بأكبر قدر من المعلومات، ومن ثم اختبارهم فيها دون مراعاة للجوانب النفسية والنمائية للمتعلمين، وكان من أكبر ما دعى له أنصار التعليم التقدمي الاهتمام بالجوانب جميعها للمتعلم، وضرورة إعطائه المزيد من الحرية في التعليم. وقد خرج المنضمون للمؤتمر الأول لهذه الجمعية ببعض المبادئ، منها ضرورة إعطاء الحرية للأطفال للنمو بشكل طبيعي، التركيز على اهتمامات الطلاب، أهمية مراعاة النمو البدني للمتعلم، دور المعلم هو مساعدة الأطفال وإرشادهم وليس السيطرة عليهم، ضرورة التنسيق بين المدرسة والمنزل بما يضمن تلبية احتياجات الطفل بكل الجوانب وتتبع مصالحه. يُذكر أن الجمعية استمرت لثلاثة عقود شهدت خلالها زيادة كبيرة في عدد الأعضاء الذين تجاوز عددهم عشرة آلاف، ثم تغيير اسمها واهتمامها فيما بعد.

في عام 1916م، تأسست جمعية المعلمين الفيدرالية على يد المربية مارغريت هالي مدينة شيكاغو في ولاية إلينوي. وكانت هالي من أبرز الناشطات الحقوقيات في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تطالب بمساواة رواتب المدرسات والمدرسين؛ لأنهم كانوا يتقاضون أجرة أقل بكثير من زملائهم الذكور في مهنة التدريس. وتوسعت الجمعية بسرعة شديدة لتغطي معظم الولايات الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي حين تضاعف عدد الأعضاء أكثر من 20 مرة، ووصل إلى قرابة النصف مليون عضو في هذه الجمعية. وتعد الجمعية الفيدرالية ثاني أكبر نقابة عمالية من حيث عدد الأعضاء في أمريكا بعد الجمعية التربوية الوطنية وكلاهما مختص بالمعلمين[72].

وفي عام 1938م، صدر قانون يجرم عمل الأطفال، وهذا القانون تسبب في ازدياد التحاق الأطفال بالمدارس. وقد ذكرت الإحصائيات في تلك المرحلة الزمنية أن الأطفال دون 16 عامًا يشكلون 18% من إجمالي القوة العاملة في البلاد، ويذكر بعض المؤرخين أن القانون الصادر في عام 1938م، صدر لتوفير العمال من البالغين بشكل كبير بعد الكساد الكبير الذي شهدته البلاد ابتداءً من عام 1929م، واستمرت تداعياته قرابة العقد من الزمن وليس لتغليب مصلحة الأطفال الفقراء ونصرتهم، لكن رب ضارة نافعة، فقد كان هذا القانون سبب في تحسين نسب التحاق الأطفال في المدارس العامة في البلاد وزاد مواظبتهم عليها[73].

من أهم الأحداث التاريخية المهمة في التاريخ التعليمي في الولايات المتحدة هي الإجراءات العنصرية التي تمت ضد الأمريكان من أصول يابانية خلال الحرب العالمية الثانية. فبعد هجوم القوات الجوية اليابانية على طائرات المعدات العسكرية الأمريكية في ميناء بيرل هاربر في جزر هاواي عام 1941م، الذي كان من أسباب مشاركة الولايات المتحدة في هذه الحرب الدموية وهو أول

هجوم على الأراضي الأمريكية بعد الاستقلال؛ لأن حرب 1812م، جاءت ردة فعل دفاعية وليست هجومية في المقام الأول، بدأت موجات من العنصرية على الأشخاص من أصول يابانية داخل المناطق والولايات الأمريكية ويقـدر عـدد المقيمين في الولايات المتحدة من أصول يابانية قرابة 130 ألفًا معظمهم يحملون الجنسية الأمريكية، كما أن غالبيتهم من الجيل الثاني والثالث من المهاجرين، أي لا توجد لهم صلة من قريب أو بعيد مع اليابان الإمبراطوريـة. بعـد دخـول الولايات المتحدة الحرب بشكل رسمي ازدادت الضغوط على هـذه المجموعـة بشكل كبير، واعتقد الكثير من الأمريكان أن هؤلاء الآسيويين من الممكـن أن يكونوا عيون وعملاء للإمبراطورية اليابانية، مما اضطرت بعـض الولايـات لإعلان فرض حظر التجول للأشخاص من أصول يابانية، أما القـرار الأكثـر تطرفًا كان الأمر التنفيذي من الرئيس فرانكلين روزفلت عـام 1942م، الـذي يخول وزير الحرب بتحديد المناطق المحتملة للمواجهة مـع الأعـداء لتكـون خاضعة للسلطة العسكرية، مما مهد لاعتقال قرابة 120 ألفًا من أصول يابانيـة ممن يقطنون الساحل الغربي ووضعهم تحت الإقامة الجبرية في عشرة مخيمات معزولة ورقابة عسكرية تحت ظروف نفسية ومعيشية صعبة اسـتمرت قرابـة الخمسة أعوام. وكان الهدف هو التأكد من عدم وصول معلومات اسـتخباراتية من الأصول اليابانية للعدو الياباني، يُذكر أن السلطات قامت بعمل مماثـل مـع المقيمين من أصول ألمانية ومن كان في محورها لكن بأعداد لا تقارن بمأسـاة اليابانيين. عانى الأمريكيون الآسيويون في تلك المخيمات أو المعتقلات بشـكل أصح من مشكلات نفسية كبيرة للومهم بشيء لم يفعلوه وهـو الخيانـة وعـدم الولاء، أيضًا تلك المخيمات كانت في مناطق جغرافية غير مريحة حيث البـرد القارس مع قلة الرعاية الصحية والتغذية لهؤلاء المتهمـين دون قضـية، وقـد افتتحت مدارس داخل تلك المخيمات للأطفال، لكن بجودة متواضعة فـي ظـل ظروف غير مستقرة من النواحي جميعها[74].

المرحلة السادسة (1951- 1983)

شهدت هذه العقود حراكًا غير مسبوق للتشريعات الحكومية المتعلقة بـالقوانين التعليمية، وشهدت المحكمة العليا قضايا شائكة غيرت من مسيرة التعليم الأمريكي خاصة فيما يتعلق بالفصل العنصري بـالمرافق العامة بما فيها المدارس، وأيضًا بروز قضايا تؤكد علمانية المدارس العامة، وكذلك ظهور قانون الحقوق المدنية الذي يساوي الأجور بين الجنسين. كما شهدت هذه المرحلة ازدياد تدخل الحكومة المركزية في الشأن التعليمي مقارنة بالسابق.

وفي عام 1954م، صدر حكم تاريخي من المحكمة العليا بتجريم الفصل العنصري بناء على اللون أو العرق في المدارس ووسائل النقل والمرافق الأخرى. كانت قضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا قضية تاريخية للمحكمة العليا عام 1954م، حيث حكم القضاة بالإجماع على أن الفصل العنصري بين الأطفال في المدارس العامة غير دستوري. وكانت قضية براون ضد مجلس التعليم أحد الأركان الأساسية لحركة الحقوق المدنية، وساعدت على إرساء سابقة مفادها أن التعليم "المنفصل، ولكن المتساوي" والخدمات الأخرى لم تكن في الواقع متساوية على الإطلاق[75].

وفي عام 1958م، صدر قانون الدفاع الوطني للتعليم وذلك عندما شعر الرئيس الأمريكي الرابع والثلاثين دوايت أيزنهاور الذي حكم البلاد من 1953 إلى 1961م، في الخطر من الاتحاد السوفيتي. وكان السبب الرئيس في شعور الرئيس بالخطر هو التقدم التقني والعلمي الحاصل في المؤسسات العلمية السوفيتية وعلو كعبها على نظيرتها الأمريكية. يُذكر أن الشعور بالتفوق السوفيتي العلمي كان غالبًا ومسلمًا به في الشارع الأمريكي. ومن الأسباب الرئيسة لإقرار هذا القانون والموافقة عليه من الكونغرس هو وصول المركبات السوفيتية في مجال الطيران والفضاء إلى مراحل متقدمة على وكالة ناسا

الأمريكية. وقد أدرك الرئيس الأمريكي والكونغرس أن التعليم هو الحل لإعادة الأمور إلى نصابها. فقررت الحكومة الفيدرالية برنامج تمويل مؤسسات التعليم والبحث في أمريكا في كل المستويات الدراسية سواء أكانت المدارس أم الكليات ومراكز البحوث التابعة لها. وكانت كمية التمويل ضخمة جـدًا مقارنـة بـذلك الوقت، حيث وصل البرنامج التمويلي الذي حدد بمدة 4 أعوام لأكثر من مليـار دولار[76].

في عام 1962م، قضت المحكمة العليا أيضًا بعدم مشـروعية قيـام المـدارس الحكومية وهي تمول من أموال دافعي الضرائب تدريس الدين من منطق دينـي أو إقامة الصلوات أو قراءة أجزاء من الكتاب المقدس في الطابور الصـباحي. وتدعى هذه القضية بقضية إنجل ضد فيتالي، وفيها حُكم بانتهاك إحدى المدارس التي تقوم بتلاوة الصلوات والدعوات وقراءة أجزاء من الكتاب المقدس وطقوس نصرانية أخرى تعارض التعديل الأول بالدستور الأمريكي الذي يؤكد علمانيـة الدولة، وكذلك الجهات التي تمولها الدولة مثل المدارس الحكومية يجب أن تكون علمانية ولا تميز بين الأديان. وكانت هذه القضية فاصلة حيث منعت المدارس الحكومية من فرض أي طقوس دينية على الطلاب[77].

وفي عام 1964م، أصدر الكونغرس قانون الحقوق المدنية الـذي اسـتند إلـى التعديل الرابع عشر من الدستور الذي ينص على أن الأشخاص المولودين فـي الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها جميعهم يُعـدّون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات وحصـانات مـواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تُحرم أي شخص مـن الحيـاة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا تُحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين. وقانون الحقوق المدنية

يشمل عدة مواد أهمها مساواة الرجل والمرأة في الرواتب والأجور، علمًا بـأن المرأة لا زالت تتقاضى امتيازات مالية أقل من الرجل. وكذلك ساهم القانون في إنهاء الفصل العنصري بأشكاله جميعها في المرافق العامة ويشمل هذا المدارس، الجامعات، المطاعم ومحطات انتظار الركاب في المطارات والقطارات. وقد أثر تطبيق هذا القانون في المدارس العامة بشكل كبير، فمنذ تأسيس المدارس فـي البلاد كانت مفصولة على أساس العرق. فالسود بعد تحريـرهم عـام 1865م، وكان عددهم 4 ملايين نسمة لهم مدارس خاصة لا يدرس فيها تلميذ صـاحب بشرة بيضاء. ومن الملاحظ في عدد كبير من القضايا التي وصلت إلى المحكمة العليا أن العزل العنصري فيه ضرر على نفسية السود حيث ما زالوا يشـعرون بالنقص وأنهم دون العرق الأبيض، وهذا مخالف للتعديل الدسـتوري رقـم 14 والصادر عام 1868م، لكن هذا التعديل احتاج قرابة قرن من الزمان ليفسر بهذه الطريقة العادلة. بعد هذا القانون أصبح الفصل العنصري مجرمًا قانونًا وبشكل لا يقبل التأويل. وكذلك ساهم قانون الحقوق المدنية في إنصاف المدرسات فـي المدارس الحكومية حيث كانت رواتبهم أقل من الذكور وهذا القانون أنصـفهم. فلا فرق بين رواتب الرجال والنساء الذين يعملون بالمهنة نفسها بسبب اختلاف الجنس[78].

وفي عام 1965م، اُعتمد قانون لدعم مدارس التعليم العام، وكان الهدف من هذا القانون تمويل المدارس العامة في الولايات الأمريكية جميعها بواسطة الحكومة الفيدرالية؛ وذلك لتقليل الفجوة بين التحصيل الدراسي للتلاميـذ فـي المـدارس العامة في الأحياء السكنية الراقية والتلاميذ في مدارس الأحياء الفقيرة. ويُعد هذا القانون من أوائل القوانين التي ساهمت لتدخل الحكومة المركزية فـي شـؤون المدارس العامة، لأن التعليم من مهام حكومات الولايـات ولـيس مسـؤوليات الحكومة الفيدرالية في واشنطن. ويركز القانون على تمويل المدارس التي فيها تلاميذ من ذوي الإعاقة حيث التكلفة التعليمية للتلاميذ من هذه الفئة أعلى مـن

التلاميذ العاديين. كما يركز القانون على تمويل المدارس التي يكثر فيها التلاميذ الفقراء الذين يحتاجون عادة إلى خدمات تكميلية غير تعليمية مثل وجبات غذائية مجانية. وكان من أبرز الأسباب لإقرار هذا القانون المستند إلى التعديل الدستوري رقم 14 الذي ينص على مساواة الحقوق بين المواطنين هو إجبار المدارس العامة خصوصًا في ولايات الجنوب الأمريكي من الإسراع في تطبيق قانون الحقوق المدنية لعام 1964م، الذي يؤكد على إنهاء الفصل العنصري في المدارس والمرافق العامة. واستخدمت الحكومة الفيدرالية هذا القانون وما فيه من ميزات مالية للمدارس لمساومة المدارس في الولايات الجنوبية إما أن تسرع وتنفذ قرارات إنهاء الفصل العنصري أو ليس هناك دعم مالي من قبل الحكومة الاتحادية. ونجح الرئيس جونسون في إنهاء الفصل العنصري في كثير من المدارس بواسطة هذا القانون الذي فيه مزايا مالية كبيرة للمدارس. من آثار قانون 1965 الإيجابية أن المدارس الحكومية خصوصًا في الجنوب مقسمة على أساس عرقي العرق الأبيض في مدارس معينة والتلاميذ السود يدرسون في مدارس مخصصة. وحتى قرارات المحكمة العليا في إنهاء العزل العنصري لم يكتب لها النجاح مباشرة لكنها احتاجت أعوامًا طويلة لفرضها على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال قضية براون عام 1954م، لكن التغيير على الأرض كان بطيئًا نسبيًا، مما استدعى الحكومة الفيدرالية لإغراء مجالس التعليم في الولايات بالتمويل من الحكومة المركزية للتعجيل والإسراع في حسم الملف العنصري وهذا ما حصل. يُذكر أن هذا القانون دعم مسيرة التعليم العام في البلاد وساهم في تطوير قوانين تعليمية تهدف لإصلاح التعليم ولتقديم مبادرات وخدمات أكثر لتعليم الفئات التي يكثر نسبة فشلها تعليميًا[79].

في عام 1967م، عُدّل التعديل الثاني الرئيس على قانون دعم مدارس التعليم العام. يُذكر أن التعديل الأول هو ضمان الحقوق التعليمية لذوي الإعاقة، وتمويل برامجهم التعليمية والتأهيلية من الحكومة الفيدرالية. التعديل الثاني يُسمى قانون

تعليم ثنائي اللغة. ويُقصد به تمويل الحكومة الفيدرالية للبرامج التعليمية للتلاميذ الذين لا يتقنون اللغة الإنجليزية. ومن أبرز تحديات المدارس العامة في أمريكا كثرة الأطفال المهاجرين من مختلف بقاع العالم، كثير من أبناء هؤلاء المهاجرين لا يتقنون اللغة الإنجليزية، وهذا تحدي ليس من السهل التعامل معه في ظل ميزانيات محدودة للمدارس العامة تأتي من الحكومات المحلية. لذلك تدخلت الحكومة الفيدرالية لإنقاذ الموقف ومساعدة المدارس التي يكثر فيها المهاجرين خصوصًا في ولاية تكساس حيث تكثر الهجرات غير الشرعية من المكسيكيين بشكل عام. وقد ساعد قانون ثنائي اللغة على تمويل آلاف البرامج التعليمية في المدارس العامة؛ وذلك لتوفير فصول خاصة مع معلمين مختصين في تدريس اللغة الإنجليزية لغة ثانية[80].

وفي عام 1969م، وخلال الحرب الأمريكية على فيتنام حدثت قضية تتعلق بحرية التعبير إلى المحكمة العليا وهي ما تسمى بقضية تنكر ضد مجلس التعليم في دي مينوس الواقعة في ولاية آيوا. ومختصر القضية أن عائلة أمريكية تدعى تنكر قامت بإعطاء 4 من أبنائها وبناتها الذين كانوا كلهم تلاميذ في مدارس حكومية في مراحل دراسية مختلفة شعارات تدعوا إلى إيقاف الحرب على فيتنام التي استمرت منذ 1955 إلى 1975. وبعد مشاهدة مسؤولي المدارس الشعارات المعادية للحرب قاموا بإيقاف أفراد عائلة تنكر عن الدراسة لذلك اليوم، ثم أصر أفراد عائلة تنكر على لبس تلك الشعارات في اليوم التالي وأُوقفوا أيضًا عن الدراسة، مما قاد العائلة ومسانديهم لرفع قضية ضد مجلس التعليم في المنطقة التي يدرس بها أبناؤهم بحجة أن المدارس لم تحفظ حقوق الطلاب في التعديل الأول للدستور وهو حرية التعبير وألحقت بهم الضرر بإيقافهم عن التعليم يومين، وقد تطورت القضية حتى وصلت للمحكمة العليا وحكمت المحكمة لصالح عائلة تنكر، وأن ما قام به أفراد العائلة حق مشروع، وهذه القضية أتاحت للطلاب والمعلمين مساحة أكبر للتعبير داخل المدارس الحكومية[81].

وفي عام 1971م، أصدرت المحكمة العليا حكمًا تمنع فيه حكومات الولايات من دعم المدارس الأهلية ذات التوجه الديني. وتتعلق هذه القضية بمخالفة التعديل الأول من وثيقة الحقوق المتعلقة بعلمانية الدولة. ويرجع أصل القضية إلى إقرار حكومة ولاية بنسلفانيا قانونًا داخليًا باقتراح من الدكتور كورتزمان لدعم الحكومة للمدارس الأهلية في الولاية ماديًا. ويشمل هذا الدعم المالي المدارس الأهلية جميعها بما فيها المدارس الأهلية الدينية، وهي النمط الأكثر شيوعًا في المدارس الأهلية الأمريكية. ويشمل المقترح دعم رواتب المدرسين في تلك المدارس وتزويد المدارس ببعض الكتب الدراسية لمساعدتها على عدم إعلان الإفلاس. وافقت الحكومة على قانون دعم المدارس غير العامة في الولاية، واشترطت لهذا الدعم أن يذهب التمويل الحكومي إلى رواتب المدرسين والمدرسات الذين لا يدرسون المواد الدينية فقط، أي يقتصر على دعم رواتب مدرسي العلوم الطبيعية والإنسانية التي ليست لها علاقة مطلقًا بالمواد الدينية. وكان السبب في ذلك الاشتراط عدم مخالفة الحكومة في بنسلفانيا الدستور الأمريكي الذي ينص على عدم دعم الدولة لأيّ توجّه ديني معين. السيد ليمون، وهو من دافعي الضرائب حاله كحال المواطنين في الولايات الأمريكية، رفض دفع ضرائبه لتمويل برنامج دعم المدارس الأهلية التي كانت معظمها تنتمي للطائفة الكاثوليكية، وهو من طائفة مختلفة. واعتقد ليمون أن هذا القانون فيه تحيز من الحكومة بدعم مدارس دينية بطريقة غير مباشرة. فحتى لو أن الأموال تذهب إلى رواتب مدرسين لا يُعلّمون التلاميذ الدين النصراني، فهو دعم عام لميزانية المدارس الدينية، لذلك استنتج السيد ليمون أن هذا الدعم الحكومي للمدارس الدينية هو انتهاك للتعديل الأول من الدستور الأمريكي الذي ينص على: "يحظر على مجلس الكونغرس تشريع أي قانون يؤدّي إلى دعم ممارسة أي دين، أو تشريع أي قانون يؤدّي إلى منع ممارسة أي دين". قرر السيد ليمون مدعومًا ببعض المؤسسات الحقوقية رفع دعوى قضائية ضد القانون الصادر من

حكومة بنسلفانيا (كورتزمان) بدعم رواتب المدرسين في المدارس الأهلية الذين ليس لهم علاقة بتدريس مواد دينية، وكذلك دعم تلك المدارس بكتب علمية ليست لها علاقة بالدين. وقد أصدرت المحكمة العليا التي تحكم في القضـــايا الكبـــرى ويختلف فيها بتفسير مواد الدستور لصالح السيد ليمون، بحجة أن تمويل البرامج والأنشطة في المدارس الدينية دعم لها، حتى لو كانت تلك البـــرامج غيـــر ذات صبغة دينية فهي بالنهاية تسهم في تمويل جزء من مدرسة دينية [82].

وفي عام 1972م، أقرت المحكمة العليا الحق في التعليم المنزلي بعـــد قضـــية طويلة، وترجع قصة القضية إلى رفض جونس يودر وهو من أقلية الأمش مـــع اثنين آخرين من الطائفة نفسها إرسال أبنائهم إلى المدرسة الثانوية فـــي إحـــدى مدن ولاية ويسكونسن، بحجة أن المدرسة تقوم بتعليم أبنـــائهم أمـــور تخـــالف توجهاتهم الدينية، وكانت أعمار الأبناء الثلاثة دون سن السادسة عشـــر، ممـــا استدعى المدرسة الثانوية ممثلة في حكومة الولاية في رفع قضية على الســـيد يودر ومن معه، وقد تطورت القضية حتى وصلت المحكمة العليا التي أصدرت حكمها لصالح السيد يودر ومن معه واستندت المحكمـــة علـــى التعـــديل الأول للدستور. وتُعدّ هذه القضية مهمّة بسبب آثارها في التعليم، فهذه القضية ألزمـــت الولايات بالسماح بالتعليم المنزلي. واليوم هناك قرابة 4% مـــن التلاميـــذ فـــي أمريكا يتلقون تعليمهم من المنازل من آبائهم أو من محيطهم الاجتماعي[83].

وفي عام 1975م، صدر قانون التعليم لكل الأطفال من ذوي الإعاقة الذي يُعـــد بداية حقيقية لتعليم الأطفال من ذوي الإعاقة، حيث يلزم القانون المدارس التـــي تتلقى أموالًا من الحكومة الفيدرالية بتوفير التعليم لكل الأطفال المعاقين في الحي السكني نفسه الذي تقطنه عائلة التلميذ. ويُؤكد القانون علـــى تـــوفير الخـــدمات التعليمية المناسبة لكل الأطفال الذين يعانون التخلف العقلي، الإعاقات الجسدية. ولم يُفصّل هذا القانون في أصناف الإعاقات التي يجب أن تقدم لها خدمات فـــي

المدارس العامة. القانون كذلك يحث على دمج هؤلاء الفئة من التلاميذ في الصفوف العادية قدر الأماكن لأطول فترة ممكنة. كما ينص القانون على إلزام المدارس لعمل ملف الخطة التعليمية الفردية التي تتكون من أطراف وجهات متعددة من داخل المدرسة وخارجها، مع إعطاء أسرة التلميذ الحق في الموافقة على الخطة التعليمية الفردية لابنهم أو استبدالها. يُذكر أن هذا القانون هو النواة الحقيقية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل علمي ومخطط[84].

وتحسنت في هذه المرحلة نسب التحاق الأطفال في المدارس وانخفضت نسبة الأمية مقارنة بالمراحل السابقة. ومنذ 1870م، تقوم أجهزة الحكومة الفيدرالية بجمع ونشر المعلومات عن وضع التعليم في الولايات الأمريكية، وارتفع عدد التحاق الأطفال بالمدارس بشكل سريع ففي العام الأكاديمي 1888–1889م، بلغ مجموع التلاميذ في مراحل التعليم العام جميعها قرابة 13.7 مليون تلميذ معظمهم في مدارس عامة باستثناء 1.27 مليون تلميذ درسوا في مدارس أهلية. وفي عام 1899م، بلغ مجموع طلاب التعليم العام 16.8 مليون متعلم، منهم 1.3 مليون متعلم في مدارس أهلية، وفي العام الأكاديمي 1910–1911م، بلغ عدد طلاب التعليم العام 19.4 مليون متعلم، منهم 1.6 مليون تلميذ يدرسون في مدارس أهلية. وقد بلغ عدد الطلاب في مؤسسات التعليم دون الجامعية إلى 28.3 مليون تلميذ في عام 1930م، كلهم في مدارس حكومية باستثناء 2.3 مليون متعلم يدرسون في مدارس خاصة، ووصل مجموع الطلاب الملتحقين بالمدارس في عام 1951م، إلى 30.3 مليون، منهم 3.8 مليون متعلم يدرسون في مدارس خاصة. وشهدت الولايات المتحدة ارتفاعًا في نسبة المواليد في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شجعت الحكومة الناس على الإنجاب وتسمى الفترة ما بين 1946 إلى 1964م، بفترة طفرة المواليد. وقد ساعدت الحكومة الفيدرالية المدارس العامة في الولايات على بناء وتطوير مرافق تعليمية تتسع للأعداد الكبيرة من الملتحقين بالمدارس في تلك المرحلة. وقد

قفزت أعداد الطلاب بالمدارس من 33 مليون متعلم في عام 1953م، لتصل إلى قرابة 51 مليون متعلم في خريف 1969م، ثم شهدت المدارس انخفاضًا تدريجيًا في أعداد الملتحقين في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وقد بلغ عدد مجموع طلاب المدارس في خريف 1983م، 44.9 مليون تلميذ منهم 5.7 مليون متعلم يدرسون في مدارس أهلية. وأيضًا تحسنت نسبة الالتحاق بالمدارس في نهاية القرن العشرين. وقد كانت نسبة التحاق المتعلمين في سن المدرسة متفاوتة بين العرق الأبيض والأسود منذ نشأة المدارس؛ لأن السود الذين كانوا في الأصل معظمهم من العبيد لم يحق لهم التعليم حتى حُرروا عام 1865م، في نهاية الحرب الأهلية. ففي عام 1860م، كانت نسبة الملتحقين بالمدارس ممن هم في سن المدرسة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 إلى 19 عامًا قرابة 55% من الأطفال البيض، أما السود فكانت نسبة التحاقهم لا تزيد عن 3% للعام نفسه المذكور. وفي عام 1870م، وبعد انتهاء الحرب الأهلية وتحرير العبيد وانتشار المدارس للسود، ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس لتصل قرابة 10% مقارنة بنحو 60% للبيض. وفي عام 1900م، تحسنت نسبة التحاق الأطفال السود والعرقيات الأخرى لتصل لقرابة 30% مقارنة بنحو 60% للطلاب البيض. وفي النصف الأول من القرن الماضي تحسنت نسبة التحاق الطلاب جميعهم من الأعراق جميعها، وقد وصلت نسبة التحاق الطلاب في المدارس نحو 90% من مجموع الطلاب من العرقيات جميعها ومن الذكور والإناث، ووصلت إلى 90% من المتعلمين في المرحلة العمرية ما بين 5 إلى 19 عامًا. يُذكر أن الإناث كانوا أقل التحاقًا بالمدارس الثانوية في بداية القرن العشرين، لكن في نهاية القرن تعادلت الكفة بين الذكور والإناث في نسبة الالتحاق بالمدارس[85].

وفي عام 1983م، نشرت الحكومة الأمريكية بقيادة الرئيس الراحل ريغان تقريرًا تحليليًا عن أوضاع المدارس العامة في البلاد. ونظرًا لسوء أحوال نتائج التقرير، سُمي التقرير المكون من أكثر من 60 صفحة بتقرير "الأمة في خطر".

ويحتوي التقرير على عدة إحصائيات تُثبت أن المدارس الحكومية في أمريكا فاشلة بشكل واضح. وتؤكد نتائج التقرير على نقاط سلبية من أبرزها أن المدارس في الولايات المتحدة بشكل عام غير صالحة للتعليم، درجات الاختبارات للتلاميذ متدنية، وأن المعلمين غير مؤهلين بشكل كاف للقيام بالتدريس، وأن المعلمين الجيدين يميلون لترك المهنة، إضافة إلى أن كثيرًا من تلاميذ المدارس أميون لا يجيدون القراءة والكتابة للاستخدام العلمي. وساهم نشر هذا التقرير في ضجة اجتماعية وسياسية كبيرة في المجتمع، فالمواطنون يقولون ضاعت أموالنا على تمويل مدارس لا تخدم المجتمع ولا تبشر بإعداد جيل متعلم. أما السياسيون كما هي عادتهم يستغلون الأحداث لكسب الأصوات الشعبية، وكان ريغان ربما من استخدم التقرير لتلميع صورته السياسية كما يقول البعض. كما شمل تقرير "الأمة في خطر" على مقترحات لإنقاذ المدارس في البلاد، وقد أكدت هذه الاقتراحات على اتباع الوصايا التالية التي كان من أهمها: تأكيد الصرامة التعليمية، ووضع معايير واضحة لقياس التعلم لدى التلاميذ، التأكيد على مراجعة وتطوير برامج إعداد المعلمين الجدد، رفع أجور مهنة التدريس لتكون مهنة جاذبة وذلك لاستقطاب أفضل الكفاءات، ومن الاقتراحات ربط ترقية المعلمين بنتائج اختبارات طلابهم في الاختبارات المعيارية. ويُعد هذا التقرير التاريخي الحجرة التي حركت الماء الراكد في التعليم الأمريكي. حيث شهدت الساحة التعليمية عددًا من التحولات بفضل تقرير "الأمة في خطر". ومن أهم هذه المتغيرات تبني أغلب الولايات الخمسين معايير تعليمية جديدة على المناهج والتقييم والتقويم. كما ساهم هذا التقرير في تبني الحكومات لأنواع جديدة من المدارس، من أهمها المدارس المستقلة التي بدأت في الانتشار في العقد الأخير من القرن العشرين[86].

ملخص لأهم الاحداث التاريخية في مسيرة التعليم الأمريكي ما قبل الجامعي

المرحلة الأولى: المدارس في فترة ما قبل الاستقلال

- تأسيس أول مدرسة في أمستردام الجديدة (نيويورك الحالية) تحت السيطرة الهولندية في عام 1628م.
- تأسيس أول مدرسة عامة في بوسطن (مدرسة بوسطن اللاتينية)، مخصصة للذكور فقط لتعليم الكتاب المقدس في عام 1635م.
- افتتاح جامعة هارفارد كأول مؤسسة تعليمية عليا في البلاد في عام 1636م.
- أول قانون تعليمي في ماساتشوستس يلزم العائلات بتعليم الأطفال القــراءة والكتابة كان في عام 1642م.
- صدور قانون يحول مسؤولية التعليم من العائلات إلى المقاطعــات، ويلــزم بناء مدارس نحوية للقراءة والكتابة في ماساتشوستس في عام 1647م.
- تأسيس مدارس في البلدات لتعليم الأطفال البــيض فقــط، تشــمل التعلــيم الأساسي في القراءة والكتابة والدين.
- السود والسكان الأصليين لم يحصلوا على حقوق تعليمية متساوية، وكانــت المدارس مقتصرة على الأطفال البيض فقط في تلك الحقبة.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد الاستقلال (1776–1810)

- بقي التعليم النظامي مقتصرًا على الطبقات الثرية ولم يكن مجانيًا.
- شهدت تلك الحقبة بداية الحراك الفكري لإصلاح التعليم وإدخال أفكار جديدة للمستقبل.
- استخدام أسلوب الطالب المعلم (مدارس بيل لانكستر) لتوفير التعليم للأطفال الفقراء بتكلفة منخفضة.

- انتشار مدارس يوم الأحد لتعليم الأطفال الفقراء المهارات الأساسية في يوم الأحد.

المرحلة الثالثة: (1820-1864)

- انتشار المدارس المشتركة التي تُعتبر أول نظام تعليمي مجاني في الولايات المتحدة في العقد الرابع من القرن التاسع عشر.
- دعم حكومات الولايات لمدارس المعلمين لزيادة عدد المعلمين المؤهلين.
- تحول كبير في تعليم المرأة، حيث أصبحت غالبية المعلمين من النساء بفضل التشريعات الجديدة.

المرحلة الرابعة: (1865-1899)

- تحرير العبيد، وبداية التعليم الرسمي للسود في الولايات المتحدة في عام 1865م.
- شهد العام 1867، تأسيس مكتب فيدرالي للإشراف على التعليم، والذي أصبح وزارة التعليم.
- ازدياد كبير في عدد المدارس الثانوية العامة بعد الحرب الأهلية.
- تقديم المساعدات للعبيد المحررين، بما في ذلك إنشاء المدارس وتدريب المعلمين السود.

المرحلة الخامسة: (1900-1950)

- تأثرت الساحة التعليمية بالفكر التقدمي الذي ركز على تطوير التعليم بعيدًا عن القيود التقليدية.
- صدور قانون يجرم عمل الأطفال، مما أدى إلى زيادة التحاق الأطفال بالمدارس وذلك في عام 1938.

- تأثيرات سلبية على التعليم للأمريكيين من أصول يابانية خلال الحرب.
- ظهور النقابات التعليمية لتعزيز حقوق المعلمين.

المرحلة السادسة: (1951-1983)

- شهد العام 1954م قضية براون ضد مجلس التعليم، والتي قضت بعدم دستورية الفصل العنصري في المدارس.
- صدور قانون فيدرالي للحقوق المدنية الذي ساهم في إنهاء الفصل العنصري بين المدارس والمرافق العامة.
- في عام 1965 صدور قانون فيدرالي لدعم المدارس العامة، مع تركيز على تمويل المدارس التي تخدم الفئات الفقيرة وذوي الإعاقة.
- صدور قانون التعليم للأطفال ذوي الإعاقة، الذي أرسى أسس تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك عام 1975م.
- شهد العام 1983 م نشر تقرير "الأمة في خطر" الذي كشف عن أوجه القصور في النظام التعليمي الأمريكي ودعا لإصلاحات شاملة.

الفصل الرابع

مجلس الأمناء ودوره القيادي في إدارة المنطقة التعليمية

المقدمة والتمهيد

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بنظام تعليم لا مركزي، حيث تتحمل كل ولاية مسؤولية التعليم بدلاً من الحكومة الفيدرالية في واشنطن العاصمة. وتشرف على المدارس العامة في الولايات المتحدة عدة جهات نظرًا لأهميتها الكبيرة في تشكيل مستقبل البلاد من خلال مخرجات التعليم، ومن جهة أخرى لأن المدارس العامة تمول من أموال دافعي الضرائب، ما يدفع هؤلاء المواطنين إلى الرغبة في معرفة كيفية توظيف أموالهم المستقطعة وما إذا كانت تُنفق بشكل صحيح. ويتزايد الشك في قدرة المدارس العامة على إعداد الطلاب المؤهلين لسوق العمل في القرن الحادي والعشرين، مما يضع ضغوطًا إضافية على الجهات المسؤولة لمتابعة الحالة التعليمية في المدارس العامة بشكل دقيق وغير معهود في السنوات الأخيرة.

وتقع مسؤولية توفير التعليم وتشغيل المدارس على عاتق الولايات والمنظمات التابعة لها، مثل إدارة التعليم ومجالس التعليم على مستوى الولاية ومجالس إدارة المناطق التعليمية المحلية، والتي تعرف أيضًا باسم "مجالس مدارس المقاطعة" أو "مجالس الأمناء" وهذه المسميات قد تختلف بين المناطق التعليمية، لكن هناك تشابه كبير في هيكل إدارة المناطق التعليمية عبر الولايات المتحدة. كما أن مكاتب التعليم التي تدير المنطقة التعليمية ويرأسها مدير المنطقة التعليمية تلعب دورًا أساسيًا في إدارة المدارس العامة. يمكن القول إن هناك ثلاثة مستويات رئيسة للإشراف على المدارس العامة في الولايات المتحدة:

المستوى الأول: **المستوى الفيدرالي**

يعتبر الدستور الأمريكي المرجعية العليا في الولايات المتحدة، ويقسم السلطات إلى ثلاث سلطات رئيسية: القضائية، التشريعية، والتنفيذية. وتعتبر أي قوانين أو أنظمة تخالف الدستور لاغية. تلعب الحكومة الفيدرالية دور السلطة التنفيذيـــة، ويمثلها الرئيس الأمريكي والمسؤولون الحكوميون. توجد أيضًا وزارة فيدرالية مختصة بالتعليم، وهي وزارة التعليم التي أُسست في النصف الثاني من القـــرن التاسع عشر. تشرف الوزارة على السياسات العامة للمدارس، ولكنها لا تتدخل مباشرة في تشغيلها. وزارة التعليم الفيدرالية مسؤولة عن متابعة تطبيق القوانين الفيدرالية في المدارس الحكومية، مثل القوانين المتعلقة بالحقوق المدنية، وتعليم ذوي الإعاقة، وتعليم الأطفال غير الناطقين بالإنجليزية. كمـــا تقـــدم الـــوزارة التمويل للبرامج المخصصة لهذه الفئات[87]. كما يلعب الكـــونغرس الأمريكـــي، المكون من مجلسي الشيوخ والنواب، دورًا مهمًا في مراقبة عمل وزارة التعليم وسن التشريعات التي تؤثر على النظام التعليمي. كما يشارك الرئيس الأمريكي وأعضاء الكونغرس في صياغة القوانين التعليمية. على مدى الســـبعين عامًـــا الماضية، زاد تدخل الحكومة الفيدرالية في التعليم العام، خاصة من خلال قوانين تعليمية مرفقة بتمويل مالي[88].أيضا للسلطة القضائية، وبالأخص المحكمة العليا، تأثير كبير على النظام التعليمي بشكل عام والمدارس العامـــة بشـــكل خـــاص. وقرارات المحكمة العليا ملزمة لجميع المؤسسات، بما في ذلك المدارس العامة. على سبيل المثال، قرار المحكمة في قضية "براون ضد مجلس التعلـــيم" عـــام 1954 أدى إلى إنهاء التمييز العنصري في المدارس العامة[89].

المستوى الثاني: **مستوى الولاية**

تلعب حكومات الولايات ومجالس التعليم ووزارات التعليم على مستوى الولاية دورًا مهمًا في الإشراف على المدارس العامة، حيث تشمل مسؤولياتها تمويـــل المدارس العامة بشكل أكبر من المستوى الفيدرالي، إذ لا يتجاوز تمويل الحكومة

الفيدرالية للمدارس العامة نسبة 15%، بينما تصل نسبة تمويل الولاية إلى أكثر من 40%[90]. ومن بين مسؤوليات حكومة الولاية، ممثلة بمجلس التعليم، التأكد من تطبيق المناطق التعليمية والمدارس التابعة لها للقوانين الفيدرالية والمحلية، بالإضافة إلى المعايير التعليمية، وتطوير السياسات العامة. كما أن للكونغرس على مستوى الولاية دور في إصدار التشريعات المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك تنظيم كيفية اختيار أعضاء مجالس الأمناء ووضع شروط العمل، ومتابعة الحالة التعليمية في الولاية من خلال التقارير ومحاولة تطوير الممارسات في المدارس العامة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المحاكم العليا للولايات دورًا مؤثرًا في التعليم من خلال إصدار أحكام ملزمة للمدارس[91].

المستوى الثالث: **مستوى المناطق التعليمية**

تقسم الولايات إلى مناطق تعليمية متعددة تعتمد في تقسيمها على البلديات أو المقاطعات، ويبلغ عدد المناطق التعليمية أكثر من 13 ألف منطقة تعليمية. ولكل منطقة تعليمية مجلس أمناء يشرف على المدارس ويسمى مجلس الأمناء في الأدبيات الأمريكية "مجلس المنطقة التعليمية" أو "مجالس التعليم" أو "مجالس المدارس"، وهذه المصطلحات تستخدم كمرادفات للتعبير عن مجلس إدارة المنطقة التعليمية في هذا الفصل بشكل خاص وفي فصول الكتاب المختلفة بشكل عام.

وفي المناطق التعليمية، تكون مجالس الأمناء مسؤولة عن الإشراف على المدارس ويكون غالبية أعضاء هذه المجالس ممن يتم انتخابهم، وهم مسؤولون عن عدة مهام، منها التفاوض مع نقابات المعلمين حول الأجور والرواتب، والتأكد من تطبيق معايير الجودة، ومنع الفساد الإداري، وضمان الحوكمة الجيدة، بالإضافة إلى مراجعة التقارير المالية ومخرجات المدارس. من أهم مسؤوليات مجلس الأمناء أيضًا تعيين مدير للمنطقة التعليمية الذي يعمل كرئيس تنفيذي للمنطقة التعليمية ويدير مكتب التعليم فيها، ويشرف على إدارة المدارس

العامة[92]. ويستعرض هذا الفصـــل دور مجـــالس أمنـــاء المنـــاطق التعليميـــة ومسؤولياتهم، ومواصفاتهم، والتحديات التي تواجههم، بالإضـــافة إلـــى تقـــديم تفاصيل مهمة حول دورهم الكبير في إدارة المناطق التعليمية.

مجلس الأمناء ودوره في إدارة المنطقة التعليمية

تلعب مجالس المدارس (الأمناء) دورًا محوريًّا فـــي إدارة المنطقـــة التعليميـــة والمدارس العامة التابعة لها في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُوجد في الولايات المتحدة قرابة 13,000 مقاطعة تعليمية في عام 2022، وكلٌّ مقاطعة مســؤولة عن عددٍ من المدارس، وكلٌّ مقاطعة تعليمية لديها مجلس للمدارس او مما يمكن تسميته بمجلس الأمناء، ويضمُّ أعضاءً مُنتخبين من قِبَـــل المجتمـــع المحلـــي. وغالبية هؤلاء الأعضاء متطوِّعون يعملون في مجلس المدرسة، حيث يتجـــاوز عدد أعضاء مجالس المدارس في الولايات المتحدة قرابـــة 95,000 عضـــو . وأكثرية هؤلاء الأعضاء لا يتقاضون أُجورًا، وبعضهم يتقاضى أجورًا بســـيطة على الاجتماعات[93]. ويتمُّ انتخابهم من قِبَل الأهالي بصورة دورية، ويختلف عدد أعضاء مجالس التعليم من مقاطعة تعليمية إلى أخرى حســـب عـــدد المـــدارس وحجم المقاطعة. فمثلًا، في نيويورك يُوجد عدد كبير من المدارس، بينمـــا فـــي بعض المقاطعات التعليمية، لا يتجاوز عدد المدارس التي تُشرف عليها أكثر من خمس مدارس، فهناك تبايُن في حجم المسؤوليات وشـــدَّتها، ويُســـاهم أعضـــاء مجلس إدارة مجالس المدارس بدورٍ مهمٍّ فـــي إدارة المـــدارس مـــن الجانـــب الإشرافي، ولكنَّهم لا يتدخَّلون في الإدارة اليومية للشؤون المدرسية، فهي مـــن اختصاص مدير التعليم، أو مَن يُسمَّى فـــي الولايـــات المتحـــدة بالمراقـــب أو الناظر[94].

ويتلخَّص دور مجالس الأمناء وأعضاء مجالس إدارة أمناء المنطقة التعليمية في: الإشراف على المدارس العامَّة، والتخطيط الإســـتراتيجي، ووضـــع الأهـــداف العامَّة، ومراجعة التقارير، واتخاذ بعض القرارات المهمَّة التـــي مـــن أبرزهـــا

اختيار مدير التعليم. فأعضاء مجالس الإدارة لا يقومون بتقييم الموظفين باستثناء مدير التعليم، ولا يُشاركون في مقابلات توظيف المعلِّمين الجدد. ودورهم الأساسي يكمن في التخطيط والجانب التشريعي، والتأكُّد من الجوانب القانونية، وتطبيق مبادئ الحوكمة في المدارس بشكل عام، وكذلك اتخاذ القرارات المتعلِّقة بتعيين أو إنهاء خدمات مدير التعليم، وهو المسؤول التنفيذي الأوَّل في إدارة التعليم[95].

ويرجع تاريخ مجالس الأمناء في الولايات المتحدة إلى عهدٍ قديم قبل إعلان الاستقلال عن بريطانيا، حيث تم إنشاء نظام مُشابه لمجالس الأمناء الحالية من قِبَل المواطنين المنتخبين، وبعضهم كان معيَّنًا في منطقة نيو إنجلاند قبل استقلال الولايات المتحدة، وقام مجموعة من السكَّان البوريتانيين المهاجرين لأسباب دينية من بريطانيا في مستعمرات خليج ماساتشوستس باتخاذ الخطوات الأولى لهذا النظام، وهو مجالس المدارس، وذلك في عام 1647. وقد منح السكَّان ممثِّليهم المنتخبين في مجالس الأمناء مسؤولية إدارة شؤون المدارس، وأصبحوا ممثِّلين للمجتمع في المدارس بحكم أن المجتمع هو الذي يُموِّل المدارس عن طريق الضرائب. وفي عام 1721 تطوَّرت عملية تنظيم مجالس المدارس، وفي عام 1826 اتخذت ماساتشوستس –وهي الولاية التي يُوجد بها جامعة هارفارد– الخطوة النهائية في تطوير مجلس مدرسة مستقلٍّ من خلال سَنِّ قانون يُلزم كلَّ مدينة بانتخاب لجنة مدرسية منفصلة، وكان هذا القانون البداية الرسمية لِمَا يُسمَّى باللجنة المدرسية أو مجلس المدرسة، الذي يعمل كتنظيم ممثِّل للأهالي في المدارس العامة، منفصل عن السُّلطات الحكومية التي أيضًا لها دورٌ في التأثير على اتخاذ القرارات المتعلِّقة بالمدارس، كما يُوجد قوانين في كثير من الولايات تُنظِّم عمل مجالس المدارس[96].

عدد مجالس التعليم

وبالرغم من ازدياد عدد المدارس العامَّة إلا أن عدد مجالس التعليم يقلُّ عامًا بعد آخر لعدَّة أسباب، أبرزها: تدخُّل الحكومات من الولايات بشكل متزايد أكبر من أيِّ وقتٍ مضى من خلال الجهات التشريعية مثل مجلس الشيوخ ومجلس النوَّاب على مستوى الولاية، وكذلك تدخُّل حكومة الولاية ممثَّلة بالحاكم، وكذلك بمدير دائرة التعليم على مستوى الولاية، وكذلك مجلس التعليم على مستوى الولايـــة. بالإضافة إلى ذلك ساهمت القوانين وتزايُد تدخُّل الحكومة المركزيَّة في واشنطن في شؤون المدارس بدءًا من بداية النصف الثاني من القرن الماضي في تقليـــل أهمية دور ومسؤوليات مجالس إدارات مجالس المدارس، ومن المتوقَّع أن تقـــلَّ مجالس الأمناء بشكل أكبر في ضوء توجُّهٍ إلى أن يكون التعليم فـــي الولايـــات المتحدة يقترب شيئًا فشيئًا ليُصبح مركزيًّا.

ويُلخِّص الجدول الآتي عدد مجالس الأمناء خلال فترة ما بين عامي1939 إلـــى 2019:

العام الدراسي	عدد مجالس الأمناء العامة
1939-40	117108
1949-50	83718
1959-60	40520
1961-62	35676
1970-71	17995
1980-81	15912
1990-91	15358
[97]2000-01	14859
2009-10	13625
2010-11	13588
2018-19	[98]13452

مسؤوليات أعضاء مجالس الأمناء:

هناك العديد من المسؤوليات التي يقوم بها أعضاء مجالس المدارس، ومن أهمها وأبرزها:

- التخطيط الإستراتيجي وتطوير السياسات واللوائح: حيث إن أعضاء مجالس الأمناء مسؤولون عن إنشاء السياسات التي تضمن الحوكمة في المدارس، وكذلك تطوير السياسات واللوائح المتعلِّقة بالكثير من الأمور، بما في ذلك ما يتعلَّق بالطلاب من انضباطهم وتحصيلهم العلمي وغير ذلك، وأيضًا هم مسؤولون عن وضع أهداف متعلِّقة بالمناهج، ووضع معايير محدَّدة لها[99].
- مراجعة سياسات إدارة الموارد البشرية: يعمل أعضاء مجالس الأمناء على مراجعة سياسات التعيين والاستقطاب في المدارس التابعة للمجلس، لكنَّهم لا يتدخَّلون بشكل مباشر في إجراءات التقييم الوظيفي أو إجراءات الاستقطاب والتعيين والتدريب، ولكن أعضاء مجالس الأمناء يقومون بمراجعة وتطوير سياسات الموارد البشرية، ووضع الأهداف الرئيسة. وفيما يأتي مسؤوليات أعضاء مجلس إدارة المدارس بشكل عام:
- إقرار الميزانية: من وظائف مجالس الأمناء الموافقة على الميزانية المدرسية والأمور المالية، ومن مسؤوليات أعضاء مجالس التعليم الموافقة على الميزانية السنوية للمقاطعة التعليمية، والتأكُّد من تخصيص الأموال بشكلٍ مناسب، وأنها تتناسب مع الأهداف التعليمية المطلوبة.
- تعيين مدير المنطقة التعليمية: من أهمِّ مسؤوليات أعضاء مجلس إدارة مجالس الأمناء تعيين مدير التعليم أو ما يُطلق عليها المراقب على المدارس، وهذه المسؤولية تُعدُّ من أكثر المسؤوليات التي تأخذ جهدًا كبيرًا وفيها خطورة كبيرة، حيث يتطلَّب الأمر استقطاب مديري تعليم من ذوي الكفاءة العالية، وتُشير الدراسات إلى أن وجود مدير تعليم فعَّال يُساهم في تحسين الإنتاجية في المدارس بشكل إيجابي، ولهذا السبب ترتفع أُجور مديري

التعليم مقارنة بغيرهم، خاصة في المقاطعات التعليمية التي تحتوي على عددٍ كبير من المدارس.

- التقييم الوظيفي لمدير المنطقة التعليمية: من مسؤوليات أعضاء مجلس إدارة المدارس تقييم الأداء الوظيفي لمدير التعليم أو ما يُسمَّى المراقب.
- مراجعة الإطار العام للمناهج: من المهام الأساسية أيضًا لمجالس التعليم مراجعة الأُطُر العامَّة للمناهج والأهداف التي يجب أن تُغطِّيها بشكل عام. من الجدير بالذكر أن تطوير وتحديد المناهج والكتُب المدرسية في الولايات المتحدة من مسؤوليات المناطق التعليمية، وليست هناك مناهج عامة أو موحَّدة، بل تُترك المناهج لإدارة التعليم المحلية لاختيار الموضوعات وغيرها، ولكن هناك معايير موحَّدة حديثًا تضمن أن تُغطِّي المناهج المهارات المطلوبة لكلِّ مرحلة تعليمية على مستوى الولاية، وكذلك أصبحت هناك معايير مشتركة على مستوى الولايات المتحدة في عام 2011م، وهو ما يخشاه عددٌ من المهتمِّين بالقضايا التعليمية بأن تكون هذه المعايير خطوة لتدخُّل الحكومة المركزية في واشنطن في قضايا التعليم، والتي يعتقد بعضهم أنها سوف تقود على المستوى البعيد إلى مركزية التعليم. والجدير بالذكر أيضًا أن شركات تطوير المناهج والكتُب المدرسية تُعتبر قضية ساخنة في الولايات المتحدة، حيث تجني تلك الشركات مليارات الدولارات، وهناك شكوك حول احتكارها للكتُب المدرسية.
- إشراك أصحاب المصلحة: من مسؤوليات أعضاء مجالس التعليم إشراك الأهالي والمجتمع المحلِّي في قضايا المدارس، وإشراكهم في بعض القرارات والاجتماعات؛ لضمان المسؤولية المجتمعية تجاه المدارس، ويشمل ذلك التواصل الفعَّال مع الأُسر والطلاب والمعلِّمين والمجتمع المحلِّي بشكل عام؛ لتعزيز فهم أهمية التعليم ودورهم في هذا المجال, يُذكر أن المدارس العامَّة تعتمد على التبرُّعات من المجتمع المحلِّي، لذلك هناك حرص على

تعزيز التواصل مع المجتمع المحلي باستمرار؛ حتى يضمن استمرار التبرُّعات والمساهمات من المجتمع المحلِّي، وخاصة الطلاب السابقين للمدارس، يُذكر أن المدارس والجامعات الأمريكية حريصة على بناء الولاء التنظيمي للطلبة لأسباب كثيرة مهمَّة للطرفين، من ضمنها دعم هؤلاء الخرِّيجين لأنشطة المدارس والجامعات مستقبلًا، سواء بالجانب المالي من خلال التبرُّعات أو من خلال العلاقات والشراكات، وفي نهاية الأمر فإن دعم المدارس وأنشطتها ينعكس إيجابيًّا على الطلاب والذين هم مُستقبل البلاد. كما يستفيد الأهالي وسكَّان الحي والمقاطعة من دعم المدارس، فكلَّما كانت المدارس بحالة جيدة فإنها من المتوقَّع أن تكون المخرَجات جيدة على المدى البعيد، وضمان أن يبقى هؤلاء الطلاب في الحي السكني لاحقًا، ويُنشِئون أعمالهم الخاصة فيه أو يقومون بالسكن فيه ودفع الضرائب؛ مما يُساهم في الاستدامة في الخدمات كون كثير من الخدمات مرتبطة بدفع الضرائب، بما فيها تحسين الخدمات البلدية والتعليمية، فدعم المدارس هو استثمار بعيد المدى.

- متابعة التحصيل والإنجاز الطلابي: من مهام مجالس التعليم مراجعة متوسِّطات درجات الطلاب، ومناقشته مع المراقب، والتأكُّد من تحقيق الطلاب لمستويات تعليمية جيدة، ومراجعة التقارير بشكل دوري.
- مراجعة تقارير السلامة المدرسية: تشمل مسؤوليات مجالس الأمناء الإشراف على مدى توفُّر مستويات بيئة تعليمية صحية لجميع منسوبي المدارس للطلاب والمعلِّمين، تُعدُّ بيئة المدرسية فيها بيئة صحية تُحارب أنواع العنف والتنمُّر والتنميط السلبي وغيرها من مظاهر العنف.
- إدارة المرافق المدرسية: يُشرف مجلس المدارس على المرافق التعليمية بشكل عام، ويُقرُّ تخصيص وجمع الأموال المخصَّصة لهذه المرافق، وإدارة المرافق بفعالية.

- تطبيق الحوكمة: تتضمَّن مسؤوليات مجالس التعليم أيضًا التأكُّد من وجـــود وتنفيذ مبادئ الحوكمة في المدارس؛ لتجنُّب المشاكل القانونية، والتأكُّد مـــن تطبيق مبادئ الحوكمة في مديرية التعليم.
- التأكُّد من تطبيق القوانين الفيدرالية والمحلية: من مهام أعضـــاء مجـــالس الأمناء التأكد من تطبيق المدارس للوائح والقـــوانين الفيدراليـــة وقـــوانين الولاية، وخاصة ما يتعلَّق بقوانين العمل والحقوق المدنية؛ لضـــمان عـــدم تعرُّض الطلاب أو المعلِّمين لأي انتهاكات، قد تُؤدِّي للإضرار بالمـــدارس التي يُشرف عليها المجلس.
- التفاوض مع نقابات المعلِّمين: من أهمِّ مسؤوليات مجالس التعلـــيم، وهـــي قضية دائمًا ما تُقلق المدارس العامة، حيث يكون التفـــاوض مـــع نقابـــات المعلِّمين حول حقوق المعلِّمين، حيث تُطالب النقابات دائمًا بمزيد من الحقوق والرواتب. لذلك تلتزم مجالس التعليم بالمفاوضات الجماعيـــة مـــع نقابـــات المعلِّمين التي تُمثِّل المعلِّمين في المدارس العامَّة في الولايات المتحدة، وهذه المسؤولية تُعدُّ من النقاط المهمَّة، حيث يجب على مجالس التعليم التوصُّـــل إلى حلول مرضية مع النقابات؛ لتجنُّب الإضرابات التـــي تحـــدث بشـــكل متكرِّر، وغالبًا ما تُسبِّب اضطرابات في سير العملية التعليمية، حيث تنقطع الدراسة بسبب عدم وجود معلِّمين في المدارس؛ بسبب مشاركتهم في تجمهرٍ للمطالبة بالحقوق الوظيفية.
- التخطيط الإستراتيجي: من مسؤوليات مديرية التعليم التخطيط الإستراتيجي بعيد المدى، ووضع رؤية إستراتيجية للمنطقة التعليميـــة، والتفكيـــر فـــي المستقبل المتوقَّع للمدارس في الولايات المتحدة.
- وضع سلالم الرواتب والأُجور في المدارس: تشمل مهام مجـــالس الأمنـــاء أيضا وضع سلالم الأُجور للمعلِّمين، وإقرار العديد من الخُطط الأخرى. هذه هي أبرز مسؤوليات وأدوار مجالس الأمناء في الولايات المتحدة، وتختلـــف

بعض هذه المسؤوليات حسب الظروف المحلية والمقاطعات التعليمية المختلفة[100].

مواصفات عضو مجلس الأمناء في القرن الحادي والعشرين:

اقترحت رابطة مجالس إدارة المدارس في ولاية أيداهو عددًا من المواصفات والقدرات والمهارات التي ينبغي أن يتصف بها عضو مجلس الأمناء، وهي كما يأتي:

- يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة ذا خلفية واسعة من الخبرة والمعرفة، أو يكون مستعدًّا وقادرًا على التعلُّم بسرعة، حيث تتطلَّب تعقيدات مجالات تشغيل المدرسة المختلفة، مثل التمويل أو العلاقات بين الطلاب والموظَّفين والمجتمع أو المناهج الدراسية، ذكاءً ووعيًا وحساسية.
- يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة لديه الإبداع والقدرة على تجاوز الحلول القديمة والتعليم التقليدي، ومستعدًّا لتقديم تعليم يُناسب احتياجات الأطفال اليوم.
- يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة صاحب رؤية، يفهم قوى التغيير وقادرًا على توقُّع شكل المستقبل.
- يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مُتسامحًا، ويبتعد عن التحيُّز، خاصة في ظلِّ تنوُّع التركيبة العرقية والاجتماعية والاقتصادية لطلاب المدارس، والتغيُّرات الاجتماعية التي تشهدها المدارس في الولاية.
- يجب أن يفهم عضو مجلس الإدارة أن التعليم اليوم شديد التعقيد، وأن الحلول البسيطة لن تكفي لمواجهة التحدِّيات الحالية.
- يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة قادرًا على الدفاع عن فلسفة المجلس وأهدافه، وتحمُّل النقد من أصحاب الآراء المعارضة.
- يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مستعدًّا للعمل لساعات طويلة وتحمُّل المسؤوليات الموكلة إليه.

- يجب أن يخدم عضو مجلس الإدارة بدافع الرغبة الصادقة في خدمة المجتمع وأطفاله، وليس لتحقيق المجد الشخصي أو الأهداف الشخصية أو الأجندات المخفيَّة.
- يجب أن يضع عضو مجلس الإدارة في اعتباره أن مسؤوليته تشمل جميع الأطفال في ولاية أيداهو، وليس فقط أولئك الذين في منطقته.(101)

المتطلَّبات القانونية للفوز بعضوية مجلس إدارة مجالس الأمناء:

يُشرف إدارة مجالس الأمناء على المدارس العامَّة التابعة له بشكلٍ مباشر، لذلك فإن منصب عضوية المجلس له أهمية كبيرة، ويُوجد قوانين على مستوى الولايات تتعلَّق بانتخابات مجالس المدارس، وطُرُق إقامة مقرٍّ انتخابي، وجمع التبرُّعات للحملة الانتخابية، وتحديد أوقات معيَّنة للتقديم للانتخابات المتعلِّقة بمجالس التعليم، وتشمل تلك القوانين أهمية التأكُّد أن أعضاء مجلس إدارة المجالس لا يُوجد لديهم مطامع متعلِّقة بتضارب المصالح؛ لأن تلك القوانين تُؤكِّد على أهمية مبادئ الحوكمة لإبعاد أكبر قدرٍ من ممكنات الفساد الإداري والمالي في مجالس المدارس. ومن الشروط العامَّة التي يجب على الراغبين في العمل في مجالس إدارة مجالس التعليم استيفاؤها:

- الإقامة: يجب أن يكون المرشَّحون مُقيمين في منطقة المدرسة التي يعتزمون تمثيلها، وأن يُقيموا داخل حدود تلك المنطقة.
- التسجيل كناخب: عادةً ما يُطلَب من أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا ناخبين مسجَّلين.
- السن: عادةً ما يكون هناك حدٌّ أدنى للعُمر للترشُّح لمجلس إدارة المدرسة، وغالبًا ما يكون 18 عامًا أو أكثر.
- التحقُّق من الخلفية: قد تتطلَّب بعض مناطق المدارس من المرشَّحين الخضوع لفحصٍ خلفي جنائي كجزء من عملية التأهيل.

- المصالح المالية: قد يُطلَب من المرشَّحين الكشف عن المصالح المالية التـــي تربطهم بالمنطقة، مثل ملكية العقارات أو العقود مع المنطقة.
- القسم الوظيفي: يجب على أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين أو المعيَّنين أداء القسم الوظيفي قبل تولِّي مهامِّهم.
- الحدود الزمنية: تضع بعض المناطق حدودًا زمنية تحـــدِّد عـــدد الفتـــرات المتتالية التي يمكن لعضو مجلس الإدارة خدمتها.
- التدريب: عادة ما يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة الجدُد إكمـــال بـــرامج تدريب وتوجيه لتعرُّف دورهم ومسؤولياتهم.
- السلوك الأخلاقي: من المتوقَّع أن يلتزم أعضـــاء مجلـــس الإدارة بقواعـــد السلوك الأخلاقي، وقد يخضعون لتدريبات وتوجيهات في مجال الأخلاق.
- انتخابات مجلس الإدارة: يجب على المرشَّحين المشـــاركة فـــي انتخابـــات مجلس الإدارة أو أن يتمَّ تعيينهم من قِبَل الجهات المختصَّة (مثل مفوِّضـــي المقاطعات أو مجلس التعليم في الولاية).[102]

وتتفق معظم مجالس الأمناء المحلية على مستوى الولايات في أنها تُدار بشـــكل ديمقراطي، وأيضًا هناك اتفاق عامٌّ فيما يتعلَّق بالمتطلَّبات القانونية التي يجـــب توافرها في المرشَّحين لانتخاب مجالس المـــدارس، وبحكـــم أن التعلـــيم غيـــر مركزي في الولايات المتحدة فليس هناك شـــروط قانونيـــة موحَّـــدة للترشـــيح لعضوية إدارة مجالس المدارس، لكن لا يُوجد شروط قانونية صعبة التوفُّر فـــي أعضاء مجلس إدارة المدارس المحتمَلين؛ كونها كُتِبَتْ قديمًا، ويتمُّ العمـــل بهـــا حتى اللحظة. ومعظم أعضاء مجالس الأمناء والتي يُطلق عليهـــا فـــي بعـــض المقاطعات مجالس تعليم أيضًا يتمُّ انتخابهم، والبعض يـــتمُّ تعييـــنهم كمُمثِّلـــين لمجالس الأمناء على مستوى الولاية.

لكن يُوجد في كلِّ ولاية جمعية أو أكثر لمجالس أمناء المنطقة التعليمية؛ لتنسيق الجهود ومتابعة التطوُّرات القانونية وتبادل الخبرات. سوف نعرض عدة نماذج للشروط القانونية والفنية التي يجب توفُّرها في الراغبين في خوض انتخابــات مجالس الأمناء المحلية:

الشروط القانونية للترشُّح لعضوية مجالس إدارة المدارس في ولاية مينيسوتا:

هناك أربعة شروط لتكون مؤهَّلًا للترشُّح لعضوية مجالس الأمناء المحلية فـــي ولاية مينيسوتا، وهي:

- أن يكون المرشَّح عُمره أكثر من 21 عامًا.
- أن يكون مؤهَّلًا للترشُّح.
- أن يكون مُقيمًا في منطقة المدارس التي يُريد الترشُّح لعضويتها لمدة لا تقلُّ عن 30 يومًا.
- ألا يكون أُدِين بقضية متعلِّقة بالتحرُّش الجنسي(103).

الشروط القانونية للترشُّح لعضوية مجالس إدارة الأمناء في ولاية كولورادو:

- يجب أن يكون المرشَّح لمجلس إدارة الأمناء مُقيمًا فـــي منطقـــة المدرســـة ومسجَّلًا كناخب لمدة لا تقلُّ عن 12 شهرًا متتاليًا قبل الانتخابات.
- لا يجوز لأيِّ شخص تمت إدانته بجريمة جنسية ضد طفل أن يكون مؤهَّلـــا للخدمة في مجلس إدارة المدرسة.
- لا يمكن للمرشَّحين الترشُّح كأعضاء في حزب سياسي(104).

الشروط القانونية للترشُّح لعضوية مجلس إدارة الأمناء في ولاية أيداهو:

- أن يكون المرشَّح أمريكي الجنسية.
- أن يكون المرشَّح من سكان المنطقة التعليمية.

- أن يكون عُمر المرشَّح 18 عامًا أو أكبر.
- ألا يكون مُدانًا في جريمة قانونية[105].

واقع وتحدِّيات مجالس الأمناء:

لفهم واقع تحدِّيات مجالس إدارة المدارس تمت مراجعة إحدى الدراسات المرجعية في هذا الخصوص، ودائمًا يتمُّ الاستشهاد بها في الأدبيات المتعلِّقة في مجال مجالس إدارة المدارس في دراسة هامَّة قام بها أستاذ الحوكمة في جامعة فيرجينيا فريدريك هيس لصالح الجمعية الوطنية لمجالس الأمناء في عام 2002م، وهي بعنوان (مجالس الأمناء في فجر القرن الحادي والعشرين: الشروط والتحدِّيات في حوكمة المناطق التعليمية)[106]. وقد شملت الدراسة الوصفية التحليلية أعضاء مجلس إدارة المناطق المدرسية لأكثر من 2000 منطقة مدرسية من مختلف الولايات، ومن أبرز النتائج التي توصَّلت إليها الدراسة:

– أنَّ مجالس الأمناء في المناطق الكبيرة تختلف بشكل جوهري عن نظيراتها الأصغر، ففي المناطق الكبيرة (التي تضمُّ 25,000 طالب أو أكثر) تُعتبر مجالس الأمناء هيئات سياسية نسبيًّا، حيث يستغلُّها السياسيون الناشئون خاصة من الحزبين الديمقراطي والجمهوري؛ للوصول إلى مناصب سياسية مستقبلية، مع حملات انتخابية تُنفَق عليها الكثير من الأموال، وفيها تنافسية عالية للفوز بعضوية إدارة مجالس المدارس، وفي المقابل تميل مجالس الأمناء في المناطق الصغيرة إلى أن تكون عضويات من غير المهتمِّين بالشأن السياسي، فهي غير سياسية نسبيًّا، وغالبًا ما يكون التنافس محدودًا على الفوز بعضوية مجالس إدارة المدارس.

– يضع أعضاء مجالس الأمناء أولوية عالية على الإنجاز والتحصيل الطلابي.

– على الرغم من هذه التشابهات، فإنَّ القضايا التي تُهيمن على المناطق الحضرية الكبيرة –بما في ذلك العنف المدرسي ونقص المعلِّمين– أقلُّ شيوعًا في المناطق الصغيرة، ولكنَّها غالبًا ما يتمُّ تصويرها على أنها أزمات وطنية، تُشكِّل هذه الظاهرة تحدِّيًا لصنَّاع السياسات، حيث يبدو أن الصورة العامة لمجالس الأمناء وأنظمة المدارس تتأثَّر بشكل كبير بالظروف السائدة في نسبة 2 بالمائة الضئيلة من المناطق التي تضمُّ 25,000 طالب أو أكثر، ولا شكَّ أنَّ فهم طبيعة الحوكمة في تلك المناطق وكيف يمكن أو لا يمكن تطبيق تلك الدروس على 98 بالمائة الأخرى من المناطق المدرسية هو أمرٌ محوري لأيِّ جهدٍ لإصلاح أنظمة المدارس.

أكبر مصادر للقلق: وجدت الدراسة أن هناك قلقًا بين أعضاء مجالس المدارس، وهذا القلق بشكل عالٍ إلى متوسِّط تجاه القضايا الآتية:

- التحصيل والإنجاز الطلابي.
- تمويل المدارس.
- تعليم ذوي الإعاقة.
- جودة المعلِّمين.
- تحسين التكنولوجيا التعليمية.

العنف المدرسي: يحتلُّ موضع العنف المدرسي مرتبة منخفضة من حيث الموضوعات التي تُزعج أو تُثير قلق أعضاء إدارة مجالس المدارس، وهو ما فاجأ الباحث.

الانضباط والسلامة الطلابية: للتأكيد على الانضباط المدرسي والسلامة الطلابية، أفاد غالبية المشاركين بأن مناطقهم التعليمية تسمح وتستخدم تفتيش الخزائن الطلابية (غالبية المدارس يُوجد بها خزانة في الممرات المدرسية لكلِّ طالب يضع فيها أغراضه الشخصية، خاصة وأن حالات الطقس في الشتاء

تتطلَّب لبس ملابس وأحذية خاصة يصعب حفظها في الفصول الدراسية، حيث إنها تتسبَّب في روائح كريهة نتيجة ذوبان الثلج). وأيضًا أشار المشاركون إلى أن لديهم قواعد خاصة فيما يتعلَّق بالملبوسات والأزياء بالنسبة للطلاب.

ساعات العمل: يقضي أعضاء مجالس الأمناء حوالي 25 ساعة في الشهر على شؤون المجلس، ومع ذلك، فإنَّ عددًا كبيرًا من أعضاء المجلس –خاصة في المناطق الكبيرة– يقضون 20 ساعة أو أكثر في الأسبوع على شؤون المجلس.

التدريب: تلقَّى الغالبية العظمى من المشاركين تدريبًا في معظم مجالات عمليات مجالس المدارس، وخاصة أدوار أعضاء المجلس، ويودُّ حوالي واحد من كلِّ خمسة أعضاء مجلس أن يتلقَّوْا تدريبًا في المجالات التالية:

- قضايا إنجاز وتحصيل الطلاب.
- التخطيط وتخصيص الموارد.
- الميزانية.
- التعاون المجتمعي والشراكات والمشاركة المجتمعية.

الرواتب والتعويضات: أفاد ثُلُثا المشاركين بعدم تلقِّيهم راتبًا عن خدمتهم في المجلس، حيث يخدمون المجتمع بشكل تطوُّعي، وأقلُّ من 4 بالمائة أفادوا بتلقِّيهم أكثر من 10,000 دولار سنويًّا، ووجدت نتائج الدراسة أنَّه في المناطق التي تضمُّ 25,000 طالب أو أكثر، يحصل أكثر من واحد من كلِّ خمسة مشاركين على راتبٍ قدره 10,000 دولار أو أكثر سنويًّا.

تقييم مدير التعليم: يقول المشاركون: إنَّ العوامل الثلاثة الأكثر أهمية في تقييم أداء مدير التعليم أو ما يُسمَّى المراقب هي العناصر الآتية:

- علاقة المجلس بالمشرف.
- معنويات موظَّفي المدارس من معلِّمين وإداريين.
- السلامة الطلابية.

تعيين مدير التعليم: يتمُّ استقطاب وتوظيف ثُلُثي مُديري التعليم أو ما يُسمَّى بالمراقبين من خارج المنطقة المدرسية، حيث يتمُّ الاعتماد على عملية الاستقطاب الخارجي، وهي نتيجة قد تكون لها آثار على تطوير القيادة داخل أنظمة المدارس بشكل أفضل من الاستقطاب الداخلي حسب اعتقاد المشاركين.

متوسِّط الخدمة في العضوية: وجدت الدراسة أن متوسِّط خدمة المشاركين كانت 6.7 سنوات، وأن المشاركين يعتقدون أن عضوية المجلس يجب أن تكون لفترة طويلة؛ لأن العمل في مجالس الأمناء يحتاج إلى تراكم في الخبرات، ويصعب فهمها خلال الشهور الأولى، لذلك كلَّما كان أعضاء المجلس يخدمون لسنواتٍ أطول كلَّما كان ذلك أدعى للنجاح.

التمثيل الديموغرافي للعرق: وجدت الدراسة أن مجالس الأمناء أقل تنوُّعًا من الناحية العرقية بالنسبة لواقع السكَّان، ووجدت الدراسة أن أعضاء مجالس الأمناء حسب العرقية كانت كما يأتي:

- شغلت العرقية البيضاء 85.5 % من إجمالي مقاعد مجالس المدارس، وكانت نسبتهم في تلك الحقبة 75% من إجمالي السكَّان.
- شكَّل السود من 7.8 بالمائة من أعضاء مجالس المدارس، وكانت نسبتهم في تلك الحقبة أكثر من 12% من إجمالي السكَّان.
- شكَّل الهسبنك أو من ذوي أُصُول إسبانية ما يمثل 3.8 % من عضويات مجالس المدارس، وفي المقابل كانت نسبتهم في عام 2002 لا تتجاوز 12% من إجمالي السكَّان.

وكانت العدالة في تمثيل مختلف شرائح الشعب على حسب العرق في المناطق الكبيرة أفضل من تلك الصغيرة، وتميل إلى أن تكون أكثر حضرية وأكثر تبايُنًا من الناحية العرقية، حيث تبلغ النسب 78.9 بالمائة من البيض، 13.0 بالمائة من الأمريكيين من أصل إفريقي، و7.5 بالمائة من ذوي الأُصُول الإسبانية.

تمثيل المرأة في مجالس المدارس: بشكل عام، أفاد المشاركون بأن مجالسهم تتكوَّن من 61.1 بالمائة من الذكور و38.9 بالمائة من الإناث، مع تفوُّق مجالس المناطق الصغيرة من حيث نسبة الذكور على مجالس المناطق الكبيرة.

الدخل السنوي ومستويات التعليم لأعضاء مجلس المدارس: يتمتَّع أعضاء المجلس بدُخول أعلى ومستويات تعليمية أفضل من المتوسِّط العام، خاصة في المناطق المدرسية الكبرى.

عدد أعضاء مجلس إدارة المدارس: وجدت الدراسة أن معظم مجالس الأمناء يتكون من خمسة إلى ثمانية أعضاء؛ وأقل من 20 بالمائة من المشاركين يخدمون في مجالس تضمُّ تسعة أعضاء أو أكثر.

مدة عضوية المجلس: يخدم ما يقرب من ثُلُثي المشاركين فترة ولاية مدَّتها أربع سنوات، وهناك بعض مجالس الأمناء تمثل أقل من 10% تكون مدة العضوية بها أكثر من 4 سنوات.

الديمقراطية والانتخاب: أشار المشاركون إلى أن 96.2 بالمائة من عضوية مجالسهم يتمُّ انتخابها، وأكثر من 93 بالمائة من المجالس يتمُّ انتخابها بالكامل، ويتمُّ اختيار الغالبية العظمى من هؤلاء الأعضاء في انتخابات عامَّة.

الحملات الانتخابية: وجدت الدراسة بشكل عام أن انتخابات مجالس الأمناء أقلُّ سياسية، حيث يتمُّ إنفاق القليل من المال على معظم الانتخابات، ولا يتمُّ نزع الثقة من عدد كبير من الأعضاء الحاليين مقارنة بالمجالس المنتخبة الأخرى في البلاد، وقليل من منافسات المجلس تُعتبر شديدة التنافُسية من قِبَل أعضاء المجلس. ومع ذلك، فإن الانتخابات في المناطق الكبيرة تكون أكثر احتمالًا بأن تكون مكلِّفة وتنافُسية، وتُثير اهتمام المجموعات المحلِّيَّة مقارنة بتلك في المناطق الصغيرة.

تكلفة الترشيح للانتخاب: وجدت نتائج الدراسة أنَّ الغالبية العظمى من انتخابات مجالس الأمناء تكلف المرشَّح أقلَّ من 1,000 دولار، بينما ما يقرب مـــن 40 بالمائة من الانتخابات في المناطق الكبيرة تُكلِّف 5,000 دولار أو أكثر. كما أفاد المشاركون بأن معظم حملات المجلس يتمُّ تمويلها ذاتيًّا أو يتمُّ دعمها من خلال مساهمات من الأصدقاء والعائلة، ولكن أعضاء المجلس في المنـــاطق الكبيـــرة غالبًا ما يجمعون مبالغ كبيرة من نقابات المعلِّمين والمجتمع التجاري.

إقبال الناخبين: يكون إقبال الناخبين في انتخابات مجالس الأمناء أعلى بشـــكل ملحوظ عندما تُجرى انتخابات المجلس في نفس الوقت مع انتخابات الدولـــة أو الفيدرالية أو البلدية العامة.

الآراء والانتماء السياسي لأعضاء مجالس الإدارة: أفاد المشاركون بشكل عـــام بأن آراءهم السياسية تتراوح بين معتدلة أو محافظة، حيث وصف أقلُّ من واحد من كلِّ خمسة أنفسهم بالليبراليين، وحتى في المناطق الكبيرة، التي تُعتبر عـــادةً معاقل ليبرالية، حدَّد غالبية المشاركين أنفسهم على أنهم معتدلون، وأفـــاد عـــدد أكبر أنفسهم بأنهم محافظون بدلًا من ليبراليين[107].

الفصل الخامس

مدير المنطقة التعليمية

مقدمة:

يلعب مدير المنطقة التعليمية اما يسمى مراقب او مشرف العام ((Superintendent دوراً أساسيا في إدارة المدارس العامة وتطويرها بما ينعكس على تحسين انجاز الطلاب بشكل خاص وتعزيز مخرجات المدرسة عموماً. ويوجد مدير منطقة تعليمية لكل منطقة تعليمية في الولايات المتحدة والتي تجاوز عددها 13 ألف منطقة تعليمية في عام 2022م. وتقع مسؤوليات استقطاب واختيار وتعيين وتقييم وفصل مدير المنطقة التعليمية المحلي على عاتق مجلس أمناء المناطق التعليمية و يطلق عليهم أعضاء مجلس إدارة المدارس المحلية ولكل منطقة تعليمية أيضا مجلس مدارس او مجلس أمناء وتختلف المسميات الإدارية بين الولايات لكن الهيكل التنظيمي واحد وهو مقتبس من نظام التعليم في ولاية ماساتشوستس وهي الولاية الرائدة في التعليم وشهدت ميلاد اول مدرسة عامة في البلاد وهي المدرسة النحوية في بوسطن عام 1635 وبعدها بعد أي 1636 تأسست كلية هارفارد وهي الجامعة المعروفة الرائدة وقد شهدت الولاية أيضا في وقت ما كانت مستعمرة بريطانية اطلاق اول قانون تعليمي الزامي عام 1642 وكذلك تم تعديل القانون التعليمي في عام 1647 (البشر, 2023)

ويعتبر توظيف مدير تعليم محلي ذو كفاءة عالية اهم مهمة يقوم بها أعضاء مجلس الأمناء لان استقطاب مدير تعليم فاعل ليس بالمهمة السهلة لذلك يتقاضى مدراء التعليم رواتب كبيرة مقارنة بالقطاع التعليمي نظرا لحجم المسؤوليات كما يقوم أعضاء إدارة مجالس الأمناء بالتقييم الوظيفي لمدير المنطقة التعليمية. يذكر

ان معظم أعضاء مجلس الأمناء او ما يسمى مجلس المدارس في المنطقة التعليمية هم منتخبين ولدى كل ولاية قوانين خاصة تنظم عمل المقرات الانتخابية وشروط عضوية مجلس المدارس، وطرق الاقتراح، ومواعيده، وضوابطه.

ومدير المنطقة التعليمية المحلي هو المدير التنفيذي لمكتب تعليمي يشرف على عدد من المدارس وتختلف حجم المسؤوليات بحسب حجم عدد المدارس التي تشرف عليها المنطقة التعليمية وعدد الطاقم الإداري والتعليمي بالإضافة لاهم متغير وهو عدد التلاميذ المنتظمين في مدارس المنطقة التعليمية ويتفاوت عدد الطلاب بحسب الموقع الجغرافي لكن اكبر منطقة تعليمية من حيث عدد الطلاب هي منطقة مدينة نيويورك التعليمية والتي تشرف على قرابة المليون تلميذ وتكبر مسؤوليات المناطق التعليمية بما فيها مسؤوليات مدير المنطقة التعليمية في المناطق الحضرية في المدن الكبيرة والتي تواجه الكثير من التحديات المتعلقة بارتفاع مستويات الفقر بين التلاميذ, ارتفاع مستويات تعاطي الممنوعات، شيوع مسائل التفكك الاسري والانجاب من خارج اطار الزواج, ارتفاع مستويات الجريمة وهناك مناطق تعليمية في المناطق الطرفية والريفية لا تكون مسؤولة الا على عدد قليل من المدارس والطلاب لا يتجاوز بعضهم ألفي طالب مثل مناطق التعليم في اركانساس.

يعود تاريخ منصب مدير المنطقة التعليمية (أو المراقب) في المدارس الأمريكية إلى أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، وهي الفترة التي شهدت انتشار المدارس المجانية أو ما يعرف بالمدارس المشتركة تشير المصادر إلى أن المهام التي كان يؤديها مدير المنطقة التعليمية كانت موجودة منذ فترة أقدم من أوائل القرن العشرين، حيث كان مسؤولو التعليم يقومون بها خلال فترة الاستعمار البريطاني قبل الاستقلال عام 1776، ولكن دون وجود مسمى وظيفي محدد. وتم تعيين

أول مراقب أو مدير تعليم بشكل رسمي كوظيفة مستقلة في مدينة بوفالو بولاية نيويورك عام 1837، مما يمثل بداية دور إداري محوري داخل النظام التعليمي الأمريكي. ومع انتشار المدارس العامة في القرن التاسع عشر، تم إنشاء مناطق تعليمية، وكل منطقة منها كانت بحاجة إلى شخص مخصص لضمان التنفيذ السليم للسياسات، وتطوير المناهج، والإشراف على الإدارة العامة للمدارس[108]. وقد مر منصب مدير المنطقة التعليمية بتغيرات عديدة على مدار العقود، حيث كانت مهامه في البداية تركز على العمليات اليومية مثل توظيف المعلمين والإداريين وضمان سير العملية التعليمية بشكل سلس. لكن مع توسع أنظمة التعليم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تطور دور مدير المنطقة التعليمية ليصبح أكثر استراتيجية، حيث أصبح قادة في الإصلاحات التعليمية، مع التركيز على الجوانب الاجتماعية الأوسع للتعليم في مناطقهم. تزامن هذا التحول مع حركة التعليم التقدمية، حيث بدأ مديرو التعليم في الدعوة إلى تغييرات مثل قوانين التعليم الإلزامي، الاختبارات الموحدة، والمناهج المنظمة. وبحلول منتصف القرن العشرين، أصبح لمديري التعليم دور حيوي في تشكيل السياسات التعليمية، والعمل بشكل وثيق مع مجالس الأمناء وحكومات الولايات والمجتمعات المحلية لضمان توافق الأهداف التعليمية مع احتياجات المجتمع[109].

مسؤوليات مدير المنطقة التعليمية

يتحمل مدير المنطقة التعليمية العديد من المسؤوليات والمهام، وله دور كبير في إنجاح مجلس الأمناء أو مجلس المدرسة أو مجلس التعليم، فكلها أسماء لمفهوم واحد تختلف حسب المنطقة التعليمية. ومن بين مسؤوليات مدير المنطقة التعليمية، بالإضافة إلى إدارة المنطقة التعليمية ومكتب التعليم، بناء تواصل فعال مع أعضاء مجلس أمناء المنطقة التعليمية. يُكلف المدير بعقد الاجتماعات الدورية مع مجلس الأمناء ومشاركة التفاصيل معهم. كما يُكلَّف مدير المنطقة

التعليمية أحيانًا بإدارة مجلس الأمناء دون حق التصويت، وذلــك فــي معظــم مجالس التعليم في الولايات المتحدة.

ويساهم مدير المنطقة التعليمية أيضًا في المفاوضات الجماعية مع ممثلي نقابات المعلمين، الذين يلعبون دورًا هامًا في الدفاع عن حقوق المعلمين. مــن المهــم الوصول إلى تسويات مع ممثلي النقابات؛ إذ تدور هذه المفاوضات غالبًا حــول حقوق المعلمين ومطالبهم برفع الأجور، خاصة أن سلالم الأجور غير موحــدة وتختلف المزايا من منطقة تعليمية لأخرى. لذلك، من الضروري أن يمتلك مدير المنطقة التعليمية مهارات الإقناع لتجنب الإضرابات التي تؤدي إلــى تعطيــل الدراسة، وهو أمر يحدث بشكل متكرر. كما يدافع ممثلو النقابات عن المعلمين الذين يتعرضون للفصل أو العقوبات التي يرونها غير مبررة، ولديهم نفوذ قوي ومحامون متمرسون. لذا، من المهم أن يكون لدى مدير المنطقة التعليمية خلفية قانونية تتعلق بحقوق العمال. ولهذا السبب، تحرص برامج إعداد قادة المنــاطق التعليمية على تضمين مقررات قانونية مكثفة في البرامج الدراسية والتدريبيــة وحتى في الاختبارات الموحدة المطلوبة لشغل وظيفة مــدير منطقــة تعليميــة. وذلك لأن هناك تجارب سابقة كلفت المناطق التعليمية تعويضات كبيرة لأهــالي الطلاب والمعلمين نتيجة ارتكاب أخطاء من قادة المناطق التعليميــة ومــديري المدارس بسبب خرق مواد الدستور الأمريكي أو القوانين الفيدرالية والمحليــة. ويتمتع مدير المنطقة التعليمية بالصلاحيات التالية ويكلف بالمهام التالية:

- أن يكون الرئيس التنفيذي للمنطقة التعليمية، وله الحق في التحدث فــي جميــع الأمور أمام مجلس الأمناء، لكنه لا يملك حق التصويت[110].
- تنفيذ جميع أحكام القانون وجميع القواعد واللوائح المتعلقــة بــإدارة المــدارس وغيرها من الأنشطة التعليمية، الاجتماعية، والترفيهية تحت إشــراف مجلــس الإدارة.

- إبقاء مجلس الأمناء على اطلاع بحالة النظام التعليمي في المنطقة التعليمية، وضمان التواصل الفعال بين مجلس الأمناء وموظفي النظام المدرسي.
- نقل جميع الاتصالات من مجلس الأمناء بشأن الموظفين إلى موظفي المنطقة التعليمية وتلقي جميع الاتصالات الموجهة إلى مجلس الأمناء من جميع موظفي المدارس.
- إعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الأمناء بالتشاور مع رئيس مجلس الأمناء.
- إعداد وتقديم التوصيات إلى مجلس الأمناء فيما يتعلق بجميع الأمور التي تتطلب إجراءً من مجلس الأمناء، وتزويد مجلس الأمناء بالحقائق والمعلومات والتقارير اللازمة لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة.
- تقديم تفسير واضح ومفصل إلى مجلس الأمناء لأي إجراء مقترح يتطلب الخروج عن السياسة المعمول بها أو إنفاق مبالغ مالية كبيرة.
- تطوير وتقديم توصيات إلى مجلس الأمناء حول أهداف النظام التعليمي؛ والإشراف على تطوير أهداف داخلية تدعم أهداف مجلس الأمناء.
- تطوير وتقديم توصيات إلى مجلس الأمناء حول خطط طويلة المدى تتماشى مع الاتجاهات السكانية، والاحتياجات الثقافية، والاستخدام الأمثل لمرافق المنطقة التعليمية، والإشراف على تطوير خطط طويلة المدى تتماشى مع أهداف مجلس الأمناء.
- الإشراف على تطوير إجراءات وبرامج إدارية محددة لتنفيذ النيات التي تم تحديدها من خلال سياسات مجلس الأمناء وتوجيهاته وإجراءاته الرسمية.
- تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمناء.
- ضمان تطوير وصيانة خطط تنظيمية وبرامج تعليمية وخدمات جيدة لمجلس الأمناء.

- الاحتفاظ بسجلات كافية للمدارس، بما في ذلك نظـــام للحســـابات الماليـــة، وسجلات الأعمال والممتلكات، وسجلات المـــوظفين، وســـجلات الســـكان المدرسيين والدراسية بالإضافة للعمل كأمين على هذه السجلات وكل العقود والأوراق والسندات والوثائق الخاصة بمجلس الأمناء.
- المسؤولية المباشرة عن إصدارات الأخبار أو غيرها من البنود ذات الاهتمام العام الصادرة عن جميع موظفي المنطقة التعليمية والتي تتعلــق بالشـــؤون التعليمية والسياسات والإجـــراءات أو الحـــوادث أو الأحـــداث المدرســـية. والموافقة على المقابلات الإعلامية بهذا الشأن مع موظفي المنطقة التعليمية.
- توفير الاستخدام الأمثل لموظفي المنطقة التعليمية.
- ضمان أن المنطقة التعليمية يتوفر بها موظفين مؤهلين ويتم منحهم السلطات المتناسبة مع مسؤولياتهم وتحديد واجبات جميع الموظفين.
- ضمان إجراء التدريب اللازم أثناء الخدمة.
- استدعاء موظفي المنطقة التعليمية لحضور الاجتماعات الدورية والمناسبات الخاصة الضرورية لتنفيذ البرامج التعليمية للمنطقة.
- قبل اتخاذ مجلس الأمناء أي إجراء، التوصية بتعيين أو تأديـــب أو إنهـــاء خدمات مديري المنطقة التعليمية.
- قبل اتخاذ مجلس الأمناء أي إجراء، التوصية بتعيين أو تأديـــب أو إنهـــاء خدمات الموظفين التعليميين وغير التعليميين في المنطقة التعليمية.
- ضمان تطوير معايير عالية للأداء في الإنجـــازات التعليميـــة، واســـتخدام وتطوير الموظفين، والمسؤولية العامة، وكفاءة العمليات في جميـــع أنحـــاء المنطقة التعليمية.
- ضمان الحفاظ على علاقات فعالة مع المنظمات العمالية (النقابات)، وتولي المسؤولية النهائية عن المفاوضات الجماعية مع موظفي المنطقة التعليمية.

- ضمان أن إجراءات الميزانية المناسبة قد تم تطويرها، والموافقة عليها، والمحافظة عليها.
- إعداد الميزانية السنوية المقترحة وتقديمها إلى مجلس الأمناء.
- ضمان أن جميع الأموال والأصول المادية والممتلكات الأخرى الخاصة بالمنطقة التعليمية تتم حمايتها وإدارتها بشكل مناسب.
- إقامة والحفاظ على الاتصال مع المجموعات المجتمعية التي تهتم أو تشارك في البرامج التعليمية للمنطقة.
- إقامة والحفاظ على الاتصال مع المناطق التعليمية الأخرى، إدارة التعليم الحكومية، الكليات والجامعات، ووزارة التعليم الأمريكية.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالات التي تستدعي ذلك بشأن أي مسألة لم تغطها سياسات أو توجيهات مجلس الأمناء. تقديم تقرير بذلك إلى مجلس الأمناء في أقرب وقت ممكن والتوصية بسياسات لتوفير التوجيه في المستقبل.
- بصفته الرئيس التنفيذي، يكون مسؤولًا أمام مجلس التعليم، كهيئة، عن إدارة النظام التعليمي وعن تفسير وتنفيذ المهام والأنشطة والمسؤوليات المذكورة.
- حضور جميع اجتماعات مجلس الأمناء أو تعيين ممثل لحضورها.
- تمثيل المنطقة التعليمية كرئيس تنفيذي في التعاملات مع الأنظمة المدرسية الأخرى، المنظمات المهنية، الشركات التجارية، الوكالات الحكومية والجمهور العام.
- الإبلاغ مباشرة إلى مجلس التعليم كهيئة، وكما هو مطلوب، إلى جميع الوكالات الحكومية المختصة.
- التصرف كمرجع لحل المشاكل المقدمة إلى مجلس الأمناء.
- العمل مع مجلس الأمناء لتطوير البرامج والسياسات المناسبة بناءً على توصيات المدير العام أو بمبادرة من مجلس التعليم.

- الإشراف مباشرة على عمل موظفي المكتب التعليمي.
- عقد اجتماعات منتظمة مع مديري المباني، المنسقين/المديرين، وجميع الإداريين الآخرين لمناقشة التقدم والمشاكل التعليمية التي تواجه مدارس المنطقة التعليمية.
- توجيه العمليات والأنشطة الخاصة بالإداريين؛ التأكد من أنهم يوجهون وينسقون بشكل فعال عمليات النظام التعليمي وأنشطته؛ تأمين مساعدتهم في صياغة الأهداف والخطط والبرامج الداخلية؛ تقييم أدائهم الوظيفي؛ وتقديم المشورة والدعم لهم في جميع الأوقات.
- الموافقة على جداول العطلات للإداريين
- القيام بالتقييم الوظيفي لموظفي المكتب التعليمي ومدراء المدارس.
- تطبيق مبادئ الحوكمة
- عقد الاجتماعات الضرورية مع المعلمين والموظفين الآخرين لمناقشة الأمور المتعلقة بتحسين المدارس ورفاهيتها.
- تمثيل المنطقة التعليمية في المفاوضات الجماعية مع المنظمات العمالية المعترف بها أو المعتمدة.
- تعزيز الشراكات مع أولياء الأمور وممثلي المجتمع المحلي.
- حضور أو تعيين ممثل لحضور جميع الاجتماعات الخاصة بالوكالات البلدية أو الهيئات الحكومية التي تتناول قضايا تتعلق بالمدارس العامة.
- تمثيل المنطقة التعليمية أمام الجمهور والحفاظ، من خلال القيادة التعاونية داخل وخارج المنطقة التعليمية، على برنامج علاقات عامة يبقي الجمهور على اطلاع بأنشطة واحتياجات ونجاحات المنطقة التعليمية.
- استقبال جميع الشكاوى، التعليقات، المخاوف والنقد المتعلقة بتشغيل المنطقة التعليمية من الجمهور، موظفي المنطقة التعليمية، الطلاب وأعضاء مجلس الأمناء[111].

نموذج لمهام ومسؤوليات وكفاءات مدير المنطقة التعليمية

يقوم مدير المنطقة التعليمية (المراقب) بكثير من المهام والمسؤوليات وبالرغم من انه ليست هناك مركزية في التعليم هناك تشابه في المهام الوظيفية لمدير المنطقة التعليمية في جميع المناطق التعليمية في الولايات المتحدة. وسوف نعرض نموذج من المهام الوظيفية والمواصفات والكفاءات المطلوب توافرها في المتقدمين لشغل منصب مدير المنطقة التعليمية في منطقة مدارس بوسطن يذكر ان بوسطن شهدت تأسيس أقدم مدرسة عامة في البلاد وكان ذلك عام 1635 بتأسيس المدرسة النحوية وتعتبر منطقة بوسطن التعليمية اقدم إدارة تعليم في الولايات المتحدة الأمريكية[112]. ووفقا لموقع مدارس بوسطن العامة (2024) تبحث مدارس بوسطن العامة عن قائد تعليمي فاعل لديه المواصفات التالية:

- ملتزم بمعالجة قضايا العدالة والتناغم والابتكار، ويعتبر مكافحة العنصرية ضرورة تنظيمية، ويجب أن يمتلك القائد القادم المهارات والخبرة اللازمة لقيادة أقدم منطقة تعليمية في الولايات المتحدة ولتصبح أول منطقة تعليمية في الدولة تقضي على فجوات الفرص والإنجازات والتحصيل بين الطلاب، مع تعزيز ثقافة التميز في كل مدرسة، وتقديم الدعم اللازم لمديري المكاتب المركزية وقادة المدارس لتحقيق ذلك.
- يجب أن يكون مدير المنطقة التعليمية قائدًا ذا رؤية مبتكرة وموجهًا نحو النتائج، مع قدرة مثبتة على إدارة منطقة حضرية كبيرة ومتنوعة ثقافيًا ولغويًا.
- العمل على جعل سياسة "فرص الإنجاز" محورًا مركزيًا في مدارس المنطقة التعليمية من خلال الترويج للرؤية والأهداف المتعلقة بهذه السياسة لجميع أصحاب المصلحة؛ مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الطلاب والعائلات المهمشة، وضمان أن تكون القرارات وتخصيص الموارد والتمويل موجهة

نحو أهداف السياسة، يُتوقع من القائد تقديم حلول مبتكرة واستباقية للقضاء على فجوات الفرص والإنجازات، مع التركيز على العدالة ومكافحة العنصرية.

- ويجب أن يمتلك مدير المنطقة التعليمية القدرة على استقطاب وتطوير والاحتفاظ بأفراد موهوبين ومتعددي الثقافات لبناء فرق فعالة تحقق النتائج للطلاب.
- يجب أن يكون قادرًا على حل المشكلات السياسية بذكاء، ويتميز بمهارات تواصل استثنائية، بما في ذلك تعزيز مبادئ الحوكمة، ويجب أن يكون لديه خبرة عميقة والتزام بالتفاعل الحقيقي مع الأسر.
- يجب أن يتمتع مدير المنطقة التعليمية بخبرة مالية صارمة لمعالجة الاحتياجات المالية الحالية للمنطقة التعليمية.
- يتطلب أن يمتلك مدير المنطقة التعليمية مهارات شخصية قوية تمكنه من بناء التعاون والتوافق لضمان الحصول على الدعم السياسي والمجتمعي والمالي اللازم لتحقيق الأهداف القصيرة والطويلة الأمد للمنطقة
- يجب أن يكون له حضور بشكل واضح في المدارس والمناسبات المجتمعية التي يحضرها عائلات متنوعة، وأن يكون مدافعًا مؤهلاً ومقنعًا عن قضايا التعليم العام من مرحلة ما قبل الروضة وحتى الصف الثاني عشر، على المستويين المحلي والوطني، بالتعاون مع المجتمع المحلي.
- يجب أن يكون لدى الراغبين للعمل كمدير للتعليم في المنطقة التعليمية سجل من النجاح في إدارة التغيير النظامي في منظمة كبيرة، والمهارات المثبتة لبناء فريق فعال من القادة ذوي الخلفيات العرقية والإثنية واللغوية المتنوعة.

- أن يكون ملمًا بالتقنيات الرقمية؛ ولديه شغف لإشراك الطلاب وتمكينهم وتحضيرهم وتعليمهم للقرن الحادي والعشرين والاقتصاد العالمي، وكذلك توقع التقدم التكنولوجي واستخدامه في الفصول الدراسية.
- من المتوقع أن يضع مدير المنطقة التعليمية وجميع موظفي مدارس بوسطن العامة خدمة الطلاب كأولوية رئيسية، وأن يشجعوا مشاركة الأسر والمجتمع المتنوعة عرقيًا وثقافيًا ولغويًا، وأن يحددوا ويحققوا الأهداف بدعم واسع النطاق، وأن يكونوا مسؤولين عن تلك النتائج.
- يجب أن يمتلك مدير المنطقة التعليمية الكفاءة للعمل مع لجنة تعليمية يتم تعيينها من قبل العمدة، ويشارك كعضو في مجلس العمدة، ويبني جسور التعاون مع جميع أصحاب المصلحة والمجتمعات المدرسية خلال فترات الانتقال، وقبل تنفيذ المبادرات الجديدة والمخطط لها والمقترحة.

المؤهلات والخبرات المطلوبة للمرشحين لمنصب مدير المنطقة التعليمية في منطقة مدارس بوسطن العامة:

- تعليم لا يقل عن مؤهل درجة الماجستير.
- رخصة سارية لمدير المنطقة التعليمية من ولاية ماساتشوستس أو القدرة على الحصول على الرخصة.
- 10 سنوات على الأقل من الخبرة الإشرافية ذات الصلة، بما في ذلك:
- العمل كمعلم في منطقة تعليمية من الروضة إلى الصف 12.
- قيادة في مدارس عامة، أو حكومة محلية ،أو ولاية، أو منظمة غير ربحية، أو شركة ذات حجم وتعقيد مماثل.
- تسهيل العلاقات مع المجتمع والطلاب والعائلات وأصحاب المصلحة أو مجالس الإدارة.

- القدرة المثبتة على تطوير السياسات والخطط الاستراتيجية والمبادرات المتعلقة بتعزيز تعلم الطلاب، والتخرج في الوقت المحدد، والاستعداد للكلية والعمل.

كما يفضل ان يكون المرشح للمنصب لديه

- خبرة كمدير تعليم أو رئيس تنفيذي آخر لمنظمة تعليمية كبيرة ذات احتياجات وحجم وديموغرافيات مماثلة.
- خبرة في العمل بفعالية مع المجتمعات خلال الجائحة بطريقة تبني الثقة والطمأنينة.
- معرفة بمنطقة نيو إنجلاند أو ماساتشوستس أو بوسطن.
- إتقان لعدة لغات، ويفضل إتقان واحدة أو أكثر من اللغات التسع الرئيسية في المنطقة التعليمية: الإسبانية، الصينية (الماندرين والكانتونية)، الكريولية الهايتية، الكريولية الكاب فيردية، الفيتنامية، البرتغالية، الفرنسية، العربية، أو الصومالية.

الكفاءات والمواصفات التي يجب توفرها في المرشح لمنصب مدير المنطقة التعليمية

يجب أن يمتلك المرشح لمنصب مدير المنطقة التعليمية (المراقب) المثالي العديد من المهارات والكفاءات والقدرات والصفات الرئيسية التي حددها مجتمع مدارس بوسطن العامة، وأن يكون قادرًا على إثبات المعرفة والخبرة والعقليات اللازمة لقيادة هذا العمل. وهناك عدد من الأبعاد التي ينبغي توفرها في المرشح لمنصب مدير تعليم بوسطن حسب الوثيقة التي اعتمدت عليها هذا الجزء من الفصل. ومن الكفاءات والقدرات التي يجب توفرها في مدير تعليم مدارس بوسطن العامة الأبعاد التالية

بعد القيادة التعليمية:

- فهم جيد لتحديات التعليم الحضري، والإلمام بتاريخ مدينة بوسطن في إلغاء التمييز العنصري، وكذلك التركيبة السكانية الحالية التي تشمل نسبة عالية من الطلاب ذوي الدخل المنخفض، والطلاب السود واللاتينيين، والمتعلمين متعددي اللغات، والطلاب ذوي الإعاقات.
- سجل مثبت من النتائج الإيجابية في تحسين أداء الطلاب ذوي الدخل المنخفض، والطلاب السود واللاتينيين، والطلاب ذوي الإعاقات، والمتعلمين متعددي اللغات.
- خبرة قوية في تعليم المتعلمين متعددي اللغات، وإثبات نجاح مثل تطوير البرامج، توفير طاقم كافٍ لتعليم اللغة الأم، وتطوير مهارات اللغة الإنجليزية والإلمام بالقراءة والكتابة باللغة الأم.
- القدرة على قيادة جهود قوية وعاجلة لتلبية احتياجات المتعلمين متعددي اللغات، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات القانونية لتوفير خدمات تعليمية كافية لهم، وضمان خدمات ملائمة وكافية للطلاب متعددي اللغات ذوي الإعاقات، وتعزيز تطوير البرامج، وتوظيف موظفين مؤهلين ثقافيًا ولغويًا، وتعزيز مشاركة المجتمع والأسرة، وضمان مسارات متعددة للتخرج مع ختم إتقان اللغتين في ماساتشوستس.
- فعالية مثبتة في تنفيذ برامج تضمن التطور الأكاديمي والعاطفي والاجتماعي والجسدي للطالب ككل.
- الاعتماد على البيانات عند اتخاذ القرارات وتطوير أنظمة شاملة لمراقبة المسؤوليات الأكاديمية والمالية والإدارية للمنطقة التعليمية.
- التحلي بالمخاطرة عند الحاجة لتلبية احتياجات الطلاب أو المنطقة التعليمية بشكل أفضل.

- الإلمام بأفضل الممارسات في التعليم من مرحلة ما قبل الروضة وحتى الصف 12، والتحول المدرسي المستند إلى البحوث، وحشد الدعم العام لتوسيع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتحويل التعليم الخاص، وتحديث المرافق استنادًا إلى الأولويات.

بعد القدرة على القضاء على فجوات التحصيل والإنجازات الطلابية:

القدرة على القضاء على فجوات الفرص والإنجازات، وتحسين النتائج التعليمية لجميع الطلاب من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الاستعداد للكلية والعمل، وكذلك تطوير المهارات الحياتية.

- خبرة عميقة في خدمة المتعلمين متعددي اللغات والطلاب ذوي الإعاقة.
- خبرة في تنفيذ سياسات وبرامج وممارسات على مستوى النظام التعليمي للقضاء على فجوات الإنجاز والفرص للطلاب، بما في ذلك تعديل السياسات القائمة وتنفيذ الإصلاحات النظامية الضرورية.
- القدرة على تعزيز ثقافة تنظيمية يكون فيها الجميع مسؤولين عن تحسين النتائج التعليمية لجميع الطلاب في كل مدرسة، ومكرسين للقضاء على فجوات الفرص والإنجازات.
- الكفاءة الثقافية اللازمة لتعزيز منطقة تعليمية تحتضن المعتقدات والممارسات التي تحترم الفروقات والتقاطعات في العرق والإثنية واللغة والقدرة والثقافة والنوع الاجتماعي والتوجه الجنسي.
- التزام أصيل بتعزيز منظمة مناهضة للعنصرية، ومراجعة السياسات والممارسات بمنظور مناهض للعنصرية.
- سجل من النجاح في القضاء على فجوات الفرص والإنجازات.

المعايير المطلوبة للحصول على شهادة قيادة منطقة تعليمية

تُعتبر توفير الخدمات التعليمية من مسؤوليات الولايات، حيث إن النظام التعليمي في الولايات المتحدة غير مركزي. كل ولاية تحتوي على إدارة تعليمية تكون مسؤولة عن عدد من القضايا، وأهمها التمويل الجزئي للمدارس من خلال مناطق التعليم، بالإضافة إلى وضع المعايير العامة والمتطلبات والشروط لشغل الوظائف في مكاتب التعليم في المناطق التعليمية وكذلك المدارس العامة. ومع ذلك، فإن تعيين شاغلي هذه الوظائف يكون من مسؤوليات المناطق التعليمية التي يرأسها مجلس الأمناء، والذي يتراوح عدد أعضائه من 5 إلى 9 أعضاء، يتم انتخاب معظمهم. واحدة من أهم مسؤوليات هذا مجلس الأمناء هي تعيين مدير للمنطقة التعليمية. تقوم إدارات التعليم على مستوى الولايات بوضع معايير وشروط يجب أن يستوفيها الراغبون في العمل بوظيفة مدير منطقة تعليمية. من بين هذه المعايير الحصول على درجة الماجستير في القيادة التعليمية، النجاح في اختبار رخصة قيادة المناطق التعليمية، بالإضافة إلى إكمال برنامج تحضيري للعمل كمدير للمنطقة التعليمية، والذي توفره جهات عدة، بما في ذلك إدارة التعليم على مستوى الولاية. يستعرض هذا الجزء المعايير التي يجب استيفاؤها كما هو مطلوب من قبل إدارة التعليم في ولاية تكساس.

بعد الإدارة والعمليات:

- قادر على قيادة نظام المدارس بفعالية وكفاءة، مع تنوع الهياكل ودرجات مختلفة من الاستقلالية والمرونة في اتخاذ القرارات.
- أظهر قيادة في إحداث تغييرات على مستوى النظام التعليمي لتحسين النتائج التعليمية من خلال الاستخدام الفعّال للموارد المتاحة.
- يمتلك سجلاً في جذب وتطوير والاحتفاظ بالموظفين على جميع المستويات، الذين يعكسون التنوع العرقي واللغوي لمدينة بوسطن، ويتفهمون التنوع

الثقافي في كل مجتمع مدرسي، ويؤمنون بأن النجاح الأكاديمي ممكن لجميع الطلاب.

- يمتلك خبرة في تلبية الاحتياجات الرأسمالية والتشغيلية لضمان حضور الطلاب في منشآت تعليمية حديثة ومتقدمة، من خلال الحصول على الدعم المجتمعي والسياسي اللازم لتحقيق هذا الهدف.
- قادر على تحويل خدمات النقل لضمان تقديم خدمات نقل ممتازة على مدار العام تلبي احتياجات جميع العائلات والطلاب، وخاصة الطلاب الذين يعتمدون على وسائل النقل المتخصصة للوصول إلى المدرسة.
- لديه خبرة في بناء علاقات إيجابية وتعاونية مع النقابات والجمعيات المهنية وإدارة العقود أو الاتفاقات العمالية بفعالية وكفاءة لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.
- نجاح في قيادة المبادرات الإدارية والتشغيلية مثل:

✓ تنفيذ أنظمة فعالة تؤدي إلى بيئة تعليمية آمنة.

✓ ضمان تقديم خدمات نقل وغذاء موثوقة وفعالة من الناحية المالية مع تحقيق رضا مرتفع.

✓ تعزيز التنوع بين المعلمين والموظفين في التوظيف والتطوير والاحتفاظ بهم.

✓ تحسين سياسات توزيع الطلاب والاختيار المدرسي لمعالجة القضايا المتعلقة بالعدالة والتماسك.

✓ قيادة خطط بناء المنشآت الرأسمالية الكبرى لتصميم وتنفيذ مدارس حديثة تلبي احتياجات القرن الحادي والعشرين، وتوسيع الوصول إلى التعليم الجيد وتقليل التنقلات للعائلات.

✓ إعادة تصميم تجربة المدرسة الثانوية لتحضير كل تلميذ للنجاح بعد المرحلة الثانوية وفي الحياة العملية.

✓ تحسين تمويل الطلاب القائم على الأوزان في إعداد الميزانيات.

- تعزيز دعم مكتب التعليم ومساءلة قادة المدارس في نظام يوفر استقلالية متفاوتة وتحديدات مسؤولية من قبل الدولة.

بعد المشاركة الأسرية والمجتمعية:

- ملتزم بمشاركة المجتمع، ويرى العائلات والطلاب وأعضاء المجتمع كلاعب مهم ذو قيمة، ومستعد لتنفيذ عمليات اتخاذ القرارات التي تسعى للحصول على مدخلات المجتمع في صياغة المشكلات الصحيحة وتطوير الحلول.
- قادر على بناء بنية تحتية للمشاركة تعزز اتخاذ القرارات المشتركة، وتستخرج أصوات الفئات المهمشة تاريخيًا، وتمكن المنطقة التعليمية من التعاون بفعالية مع جميع أصحاب المصلحة بشأن التأثيرات المحتملة للقرارات قبل اتخاذها.
- يمتلك مهارات تواصل واستماع وإدارة ممتازة للعمل بشكل تعاوني مع لجنة المدرسة وأصحاب المصلحة في تطوير وتحديث ومراجعة الرؤية والخطط الاستراتيجية للمنطقة لضمان تقديم توجيهات واضحة للمنطقة التعليمية في التخطيط قصير وطويل الأمد واتخاذ القرارات.
- سجل من الالتزام بالظهور والتفاعل النشط في المدارس والمجتمع لمعالجة القضايا التي تعتبر مهمة للقيم والثقافات العائلية والمجتمعية.
- يظهر القدرة على تطوير شراكات فعالة مع مجموعة متنوعة من المنظمات المجتمعية، ومجموعات العائلات، والوكالات غير الربحية، والشركات، والمؤسسات التعليمية، والمجتمعات الدينية، والمسؤولين الحكوميين.
- أثبت النجاح في إشراك الآباء والأسر كشركاء أساسيين في تعليم أبنائهم.

- يظهر القدرة على النجاح في تطوير علاقات عمل محترمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الطلاب والعائلات والمعلمين وقادة المدارس والموظفين والوحدات التفاوضية والمجتمع والمنظمات الداعمة ووسائل الإعلام والمسؤولين المنتخبين ولجنة المدرسة وعمدة المدينة.

بعد الثقافة المهنية:

- يظهر الشجاعة في اتخاذ القرارات التي تضع احتياجات الطلاب أولاً، بغض النظر عن الصراعات والانتقادات؛ وينخرط في حوارات مباشرة ومنتظمة مع الطلاب والعائلات.
- يتمتع بمهارات قيادية استثنائية تظهر تواصلًا فعالًا ويحترم اختلاف الثقافات.
- يمتلك القدرة على تحفيز الآخرين
- تنفيذ المسؤوليات المرتبطة برؤية ورسالة المنطقة التعليمية.
- تطبيق السياسات.
- يحافظ على الانفتاح على الأفكار المبتكرة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الطلاب والعائلات والشركاء النقابيين، لتقدم رؤية ورسالة المنظمة.
- يظهر أسلوبًا قياديًا تعاونيًا منفتحًا وشاملًا.
- يخلق ثقافة تعاونية بين قادة المدارس والمعلمين وموظفي المكتب التعليمي حيث تركز على دعم العمل التعليمي داخل الفصول الدراسية وفي جميع أنحاء المدارس.
- يظهر مهارات قيادية قوية لتحسين التنظيم والتعاون الواسع مع مناطق التعليم الأخرى.
- يظهر المعرفة والفهم للثقافة السياسية والتاريخية لمدينة بوسطن، بما في ذلك هيكل لجنة المدارس التي يعينها العمدة والمشاركة القوية من العائلات ومنظمات المجتمع.

- يمتلك مهارات تواصل فعّالة بين الأشخاص — شفهيًا، مكتوبًا، واستماعًا — بما في ذلك القدرة المثبتة على التواصل مع أصحاب المصلحة في مجموعة متنوعة من المنتديات العامة والخاصة.
- يظهر الوعي الذاتي لنقاط القوة والضعف الشخصية، ولديه سجل مهني موثق في بناء فرق من القادة التعليميين والإداريين لمواجهة التحديات بنجاح وتحقيق التغيير المؤسسي في منطقة تعليمية حضرية متنوعة مثل بوسطن.
- يظهر سجلًا مثبتًا في إدارة أنظمة كبيرة، بما في ذلك تطبيق واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الكفاءة والاستجابة[113].

رواتب ومزايا مدراء المناطق التعليمية

تعتبر وظيفة مدير المنطقة التعليمية من المهن الشاقة التي تتطلب شخصيات قيادية قادرة على التحمل ولديها رؤية وجرأة للتغيير والإصلاح، خاصة إذا كانت الوظيفة في المناطق التعليمية الحضرية مثل المدن الكبرى. يدرك أعضاء مجالس المدارس، التي يُطلق عليها في بعض الولايات "مجالس التعليم المحلية"، أهمية استقطاب واختيار مدير تعليم ذي كفاءة عالية وخبرة واسعة في قيادة المنظمات التعليمية. وتعاني العديد من المناطق التعليمية من نقص في القيادات التي تمتلك الكفاءات اللازمة لقيادة المنطقة التعليمية، لذلك تلجأ إلى الاستقطاب الخارجي لمدير المنطقة التعليمية وتمنحه العديد من المزايا الوظيفية، مثل تأمين طبي عالي المستوى له ولأفراد عائلته. يُعد التأمين الطبي الشامل من بين المزايا الهامة في الولايات المتحدة نظرًا لمحدودية الخدمات الطبية العامة واعتماد معظم المستشفيات على القطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، توفر المناطق التعليمية مسكنًا ملائمًا لمدير المنطقة التعليمية الجديد وغيرها من المزايا، فضلاً عن الرواتب السنوية المرتفعة مقارنة بالعاملين في قطاع المدارس العامة.

وعادة ما يتقاضى مدير المنطقة التعليمية أعلى راتب في المنطقـــة التعليميـــة، وتصل الرواتب الأساسية لبعض مديري التعليم في المناطق الحضرية إلى أكثر من 400 ألف دولار سنويًا، بينما تقل هذه الرواتب في المناطق التعليمية الأقـــل كثافة سكانية. سجلت ولاية واشنطن أعلى متوسط للرواتب بين مديري التعلـــيم المحليين، حيث بلغ متوسط الرواتب الشهرية في عـــام 2023 حـــوالي 9,974 دولارًا شهريًا. كما كانت الرواتب مرتفعة في ولاية نيويورك، حيث بلغ متوسط الرواتب الشهرية 8,980 دولارًا. أما في ولاية كاليفورنيا، فبلغ متوسط الرواتب السنوية لنفس المهنة 102,312 دولارًا. في المقابل، سجلت ولايـــات كنتـــاكي ووست فرجينيا وأركنساس وفلوريدا أدنى متوسطات لرواتب مديري التعلـــيم. ففي ولاية فلوريدا، كان متوسط الرواتب الشهرية 6,076 دولارًا، بينمـــا بلـــغ الراتب السنوي 72,918 دولارًا في عام 2023[114].

المعايير المطلوبة للحصول على شهادة قيادة منطقة تعليمية

تُعتبر توفير الخدمات التعليمية من مسؤوليات الولايات، حيث إن النظام التعليمي في الولايات المتحدة غير مركزي. كل ولاية تحتوي على إدارة تعليمية تكـــون مسؤولة عن عدد من القضايا، وأهمها التمويل الجزئي للمـــدارس مـــن خـــلال مناطق التعليم، بالإضافة إلى وضع المعايير العامة والمتطلبات والشروط لشغل الوظائف في مكاتب التعليم في المناطق التعليمية وكذلك المدارس العامة. ومـــع ذلك، فإن تعيين شاغلي هذه الوظائف يكون من مسؤوليات المنـــاطق التعليميـــة التي يرأسها مجلس الأمناء، والذي يتراوح عدد أعضائه من 5 إلى 9 أعضاء، يتم انتخاب معظمهم. واحدة من أهم مسؤوليات هذا مجلس الأمناء هـــي تعيـــين مدير للمنطقة التعليمية. تقوم إدارات التعليم على مستوى الولايات بوضع معايير وشروط يجب أن يستوفيها الراغبون في العمل بوظيفة مدير منطقة تعليمية. من بين هذه المعايير الحصول على درجة الماجستير في القيادة التعليمية، النجاح في اختبار رخصة قيادة المناطق التعليمية، بالإضافة إلى إكمال برنامج تحضـــيري

للعمل كمدير للمنطقة التعليمية، والذي توفره جهات عدة، بما فـي ذلـك إدارة التعليم على مستوى الولاية. يستعرض هذا الجزء المعايير التي يجب استيفاؤها شهادة برنامج تدريبي للتأهيل للعمل كمدير منطقة تعليمية كما هو مطلوب مـن قبل إدارة التعليم في ولاية تكساس[115].

معيار: القيم والأخلاقيات القيادية المتمركزة حول المتعلم:

مدير المنطقة التعليمية هو قائد تربوي يعزز نجاح جميع الطلاب مـن خـلال العمل بنزاهة وعدالة وبأسلوب أخلاقي. ويتوقع من مديري المناطق التعليمية أن يكونوا مؤمنين ملمين وممارسين للنقاط التالية:

- أن يكون نموذجًا ويشجع على أعلى معايير السلوك والمبـادئ الأخلاقيـة والنزاهة في اتخاذ القرارات، والأفعال، والسلوكيات.
- تنفيذ السياسات والإجراءات التي تشجع جميع أفراد منطقة المدرسة علـى الامتثال للتعليمات واللوائح المنظمة لشؤون التعليم في الولاية.
- أن يكون متحدثًا واضحًا بشأن أهمية التعليم في مجتمع ديمقراطي حر.
- تعزيز التعليم والتعلم من خلال المشاركة في أنشطة التطوير المهني عاليـة الجودة، ودراسة الأدبيات المهنية الحالية والبحوث، والتفاعل مـع مـوظفي وطلاب منطقة المدرسة.
- الحفاظ على الصحة البدنية والنفسية الشخصية.
- إظهار الشجاعة ليكون مدافعًا عن الأطفال وحقوقهم.

معيار: القيادة المتمركزة حول المتعلم وثقافة منطقة المدرسة

مدير المنطقة التعليمية هو قائد تربوي يعزز نجاح جميع الطلاب ويشكل ثقافـة منطقة المدرسة من خلال تسهيل تطوير، وتوضيح، وتنفيذ، ورعاية رؤية للتعلم يتم مشاركتها ودعمها من قبل مجتمع المدرسة ويتوقع من مـديري المنـاطق التعليمية أن يكونوا مؤمنين ملمين وممارسين للنقاط التالية:

- إنشاء ودعم ثقافة منطقة المدرسة التي تعزز التعلم، وتوقعات عالية، والجدية الأكاديمية للأداء الشخصي، وأداء الطلاب، وأداء الموظفين.
- تسهيل تطوير وتنفيذ رؤية مشتركة تركز على التعليم والتعلم.
- تنفيذ استراتيجيات لمشاركة جميع المعنيين في عمليات التخطيط وتسهيل التخطيط بين الأطراف المعنية.
- إجراء وتحليل مسوحات مناخ منطقة المدرسة/المدرسة لاتخاذ قرارات فعالة ومستجيبة.
- إنشاء ومراقبة عمليات التخطيط التي تشمل استراتيجيات مصممة لضمان تحقيق أهداف ورؤية منطقة المدرسة.
- تسهيل استخدام وتخصيص جميع الموارد المتاحة لدعم تنفيذ رؤية وأهداف منطقة المدرسة.
- التعرف على ومكافأة مساهمات الموظفين والمجتمع نحو تحقيق رؤية منطقة المدرسة.
- إظهار الوعي بالقضايا الناشئة والاتجاهات التي تؤثر على المجتمع التعليمي.
- تشجيع وتقديم نموذج للتفكير الابتكاري والمخاطرة والنظر إلى المشكلات كفرص للتعلم.
- تعزيز الوعي المتعدد الثقافات، والحساسية تجاه النوع الاجتماعي، وتقدير التنوع في المجتمع التعليمي.

معيار: القيادة والإدارة المتمركزة حول المتعلم في الموارد البشرية

مدير المنطقة التعليمية هو قائد تربوي يعزز نجاح جميع الطلاب من خلال تنفيذ نظام تقييم وتطوير للموظفين بهدف تحسين أداء جميع الأعضاء، واختيار وتنفيذ نماذج مناسبة للإشراف وتطوير الموظفين، وتطبيق المتطلبات القانونية لإدارة

الأفراد. ويتوقع من مديري المناطق التعليميـــة أن يكونـــوا مـــؤمنين ملمـــين وممارسين للنقاط التالية:

- تطوير وتنفيذ وتقييم خطة تطوير مهني شاملة مصممة خصيصًا لمعالجـــة المناطق المحددة لاحتياجات منطقة المدرسة أو الحرم أو الموظفين.
- تسهيل تطبيق مبادئ تعلم الكبار على جميع أنشطة التطوير المهني، بما في ذلك استخدام القضايا والمهام ذات الصلة واســـتخدام اســـتراتيجيات الـــدعم والمتابعة لتسهيل التنفيذ.
- تنفيذ استراتيجيات لتعزيز القدرات المهنية على مستوى منطقـــة المدرســـة والحرم لضمان دعم استمرارية الخدمات والبرامج.
- تقديم عروض فعالة وتسهيل تعلم المجموعات الصغيرة والكبيرة.
- تنفيذ استراتيجيات فعالة لتوظيف واختيار وتهيئة وتطوير وترقية الموظفين.
- تطوير ووضع نماذج تقييم شاملة للموظفين تتناسب مـــع المناصـــب التـــي يشغلونها، وتتضمن استراتيجيات تقييم تكويني وختامي.
- إظهار استخدام بيانات تقييم منطقة المدرسة والموظفين لتطـــوير سياســـات الأفراد واتخاذ القرارات.
- إظهار وتطبيق المعرفة بمتطلبات وشروط الشهادات.
- تشخيص وتحسين صحة/معنويات المؤسسة من خلال تنفيـــذ اســـتراتيجيات وبرامج مصممة لتقديم المساعدة والدعم المستمر للموظفين.

معيار: السياسات والحكم المتمركزة حول المتعلم

مدير المنطقة التعليمية هو قائد تربوي يعزز نجاح جميع الطلاب من خلال فهمه للاستجابة والتأثير على السياق السياسي والاجتماعي والاقتصـــادي والقـــانوني والثقافي الأكبر، ومن خلال العمل مع مجلس الأمناء لتحديد التوقعات والسياسات والمعايير المشتركة. ويتوقع من مديري المناطق التعليمية أن يكونـــوا مـــؤمنين ملمين وممارسين للنقاط التالية:

- تعريف وتطبيق الخصائص العامة للأنظمة السياسية الداخلية والخارجية على المؤسسة التعليمية.
- إظهار وتطبيق المعرفة المناسبة بالقضايا القانونية التي تؤثر على التعليم.
- تقديم القيادة في تحديد أدوار مدير المنطقة التعليمية ومجلس الأمناء، والتوقعات المتبادلة، وعلاقات العمل الفعالة بين مدير المنطقة التعليمية ومجلس الأمناء.
- تحديد الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية و/أو احتياجات المجموعات في المجتمع، وكذلك احتياجات المجتمع بشكل عام، لاتخاذ قرارات فعالة ومستجيبة.
- إعداد وتوصية سياسات منطقة المدرسة لتحسين تعلم الطلاب وأداء منطقة المدرسة وفقًا لمتطلبات الدولة والفدرالية.
- استخدام الأنظمة القانونية لحماية حقوق الطلاب والموظفين وتحسين فرص التعلم.
- تطبيق القوانين والسياسات والإجراءات بشكل عادل وحكيم ومدروس.
- الوصول إلى الأنظمة السياسية على مستوى الدولة والمستوى الوطني لتقديم مدخلات حول القضايا التعليمية الحرجة.

معيار: الاتصالات والعلاقات المجتمعية المتمركزة حول المتعلم

مدير المنطقة التعليمية هو قائد تربوي يعزز نجاح جميع الطلاب من خلال التعاون مع الأسر وأعضاء المجتمع، والاستجابة للاهتمامات والاحتياجات المجتمعية المتنوعة، وتعبئة موارد المجتمع. ويفهم مدير المنطقة التعليمية، ويقدر، ويكون قادرًا على:

- تطوير وتنفيذ خطة اتصالات فعالة وشاملة داخلية وخارجية لمنطقة المدرسة وبرنامج علاقات عامة.

- تحليل هيكل المجتمع ومنطقة المدرسة وتحديد القادة المؤثرين الرئيسيين وعلاقاتهم بأهداف وبرامج منطقة المدرسة.
- إنشاء شراكات مع الآباء، والأعمال التجارية المحلية، والمؤسسات التعليمية العليا، ومجموعات المجتمع لتعزيز البرامج ودعم أهداف منطقة المدرسة.
- تنفيذ استراتيجيات فعالة للتواصل المنهجي مع جميع الأطراف المعنية في منطقة المدرسة وجمع آرائهم.
- التواصل بفعالية مع جميع المجموعات الاجتماعية والثقافية والإثنية والعرقية في منطقة المدرسة والمجتمع.
- تطوير واستخدام تقنيات رسمية وغير رسمية للحصول على تصورات دقيقة عن موظفي منطقة المدرسة، والآباء، والمجتمع.
- استخدام مهارات فعالة في بناء التوافق وإدارة النزاعات.
- توضيح رؤية وأولويات منطقة المدرسة للمجتمع ووسائل الإعلام.
- التأثير على وسائل الإعلام باستخدام استراتيجيات اتصالات استباقية تعزز رؤية منطقة المدرسة.
- التعبير بوضوح عن موقف تعليمي فيما يتعلق بالقضايا التعليمية.
- إظهار مهارات كتابة وتحدث واستماع فعالة وقوية.

معيار: القيادة والإدارة التنظيمية المتمركزة حول المتعلم

مدير المنطقة التعليمية هو قائد تربوي يعزز نجاح جميع الطلاب من خلال القيادة والإدارة الفعالة للتنظيم، والعمليات، والموارد لتحقيق بيئة تعليمية آمنة وكفؤة وفعالة. ويتوقع من مديري المناطق التعليمية أن يكونوا مؤمنين ملمين وممارسين للنقاط التالية:

- تنفيذ تقنيات إدارة مناسبة وعمليات جماعية لتحديد الأدوار، وتعيين الوظائف، والتفويض الفعال، وتحديد المساءلة لتحقيق الأهداف.
- تنفيذ عمليات لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها لاتخاذ قرارات مستنيرة.

- تأطير وتحليل وحل المشكلات باستخدام تقنيات حل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة.
- تطوير وتنفيذ وتقييم عمليات التغيير من أجل تحقيق فعالية تنظيمية.
- تنفيذ استراتيجيات تمكّن المرافق والمعدات وأنظمة الدعم من العمل بأمان وكفاءة وفعالية للحفاظ على بيئة تعليمية ملائمة في جميع أنحاء منطقة المدرسة.
- تطبيق المفاهيم القانونية واللوائح والقوانين المتعلقة بعمليات منطقة المدرسة.
- أداء تخطيط الميزانية وإدارتها ومراجعة الحسابات بفعالية، ووضع إجراءات منطقة المدرسة لإعداد تقارير مالية دقيقة وفعالة.
- اكتساب الموارد وتخصيصها وإدارتها وفقًا لرؤية وأولويات منطقة المدرسة.
- إدارة الوقت الشخصي ووقت الآخرين لتعظيم تحقيق أهداف منطقة المدرسة.
- استخدام التكنولوجيا لتحسين عمليات منطقة المدرسة.

معيار: تخطيط المناهج وتطويرها المتمركزة حول المتعلم

مدير المنطقة التعليمية هو قائد تربوي يعزز نجاح جميع الطلاب من خلال تسهيل تصميم وتنفيذ المناهج والخطط الاستراتيجية التي تعزز التعليم والتعلم؛ وتوافق المناهج، وموارد المناهج، والتقييم؛ واستخدام أشكال مختلفة من التقييم لقياس أداء الطلاب. ويتوقع من مديري المناطق التعليمية أن يكونوا مؤمنين ملمين وممارسين للنقاط التالية:

- تطبيق الفهم للبيداغوجيا، وتطور الإدراك، ونمو الأطفال والمراهقين لتسهيل اتخاذ قرارات مناهج فعالة في منطقة المدرسة.
- تنفيذ أساليب تخطيط المناهج لتوقع والاستجابة للاتجاهات المهنية والاقتصادية وتحقيق أفضل تعلم للطلاب.

- تنفيذ تصميم وتسليم المناهج الأساسية لضمان الاستمرارية والنزاهة التعليمية عبر منطقة المدرسة.
- تطوير وتنفيذ عمليات تعاونية للتقييم المنهجي وتجديد المناهج لضمان النطاق، والتسلسل، والمحتوى، والتوافق المناسب.
- تقييم وتوجيه تحسين مناهج منطقة المدرسة بطرق تستند إلى ممارسات مدعومة بالأبحاث.
- تسهيل استخدام التكنولوجيا والاتصالات وأنظمة المعلومات لإثراء مناهج منطقة المدرسة وتعزيز التعلم لجميع الطلاب.
- تسهيل استخدام أدوات التفكير الإبداعي والنقدي وحل المشكلات من قبل الموظفين والأطراف المعنية الأخرى في منطقة المدرسة.
- تسهيل التنسيق الفعال لبرامج المناهج والبرامج اللاصفية في منطقة المدرسة والمدارس التابعة لها.

معيار القيادة والإدارة التعليمية المتمركزة حول المتعلم

مدير المنطقة التعليمية هو قائد تربوي يعزز نجاح جميع الطلاب من خلال الدعوة إلى ثقافة منطقة مدرسية وبرنامج تعليمي يدعم التعلم الطلابي والنمو المهني للموظفين. ويتوقع من مديري المناطق التعليمية أن يكونوا مؤمنين ملمين وممارسين للنقاط التالية:

- تطبيق المعرفة والفهم لنظريات التحفيز لخلق ظروف تمكّن الموظفين والطلاب والأسر والمجتمع من السعي لتحقيق رؤية منطقة المدرسة.
- تسهيل تنفيذ نظريات وتقنيات إدارة الصف والانضباط الطلابي والسلامة المدرسية المستندة إلى أبحاث سليمة لضمان بيئة تعليمية في منطقة المدرسة ملائمة للتعلم.
- تسهيل تطوير منظمة تعليمية تدعم التحسين التعليمي، وتبني وتنفذ منهجًا مناسبًا، وتدمج أفضل الممارسات.

- تسهيل الدراسة المستمرة لأفضل الممارسات الحالية والأبحاث ذات الصلة وتشجيع تطبيق هذه المعرفة في مبادرات تحسين منطقة المدرسة/الحرم.
- تخطيط وإدارة برامج الأنشطة الطلابية لتلبية الاحتياجات التنموية والاجتماعية والثقافية والرياضية والقيادية والعلمية (مثل برامج وخدمات الإرشاد والتوجيه).
- إنشاء برنامج شامل في منطقة المدرسة لتقييم الطلاب، وتفسير البيانات، والإبلاغ عن نتائج البيانات على المستويين الوطني والدولي.
- تطبيق المعرفة والفهم للبرامج الخاصة لضمان توفير برامج تعليمية وخدمات مرنة وذات جودة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تحليل وتوظيف الموارد التعليمية المتاحة بأكثر الطرق فعالية وإنصافًا لتعزيز تعلم الطلاب.
- تطوير وتنفيذ وتقييم عمليات التغيير لتحسين تعلم الطلاب والبالغين وتحسين مناخ التعلم.
- خلق بيئة يمكن فيها لجميع الطلاب التعلم.

دور الجامعات في تقديم برامج إعداد مدراء المناطق التعليمية

يقوم عدد كبير من الجامعات الأمريكية بالتعاون مع إدارة التعليم في الولاية بعقد برامج دراسية وتدريبية مخصصة لتأهيل مدراء المناطق التعليمية ونوابهم وتقدمها أقسام الإدارة التعليمية في الولايات المتحدة. ومن أمثلة جامعة كنتاكي ممثلة بقسم الدراسات في القيادة التعليمية الذي قام بتصميم برنامج مكون من 12 ساعة دراسية موزعة على مدارس سنة دراسية كاملة[116]. ويشترط للقبول في البرنامج:

- وجود خبرة لا تقل عن سنتين بدوام كامل في منصب مدير مدرسة، مشرف تعليمي، مرشد طلابي، مدير شؤون الطلاب، مدير المنطقة التعليمية

الخاص، مدير شؤون الأعمال المدرسية، منسق التعليم المهني في المنطقة التعليمية، أو منسق، مدير، أو مشرف على خدمات المنطقة التعليمية.

- أن يكون المتقدم لدية ما لا يقل ثلاث (3) سنوات من الخبرة في التدريس.
- إكمال درجة الماجستير من مؤسسة تعليم عالي معتمدة بمعدل تراكمي لا يقل عن 3.0 على مقياس 4.0.

ومن القيم التي يؤمن بها برنامج إعداد مديرو المناطق التعليمية في جامعة كنتاكي وفقا لصفحة برنامج قيادة المناطق التعليمية في جامعة كنتاكي المقدمة بواسطة قسم دراسات الإدارة التعليمية، يُعتبر المشرفون مديرو المناطق التعليمية أكثر من مجرد مديرين فعالين، فهم يشغلون مناصب الرئيس التنفيذي والرئيس التعليمي في المنطقة التعليمية ويجب أن يكون لديهم رؤية لمدارسهم ومجتمعهم المحلي، حيث يُمكنهم تعزيز بيئة التعلم والعمل والعيش. ويركز برنامج تحضير قيادة المناطق التعليمية تطوير قادة تنفيذيين قادرين على قيادة التغيير داخل المدارس وفي جميع أنحاء المناطق التعليمية من خلال تعميق تجربة التعلم لكل طالب في مواجهة التحديات التكنولوجية والاقتصادية العالمية. وقد تم تصميم البرنامج ليعكس سير العمل السنوي لمنصب مدير المنطقة التعليمية ، مع تفهم لأدوارهم القيادة المتعددة والعمل عن قرب مع فرق المنطقة التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم المشاركين إلى خبراء ممارسين طوال البرنامج، مما يساعدهم على بناء روابط مفيدة. كما يُعد حل المشكلات واتخاذ القرارات الحكمية جزءًا أساسيًا من قيادة المناطق التعليمية، ويدمج البرنامج بين النظرية والتطبيق لتقديم مفاهيم القيادة التربوية بشكل استراتيجي وفعال. ويُقدّر البرنامج الأصالة، حيث يدمج التعلم الفردي والجماعي مع الأنشطة الميدانية والاجتماعات الافتراضية عالية الجودة. علاوة على ذلك، يركز البرنامج على العدالة في التعليم، حيث يتم إعداد مدراء المناطق التعليمية لقيادة المدارس

بطريقة تعزز التنوع الثقافي والسياسات العادلة اجتماعيًا. كما يؤهل البرنامج القادة لتولي مناصب قيادية مثل:

- مدير منطقة تعليمية
- مدير مدرسة
- رئيس تنفيذي لمدرسة دولية
- مساعد/نائب مدير المنطقة التعليمية للشؤون التعليمية.
- الرئيس الأكاديمي للمنطقة التعليمية
- مدير مدرسة

ويتكون البرنامج من 12 ساعة دراسة تقدم على مدار ثلاثة فصول ومكونة من أربع مقررات وكل مقرر بثلاثة ساعات فيها مزيج بين النظرية والتطبيق وبيداء البرنامج في فصل الصيف حيث يقوم الملتحقون بالبرنامج بدراسة مقررين هما نظام الإدارة المدرسية ومقرر قيادة المنطقة التعليمية المدرسية. وفي فصل الخريف يقوم الملتحقون بالبرنامج بدراسة مقرر الإدارة الاستراتيجية في التعليم. كما يدرس الملحقين في فصل الربيع على مقرر قيادة التغيير والابتكار في المنطقة التعليمية يذكر ان الملتحقين بإمكانهم معادلة تلك المقررات في حالة اكمالهم في برنامج الدكتوراه في القيادة التعليمية.

الفصل السادس

مكتب التعليم في المنطقة التعليمية

مقدمة:

لكل منطقة تعليمية مجلس أمناء يُعيّن مدير للمنطقة التعليمية وهو الرئيس التنفيذي للمنطقة التعليمية، وهو من يترأس مكتب التعليم في المنطقة التعليمية حيث يؤدي مهام الإشراف المباشر على المدارس، كما يُشغّل المدارس ويتولى مسؤولية استقطاب واختيار وتعيين منسوبي المدارس من الطواقم التدريسية والإدارية وغيرها من الشؤون المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في المنطقة التعليمية، كما أن لمكتب التعليم مسؤوليات تتعلق بالجوانب القانونية الإدارية بما فيها الجوانب المالية. ويعرض الفصل معلومات ونماذج عن أدوار مكاتب التعليم التي تدير المدارس في المنطقة التعليمية.

مسميات مكاتب التعليم في المناطق التعليمية

تختلف المسميات المستخدمة في المكاتب التعليمية على مستوى المنطقة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، فبعضها يطلق عليها مديرية والبعض يطلق عليها دائرة والبعض الآخر يطلق عليها مجلس تعليمي، وهناك من يطلق عليها المكتب المركزي لكنها جميعها تؤدي المهام نفسها وهي إدارة المدارس التابعة لها، وتؤدي وظائف الإدارة جميعها من التخطيط، والتنظيم، والتوظيف، والتوجيه، والرقابة. في المقابل هناك اتفاق عام على المسميات الوظيفية والتنظيم الإداري، فالمدير التنفيذي لمكتب التعليم هو مدير المنطقة التعليمية أو ما يطلق عليه في الأدبيات الأمريكية المراقب وإن كان هناك عدد من المناطق التعليمية من يطلق عليه مستشار أو مدير تنفيذي في بعض المناطق التعليمية، ويُعيّن من أعضاء مجلس الأمناء أو ما يسمى في الأدبيات إدارة مجلس

المدارس وهو الجهاز الأعلى للإشراف على المكاتب المحلية ويكـــون معظـــم أعضائه منتخبًا من ممثلي الأهالي والمجتمع في المنطقة التعليمية، وهناك أكثر من 13 ألف منطقة تعليمية في البلاد.

الهيكل التنظيمي لمكاتب التعليم

يختلف الهيكل التنظيمي في مكاتب التعليم المحلية بحسب حجم عـــدد الطـــلاب والمعلمين والمباني المدرسية والمسؤوليات الأخرى مثل النقل المدرسي، فهناك مكاتب تعليمية تشرف على عدد يقترب من مليون متعلم، مثل: مكتـــب منطقـــة مدينة نيويورك بينما هناك مكاتب تعليمية لا تشرف إلا على عـــدد قليـــل مـــن الطلاب، مثل: منطقة هيلي التعليمية في كانساس التي تشرف على أقل من 40 تلميذًا. وكلما كان عدد الطلاب أكبر كلما كثرت المسؤوليات بطبيعة الحال على مكتب التعليم المحلي، لذلك من الملحوظ أنه في مكاتب التعليم التي يتبعها عـــدد كبير من الطلاب والمباني المدرسية خاصة في المناطق الحضرية فـــي المـــدن الكبرى، مثل: بوسطن، ولوس أنجلوس، وميامي، وسياتل، يكون هناك أكثر من نائب لمدير التعليم، إضافة إلى عدد أكبر من المساعدين.

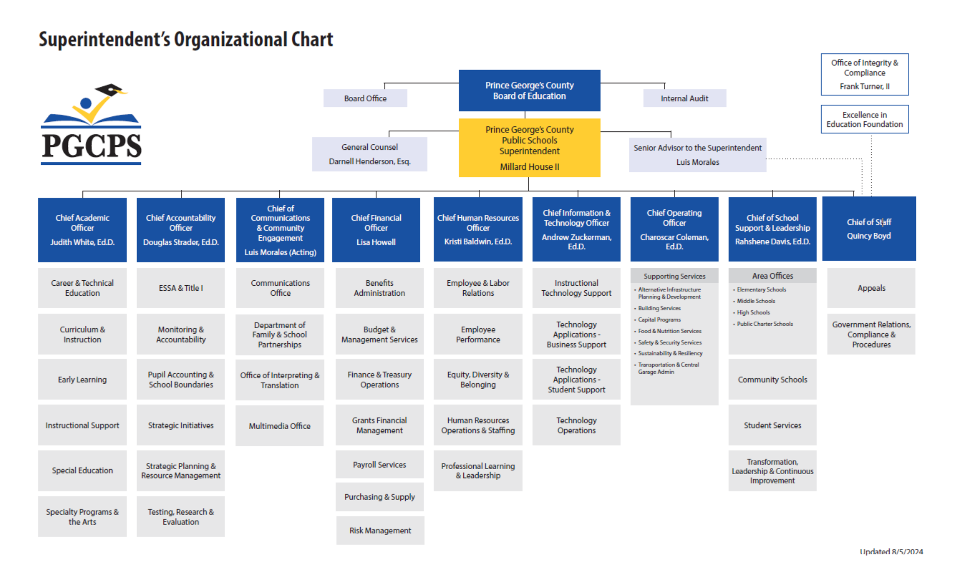
وكما هو موجود في المنظمات الكبرى يوجد عدد مـــن التنظيمـــات الإداريـــة والهياكل التنظيمية في مكاتب التعليم على عدة مستويات فهناك مجلـــس أمنـــاء المنطقة التعليمية وهو مجلس إدارة المنطقة التعليمية، وعادة ما يطلـــق عليـــه مسمى مجلس المدارس أو مجلس التعليم، ويتكون من أعضاء غالبيتهم منتخبين من سكان الأحياء التابعة للمنطقة التعليمية، وأعضاء مجلس الأمنـــاء مخولـــون بالإشراف العام على سير العملية التعليمية والتأكد من السلامة القانونية. ويكون مدير المنطقة التعليمية ونوابه مشاركين في اجتماعات مجلس الأمناء في العادة، التي غالبًا ما تعقد أسبوعيًا في المناطق التعليمية الكبرى، وبشـــكل أقـــل فـــي المناطق الطرفية. وهناك أيضًا إدارة مجلس مكتب التعليم ويتكون من قيـــادين

المكتب التعليمي ورؤساء الأقسام، كما توجد هناك مجالس تخصصية متعلقة بالشؤون التعليمية والتشغيلية والمناهج وإدارة الموارد البشرية. ويعمل قرابة 190 ألف موظف من قياديين واداريين ومشرفين تعليمين في مكاتب التعليم في المناطق التعليمية ويلخص الجدول التالي تطور اعداد الموظفين في مكاتب التعليم:

السنة الدراسية	مجموع الموظفين في مكاتب التعليم
1949-50	33,642
1959-60	42,423
1969-70	65,282
1980	78,784
1990	75,868
2000	97,270
2002	110,777
2003	107,483
2004	111,832
2005	121,164
2006	118,707
2007	130,044
2008	135,706
2009	138,471
2010	133,833
2011	130,595
2012	136,387
2013	139,667
2014	148,229
2015	155,273
2016	160,540
2017	170,158
2018	173,958
2019	182,477
2020	166,805
2021 [117]	172,255
2022	189,338

نماذج للهياكل التنظيمية

هناك عدة هياكل تنظيمية في مكاتب التعليم المحلية بحسب التنظيم والأقسام، وسيعرض هذا الجزء نموذجين للهياكل التنظيمية للإدارة العليا في مكاتب التعليم في مناطق حضرية كبرى في ولايتي ميريلاند وجورجيا.



الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لمدارس مقاطعة برينس جورج في ولاية ميريلاند[118]:

الهيكل الأعلى:

مجلس التعليم لمقاطعة برينس جورج:

- المشرف العام.
- المستشار العام.
- المستشار الأول للمشرف.
- المراجع الداخلي.
- مكتب المجلس.
- مكتب النزاهة والامتثال.
- مؤسسة التفوق في التعليم.

الأدوار القيادية وأقسامها:

1- كبير مسؤولي الشؤون الأكاديمية:

- التعليم المهني والتقني.
- المناهج والدعم التعليمي.
- التعلم المبكر.
- التعليم الخاص.
- البرامج المتخصصة والفنون.

2- كبير مسؤولي المحاسبة:

- قانون نجاح كل طالب.
- المراقبة والمساءلة.
- المحاسبة المدرسية.
- التخطيط الإستراتيجي والتقييم.

3- كبير مسؤولي الاتصالات والمشاركة المجتمعية:

- مكتب الاتصالات.
- قسم الشراكات الأسرية.
- مكتب الترجمة والإعلام.

4- كبير مسؤولي المالية:

- إدارة الفوائد.
- الميزانية والخزينة.
- إدارة المنح المالية.
- خدمات الرواتب والمشتريات.

5- كبير مسؤولي الموارد البشرية:

- علاقات الموظفين والعمل.

- أداء الموظفين.
- التنوع والشمول.
- عمليات التوظيف.

6- كبير مسؤولي المعلومات والتكنولوجيا:

- دعم التكنولوجيا التعليمية.
- العمليات التكنولوجية.

7- كبير مسؤولي العمليات:

- خدمات الأمن والتغذية.
- النقل والمرافق.

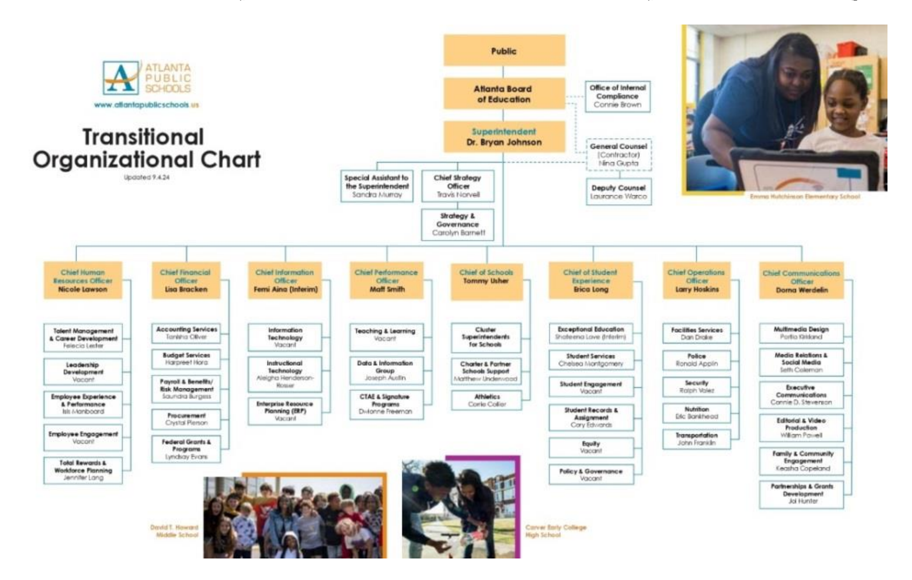
8- كبير مسؤولي دعم المدارس والقيادة:

- المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية.
- المدارس المجتمعية.
- خدمات الطلاب.

9- كبير الموظفين:

- الاستئنافات.
- العلاقات الحكومية.

نموذج للهيكل التنظيمي لمنطقة مدينة أتلانتا التعليمية في ولاية جورجيا[119]:



وصف عام للهيكل التنظيمي لمكتب التعليم في اتلانتا

يتكون الهيكل التنظيمي لمدارس أتلانتا العامة (Atlanta Public Schools) من عدة مستويات إدارية، تهدف إلى تنظيم العمليات التعليمية والإدارية وتوجيهها بشكل فعال. وفيما يأتي توضيح للهيكل الإداري:

1- مجلس إدارة منطقة أتلانتا للتعليم:

يمثل الهيئة المنتخبة من الأهالي التي تضع السياسات العامة، وتضمن مراقبة العمليات المتعلقة بالمدارس جميعها.

2- المدير العام:

يتمثل دوره في تنفيذ السياسات الموضوعة من المجلس، والإشراف على العمليات اليومية للمدارس، بما في ذلك توجيه كبار المسؤولين في مختلف الأقسام.

3- الإدارات الرئيسة:

- مدير الإستراتيجية: وهو مسؤول عن تطوير الإستراتيجيات وتطبيقها التي تدعم الرؤية العامة للمدارس.

- مدير الموارد البشرية: وهو مسؤول عن إدارة المواهب وتطوير الكوادر البشرية، إضافة إلى تخطيط الموارد البشرية.

- مدير الشؤون المالية: وهو مسؤول عن الميزانية والخدمات المحاسبية، وإدارة المشتريات، والمزايا، والمخاطر.

- مدير تجربة الطلاب: وهو مسؤول عن الإشراف على خدمات التعليم للطلاب من ذوي الإعاقة، وتطوير سياسات وخدمات المشاركة الطلابية.

- مدير الأداء: وهو مسؤول عن تنفيذ برامج التعليم والتعلم، وتحليل البيانات والمعلومات؛ لضمان تحسين الأداء الأكاديمي.

- مدير المدارس: وهو مسؤول عن الإشراف على المدارس جميعها في المنطقة، بما في ذلك المدارس المستقلة والمدارس التابعة للشراكات.

- مدير إدارة المعلومات: وهو مسؤول عن تطوير التكنولوجيا التعليمية والبنية التحتية التقنية ودعمها.

4- الإدارات الداعمة:

- تشمل إدارات أخرى، مثل: إدارة الخدمات الطلابية، التي تتولى مسؤولية تسجيل الطلاب وتقديم الدعم اللازم لهم، إضافة إلى الإشراف على الأنشطة الرياضية والخدمات الصحية.

- إدارة العمليات: تتعامل مع الخدمات العامة، مثل: النقل، والأمن، والصيانة، والتغذية[120].

أقسام المكتب التعليمي

يختلف عدد الأقسام والوحدات واللجان في مكاتب التعليم المحلية في الولايات المتحدة وذلك حسب المهام، وعدد المدارس، والطلاب، والمعلمين. بعض المناطق التعليمية صغيرة، ولا يوجد بها أكثر من ألف طالب، وعدد محدود من المدارس لا يتجاوز خمس مدارس. هذا النوع من المكاتب يحتاج إلى عدد أقل من اللجان والأقسام، بينما في المناطق التعليمية الكبرى، مثل: شيكاغو، ونيويورك، وديترويت، وسياتل، وأتلانتا، هناك حاجة إلى أقسام ووحدات ولجان أكثر؛ نظرًا إلى عدد الطلاب الكبير الذي يصل إلى الآلاف، والمهام الكثيرة التي تشرف عليها هذه المكاتب.

ومكاتب التعليم تمتلك العديد من الصلاحيات والمسؤوليات، ومن أبرز هذه المهام إدارة الشؤون التعليمية والأكاديمية. عادةً ما يرأس هذه الأقسام مدير التعليم للشؤون التعليمية، ويكون مسؤولًا عن لجان متعددة، ويُقسّم العمل بما يتعلق بالشؤون التعليمية، مثل: المناهج والكتب المدرسية. هذه المهام تؤدى بالتنسيق مع المعلمين لوضع مناهج دراسية مناسبة وفقًا لمعايير الولاية، إضافة إلى معايير موحدة على مستوى الولايات المتحدة. ومن المهام الأساسية أيضًا متابعة التحصيل العلمي للطلاب، ونتائج الاختبارات الموحدة، وبرامج تدريب المعلمين. وبعض المناطق تقسم هذه المهام إلى أقسام أكثر تفصيلًا. هناك أيضًا قسم خاص بالمرافق التعليمية، الذي يشرف على صيانة هذه المرافق، ووسائل التعليم، والدعم التقني الذي تحتاجه المدارس.

إضافة إلى ذلك، هناك قسم للخدمات المساندة، الذي يشرف على تقديم خدمات النقل المدرسي وتوفير التغذية للطلاب، وقسم الأمن والسلامة الطلابية، الذي يهتم بتوفير الأمن في المرافق التعليمية. كما تحتوي بعض المديريات على قسم للشؤون القانونية، وفي المديريات الصغيرة يجري التعاقد مع مكاتب محاماة.

هذه الأقسام مهمة جدًا لحماية المكاتب التعليمية من القضايا القانونية التـــي قــد ترفع ضدها من الأهالي أو الجهات الأخرى.

وتتعرض المناطق التعليمية عادةً لقضايا قانونية كبيرة تتعلق بالتفتيش القسري، أو تمويل برامج دينية؛ لذا تسعى مكاتب التعليم إلى تجنب هذه القضـــايا عــن طريق توفير قسم قانوني أو التعاقد مع محامين. بعض القضايا قد تصــل إلـــى المحكمة العليا وتكلف المنطقة التعليمية ملايين الــدولارات فـــي التعويضـــات. ولذلك، تحرص مكاتب التعليم على توفير خطوط ساخنة بين مديري المـــدارس والشؤون القانونية للتعامل مع أي قضية استثنائية، مثل: تفتيش الطلاب. إضافة إلى ذلك، مدارس التعليم مطالبة بالحصول على رخصة قيادة المـــدارس بعــد دراسة مقررات قانونية محددة، وهذا يعزز من أهمية الحفاظ على الإجــراءات القانونية لتجنب التعويضات الكبيرة التي قد تصل إلى ملايين الدولارات.

وغالبًا ما يكون في مكاتب التعليم إدارات أو أقسام أو لجان للوحدات خاصة في الملفات الآتية: الشؤون التعليمية، والمناهج، والشــؤون القانونيـــة، والخـــدمات المساندة للموارد البشرية، والإدارة الماليـــة، وتعلـــيم ذوي الإعاقـــة، والنقـــل المدرسي، والسلامة والأمن، والقيادة التعليمية، ووحدات تخصصية على حسب المقررات، والتخطيط، والعلاقات العامة، والمشـــاركة الأســـرية، والشـــراكات والتسويق، وإدارة المرافق والتغذية المدرسية.

نموذج لمسؤوليات مكتب التعليم

نموذج لمهام مكتب التعليم ومسؤولياته في منطقة فرن ريدج في ولاية أرجون

مكتب مدير المقاطعة التعليمية

مدير التعليم:

- الإجراءات القانونية.
- تحقيق الإنجازات الأكاديمية في المرحلة الابتدائية.
- مسؤول السلامة.
- اعتماد الكتب المدرسية.
- التطوير المهني.
- متابعة متطلبات قانون الحقوق المدنية (التعديل التاسع).
- المدرسة الخارجية.
- تقييم المعلمين.
- لجنة قانون نجاح كل طالب.
- يمكن التواصل مع مدير التعليم بشأن أي موضوع في أي وقت، وإذا لم يتمكن من الإجابة عن الاستفسار، سيجري تحويلك إلى الشخص المناسب.

المساعدة الإدارية لمدير المنطقة التعليمية:

1. سكرتيرة مجلس المدرسة (الوسيط الرئيس للاجتماعات، والسياسات، وسجلات المجلس واللوائح الإدارية).
2. الموارد البشرية (إعداد حزم الموظفين الجدد، والحفاظ على الملفات الشخصية، والإجابة عن أسئلة التقديم ونشر الوظائف الشاغرة).
3. الحفاظ على الامتثال للتدريب الإلزامي للسلامة واللوائح والإسعافات الأولية والإنعاش القلبي الرئوي.
4. مراقبة المواعيد النهائية والجداول الزمنية للتدريب على الامتثال.
5. التحقق من تراخيص المعلمين، ونماذج الموافقة على الدورات، ونماذج إقرار الأداء المهني.
6. إجراء فحوصات الخلفية الجنائية واستمارات إساءة معاملة الأطفال.
7. الحفاظ على موقع الويب الخاص بالمنطقة.

8. الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالبدلاء المصنفين، والتسجيل، واختبارات المساعدين المهنيين.
9. مساعدة العائلات على التسجيل المفتوح للطلاب والتحويلات بين المناطق.
10. الحفاظ على جدولة غرفة المجلس.
11. مساعدة الجمهور العام عبر الهاتف أو شخصيًا.

مدير الأعمال:

1. تخطيط ميزانية المنطقة وإعدادها ومراقبتها.
2. مراقبة الإيرادات والنفقات وتعديلها حسب الحاجة.
3. إعداد تقارير التسجيل والمالية لمجلس المدرسة.
4. توقع الإيرادات والنفقات والتسجيل.
5. مراقبة عمليات خدمات الطعام.
6. مراقبة المنح وتقديم المطالبات لتعويض النفقات.
7. إعداد تقاويم المنطقة.
8. المساعدة على المفاوضات الجماعية.
9. المساعدة على عمليات التدقيق الخارجي.
10. الحفاظ على الأصول الثابتة.
11. مراقبة المنح وتتبعها.
12. إعداد تقارير مالية وتقديمها لوزارة التعليم في الولاية.
13. إدارة الديون (السندات).
14. الإشراف على سياسات التأمين جميعها الخاصة بالممتلكات والإصابات والمسؤولية وتعويضات العمال.
15. تقديم معلومات عن التقاعد المبكر ونظام التقاعد العام للموظفين.

16. مراقبة الضوابط الداخلية لمكتب الأعمال (دعم للحسابات المستحقة الدفع والرواتب).

17. نائب كاتب للمنطقة وهو مسؤول عن العقود والاتفاقيات والمعاملات جميعها.

مختص الرواتب:

1. إعداد حزم الموظفين الجدد- إعادة المعالجة إلى الجهة المسؤولة.
2. الاتصال الرئيس لمعلومات التأمين الصحي والمزايا.
3. الامتثال والاستفسارات المتعلقة بقوانين التأمين الصحي المستمر وحماية خصوصية المعلومات الصحية ، وقانون الإجازة العائلية والطبية ، وقانون الإجازة العائلية في الولاية.
4. الحفاظ على بيانات الرواتب والإجازات والغياب.
5. مراقبة خصومات الرواتب (التأمين الطبي/ خطط الادخار للمتقاعدين).
6. الحفاظ على نماذج ضريبة الدخل.
7. مراقبة المنح وتقديم المطالبات لتعويض الرواتب.
8. تقديم معلومات حول نظام التقاعد العام للموظفين.
9. تعويضات هيئة المحلفين.
10. إعداد تقاويم الموظفين المصنفين.
11. إدارة الغياب من خلال نظام إدارة الغياب.

مساعدة مكتب الأعمال (الحسابات المستحقة الدفع):

1. إدارة الحسابات المستحقة الدفع والقبض.
2. معالجة أوامر الشراء (إعداد، وتقديم وتأكيد استلام السلع).
3. طلب اللوازم والمواد.
4. الحفاظ على كفاءة المشتريات لشراء اللوازم والمواد والمعدات ودفع قيمتها.

5. استرداد النفقات وبدلات الأميال.
6. مراقبة بطاقات الشراء الخاصة بالمنطقة- الأسئلة المتعلقة بالاستخدام، الحدود، إلخ.
7. المحاسبة المالية لجسم الطلاب- رسوم التسجيل، وغرامات الكتب، وجمع التبرعات.
8. مراجعة الفواتير جميعها قبل الدفع.
9. مراقبة المنح وتقديم مطالبات التعويض.
10. الرد على استفسارات الموظفين والبائعين حول الطلبات والمدفوعات.
11. الاستفسارات حول نماذج الضرائب.

خدمات الطلاب

مختصة خدمات الطلاب:

- إدارة نظام المنطقة التعليمية الإلكتروني- دعم المستخدمين النهائيين، وتسجيل الدخول وكلمات المرور، والتدريب، وإعدادات الأمان، وإعدادات المباني، والإشعارات.
- إدارة موقع إدارة التعليم في الولاية- تسجيل الدخول، كلمات المرور، أذونات الموقع (الأمان).
- الحفاظ على إحالات التعليم البديل والحضور.
- مراقبة الحضور في التعليم المنزلي.
- الحفاظ على معلومات الطلاب.
- إدارة الأنظمة- الصيانة، والتدريب، وتسجيل الدخول وكلمات المرور للمستخدمين، وتنزيل نتائج الاختبارات الحكومية، وتنزيل معلومات الطلاب والمعلمين والجداول.
- دعم مكتب المساعدة لأوامر العمل.

- الحفاظ على التقارير الحكومية والفيدرالية وتقديمها- تقييمات رياض الأطفال، الطلاب غير الناطقين باللغة الإنجليزية، إلخ.

قسم التكنولوجيا

مدير التكنولوجيا:

- العمل مع قادة المنطقة لتقديم الأنشطة المهنية المتعلقة بالتكنولوجيا وتقييمها.
- تقديم القيادة لتصميم وتهيئة وصيانة بنية تحتية تقنية قوية.
- توجيه تصميم أنظمة تشغيل وخوادم آمنة وإدارتها.
- التعاون مع القادة التعليميين لتطوير إطار عمل لتكامل التكنولوجيا في التعليم، وتنفيذ هذا الإطار، ووضع طرق لمراقبة فعاليته.
- تحليل احتياجات التكنولوجيا بالتشاور مع قادة المنطقة والمستخدمين النهائيين، والتوصية بتحديثات أو استبدالات أو تحسينات للأجهزة أو البرامج، والإشراف على شراء الأنظمة الجديدة وتسليمها وتركيبها.
- بالتعاون مع المديرين والإداريين الآخرين ولجنة التكنولوجيا، تطوير سياسات وإجراءات حول استخدام التكنولوجيا والبرمجيات لضمان الامتثال للقوانين الفيدرالية وقوانين الولاية.
- التوجيه والإشراف على العمليات اليومية وموظفي قسم التكنولوجيا.
- الإشراف على اختيار وتنفيذ وتشغيل نظام معلومات الطلاب ومستودع بيانات لإدارة جميع المعلومات المتعلقة بالطلاب.
- الإشراف على مكتب المساعدة لتقديم خدمات الإصلاح والدعم للمستخدمين النهائيين.
- تقديم القيادة في تطوير خطة لإدماج التكنولوجيا في جميع جوانب البرنامج التعليمي وتنفيذها، بما في ذلك توفير الأمان عبر الإنترنت.

- العمل مع مدير المناهج ولجنة التكنولوجيا لتبنـــي سلســلة متكاملـــة مـــن المهارات التكنولوجية والمناهج الدراسية وتنفيذها لطـــلاب مـــن ريـــاض الأطفال حتى الصف الثاني عشر، متوافقة مع معايير التكنولوجيا التعليميـــة الوطنية.
- التعاون مع قادة التعليم لدعم استخدام التكنولوجيا في البيئات التفاعلية، مثل: الدروس عبر الإنترنت، والمؤتمرات عبر الفيديو، والبث المباشر.
- التطوير والحفاظ على شراكات خارجية مع المجتمع والمنـــاطق التعليميـــة الأخرى وعلى مستوى الولاية؛ لتوسيع الفرص المتعلقة بالتكنولوجيا للطلاب والموظفين.
- تخطيط ميزانية قسم التكنولوجيا وتطويرها وتنفيذها، والمساعدة على تطوير المكون التكنولوجي للمقترحات الخاصة بالتمويل.

قسم الأراضي والمرافق

مدير الأراضي والصيانة:

- الإشراف على المناطق الداخلية والخارجية لمبـــاني المنطقـــة وممتلكاتهـــا جميعها.
- مشغل نظام المياه العامة ومشرف الصيانة تحت الأرض.
- إدارة الأراضي، والحقول، والأشجار، وتنسيق الحدائق.
- إدارة مناطق وقوف السيارات، والأسوار، والأعشاب الضارة.
- إدارة مكافحة الآفات.
- الإشراف على الري والسباكة.
- إدارة استخدام المجتمع لمرافق المدرســـة (اســـتلام، وموافقـــة، ومراقبـــة استمارات طلبات استخدام المرافق).
- التعامل مع الأعمال الكهربائية، والسباكة، والإضاءة، وإصلاح المباني.

- مراقبة أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء (HVAC) وصيانتها، ورموز الإنذار، والمفاتيح.
- إدارة موظفي النظافة.
- حفظ سجلات التأمين المجتمعي عند استخدام المباني.
- مسؤول السلامة (نائب رئيس اللجنة).

تفعيل دور مكتب التعليم

نشر مركز الدراسات التعليمية والسياسات التابع لجامعة واشنطن التي يقع مقرهـا الرئيس في مدينة سياتل دراسة مهمة بعنوان: (تحول المكاتب المركزية لتحسـين التعليم والتعلم على مستوى المنطقة الدراسية)، التي تهدف إلى تفعيل دور مكتـب التعليم في المنطقة التعليمية لتحسين التعليم والممارسات وتعزيز الجودة. وجـدت الدراسة خمسة أبعاد تحولية يمكن أن تحدث الفارق وتكون سببًا فـي زيـادة دور مكاتب التعليم وفاعليتها في تطوير المدارس التي تشرف عليها، وهي الآتي:

- الشراكات التي تركز على التعلم مع مديري المدارس لتعميق ممارسات القيادة التعليمية لدى المديرين: يتمحور التحول حول بناء علاقات شخصية ومباشـرة بين مسؤولي المكتب المركزي ومديري المدارس بهدف رئيس هو تعزيز قدرة كل مدير مدرسة على أن يصبح قائدًا تعليميًا أفضل. ورغم أن مسؤولي المكتب المركزي يتفاعلون مع المدارس بطرق متعددة، إلا أن التركيز الأكبر كان على بناء قدرات المديرين لقيادة تحسين التعليم. كان "مـديرو القيـادة التعليميـة" مسؤولين بشكل رئيس عن دعم هؤلاء المديرين في تحسين قيادتهم التعليمية.
- الدعم المباشر لشراكات المكتب التعليمي ومديري المدارس: قادة المكتب التعليم يقدمون دعمًا مباشرًا للشراكات بين "مديري القيادة التعليمية" ومديري المدارس من خلال تنمية مهنية مستمرة تُركز على تحسين الأداء. إضافة إلـى ذلـك، يُخصص مسؤولو المكتب المركزي وقتًا خاليًا من المهام الأخرى لدعم التركيز

على هذه الشراكات، ويتجنبون أي أنشطة تشتت الانتباه عن الهدف الأساسي وهو تحسين التعليم.

- إعادة تنظيم وإعادة تشكيل ثقافة وحدات المكتب المركزي لدعم تحسين التعليم والتعلم: تمثل هذا البعد في تبني وحدات المكتب المركزي المختلفة (مثل الموارد البشرية والمرافق) نهج جديد في العمل، يتمثل في إدارة القضايا والمشروعات بدلًا من اتباع النهج التقليدي في تقديم الخدمات، يحدد الموظفون احتياجات كل مدرسة ويقدمون الدعم الملائم بناءً على ظروفها الخاصة، إضافة إلى حل المشكلات التي تتجاوز الاختصاصات الوظيفية للوحدات المختلفة؛ بهدف تحسين التعليم والتعلم.
- الرعاية والإشراف على عملية التحول الشاملة للمكتب المركزي: يؤدي القادة في المكتب المركزي دورًا حيويًا في الإشراف على عملية التحول، من خلال تطوير نظرية عمل تدعم التغييرات المطلوبة في الممارسات والأنشطة. كما يوجهون الجهود لضمان أن هذه الأنشطة تسهم في تحسين التعليم على مستوى المنطقة، مع إشراك الآخرين في فهم طبيعة التحول وتأثيره في التعلم.
- استخدام الأدلة لدعم التحسين المستمر لممارسات العمل والعلاقات مع المدارس: تعتمد عملية التحول بشكل كبير على اتخاذ القرارات بناءً على الأدلة. يجمع مسؤولو المكتب المركزي الأدلة من التجارب اليومية والتعلم منها لتوجيه ممارساتهم في المستقبل بدلًا من الاعتماد فقط على نتائج اختبارات الطلاب، ويستخدم القادة الدروس المستخلصة من تجاربهم لتحسين الأداء وتعزيز العمل المستمر نحو تحقيق التحسينات في التعليم والتعلم[121].

نموذج لمهام وظيفية

يعرض هذا الجزء وصفًا وظيفيًا لبعض المناصب القيادية في المكتب التعليمي مثال على الوصف الوظيفي لنائب مدير المنطقة التعليمية منطقة مدارس مقاطعة إسكمبيا في ولاية فلوريدا.

مسمى الوظيفة: نائب مدير تعليم المنطقة التعليمية

وصف الوظيفة: لأداء هذه الوظيفة بنجاح، يجب على الفرد أن يكون قادرًا على تنفيذ الوظائف الأساسية بشكل متسق، ووفقًا لمتطلبات صاحب العمل. يمكن تقديم تسهيلات معقولة للأفراد المؤهلين ذوي الإعاقة. هذا الوصف الوظيفي ليس قائمة شاملة، حيث قد يُطلب من الموظفين أداء واجبات غير محددة في هذا المستند بناءً على تقدير صاحب العمل. يحتفظ مجلس مدرسة مقاطعة إسكمبيا بالحق في تعديل أو تفسير هذا الوصف الوظيفي حسب الحاجة[122].

ملخص الوظيفة: الهدف من هذه الوظيفة هو مساعدة مدير التعليم من خلال تقديم القيادة لعمليات المدارس وتقديم الخدمات؛ لتسهيل أفضل البرامج التعليمية الممكنة في جميع أنحاء المنطقة والعمل في غياب المشرف.

الوظائف الأساسية:

- تنسيق مهام المساعدين للمشرف.
- توجيه وتنسيق وإعداد جدول أعمال مجلس المدرسة للاجتماعات العادية والخاصة جميعها.
- مساعدة مدير التعليم على إدارة جميع برامج وعمليات المنطقة التعليمية يوميًا والعمل نيابة عنه حسب توجيه المشرف.
- تنسيق اجتماعات فريق مدير التعليم التنفيذي والمجلس وتطوير جدول الأعمال، والترؤس نيابة عن مدير التعليم عند الحاجة.
- مساعدة مدير التعليم على إعداد الميزانية.
- المساعدة على التخطيط القصير والطويل الأجل لجميع برامج المنطقة وعملياتها.
- مساعدة مدير التعليم وتنسيق جهود الموظفين على جميع المسائل التشريعية على المستوى المحلي، والولائي، والوطني.

- مساعدة مديري المدارس في جميع المسائل المتعلقة بإدارة مدارسهم وتشغيلها.
- حضور جميع اجتماعات مجلس المدرسة وورش العمل المقررة وتمثيل مدير التعليم عند الحاجة.
- العمل أمين أو ضابط تنفيذي للمجلس في غياب المشرف.
- المساعدة على تفسير البرامج، والفلسفة، والسياسات الخاصة بالمنطقة للموظفين، والطلاب، والمجتمع.
- التفاعل مع أولياء الأمور، والوكالات الخارجية، والأعمال التجارية، والمجتمع لتعزيز فهم مبادرات وأولويات المنطقة والحصول على الدعم والمساعدة.
- مساعدة مدير التعليم وتنسيق جهود الموظفين على الحفاظ على التواصل المفتوح مع أعضاء مجلس مدارس مقاطعة إسكمبيا.
- الرد على المخاوف والاستفسارات في الوقت المناسب.
- إبقاء مدير التعليم على علم بالمشكلات أو الأحداث غير العادية المحتملة.

الحد الأدنى من المؤهلات والكفاءات:

- درجة الماجستير من مؤسسة تعليمية معتمدة مع شهادة في الإدارة، والإشراف، والقيادة التعليمية، أو مدير مدرسة فلوريدا.
- خبرة تدريسية ناجحة لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات.
- خبرة ناجحة لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات "مدير مدرسة أو مساعد مدير مدرسة أو مسؤول على مستوى المنطقة".

المعرفة، والمهارات، والقدرات:

- القدرة على إظهار معرفة بالقوانين المحلية، والولائية، والفيدرالية، والسياسات والإجراءات التي تؤثر في التعليم.

- القدرة على التواصل بفعالية مع مجموعة متنوعة من الجماهير شفهيًا وكتابيًا.
- القدرة على إدارة مجموعات للوصول إلى توافق.
- القدرة على إظهار معرفة بإستراتيجيات حل النزاعات.

نموذج للوصف الوظيفي لنائب مدير المنطقة التعليمية لخدمات دعم التعليم

هناك أكثر من نائب ومساعد ومدير إدارة يعملون في مكتب التعليم، وكلما كان المكتب يشرف على عدد أكبر من المدارس كلما ازدادت المسؤولية وكانت الحاجة لعدد أكبر من الموظفين والمديرين ومساعدي مديري التعليم ونوابه. ويعرض هذا الجزء مثالًا على المهام الوظيفية لنائب مدير المنطقة التعليمية لخدمات دعم التعليم من مكتب التعليم بمقاطعة سونوما في ولاية كاليفورنيا.

ويتمثل هذا المنصب في تقديم إدارة مهنية ومساعدة إدارية لتنظيم وتوجيه برامج متعددة لمكتب المقاطعة والمقاطعات المجاورة. يشمل ذلك صياغة وتنفيذ أهداف وأولويات القسم، وتقديم التوجيه الإداري للموظفين المعتمدين والمصنفين، والإشراف على إدارة الخدمات المقدمة للمدارس التي يخدمها مكتب المقاطعة. يتطلب المنصب أيضًا مساعدة مشرف المقاطعة بشكل كبير وفعال على قيادة تطوير وتحقيق أفضل البرامج والخدمات التعليمية والحفاظ عليها، إضافة إلى أداء المهام ذات الصلة كما يتم تكليفها[123].

المهام الوظيفية:

- بالتعاون مع مدير تعليم المقاطعة، يقدم الشخص المسؤول القيادة ويتحمل المسؤولية الإدارية عن البرامج والخدمات داخل مكتب المقاطعة والمنطقة.
- اتخاذ قرارات حاسمة تؤثر في كيفية تنظيم وإدارة مناطق الخدمة، وتحديد الأهداف والخطط المناسبة على المدى القصير والطويل.
- إدارة برامج متعددة من خلال فرق الإدارة والإشراف التابعة.

- التشاور مع مدير التعليم، ومجلس التعليم، والمسؤولين رفيعي المستوى لتخطيط الأنشطة، وتنفيذ القرارات، والدفاع عنها، والتفاوض أو حل القضايا الكبيرة أو المثيرة للجدل.
- يحصل نائب مدير التعليم على التوجيه الإداري العام من مدير المناطق التعليمية. وتشمل المسؤوليات تقديم توجيه إداري للموظفين المعتمدين والمصنفين في قسم التعليم.
- تقديم القيادة الإدارية في تحديد وتطوير وتنفيذ أهداف القسم، والسياسات، والأولويات، والبرامج الخدمية، والإجراءات.
- ترجمة فلسفة التعليم الخاصة بمكتب المقاطعة وأهدافه وأولوياته إلى ممارسات تعود بالفائدة المباشرة على المعلمين والطلاب في مكتب المقاطعة والمدارس المحلية.
- ضمان إدارة جميع البرامج والأنشطة التعليمية ضمن حدود ونية القوانين الفيدرالية وقوانين الولاية.
- مساعدة مشرف المقاطعة على تخصيص الموارد وتحديد مستويات الخدمة وفقًا للسياسات المعتمدة، والإشراف على إعداد ميزانية قسم التعليم وتنفيذها.
- الإشراف على ممارسات وإجراءات الموظفين في مكتب المقاطعة، والتطوير والحفاظ على سياسات وإجراءات سليمة ومعنويات جيدة للموظفين.
- العمل على تحسين جودة الخدمات والبرامج التعليمية المقدمة للمدارس، ومساعدة المدارس على تنفيذ البرامج أو الإجراءات المطلوبة أو الموصي بها من إدارة التعليم في ولاية كاليفورنيا.
- تسهيل وقيادة المبادرات التعليمية على مستوى المقاطعة، بما في ذلك شراكات مع المدارس والوكالات والشركات.
- العمل بالتعاون مع قادة البرامج الإدارية الأخرى؛ لتنسيق الجهود الفردية في برنامج موحد لمكتب المقاطعة.

- وضع أنظمة شاملة وفعالة لحفظ السجلات وفقاً لاحتياجات برامج مكتب المقاطعة والسياسات والقوانين التي تؤثر في هذه البرامج.
- متابعة التطورات والابتكارات في المجال من خلال قراءة الأدبيات الحالية، وحضور الاجتماعات المهنية والمؤتمرات، ومناقشة التطورات مع الآخرين في المجال.
- إعداد وتقديم التقارير والمستندات كما يطلبها مشرف المقاطعة، والإشراف على تطوير ونشر المستندات الأخرى داخل المكتب.

معايير التوظيف:

المعرفة بـ:

- قانون التعليم، والسياسات الإدارية، والقوانين الفيدرالية وقوانين الولاية، واللوائح والمتطلبات المتعلقة بالمجالات المسؤولة عنها والعقود الجماعية.
- مبادئ وممارسات الإدارة الحديثة، بما في ذلك إدارة الموظفين، والتخطيط الإداري، وتطوير المنظمات، وإعداد الميزانية، والمفاوضات الجماعية، والشراء ومعالجة المعلومات.
- مصادر التمويل للبرامج التعليمية والقوانين ذات الصلة.

القدرة على:

- الاستجابة الفورية لطلبات العملاء الداخليين والخارجيين، وتقديم التوجيه والمساعدة اللازمة.
- التعبير عن الأفكار بوضوح في الأشكال الشفوية والمكتوبة، واستخدام الوسائل المناسبة للجمهور.
- إقامة علاقات عمل تعاونية ومهنية مع الأفراد والمجموعات والمحافظة عليها.

- تحفيز الآخرين وتوجيههم نحو تحسين البرامج التعليمية وخدمات مكتب المقاطعة.
- تحليل البيانات واتخاذ القرارات وحل المشكلات بكفاءة وفعالية.
- تطوير الميزانيات المتعلقة بالمجالات المسؤولة عنها وإدارتها، مع توقع الاحتياجات المالية.
- تخطيط وتنظيم وتقديم التدريبات والأنشطة المتعلقة بتطوير المناهج والمؤتمرات.
- تحمل المسؤولية الأساسية عن صيانة المواقع وتشغيلها، مع توفير بيئة آمنة، وصحية للطلاب، والموظفين، والعملاء.
- الإشراف على مجموعة واسعة من البرامج التعليمية والمساهمة في تطويرها وفقًا للمعايير المطلوبة.

التعليم والخبرة: يجب أن يكون المتقدم حاصلًا على درجة الماجستير من مؤسسة تعليمية معتمدة. يُفضل أن يكون لديه خبرة في إدارة المناهج والتعليم، وتدريب الموظفين وتطويرهم.

المتطلبات الأخرى:

- يجب تقديم البصمات وإجراء فحص سجل وزارة العدل بشكل مُرضٍ قبل التوظيف.
- يجب إجراء اختبار السل عند التوظيف.
- قد يتطلب الحصول على شهادات في الإسعافات الأولية والإنعاش القلبي خلال الأشهر 6-12 الأولى من التوظيف.
- قد يُطلب قيادة مركبات برفقة الطلاب أو بدونهم، كما قد تتطلب بعض المناصب الحصول على رخصة قيادة صالحة في ولاية كاليفورنيا.

الفصل السابع

العلاقة بين مديري المدارس وإدارة المقاطعات التعليمية

المقدمة:

تُعتبر وظيفة مدير المدرسة من الوظائف الشاقة التي تنطوي على العديد من المسؤوليات والتحديات، ولذلك لا يرغب الكثير من المعلمين في شغلها. وفي السابق، كان يُلاحظ في المدارس العامة في الولايات المتحدة أن العديد من مديري المدارس لم يكونوا معلمين سابقين؛ فقد كانوا ضباطًا سابقين أو سبق لهم الخدمة العسكرية. وقد كان هذا الأمر محل جدل كبير، حيث إنه بالرغم من توفر الشق الإداري والقيادي لديهم، إلا أن الجانب الفني كان مفقودًا. لذا، طورت مكاتب التعليم المحلية شروط تقلد مناصب القيادة المدرسية بتضمين شرط الخبرة في العمل بالحقل التدريسي[124].

إحصائيات متعلقة بوظائف مديري المدارس

تمثيل المرأة في وظائف مدير مدرسة

تشير إحصائيات العام الدراسي 2021/2020م إلى ارتفاع تمثيل المرأة في قيادة المدارس العامة، حيث شغلت النساء 56% من تلك المناصب مقارنة بـ 52% في عام 2012م. وتُعد قضايا تمكين المرأة من المناصب القيادية من القضايا الساخنة بين المهتمين بإدارة الموارد البشرية، إذ يعتقد البعض أن هناك نوعًا من عدم العدالة في توزيع الوظائف القيادية بناءً على الجنس. فعلى الرغم من أن النساء يمثلن أكثر من 77% من إجمالي المعلمين، إلا أن تمثيلهن في المناصب القيادية لا يزال منخفضًا بشكل ملحوظ[125]. ويحاول صانعو القرار في مؤسسات

التعليم تمكين المرأة من المناصب القيادية على مستويات عـدة، سـواء علـى مستوى المدارس، التي يشهد تمثيل المرأة فيها ارتفاعًا مستمرًا، أو على مستوى المناصب القيادية في إدارات التعليم الوسطى، مثل مكاتب التعليم المحلية. ومن اللافت أن نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب مراقب أو ما يُطلق عليـه مـدير التعليم في المنطقة التعليمية تبلغ فقط 27%، في حين تـذهب النسـبة الباقيـة للرجال. وهذا الأمر يتعارض مع المنطق، حيث إنه من المفتـرض أن تكـون نسبة تمثيل المرأة في هذه المناصب أكبر، خاصة أن المناصب القياديـة تـوفر امتيازات وظيفية أكبر مقارنة بوظيفة المعلم. لذلك، تُبذل جهود متسارعة لحـل هذا الخلل في التوزيع، حتى لا تُتهم مؤسسات التعليم الأمريكية بأنهـا تعرقـل تمكين المرأة أو تمارس التمييز ضدها، وهو ما يتعارض مع قـانون الحقـوق المدنية لعام 1964م.

تمثيل العرقيات في وظائف مديري المدارس

يشكل مدراء المدارس من العرقية البيضاء الغالبية، حيث بلغت نسـبتهم 77%، يليهم المدراء من العرقية السوداء بنسبة 10%، ثم الهسبانك بنسبة 9%، وذلـك في العام الدراسي 2021/2020م. وتثير هذه النسب قلقًا كبيرًا، حيـث تُعتبـر قضية تمثيل المعلمين والمدراء مقاربًا للعرقية السائدة بين الطلاب من القضـايا المهمة في الولايات المتحدة، ولها ارتباطات تاريخيـة وثقافيـة. إذ يُعتقـد أن المعلمين والمدراء من نفس الخلفية الثقافية والاجتماعية، وربما الاقتصادية، أكثر قدرة على فهم التلاميذ وتحديد تحدياتهم، على عكس الموظفين الذين ينتمون إلى خلفيات مختلفة. وفي الوقت الحالي، يشكل الطلاب البيض أكبـر عرقيـة فـي المدارس العامة بنسبة 46%، وهي نسبة تتناقص سنويًا وبشكل ملحوظ. ومـع ذلك، لا يزال لديهم تمثيل قوي في الإدارة المدرسية، حيث يمثل مدراء المدارس البيض نسبة 77%. في المقابل، ينمو عدد الطلاب الهسبانك بسرعة كبيرة، ومن المتوقع أن يشكلوا أغلبية طلاب المدارس العامة خلال العقود القادمة، بمشـيئة

الله. وعلى الرغم من أن نسبتهم بين الطلاب تصل إلى 28%، إلا أن تمثيلهم في منصب مدير المدرسة يقل إلى أقل من 9%. وهذا يُعتبر خللًا كبيرًا من منظور الباحثين في التنظيمات الإدارية والاجتماعية في الولايات المتحدة. أما بالنسبة لتمثيل مدراء المدارس السود، فهناك نسبة مقبولة نوعًا ما، حيث بلغت نسبتهم 10% مقارنة بنسبة الطلاب السود، أو ما يُعرف بأفريقي الأصل الأمريكيين، الذين يشكلون حوالي 15% من إجمالي الطلاب.

خبرات مدراء المدارس ومؤهلاتهم العلمية:

يغلب على مدراء المدارس العامة في الولايات المتحدة أن لديهم خبرات تتراوح ما بين 4 إلى 9 سنوات في وظيفة مدير مدرسة، حيث بلغت نسبتهم 38%. أما نسبة مدراء المدارس الذين تقل مدة خدمتهم عن 3 سنوات فقد كانت 35%. وشكل مدراء المدارس الذين تتراوح خبراتهم الوظيفية بين 10 إلى 19 سنة ما نسبته 24%. بينما كانت نسبة من لديهم أكثر من 20 سنة في هذه الوظيفة لعام 2021/2020 لا تتجاوز 4%. يذكر ان اكبر نسبة من المدراء يقبع في المرحلة لعمرية ما بين 45 إلى 54 عاما بنسبة 44% بينما المدراء الأقل سنا من هذه الفئة يمثلون 33% والبقية من المدراء أعمارهم تتجاوز 55 عاما.

تشترط غالبية التشريعات القانونية الصادرة عن أعضاء مجالس نواب الولايات، والتي تكون ملزمة لمكاتب التعليم المحلية، أن يكون من ضمن شروط التقدم لمنصب مدير المدرسة الحصول على درجة الماجستير فأعلى في تخصص الإدارة التربوية. لذلك، فإن 98% من مدراء المدارس العامة لديهم درجة الماجستير فأعلى، ومنهم 12% حاصلون على درجة الدكتوراه في التربية أو دكتوراه الفلسفة.

الدوران الوظيفي

وقد كانت نسبة الدوران الوظيفي للعام 2020-2021م لدى مدراء المدارس 20% حيث انتقل 6% من المدراء الى مدرسة اخرى وكذلك تركت النسبة المتبقية وظيفة مدير مدرسة وجزء من هذه النسبة تقاعد عن العمل. وتشير الاحصائيات ان مدراء المدارس العامة الذين يتقاضون رواتب اقل من المتوسط العام اكثر عرضة للدوران الوظيفي كما ان هناك المدراء في المدارس التي يكثر فيها نسبة الفقر من الطلبة اكثر عرضة للانتقال وتقاس نسبة الفقر بعدة معايير من ضمنها نسبة الطلبة المستحقين للوجبات الغذائية المجانية.

وفي تقرير لوزارة التعليم الامريكية لمسح طولي تجريه سنويا على المعلمين والمدراء ففي العام 2021/2020 ونشر في عام 2023: وقد شمل المسح 6500 مدير مدرسة عامة ومن ابرز النتائج:

- المدراء الذين يتقاضون رواتب أقل من المتوسط العام كانوا أكثر عرضة للتنقل الوظيفي.
- نسبة الرضا الوظيفي بين مدراء المدارس كانت مرتفعة.
- أبلغ المدراء عن وجود حالات تنمر متكررة في مدارسهم.
- المدراء في المدارس التي تضم عددًا كبيرًا من الطلاب من الأسر الفقيرة كانوا أكثر عرضة لتغيير وظائفهم ويُقاس مستوى الفقر بناءً على عدة معايير، من ضمنها نسبة الطلاب المستحقين للوجبات الغذائية المدعومة.
- توجد علاقة بين الرضا الوظيفي واستمرارية المديرين في إدارة نفس المدرسة، حيث يميل المديرون الراضون عن وظائفهم إلى البقاء لفترات أطول.
- غالبية المديرين يقضون أكثر من 60 ساعة عمل أسبوعيًا في أداء مهامهم الإدارية.

الرواتب والمزايا

كما ذكر سابقًا، فإن إدارة التعليم في الولايات المتحدة غير مركزية، ولذلك هناك تمايز في التعويضات، والتي يُقصد بها في هذا البحث جميع المترتبات المالية من رواتب ومستحقات. بالإضافة إلى حصولهم على خدمات التأمين الطبي، الذي يُعد أمرًا هامًا في ظل غياب القطاع الصحي العام في الولايات المتحدة، يتقاضى مديرو المدارس رواتب تقارب ضعف رواتب المعلمين نظرًا لحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقهم. وتزداد أجور مدراء المدارس بشكل طردي مع زيادة التضخم. وقد بلغ متوسط رواتب المدراء للعام 2021/2020م حوالي 113,500 دولار سنويًا، مقارنة بمتوسط رواتب المعلمين في المدارس العامة، الذي كان يقترب من 69 ألف دولار سنويًا.

وبلغ متوسط رواتب مدراء المدارس الذكور 115,500 دولار سنويًا، بينما كانت لنفس الفئة من الإناث 111,900 دولار سنويًا. وكانت رواتب المدراء في المدارس الثانوية هي الأعلى، حيث بلغ متوسطها 118,800 دولار سنويًا، بينما كان المتوسط لمدراء المدارس المتوسطة 116,500 دولار سنويًا، وللمدارس الابتدائية 111,300 دولار سنويًا.

مسؤوليات مدير المدرسة العامة

وفقا لجمعية مدراء المدارس في ولاية بنسلفانيا يقوم مدير المدرسة بالعدد من الأدوار ويتحمل الكثير من المسؤوليات. ويكون مدير المنطقة التعليمية هو المسؤول المباشر عن مدراء المدارس. وقد أعدن الجمعية دليل للمهام والمسؤوليات الواجب عملها لمدير المدرسة الفاعل[126]. ويتكون الدليل من 49 مسؤولية تم تصنيفها من قبل المؤلف ليسهل قراءتها وهي كتالي:

1. **المهام القيادية والإدارية**

- استخدام المهارات القيادية والإشرافية والإدارية لتعزيز التطور التعليمي لكل طالب.
- إنشاء والحفاظ على بيئة تعليمية فعّالة في المدرسة.
- التخطيط والتنظيم وإدارة تنفيذ جميع الأنشطة المدرسية.
- إبقاء مدير منطقة التعليم على علم بأنشطة المدرسة والمشكلات التي تواجهها.
- تقديم توصيات حول إدارة المدرسة والتعليم.
- إعداد وإدارة ميزانية المدرسة والإشراف على الشؤون المالية.
- تفسير وتطبيق سياسات المنطقة التعليمية واللوائح الإدارية.

2. **الإشراف على العمليات المدرسية**

- الإشراف على صيانة السجلات والتقارير المطلوبة للمبنى.
- إعداد أو الإشراف على إعداد التقارير والسجلات والقوائم المتعلقة بإدارة المدرسة.
- العمل مع الإدارة المركزية لحل المشكلات المدرسية ذات التأثير الأوسع مثل النقل والخدمات الخاصة.
- الإشراف على الأنشطة والبرامج التي تنبثق من المنهج الدراسي للمدرسة.
- الإشراف على البرامج غير المنهجية وتقييمها.

3. **التواصل والعلاقات العامة**

- الحفاظ على علاقات نشطة مع الطلاب وأولياء الأمور.
- تنظيم الوقت المدرسي لضمان سير التعليم والشؤون الإدارية بكفاءة.
- المشاركة في الفعاليات التي تعترف بإنجازات الطلاب وحضور الأنشطة المدرسية.

- تنظيم مؤتمرات خاصة بين أولياء الأمور والمعلمين.
- تنظيم وإدارة برنامج العلاقات العامة للمدرسة.

4. الإشراف الأكاديمي والتعليمي

- الإشراف على البرنامج التعليمي للمدرسة.
- قيادة تطوير ومراقبة البرنامج التعليمي وتعديله حسب الحاجة.
- تنظيم الصفوف الدراسية وفق الإرشادات لتلبية احتياجات الطلاب.
- المساعدة في تطوير المناهج الدراسية وتقييمها.
- الإشراف على برنامج الإرشاد لتعزيز التعليم والتطور الفردي للطلاب.

5. إدارة شؤون الطلاب

- الحفاظ على معايير عالية للسلوك الطلابي وفرض الانضباط عند الحاجة.
- وضع إرشادات للسلوك الطلابي وحفظ الانضباط.
- الإشراف على السجلات الخاصة بتقدم وغياب الطلاب.
- تحمل مسؤولية الحضور، السلوك، وصحة الطلاب.

6. النمو المهني والتطوير الذاتي

- متابعة التطور المهني من خلال الانضمام إلى المنظمات المهنية وحضور الاجتماعات والمؤتمرات.
- متابعة التغييرات في المجال من خلال قراءة المنشورات المهنية ومناقشة المشكلات مع الزملاء.

7. إدارة الطاقم التعليمي

- الإشراف على الطاقم المهني، الإداري، وغير المهني في المدرسة.
- المساعدة في توظيف وتدريب وتقييم أعضاء الطاقم التعليمي.
- الموافقة على جدول التدريس الرئيسي وأي مهام خاصة.
- توجيه وتطوير الموظفين الجدد حسب الحاجة.

- تقييم وتوجيه أعضاء الطاقم حول أدائهم الفردي والجماعي.

8. السلامة وإدارة المرافق

- تحمل مسؤولية سلامة وإدارة مبنى المدرسة.
- الإشراف على الاستخدام اليومي لمرافق المدرسة لأغراض أكاديمية وغير أكاديمية.
- التخطيط والإشراف على تدريبات الطوارئ وبرامج الاستعداد للطوارئ.

9. المشاركة في اللجان والاجتماعات

- المشاركة في اجتماعات المديرين والاجتماعات التفاوضية (يعد التفاوض مع ممثلي النقابات من أهم واجبات ممثلي مجلس الأمناء ومدير المنطقة التعليمية ومدراء المدارس للتفاوض لمنح مزيد من الحقوق للمعلمين بين فترة وأخرى وعدم التفاوض الجيد قد يقود لتعطل الدراسة نتيجة احتمالية اضراب المعلمين وهي من الأمور الشائعة لذلك يجب ان تتوفر في الموظفين القيادين القدر ة على مهارات الاقناع والتأثير).
- العمل كعضو في جميع اللجان والمجالس داخل المدرسة.
- التعاون مع مسؤولي الجامعات والكليات بشأن تدريب المعلمين.

10. المسؤوليات الإدارية العامة

- الرد على الطلبات الكتابية والشفهية للحصول على المعلومات.
- تحمل مسؤولية جميع المراسلات الرسمية والإصدارات الإخبارية.
- العمل كعضو في اللجان والاجتماعات التي يوجهه المشرف لحضورها.

شروط ومعايير التوظيف كمدير مدرسة عامة

تختلف الشروط التي ينبغي توفرها في المرشح لشغل منصب مدير مدرسة او مساعد مدير مدرسة في المدارس العامة بشكل واسع في العقود السابقة، لكن في

السنوات الأخيرة اصبح هناك تشابهات كثيرة نظرا لتحول القطـــاع التعليمـــي للاعتماد على المعايير والاعتماد المدرسي في ظل الضغوط والمســـألة حـــول جودة الممارسات في المدارس العامة. ويحدد مجلس التعليم على مستوى الولاية او إدارة التعليم على مستوى الولاية الشروط العامة التي يجب توفرها بشـــاغلي الوظائف القيادية في المدراس بما في ذلك مدراء المدارس ومساعديهم. وهنـــاك شروط عامة تتعلق بجميع العاملين في المدارس وهي ما يتعلق بخلـــو ســـجل المرشح من اية قضايا كبرى تتعلق بالأخلاقيات والسلوكيات خاصة بما يتعلـــق بالتحرشات الجنسية.

شروط التعيين على وظيفة مدير مدرسة

وقد قامت مفوضية التعليم، وهي منظمة مستقلة مهتمـــة بقضـــايا التعلـــيم فـــي الولايات المتحدة، بدراسة لمقارنة شروط ومتطلبات استيفاء العمـــل للقيـــادات المدرسية، بما في ذلك مدير المدرسة ومساعد مدير المدرســـة، فـــي مختلـــف الولايات الأمريكية التي يبلغ عددها خمسين ولاية، بالإضـــافة إلـــى مقاطعـــة كولومبيا، حيث تقع مدينة واشنطن العاصمة[127]. ومن أبرز ما توصـــلت إليـــه الدراسة النقاط التالية:

- جميع الولايات الخمسين، بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا، قد اعتمدت معايير لتوجيه سياسات القيادة المدرسية.
- تسمح ما لا يقل عن 39 ولاية، بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا، بطرق بديلة للحصول على شهادة قائد المدرسة الأولية، إما من خلال برنامج إعداد مبتكر أو تجريبي، أو من خلال مسارات غير تقليدية للحصول على الشهادة.
- تشترط ما لا يقل عن 38 ولاية وجود خبرة ميدانية كجزء من برامج إعـــداد قادة المدارس التقليدية.

- تشترط ما لا يقل عن 37 ولاية أن يكون المرشحون حاصلين على درجة الماجستير وأن يكون لديهم على الأقل ثلاث سنوات من الخبرة في التدريس أو خبرة ذات صلة للتأهل للحصول على شهادة قائد المدرسة الأولية.

ويوجد اختلاف طفيف بين شروط العمل كمدير مدرسة في المدارس العامة بين الولايات وتحدد الشروط العامة من مسؤوليات إدارة التعليم أو مجلس التعليم في الولاية لكن الإعلان عن الوظائف الشاغرة يتم من قبل مكتب التعليم في المنطقة التعليمية[128]. ففي ولاية اوهايو على سبيل المثال قام مجلس التعليم بنشر دليل عن الطريق لاستيفاء متطلبات الحصول على وظيفية مدير مدرسة في المدارس العامة في الولاية وهي مكونة من ثمانية مراحل:

- الحصول على درجة البكالوريوس ورخصة التدريس المهني.
- اكتساب خبرة تدريس لا تقل عن سنتين.
- إكمال درجة الماجستير في القيادة التعليمية.
- إكمال برنامج إعداد مدير المدرسة المعتمد.
- الحصول على خطابات توصية من مدراء سابقين أو أساتذة جامعيين.
- اجتياز اختبار تقييم أوهايو للمعلمين المتعلق بالقيادة المدرسية.
- اجتياز فحص الخلفية ودفع رسوم ترخيص مدير المدرسة.
- التقديم على وظيفة مدير مدرسة في المناطق التعليمية.

دور الجامعات في إعداد مدراء المدارس

تتعاون الجامعات مع إدارة التعليم في ولاية أوهايو لإعداد برامج تلبي جزءًا كبيرًا من متطلبات الحصول على رخصة الإدارة التعليمية اللازمة لقيادة المدارس العامة في الولاية. وعادة ما يتم تصميم برامج الماجستير في الإدارة

التعليمية لتشمل الحصول على الرخصة، بالإضافة إلى حاجة المرشح لمنصب مدير مدرسة إلى إكمال الاختبارات والمتطلبات الأخرى.

وفي دراستين أجراهما الدكتور سعود غسان البشر حول مقارنة بعض برامج الماجستير في الإدارة التعليمية في الجامعات الأمريكية مع برنامج الماجستير المماثل في جامعة الملك سعود، وكذلك دراسة أخرى لنفس الباحث لمقارنة برامج الدكتوراه في تخصص الإدارة التعليمية في بعض الجامعات الأمريكية مع برنامج الدكتوراه المماثل في جامعة الملك سعود، وُجدت نتائج مهمة[129]. من أبرز هذه النتائج أن برامج الدراسات العليا في تخصص الإدارة التعليمية في الجامعات الأمريكية تركز بشكل كبير على المقررات القانونية، إذ لا يخلو برنامج من مقررين دراسيين في القانون التعليمي. ومن الفروقات الأخرى أن هناك مقررات تتعلق بالتعددية الثقافية، وأخرى متعلقة بإدارة الموارد البشرية وكذلك الحوكمة. وغالبًا ما تشمل برامج الماجستير في الإدارة التعليمية متطلبات التعيين على وظيفة مدير مدرسة، بينما تتضمن برامج الدكتوراه في التربية في الإدارة التربوية، وكذلك دكتوراه الفلسفة في الإدارة التعليمية، مهام قيادة المناطق التعليمية[130].

ويقدم قسم الدراسات التعليمية برنامج الإدارة التعليمية في جامعة أوهايو الحكومية المدمج ببرنامج الرخصة لمديري المدارس، ويتكون البرنامج من 36 ساعة دراسية[131]. وبعد إكمال البرنامج، يتحصل الملتحق على درجة الماجستير بالإضافة إلى متطلبات رخصة الإدارة التعليمية التي تخوله للتقديم على وظيفة مدير مدرسة، بما في ذلك المدارس العامة في الولاية. والخطة الدراسية لبرنامج الماجستير في الإدارة التربوية بالإضافة للحصول على استيفاء شروط رخصة قيادة مدرسية في جامعة ولاية أوهايو الحكومية هي:

المقررات الإجبارية

- مقرر الخبرة الميدانية المخططة وتطوير الحافظة (3 ساعات)
- مقرر مقدمة في الإدارة التعليمية (3 ساعات)
- مقرر الجوانب القانونية لإدارة المدارس (3 ساعات)
- مقرر إدارة رأس المال البشري الاستراتيجية للتعليم من الروضة حتى الصف 12 (3 ساعات)
- مقرر تمويل المدارس والإدارة المالية (3 ساعات)
- مقرر القيادة التعليمية والإشراف (3 ساعات)
- مقرر الجوانب القانونية لإدارة التعليم الخاص (3 ساعات)
- مقرر القيادة المدرسية المستجيبة للتنوع الثقافي (3 ساعات)
- مقرر القيادة، الاستقصاء، والأخلاقيات (3 ساعات)
- مقرر العلاقات المجتمعية والسياسة في المدارس (3 ساعات)
- مقرر في البحث العلمي (3 ساعات)
- مقرر اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات لقادة المدارس (3 ساعات)

متطلبات الخبرة الميدانية:

- الخبرة الميدانية للصفوف من الروضة حتى الصف 6.
- الخبرة الميدانية للصفوف من 4 إلى 9.
- الخبرة الميدانية للصفوف من 5 إلى 12. والطلاب الذين يرغبون في الحصول على ترخيصين مختلفين يجب عليهم إكمال تجربتين ميدانيتين (مجموع 6 ساعات)، بالإضافة إلى اجتياز تقييمات مستوى الترخيص. ويجب إكمال 36 ساعة على الأقل للتأهل للحصول على درجة الماجستير والرخصة لمديري المدارس[132].

دراسة المقررات الاختيارية مقرر واحد على الأقل من المقررات التالية

- مقرر القيادة والإدارة في تكنولوجيا التعليم (3 ساعات)

- مقرر تحسين المدارس لقادة التعليم (3 ساعات)
- مقرر القيادة التعليمية، الديناميات التنظيمية، وثقافة المدرسة (3 ساعات)
- مقرر تخطيط المنشآت التعليمية (3 ساعات)
- مقرر علم النفس الإيجابي والإدارة التعليمية (3 ساعات)
- مقرر التغيير التعليمي (3 ساعات)
- مقرر قيادة التعلم المهني للمعلمين (3 ساعات)
- مقرر الحوكمة والسيطرة في التعليم الأمريكي (3 ساعات)
- مقرر نظريات التعلم باستخدام التكنولوجيا (3 ساعات)

معايير المجلس الوطني لسياسات الإدارة التعليمية لمدراء المدارس

قام المجلس الوطني لسياسات الإدارة التعليمية (NPBEA) هو تحالف وطني يضم منظمات عضوية رئيسية ملتزمة بتطوير القيادة في المدارس ونظم التعليم في مختلف الولايات المتحدة بتطوير معايير ينبغي مراعاتها عند توظيف مدراء المدارس او مساعديه. وتبرر المنظمة اهمية وجود وتطبيق معايير اختيار مدراء المدارس ومساعديهم بسبب التغيرات السريعة التي يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين خاصة في مجالات التنافسية والعالمية والتقدم التقني مما يجعل على المدارس مسؤولية إعداد النشيء على مهارات القرن الحالي وهذا يتطلب قيادة مدرسية فاعلة وقد تم تبني المعايير في أكثر من 45 ولاية بالإضافة لمقاطعة كولمبيا التي توجد بها واشنطن العاصمة الاتحادية. وتشمل المعايير الرئيسة والفرعية على مهارات وقدرات ومعارف وسلوكيات ينبغي توفرها في القيادة المدرسية الفاعلة وتضم معايير القيادة المدرسية عشرة معايير رئيسة وقد بنيت المعايير بناء على الدراسات العلمية واستشارة الخبراء ويتم تطوير تلك المعايير بصورة مستمرة والهدف الأساس من تلك المعايير هي ضمان تحسين

المخرجات خاصة بما يتعلق بتحصيل الطلاب التي هي هدف القيادة المدرسية بناء على وثيقة المعايير[133].

المعيار 1: الرسالة والرؤية والقيم الأساسية

يعمل القادة التربويون الفاعلون على تطوير، والدعوة إلى، وتنفيذ رسالة ورؤية وقيم أساسية مشتركة تهدف إلى تقديم تعليم عالي الجودة وتحقيق النجاح الأكاديمي والرفاهية لكل طالب. ويتوقع من مدراء المدارس في هذا المعيار العناصر التالية:

- تطوير رسالة تعليمية للمدرسة تهدف إلى تعزيز النجاح الأكاديمي والرفاهية لكل طالب.
- بالتعاون مع أعضاء المدرسة والمجتمع، تطوير وتعزيز رؤية للمدرسة تركز على التعلم الناجح وتطوير كل طفل.
- تعزيز القيم الأساسية التي تُعرّف ثقافة المدرسة مثل التوقعات العالية والعدالة والشمولية.
- تطوير وتنفيذ استراتيجيات لتحقيق رؤية المدرسة.
- مراجعة رسالة المدرسة ورؤيتها وتعديلها بناءً على التغيرات والاحتياجات.
- تطوير فهم مشترك للرسالة والرؤية والقيم الأساسية داخل المدرسة والمجتمع.
- تجسيد والسعي لتحقيق رسالة المدرسة ورؤيتها وقيمها الأساسية في جميع جوانب القيادة.

المعيار 2: الأخلاقيات والمعايير المهنية

يتصرف القادة التربويون الفاعلون بأخلاقية ووفقًا للمعايير المهنية لتعزيز النجاح الأكاديمي والرفاهية لكل طالب. ويتوقع من مدراء المدارس في هذا المعيار العناصر التالية:

- يتصرفون بأخلاقية ومهنية في جميع جوانب القيادة المدرسية.
- يعززون معايير مثل النزاهة والشفافية والتعاون.
- يضعون الطلاب في قلب العملية التعليمية.
- يدافعون عن قيم الديمقراطية والمسؤولية الاجتماعية.
- يقودون بمهارات تواصل وبفهم لخلفيات وثقافات الطلاب وأعضاء الطاقم.
- يوفرون توجيهًا أخلاقيًا للمدرسة ويعززون السلوك الأخلاقي بين المعلمين.

المعيار 3: الإنصاف والاستجابة الثقافية

يسعى القادة التربويون الفاعلون لتحقيق المساواة في فـــرص التعلـــيم وتطبيـــق ممارسات استجابة ثقافية لتعزيز النجاح الأكاديمي لكل طالب. ويتوقع من مدراء المدارس في هذا المعيار العناصر التالية:

- يضمنون معاملة كل طالب بإنصاف، واحترام، وفهم لثقافته وسياقه.
- يستفيدون من تنوع الطلاب لتعزيز التعلم.
- يضمنون حصول كل طالب على فرص تعليمية متساوية.
- يطورون سياسات إيجابية للتعامل مع سلوك الطلاب.
- يواجهون التحيزات المؤسسية ويعززون العدالة الاجتماعية.
- يعدّون الطلاب للعيش في مجتمع عالمي متنوع.
- يتعاملون بكفاءة ثقافية في جميع ممارساتهم.
- يعالجون قضايا الإنصاف في كل جوانب القيادة.

المعيار 4: المناهج والتدريس والتقييم

يطور القادة التربويون الفاعلون أنظمة متماسكة وصارمة في المناهج الدراسية والتدريس والتقييم لتعزيز النجاح الأكاديمي والرفاهية لكل طالب. ويتوقع مـــن مدراء المدارس في هذا المعيار العناصر التالية:

- ينفذون أنظمة متماسكة للمناهج الدراسية والتدريس والتقيـــيم التـــي تجســـد توقعات عالية.
- يوجهون أنظمة المناهج لتعزيز النجاح الأكاديمي وحب التعلم.
- يعززون ممارسات تعليمية متماشية مع تطور الطفل.
- يضمنون ممارسات تعليمية تتحدى الطلاب فكريًا وتتناسب مع تجاربهم.
- يعززون استخدام التكنولوجيا في التعليم.
- يستخدمون التقييمات الصالحة والمتوافقة مع المعايير الفنية.
- يستخدمون بيانات التقييم لتحسين التعليم.

المعيار 5: مجتمع الرعاية والدعم للطلاب

يبني القادة التربويون الفاعلون مجتمعًا مدرسيًا شاملًا يهتم ويدعم الطلاب لتعزيز النجاح الأكاديمي والرفاهية لكل طالب. ويتوقع من مدراء المدارس في هذا المعيار العناصر التالية:

- يبنون بيئة مدرسية آمنة وصحية.
- يخلقون بيئة يشعر فيها كل طالب بالقبول والتقدير.
- يقدمون دعمًا أكاديميًا واجتماعيًا متماسكًا لكل طالب.
- يعززون العلاقات الإيجابية بين الطلاب والمعلمين والمجتمع.
- يعززون انخراط الطلاب في المدرسة والسلوك الإيجابي.
- يدمجون ثقافات ولغات المجتمع المدرسي في بيئة التعلم.

المعيار 6: القدرات المهنية لأعضاء هيئة التدريس

يطور القادة التربويون الفاعلون القدرات المهنية وممارسات أعضاء هيئة التدريس لدعم النجاح الأكاديمي لكل طالب. ويتوقع من مدراء المدارس في هذا المعيار العناصر التالية:

- يوظفون ويدعمون ويطورون أعضاء هيئة تدريس فعالين.
- يخططون لإدارة تغير الموظفين وتوجيه الموظفين الجدد.
- يطورون المعرفة المهنية للمعلمين من خلال فرص تعلم متنوعة.
- يعززون التحسين المستمر للقدرات التعليمية الفردية والجماعية.
- يقدمون تغذية راجعة قائمة على البحث لتحسين الممارسات.
- يمكّنون المعلمين لتحقيق أعلى مستويات الممارسة المهنية.
- يطورون القيادة بين المعلمين وأعضاء المجتمع المدرسي.
- يعززون التوازن بين العمل والحياة للموظفين.
- يحافظون على توازن صحي بين العمل والحياة الشخصية.

المعيار 7: المجتمع المهني للمعلمين والموظفين

يعزز القادة التربويون الفاعلون مجتمعًا مهنيًا للمعلمين والموظفين لتعزيز النجاح الأكاديمي لكل طالب. ويتوقع من مدراء المدارس في هذا المعيـار العناصـر التالية:

- يطورون بيئة عمل تعزز التطوير المهني الفعال.
- يمكّنون المعلمين من تحمل المسؤولية الجماعية لتلبية احتياجات الطلاب.
- يؤسسون ثقافة مهنية من الالتزام والأهداف المشتركة.
- يعززون المساءلة المتبادلة بين المعلمين.
- يطورون علاقات عمل منتجة وقائمة على الثقة.
- يصممون فرصًا للتعلم المهني المتضمن في العمل.
- يقدمون فرصًا لفحص الممارسات بشكل جماعي.
- يشجعون المبادرات التي يقودها أعضاء هيئة التدريس لتحسين البرامج.

المعيار 8: المشاركة الفعالة للعائلات والمجتمع

يعمل القادة التربويون الفاعلون على إشراك العائلات والمجتمع بطرق متبادلـة لتعزيز النجاح الأكاديمي لكل طالب. ويتوقع من مدراء المدارس في هذا المعيار العناصر التالية:

- يكونون متاحين ومرحبين بالعائلات والمجتمع.
- يبنون علاقات إيجابية تعاونية مع العائلات والمجتمع.
- يتواصلون بانتظام مع العائلات حول احتياجات المدرسة.
- يحافظون على وجودهم في المجتمع لفهم احتياجاته.
- يخلقون وسائل لتعاون المجتمع المدرسي مع العائلات.
- يستخدمون موارد المجتمع لتعزيز تعلم الطلاب.
- يوفرون المدرسة كمورد للعائلات والمجتمع.
- يدافعون عن المدرسة والمنطقة التعليمية.

- يدافعون علناً عن احتياجات الطلاب والعائلات.
- يبنون شراكات منتجة مع القطاعين العام والخاص.

المعيار 9: العمليات والإدارة

يدير القادة التربويون الفاعلون عمليات المدرسة ومواردها لدعم النجاح الأكاديمي لكل طالب. ويتوقع من مدراء المدارس في هذا المعيار العناصر التالية:

- يديرون العمليات والأنظمة الإدارية لدعم رسالة المدرسة.
- يديرون الموارد البشرية بفعالية.
- يسعون للحصول على الموارد المالية والمادية لدعم المناهج.
- يتصرفون كأمناء مسؤولين على موارد المدرسة.
- يحمون عمل المعلمين من الانقطاع.
- يستخدمون التكنولوجيا لتحسين العمليات.
- يطورون أنظمة البيانات لتحسين المدرسة.
- يتفهمون ويطبقون القوانين واللوائح لتعزيز نجاح الطلاب.
- يديرون العلاقات مع المدارس المغذية والمترابطة.
- يبنون علاقات مثمرة مع المكتب المركزي ومجلس المدرسة.
- يديرون النزاعات بشكل عادل ومنصف.
- يديرون السياسات الداخلية والخارجية لتحقيق رسالة المدرسة.

المعيار 10: تحسين المدرسة

يعمل القادة التربويون الفاعلون لتحسين مستمر لتعزيز النجاح الأكاديمي لكل طالب. ويتوقع من مدراء المدارس في هذا المعيار العناصر التالية:

- يسعون لجعل المدرسة أكثر فعالية لكل أفرادها.
- يستخدمون أساليب التحسين المستمر لتحقيق رؤية المدرسة.

- يهيئون المدرسة والمجتمع للتحسين.
- يشركون الآخرين في عملية مستمرة من الاستفسار والتعلم والتخطيط الاستراتيجي.
- يوظفون استراتيجيات ملائمة لتحقيق التحسين.
- يقيمون قدرات الموظفين على تطبيق الاتجاهات التعليمية الناشئة.
- يطورون أنظمة لجمع البيانات وتحليلها.
- يتبنون منظورًا شاملًا لتحقيق التحسين.
- يديرون المخاطر والمبادرات المتنافسة بشجاعة.
- يعززون القيادة بين المعلمين وأعضاء الطاقم لتحسين المدرسة.

نموذج لاستقطاب واختيار وتعيين مدير مدرسة عامة

الاستقطاب والتوظيف لمدراء المدارس

يوجد لدى كل منطقة تعليمية سياسة خاصة في الاستقطاب والتوظيف، وبشكل عام يوجد في مكاتب التعليم المحلية إدارة أو وحدة موارد بشرية تكون مسؤولة عن تطبيق الإجراءات لتعيين مدراء المدارس الجدد. ويعرض هذا الجزء نموذجًا لإجراءات التوظيف المتبعة في منطقة سياتل التعليمية. وتحتوي مدارس سياتل العامة على 104 مدرسة يديرها مكتب تعليمي يشرف على حوالي 50 ألف متعلم وأكثر من 6 آلاف معلم، وكانت ميزانية المنطقة التعليمية في عام 2022–2023م 1.172 مليار دولار. وتعتبر قضية التنوع الثقافي والعرقي وحتى ما يسمى بالتنوع الجنسي أمرًا هامًا لدى متخذي القرار في المنطقة التعليمية، خاصة في ظل تفشي الشذوذ والذي أصبح محميًا قانونيًا في تلك الدولة. وترجع أصول الطلاب إلى 159 دولة ويتحدثون لغات محلية بجانب الإنجليزية، وتعتبر اللغة العربية من ضمن أكبر عشر لغات يتحدث بها الطلاب بجانب الإنجليزية، وهي اللغة الرسمية للتدريس في المدارس العامة في جميع الولايات رغم أن الدستور الأمريكي ودستور الولايات لم يتضمن اعتماد لغة رسمية وهذا من النقاط الهامة حيث قد تشهد المدارس العامة في

العقود القادمة تغييرًا في سياسات لغة التدريس الرسمية لمعظم المـواد. ويشـكل الطلاب البيض نسبة 46% من إجمالي الطلاب، ثم الطلاب الهسبانك بنسبة 15%، ثم الطلاب السود بنسبة 14%، وترتفع نسبة الطلاب من العرقية الآسيوية في مدينة سياتل عن غيرها حيث يشكلون ما نسبته 12% مـن إجمـالي طـلاب المنطقـة بالإضافة للعرقيات الأخرى.

وفقًا لمنطقة مدارس سياتل العامة، في شهر ديسمبر من كل عام تعلـن مـدارس سياتل العامة عن قبول طلبات التقديم لملء قائمة المرشحين المؤهلين لمنصب مدير المدرسة. ويتم وضع المرشحين الخارجيين الذين يسـتوفون الحـد الأدنـى مـن المؤهلات والذين يجتازون مقابلة شخصية صارمة في القائمة، كمـا يـتم إدراج مديري المدارس الحاليين، ومساعديهم، والمرشـحين مـن (أكاديميـة المـديرين الطموحين التابعة لمنطقة سياتل التعليمية) بشكل تلقائي في القائمـة. وتقـوم إدارة الموارد البشرية في مكتب التعليم بالمنطقة التعليمية بإرسال طلبـات المرشـحين لمدارس معينة إلى مدير المنطقة التعليمية وهو المشرف العـام علـى المـدارس بالإضافة لمديري المدارس. ويتم مراجعة ملفات المتقدمين لكل وظيفة مدير مدرسة ويدعون أفضل المرشحين لإجراء مقابلات مع فرق التوظيف في موقـع مكتـب التعليم. وتعتمد منطقة سياتل العامة اجراءات للتعيين على وظيفة مدير مدرسة منها الاجراءات التالية:

- يمتلك المراقب (مدير المنطقة التعليمية) السلطة النهائية في التعيينات ويمكنـه تعيين أو نقل مدير المدرسة (أو مساعد مدير) في أي وقت.
- وفقًا لاتفاقية المفاوضة الجماعية مع رابطة المديرين لدينا، نأخذ بعين الاعتبار أي رغبات يعبر عنها المديرون ومساعدوهم فيما يتعلـق بالتنقـل الأفقـي أو العمودي.
- يقوم مديرو المدارس بمراجعة الطلبات ويمكنهم تقديم توصـيات إلـى مـدير التعليم إذا رأوا أن الشخص مناسب لاحتياجات النظام أو المدرسة.

- يمتلك مدير التعليم لسلطة النهائية بشأن قرارات التعيين، ويمكنه قبول أو رفض المرشح الموص به.
- في بعض الأحيان، قد يوصي مدير المنطقة التعليمية بتعيين مرشح بصفة "مؤقتة". ويحدث ذلك عادة عندما لا يتم شغل المنصب بحلول تاريخ معين، عادة في منتصف إلى أواخر أغسطس، أو إذا شغر المنصب بعد بدء السنة الدراسية.

الإعلان عن وظيفة شاغرة

- عند فتح منصب للتعيين، تقوم إدارة الموارد البشرية بإنشاء ونشر إعلان عن الوظيفة.
- يمكن للمرشحين الوصول إلى جميع المناصب الشاغرة ومراجعتها عبر صفحة الوظائف على موقع الموارد البشرية التابعة لمنطقة سياتل التعليمية.
- يحصل فريق القيادة المدرسية التابع لمكتب التعليم على فرصة لإضافة لغة محددة إلى الإعلان تتضمن تفاصيل فريدة يجب على المرشح أخذها بعين الاعتبار عند التقديم على تلك المدرسة.
- يشترك مدراء المدارس وكذلك فريق القيادة المدرسية وممثلي من اولياء الامور في وضع اسئلة المقابلات للمرشحين.

لجنة التوظيف والمقابلات

- يتولى مدير المدرسة الذي يريد ان يغادر قيادة تشكيل لجنة توظيف لإجراء مقابلات مع المرشحين الذين تم اختيارهم من قبل موظفي ادارة الموارد البشرية التابع المنطقة التعليمية.
- يعمل مدير المدرسة مع فريق القيادة المدرسية وممثلي من أولياء الأمور والمعلمين لتحديد الأعضاء الذين سيمثلون المدرسة في الفريق الذي سوف يجري المقابلات. كما يتعاون مع إدارات المكتب التعليمي لتحديد موظفي المكتب التعليمي الذين سينضمون إلى الفريق.

وتختلف لجان المقابلات واعدادهم حسب المرحلة ففي المدارس الابتدائية تتكـون لجنة المقابلات مع المدراء المرشحين من مجموع تسعة الى عشرة أفراد هم:

- معلم في المدرسة الابتدائية ويمثل المعلمين
- عضوين يمثلون المجتمع سواء كان ولي امر او نحوه
- معلم في نفس المنطقة التعليمية يعمل في لمرحلة متوسطة
- معلم او متخصص في المجالات التالية (التربية الخاصة، اللغة الإنجليزيـة كلغة ثانية، التربية البدنية، الفنون، إلخ)
- سكرتير إداري أو ممثل عن الموظفين الإداريين
- 2 من قادة المكتب التعليمي
- 1−2 مديرين للمدارس

لجنة المقابلات في المدارس المتوسطة والثانوية تتكون من:

- 3 معلمين معتمدين في المواد الأساسـية (اللغـة الإنجليزيـة، الدراسـات الاجتماعية، الرياضيات، العلـوم) أو 2 مـن المـواد الأساسـية و1 مـن المتخصصين
- 3 ممثلين من أولياء الأمور/المجتمع
- 1 موظف إداري (يفضل أن يكون السكرتير الإداري الرئيسي)
- 1 مساعد تعليمي
- 2 من قادة المكتب التعليمي أو مديري المدارس
- مدير او مديرين من مدراء مدارس المنطقة التعليمية. كمـا وتشـجع إدارة الموارد البشرية في المنطقة التعليمية في سيائل مديري المـدارس وفريـق القيادة المدرسية وأولياء الأمور على النظر في تعيين مجموعة تمثل تنـوع المجتمع، بحيث تعكس الفرق ليس فقط التنوع العرقي والإثنـي والثقـافي للمدرسة.

الفصل الثامن

العوامل القانونية والثقافية والاقتصادية وأثرها على تشكيل سياسات إدارة المناطق التعليمية الأمريكية

تُعدّ الولايات المتحدة ثالث أكبر دولة من حيث المساحة في العالم بعد روسيا وكندا، وتبلغ مساحتها أكثر من (9.8 مليون كيلو متر مربع)، كما بلغ تعداد السكان في الولايات المتحدة نحو 331.5 مليون نسمة في عام 2020م[134]. ويشكل البيض معظم سكان الولايات المتحدة، وبلغت نسبتهم في عام 2017م 73% من مجموع السكان، ويشكل الهسبانك -أو ما يُطلق عليهم اللاتينيين، ومعظمهم قادمين من المكسيك- ثاني أكبر مجموعة عرقية في البلاد بنسبة 17.6% من ذوي البشرة السوداء، أو كما يُطلق عليهم الأمريكان الإفريقيون هم ثالث أكبر عرقية سكانية، وتقدر نسبتهم بنحو 12.7% من مجموع السكان[135]. كما يُشكّل المهاجرون المجنسون والمولدون في الخارج عددًا كبيرًا من سكان الولايات المتحدة، ويُقدّر عددهم بـ 45 مليون[136] وفقًا لإحصاء 2017م.

وإدارات المناطق التعليمية والمدارس التابعة لها هي مؤسسات اجتماعية تعليمية تؤثر وتتأثر بما يحيط بها من أحداث في المجتمع.

تتأثّر إدارة المناطق التعليمية -أو ما يُسمى بـإدارة المقاطعة التعليمية في الولايات المتحدة- بعددٍ من العوامل التي تُؤثّر على تخطيط وتنظيم وتوظيف وتوجيه ورقابة المدارس التابعة لها، فهناك العديد من العوامل المؤثّرة على إدارة المناطق التعليمية والمدارس العامة بشكل عام، ومن الصعب تصنيف هذه العوامل وفقًا للطريقة التقليديَّة التي تُقسِّمها إلى عوامل ثقافية، واجتماعية، وسكانية، واقتصادية؛ وذلك لأنَّ كلَّ عنصر من هذه العوامل قد ينتمي إلى أكثر من تصنيفٍ واحد. لذلك، في هذا الفصل، لن نقوم بتقسيم العوامل إلى تصنيفات

محدَّدة، بل سنعرض أبرز العوامل المؤثِّرة على إدارات المناطق التعليمية في الولايات المتحدة، وذلك كما يأتي:

الحضارات الغربية:

تُعدّ الولايات المتحدة امتدادًا للحضارة الغربية التي ورثت الحضارات والفلسفات الغربية القديمة اليونانية ثم الرومانية والأوروبية وصولًا إلى الوقت الحالي.

الدستور الأمريكي:

يُعتبر الدستور المرجع الأساسي للقوانين في الولايات المتحدة. وقد كُتِب الدستور الأمريكي بعد سنوات من إعلان الاستقلال عن بريطانيا، حيث تمت كتابته في عام 1788م، ويُقسِّم الدستور السُّلطات في الولايات المتحدة إلى ثلاث سُلطات رئيسية لضمان عدم استبداد سُلطة عن أخرى:

- السُّلطة التشريعية بقيادة الكونغرس.
- السُّلطة القضائية، والتي تمثلها المحكمة العليا في واشنطن والمحاكم التابعة لها.
- السُّلطة التنفيذية، التي يُديرها البيت الأبيض.

وعلى مرِّ السنين حدثت عدَّة تعديلات على الدستور، من أبرزها:

التعديل الأوَّل: أو ما يُعرف بوثيقة الحقوق، والذي يضمن حقوقًا للسُّكان منها: حرية الاعتقاد، وحرية التعبير، وأحقيَّة تملُّك الأسلحة، وكذلك ضمان علمانية الدولة.

التعديل الثالث عشر: الذي أنهى العبودية.

التعديل الرابع عشر: الذي يضمن الحماية المتساوية.

التعديل الخامس عشر: الذي ضمن حقوق التصويت للسُّود المحرَّرين.

وقد كتب الدستور الآباء المؤسِّسون الذين قادوا الثورة الأمريكية على الوجـود البريطاني، وكان مُوجَّهًا بشكل أساسي لمصلحة المستوطنين البيض. وكان حقُّ التصويت حصريًّا على بعض الفئات المتعلِّمة من البيض، حيث كانت العنصرية والعبودية مُنتشرة في تلك الفترة. لهذا السبب، كان الدستور الأمريكـي دائمًـا معرَّضًا للتساؤلات والتعديلات المستمرة. ولا ينصُّ الدستور الأمريكـي علـى أحقيَّة ومجانية التعليم للمواطنين، لكن جميع الولايات بما فيها مـن مؤسَّسـات مُلزَمة بتطبيق مواد الدستور الأمريكي بما فيها المدارس العامة.

الديمقراطية:

تُعدُّ الديمقراطية من العوامل المؤثِّرة بشكل كبير على إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة. والديمقراطية ممارسة راسخة في مجتمع الولايات المتحـدة، حيث تم تضمينها في الدستور الأمريكي، ويعـود تـاريخ هـذه الممارسـات الديمقراطية إلى بداية الاستيطان الأوربي للولايات المتحدة، وأيضًا اسـتُخدِمت الديمقراطية كشعار ومطالبة للمستوطنين أثناء الاحتلال البريطاني، وتلعب دورًا محوريًّا في تاريخ الولايات المتحدة، حيث قامت الثورة الأمريكية بنـاءً علـى المطالبة بالتمثيل والحقوق. وكان أحد أبرز أسباب الاحتجاجات التي أدَّتْ إلـى الثورة هو فرض الضرائب دون تمثيل شعبي، وقد برز في تلك الفترة شعار "لا ضرائب بدون تمثيل"، من الأحداث التاريخية البارزة المرتبطة بهـذا النضـال الديمقراطي، كان (حفلة شاي بوسطن)، التي ساهمت في تصعيد الاحتجاجـات ضد الحُكم البريطاني، وأدَّت في النهاية إلى إعلان الاستقلال عن بريطانيا.

وتُعتبر الديمقراطية ممارسة موجودة في جميع الولايات الأمريكية، حيـث يـتمُّ انتخاب السُّلطات التنفيذية على مستوى الولايات، بمـا فـيهم عُمـدات المـدن ورُؤساء المقاطعات وحُكَّام الولايات بشكل دوري، وفقط بضوابط تتغيَّر مع تغيُّر الزمان، وكذلك السُّلطات التشريعية في الولايات من أعضاء الكـونغرس علـى

مستوى الولاية يتمُّ انتخابهم بشكل كامل، حيث إن لكلِّ ولاية كونغرس خاصًّا فيها. كما أن الديمقراطية ممارسة بشكل أوضح على المستوى الفيدرالي والتي دائمًا ما تقترن بصخبٍ كبير واهتمام واسع في وسائل الإعلام داخل وخارج الولايات المتحدة؛ بسبب أهمية هذه الدولة وتأثيرها القوي في جميع المستويات على دول العالم. ويُنتخب الرؤساء كلَّ أربع سنوات بحد أقصى فترتين من الحكم، كما يتمُّ انتخاب أعضاء السُّلطة التشريعية أو ما يُسمى الكونغرس والمكوَّن من مجلسين هما مجلس الشيوخ المكوَّن من 100 عضو، بالإضافة إلى أعضاء مجلس النوَّاب المكوَّن من 435 عضوًا، جميعهم يتمُّ اختيارهم بطرُق ديمقراطية؛ ليُمثِّلوا ولاياتهم، وبالنسبة لمجلس الشيوخ فإن كلَّ ولاية لها ممثِّلان في مجلس الشيوخ، وكذلك أعضاء مجلس النوَّاب يُمثِّلون جزءًا من الولاية، حيث إنهم يُمثِّلون مقاطعة معيَّنة داخل الولاية، والمقاطعة في التقسيم الانتخابي مختلفة عن المقاطعة التعليمية، فأعضاء مجلس النوَّاب يُمثِّلون مناطق أكبر بكثير. أمَّا السُّلطة القضائية –ونهتمُّ في هذا الكتاب بالمحكمة العليا– فيتمُّ تعيين قُضاتها من قِبَل الرئيس الأمريكي بموافقة مجلس الشيوخ.

وتُمارَس الديمقراطية على مستوى إدارة المناطق التعليمية الديمقراطية كذلك، حيث يتمُّ انتخاب أعضاء مجلس التعليم أو مجلس الأمناء على مستوى المناطق التعليمية من قِبَل الأهالي. وأعضاء مجلس الأمناء يقومون بتعيين مدير المنطقة التعليمية، ويُشاركون في مراجعة التقارير ووضع الخطط الإستراتيجية لمستقبل المنطقة التعليمية. ويجتمع مجلس الأمناء بانتظام، ويتمُّ اتخاذ القرارات داخل الاجتماعات من خلال التصويت، حيث تُعتمد القرارات بناءً على رأي الأغلبية، مما يُعزِّز مفهوم الديمقراطية في مستوى إدارة المناطق التعليمية. كما أن أسلوب الإدارة الديمقراطية شائع في جميع المجالس على صعيد مكتب التعليم، وكذلك المدارس العامة.

العلمانية:

ينصُّ التعديل الأوَّل في الدستور الأمريكي على علمانية الدولة، حيث يمنع الكونغرس من إصدار أيِّ قانون يختصُّ بإقامة دينٍ معيَّن أو يدعم أيَّ دينٍ على حساب آخر. وهذا المبدأ يُؤكِّد على الفصل بين الدولة والدِّين منذ تأسيس الولايات المتحدة على الرغم من أن معظم الآباء المؤسِّسين الذين ساهموا في كتابة الدستور كانوا متديِّنين، إلا أنهم رأوا ضرورة الفصل بين الدِّين والدولة، وذلك من منظور تعدُّدية ثقافية واستشراف لمستقبل البلاد، حيث فضَّلوا أن تكون الدولة محايدة دينيًّا، ولا تدعم أيَّ ممارسات دينية محدَّدة. ورغم هذا التوجُّه العلماني، شهد التاريخ التعليمي الأمريكي بعض الممارسات التي خالفت هذا المبدأ، مثل إقامة الصَّلوات والطقوس المسيحية في المدارس العامة حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين. حينها، ظهرت دعاوى قضائية عديدة وصلت إلى المحكمة العليا، التي حكمت ضد ممارسة الصَّلوات وإظهار المظاهر الدينية في المدارس العامة؛ كونها مؤسَّسات مموَّلة من الحكومة. ومنذ ذلك الحين، لم يعد مسموحًا في المدارس العامة بتدريس المناهج الدِّينية من منظور ديني، بل يُسمَح بتناول المواضيع الدِّينية فقط من منظور ثقافي أو تاريخي. وقد تم رفع العديد من القضايا إلى المحكمة العليا تتعلَّق بالممارسات الدِّينية في المدارس العامة، وتُوجد نماذج لتلك القضايا التي تم التطرُّق إليها في هذا الكتاب، والتي تُبرز كيفية التعامل مع هذه القضايا ضمن إطار علمانية الدولة.

حرية التعبير:

يضمن التعديل في الدستور الأمريكي حرية التعبير للسُّكَّان، ويتمتَّع سُكَّان الولايات المتحدة بحرية تعبير واسعة في مختلف القضايا، سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو سياسية، (وذلك مع وجود ضوابط معيَّنة تُحدِّد نطاق هذه الحرية، فهناك خطوط حمراء لا يُسمح بتجاوزها، خاصَّة فيما يتعلَّق ببعض الفئات من

المجتمع أو بعض القضايا الحسَّاسة، مثل المسائل الدِّينية المتعلِّقة باليهود أو المحارق اليهودية، حيث لا يمكن لأحدٍ انتقاد أو التشكيك في هذه القضايا دون مُواجهة تداعيات قانونية كبيرة). ومع ذلك، يبقى هامش الحريات في الولايات المتحدة واسعًا، حيث يضمن التعديل الأوَّل في الدستور الأمريكي حرية التعبير. وهذا المبدأ يُؤثِّر أيضًا على المدارس العامة، حيث نشأت العديد من القضايا المتعلِّقة بحرية التعبير في الأوساط التعليمية. ويُطرح باستمرار تساؤلات حول مدى حرية التعبير التي يتمتَّع بها الطلاب والمعلِّمون ومنسوبو المدارس. وفي هذا الكتاب، تم عرض عددٍ من القضايا التي وصلت إلى المحكمة العليا والتي تناولت تفسير بعض الإشكاليات القانونية المتعلِّقة بحرية التعبير في المدارس، وكيفية تفاعل النظام القضائي الأمريكي مع هذه القضايا بما يتفق مع نصوص الدستور.

الحكومة الفيدرالية (السُّلطة التنفيذية):

تُعتبر مسألة توفير التعليم في الولايات المتحدة من القضايا التي تقع ضمن اختصاص كلِّ ولاية على حدة، حيث لا ينصُّ الدستور الأمريكي صراحةً على أن التعليم مجاني أو أن الحكومة الفيدرالية مسؤولة بشكل مباشر عن تقديم الخدمات التعليمية، إلا أن جميع دساتير الولايات الخمسين تُلزم الحكومات المحلية بتوفير التعليم لسكانها. وقد شهدت الولايات المتحدة منذ النصف الثاني من القرن العشرين زيادة ملحوظة في تدخُّل الحكومة الفيدرالية في قطاع التعليم، وقبل هذه الفترة، كان دور الحكومة الفيدرالية محدودًا للغاية، حيث اقتصر على تقديم الدعم في مناسبات معيَّنة مثل بناء المدارس، ومع ذلك، فإنه بدءًا من الستينيات صدرت مجموعة من القوانين التعليمية الفيدرالية التي ترتبط بمخصَّصات مالية مهمة، تعتمد المدارس العامة والمناطق التعليمية على الامتثال لهذه القوانين؛ لضمان حصولها على التمويل اللازم، خاصة في ظلِّ مُعاناتها من نقصٍ في الموارد المالية.

تقوم الحكومة الفيدرالية بتقديم مساعدات مالية للمدارس العامة، مشروطة بتطبيق القوانين الفيدرالية المتعلِّقة بالتعليم، وقد تم تناول هذه القوانين في الكتاب عبر فصلٍ خاصٍّ يتناول تأثير التشريعات الفيدرالية على التعليم، ويُلاحظ أن العديد من القوانين التعليمية الفيدرالية نشأت من مشاريع سياسية قدَّمها رُؤساء الولايات المتحدة، حيث يسعى كلُّ رئيس أو مُرشَّح رئاسي إلى تضمين إصلاحات تعليمية في برنامجه السياسي، ومن الأمثلة البارزة على تلك التشريعات قانون بوش الابن المعنون بـ "لا يُوجد طفل خلف الركب" لعام 2001م، وقانون أوباما للتعليم والمسمَّى "النجاح لكلِّ طفل" لعام 2015م، اللذان بدآ كأفكارٍ سياسية، وتم تمريرهما لاحقًا من قِبَل الكونغرس كقوانين رسمية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الحكومة الفيدرالية من خلال وزارة التعليم الفيدرالية دورًا حيويًّا في الإشراف على تطبيق المعايير التعليمية في المدارس، وتمويل البرامج التعليمية في المدارس العامة في كلِّ الولايات، مثل: برامج الأطفال ذوي الإعاقة، ومنها برامج تعليم الطلاب غير الناطقين بالإنجليزية. وفيما يتعلَّق بتمويل المدارس، تُشير أحدث الإحصائيات إلى أن الحكومة الفيدرالية تُوفِّر حوالي 15% من إجمالي ميزانية المدارس العامة، وهي نسبة تُعتبر كبيرة مقارنة بالفترات السابقة (للتوسُّع يُوجد فصل خاص بالتمويل في هذا الكتاب).

النظام القضائي:

النظام القضائي له تأثير كبير على إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة، فكلُّ ولاية من الولايات الخمسين لديها نظامها القضائي الخاص، والذي يتألَّف عادة من ثلاثة مستويات: المحاكم العامة، ومحاكم الاستئناف، والمحكمة العليا. ورغم اختلاف مسمَّيات هذه المحاكم بين الولايات، إلا أن هيكلها العام شبه موحَّد. وتتعامل محاكم الولايات عادةً مع القضايا العائلية، والتركات، والعقارات، بشرط ألا تتعارض مع المخالفات الدستورية. بالإضافة إلى ذلك،

يُوجد نظام قضائي فيدرالي يلعب دورًا رئيسيًّا في القضايا التي تتعلَّق بـالتعليم على مستوى البلاد، وهو ما يعنينا في هذا الكتاب؛ كـون أنَّنـا نتحـدَّث عـن عموميات إدارة المناطق التعليمية في كافة الولايات. ويعود أصل هـذا النظـام القضائي الفيدرالي إلى الحاجة لضمان عدم تعرُّض المواطنين للتمييز عند وجود خلافات بين ولايات مختلفة. ففي بداية تكوين الولايات المتحدة، كان الانتمـاء الأكبر للمواطنين هو لولاياتهم، لذلك نجد أن قادة الجيش الأمريكي قد انحـازوا إلى ولاياتهم في الحرب الأهلية، فهم يرون أنهم مواطنون ينتمون لنيويورك أو فرجينيا وليس للولايات المتحدة كدولة؛ مما خلق حاجة إلى إنشاء محاكم فيدرالية تضمن المساواة في التعامل مع القضايا بين المواطنين من ولايـات مختلفـة، وأيضًا تتعامل المحكمة الفيدرالية في حالات القضايا بين ولايتـين. وتتعامـل المحاكم الفيدرالية مع القضايا الكبرى في الوقت الحالي والتـي تمـسُّ الأمـن الوطني مثل سرقات البنوك والمخالفات الدستورية. والنظام القضائي الفيـدرالي يتكوَّن من ثلاثة مستويات: محاكم المقاطعات الفيدرالية (وعددها 94 محكمـة)، ومحاكم الاستئناف (وعددها 13 محكمة)، والمحكمة العليـا التـي تتخـذ مـن واشنطن مقرًّا لها، وتتألَّف من تسعة قُضاة يتمُّ تعيينهم من قِبَل الرئيس الأمريكي بموافقة مجلس الشيوخ. وتُعتبر الأحكام الصادرة عن المحكمة العليـا مُلزِمـة للجميع، وبالتالي تُؤثِّر بشكل مباشر على السياسات التعليمية في البلاد. وتتفاوت آراء القُضاة الفيدراليين بمرور الوقت، حيث تتأثَّر بالواقع الثقافي والاجتماعي، فعلى سبيل المثال: قضايا العزل العنصري في المرافق غير مخالفـة للتعـديل الدستوري الرابع عشر في نهاية القرن التاسع عشر في قضية العربات، بينمـا حكمت المحكمة العليا بعدم دستورية الفصل العنصري في المرافـق. وهنـاك فصلٌ كامل في هذا الكتاب يُناقش تلك القضايا بنـوعٍ مـن التفصـيل. ومـن الضرورة بمكان أن يكون مديرو المناطق التعليمية والقادة في المدارس علـى

دراية كاملة بالقوانين والقضايا القضائية التي تُؤثِّر علـــى عملهـــم، حيـــث إن مخالفتها قد تُؤدِّي إلى عقوبات مالية جسيمة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك اشتراطات في جميع إدارات التعلــيم فـــي الولايـــات الخمسين مطلوبة من القادة التعليميين مثل مديري المدارس والمناطق التعليمية، وأهمها: الحصول على رخصة خاصة تتطلَّب اجتياز برامج دراسات عليا، تقوم بتدريس أكثر من مقرَّر في القانون التعليمي، بالإضافة إلى اجتيـــاز اختبـــارات موحَّدة مخصَّصة لقيادة المناطق التعليمية، فيها العديد من الأسئلة القانونية، وهذه التدابير تهدف إلى تجنُّب الانتهاكات القانونية التي قد تُكلِّف المناطق التعليميـــة مبالغ مالية كبيرة. على سبيل المثال: في عام 2022م وصل حجم التعويضـــات للضحايا من قِبَل مؤسَّسات التعليم قرابة 1.9 مليار دولار كنتيجة للحصول على أحكام قضائية أو تسويات مع ممثِّلي مؤسَّسات التعلـــيم، بمـــا فـــيهم الممثلـــون القانونيون للمناطق التعليمية[137].

الجهات التشريعية التنفيذية القضائية على مستوى الولايـــة: تُعـــدّ الولايـــات المسؤول الأول عن توفير الخدمات التعليمية للسكان في سن المدرسة، فلا توجد مواد دستورية تضمن حقوق التعليم للمواطنين على المستوى الفيـــدرالي، لكـــن دساتير الولايات جميعها تتضمن موادًا متعلقة بتكفل الولايـــة بتـــوفير التعلـــيم المجاني للجميع. في الوقت نفسه توجد قوانين على مستوى الولايات تتضـــمن إلزامية التعليم على السكان جميعهم في سن المدرسة، والأهالي الذين يرفضون إرسال أبنائهم إلى المدارس أو يعلمونهم منزليًا وفق شروط معينـــة مـــن إدارة التعليم على مستوى الولاية سيتعرضون للمساءلة القانونية. توجد ثماني ولايات ومقاطعة كولومبيا التي بها العاصمة واشنطن يبدأ التعليم الإلزامي فيها عند سن الخامسة، بينما توجد 24 ولاية يبدأ بها التعليم الإلزامي في سن السادسة، كما أن هناك 16 ولاية تلزم سكانها الصغار بالتعليم منذ سن السابعة، وهناك ولايتـــان

تطبقان التعليم الإلزامي منذ سن الثامنة، كما ينتهي سن إلزامية التعليم بصـــورة متباينة بين الولايات، فهناك 19 ولاية تنتهي فيها إلزامية التعليم عند بلوغ الفرد 16 سنة، و11 ولاية تنتهي الفترة القانونية للتعليم الملزم عند بلوغ سن السابعة عشرة، فيما أن الولايات المتبقية وهي 20 ولاية ومقاطعة كولومبيـــا يطـــالبون السكان بمواصلة التعليم حتى سن الثامنة عشرة من العمر[138].

وكما هو التنظيم في المستوى الفيدرالي يوجد لكل ولاية دستور خاص بها، لكن يجب ألا تتضمن مواد دستور الولاية أي مـــواد مخالفـــة للدســـتور والقـــوانين الفيدرالية، فإذا كانت هناك مواد مخالفة فإنها تزال. وتقسم دســـاتير الولايـــات السلطات إلى ثلاث سلطات أيضًا وهي: السلطة التشريعية ويمثلهـــا كـــونغرس الولاية، والسلطة القضائية ويمثلها المحاكم حيث إن لكل ولاية نظامها العـــدلي، والسلطة التنفيذية ويمثلها حاكم الولاية. وتلعب الجهات الثلاث دورًا هامًا فـــي تشكيل سياسات التعليم على مستوى الولاية، وتؤثر على إدارة المناطق التعليمية في عدة مجالات، منها التمويل، الاختبارات الموحدة، معـــايير المنـــاهج، إدارة الموارد البشرية، والجوانب القانونية. وسوف يناقش الكتاب في أجزاء أخـــرى تأثير الولاية على إدارة المناطق التعليمية بمزيد من التفصيل.

الثقافة الأنجلوسكسونية:

ارتبطت المدارس الأمريكية الأقـــدم تأسيسًـــا بـــالتراث البريطـــاني وبالثقافـــة الأنجلوسكسونية، فعلى الرغم من أن الإسبان والسويديين والهولنـــديين ســـبقوا البريطانيين في القدوم للعالم الجديد، إلا أن الحضور الأكبر كان للمهاجرين من بريطانيا، سواءً ما يطلق عليهم الحجاج وهم البريطانيون الذين فرّوا من بلادهم لأسباب دينية، وهم الذين أسَّسوا أول مدرسة عامة في بوسطن في عـــام 1635 للميلاد تحت مسمى "مدرسة بوسطن النحوية"، وكذلك أسَّسوا أول مؤسسة تعليم عال في البلاد وهي كلية في هارفارد في عام 1636م، ومنهم المهاجرين أيضًا

من البريطانيين الذين قدموا تنفيذاً لأوامر التاج البريطاني الذي أمر بالتوسع في السيطرة على العالم الجديد. ولا تزال الثقافة الأنجلوسكسونية هي السائدة في المجتمع الأمريكي فاللغة الإنجليزية هي اللغة المعتمدة. وتعتمد إدارة المناطق التعليمية اللغة الإنجليزية بوصفها لغة رسمية للتدريس في المدارس العامة، رغم أن الدستور الأمريكي ودستور الولايات لا ينص على لغة رسمية للبلاد أو الولاية؛ مما يقود الكثير من المهتمين إلى التساؤل عن اعتمادهم على اللغة الإنجليزية لتدريسها في مدارس عامة معظم سكانها من الطلاب الناطقين باللغة الإسبانية، وهي من القضايا المهمة في الميدان التعليمي.

الرأسمالية:

نشأت الولايات المتحدة على أُسُس رأسمالية واحترام حقوق الملكية الخاصة، واستعرت الرأسمالية في الولايات المتحدة في وقت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، التي حوَّلت الولايات المتحدة من بلد زراعي متخلّف إلى بلد صناعي حديث. وأثَّر الفكر الرأسمالي في المدارس العامة بما فيها المناهج التعليمية، وكيفية النظر إلى المدارس ومخرجاتها من التلاميذ كسلعة ورأسمال بشري، معيار نجاحه مساهمة مخرجات مؤسسات التعليم في تحقيق نمو اقتصادي، وإذا لم يتحقق ذلك النمو فهناك تساؤل عن جدوى تمويل المدارس العامة بمبالغ كبيرة من وجهة نظر الكثير من حاملي الفكر الرأسمالي وهو الفكر الذي لا يزال المسيطر على الولايات المتحدة الأمريكية.

النقابات:

يجب ألا يُغفل تأثير المبادئ الاشتراكية في تاريخ الولايات المتحدة، فبعد تحول البلاد إلى صناعية وترك الأمريكيين قراهم الصغيرة ومزارعهم تجاه المدن الأمريكية الكبيرة في القرن التاسع عشر وبداية العشرين ليكونوا عمالاً في مصانع الأثرياء. ومع مرور الوقت وازدهار المصانع الأمريكية وكثرة العمال

فيها سواءً من الأمريكان أو من المهاجرين؛ وصلت أفكار الاشتراكية إلى الولايات المتحدة، وبدأ العمال بالمطالبة بحقوقهم، وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تكوّن كثير من النقابات العمالية لحفظ حقوق العمال والدفاع عن مطالبهم، كما قُدّرت أعداد الصحف الاشتراكية في الولايات المتحدة بأكثر من 380 صحيفة يومية في بداية القرن العشرين[139]. وتُعدّ نقابات المعلمين من أكبر النقابات العمالية على مستوى البلاد لها تأثير كبير في الدفاع عن حقوق الكادر التعليمي والإداري في المدارس العامة، وللنقابات دور مؤثر في إدارة المناطق التعليمية، لذلك أفرد لهم في هذا الكتاب فصلًا خاصًا بهم. ويرجع العديد من المفكرين حركة المدارس المشتركة التي كانت أول أشكال التعليم العام الممول حكوميًا على نطاق واسع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى أنها ناتجة عن الفكر الاشتراكي الذي يحارب الطبقية؛ مما منح العديد من أسر الفقراء حق التعليم بعد أن كان التعليم امتيازًا لأبناء الأثرياء. في المقابل يعتقد الطرف الآخر أن تأسيس المدارس العامة في الولايات المتحدة هي نتاج الرأسمالية التي تبنت الحداثة والتحول للمصانع بدلًا من الزراعة والمصانع التي تحتاج إلى عمال مدربين يعرفون أساسيات القراءة والكتابة للتعامل مع المكائن، لذلك المدارس العامة جاءت بوصفها نتاج الرأسمالية كالتقاء بين المصالح، حيث الأثرياء يحظون بعمال لديهم أساسيات القراءة والكتابة والحساب من خريجي المدارس وهذا أمر إيجابي لمالكي المصانع من رجال الأعمال من جهة، كما أنه يخدم الوطن من جهة أخرى في تطوير موارده البشرية.

الهجرات:

يطلق على الولايات المتحدة بلد المهاجرين؛ حيث إن معظم سكانها أتوا من الخارج، بما فيهم الآباء المؤسسين الذين أعلنوا استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا. ولا زالت الولايات المتحدة تُعدّ الوجهة الأولى للمهاجرين حول العالم، ويتوقع أن يزيد عدد المهاجرين سواءً بطرق شرعية أو غير قانونية في البلاد.

وتسهم الهجرات بالتغيرات الديموغرافية الكبيرة، وهذا يؤثر في إدارة المنـــاطق التعليمية بشكل كبير لسببين هما معظم أبناء المهاجرين هم من يقيمون بصورة غير قانونية لكن يتيح لهم القانون الدراسة في المدارس العامـــة حســـب قـــرار المحكمة العليا في القضية الشهيرة في القضاء الأمريكي في قضية بلير ضد ديو لعام 1982م، ويؤثر المهاجرون غير القانونيين سلبًا في المدارس العامة فيمـــا يتعلق بالتمويل، فالمدارس وإدارات المناطق التعليمية تمول عن طريق دافعـــي الضرائب من مستويات حكومية مختلفة، فالمهاجرين بشـــكل غيـــر قـــانوني لا يدفعون الكثير من الضرائب مثل ضرائب الدخل، بينما يستفيد أبنـــاؤهم مـــن خدمات التعليم بشكل مجاني[140]. كما أن أكثر المهـــاجرين غيـــر القـــانونيين لا يتحدثون اللغة الإنجليزية ومستواهم التعليمي ضعيف؛ مما ينعكس على أبنـــائهم عند الالتحاق بالمدارس العامة حيث إن التلاميذ يأتون للمدارس وهم غير متقنين للغة الإنجليزية لأنهم يتحدثون الإسبانية مع أهاليهم، مما يضطر بإدارة التعلـــيم في المناطق التنسيق مع مدارسها لافتتاح برامج لتعليم الأطفال اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها، وهي برامج مرتفعة التكلفة تحظـــى بكثيـــر مـــن الأمـــوال المخصصة لها من الحكومة الفيدرالية لدعم برامج تعليم اللغة الإنجليزية لغيـــر الناطقين بها، مما يستقل بأموال من إيرادات مناطق التعليم المالية المخصصـــة من الولاية والبلدية ويؤثر في جودة البرامج الأخرى في المدارس.

التعددية الثقافية والعرقية للأقليات:

تتمتع الولايات المتحدة بتنوع ثقافي؛ فالولايات المتحدة فيهـــا عرقيـــات كثيـــرة وداخل كل عرقية تجد اختلافات ثقافية، فالمهاجرون من إيطاليا يختلفون ثقافيًّـــا عن المهاجرين من المكسيك ودول القارة الأمريكية الجنوبية حيث تشهد نسبتهم ارتفاعًا غير مسبوق في العقود الأخيرة؛ نظرًا إلى الهجرات غير القانونية وعدم اتخاذ السلطات قرارات حاسمة حيالهم لكونها قضية رأي عـــام لمـــا تتضـــمنه القضية من أبعاد نفسية وإنسانية من جهة، وكذلك تحتاج السوق الأمريكية إلـــى

عمالة غير قانونية تتقاضى مبالغ دون الحد الأدنى من الأجـور خاصـة فـي المزارع ومجالات البناء، مما يسهم في الحد من التضخم في ظـل تراجعـات كبيرة في مستويات البطالة في صفوف الأمريكان، لذلك وجود هؤلاء المهاجرين غير النظاميين له فوائد أيضًا، وتتعاظم التعددية الثقافية داخل مؤسسات التعلـيم العامة الأمريكية فهناك طلاب من خلفيات دينية وإثنية مختلفة. والتلاميـذ مـن العرق الأبيض يشكّلون الأغلبية من حيث عدد التلاميذ في المدارس الحكوميـة بنسبة 46%، وهذه نسبة قليلة جدًّا مقارنة بنسبتهم في فترات تاريخيـة سـابقة. ويشكّل التلاميذ من الهسبانك وهم تلاميذ من أصول لاتينية مثل دول المكسـيك وأمريكا الجنوبية ويتحدثون الإسبانية كلغة أولى 28% من مجموع التلاميذ في المدارس الحكومية بزيادة كبيرة جدًّا، ويتوقع أن يصبح التلاميذ مـن أصـول مكسيكية أغلبية تلاميذ المدارس الحكومية قبل عام 2050؛ لأنّ معدلات زيادتهم كبيرة جدًّا. ويأتي في التصنيف الثالث من حيث أكبر عرقيـة مـن الدارسـين التلاميذ من العرق الأسود حيث يشكلون 15% من مجموع تلاميـذ المـدارس الحكومية لعام 2020م، والطلاب من أصول آسيوية يشكلون نحـو 6% مـن طلاب المدارس العامة، ونسبة الأطفال من السكان الأصليين أقل من 1% فـي العام المذكور نفسه[141].

وتركز التقارير الحكومية على المتغيرات الديموغرافية للطلاب وكذلك للموظفين في المنظمات كافة؛ من أجل الشفافية والإفصاح وكذلك من أجل استيفاء قـانون الحقوق المدنية لعام 1964 الذي يضمن عدم حصول تمييز بناء على العرق أو اللون أو الجنس في المنظمات جميعها بما فيها المدارس العامة، ويرجع الحرص الكبير على نشر تلك الإحصائيات المرتبطة بـالمتغيرات المـذكورة لأسـباب تاريخية شهدتها البلاد عانت الأقليات منها من التهميش، فالأمريكان السود الذين كان يطلق عليهم سابقًا الأمريكان الأفارقة تاريخهم حافل بالتمييز، فقد تعرضوا للاستعباد وجلب أجدادهم من القارة الإفريقية دون وجه حق وحتى بعد تحريرهم

في نهاية الحرب الأهلية عام 1865م، كانت هناك قوانين فصل عنصري ضدهم استمرت لمدة قرن من الزمن حتى صدور قانون الحقوق المدنية لعام 1964م، وقبل ذلك كانت هناك مدارس للبيض ومدارس أخرى مخصصة للأقليات التي كانت أغلبها من السود. أيضًا تعرض الأقليات من السكان الأصليين للتصفية والتشريد في بداية الاستيطان الأوروبي في معظم الولايات ثم هُمشوا، بل أُخذ أبناء بعض قبائل السكان الأصليين من أهاليهم في أمريكا الشمالية بشكل عام حيث تشارك الولايات المتحدة وكندا التاريخ العنصري والاضطهاد ضد السكان الأصليين، حيث كانوا يسمونهم بالهنود ويضعونهم في ملاجئ ومدارس داخلية لتغيير ثقافتهم بشكل إجباري في القرن التاسع عشر. كما تعرضت بعض العرقيات مثل الألمان والروس والطليان لموجات من العنصرية خلال الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة.

وتبرز الممارسات العنصرية في التعامل مع الأمريكان من أصول آسيوية والآسيويين المهاجرين بشكل عام. ويوثق المؤرخون الأمريكان بداية الوجود الآسيوي فيما يسمى بالولايات المتحدة بداية من القرن الخامس عشر وبعدها بدأ الاستيطان مجموعات من شرق الهند في القرن السابع عشر، وبعدها بدأت الكثير من الهجرات من اليابانيين، والصينين وغيرهم إلى جزر هاواي التي أصبحت ولاية أمريكية عام 1959م، وهي آخر ولاية تنضم للاتحاد المكون من خمسين ولاية. أما الوجود الحقيقي للآسيويين بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الساحل الغربي الأمريكي تحديدًا في ولاية كاليفورنيا التي انضمت للاتحاد عام 1850م وكانت مكان يجرم العبودية، لذلك احتاجوا إلى عمال قليلي الأجرة لبناء سكة حديد عملاقة تمتد لأكثر من 3000 كيلو متر تصل المناطق الغربية المطلة على المحيط الهادي بسكة قطار بالولايات الشرقية، وكانت مناطق السكك ذات جغرافية وعرة ويقدر عدد العمال من الصين بعشرين ألفًا كلهم ذكور عملوا في مشروعات سكك الحديد بين عامي

1863 إلى 1869م، وقد توفي الكثير من العمال لعدة أسباب منهـــا الظـــروف الجغرافية، وإصابات عمل، والبرودة القاسية أو حتى هجمات من قبائل السكان الأصليين أو ما يسمى الهنود. وبعد انتهاء أعمال مشروع القطار، قرر غالبيـــة هؤلاء الصينيين البقاء في الولايات المتحدة رافضين الرجوع إلى بلدانهم؛ بسبب توفر سبل العيش في هذا البلد. ولأن هؤلاء العمال لا يتحدثون الإنجليزية غالبًا تقوقعوا حول أبناء جلدتهم؛ مما أسهم في تطوير وإنشاء الكثير من الأحيـــاء أو المدن الصينية حسب ما تسمى اليوم في النصف الثاني من القرن التاسع عشـــر خاصة في الولايات الغربية وأكبر مدينة صينية في الولايات المتحدة هي فـــي سان فرانسيسكو، ويحرص في الأحياء الصينية على إبراز الثقافة الصينية حيث يُحيا فيها حفل رأس السنة الصيني الذي أصبح الاحتفال فيه من الأمور الشائعة في الولايات المتحدة، فلا تجد جامعة أو مدرسة كبيرة فيها طلاب آســيويين إلا وينظمون احتفالًا بهذه المناسبة. وعدم مغادرة الكثير من العمال الصينيين كان له وقع غير إيجابي على الكثير من الأمريكان خاصة العمال منهم، فقد كان العامل الصيني يرضى بالقليل من الأجر مقارنة بالمواطن؛ مما كوّن قناعـــة أن بقـــاء الصينيين تهديد اقتصادي على العمال الأمريكان، وغالبية الأمريكان فـــي تلـــك المرحلة حرفيين، مما قاد موجات عنصرية عنيفة ضد التجمعات الصينية وحرق وتدمير ممتلكاتهم[142]. استمرت الموجات الغاضبة مـــن الأمريكـــان ووصـــلت القضية إلى المستوى السياسي حيث أصدر الرئيس أرثر الثاني قانون اســـتبعاد الصينيين عام 1882م، وقبله بشهور أصدر قرار هجرة النساء الصينيات؛ للحد من استقرار الصينيين وعوائلهم بالأراضي الأمريكية. يذكر أن هذا القانون أول قانون يحدد فئة سكانية بالاسم وهم الصينيين حيث جعلهم عمالًا ومقيمين غيـــر شرعيين في البلاد مطالبينهم بضرورة مغادرة البلاد، كما أيضًا أول مرة يطرح فيها المهاجرون غير الشرعيين في الأدبيات الأمريكية التي ستصبح معضلة في القرن العشرين والقرن الحالي.

في أعقاب الحرب الأمريكية الإسبانية ضمت الولايات المتحدة عدة مناطق ودول كانت تابعة للإسبان على رأسها الفلبين التـــي رضـــخت للهيمنـــة الإمبرياليـــة الأمريكية عام 1902 بعد صراع لأربع سنوات، وقد كان هناك وجود للفلبينيين قبل ذلك لكن بأعداد محدودة، وساعد ضم الولايات المتحدة للفلبـــين وانضـــمام العديد من الفلبينيين في البحرية الأمريكية على انتقال هؤلاء للولايات المتحـــدة ليصبحوا مواطنين. كما أن الهنود والكوريين واليابانيين كانت لهم هجرات على مدار القرن التاسع عشر وبداية العشرين مكونين أعداد كبيرة من المهـــاجرين، ومن أهم الأحداث التاريخية التي لا تدع مجالًا للشك لعنصـــرية البـــيض مـــن الشعب الأمريكي ضد الأقليات من أصول آسيوية ما حدث للأمريكان من أصول يابانية خلال الحرب العالمية الثانية. فبعد هجوم القوات الجوية اليابانيـــة علـــى الطائرات المعدات العسكرية الأمريكية في ميناء بيرل هاربر في جزر هـــاواي نهاية عام 1941م، الذي كان من أسباب مشاركة الولايات المتحـــدة فـــي هـــذه الحرب الدموية وهو أول هجوم على الأراضي الأمريكية بعد الاستقلال لكـــون حرب 1812م جاءت ردة فعل دفاعية وليست هجومية في المقام الأول، بـــدأت موجات من العنصرية على الأشخاص من أصـــول يابانيـــة داخـــل المنـــاطق والولايات الأمريكية، ويقدر عدد المقيمين في الولايات المتحدة من أصول يابانية بتلك السنوات بنحو 130 ألفاً معظمهم يحملون الجنســـية الأمريكيـــة، كمـــا أن غالبيتهم من الجيل الثاني والثالث من المهاجرين أي لا توجد لهم صلة من قريب أو بعيد مع اليابان الإمبراطورية. بعد دخول الولايات المتحدة الحـــرب بشـــكل رسمي ازدادت الضغوط على هؤلاء المجموعة بشكل كبير، واعتقد الكثير مـــن الأمريكان أن هؤلاء الآســـيويين مـــن الممكـــن أن يكونـــوا عيونًـــا وعمـــلاء للإمبراطورية اليابانية؛ مما اضطر بعض الولايات لإعلان فرض حظر التجول للأشخاص من أصول يابانية، أما القرار الأكثر تطرفاً كان الأمر التنفيذي مـــن الرئيس فرانكلين روزفلت في عام 1942م الذي يخول وزير الحـــرب بتحديـــد

المناطق المحتملة للمواجهة مع الأعداء لتكون خاضعة للسلطة العسكرية، مما مهد لاعتقال نحو 120 ألف ياباني ممن يقطنون الساحل الغربي ووضعهم تحت الإقامة الجبرية في عشرة مخيمات معزولة ورقابة عسكرية تحت ظروف نفسية ومعيشية صعبة استمرت لنحو خمس سنوات. وكان الهدف هو التأكد من عدم وصول معلومات استخباراتية من هؤلاء اليابانيين للعدو الياباني، يذكر أن السلطات أجرت عملًا مماثلًا مع المقيمين من أصول ألمانية ومن كان في محورها لكن بأعداد لا تقارن بمأساة اليابانيين. وعانى الأمريكيون من أصول يابانية في تلك المخيمات أو المعتقلات بشكل أصح من مشكلات نفسية كبيرة؛ لكونهم يلامون بشيء لم يفعلوه وهو الخيانة وعدم الولاء، أيضًا تلك المخيمات كانت في مناطق جغرافية غير مريحة حيث البرد القارس مع قلة الرعاية الصحية والتغذية لهؤلاء المتهمين دون قضية. وبعد أربعة عقود من انتهاء الحرب العالمية عام 1988م اعتذر الرئيس والممثل السابق ريجن من المعتقلين وأسرهم، ووقع قانون ملزم بصرف تعويضات مالية لهؤلاء الضحايا وأسرهم، وتعزى كثرة التنمر على الآسيويين بشكل عام في الولايات المتحدة إلى عدم ميلهم للعمل في المجال السياسي وتمثيل تلك الفئات والدفاع عنها في الكونجرس على مستوى الولايات أو حتى على مستوى البلاد.

وتشهد الولايات المتحدة أخيرًا موجات كراهية ضد المسلمين والعرب في أعقاب هجمات 11 سبتمبر لعام 2001م طال تأثيرها الكثير من المساجد والتجمعات السكانية المسلمة. وكل تلك الحقائق تقود إلى ضرورة متابعة أماكن الدراسة والعمل بشكل لصيق من متخذي القرار السياسي للحكم إذا كانت هناك ممارسات عنصرية ضد الأقليات أو أنها في طريقها للزوال. ويعتقد المشرعون الأمريكان أن أفضل طريقة لتحقيق معايير عدم وجود تمييز بناء على الجنس أو العرق أو اللون هو أن يكون تمثيل الموظفين بنسبتهم نفسها في المجتمع، فعلى سبيل المثال يشكل الطلاب السود 15% من طلبة المدارس العامة لذلك من المهم أن

يكون تمثيلهم كمعلمين وإداريين من العاملين في المدارس بنسبة مقاربة لتحقيق نوع من العدالة من جهة، وكذلك أن المعلمين من عرقية الطلاب وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية نفسها أكثر دراية بالتحديات التي يعانيها الطلاب. وتمارس سياسات التميز الإيجابي وهي قانونية في قبول طلبات التوظيف حيث تُعطى الأولوية لقبول المرشحين للتدريس من العرقيات غير البيضاء وسط معارضة من القانونيين أن هذا يعارض قانون 1964م، لكن مبرر المحكمة العليا أن التمييز الإيجابي ضرورة للتعامل مع القصور الحادث في تأهيل الأقليات الناتج عن العنصرية والتمييز التي تعرض لها آباؤهم؛ مما حرم آباؤهم من الحصول على فرص تعليم وعمل جيدة مثل العرقية البيضاء. في عام 2020-2021م بلغ عدد المعلمين في المدارس العامة 3.8 مليون، ويشمل هذا العدد المعلمين بدوام كامل أو جزئي. وتشكل الإناث غالبية الكادر التدريسي بنسبة 77%. ويسيطر البيض على وظائف التعليم حيث إن 80% من المعلمين هم من العرق الأبيض. كما أن 46% من الطلاب من العرق الأبيض نفسه. ويرى بعض الباحثين أن نسبة تمثيل العرق يجب أن تكون متوازنة بين الطلاب والمعلمين، وهذا الاتجاه يرجع إلى أسباب تاريخية متعلقة بالعنصرية في الولايات المتحدة. ويبلغ عدد المعلمين من العرق الهسبانك أو المكسيكي نحو 9%، بينما يبلغ عدد الطلاب من هذا العرق 28%، وتشير بعض الأبحاث إلى أن المتعلمين يتعلمون بشكل أفضل من المعلمين الذين يشركونهم الخلفية العرقية والثقافية والاجتماعية. وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة المعلمين السود 6%. وتتعامل إدارة المناطق التعليمية بحساسية كبيرة تجاه قضايا الأقليات سواء من الطلبة من الموظفين حيث دائمًا مما تتحول إلى قضايا رأي عام، وبعضها يصل إلى القضاء ومن ضمن القضايا المتعلقة بالأقليات الثقافية أخيرًا ظهور موجة ممن يصنفون أنفسهم على أنهم شواذ جنسيًا من الطلاب والموظفين في إدارة التعليم المحلية التي تشرف على المدارس أو الموظفين في المدارس من كادر

تعليمي وإداري، وقد يستغل هؤلاء الموظفين أو الطلاب أي قضية ضدهم على أنها من قضايا التحيز ضد أقلية، لذلك تتعامل قيادات المناطق التعليمية بحذر من تلك المتغيرات السلبية التي صارت واقعًا.

تاريخ السود:

مرت العرقيات والأقليات غير البيضاء جميعها بأنواع من الجـرائم وانتهـاك الحقوق، وربما التطهير العرقي مثل ما حدث لقبائل كثيرة من السكان الأصليين، لكن لم يبقَ تأثير لتاريخ السود، والظلم هو الأكثر تأثيرًا في التعليم العام. وعلى الرغم من مرور وقت طويل على نهاية الحرب الأهلية الأمريكيـة وحصـول العبيد الذين قُدِّر عددهم بـ4 ملايين على مكاسب جيدة، منها: تحريـر العبيـد جميعهم بموجب التعديل الثالث عشر للدستور الأمريكي لعام 1865م، وتجـريم العبودية في البلاد، ثم التعديل الرابع عشر للدستور لعام 1868م بمـنح العبيـد المحررين الجنسية الأمريكية، ويليه التعديل الخامس عشر لعام 1870م بمـنح حق الانتخاب للسود، إلا أن معارضي تحرير العبيد فـي الولايـات الجنوبيـة سرعان ما وجدوا ثغرات قانونية يستطيعون جعل السود منعزلين عن البـيض، وهو ما يطلق عليه قوانين جيم كرو (Crow laws Jim)، وهي قوانين صدرت في الولايات الجنوبية في نهايات القرن التاسع عشر وبداية القـرن العشـرين، يذكر أن الولايات الجنوبية كان معظم سكانها من المعارضين لتحرير العبيد.

وقد مرَّت تلك القوانين لأنه لا يوجد فيها تعارض مع الدسـتور؛ فالسـود لهـم مدارسهم وجامعاتهم الخاصة، والبيض لهم مدارسهم وجامعاتهم الخاصة، وشمل القانون المرافق جميعها بما فيها وسائل النقل. وتسببت هذه القوانين في زيـادة التعقيدات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها السود المحـررون وأبنـاؤهم، وأُسّست مئات المدارس للأمريكان من ذوي البشرة السوداء في أرجاء الولايات المتحدة، لكنها بجودة وإمكانات أقل من نظيراتها التي تستقبل الطلاب البـيض؛

فالمدارس المخصصة للبيض لديها خبرات متراكمة وأساتذة مؤهلون، وتحظى بتمويل من ضرائب البيض وهباتهم، في المقابل كانت المؤسسات التعليمية العامة والعليا للسود تعيسة، فالأساتذة غير مدربين بشكل كافٍ؛ لكونهم من السود الذين لا يُسمح لهم بتلقي التعليم في معظم كليات البيض، وكذلك مباني التعليم متهالكة؛ بسبب قلة الأموال.

يُذكر أن حكومة الولايات كانت تمول المدارس للبيض والسود، لكن هناك جزء كبير من تمويل المدارس يأتي من الضرائب المحلية المفروضة على العقارات التابعة لمقاطعة المدرسة، وهي أموال ضخمة يذهب جزء جيد منها للمدارس في المقاطعة نفسها، أما المقاطعات التي يقطن فيها السود فهي فقيرة جدًّا، ولا يمتلك كثير منهم ثمن الطعام فضلًا عن دفع الضرائب، لذلك كانت المدارس للطلبة السود بائسة باستثناء مدارس ناجحة معروفة في تاريخ السود الأمريكان. وقد وصلت قضايا إلى المحاكم تطالب بإنهاء الفصل العنصري الظالم ضد السود في الولايات المتحدة، ومنها ما وصل للمحكمة العليا في واشنطن، وهي محكمة تفصل في القضايا الشائكة المتعلقة بتفسير الدستور، ومن أهمها قضية (Plessy v. Ferguson). ففي عام 1892م قرر رجل أسود في لويزيانا الجلوس في عربة قطارات مخصصة للبيض، ثم قدم له موظف القطارات وطالبه بالذهاب للقاطرة المخصصة للسود، لكنه رفض، وأُلقي القبض عليه وغُرِّم، ثم تقدم إلى المحكمة العليا في ولاية لويزيانا ليقتص حقه من شركة القطارات، لكن المحكمة حكمت لصالح شركة القطارات؛ لكونها لم تمارس عملًا غير مشروع، وأنها لم تنتهك التعديل الرابع عشر للدستور[143] الداعي لحماية متساوية للمواطنين؛ حيث إن الشركة وفَّرت عربة للسود وعربة للبيض، فلا يوجد ظلم للسود. ثم استؤنفت القضية وذهبت إلى المحكمة العليا في واشنطن، وفي عام 1896م صدر قرار المحكمة العليا بتأييد قرار المحكمة العليا في ولاية لويزيانا، وظهرت العبارة الشهيرة منفصلون لكن متساوون (Separate but equal). واستمر حال السود

في العزل العنصري وتحسنت مؤسسات التعليم للسود في النصف الأول من القرن العشرين نوعًا ما؛ بسبب تراكمية الخبرات وفتح الكليات في ولايات كثيرة، وكذلك تعاطف الكثير من البيض المتعلمين مع قضايا السود، وأصبحوا داعمين لهم، كما افتتحت المنظمات النصرانية العديد من المدارس ومعاهد إعداد المعلمين. وفي عام 1954م صدر حكم المحكمة العليا في واشنطن بأن الفصل العنصري في المرافق العامة بما فيها المدارس يُعدّ مخالفة دستورية، وقاد ذلك الحكم القضائي وقانون الحقوق المدنية لعام 1964م لإنهاء الفصل العنصري وبداية للدمج المجتمعي وقرارات الدمج المجتمعي، وتجريم العزل لم يمر مرور الكرام؛ فقد تعرض السود لهجمات من العنصريين، لذلك كان من غير المريح للسود الدراسة في مدارس البيض لسنوات طويلة بعد قرار إنهاء الفصل، وبقيت المدارس المخصصة للسود خيارًا لكثير من السود. يؤثر تاريخ الأمريكيين السود وما تعرضوا له من اضطهاد وتمييز في التاريخ الأمريكي وتبعاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير في إدارة المناطق التعليمية والمدارس التابعة لها. خاصة أن معظم الأساتذة والإداريين ينتمون إلى العرق الأبيض، وأي تصرف تجاه طالب أو موظف من ذوي البشرة السوداء قد يُفسر على أنه تصرف عنصري وتمييزي صادر من أشخاص من العرق الأبيض تجاه السود. لذلك، تحرص إدارات المناطق التعليمية على التأكيد على أهمية أن يمتلك قادة المدارس وقادة المناطق التعليمية حساسية ثقافية وفهمًا للمجتمع المحلي وتاريخه، لتجنب أي ممارسات عنصرية قد تكون لها تبعات سلبية كبرى.

سوق العمل والتعليم العالي:

تسعى المدارس الأمريكية إلى مواكبة التغيرات الحادثة في المجتمع وسوق العمل الأمريكي، وتلبية احتياجات المجتمع، وعليه تتغير الخطط الدراسية باستمرار، وتضاف مقررات دراسية وتُزال أخرى؛ بسبب عدم وجود وظائف

متاحة لها في سوق العمل. وكان الهدف الرئيس للمدارس العامة بجانب تعزيز الثقافة الديمقراطية والوطنية هي تأهيل صغار السن لسوق العمل، لكن الكثير من الدراسات تشير إلى أن مخرجات المدارس العامة في الولايات المتحدة ليست مستعدة للانخراط في سوق العمل وينقصهم الكثير من المهارات، أيضًا هناك تدن في الثقة بمخرجات المدارس العامة وقدرتها على النجاح عند الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، مما قاد مؤسسات التعليم العالي إلى تكثيف اختبارات القبول. وتعقد بعض إدارات المناطق التعليمية اتفاقيات مع مؤسسات التعليم العالي المحلية لتقديم بعض المقررات الجامعية العامة لتأهيل الطلاب بشكل أفضل لتتوافق مع متطلبات الدراسات الجامعية التي تتسم بالكثرة والصرامة.

التمويل:

تتأثر المدارس الأمريكية كغيرها بالعوامل الاقتصادية الداخلية أو الدولية، فعندما يكون الاقتصاد في ارتفاع ينعكس ذلك بالإيجاب على المدارس حيث تعزز الإيرادات، وتمول البرامج، وتزيد الهبات من المحسنين، لكن في حالة الركود والأزمات، مثل أزمة كورونا تسبب في مشكلات في التمويل. وتمول المدارس العامة من أموال دافعي الضرائب من ثلاثة مستويات حكومية وهي الحكومة الفيدرالية، وحكومة الولاية، والحكومة المحلية للمقاطعة أو البلدية.

الخصخصة:

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية توسعًا في خصخصة القطاع التعليمي ما قبل الجامعي، وأبرز أشكال الخصخصة هي التوسع في برامج القسائم التعليمية وكذلك زيادة عدد المدارس الذاتية الإدارة أو ما تسمى مدارس مستقلة. وتؤثر الخصخصة كثيرًا في إيرادات المناطق التعليمية حيث إن كل طالب ينتقل من المدرسة التقليدية إلى مدرسة أهلية من خلال برنامج القسائم أو إلى مدرسة مستقلة، وتخسر المدرسة العامة الأموال المخصصة للطالب؛ مما يؤثر في

تمويلها. وهناك فصل في هذا الكتاب يفصل في هذا العامل المؤثر في إدارة المناطق التعليمية.

التغيرات التقنية:

تسببت الطفرات الرقمية في تحول المناطق التعليمية والمدارس العامة الأمريكية إلى الأتمتة والرقمنة، ودخلت التقنيات الحديثة والبرامج أيضًا في تطوير المنصات التعليمية. يذكر أن بعض المناطق التعليمية تقدم خدمات التعليم لبعض الفئات عن طريق برامج أونلاين. وأسهمت التطورات التقنية في تعزيز الاستفادة منها في أوقات الأزمات، مثل: جائحة كورونا التي أدت إلى توقف الدراسة الحضورية، وأسهم التعليم عن بعد في إنقاذ العام الدراسي لعام 2020 و2021م رغم ارتفاع نسبة الفاقد التعليمي. وتطور مناطق التعليم بالتعاون مع إدارة التعليم في الولايات أنظمة تعليمية للمدارس؛ لضمان سرية المعلومات واكتمالها خاصة وأن خصوصية المعلومات من الأمور المهمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

حجم المناطق التعليمية:

يُعتبر حجم المناطق التعليمية عاملًا مؤثِّرًا في إدارة المنطقة التعليمية، خاصَّة فيما يتعلَّق بالنتائج الطلابية، حيث يُعدُّ تحسين أداء الطلاب ونسبة نجاحهم في الاختبارات -وخاصَّة في الاختبارات الموحَّدة- هو المعيار الأوَّل للحكم على نجاح المنطقة التعليمية، من وجهة نظر أولياء الأمور والسياسيين.

والاختبارات الموحَّدة هي اختبارات مصمَّمة مُسبقًا تُقدَّم لجميع الطلاب على المستوى الوطني أو مستوى الولاية، ومن أمثلتها اختبارات الولاية الموحَّدة للمدارس، والتي يُصمِّمها مسؤولو إدارة التعليم على مستوى الولاية؛ لاستيفاء القانون التعليمي الفيدرالي "لا يُوجد طفل خلف الركب لعام 2001م" والذي

يفرض على الولايات تقديم اختبارات معيارية موحَّدة لمقارنة نتائج المدارس في جميع المراحل الدراسية، وهي الابتدائية والمتوسِّطة والثانوية في المقررات العلمية واللغوية والاجتماعية. كما أن الاختبارات الموحَّدة التي يتطلَّبها الدُّخول للجامعات الأمريكية تُصنَّف من أهم المعايير لنجاح أو فشل المنطقة التعليمية، فمتوسِّط درجات التلاميذ يُعتبر مؤشِّرًا هامًّا على جودة المخرَجات. وعلى الرغم من أن المناطق التعليمية تُواجه مُتغيِّرات يصعب قياسها بدقَّة من خلال تلك الاختبارات المعيارية، مثل القضايا المتعلِّقة بالتفكُّك الأُسري وارتفاع نسبة الجريمة وتعاطي الممنوعات وارتفاع نسبة الفقر، إلا أن هذه الاختبارات تظلُّ المعيار الأكثر اعتمادًا لتحديد مدى نجاح أو فشل المناطق التعليمية. وبشكل عام يُوجد توجُّه نحو دمج المناطق التعليمية الأصغر حجمًا، حيث إن بعض المناطق لا يتجاوز عدد طلابها ألف طالب، وتُشير الإحصائيات إلى أن هناك انخفاضًا كبيرًا في عدد المناطق التعليمية خلال العقود الماضية، ففي عام 1940م كان مجموع المناطق التعليمية في الولايات المتحدة أكثر من 117 ألف مقاطعة تعليمية، وقد انخفض العدد بشكل سريع ليصل إلى أقلَّ من 41 ألف مقاطعة تعليمية في عام 1960م، وواصل هذا الرقم الانخفاض المستمر، وكان عدد المناطق التعليمية قرابة 16 ألف في عام 1980 م، ووصل إلى 14859 منطقة تعليمية في عام 2000م، وفي آخر إحصاء لعام 2022-2023م بلغ عدد المناطق التعليمية 13318 منطقة تعليمية تُشرف على قرابة المئة ألف مدرسة[144].

وجد عدد من الباحثين أن حجم المنطقة التعليمية يُؤثِّر على درجات الطلاب في التحصيل، والذي يُقاس بمتوسِّط الدرجات في الاختبارات المعيارية. ففي إحدى الدراسات التي قام بها باحثون من جامعة كالفورنيا الحكومية، وجدت أن ارتفاع عدد الطلاب والمدارس والمعلِّمين في المناطق التعليمية في ولاية كاليفورنيا له

أثر سلبي على التحصيل العلمي، حيث قام الباحثون الثلاثة بدراسة نتائج طلاب من 199 منطقة في هذه الولاية التي تتميَّز بالكثافة السكانية العالية[145].

وقد أظهرت الدراسات أن صغر حجم المنطقة التعليمية وقلَّة عدد طلابها عــن ألف طالب قد يُؤدِّي إلى نتائج عكسية، حيث يقلُّ التمويل، وتعجز المنطقة عــن توفير برامج ومختبرات مناسبة للطلاب؛ بسبب قلَّة الموازنات. فقد وجدت إحدى الدراسات النتائج التالية التي تُؤيِّد من زيادة حجم المناطق التعليمية، حيث إنــه ليس من الضرورة أن تنخفض جودة بعض الخدمات التعليمية مع زيــادة عــدد الطلاب، فعلى سبيل المثال: قد تكون إدارة التعليم في المنطقة – ومدير المنطقة التعليمية ومجلس الأمناء والموظفون المرتبطون – لديهم القدرة على خدمة عدد كبير من الطلاب. كذلك قد تتمكَّن المناطق المدرسية الأكبر حجمًا من تحقيــق كفاءة في الإنفاق من خلال تقديم خدمات متخصِّصة – مثل مختبــرات العلــوم ومختبرات الحاسوب والمرافق الرياضية – بتكلفة متوسِّطة أقل؛ لأنها تُوفِّر هذه الخدمات لعدد أكبر من الطلاب. بالإضافة لذلك تتمكَّن المناطق المدرسية الأكبر من توظيف من معلِّمين متخصِّصين ذوي كفاءة عالية وبذات التخصُّص، مثــل مدرِّسي العلوم والرياضيات والتكنولوجيا، وتقديم فصول دراسية أكثر تخصُّصًا، بينما في المناطق التعليمية الصغيرة قد تُســند بعــض المهــام لمعلِّمــين أقــل تخصُّصية؛ نظرًا لقلَّة الموارد الناتجة عن قلَّة عدد التلاميذ. ووفقًا للدراسة قــد تتمكَّن المناطق المدرسية الأكبر حجمًا من ترشيد النفقــات والتفــاوض علــى تخفيضات الأسعار للمُستلزمات والمعدَّات التي تحتاجها المدارس مــن خــلال الشراء بالجملة. ومن النقاط الهامة التي أشارت إليهــا الدراســة أن المنــاطق المدرسية الأكبر تتمكَّن من تنفيذ الابتكارات في المنــاهج الدراســية أو الإدارة بتكلفة أقل[146].

وفي دراسة قام بها باحثان من جامعة بول الحكومية في ولاية إنديانا نُشِرَت عام 2018م، وتمت دراسة العلاقة بين درجات التلاميذ في الاختبــارات المعياريــة الموحَّدة وحجم المنطقة التعليمية في عددٍ من المناطق التعليمية في الولاية التي يتجاوز عدد مناطقها التعليمية عن 350 منطقة تعليمية، يُوجد في بعضها أقــل من ألف متعلِّم[147]. وقد استخدمت الدراســة متوسِّــط درجــات التلاميــذ فــي الاختبارات المعيارية مثل الاختبارات التي تُطلَب لــدخول مؤسَّســات التعلــيم العالي، وهما اختبار القدرات الدراسية واختبار الكليات الأمريكية، بالإضافة إلى استخدام الدراسة درجات الاختبار الموحَّد لطلاب الولايــة المســمَّى "ايســتيب" والذي يُقدَّم لقياس جودة التحصيل العلمي في الصفين الرابع والثامن في ولايــة إنديانا، ويُغطِّي عددًا من المعارف والمهارات المتعلِّقة بمقرَّرات العلوم بشــكل عام، بما فيها الرياضيات واللغة. كما اعتمدت الدراسة على متوسِّط اختبــارات الجبر واللغة الإنجليزية الموحَّدة.

ووجدت الدراسة أن ارتفاع حجم المقاطعات المدرسية الصغيرة إلــى حــوالي 1000 طالب يُؤدِّي إلى زيادة متوسِّط الطالب المتوسِّط في اختبــار القــدرات الدراسية (SAT) بمقدار 48 نقطة، ورفع نسبة النجاح فــي اختبــار الأحيــاء الموحَّدة في نهاية المرحلة الثانوية بنسبة 10 نقاط مئوية، وزيادة نِسَب النجــاح في اختبار الولاية الموحَّد للصف الثامن بنسبة 8 نقاط مئوية.

كما وجدت الدراسة أن زيادة حجم المقاطعات المدرسية لتصل إلى 2000 طالب تُؤدِّي إلى: ارتفاع إضافي في متوسِّط درجات اختبار القدرات الدراسية، وزيادة في متوسِّط درجات اختبار الكليات الأمريكية بمقدار 0.85 نقطة .وزيادة نِسَــب النجاح في اختبارات التقدُّم المتقدم (AP) بنسبة 14.5 نقطة مئوية. كما يتحسَّــن أداء الطلاب في اختبار الجبر في تقييم نهاية المرحلة الثانوية، وتــزداد نســبة

الطلاب الذين يحصلون على دبلومات شرف في المقاطعات التي تقترب من تسجيل 4000 طالب.

تمكين المرأة في المناصب القيادية:

أصبحت قضايا المرأة وتمكينها من تولِّي المناصب القيادية من القضايا الهامَّة في مختلف دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة والتي يشعر الأمريكان أن هناك قصورًا في تقدير المرأة في المجتمع الأمريكي، فقد تأخَّر حصول المرأة على حقوق تملُّك العقار والعمل والتصويت، حيث حصل العبيد المحرَّرون على حقِّ التصويت لانتخاب رؤساء الولايات ورئيس البلاد قبل المرأة. كما تُشكِّل قضية تمكين المرأة في المناصب القيادية في المناطق التعليمية –سواء في المناصب القيادية على مستوى المدارس أو على مستوى مكاتب التعليم التي تُشرف على مدارس المنطقة التعليمية– قضية رأي عام. وتُشكِّل المرأة معظم مقاعد الكادر التدريسي في المدارس بنسبة 77% لعام 2021م، ويرجع سبب زيادة نسبة الإناث في قطاع التعليم إلى سببٍ تاريخي، وهو أن المرأة كانت تتقاضى أجورًا أقلَّ من الرجل بكثير، رغم ممارستها العمل نفسه، وذلك كعُرفٍ اجتماعي متعارف عليه لعشرات السنين قبل قانون الأجور المتساوية لعام 1963 م الذي يُساوي بين أُجور الرجال والإناث ممن يشغلون وظائف مشابهة[148]. وبرغم أن الإناث يشغلن غالبية الوظائف في التدريس بنسبة 77% فإن تمثيلهنَّ بالوظائف القيادية على مستوى المدرسة يقلُّ ليُصبح 54% في عام 2021م، ويتقاضى مديرو المدارس رواتب أعلى بكثير من المعلِّمين، حيث إن متوسِّط الفروقات يصل إلى قرابة 31% لصالح مُديري المدارس. كذلك يُعتبر تمثيل المرأة في المناصب القيادية على مستوى المنطقة التعليمية أقل من تمثيلها في الكادر التدريسي أو حتى تمثيلها كمديرة مدرسة، حيث إن نسبة أقل من 29% من المقاطعات التعليمية يُديرها إناث[149]. ويُسبِّب انخفاض تمثيل المرأة في الوظائف القيادية في المناطق التعليمية تفاوتًا كبيرًا بالأُجور بين الرجال والإناث

ونوعًا من التحيُّز والتميُّز، لذلك هناك توجُّه لزيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية، وهذه النسب المذكور للمرأة في قيادة المدارس أو قيادة المناطق التعليمية تُعتبر قفزة كبيرة عن السابق، فقد كانت النسبة أقل من 11% في عام 1990م[150].

الفصل التاسع

القوانين التعليمية وتأثيرها على قيادة المنطقة التعليمية

تصدر أفكار القوانين التعليمية الفيدرالية غالبًا من الرؤساء الأمريكيين حيث يستخدمونها كوعود انتخابية للفوز برئاسة البيت الأبيض. فالقضايا التعليمية مهمة لكل أسرة، لذلك يستغل المرشحون السياسيون على مختلف المستويات قضايا التعليم وأهمية إصلاحه كطريق للفوز بالانتخابات، بالإضافة إلى قضايا مهمة مثل الصحة والأمن والاقتصاد. ويحتاج الرئيس الأمريكي إلى موافقة الكونغرس لإقرار القانون التعليمي، وغالبًا ما يتم تأييد القانون المقترح خاصة إذا كانت أغلبية أعضاء الكونغرس في مجلس النواب والشيوخ من أعضاء الحزب الحاكم. وبالرغم من تأسيس الحكومة الفيدرالية مكتبًا خاصًا للتعليم في عام 1867 وتحوله إلى وزارة للتعليم في عام 1979، إلا أن أدواره كانت محدودة وكذلك القوانين التعليمية الفيدرالية الصادرة من الكونغرس. كانت هذه القوانين غالبًا متعلقة بالدعم المالي للمدارس، مثلما حدث في دعم المدارس العامة في عام 1941 حيث صدر قانون لدعم إنشاءات المدارس العامة في الولايات في ظل الزيادة السكانية. ويتطلب عمل قادة المدارس والمناطق

التعليمية أن يكونوا على دراية كاملة بالقوانين بشكل عام والقـوانين التعليميـة بشكل خاص، حتى لا يقعوا في مخالفات قانونيـة قـد تـؤدي إلـى عقوبـات ومحاكمات. لذلك تفرض برامج إعداد قادة المدارس والمناطق التعليمية دراسـة مقررات متعلقة بالدستور الأمريكي ودستور الولاية والقوانين الصادرة في ضوء تلك الدساتير. وبحكم أن واضعي المواد الدستورية والقانونيـة بشـر، فهنـاك احتمال كبير لوجود تضارب أو سوء تفسير لبعض المواد القانونية، مما يقـود إلى تعديلها في بعض الأحيان. والبعض الآخر من المواد القانونية لا يثبت خلله إلا بعد رفع قضايا قانونية. لذلك، يتم دراسة كثير من القضايا القانونية، خاصة تلك التي تصل إلى المحكمة العليا، لأن أحكام المحكمة العليا ملزمـة للجميـع. لذلك يتم تدريس هذه القضايا بجانب القوانين في المقررات القانونية المخصصة للقادة المستقبليين للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية. والسبب في تدريسـها ليس الرغبة في تحويل القادة التعليميين إلى محامين متمرسين، بل فقط تزويدهم بالأطر القانونية العامة التي تجنبهم الوقوع في مشكلات قانونية قد تكـون لهـا نتائج قضائية وخيمة على المنطقة التعليمية. حيث تتكبد المناطق التعليمية دفـع تعويضات مالية كبيرة كل عام للضحايا من الطـلاب والمعلمـين ومنسـوبي المدارس نتيجة الوقوع في تلك الأخطاء القانونية. يعرض هذا الفصـل أبـرز القوانين التعليمية الفيدرالية المؤثرة على ممارسات الإدارة بمـا فيهـا اتخـاذ القرارات لقادة المنطقة التعليمية والمدارس.

أولاً: **قانون التعليم للدفاع عن الوطن**

National Defense Education Act

أُقر هذا القانون عام 1958م عندما شعر الرئيس الأمريكي الرابـع والثلاثـين دوايت أيزنهاور، الذي حكم البلاد من عام 1953 إلى 1961م، بـالخطر مـن الاتحاد السوفيتي. وكان السبب الرئيسي لهذا الشعور هو التقدم التقني والعلمـي الحاصل في المؤسسات العلمية السوفيتية وتفوقها على نظيرتها الأمريكية. يُذكر

أن الشعور بالتفوق السوفيتي العلمي كان غالبًا ومُسلّمًا به في الشارع الأمريكي. ومن الأسباب الرئيسية لإقرار هذا القانون والموافقة عليه من قبل الكونغرس هو وصول المركبات السوفياتية في مجال الطيران والفضاء إلى مراحل متقدمة مقارنة بوكالة ناسا الأمريكية[151].وأدرك الرئيس الأمريكي والكونغرس أن التعليم هو الحل لإعادة الأمور إلى نصابها. فقامت الحكومة الفيدرالية بتمويل مؤسسات التعليم في أمريكا على جميع المستويات الدراسية، سواء المدارس أو الكليات ومراكز البحوث التابعة لها. وكانت كمية التمويل ضخمة جدًا مقارنة بذلك الوقت، حيث وصل البرنامج التمويلي الذي حُدد بأربع سنوات إلى أكثر من مليار دولار (ما يعادل ثمانين مليار دولار في وقتنا الحالي تقريبًا)[152].

ثانياً: قانون الحقوق المدنية

The Civil Rights Act of 1964

تُعد الفترة الزمنية من النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي بداية حقيقية للاحتجاجات المطالبة بالحقوق المدنية في أمريكا، وعلى رأسها المطالبة بالعدالة الاجتماعية للمرأة في المجتمع والمساواة في الحقوق مع الرجل[153]. كما شهدت المظاهرات الحقوقية حضورًا عاليًا من قبل الحقوقيين السود للدفاع عن حقوقهم المهدورة في المجتمع، وكان على رأسهم الراهب الدكتور مارتن لوثر كينغ. وكان المطلب الأول للمحتجين السود هو العدالة الاجتماعية ورفض الفصل العنصري في المطاعم والمرافق العامة، خصوصًا في الولايات الجنوبية حيث كان الفصل العنصري شائعًا. يُذكر أن المحكمة العليا طالبت بإنهاء الفصل العنصري بعد قضية براون ضد مجلس التعليم في ولاية كنساس لعام 1954، لكن يبدو أن قرار المحكمة لم يُطبق من الجميع، مما استدعى مظاهرات قوية رافضة للفصل بناءً على العرق[154].

وبدأت شعلة المظاهرات من جامعة ألاباما، حيث تجمع الطلبة السود الذين كانوا وقود المظاهرات. ولم تكن المظاهرات سلمية طيلة الوقت، لكنها شهدت شغبًا وحوادث مميتة. وحدث في تلك الأثناء عدة تفجيرات في أمريكا، خصوصًا في الولايات الجنوبية من قبل منظمات غير قانونية ترفض إنهاء الفصل العنصري بين السود والبيض في المرافق العامة. لكن الدكتور كينغ رفض مبادلة العنف بالعنف وطالب أنصاره بأن تكون المظاهرات سلمية. استمرت المظاهرات لعدة سنوات حتى بداية الستينات حين طلب الرئيس المغتال كينيدي من الكونغرس تشريع قانون ضد العنصرية. وفي عام 1963م تجمع عدد كبير من أنصار الدكتور كينغ للاستماع إلى حديثه المشهور الذي كرر فيه (أنا لدي حلم) في العاصمة واشنطن. وكان خطاب كينغ يؤكد فيه أنه يحلم بأن يذهب التلميذ الأبيض والأسود إلى مدرسة واحدة تجمعهم جميعًا باختلاف ألوان بشرتهم. كما أكد كينغ على ضرورة إنهاء الفصل العنصري بأسرع وقت. يُذكر أنه حتى تلك اللحظة كان غير مسموح للسود بالدراسة مع البيض في الولايات الجنوبية رغم قرارات المحكمة العليا[155].

وفي عام 1964م أصدر الكونغرس قانون الحقوق المدنية والعمل الذي انطلق من التعديل الرابع عشر من الدستور الذي ينص: (جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يُعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات وحصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين)[156]. وقانون العمل والحقوق المدنية يشمل عدة مواد قانونية، أهمها مساواة الرجل والمرأة في الرواتب والأجور، علمًا أن المرأة لا تزال تتقاضى امتيازات مالية أقل من

الرجل. كذلك ساهم القانون في إنهاء الفصل العنصري بجميع أشكاله في المرافق العامة، ويشمل ذلك المدارس، الجامعات، المطاعم، ومحطات انتظار الركاب في المطارات والقطارات[157].

أثر قانون العمل والحقوق المدنية على المدارس

منذ تأسيسها، كانت المدارس العامة مفصولة على أساس العرق. فبعد تحريرهم عام 1865م، كان السود، الذين بلغ عددهم أربعة ملايين نسمة، يدرسون في مدارس خاصة لا يدرس فيها تلميذ ذو بشرة بيضاء. ومن الملاحظ في عدد كبير من القضايا التي وصلت إلى المحكمة العليا أن العزل العنصري يُحدث ضررًا على نفسية السود، حيث يشعرون بالنقص وأنهم أدنى من العرق الأبيض، وهذا مخالف للتعديل الدستوري رقم 14 الصادر عام 1868م. ومع ذلك، احتاج هذا التعديل قرابة قرن من الزمان ليُفسر بهذه الطريقة العادلة. بعد هذا القانون أصبح الفصل العنصري مجرَّمًا قانونًا وبشكل لا يقبل التأويل.

وكذلك أنصف هذا القانون المدرسات في المدارس الحكومية، حيث كانت رواتبهن أقل من الذكور. فلا فرق الآن بين رواتب الرجال والنساء الذين يعملون في نفس المهنة بسبب اختلاف الجنس. وبعد فرض القانون ونجاح المظاهرات السلمية، كُرم الدكتور مارتن لوثر كينغ بجائزة نوبل، لكنه يا للأسف قُتل من قبل شخص عنصري أبيض عام 1968م.

ثالثاً: قانون دعم مدارس التعليم العام للعام 1965

Elementary and Secondary Education Act (ESEA) of 1965

أُعتمد هذا القانون عام 1965م بعد موافقة الكونغرس وتوقيع الرئيس جونسون، بعد عام واحد من قانون الحقوق المدنية والعمل. وكان الهدف من هذا القانون تمويل المدارس العامة في جميع الولايات الأمريكية بواسطة الحكومة الفيدرالية لتقليل الفجوة بين التحصيل الدراسي للتلاميذ في المدارس العامة في الأحياء

السكنية الراقية والتلاميذ في مدارس الأحياء الفقيرة[158]. ويُعد هذا القانون من أوائل القوانين المُشرعة لتدخل الحكومة المركزية في المدارس العامة، كون التعليم من مهام حكومات الولايات وليس مسؤولية الحكومة الفيدرالية. ويركز القانون على تمويل المدارس التي تضم تلاميذ من ذوي الإعاقة، حيث تكون تكلفة التعليم للتلاميذ من هذه الفئة أعلى من التلاميذ العاديين. كما يركز القانون على تمويل المدارس التي يكثر فيها التلاميذ الفقراء، الذين يحتاجون عادةً إلى خدمات تكميلية غير تعليمية مثل وجبات غذائية مجانية. وكان من أبرز الأسباب لإقرار هذا القانون المستند إلى التعديل الدستوري رقم 14، الذي ينص على المساواة في الحقوق بين المواطنين، هو إجبار المدارس العامة، خصوصًا في ولايات الجنوب الأمريكي، على الإسراع في تطبيق قانون الحقوق المدنية لعام 1964م، الذي يؤكد على إنهاء الفصل العنصري في المدارس والمرافق العامة[159]. واستخدمت الحكومة الفيدرالية هذا القانون وما فيه من مزايا مالية للمدارس لمساومة المدارس في الولايات الجنوبية، فإما أن تسرع وتنفذ قرارات إنهاء الفصل العنصري أو لا تحصل على الدعم المالي من الحكومة الاتحادية. وكما هو معلوم، المال هو من ينتصر أخيرًا، ونجح الرئيس جونسون في إنهاء الفصل العنصري في كثير من المدارس بواسطة هذا القانون.

ومن آثار هذا القانون الإيجابية أن المدارس الحكومية، خصوصًا في الجنوب، كانت مقسمة على أساس عرقي: العرق الأبيض في مدارس معينة، والتلاميذ السود يدرسون في مدارس مخصصة. وحتى قرارات المحكمة العليا بإنهاء العزل العنصري لم يُكتب لها النجاح المباشر، بل احتاجت سنوات طويلة لفرضها على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، قضية براون عام 1954م لم تُحدث التغيير على الأرض بسرعة، مما استدعى الحكومة الفيدرالية لإغراء مجالس التعليم في الولايات بالتمويل من الحكومة المركزية للتعجيل والإسراع في حسم الملف العنصري، وهذا ما تم بالفعل. يُذكر أن هذا القانون دعم مسيرة

التعليم العام في البلاد وساهم في تطوير قوانين تعليمية تهدف إلى إصلاح التعليم وتقديم مبادرات وخدمات أكثر لتعليم الفئات التي يكثر فيها الفشل التعليمي.

رابعاً: قانون تعليم ثنائي اللغة

The Bilingual Education Act

في عام 1967م تم التعديل الثاني الرئيسي على قانون دعم مدارس التعليم العام. يُذكر أن التعديل الأول كان لضمان الحقوق التعليمية لذوي الإعاقة وتمويل برامج هذه الفئة من ذوي الهمم من قبل الحكومة الفيدرالية، والتعديل الثاني يُسمى (قانون تعليم ثنائي اللغة) ويقصد به تمويل الحكومة الفيدرالية للبرامج التعليمية للتلاميذ الذين لا يتقنون اللغة الإنجليزية. ومن أبرز تحديات المدارس العامة في أمريكا كثرة الأطفال المهاجرين من مختلف بقاع العالم، وكثير من أبناء هؤلاء المهاجرين لا يتقنون اللغة الإنجليزية، وهذا تحدٍ ليس من السهل التعامل معه في ظل ميزانيات محدودة للمدارس العامة تأتي من الحكومات المحلية[160]. لذلك تدخلت الحكومة الفيدرالية لإنقاذ الموقف ومساعدة المدارس التي يكثر فيها المهاجرون، خصوصًا في ولاية تكساس حيث تكثر الهجرات غير الشرعية من المكسيكيين بشكل عام. وقد ساعد قانون ثنائي اللغة في تمويل آلاف البرامج التعليمية في المدارس العامة، وذلك من خلال توفير فصول خاصة مع معلمين مختصين في تدريس اللغة الإنجليزية كلغة ثانية. يُذكر أن التلميذ الذي لا يتحدث الإنجليزية يحتاج إلى شهور طويلة لإتقانها في التعليم[161].

خامساً: قانون التعليم لكل الأطفال ذوي الإعاقة

The Education for All Handicapped Children Act

اعتمد الكونغرس الأمريكي قانون التعليم لكل الأطفال ذوي الإعاقة عام 1975م[162]. ويتضمن القانون إلزام جميع المدارس العامة التي تتلقى تمويلًا من الحكومة الفيدرالية بتوفير الفرص التعليمية لجميع التلاميذ بما فيهم المعاقين يُذكر أن تمويل الحكومة الفيدرالية للمدارس الحكومية بدأ في خمسينيات القرن الماضي لأول مرة، أما التعليم الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية فبدأ مع حركة المدارس المشتركة الممولة من حكومات الولايات والتي انتشرت من

الفترة 1820 إلى 1870م، ثم بدأت تتحول المدارس المشتركة إلى مدارس ابتدائية حكومية. وكانت أول مدرسة تخدم التلاميذ الصم قد افتُتحت في ولاية كنويتيك على يد عراب تعليم الصم جالوديت في عام 1812م، وتُعد هذه أقدم مدرسة لتعليم التلاميذ أصحاب الاحتياجات الخاصة. قبل هذا القانون الصادر من الكونغرس، كانت هناك محاولات من المدارس في تعليم التلاميذ المعاقين، لكن هذه المحاولات كانت تتفاوت بين الولايات. فهناك ولاية تقدم خدمات تعليمية متطورة للمعاقين مثل ولاية ماساتشوستس، وولايات متأخرة في التعليم مثل ولاية لويزيانا.

ويعد إقرار هذا القانون بداية حقيقية لتعليم الأطفال من ذوي الإعاقة، حيث يلزم القانون المدارس التي تتلقى أموالًا من الحكومة الفيدرالية بتوفير التعليم لكل الأطفال المعاقين في الحي السكني نفسه الذي تقطنه عائلة التلميذ. ويؤكد القانون على توفير الخدمات التعليمية المناسبة لكل الأطفال الذين يعانون من التخلف العقلي أو الإعاقات الجسدية. ولم يُفصل هذا القانون في أصناف الإعاقات التي يجب أن تُقدم لها خدمات في المدارس العامة. القانون كذلك يحث على دمج هذه الفئة من التلاميذ في الصفوف العادية قدر الإمكان لأطول فترة ممكنة. كما ينص القانون على إلزام المدارس بعمل ملف الخطة التعليمية الفردية التي تتكون من أطراف وجهات متعددة من داخل المدرسة وخارجها، مع إعطاء أسرة التلميذ الحق في الموافقة على الخطة التعليمية الفردية لابنهم أو استبدالها. يُذكر أن هذا القانون هو النواة الحقيقية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل علمي ومخطط[163].

سادساً: تقرير الأمة في خطر *A Nation at Risk*

نشرت الحكومة الأمريكية بقيادة الرئيس الراحل رونالد ريغان في عـــام 1983 تقريرًا تحليليًا عن أوضاع المدارس العامة في البلاد. ونظرًا لسوء أحوال نتائج التقرير وتشاؤمه، سُمي التقرير المكون من أكثر من ستين صفحة بتقرير "الأمة في خطر". ويحتوي التقرير على عدة إحصائيات تثبت أن المدارس الحكوميـــة في أمريكا فاشلة بشكل صارخ[164]. ومن الأطر العامة للتقرير:

- المدارس بشكل عام غير صالحة للتعليم.
- درجات الاختبارات للتلاميذ متدنية.
- المدرسون غير معدين بشكل مناسب للعمل في حقل التدريس، والمدرســـون الجيدون يتركون التدريس لتدني الأجور.
- كثير من تلاميذ المدارس أميون لا يعرفون القـــراءة والكتابـــة للاســـتخدام العلمي.

وساهم نشر هذا التقرير في ضجة اجتماعية وسياسية كبيـــرة فـــي المجتمـــع، فالمواطنون يقولون أهدرت أموالنا على تمويل مدارس لا تخـــدم المجتمـــع ولا تبشر بإعداد جيل متعلم. أما السياسيون، كما هي عادتهم، يســـتغلون الأحـــداث لكسب الأصوات الشعبية، وكان ريغان ربما من الذين استخدموا التقرير لتلميـــع صورته السياسية كما يقول البعض. وتقرير الأمة في خطر شـــمل مقترحـــات لإنقاذ المدارس في البلاد، وقد أكدت هذه الاقتراحات على اتبـــاع الإجـــراءات التالية:

- الصرامة التعليمية: يجب أن تكون المهام التعليمية فيها نوع من الصـــعوبة والتحدي للتلاميذ.
- وضع معايير جديدة للمناهج تكون واضحة وقابلة للقياس.

- أن تكون هناك معايير واضحة لقياس التعليم لدى التلاميذ، وأن يُشدد على عدم انتقال التلميذ إلى مرحلة دراسية جديدة إلا بعد أن يكون قد حقق درجات جيدة وفقًا للمعايير.
- التأكيد على جودة برامج إعداد المعلمين في مؤسسات التعليم العالي.
- التأكيد على إجراء اختبارات للمعلمين الجدد قبل التعيين.
- يجب رفع أجور المعلمين وجعل المهنة محفزة للناجحين.
- ربط ترقية المعلمين بدرجات الاختبارات المعيارية للتلاميذ الذين يدرسونهم والتي يجب أن تفرضها الولاية.

ويُعد هذا تقرير الأمة في خطة الحجرة التي حركت الماء الراكد في التعليم الأمريكي، حيث شهدت المدارس العامة عددًا من المتغيرات بفضل إحصائيات "الأمة في خطر". ومن أهم هذه المتغيرات في التعليم العام، بدأ كثير من الولايات في إنشاء معايير تعليمية جديدة للمناهج والتقييم والتقويم. وساهم هذا التقرير في تبني الحكومات مبادرات المدارس المستقلة والتوسع في برامج القسائم التعليمية، ومن ثم قانون عدم ترك أي طفل وراء الركب[165].

سابعًا: **قانون التوسع بدعم المدارس المستقلة**

The Charter School Expansion Act

بعد تقرير "الأمة في خطر"، الذي سلط الضوء على فشل المدارس العامة والنظام التعليمي، كثرت المقترحات لحل المشكلة التعليمية، ومن الحلول تشجيع المدارس المستقلة إداريًا. وفي عام 1997م، قررت الحكومة الفيدرالية دعم المدارس المستقلة في البلاديوم المدارس المستقلة تعني ببساطة مدارس أهلية ذاتية الإدارة، حكومية التمويل وهي من أشكال الخصخصة. ومدير المدرسة، وفي بعض الأحيان يكون هو مالك المدرسة، خصوصًا في بدايات هذا النوع من

المدارس، له الحرية شبه المطلقة في تعيين المدرسين واختيار البرامج التعليمية والمباني الدراسية حيث لا يطبق على تلك المدارس المعـــايير المطبقـــة علـــى المدارس العامة. ومن ثم بعد ذلك يُعلن في الحي السكني عـــن وجـــود مقاعـــد دراسية شاغرة للتلاميذ بشكل مجاني، وبعد قبول التلاميذ تأتي حكومة الولايـــة لدفع تكاليف تعليم هؤلاء التلاميذ[166].

وقد تأسست أول مدرسة مستقلة في أمريكا عام 1991م في ولاية مينيســـوتا، ومولت من قبل الحكومة ونجحت نجاحًا منقطع النظير ساهم في انتشـــار هـــذا النوع من المدارس بشكل سريع جدًا ليغطي جميع الولايات الأمريكية، ووصـــل عددها إلى أكثر من سبعة آلاف مدرسة في عام 2020م. ويعتقد كثير من الناس في المجتمع الأمريكي أن فكرة المدارس المستقلة رائعة لأنها تُدار على طريقة المؤسسات الخاصة، حيث الرقابة الشديدة والمحاسبة من قبل ملاك المـــدارس. ونظرًا لتدني سمعة المدارس العامة، خصوصًا بعد التقرير القاصم للظهر "الأمة في خطر" الذي شوه صورة المدرسة العامة في أذهان الناس حتى وقتنا الحالي، فقد كثر الإقبال من الأهالي لتسجيل أبنائهم في المدارس المستقلة. ونظرًا لقلـــة عدد المدارس المستقلة مقارنة بالمدارس التقليدية، فقد قامت المدارس المســـتقلة في بعض الأحياء المكتظة بالسكان بعمل قرعة بين التلاميذ الذين يريـــدون أن يتعلموا في المدارس المستقلة لأن العادية غير جيدة في نظرهم[167].

من الملاحظ في السنوات القليلة الأخيرة استغلال العديد من رجـــال الأعمـــال للمدارس المستقلة، فقد قرروا الدخول في السوق التعليميـــة وافتتـــاح مـــدارس مستقلة لجني الأرباح. فبإمكان رجال الأعمال تعيين معلمين يتقاضون أجورًا أقل من المدارس الحكومية بكثير. ويكون المعلمون المعينون في المدارس المستقلة غير تابعين لنقابة تحمي حقوقهم مثل أقرانهم في المدارس التقليديـــة، حيـــث إن جميع المدرسين في المدارس التقليدية مسجلون في نقابة اتحـــاد المعلمـــين.[168]

يُذكر أن نقابة اتحاد المعلمين تهدف إلى حماية حقوق المعلمين، وفي بعض الأحيان ترفع قضايا ضد مجلس التعليم في المحاكم العامة. والمختصون في التعليم لديهم أفكار متباينة حول المدارس المستقلة فالبعض يقول إن المدارس المستقلة تجعل هناك نوعًا من المنافسة في التعليم وتشجع الخصخصة، وتفرض على المدارس التقليدية متدنية الجودة محاولة تحسين أوضاعها، وهذه وجهة نظر متطابقة مع السياسيين، خصوصًا من الحزب الجمهوري. وفي المقابل، هناك علماء في التعليم يرون أن المدارس المستقلة سوف تدمر التعليم في البلاد، فمتى ما كان الهدف من المدرسة جني الأموال والجشع، فلن تكون هناك جودة تعليمية[169].

ثامناً: **قانون عدم ترك طفل خلف الركب** *No Child Left Behind Act*

دخل هذا القانون حيز التنفيذ في عام 2001م في عهد الرئيس الأسبق جورج بوش الابن وموافقة الكونغرس. يُعتبر قانون "عدم ترك طفل خلف الركب" امتدادًا لقانون دعم المدارس العامة. ويُعد هذا أول قانون تعليمي يلزم جميع المدارس الأمريكية التي تتلقى مساعدات مالية من الحكومة الفيدرالية بوضع معايير تعليمية واضحة قابلة للقياس لمعرفة مدى تعلم التلاميذ، والوسيلة الوحيدة لقياس التحصيل في هذا القانون هي الاختبارات المعيارية. وهذا القانون يشدد على أهمية نتائج التلاميذ التحصيلية التي تُقيم في الاختبارات، والمدارس الحكومية التي يحقق التلاميذ فيها درجات متدنية بشكل متكرر سوف تُنذر ثم تُغلق لأنها لا تستحق البقاء في ضوء تفسير هذا القانون الحازم. وفي حالة عدم إغلاق المدرسة من قبل الولاية، سوف يُقطع الدعم المالي من الحكومة الفيدرالية الذي يذهب للتعليم العام، ولا أحد يريد العبث في هذه الأموال، لذلك معظم الولايات تقريبًا طبقت القانون بشكل كامل. ويقصد بإغلاق المدرسة تغيير كل الطاقم التعليمي، وذلك يشمل إدارة المدرسة وأعضاء هيئة التدريس فيها. ولهذا

القانون إيجابيات وسلبيات على الميدان التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية. من الإيجابيات:

– كفاءة المدرسين تحسنت مقارنة بالماضي. من الملاحظ أن الجامعات بعد تقرير "الأمة في خطر" طورت برامجها التعليمية لإعداد المعلمين بشكل أفضل. كما ساهم القانون الحالي في تشجيع كليات التربية على تدريس وتدريب معلمي المستقبل بشكل علمي عالي المستوى، وبالتالي انعكس هذا على إنتاجية المدارس بشكل إيجابي. كما حرصت العديد من مجالس التعليم على تشجيع المعلمين على رأس العمل في إكمال الدراسات العليا في مجال التعليم.

– تقول الإحصائيات إن متوسط درجات التلاميذ قد تحسن بشكل مطرد بعد هذا القانون، خصوصًا متوسط التلاميذ من الأقليات العرقية الذين ليس لهم باع طويل في التعليم الرسمي وينتشر بينهم الجهل مثل التلاميذ السود والمكسيكيين[170]. يُذكر أن القانون يلزم الولايات بوضع اختبارات معيارية في مادتي اللغة الإنجليزية والرياضيات. وغالبية التلاميذ في الولايات الأمريكية ملزمون بإجراء اختبارين سنويين في الرياضيات واللغة الإنجليزية تضعه الولاية وتُعطى التقارير والإحصائيات لواشنطن. فالتلاميذ في الصف الثالث إلى الثامن يجب أن يُجروا اختبار الولاية في المادتين المذكورتين مرة في السنة، وعندما ينتقلون إلى المرحلة الثانوية، يتوجب على التلاميذ إجراء اختبار آخر للولاية مرة واحدة في الرياضيات واللغة الإنجليزية.

وساهم القانون كذلك في تشجيع المدارس على إعطاء التلاميذ ذوي الإعاقة والتحصيل المنخفض فرصًا وبرامج تعليمية إضافية لمساعدة التلاميذ على النجاح الدراسي. ويعود السبب في تقديم الخدمات بشكل أكبر لهذه الفئة إلى قلق المدرسين والإدارات من عدم قدرة بعض التلاميذ على النجاح في الاختبارات، مما يُعرض المدرسة لخطر الإغلاق ثم يخسر المدرسون والإدارة مصادر

رزقهم ويجدون أنفسهم في الشارع. ومن إيجابيات قانون "عدم ترك طفل خلف الركب" أنه شجع المدارس على التواصل بشكل أكبر مع أولياء أمور التلاميذ وإخبارهم عن مسيرة أبنائهم التعليمية في المدرسة، وذلك رغبة في جلب اهتمام أولياء الأمور بتعليم أبنائهم، مما ينعكس بالإيجاب على العملية التعليمية بشكل كامل[171].

ومن سلبيات هذا القانون:

- يُعتبر هذا القانون أشد تدخل من الحكومة المركزية في واشنطن في شؤون المدارس العامة، والتي هي من مسؤوليات حكومات الولايات وليست الحكومة المركزية. وهذا القانون قد يُشرع مستقبلاً ليصبح التعليم في أمريكا مركزيًا ويطبق فيه مناهج وطنية في كل الولايات. لكن حتى هذا الوقت لم تُطبق تجربة المناهج الوطنية في أمريكا. لكن قانون "عدم ترك طفل خلف الركب" جعل معظم الولايات تستخدم معايير تعليمية متقاربة، وهذا ما يحذر منه كثير من التربويين، إذ يرون أن مصير التعليم أصبح في قبضة واشنطن. ومن أهم عيوب القانون أيضًا أنه حصر تركيز المدارس على إعداد تلاميذها لتخطي الاختبارات. بسبب كثرة التهديدات في قانون العناية بكل طفل، ركز المدرسون والإدارات على جعل الهدف من التعليم هو اجتياز الاختبارات للتلاميذ. فالمدرسون بعد هذا القانون يُدرسون التلاميذ المعلومات التي يعتقدون أنها سوف تأتي في الاختبارات، ومن ثم يحصل التلاميذ على درجات عالية، وعليه تكون المدرسة ناجحة وفي المسار المثالي. ويُعتبر المعلمون معذورين إلى حد ما، فهم لا يريدون أن يفشل التلاميذ في الاختبارات ثم ترتد نتائج هذا الفشل عليهم بالسلب، وقد تصل إلى خسارة الوظيفة بشكل نهائي حسب القانون الحالي. يُذكر أن بعض الولايات تربط علاوات المدرسين بدرجات اختبارات التلاميذ، وغالبًا ما يقوم المدرسون بـ "تغشيش" أو التركيز على المعلومات التي سوف تأتي في الاختبارات، ويكون الاهتمام بتأهيل الطلاب فقط للاختبارات وليس للتعلم الذي

من أجله أُوجدت المدارس. ومن العيوب أيضًا أن القانون يركز على درجــات التلاميذ في مادتين دراسيتين فقط هما الرياضيات واللغة الإنجليزية، وعليه تهمل معظم المدارس المواد الدراسية الأخرى مثل العلوم الإنسانية والطبيعية والفنون الجميلة، وتعطي جل اهتمامها بما يطلبه صناع القانون طمعًا في المال القادم من واشنطن.

تاسعاً: **قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة**

Individuals with Disabilities Education Act

قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة، الصادر عن الكونغرس عــام 2004م، هــو امتداد لقانون تعليم جميع الأطفال المعاقين لعام 1975م. وينص القانون علــى أحقية الطفل المعاق في تلقي التعليم المجاني والخدمات المناسبة من الميلاد حتى سن 21 سنة. وهنا يجب أن أذكر أن الولادة لا تشمل العناية بالأم أثناء الحمل. و يضمن قانون 2004، الذي هو ملزم لمجالس التعلــيم فــي كــل مقاطعــات الولايات المتحدة الأمريكية التي تتلقى تمويلاً فيدراليًا، تقديم خدمات التشــخيص والتدخل المبكر للأطفال. فعلى سبيل المثال، عندما نكتشف أن رضيعًا عمــره شهر واحد لديه صمم، يتم التدخل المبكر والتدريب المبكر لهذا الرضيع، ويــتم تعليمه لغة الإشارة في السنوات الأولى من عمره في المرحلة الذهبية لاكتساب اللغة[172]. ويشمل قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة تفصيلات للحقــوق ومــواد كثيرة، من أبرزها:

- البرنامج التعليمي الفردي

من حق كل طفل أن يكون له برنامج تعليمي فردي يشمل معلومات كثيرة عــن الطفل ونوعية الإعاقة، المهارات التي يتقنها، الوسائل التعليمية والطبيــة التــي يحتاجها الطفل، وكذلك الأهداف التعليمية المستقبلية قصيرة وطويلة الأمد وكيفية قياسها.

- الدمج التعليمي

ينص القانون على أنه من الأفضل استمرار الطفل في الفصل العادي إلى أقصى درجة ممكنة. فعلى سبيل المثال، شخص لديه عجز تعلم في مادة الرياضيات، من المفضل أن يستمر في الفصل العادي مع زملائه، ويذهب إلى أخصائي التربية الخاصة فقط في حصة الرياضيات ليتعلم بشكل فردي مع هذا المختص في غرفة المصادر، ثم يعود بشكل طبيعي مع التلاميذ. وهنا يشعر التلميذ أنه غير مختلف عن أقرانه.

- تعليم مجاني مناسب

يعلم مشرعو القانون أن هناك إعاقات تحتاج إلى نوع مختلف من التعامل، مثل طفل لديه عوق متعدد مثل الطفل الأصم الأعمى في نفس الوقت. و هذا الطفل المسكين يحتاج إلى عناية تعليمية خاصة وتوفير مدرسين متخصصين في تعليم هذا النوع من الإعاقة. وقد لا يكون في الحي السكني برنامج مخصص لهذه الإعاقة ولا تستطيع المدرسة توفير مدرس خاص به نظرًا لقلة المتخصصين في نوع الإعاقة. ففي هذه الحالات، يجوز لمجلس التعليم في المنطقة أن يرسلوا هذا الطفل إلى مدرسة خارج الحي السكني إلى مدرسة أخرى، على أن تتحمل مجالس التعليم النفقة كاملة للمواصلات، ولا يتحمل ولي الأمر أي نفقة.

- أساليب تقييم وتقويم مناسبة لحالة الطفل.

- إشراك والدي الطفل والطفل قدر الإمكان في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج الدراسي وجميع الإجراءات التابعة.

- ضمان سرية المعلومات وعدم إفشائها[173].

عاشراً: المعايير الأساسية المشتركة

Common Core State Standards Initiative

انتشرت في عام 2010م موجة تبنتها العديد من حكومات الولايات، وهي ما يُسمى (المعايير الأساسية المشتركة) بعد دعوة الرئيس السابق أوباما لتبنيها. ويجب التنبيه أن هذه المعايير ليست مفروضة على الولايات بشكل قانون فيدرالي، لكنها كانت موصى بها من قبل السلطة التنفيذية. ووصلت الولايات التي تبنت المعايير التعليمية إلى 46 ولاية بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا، حيث واشنطن العاصمة التي ليست ولاية. ويعتقد المؤيدون للمعايير المشتركة أنها الطريق للوصول لتأهيل تلاميذ المدارس للتعليم العالي وسوق العمل. والمعايير المشتركة الأساسية ببساطة هي التوقعات التعليمية والمخرجات التي يُفترض من التلميذ إتقانها بعد نهاية كل وحدة دراسية أو عام دراسي، خصوصًا في الرياضيات واللغة الإنجليزية[174].

والدافع الحقيقي للولايات لتبني المعايير هو الضغط الحكومي من الحكومة المركزية لتبني الولايات معايير واضحة قابلة للقياس والمقارنة بين الولايات، لأن التلاميذ في المدارس هم رجال المستقبل. وللنظر قليلًا إلى تقرير "الأمة في خطر"، الذي أكد على وضع معايير واضحة للتعليم إذا ما أرادت المدارس تحسين جودة التعليم فيها. كما يُعد قانون "عدم ترك طفل خلف الركب"، المعتمد عام 2001م، مُلهِمًا أساسيًا لهذه المعايير التي لم تكن مطبقة في السابق. حيث ينص القانون على أن تفرض كل ولاية اختبارًا معياريًا سنويًا لكل تلميذ من الصف الثالث الابتدائي حتى الثاني المتوسط في مادتي الرياضيات واللغة الإنجليزية، واختبارًا لمرة واحدة في المرحلة الثانوية. والهدف من هذه الاختبارات المفروضة على كل تلاميذ الولايات هو معرفة جودة المدارس من خلال درجات اختبارات تلاميذها. فاستغلت الولايات هذه الاختبارات الملزمة ووضعت معايير تساعد على تحسين درجات التلاميذ في الاختبارات المعيارية

السنوية، ليكون الوضع التعليمي أكثر شفافية أمام أنظار المسؤولين والناس. يُذكر أن كل ولاية تضع اختباراتها الخاصة والمختلفة عن الولايات الأخرى[175]. ويعتقد المؤيدون لهذه المعايير المشتركة أنها تحقق أهدافًا أساسية تعليمية واقتصادية، خصوصًا أنها تركز على أهم مجالين دراسيين وهما الرياضيات واللغة الإنجليزية. ومن بعض ما يميز هذه المعايير:

- المعايير مستمدة من بحوث علمية مجربة بنجاح من قبل.
- المعايير واضحة ومفهومة وقابلة للقياس بشكل بسيط.
- المعايير المشتركة تحاول إعداد التلاميذ للتعليم العالي.
- المعايير تشجع التلاميذ على استخدام مهارات التفكير العليا.
- المعايير تساعد في تأهيل التلاميذ لسوق العمل.

لكن هناك مجموعة من المفكرين التربويين يرون أن هذه المعايير غير صالحة وضررها أكبر من نفعها. فهي تُحوّر دور المدرسة الأساسي من تأهيل التلاميذ نفسيًا، اجتماعيًا، وتعليميًا ليقتصر دورها فقط على التعليم. كما يزعم المعارضون لفكرة المعايير أنها تؤثر على طريقة التدريس والمنهج. فبالرغم من أن المعايير المشتركة ليست جزءًا من المنهاج الدراسي، لكنها تفرض على المدرسة والمعلمين اختيار الكتب الدراسية وطرق التعليم المناسبة للوصول إلى مستوى التلاميذ المطلوب لتحقيق تلك المعايير، مما يؤدي إلى فقدان المدرسين جزءًا من حريتهم في اختيار طرق التدريس التي يرونها مناسبة، أي إلغاء المهارات الفردية التي يتميز فيها المدرسون وجعلهم يتبعون أسلوبًا واحدًا جامدًا غير مبدع. كما يتهم المعارضون للمعايير التعليمية أيضًا بأنها تقلل من الخيال والإبداع والتفكير النقدي لدى التلاميذ، وتجعل تفكيرهم فقط في كيفية تجاوز المعايير والاختبارات. وكذلك أن المعايير لا تساعد في الاهتمام بالفروق الفردية

بين التلاميذ. كما يتهمون المعايير بأنها لا تستفز المهارات العليا في التفكير والتعليم كالنقد، التحليل، والإبداع. وأنه ما كان يميز المدارس الأمريكية في السابق هو تخريج المبدعين، أما الآن فمهمة المدارس الأمريكية تخريج تلاميذ تقليديين لا يضيفون قيمة للمجتمع[176].

الحادي عشر: **قانون النجاح لكل تلميذ** *Every Student Succeeds Act*

في عام 2015م صدر قانون تعليمي جديد سُمي "النجاح لكل تلميذ" من قبل الرئيس باراك أوباما ومباركة الكونغرس، ويتكون هذا القانون من 499 صفحة، ومقسم إلى تسعة أقسام. يُلغي هذا القانون كثيرًا من مواد قانون (بوش) "عدم ترك طفل خلف الركب" الصادر عام 2001م (No Child Left Behind). يُذكر أن قانون عام 2001م أثر سلبًا على كثير من المدارس، حيث أصبحت كثير من المدارس العامة تشكو من قلة المعلمين الجدد، الذين ينفرون من التدريس لكثرة الاشتراطات والمتطلبات، مما قاد خريجي الجامعات للعمل في مهن أخرى غير التدريس[177].

ويحاول القانون الجديد إرجاع الصلاحيات التعليمية إلى حكومات الولايات والمجالس التعليمية مرة أخرى بعد أن ابتلع قانون 2001م الكثير منها. ومن التشريعات في هذا القانون المختلفة عن قانون بوش (2001م) أن المدارس التي يُحرز تلاميذها درجات ضعيفة في اختبارات الولاية لا تُغلق ولا يُغير طاقمها التعليمي والإداري كما هو منصوص عليه في القانون القديم، بل يجعل أمر التصرف في المدرسة إلى الولاية لاتخاذ القرار المناسب. ويمنح قانون 2015م أموالًا إضافية للمدارس التي يحصل طلابها على درجات أقل لتحسين وضعها وتطوير برامجها ومرافقها[178]. في الوقت ذاته لا يحصر القانون قياس التعلم أو تحصيل الطلاب بدرجاتهم في الاختبارات المعيارية. أيضًا تمول برامج النقل

المدرسي العام للطلاب الساكنين في أحياء مدارسها تفتقر للجودة لـــنقلهم إلـــى مدارس أخرى أفضل.

قانون أوباما أيضًا يُلغي كل الاشتراطات التي وضعها قانون بوش فـــي تعيـــين المدرسين، وأرجع القانون الجديد الصلاحيات للحكومات المحلية. كمـــا يلـــزم قانون أوباما الولايات بوضع معايير تعليمية لكل مرحلة دراسية، لكن الحكومة المركزية لن تتدخل مطلقًا في فرض معايير محددة. أيضًا يشير القانون الجديـــد إلى ضرورة تفعيل تقنيات التعلم والشفافية، وتزويد الوالـــدين بنتـــائج أبنـــائهم والمعايير التي تُستخدم لتقييم التحصيل الدراسي، وتوفير جميع المعلومات الهامة التي يحتاجها الوالدان لاتخاذ قرارات تتعلق بمستقبل أبنائهم الدراسي. وقد بـــدأ تطبيق القانون في عام 2018م بشكل رسمي، ومن المبكر الحكم على القـــانون نظرًا لقصر فترة تطبيقه، ثم لتداخل فترة أزمة جائحة كورونا التي أثرت علـــى استمرارية المدارس في الولايات المتحدة والعالم[179].

الفصل العاشر

القضاء وتأثيره على إدارة المناطق التعليمية: دراسة تحليلية لقرارات المحكمة العليا

تمهيد:

يعود السبب التاريخي لإنشاء المحاكم الاتحادية، أو ما تسمى الفيدرالية، إلى زمن تأسيس الاتحاد الأمريكي، وإعلان استقلال الدولة عن التاج البريطاني[180]. فعند كتابة أول دستور للولايات المتحدة الأمريكية ظهرت مباحثات ونقاشات بشأن مكان حلّ المشاكل بين الولايات داخل هذا الاتحاد[181]. ولا يهدف هذا الفصل من الكتاب للتفصيل في نظام القضاء الفيدرالي، ولكن من المهمّ الإشارة الى بعض المعلومات عن كيفية عمل المحاكم الفيدرالية، وهذا مهمّ لموضوعنا الأساسي عن تأثير القضاء والقانون على واقع المدارس العامة بشكل عام وعلى إدارة المناطق التعليمية بشكل خاص. وتعد ومواد الدستور الأمريكي الذي صدر عام 1787 للميلاد الوثيقة الرسمية مُلزمة لجميع الولايات الأمريكية. والدستور ملزم على الجميع ويجب ألا تتعارض القوانين الداخلية للولايات مع الدستور الأمريكي الفيدرالي182.

وقد كتب الدستور الأمريكي عام 1787م وينص على تقسيم السلطات في الدولة إلى ثلاث سلطات منفصلة وهي: (1) التشريعية ويمثلها الكونغرس، (2) التنفيذية ويمثلها رئيس الولايات المتحدة، و(3) القضائية وتمثلها المحكمة العليا للولايات المتحدة. و ينظم الدستور العلاقات بين هذه السلطات الثلاث، كما يحتوي على بنود تهدف إلى ضمان حقوق الأفراد في المعيشة وحرية الاعتقاد والتعبير. ومن أجل ضمان هذه الحريات، شدد واضعو الدستور الأمريكي على ضرورة وجود قيود على صلاحيات كل من سلطات الحكم، وتم تقسيم

الصلاحيات لضمان عدم استحواذ القوة من قبل شخص أو طرف واحد، إضافة إلى مساواة الجميع أمام القانون. كما يؤكد الدستور على فصل الدين عن الدولة كدولة علمانية. وتم تعديل الدستور الأمريكي من قبل الكونغرس 27 مرة. ومن أهم هذه التعديلات تلك التي تمت بعد عامين من نفاذ الدستور، وهي ما يُسمى بوثيقة الحقوق، حيث أضيفت مواد دستورية واضحة لضمان الحقوق العامة.

أهم التعديلات الدستورية

<u>المرحلة الأولى</u> من التعديلات على الدستور عام 1789م

- التعديل الأول والمتعلق بالحريات والعلمانية

يؤكد التعديل الأول على أن الكونغرس لا يحق له إصدار أي قانون يجبر الناس على شريعة أو دين محدد، أو يمنع المواطنين من ممارسة دين معين. كما أكد التعديل الأول من وثيقة الحقوق على حرية التعبير والتجمهر، وتنص الفقرة الأولى على أنه يُحرم على الكونغرس تشريع أي قانون يؤدي إلى دعم ممارسة أي دين، أو تشريع أي قانون يؤدي إلى منع ممارسة أي دين؛ أو تشريع أي قانون يؤدي إلى تعطيل حرية الكلام أو النشر الصحفي، أو حق الناس في إقامة تجمعات سلمية[183].

يتمتع السكان في الولايات المتحدة الأمريكية بمستوى مرتفع من الحرية الدينية وحريات التعبير بشكل عام. فسكان الولايات لديهم ديانات متعددة يمارسونها في جو من الحرية. فعلى سبيل المثال، المسلمون الأمريكيون لديهم الكثير من الحريات التي تستند إلى المادة الأولى من وثيقة الحقوق. فالمسلمون يتمتعون بالحرية لتأسيس المساجد، والمدارس، والمراكز الإسلامية في كل الولايات الأمريكية. وكذلك يتيح هذا التشريع للصحافة والإعلام الحديث بحرية عن كل القضايا، سواء كانت سياسية أو دينية، بكل صراحة. فالجميع لديهم القدرة على التعبير وطرح آرائهم في بيئة يتكفل بحمايتها الدستور الأمريكي. كما يضمن

التعديل الأول حق التجمهر، وهو الحق في المسيرات السلمية ضد قرارات معينة أو المطالبة بتشريعات جديدة، وكذلك حرية تأسيس الأحزاب السياسية.

- التعديل الثاني من وثيقة الحقوق والمتعلق بأحقية الدفاع عن النفس والممتلكات

حرص المشرعون في الكونغرس على أن تكون الحكومة أقل قوة من الشعب، فقرروا أحقية المواطنين في تملك وحمل السلاح الشخصي. وكانت الغاية من شرعية حمل السلاح للمواطنين أن حكومات الولايات لا تتجبر على حقوق الناس ظلمًا، فإذا فعلت استخدم الناس السلاح. ومن الأهداف كذلك حماية الأمريكيين المستوطنين من هجمات السكان الأصليين أو ما يُسمون بالهنود الحمر في تلك الحقبة الزمنية، حيث كان البيض يعتقدون أن الهنود وحوش بشرية يجب إخافتهم بالسلاح. ويجب ألا نغفل عن التاريخ الذي وُضع فيه هذا التشريع، وهو قبل أكثر من مائتي وثلاثين عامًا[184].

<u>المرحلة الثانية</u> من التعديلات الدستورية بعد الحرب الأهلية

حدثت تعديلات مهمة أخرى على الدستور ستؤثر بشكل كبير على مسيرة التعليم في المدارس والكليات بعد الحرب الأهلية. وفي نهايات الحرب الأهلية الدامية، تم تعديل الدستور الأمريكي بقرارات مهمة، خصوصًا التعديل رقم 13، الذي ينص على إنهاء العبودية وتحرير كل الرقيق في البلاد، وكان عددهم أربعة ملايين نسمة. وصدر التعديل الدستوري رقم 13 في يناير 1865م، قبل مقتل الرئيس أبراهام لينكولن بعدة أشهر. وينص التعديل على منع وتجريم العبودية في كل الولايات والأراضي الأمريكية، ويعاقب من يخالف ذلك. بهذه المادة، فتحت الولايات المتحدة الأمريكية صفحة جديدة من تاريخها وأنهت ملفًا صعبًا جدًا تسبب في الحرب الأهلية. أيضًا، بعد انتهاء الحرب الأهلية، صدر التعديل الدستوري رقم 14 عام 1867م، الذي ينص على أن جميع الأشخاص المولودين

في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يُعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات وحصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية، أو أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين.

وبعد أقل من أربع سنوات على نهاية الحرب الأهلية، تم التعديل 15 على الدستور عام 1869م، والذي يؤكد على حق السود والرقيق المحررين في التصويت في الانتخابات الرئاسية. هذه التعديلات الدستورية السابقة مهمة لفهم الموضوعات التالية من الكتاب، خاصة في القضايا المتعلقة بالقوانين التعليمية والقضايا التي وصلت إلى المحكمة العليا الاتحادية.

وتنقسم القضايا والخصومات في أمريكا بشكل عام إلى قسمين؛ قسم يتعلق بالقضايا الصغيرة مثل الزواج، ومشاكل البلديات، والإرث ومخالفات المرور، وتكون هذه القضايا من اختصاص محاكم الولايات الداخلية. أما المحاكم الفيدرالية فتنظر في القضايا التي تتعلق بمخالفة الدستور الأمريكي ومواده وهي القضايا التي تؤثر على مصالح الناس العامة، مثل قضايا الإرهاب، وسرقة البنوك، وحقوق الملكية الفكرية والاتجار بالبشر على سبيل المثال185.

وتقسم المحاكم الفيدرالية إلى ثلاثة مستويات وهي محاكم المقاطعات، ومحاكم الاستئناف، والمحكمة العليا وهي السلطة القضائية المرجعية في البلاد.

المستوى الأول من المحاكم هي: المحاكم الفيدرالية في المقاطعات: هناك 94 محكمة فيدرالية تغطي معظم الولايات الأمريكية الخمسين. وتنظر هذه المحاكم في القضايا التي تخالف الدستور الأمريكي مثل القضايا الجنائية، سرقة البنوك،

الإرهاب وغيرها من أشياء تؤثر بالسلب على سلامة المجتمع الأمريكي، ويقدّر عدد القضاة في هذه المحاكم بأكثر من 2700 قاضٍ وقاضية.

أما المستوى الثاني من المحاكم فهي محاكم الاستئناف ويبلغ وعدد هذه المحاكم ثلاث عشرة محكمة موزعة توزيعاً جغرافياً مدروساً لخدمة جميع الولايات الأمريكية. ووظيفة هذه النوع من المحاكم النظر في الطعون القضائية الصادرة من محاكم المقاطعات وكذلك الإشراف على سير العملية القضائية داخل محاكم المقاطعات. ويُقدّر عدد القضاة بمائة وثمانين قاضياً وقاضية. المستوى الأعلى من المحاكم على الإطلاق هي المحكمة العليا، والمحكمة العليا هي السلطة القضائية الأعلى في البلاد وأحكامها نافذة. تتكون هذه المحكمة من رئيس وثمانية قضاة فقط، ويكون ترشيحهم من قبل الرئيس الأمريكي، ومن ثم تصويت مجلس الشيوخ.

ويكون عمل القضاة في المحكمة العليا مدى الحياة إلا إذا رغب أحد القضاة في التقاعد، ولا يستطيع الرئيس الأمريكي تغيير أحد من قضاة المحكمة إلا إذا ارتكب شيئاً يخلّ بأخلاقيات المهنة. والهدف من استمرار القضاة على مدار السنين هو التأكيد على استقلالية السلطة القضائية في البلاد.

وتستقبل المحاكم الفيدرالية آلاف القضايا سنويا، وقد تطول فترات الانتظار للحكم في قضية معينة186. وتعتمد المحاكم الفيدرالية على الدستور الأمريكي، وليس لها علاقة بقوانين الولايات ودساتيرها. ولكن من الملاحظ، على الرغم من أن المحاكم الفيدرالية تستخدم نفس الدستور والمرجع، إلا أن القضاة لهم تفسيرات مختلفة لغايات القوانين، ونلاحظ أن هناك قضايا متشابهة لكن أحكامها مختلفة بعض الشيء، وهذا يعود لتقديرات القضاة مثل قضايا الفصل العنصري، ويعرض هذا الجزء نماذج من تلك الأحكام.

ويعرض هذا الفصل بشكل مقتضب نماذج لأهم القضايا المتعلقة بالتعليم ما قبل الجامعي التي وصلت إلى المحكمة العليا في واشنطن، وكان لها أثر على واقـــع المدارس العامة في الولايات المتحدة. كما ذُكر سابقاً، فإن المحكمة العليا تنظـــر في القضايا المعقدة التي يُحتمل أن تكون مخالفة للدستور الأمريكي. ويحاول هذا الفصل تبسيط المصطلحات القانونية واستبدالها بأخرى مرنة يفهمها الجميع من غير المختصين في المجال القانوني.

وتعد دراسة القضايا القانونية، خاصة تلك المتعلقة بمواد الدستور التـــي يثـــار حولها جدل كبير أدى إلى وصولها للمحكمة العليا، جزءاً من الممارسات المتبعة في برامج إعداد قادة التعليم في الولايات المتحدة. تتضمن هذه البرامج إعـــداد مديري المدارس ومساعديهم، بالإضافة إلى برامج إعـــداد مـــديري المنـــاطق التعليمية ونوابهم ومساعديهم. وتشمل دراسة مقررات متعلقة بالقوانين والقضايا لضمان تجنب تكبد المناطق التعليمية تبعات قانونية قد تؤدي إلى خسائر ماليـــة كبيرة نتيجة رفع قضايا ضد مدارسها. تم تقسيم القضايا إلى موضوعات ليسهل دراستها والاطلاع على ملخصاتها

قضايا الفصل العنصري

يعرض هذا الجزء قضايا مُتعلِّقة بالفصل العنصري فـــي المرافـــق والمـــدارس العامة، وتُعَدُّ القضايا المناقَشة هنا من القضايا التاريخية في تاريخ المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية. وتستند قضايا الفصل العنصري إلـــى تفســـير التعديل الرابع عشر، خاصة في بند الحماية المتساوية، وينصُّ التعديل الرابـــع عشر على التالي: جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنِّسين بجنسيتها والخاضعين لسُلطانها يُعتبرون من مُواطني الولايات المتحدة ومُواطني الولاية التي يُقيمون فيها، ولا يجوز لأيَّة ولاية أن تضع أو تُطبِّـــق أيَّ قـــانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مُواطني الولايات المتحدة، كما لا يجوز لأيَّة

ولاية أن تَحرم أيَّ شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مُراعاة الإجراءات القانونية الأصولية، ولا أن تَحرم أيَّ شخص خاضع لسُلطانها من المساواة في حماية القوانين.

وقد تَمَّ عرض ملخصات أربعة قضايا من حُقب تاريخية مختلفة، حيث إن القضية الأولى: هي قضية بليسي، وقد دارت أحداثها في نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر في وقت غير بعيد من نهاية الحرب الأهلية الطاحنة، وقد نتج عنها تحرير العبيد في الولايات المتحدة. والقضية الثانية: هي قضية براون ضد مجلس التعليم، وقد حدثت في العقد السادس من القرن العشرين، وجاء بعدها حراك كبير للمُطالبة بحقوق الأقليات خاصة من العِرق الأسود. أمَّا القضية الثالثة: فهي قضية سوان، وهي تُؤكِّد على أهمية تطويع جميع الإمكانيات في سبيل إنهاء الفصل العنصري في المدارس العامة. والقضية الرابعة في هذا الباب هي قضية منطقة سياتل التعليمية لعام 1982 وهي قضية مهمة بسبب ان المحكمة العليا كان لها موقف مختلف عن قضية سوان.

القضية الأولى: **قضية بليسي ضد فيرغسون لعام** 1896

ترجع قضية بليسي ضد فيرغسون إلى تحدِّي السيد هومر بليسي –وهو رجل أمريكي لونه يميل إلى السواد، ويُصنَّف كرجل أسود البشرة– قوانين الفصل العنصري في ولاية لويزيانا، والتي تنصُّ على أنَّ عربات سكك الحديد يجب أن تكون منفصلة على حسب لون البشرة. فقد كانت هناك عربات قطار مخصَّصة للعِرق الأبيض، وهناك عربات مخصَّصة للأشخاص من أصحاب البشرات غير البيضاء. وتعود قصة القضية الحالية إلى جلوس السيد بليسي عمدًا في مقطورة سكة حديد مخصَّصة لأصحاب البشرة البيضاء فقط، وتَمَّ القبض عليه، وبعدها رَفع السيد بليسي للمحكمة الفيدرالية قضيته المتعلِّقة بالفصل العنصري مُستندًا على انتهاك ولاية أريزونا للتعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي عندما

شرعت قانون العربات المنفصلة، وقد وصلت القضية إلى المحكمة العليا بعد مرورها بمحكمة الاستئناف، وقد أيَّدت المحكمة دستورية الفصل العنصري بموجب مبدأ منفصل، ولكن متساوٍ[187].

أضفى هذا القرار الذي اتخذته المحكمة العليا عام 1896م الشرعية على الفصل العنصري والتمييز بين السكان بناءً على لون البشرة، مِمَّا سمح للولايات بفرض الفصل العنصري في مختلف المرافق العامة، بما في ذلك المدارس. وقد كان لقضية بليسي ضد فيرغسون تأثيرٌ عميق على التعليم من خلال تأييد الفصل العنصري في المدارس، وإنشاء أساس قانوني للمرافق بحجَّة أن الخدمات وإن كانت منفصلة بناءً على اللون لكنَّ الحقوق متساوية للجميع. أدَّى هذا القرار إلى إنشاء مدارس منفصلة عنصريًّا، مِمَّا أدَّى إلى إدامة الفوارق في الموارد والفُرص وجودة التعليم بين الطلاب البيض والسود، واستمرَّ الفصل العنصري في معظم المدارس والجامعات وليس جميعها حتى عام 1954م، وهو تاريخ حُكم المحكمة العليا بقضية بروان ضد مجلس التعليم، وهو القرار الذي ألغى قرار المحكمة العليا في قضية بليسي ضد ولاية لويزيانا لعام 1896م.

القضية الثانية: **قضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا لعام** 1954

تُعَدُّ قضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا قضية مهمة جدًّا إن لم تكن أهم قضية تحكم فيها المحكمة العليا بالولايات المتحدة على الإطلاق. وتدور فحوى القضية حول الفصل العنصري في المدارس العامة، وهي ممارسة كانت مُنتشرة على نطاق واسع في الولايات المتحدة في ذلك الوقت، حيث يدرس البيض في مدارس مُستقلَّة عن أصحاب البشرات المختلفة بما فيهم السود في معظم الولايات الأمريكية، ويعود أصل القضية إلى أنه في مدينة توبيكا في ولاية كانساس اضطرَّت فتاة من ذوي البشرة السوداء تُدعى ليندا براون إلى قطع مسافة كبيرة للوصول إلى مدرستها المخصَّصة للطلاب من ذوي البشرة السوداء

على الرغم من وجود مدرسة بيضاء قريبة من منزلها، وحاول والـد الطالبـة تسجيلها في المدرسة المجاورة للمنزل، لكن تم رفض الطلب بحجَّة أن المدرسة مخصَّصة للطلاب من أصحاب البشرة البيضاء فقط[188].

لذلك رفع والد ليندا براون –المدعو أوليفر براون– دعوى قضائية ضد مجلس التعليم في توبيكا، بحجَّة أنَّ المدارس العامة المنفصلة بناءً على العِرق تنتهك بند الحماية المتساوية في التعديل الرابع عشر، والذي يضمن المساواة في المعاملـة لجميع المواطنين بموجب القانون. وكانت هذه القضية جزءًا من ضمن مجموعة موحَّدة من القضايا التي تشمل مُدَّعين من ولايـات مختلفـة، وكلُّهـا تتحـدَّى دستورية الفصل العنصري في المدارس العامة، وقـد وصـلت القضـية إلـى المحكمة العليا نظرًا لتعقيدها واختلاف تفسير المواد الدسـتورية، وفـي عـام 1954م قرَّر قُضاة المحكمة العليا بالإجماع أنَّ الفصل العنصري في المـدارس العامة غير دستوري، وذكرت المحكمة أنَّ مبدأ منفصلون، ولكـن متسـاوون، الذي تَمَّ تأييده في قضية بليسي ضد فيرغسون عام 1896 ليس له مكـان فـي التعليم العام. يُذكر أن قضية بليسي تدور حول قانون الفصل العنصـري فـي القطارات، حيث كانت هناك عربات مخصَّصة للأشخاص ذوي البشرة البيضاء وعربات أخرى للأشخاص من ذوي البشرات غير البيضاء .

وقالت المحكمة العليا: إنَّ المدارس المنفصلة غير مُتكافئة بطبيعتها، ولها تأثير ضارٌّ على أطفال الأقليات، مِمَّا يجعل من الصعب عليهم النجاح فـي الحيـاة. وكان لقرار المحكمة العليا في قضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا تأثيرٌ عميق وبعيد المدى على التعليم في الولايات المتحدة، من أبرز ثمراتـه: إلغـاء الفصل العنصري في المدارس، وهو حدَث تاريخي في المجتمع الأمريكي، حيث كانت معظم الولايات –وليس كلها– تُمارس الفصل العنصـري فـي المرافـق العامة بما فيها المدارس؛ بحجَّة أنها بالرغم أن المرافق والخدمات مفصولة على

أساس عنصري إلا إن الخدمات تُقدَّم بالتساوي للجميع. كـذلك شـكَّلت قضـية براون ضد مجلس التعليم سابقة قانونية مُؤثِّرة، وقد تَمَّ الاستناد للحُكم الصـادر من المحكمة العليا لعام 1954 ليكون منطلقاً لإلغاء الفصـل العنصـري فـي مجالات أخرى من الحياة العامة، وذلك مثل وسائل النقـل والأمـاكن العامـة، وأصبحت القضية حجر الزاوية في المعركة القانونية ضد التمييز العنصـري. كما أبرز قرار المحكمة العليا أهمية توفير فُرص تعليميـة متسـاوية لجميـع الطلاب بغضِّ النظر عن ألوان بشرتهم أو عرقياتهم. وساهمت القضـية فـي تحفيز الدراسات والمناقشات والسياسات لتضييق فجوة الإنجاز بين المجموعات العِرقية، وبذل مزيد من الجهود لضمان حصول جميع الطلاب على الخـدمات التعليمية والفرص الكاملة للنمو والتعلُّم، بغضِّ النظر عن عِـرقهم أو أصـلهم العرقي.

القضية الثالثة: **سوان ضد مجلس التعليم شارلوت مكلنبورغ** (1971)

كانت قضية سوان من القضايا البارزة في المحكمة العليا في الولايات المتحدة؛ إذ تناولت مسألة إلغاء الفصل العنصري في المدارس العامة. وقد نشأت القضية في مقاطعة شارلوت مكلنبورغ بولاية نورث كارولينا، حيث كان هناك نظـام مدرسي يُمارس الفصل العنصري على الرغم من الحُكم التاريخي فـي قضـية براون ضد مجلس التعليم (1954) الذي حكمت فيه المحكمة العليا بأنَّ الفصـل العنصري في المدارس العامة غير دستوري. وقد رفع الآباء الأمريكيون مـن أصل أفريقي –الذين يُمثِّلهم جيمس إي سوان– دعوى قضائية ضد مجلس التعليم في شارلوت مكلنبورغ، بحجَّة أن سياسات المنطقة التعليمية تدعم وتُشجِّع على الفصل العنصري؛ مِمَّا ينتهك بند الحماية المتساوية في التعديل الرابـع عشـر للدستور الأمريكي[189].

وقد كان السؤال الرئيس المطروح أمام المحكمة العليا هو ما إذا كان بإمكان المحاكم أن تأمر بنقل الطلاب بالحافلات لتحقيق الاندماج العنصري في المدارس العامة. وفي قرارٍ بالإجماع، رأى قُضاة المحكمة العليا أنَّ استخدام الحافلات هو أداة لإلغاء الفصل العنصري، وهو إجراءٌ جائز دستوريًّا. وأكَّدت المحكمة على أن المناطق التعليمية مُلزمة باتخاذ إجراءات إيجابية تقود لتفكيك أنظمة المدارس المفصولة على أساس العِرق، حتى لو تطلَّب الأمر نقل الطلاب بالحافلات إلى مدارس مختلفة؛ لتحقيق التوازن العنصري والثقافي. وقد تضمَّن نصُّ الحُكم: أنَّ الحافلات كانت وسيلة مناسبة وضرورية لمكافحة الفصل العنصري وضمان تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الطلاب.

كان لنتائج قضية سوان ضد مجلس التعليم شارلوت مكلنبورغ تأثيرٌ عميق على التعليم في الولايات المتحدة، حيث وفَّرت سابقة قانونية لتنفيذ برامج الحافلات على الصعيد الوطني، مِمَّا سمح للمناطق التعليمية بنقل الطلاب إلى المدارس خارج أحيائهم السكنية؛ لتحقيق التوازن العرقي في الفصول الدراسية. وشدَّد قرار المحكمة العليا في واشنطن على التزام الحكومات بالقضاء على الفصل العنصري في التعليم العام، وسلَّط الضوء على دور المحاكم في تعزيز التكامل العنصري وبيئات التعلُّم الشاملة، وتظلُّ هذه القضية علامة بارزة في الجهود المستمرَّة لخلق فُرص تعليمية متنوِّعة وعادلة لجميع الطلاب بما فيهم الطلاب من الأقليات مثل السود والطلاب من ذوي الإعاقة.

القضية الرابعة: **قضية منطقة سياتل التعليمية رقم** 1 **ضد ولاية واشنطن**، 458 **الولايات المتحدة** 457 (1982):

كانت قضية منطقة سياتل رقم 1 من القضايا البارزة التي تناولت قضية الفصل العنصري في المدارس العامة، وترجع قصة القضية إلى خُطَّة إلغاء الفصل العنصري الطوعية التي تبنَّتها إدارة منطقة سياتل التعليمية، والتي سعت إلى

تحقيق التوازن العنصري في مدارسها من خلال قبول الطـلاب علـى أسـاس عِرقهم مِمَّا يُحقِّق التنوُّع الثقافي. ففي أوائل السبعينيات، واجهت منطقة سـياتل التعليمية تحدِّيات في مُعالجة اختلال التوازن العنصري في مدارسها، حيث كان معظم السكان البيض يسكنون في أحياء منفصلة عن غيرهم من الأقليـات مـن السود والآسيويين، وبناءً على ذلك يذهب أبناء السكان إلـى مـدارس الأحيـاء العامة والتي يدرس فيها فقط سكان الحي والمقاطعة والذين يكون غالبيتهم مـن البيض دون وجود تمثيل عِرقي من الأقليات الذين يسكنون في أحيـاء مختلفـة غالبًا ما تكون فقيرة وبعيدة عن أحياء السكان من العِرق الأبيض في تلك الحقبة الزمنية، ولمكافحة ذلك، نفَّذت المنطقة التعليمية في سياتل خُطَّة تتضمَّن قبـول الطلاب في المدارس على أساس عِرقهم[190].

لكنَّ الخُطَّة التي تبنَّتها منطقة سياتل التعليمية لم تُعجب الكثير من السكان وأولياء الأمور؛ مِمَّا قادهم إلى رفع العديد من الدعاوى القضائية ضد في خُطَّة المنطقة، بحُجَّة أن الخُطَّة تنتهك بند الحماية المتساوية في التعديل الرابع عشـر. وأكَّـد المعارضون لخُطَّة المنطقة التعليمية أنَّ الخُطَّة تُعامل الطلاب بشكل مختلف على أساس عِرقهم؛ مِمَّا يُؤدِّي إلى إدامة القوالب النمطية العنصرية والتمييـز فـي المجتمع.

وصلت القضية في النهاية إلى المحكمة العليا، وفي قرار مُنقسم بشدَّة بين القُضاة قضت المحكمة بأنَّ خُطَّة منطقة سياتل التعليمية غير دستورية، ورأت المحكمة أنَّ استخدام الخُطَّة المذكورة للعِرق كعامل أساسي في قبول الطلاب ينتهك بنـد الحماية المتساوية في التعديل الدستوري رقم 14، وشدَّدت المحكمـة علـى أنَّ التصنيفات العنصرية من قِبَل الحكومة يجب أن تخضع لتدقيق صارم، مِمَّا يعني أنَّها يجب أن تخدم مصلحة حكومية مُلِحَّة، وأن تكون مُصـمَّمة بشـكل دقيـق لتحقيق هذه المصلحة، وقد كان للحُكم الصادر في قضية منطقة سياتل التعليمية

رقم 1 ضد ولاية واشنطن آثار كبيرة على جهود إلغاء الفصل العنصري في المدارس في جميع أنحاء البلاد، حيث نصَّ بيان المحكمة على أنَّ خُطط قبول الطلاب على أساس العِرق يجب أن تستوفي مستوى عاليًا من التدقيق حتى تُعتبر دستورية. وقد سلَّطت هذه القضية الضوء على الجدل الدائر حول استخدام العِرق كعامل في تحقيق التنوُّع في المدارس العامة، حيث رأت المحكمة العليا أن قضايا الفصل العنصري في المدارس العامة أصبح من الماضي، ولم تَعُدْ هناك حاجة لوضع مُبادرات تقوم على أساس العِرق في المدارس العامة؛ حيث تَمَّ تجاوز هذه المرحلة في المجتمع الأمريكي.

قضايا متعلقة بتمويل التعليم

يعرض هذا الجزء قضيتين هامتين في مسيرة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، تتعلقان بجوانب تمويل المدارس. القضية الأولى تُعرف باسم قضية ليمون ضد كورتزمان لعام 1971، وهي قضية تتعلق بتمويل الحكومة للمدارس الأهلية الدينية، وتستند إلى التعديل الأول من وثيقة الحقوق. أما القضية الثانية، فهي قضية مدرسة مقاطعة سان أنطونيو المستقلة ضد رودريجو لعام 1973، والتي تتعلق بنظام تمويل المدارس وتستند إلى التعديل الرابع عشر.

قضية ليمون ضد كورتزمان لعام 1971

تتعلق هذه القضية بمخالفة التعديل الأول من وثيقة الحقوق المتعلقة بعلمانية الدولة. وترجع قصة القضية إلى إقرار حكومة ولاية بنسلفانيا قانونا داخليا باقتراح من الدكتور كورتزمان لدعم الحكومة للمدارس الأهلية في الولاية مادياً[191]. ويشمل هذا الدعم المالي جميع المدارس الأهلية بما فيها المدارس الأهلية الدينية، وهي النمط الأكثر شيوعا في المدارس الأهلية الأمريكية إلى يومنا هذا. ويشمل المقترح دعم رواتب المدرسين في تلك المدارس وتزويد المدارس ببعض الكتب الدراسية لمساعدتها لعدم إعلان الإفلاس[192].

وافقت الحكومة على قانون دعم المدارس غير العامة في الولاية، واشـــترطت لهذا الدعم أن يذهب التمويل الحكومي إلى رواتب المدرسين والمدرسات الـــذين لا يدرسون المواد الدينية فقط، أي يقتصر على دعم رواتب مدرســـي العلـــوم الطبيعية والإنسانية التي ليست لها علاقة مطلقا بالمواد الدينية. وكان السبب في ذلك الاشتراط عدم مخالفة الحكومة في بنسلفانيا الدستور الأمريكي الذي يـــنص على عدم دعم الدولة أيّ توجّه ديني معين[193].

السيد ليمون، وهو من دافعي الضرائب حاله كحال المـــواطنين فـــي الولايـــات الأمريكية، رفض دفع ضرائبه لتمويل برنامج دعم المدارس الأهلية والتي كان معظمها ينتمي للطائفة الكاثوليكية، وهو من طائفة مختلفة. واعتقد ليمون أن هذا القانون فيه تحيز من الحكومة بدعم مدارس دينية بطريقة غير مباشرة. فحتى لو أن الأموال تذهب إلى رواتب مدرسين لا يُعلّمون التلاميذ الدين النصراني، فهو دعم عام لميزانية المدارس الدينية، لذلك استنتج السيد ليمـــون أن هـــذا الـــدعم الحكومي للمدارس الدينية هو انتهاك للتعديل الأول من الدستور الأمريكي والذي ينص على: يحظر على مجلس الكونغرس تشريع أي قانون يؤدّي إلـــى دعـــم ممارسة أي دين، أو تشريع أي قانون يؤدّي إلى منع ممارسة أي دين.
قرر السيد ليمون مدعوماً ببعض المؤسسات الحقوقية رفع دعوى قضائية ضـــد القانون الصادر من حكومة بنسلفانيا (كورتزمان) بدعم رواتب المدرسين فـــي المدارس الأهلية الذين ليس لهم علاقة بتدريس مواد دينية، وكذلك دعـــم تلـــك المدارس بكتب علمية ليست لها علاقة بالدين[194].

أ: تفاصيل مهمة في القضية

أولاً: حجة ليمون

- إنّ أموال الحكومة التي هي حصيلة جمع الضرائب من الناس أموال عامـــة حكومية، ولا يجب ان تذهب للمدارس التي تُعلّم وفق توجّه ديني معين؛ لإن

هذا يعد مخالفة دستورية واضحة للتعديل الأول من الدستور القاضي بأن لا تدعم الدولة بأي شكل من الأشكال ديناً معيناً، وهذا ما لم يتم في هذا القانون الصادر من حكومة بنسلفانيا الذي يدعو لدعم المدارس الأهلية جميعها بما فيها من المدارس الكاثوليكية[195].

ثانياً: دفاع حكومة الولاية

- إن قانون دعم المدارس الخاصة قانوني وغير مخالف للدستور، والسبب أن الحكومة لا تدعم توجهاً دينياً معيناً، وأن الدعم الذاهب إلى المدارس الأهلية هو فقط مخصص لرواتب المعلمين الذين ليس لهم ناقة ولا جمل في تدريس العلوم الدينية، والكتب المدعومة هي كتب غير دينية وعلمية بحتة. وبناء على ذلك فإنّ الحكومة لم تخالف التعديل الأول من الدستور؛ إذ إنّ جميع الأموال الذاهبة للمدارس الكاثوليكية خُصصت لدعم برامج غير دينية. كما أكد محامي الولاية أنّ الهدف من قانون دعم المدارس الأهلية هو المصلحة العامة لتحسين جودة التعليم فيها عن طريق تمويلها. وأن التلاميذ الذين يتعلمون في تلك المدارس هم من أبناء المواطنين الذين يستحقون أن يتلقوا خدمة تعليمية ذات جودة، وهذا لن يحدث دون مساعدة مالية من الحكومة. وبعد عدة جلسات قضائية حولت القضية إلى المحكمة العليا في واشنطن نظرا للتعقيد الحاصل فيها.

ثالثاً: حكم المحكمة العليا

- تلقت المحكمة عدة دعاوى قضائية مشابهة من بعض الولايات يتهم الناس فيها (دافعو الضرائب) الحكومات بدعم المدارس التي تدرس توجهاً دينياً معيناً غالبا هو في الغالب مسيحيّ، وفي نهاية المطاف كان قرار القضاة في المحكمة العليا مؤيداً لوجهة نظر السيد ليمون وهي أنّ الحكومة خالفت التعديل الأول من الدستور حين دعمت المدارس الأهلية الكاثوليكية، وقالت

إن دعم تلك المدارس حتى وإن اقتصر على دعم برامج معينة فيها، مع دعم رواتب المدرسين الذين ليس لديهم علاقة بتدريس الدين ، وإهـــداء الكتـــب العامة مجاناً لتلك المدارس يُعدّ مخالفة.

- ويكمن سبب حكم المحكمة العليا في أنّ دعم المدارس الخاصة الدينيـــة، أو برامج محدّدة فيها يعتبر مخالفة؛ لأنّ تلك المدارس الخاصة خاصّة بطائفـــة محدّدة من المجتمع، وهم العائلات المتشددة التي تريد أن يتعلم ابنائهم وفقـــاً لمفاهيمهم الدينية، وهذا من حقهم، ولكن ليس بدعم من أموال العامة التـــي هي من ضرائب كل الناس، خاصة وأنّ المدارس العامة متاحة للجميع.
- كما قررت المحكمة وضع إطار واضح يجب على الحكومات الداخلية اتباعه في حال رغبتها في دعم المدارس الأهلية أو برامج تعليميـــة يســـمى هـــذا باختبار ليمون وهو من تسبب في القضية هذه ويشمل الإطار ثلاثة معـــايير هي:

- يجب أن تكون المدارس الأهلية المدعومة من الأموال العامـــة علمانيـــة او ليست لها علاقة بأي توجه ديني.
- يجب أن تكون البرامج لا تشجع ممارسة دينية معينة أو دينا محددا، أو تقلل من توجه ديني أو دين معيّن.
- ألا تكون البرامج التعليمية المدعومة من أموال الحكومـــة مثيـــرة للجـــدل والقلاقل حول علاقة الدين بالدولة[196]. وقد ساهمت هذه القضية فـــي تنبيـــه الحكومات إلى الابتعاد عن الدعم المالي للمدارس الدينية وأهميـــة ترســـيخ المفاهيم العلمانية في الحكومة وتشريعاتها[197].

القضية الثانية: **مدرسة مقاطعة سان أنطونيو المستقلة ضد رودريجو لعام** 1973

قرر أوليا أمور طلاب في مدارس عامة تقع في أحياء فقيرة في مدينة سان أنطونيو في تكساس مقاضاة حكومة الولاية بسبب مخالفة الولاية للتعديل الرابع عشر من الدستور[198]. وسبب الشكوى أن حكومة الولاية ليست عادلة في توزيع أموال الضرائب العامة على المدارس[199]. وتقع مدارس أبناء رافعي الدعوى المذكورة في أحياء فقير جدا لا تكفي ميزانيتها لتشغيل المدرسة وتقديم خدمات تعليمية جيدة في ظل ميزانية محدودة. ويطالب رافعو الدعوى الولاية أن تذهب أموال الضرائب التي تؤخذ من ممتلكات العقار لتصرف بشكل عام على جميع المدارس في الولاية، وليس للحي السكني الخاص، أي أن تتساوى المدارس في الولاية في الميزانيات بناء على عدد التلاميذ بغض النظر عن موقع المدرسة الجغرافي.

أ: تفاصيل مهمة في القضية

أولاً: حج ممثلي أولياء أمور الطلاب في بعض مدارس سان أنطونيو والتي تمثل التلاميذ والمعلمين فيها.

تتمثل حجج هذا الفريق في أنّ طريقة تمويل المدارس تتعارض مع التعديل الرابع عشر الذي يتضمن حقوقا متساوية بين المواطنين، وأن حكومة الولاية يجب أن تعطي المدارس تمويلاً متساوياً كليا بين المدارس العامة في جميع الأحياء والمقاطعات[200].

ثانياً: دفاع حكومة الولاية

- إن الدستور الأمريكي لا ينص على المساواة في التعليم في الدستور (الدستور الأمريكي لا ينص على احقية المواطنين في التعليم المجاني،

ومهمة التعليم مسندة للحكومات ولم تتدخل الحكومة الفيدرالية في التعليم إلا مؤخرا وبشكل محدود).

ثالثاً: حكم محاكمة المقاطعة

- أيدت المحكمة حجة حكومة الولاية وهي أن التعليم ليس منصوصاً عليه في الدستور نصا، وعليه تعتبر حجة مدرسة سان أنطونيو باطلة. لـم يرضـخ رافعو الدعوى لقرار محكمة المقاطعة والتابعة للمحكمة الفيدرالية وقـررت الطعن والاستئناف، وكان اسم الرجل المستأنف رودريغـو وأصـوله مـن المكسيك، فسميت القضية باسمه، وذهبت القضية إلى المحكمة العليـا فـي واشنطن العاصمة.

رابعاً: حكم المحكمة العليا

- أيدت المحكمة العليا قرار محكمة المقاطعة وهو أن الدستور الأمريكـي لا ينص على المساواة في التعليم والحقوق التعليمية، كما علّقت المحكمة العليا على التعديل الرابع عشر من الدستور وهو التساوي في الحقوق، وقالت إن التساوي في الحقوق لا يعني التشابه في المقدار تماما[201].

وكان لهذه القضية نتائج ذات أثرٍ كبير على واقع المدارس العامة؛ فمن الملاحظ في الولايات المتحدة الأمريكية أنّ جودة المدرسة والعملية التعليمية فيها تختلف حسب الحي السكني، فالأحياء السكنية الراقية يوجد فيها مدارس نموذجية؛ ذات مبانٍ ومرافق تساعد على التعليم بسبب التمويل الجيد من قبل ضـرائب أهلـي الحي، وتكون المدارس هذه جاذبة للمعلمين الجيدين حيث يحصلون على أجور أعلى في هذه المدارس من غيرها. وعلى النقيض تماما يمكن ملاحظة المبـاني المدرسية المتهالكة في الأحياء الفقيرة التي تكون مُنفّرة للتلاميذ والمعلمين بسبب قلة التمويل. وحكم المحكمة العليا السلبي ساهم في تفـاقم المشـكلة، وهـي أن

التلميذ الفقير يتلقى خدمات تعليمية أقل من التلميذ الغني في المدارس العامة التابعة لنفس الولاية.

قضية متعلقة بشرعية التعليم المنزلي

يُعتبر التعليم المنزلي خيارًا هامًا لكثير من العائلات الأمريكية لعدة أسباب تم مناقشتها في موضوع التعليم المنزلي في هذا الكتاب. وتبلغ نسبة الطلاب الذين يدرسون في المنازل ما يقارب 4% من مجموع الطلاب في سن المدرسة. وتُعد قضية "يودر" من أهم القضايا التي أكدت على قانونية التعليم المنزلي في الولايات المتحدة الأمريكية.

قضية يودر ضد ولاية ويسكونسن لعام 1972

تفرضُ ولاية ويسكونسن قانون التعليم الإلزامي لجميع الأطفال حتى سن السادسة عشرة على الأقل، والتعليم يجب أن يكون في إحدى المدارس الرسمية الخاصة أو العامة[202].

وقد رفض جونس يودر وهو من اقلية الأمش[203] مع اثنين آخرين من نفس الطائفة إرسال أبنائهم إلى المدرسة الثانوية في المدينة، وكانت أعمار الأبناء الثلاثة دون سن السادسة عشر، مما استدعى المدرسة الثانوية ممثلة في حكومة الولاية في رفع قضية على السيد يودر ومن معه. وبالفعل تم تغريم يودر ومن معه مبلغا ماليا كعقوبة لهم، وطالبتهم المحكمة بإرجاع أبنائهم إلى مقاعد الدراسة، لكنّهم رفضوا الحكم وقرروا التصعيد ضد الولاية إلى أن وصلت القضية للمحكمة العليا في واشنطن.

أ: تفاصيل مهمة في القضية

أولاً: حجة حكومة ولاية ويسكونسن

- إن القانون التعليمي الملزم مفيد للبلاد والعباد، فهو يؤهل التلاميذ ليصبحوا أعضاء فاعلين وصالحين في المجتمع الديمقراطي.

ثانياً: حجة يودر ومن معه

- إن التعليم الابتدائي يكفي بالنسبة للتلاميذ من طائفة الأمش وهذا يفي في الغاية من التعليم لديهم وهي معرفة قراءة الكتاب المقدس للنصارى. كما أن المدارس الثانوية تعرض على التلاميذ نظريات علمية وأفكارا فلسفية تعارض معتقدات الطائفة الدينية. وهذا مخالف للتعديل الأول من الدستور الذي ينص على: "يحظر على مجلس الكونغرس تشريع أي قانون يؤدّي إلى دعم ممارسة أي دين، أو تشريع أي قانون يؤدّي إلى منع ممارسة أي دين؛ أو تشريع أي قانون يؤدّي إلى تعطيل حرية الكلام أو النشر الصحفي أو حق الناس في إقامة تجمعات سلمية أو إرسالهم عرائض إلى الحكومة تطالبها برفع الظلم".

ثالثاً: حكم المحكمة العليا

- تؤيد المحكمة وجهة نظر يودر ومن معه من الأمش، ويعتبر قانون التعليم الإلزامي حتى سن السادسة عشرة في المدارس الرسمية مخالفاً للدستور[204]. والسبب في ذلك أن القانون يخالف التعديل الأول من الدستور وهي أن الدولة رغم علمانيتها لا تقمع التوجهات الديني، وتدريس التلاميذ لبعض الأفكار التي تتعارض مع معتقدات البعض يعتبر غير شرعي. وبناء على ذلك تلزم المحكمة ولاية ويسكونسن بتغيير هذا القانون، والذي يُلزم الناس بحضور المدارس الرسمية التي تدرّس مواد مخالفة لمعتقدات البعض في المجتمع الأمريكي.

تعدّ هذه القضية مهمّة بسبب آثارها على التعليم، فهذه القضية ألزمت الولايات بالسماح بالتعليم المنزلي[205]. فاليوم هناك قرابة 4% من التلاميذ في أمريكا يتلقون تعليمهم من المنازل من قبل آبائهم أو من محيطهم الاجتماعي[206].

قضايا الفُرص التعليمية المُتساوية للطلاب غير الناطقين باللغة الإنجليزية

تتميَّز الولايات المتحدة الأمريكية بالتنوُّع العِرقي والثقافي وكثرة المهاجرين، حيث يُطلَق عليها أرض المهاجرين، ولا زالت الولايات المتحدة تستقبل آلاف المهاجرين القانونيين سنويًّا كما تستقبل عشرات -إن لم يكن مئات- الآلاف من المهاجرين بشكل قانوني، خاصة من قِبَل حدودها الجنوبية. ونظرًا لكثرة المهاجرين فإن كثيرًا منهم لا يُجيد اللغة الإنجليزية، وكذلك هناك كثير من أبناء المهاجرين حديثًا مِمَّن هم في سِنِّ المدرسة يُعانون من قصور في اللغة الإنجليزية؛ مِمَّا يعني حاجة هؤلاء الأطفال غير الناطقين باللغة الإنجليزية كلُغة أُولى لخدمات تعليمية إضافية؛ حتى يتمكَّنوا من تحقيق أهدافهم التعليمية والحياتية دون تأثُّر بالعوامل اللغوية، وقد رُفعت الكثير من القضايا ضد المناطق التعليمية في كثير من الولايات لتحقيق هذا الهدف، لكن أهم وأبرز قضية هي قضية لاو ضد نيكولز لعام 1974م للميلاد والتي حكمت فيها المحكمة العليا، وقد استند فيها قُضاة المحكمة العليا على بند الحقوق المتساوية المنصوص عليها في التعديل الدستوري رقم 14 و قانون الحقوق المدنية لعام 1964م، يُذكر أن قانون الحقوق المدنية استند بشكل أساسي على بند الحقوق المتساوية من التعديل الدستوري الرابع عشر.

قضية لاو ضد نيكولز (1974):

في أوائل السبعينيات الميلادية من القرن الماضي كانت منطقة المدارس الموحَّدة في سان فرانسيسكو واحدة من أكبر المناطق التعليمية وأكثرها تنوُّعًا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تخدم المنطقة التعليمية أكثر من 100.000 طالب، بما في ذلك عدد كبير من الطلاب من أصل صيني والذين لا يتحدَّثون الإنجليزية بطلاقة، ولم تُقدِّم منطقة مدارس سان فرانسيسكو الموحَّدة خدمات

تعليمية إضافية بشكل كافٍ؛ وذلك لتحسين مهارات اللغة الإنجليزية للطلاب غير الناطقين باللغة الإنجليزية كلُغة أولى في ظلِّ الحاجة لتلــك الخــدمات لخدمـــة مجموعات كبيرة من الطلاب؛ كون أن لغة التدريس الرسمية هي الإنجليزية في مدارس البلاد[207].

ونتيجة لغياب البرامج التعليمية الفاعلة التي تهدف إلى تطوير مهــارات اللغــة الإنجليزية لغير الناطقين بها في تلك الحقبة، تَمَّ تحويل الكثيــر مــن الطــلاب الصينيين إلى برامج التربية الخاصة دون تحقيق تطوُّر في التحصــيل العلمــي واللغوي، مِمَّا قاد مجموعة من أولياء الأمور للتفكير برفع دعوى قضائية فــي عام 1971م ضد منطقة المدارس الموحَّدة في سان فرانسيسكو، وقــد زعمــت الدعوى فشل المنطقة في توفير تعليم تكميلي للغة الإنجليزية، وهذا التقصير في توفير التعليم المكثَّف للغة الإنجليزية والخدمات التعليمية المساندة ينتهــك بنــد الحماية المتساوية في التعديل الرابع عشر والباب السادس من قــانون الحقــوق المدنية لعام 1964م.

وقد حكمت محكمة المقاطعة الفيدرالية لصالح منطقة مدارس سان فرانسيســكو الموحَّدة، حيث وجدت أن سياسة المنطقة المتمثِّلة في توفير جميــع الخــدمات باللغة الإنجليزية لا تنتهك شرط الحماية المتساوية أو الباب السادس من قــانون الحقوق المدنية، وأكَّدت محكمة المقاطعة أنَّ سياسة المنطقة لم تكن تمييزية عن عمد، وأن المنطقة اتَّخذت بعض الخطوات لمساعدة الطلاب غير الناطقين باللغة الإنجليزية، مثل: تزويدهم بالمساعدين ثنائيي اللغة والمواد التكميلية. وبعد ذلك تَمَّ تحويل القضية لمحكمة الاستئناف قبل أن تأخذ القضية طريقها للمحكمة العليا، وقد نقضت المحكمة العليا بالإجماع حُكم محكمة المقاطعة فــي عــام 1974م، وذكرت المحكمة العليا: أنَّ فشل منطقة مدارس سان فرانسيسكو الموحَّــدة فــي توفير تعليم إضافي للغة الإنجليزية للطلاب غير الناطقين باللغة الإنجليزية ينتهك

بند الحماية المتساوية في التعديل الدستوري رقم 14 والباب السادس من قانون الحقوق المدنية، ورأت المحكمة أنَّ سياسة المنطقة المتمثِّلة في تقديم جميع التعليمات باللغة الإنجليزية استبعدت بشكل فعَّال الطلاب غير الناطقين باللغة الإنجليزية من المشاركة الفعَّالة في برنامج التعليم العام، كما وجدت المحكمة أنَّ فشل المنطقة في توفير تعليم تكميلي للغة الإنجليزية لم يكن له ما يُبرِّره بأيِّ غرض تعليمي مشروع. وكان لقرار لاو ضد نيكولز تأثير كبير على تعليم الطلاب غير الناطقين باللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة؛ حيث أصبح من الواضح لمتَّخِذي القرار التعليمي في مُديريات التعليم توفير خِدمات تعليم اللغة الإنجليزية للطلاب غير الناطقين باللغة الإنجليزية، وأدَّى القرار أيضًا إلى تطوير عددٍ من برامج التعليم ثنائي اللغة، ويُعدُّ قرار المحكمة العليا في قضية لاو ضد نيكولز بمثابة انتصارٍ تاريخي لحقوق الطلاب غير الناطقين باللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة، وهي المرة الأولى التي تحكم فيها المحكمة العليا بشأن حقوق الطلاب غير الناطقين باللغة الإنجليزية.

قضايا حرية التعبير

يكفل الدستور الأمريكي حرية التعبير للمقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت هذه الحرية تتوقف عند الحديث عن بعض القضايا التي لا تخفى على القارئ العربي. ومن أبرز القضايا المتعلقة بحرية التعبير هي قضية "تنكر ضد مجلس التعليم"، التي تتعلق بالتعديل الأول من وثيقة الحقوق.

قضية تنكر ضد مجلس التعليم دي مؤنس لعام 1969

تتعلق القضية في التعديل الأول من وثيقة الحقوق التي هي جزء من الدستور الأمريكي. وترجع قصة القضية انه أثناء الحرب الأمريكية الفيتنامية ازدادت المظاهرات والاحتجاجات الشعبية في أمريكا المطالبة بإنهاء الحرب التي استمرت لأكثر من عشرين عاما وتحديدا من عام 1955 إلى 1975 للميلاد[208].

وكان من بين المطالبين بإنهاء الحرب عائلة في ولاية آيوا تدعى عائلة تنكـــر، حيث قامت العائلة بإعطاء أربعة من أبنائها وبناتها وكلهم تلاميذ فـــي مراحـــل دراسية مختلفة شعارا أسود مع رسمة بيضاء يوضع على منطقة العضد يستخدم في التعبير عن رفض حرب فيتنام والمطالبة بإنهائها.

وعندما ذهب الأبناء إلى مدارسهم أوقفتهم أدارات مدارسهم فورا وطلبوا مـــنهم أن يزيلوا الشعار ليكملوا يومهم الدراسي بشكل طبيعي، لكن يبـــدوا أن هـــؤلاء الصغار تأثروا بأفكار ذويهم الرافضة للحرب، ورفضوا أن يزيلـــوا الشـــعار، فمنعتهم المدارس من دخول الفصول وأوقفوا عن الدراسة ذلك اليوم.

وفي اليوم التالي ارتدى الإخوة تنكر قمصانا عليها شعارات مضـــادة للحـــرب الفيتنامية، لكنّ المدرسة أوقفتهم عن الدراسة أيضا حتى ينزعوا القمصان، لكـــن هذا لم يحدث فرفضت المدارس دخولهم للصفوف الدراسية. وقد انتشرت قصة الإخوة تنكر في الصحف المحلية فتدخلت الجمعيات الحقوقيـــة وطالبـــت ذوي التلاميذ تنكر ان يرفعوا شكوى ويقاضوا مجلس التعليم المشـــرف علـــى هـــذه المدارس التي حرمت أبناءهم من التعليم ليومين دراسيين بحجة لبس أو وضـــع شعار ضد الحرب الفيتنامية وهذا ما تم بالفعل[209].

أ: تفاصيل مهمة في القضية

أولاً: حجة السيد تنكر وفريقه

إن المدارس التي يدرس فيها أبناؤه والمجلس التعليمي في المقاطعـــة، حرمـــوا أبناءه من الحق الأول في التعديل الأول من الدستور الأمريكي الذي ينص على: "لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنـــع حريـــة ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلمياً، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف[210]".

ثانياً: دفاع مجلس التعليم في المقاطعة

- إن المدارس وضعت للتعليم وليس للمظاهرات والاحتجاجات.
- إن السماح بلبس الشعارات التي تؤيد حركات احتجاجية ونحـــوه، ســـيحول المدارس لمناطق صراع بين المؤيدين والمعارضين في قضـــايا كثيـــرة، لا سيّما أن التلاميذ في مرحلة مراهقة مندفعين للدفاع عما يؤمنون بـــه مـــن أفكار، وقد يحدث مالا يحمد عقباه من عنف ونحوه.

ثالثاً: حكم محكمة المقاطعة

- أيدت المحكمة رأي مجلس التعليم وحججه، وذكرت أن المـــدارس للتعلـــيم وليس لعرض وجهات النظر السياسية والاجتماعية. وأنه لـــو فُـــتح بـــاب الاحتجاجات في المدارس فسوف تفقد المدرسة وظيفتها وهي تنوير وتعلـــيم الناس، وليس الاحتجاجات التي هي متاحة خارج الحـــرم المدرســـي بكـــل حرية. ولم يرضِ الحكم الصادر من المحكمة الوالد تنكر ولا الفريق الـــذي يسانده من الجمعيات الحقوقية، فقرروا الاستئناف ثم وصلت القضـــية إلـــى المحكمة العليا في واشنطن.

رابعاً: حكم المحكمة العليا

رفضت المحكمة العليا حكم محكمة المقاطعة، وأيدت وجهة نظر الســـيد تنكـــر وهي أن لبس القمصان والشعارات المعارضـــة للحـــرب بشـــكل خـــاص، أو الاحتجاجات والمظاهرات بشكل عام، حق دستوري للمواطنين ولا أحد يستطيع حرمانهم منه حتى في المدارس.

ب- آثر القضية على مسيرة التعليم:

يشكل هذا الحكم الصادر في هذا القضية نقلة كبيرة في مجال الحريـــات داخـــل المدارس، فكثير من المدارس شهدت وقفات احتجاجية سواء من المعلمين أو من التلاميذ استناداً إلى هذه القضية.

قضية تتعلَّق بتدريس اللغات غير الإنجليزية في المدارس

يتعرَّض هذا الجزء لدراسة نموذج من القضايا التي صدر بها قرار من المحكمة العليا، وهي تتعلَّق بموضوع تدريس اللغات غير الإنجليزيـــة فـــي المـــدارس الخاصة أو في برامج تعليمية خارج أوقات التدريس الرسمي. يُذكر أنَّ الدستور الأمريكي لا ينصُّ على لغة رسمية للبلاد، رغم أن اللغة الإنجليزية هي المعتمَدة في جميع القطاعات بما فيها المدارس والجامعات. وتتعلَّق القضايا في هذا الباب أيضًا بحقوق الوالدين من الأقليات العِرقية في الولايات المتحدة في المحافظـــة على ثقافة أبنائهم الأصلية، واللغة هي جزءٌ مُهمٌّ من ثقافة الإنسان، وقد أبطلـــت المحكمة العليا قانوناً في ولاية نبراسكا لمنع تدريس اللغات غيـــر الإنجليزيـــة، حيث استندت المحكمة في بطلان الإجراءات التي قامـــت بهـــا نبراســـكا إلـــى مخالفتها بند الحماية المتساوية المنصوص عليها فـــي التعـــديل الرابـــع عشـــر للدستور، والذي ينصُّ على التالي:

جميع الأشخاص المولودين في الولايـــات المتحـــدة أو المتجنِّســـين بجنســـيتها والخاضعين لسُلطانها يُعتبرون من مُواطني الولايات المتحدة ومُواطني الولايـــة التي يُقيمون فيها. ولا يجوز لأيَّة ولاية أن تضع أو تُطبِّق أيَّ قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مُواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأيَّة ولايـــة أن تَحرم أيَّ شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مُراعـــاة الإجـــراءات القانونية الأصولية. ولا أن تَحرم أيَّ شخص خاضع لسُلطانها من المساواة فـــي حماية القوانين[211].

وقد تزامنت القضايا المتعلِّقة بتدريس اللغات الأجنبية مـــع تطـــوُّرات خطيـــرة شهدتها الساحة الأمريكية في النصف الأوَّل من القرن المنصرم، حيث وصـــلت تأثيرات الحرب العالمية الأولى والثانية إلى قاعات الدراسة والمناهج والبـــرامج التعليمية. ويتناول هذا الجزء قضية مهمة في تاريخ المحكمة العليا، وهي قضية ماير ضد ولاية نبراسكا لعام 1923م

قضية: **ماير ضد نبراسكا لعام** 1923**م**:

ماير ضد نبراسكا هي قضية بارزة في المحكمة العليا بالولايات المتحدة، تناولت قضية الحرية التعليمية وحقوق الوالدين، وقد نشأت القضية في ولاية نبراسكا في أوائل العشرينيات من القرن الماضي عندما أصدرت ولاية نبراسكا قانونًا يُعرَف باسم قانون سيمان عام 1919م، ويحظر القانون تدريس أيِّ لغة بخلاف اللغة الإنجليزية للطلاب دون الصف الثامن. وقد استهدف هذا القانون في المقام الأوَّل تدريس اللغة الألمانية في المدارس الأمريكية؛ بسبب تفشِّي مشاعر الكراهية في الولايات المتحدة تجاه الألمان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

ويرجع أصل هذه القضية إلى قيام المدعو روبرت تي ماير، وهو مُدرِّس في مدرسة لوثرية اتُّهم بانتهاك قانون سيمان لعام 1919م؛ وذلك بسبب قيامه بتدريس اللغة الألمانية لطالب يبلغ من العمر 10 سنوات، مِمَّا دفع أحد المحامين لرفع دعوى قضائية ضد هذا المعلِّم، ثم تطوَّرت القضية حيث طعن المعلِّم ماير -إلى جانب معلِّمين وأولياء أمور آخرين- في دستورية قانون سيمان لعام 1919م ، بحجَّة أنَّه ينتهك بند الحماية المتساوية في التعديل الرابع عشر وبند الإجراءات القانونية الواجبة من خلال التعدِّي على الحقِّ في تدريس وتعلُّم لغات أخرى غير اللغة الإنجليزية، في عام 1923م حكمت المحكمة العليا بالإجماع لصالح ماير، وقد ذكرت المحكمة العليا أنَّ القانون يتدخَّل بشكل غير معقول في حرية المعلِّمين وأولياء الأمور والطلاب في المشاركة في الأنشطة التعليمية الخاصة، وشدَّد القرار على المفهوم الأوسع للحرية التي يحميها التعديل الرابع عشر، بما في ذلك الحقُّ في متابعة المعرفة والتعليم وفقًا لتفضيلات الفرد. ويُعتبر قرار المحكمة بتأييد ماير ضد نبراسكا مُهمًّا في إرساء المبدأ الدستوري الذي ينصُّ على أنَّ الدولة لا يمكنها التدخُّل بشكل غير معقول في الحقِّ في التدريس والتعلُّم، وخاصة في سياق التعليم الخاص والديني. وقد أرست هذه القضية الأساس لقرارات المحكمة العليا اللاحقة التي أوضحت ووسَّعت نطاق

الحماية الدستورية للحرية التعليمية وحقوق الوالدين في تحديد الخيار التعليمي الأنسب لأبنائهم[212].

قضايا التفتيش والمُصادرة في المدارس العامة

يستعرض هذا الموضوع نماذج لأبرز القضايا المتعلِّقة بالتفتيش والمصادرة التي يتعرَّض لها الطلاب في المدارس العامة، والتي وصلت إلى أن حكمت بها المحكمة العليا في البلاد. وقد كان السند الدستوري في القضايا المتعلِّقة بالتفتيش والمصادرة هو التعديل الرابع من الدستور الأمريكي، والذي ينصُّ على عدم دستورية التفتيش للسكان إذا لم يكن هناك سببٌ مُقنع بما في ذلك في المدارس. وينصُّ التعديل الدستوري الرابع على التالي: لا يجوز المساس بحقِّ الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أيِّ تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلا في حال وجود سبب معقول، مُعزَّز باليمين أو التوكيد، وتبيَّن بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها. وقد تَمَّ عرض قضيتين هما الأبرز بين القضايا المتعلِّقة بالتفتيش والمصادرة، وهما: قضية نيوجيرسي ضد T.L.O لعام 1985م، وقضية مقاطعة مدرسة سافورد الموحَّدة ضد ريدينغ لعام 2009م.

القضية الأولى: **قضية نيوجيرسي ضد** T.L.O **لعام** 1985**م**.

في قضية نيوجيرسي ضد T.L.O لعام 1985م، تناولت المحكمة العليا مسألة التفتيش والمصادرة في المدارس العامة، ووضعت مبادئ توجيهية بشأن دستورية عمليات التفتيش التي يُجريها مسؤولو المدارس، وقد نشأت القضية عندما اكتشف مُدرِّس في مدرسة ثانوية في نيوجيرسي فتاتين تُدخِّنان في إحدى دورات المياه، وتَمَّت مساءلة الفتاتين، ونفت إحدى الفتيات –وتُدعى اختصارًا T.L.O– التهمة، بينما اعترفت صديقتها بالذنب. وطالب نائب المدير الذي شكَّ

في تورُّط T.L.O بتفتيش حقيبتها، وكشف البحث عن وجود السجائر والماريجوانا وأدوات المخدِّرات وأدلَّة على الاتجار بالمخدِّرات، وقد تمَّ اتهام T. L.O لاحقًا بجنوح الأحداث[213].

زعمت الطالبة المذكورة أنَّ البحث التي أُجرِي في المدرسة انتهك حقوقها في التعديل الرابع في الدستور والذي يقف ضد عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة، وفي نهاية المطاف وصلت القضية إلى المحكمة العليا، التي كان عليها أن تُحدِّد ما إذا كان التفتيش الذي أجراه مسؤولو المدرسة معقولًا في ظلِّ هذه الظروف والمبرِّرات. وقالت المحكمة العليا في قرارها: بأنَّ توقُّعات الطلاب في المدارس العامة بشأن الخصوصية أقلُّ مقارنة بالبالغين في البيئات الأخرى، كما أكَّدت المحكمة العليا على أنَّ مسؤولي المدرسة يُحقِّقون مصلحة مشروعة في الحفاظ على النظام والانضباط والسلامة داخل البيئة المدرسية، بما في ذلك تفتيش الطلاب.

وقد أقرَّت المحكمة العليا اختبارًا مُكوَّنًا من شقَّين لتقييم دستورية عمليات التفتيش التي يُجريها مسؤولو المدرسة: أوَّلًا: يجب أن يكون التفتيش مُبرَّرًا منذ بدايته، مِمَّا يعني أنَّه يجب أن تكون هناك أسبابٌ معقولة للاشتباه في حدوث انتهاك للوائح المدرسة أو القانون. ثانيًا: يجب أن يكون نطاق التفتيش مُرتبطًا بشكل معقول بالظروف التي برَّرت التفتيش، مِمَّا يضمن أنَّه ليس هناك تدخُّل وبحث بشكل مُفرِط. وبتطبيق هذا الاختبار على قضية T.L.O وجدت المحكمة أنَّ نائب المدير كان لديه أسبابٌ معقولة للاشتباه في أنَّ T.L.O مخالفة للقواعد المدرسية بالتدخين. واعتُبر تفتيش حقيبتها معقولًا ومحدودًا في نطاق العثور على أدلَّة على التدخين في الحمام. وبذلك فإنَّ قرار المحكمة العليا في قضية نيوجيرسي ضد T.L.O قد وضع إطارًا لتحليل دستورية عمليات البحث التي

أجراها مسؤولو المدرسة، فقد وازن الحُكم الصادر في هذه القضية بين حقــوق خصوصية الطلاب وحاجة المدرسة إلى الحفاظ على بيئة آمنة ومنظَّمة.

القضية الثانية: **قضية مقاطعة مدرسة سافورد الموحَّدة ضد ريدينغ لعام 2009م**

في مدينة سافورد الهادئة بولاية أريزونا، وجدت طالبة في المدرسة المتوسِّــطة تُدعى سافانا ريدينغ نفسها في قلب قضية تاريخية في المحكمة العليا، من شأنها أن تُعيد تحديد نطاق عمليات تفتيش الطلاب في المدارس في جميع أنحاء البلاد. ففي عام 2003 اتُّهِمت سافانا –وهي تلميذة في الصف الثامن عمرها 13 عامًا في مدرسة سافورد المتوسِّطة– بحيازة دواء قوي لتخفيف الألم، ولا يُؤخذ هــذا الدواء إلا بوصفة طبية، وهو انتهاك لسياسة المدرسة التي تمنع حيازة الأدويــة التي لا تُصرف إلا بوصفة طبية داخل المدرسة إلا بعد أخذ الإذن مــن الإدارة، وبناءً على معلومات من بعض الطلاب حول جلب الطالبة المــذكورة الــدواء للمدرسة، قامت مساعدة مدير المدرسة باستجواب الطالبة سافانا بشأن الدواء[214].

أنكرت سافانا حيازة أيِّ أدوية، لكنَّ المساعدة أصرَّت على تفتيش حقيبة ظهرها، ولم يتمَّ العثور على الأدوية، بعد ذلك أمرت إدارة المدرسة الطالبة سافانا بخلع ملابسها الداخلية والخضوع للتفتيش وهي عارية، وبعد تفتيش إحدى ممــثِّلات المدرسة الطالبة وهي عارية لم يجدوا أيَّ أدوية مع الطالبــة، وبعــد التفتــيش المهين الذي قاد لتعرية ابنتها قامت والدة سافانا إبريل ريــدينغ برفــع دعــوى قضائية ضد منطقة مدارس سافورد الموحَّدة، زاعمه أنَّ التفتيش ينتهــك حــقَّ التعديل الرابع لسافانا في التحرُّر من عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة.

شقَّت القضية طريقها عبر نظام المحاكم، حيث انحازت محكمة المقاطعــة فــي البداية إلى جانب المنطقة التعليمية، ومع ذلك ألغت محكمة الاســتئناف قــرار محكمة المقاطعة، ووجدت أنَّ التفتيش بالتعرِّي كان بالفعل غير معقول، واتَّفقت

المحكمة العليا في النهاية مع محكمة الاستئناف، مُعتبرة أنَّ تفتيش الطالبة وهي عارية لم يكن مُبرَّرًا في حالة الطالبة سافانا، كما وجدت المحكمة أنَّ المعلومة الواردة من طالب آخر بشأن حيازة الطالبة سافانا لأدوية ممنوعة لم تكن موثوقة بدرجة كافية لتبرير مثل هذا التفتيش القاسي، وأنه كان ينبغي أخذ إنكار سافانا بعين الاعتبار، خاصة في ظلِّ عدم وجود أيِّ تاريخ تأديبي سابق للطالبة.

أثارت قضية ريدينغ صخبًا في المجتمع التعليمي في الولايات المتحدة، حيث قادت نتائج القضية المدارس إلى إعادة تقييم سياسات وإجراءات البحث الخاصة بها، كما سلَّطت الضوء على أهمية حماية حقوق الخصوصية للطلاب وضمان إجراء عمليات التفتيش وفق الظروف المنطقية. كما أثارت شجاعة سافانا في التحدُّث علنًا ضد التفتيش بالتعرِّي حراكًا حقوقيًّا كبيرًا في المجتمع الأمريكي، خاصة في المواضيع التي تدور حول حقوق الطلاب والتوازن بين السلامة المدرسية والحريات الفردية.

قضايا حريات الاعتقاد

تنص مواد الدستور الأمريكي على علمانية الدولة، حيث يُحظر على الدولة تشجيع أو دعم أي نشاط متعلق بتشجيع اعتقاد ديني. ومع ذلك، لم يكن هناك تطبيق واسع لهذه المواد الدستورية في المؤسسات العامة التي تتلقى تمويلاً حكوميًا حتى النصف الثاني من القرن الماضي. يعرض هذا الجزء قضيتين هما من أبرز القضايا المتعلقة بحرية الاعتقاد للطلاب.

قضية إنجل ضد فيتالي لعام 1962

تتعلق هذه القضية بمخالفة المدارس العامة في ولاية نيويورك للتعديل الأول في وثيقة الحقوق التي هي جزء من الدستور[215]. حيث كانت المدارس العامة في نيويورك تبدأ يومها بالدعاء والابتهال إلى الرب بحفظ البلاد والعباد استناداً إلى الديانة النصرانية (التي تأثرت كثيراً بالطقوس الوثنية). لذلك اشتكى والد أحد

التلاميذ، وكان يهودياً يدعى ستفين إنجل، على ما تفعله المدارس من دعاءٍ قبل بداية اليوم الدراسي، مدّعياً أنّ ذلك مخالف للتعديل الأول في الدستور، وذهب السيد إنجل إلى هيئة التعليم العليا في الولاية لكنهم لم يرضخوا لمطالبة[216]. قرر إنجل مع أربعة أولياء أمور اثنين منهم من الطائفة اليهودية مسنودين بمنظمات حقوقية، رفع دعوى قضائية ضد هيئة التعليم العليا في الولاية، متهمين إياها بمخالفة الدستور الأمريكي، ورفعوا قضية في محكمة المقاطعة التابعة للحكومة الفيدرالية.

أ: تفاصيل مهمة في القضية

أولاً: حجج إنجل

- إن المدارس الحكومية في نيويورك تفرض الدعاء على كل التلاميذ وفقاً للمعتقدات المسحية، رغم أن كثيراً من التلاميذ من طوائف وديانات مختلفة.
- إن المدارس الحكومية يجب ألا تفرض توجهاً دينياً على التلاميذ لأنها من المرافق التابعة للدولة التي تضمن تطبيق التعاليم العلمانية وفصل الدين عن الدولة في كل الجوانب[217].

ثانياً: دفاع هيئة التعليم في نيويورك

- إن المدارس لا تفرض الصلوات، والدعاء على التلاميذ، فمن شاء أن يتلو الأدعية يفعل، ومن لا يرغب يصمت. وإن هذه الأدعية ليست ملزمة، ولا تُلحق أية عقوبة في التلاميذ الذين لا يشاركون فيها.

ثالثاً: حكم محكمة مقاطعة نيويورك

- إن المدارس الحكومية على حق، وأنها لم تخالف الدستور لأنها لم تفرض شيئاً على التلاميذ فالأدعية الصباحية اختيارية.
- إن الاصول التاريخية للأمة الأمريكية نصرانية، وأن السواد الأعظم من الشعب من أتباع الكنيسة.

رابعاً: حكم المحكمة العليا

لم يرضخ انجل ومن معه لحكم محكمة المقاطعة، وقرروا الطعن في الحكم الصادر، وبعد المرور بمحكمة الاستئناف تمّ تحويل القضية الشائكة للمحكمة العليا. واستمرت القضية عدة سنوات في المحكمة العليا الفيدرالية وبعد مدة من الزمن حكم القضاة الثمانية في المحكمة العليا في الأغلبية لصالح اليهودي ستيفن إنجل ومن معه، وأن هيئة التعليم في نيويورك على خطأ وما تفعله مخالف

للتعديل الأول من الدستور المتعلق بحرية الدين وعلمانية الدولة. كما فرضت المحكمة العليا على المدارس العامة عدم بداية اليوم الدراسي بالأدعية والتراتيل الدينية [218].

تعد قضية إنجل ضد فيتالي من أول القضايا التي تثبت مخالفة المدارس العامة للتعديل الأول من وثيقة الحقوق، وهذه من القضايا التي ترسّخ التعليم العلماني في المدارس العامة. ويذكر أن المدارس العامة في أمريكا تأسست على التعاليم الدينية النصرانية، كما أنّ العملة الأمريكية مكتوب عليها: "نحن نثق في الرب" وهذا يجعل الجدل قائما للوقت الحالي في تفسير الدستور الذي ينص على العلمانية، أما الممارسات العامة للحكومة فهي إلى حد ما دينية[219].

قضية شكيمب ضد مجلس التعليم في ابنغتون في ولاية بنسلفانيا لعام 1963

تتعلق القضية بالتعديل الأول من وثيقة الحقوق التي هي جزء من الدستور الأمريكي، حيث قد بدأ تأثير التيارات الدينية ينخفض في المجتمع، وأخذ التعلق بالكنائس يقل كثيرا، مع انتشار الإلحاد واللاأدرية بين الشبان والشابات في المجتمع الأمريكي.

وقد حدثت قصة القضية في مدرسة عامة ثانوية في ولاية بنسلفانيا[220]. إذ كان من السائد في المدارس العامة أن يبدأ اليوم الدراسي بقراءة آيات من الكتاب المقدس للنصارى، وكان هذا التقليد متّبعاً منذ تأسيس المدارس في أمريكا. وقد ألزمت حكومة بنسلفانيا المدارس العامة بقراءة كل التلاميذ عشر آيات من الكتاب المقدس للنصارى كلّ صباح لتحل البركة على المدرسة بحسب إيمانهم وكان السواد الأعظم من التلاميذ مسيحيين، فلم يكن هناك أية مشاكل أو معارضة لذلك[221].

كان التلميذ إدوارد شكيمب من أتباع مذهب مسيحي مختلف عن المذاهب السائدة مثل الأرثوذكسية، والكاثوليكية والبروتستانتية، فامتنع عن قراءة الآيات كل صباح.

ثم فرضت المدرسة عقوبةً عليه لمخالفة الأنظمة، وفي اليوم التالي أحضر شكيمب القرآن الكريم، وبدأ يقرأ بنفس التوقيت الذي يقرأ فيه التلاميذ والمعلمون من كتابي العهد القديم والجديد بشكل جماعي، مما عرّضه للعقوبة.

بعد تعرض إدوارد شكيمب للعقوبة قررت عائلته رفع دعوى قضائية ضد مجلس التعليم الذي تتبع له مدرسة ابنهم الثانوية، وقدّمت ملف القضية إلى محكمة المقاطعة الفيدرالية.

أ: تفاصيل مهمة في القضية

أولاً: ادعاءات عائلة إدوارد

- إن المدارس الحكومية تُموّل عن طريق فرض الضرائب على الناس.
- إن المدارس الحكومية تخالف التعديل الأول من وثيقة الحقوق الذي يضمن أن يكون الدستور علمانياً لا يدعم أيّ توجه ديني، كما أن الدستور يضمن الحريات الدينية.
- إن المدارس الحكومية تفرض على كل التلاميذ قراءة الكتاب المقدس حتى على التلاميذ غير النصرانيين.

ويذكر أنه كانت هناك قضايا مشابهة في عدد من الولايات، والتي اعترض فيها المشتكون على إجبار الصغار على القراءة من الكتاب المقدّس في المدارس العامة ومنها قضية انجل التي تم ذكرها سابقاً.

ثانياً: دفاع مجلس التعليم في ابنغتون

- إن الديانة النصرانية هي الدين السائد في البلاد.
- إن المدارس العامة منذ المدارس المشتركة وما قبلها تمارس نفس الشيء وهو جعل التلاميذ والمعلمين يقرأون عشر آيات من الكتاب المقدس كل صباح قبل البدء في التعليم[222].

ثالثاً: حكم محكمة المقاطعة

رأى القضاة ان المدرسة خالفت الدستور والتعديل الأول منه، حيث إن الدستور ينص على الفصل بين الدين والممارسات في المرافق العامة التي تمول عن طريق الناس. والمدارس العامة تندرج تحت هذا البند، وعليه يجب على المدارس العامة في الولاية أن تمنع البرامج الصباحية الدينية وتنشغل بأشياء أخرى ليست ذات صلة بالدين. وقدد تسبب حكم المحكمة في سَخط بين كثير من الناس في بنسلفانيا لا سيّما بين المتدينين. وقرروا الوقوف مع مجلس التعليم في المقاطعة المذكورة للطعن في الحكم والذهاب إلى المحكمة العليا بعد المرور بمحكمة الاستئناف وهذا ما تم بالفعل.

رابعاً: حكم المحكمة العليا

استلمت المحكمة العليا القضية، وكان قد عُرض عليها قضايا مشابهة من ولايات أخرى تتهم المدارس الحكومية بتشجيع التلاميذ على دين واحد وهو النصرانية، وقالت المحكمة العليا بأنه لا يجب تجاهل الجذور التاريخية للبلاد القائمة على مبادئ الدين النصراني، وأن السواد الأعظم من الأمريكان هم من أتباع النصرانية، لكن في الوقت ذاته فإنّ الدستور الأمريكي في التعديل الأول من وثيقة الحقوق الصادرة في عام 1789 للميلاد ينصّ على فصل الدين عن الدولة، والمدارس العامة تابعة للدولة وتتلقى التمويل من الناس، وعلية فإن برنامج قراءة الكتاب المقدس النصراني غير قانوني. إضافة إلى أنّ قراءة

الكتاب المقدس بشكل قسري على كل التلاميذ في المدارس غير دستوري كذلك حيث يفسر على أنه تفضيل الدولة لتوجه ديني معين وهـذا غيـر دسـتوري. وبمختصر العبارة فالدستور واضح، فالدين إذا أتى من طريق فيجب أن تـذهب الدولة في الطريق الآخر، والمدارس الحكومية تابعة للدولة[223].

تعتبر الاحكام الصادرة في هذه القضية من الضربات الموجعة لتدريس الـدين بشكل مباشر في المدارس العامة، حيث كان كلّ التلاميذ يجبرون على القـراءة من الكتاب المقدس، وهذا لم يعد متّبعاً مطلقا بعد قرار المحكمـة العليـا للعـام 1963 للميلاد[224].

قضايا الفحص العشوائي للمُخدِّرات في المدارس

يعرض هذا الموضوع قضيتين هامتين تتعلَّقان بأحقية إدارات المـدارس فـي وضع سياسات تهدف لحماية الطلاب من تعاطي المخدِّرات، والتـي لا يخفـى آثرها في تدمير الفرد والمجتمع. وقد تَمَّ رفع أكثر من دعوة قضائية مـن قِبَـل مُمثِّلي الطلاب ضد سياسات المناطق التعليمية والمدارس التابعة لها فيما يتعلَّق بالفحص العشوائي لتعاطي المخدِّرات، خاصة للطلاب المشاركين في الأنشـطة غير المنهجية مثل المسرح والرياضة. ومن أهم القضـايا المتعلِّقـة بـالفحص العشوائي للمُخدِّرات هي قضية منطقة فيرونا ضد أكتون لعام 1995م، وقضية مجلس التعليم بالمنطقة التعليمية المستقلَّة رقم 92 في مقاطعة بوتاواتومي ضـد إيرلز لعام 2002م. وقد استندت دعاوي المُخالفين للفحص العشوائي للمُخدِّرات من قِبَل المدارس إلى مُخالفة المدارس للتعديل الرابع من الدستور، والذي ينصُّ على التالي: لا يجوز المساس بحقِّ الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصـهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أيِّ تفتيش أو احتجاز غيـر معقـول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلا في حال وجود سبب معقـول، مُعـزَّز

باليمين أو التوكيد، وتبيَّن بالتحديد المكان المُراد تفتيشه والأشخاص أو الأشـــياء المراد احتجازها.

القضية الأولى: **قضية منطقة فيرنونيا التعليمية ضد أكتون، الولايات المتحدة لعام** 1995**م**.

تزايدت المخاوف بشأن تعاطي المخدِّرات بين الطلاب في المدارس الأمريكيـــة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الميلادي المنصرم، وأصـــبحت مـــن القضـــايا الهامة؛ نظرًا لانتشارها بين أوساط المجتمع بما فيهم الطلاب، ونفَّذت المدارس في جميع أنحاء الولايات المتحدة تدابير مختلفة لمكافحـــة تعـــاطي المخـــدِّرات وضمان سلامة الطلاب من هذه الآفة المدمِّرة، وكان أحد هـــذه التـــدابير التـــي اتخذتها بعض المدارس العامة في الولايات المتحدة هو تنفيذ سياســـات اختبـــار المخدِّرات العشوائي للطلاب الرياضيين. وقد كانت منطقة مدارس فيرنونيـــا – الواقعة في فيرنونيا بولاية أوريغون– من ضمن إحدى المناطق التعليمية التـــي اتَّخذت موقفًا قويًّا ضد تعاطي المخدِّرات بين طلابهـــا، واســـتجابةً للمخـــاوف المتزايدة بشأن تعاطي المخدِّرات في المجتمـــع الطلابـــي، اعتمـــدت المنطقـــة التعليمية المذكورة تنظيمًا في عام 1989م لمحاولة الحدِّ من تعاطي المخـــدِّرات أو حتى التفكير في تعاطيها، ويُجبر التنظيم الصادر من المنطقة التعليمية جميع الطلاب الذين يرغبون في المشاركة في الرياضات المدرسية الخضوع لاختبار المخدِّرات الإلزامي. وتنطبق هذه السياسة على الطلاب الرياضيين المشـــاركين في شتَّى الألعاب بما فيها كرة القدم الأمريكية وكرة السلة وألعاب المضمار[225].

لكن سياسات المنطقة التعليمية فيما يتعلَّق بفحص المخدِّرات الإجباري للطـــلاب الرياضيين لم يكن مُرضِيًا للجميع, فقد قام أحد طلاب المدرسة ويُدعى جـــيمس أكتون –وهو من الرياضيين في إحدى المدارس المتوسِّطة في المنطقة التعليمية المذكورة سابقًا– برفع دعوى قضائية بالطعن على سياسة الاختبـــار الإلزامـــي

للمُخدِّرات، وقد تحدَّى جيمس أكتون هذه السياسة مع والديه، مُؤكِّدًا أن اختبار المخدِّرات الإلزامي ينتهك حقوقه في التعديل الدستوري الرابع، والتي تحمي السكان من عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة، وجادلت عائلة أكتون بأنَّ سياسة المنطقة التعليمية المتمثِّلة في اختبار المخدِّرات العشوائي دون أيِّ شكٍّ في ارتكاب مخالفات فردية كانت غير دستورية.

وفي نهاية المطاف وصلت القضية إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة، حيث كان السؤال الأساسي هو ما إذا كانت سياسة اختبار المخدِّرات العشوائي في المنطقة التعليمية للطلاب الرياضيين مسموحًا بها بموجب التعديل الرابع أو لا. وفي عام 1995 للميلاد حكمت المحكمة العليا بأغلبية 6-3 لصالح منطقة مدارس فيرنونيا، ورأت المحكمة أن اهتمام المدرسة بمنع وردع تعاطي المخدِّرات بين الطلاب الرياضيين يفوق مخاوف الطلاب بشأن الخصوصية، وبرَّرت المحكمة قرارها بأنَّ من مسؤوليات المدارس الحفاظ على سلامة طلبتها، كما أشار القاضي المكلَّف بالنطق بالحُكم إلى أن الطلاب الرياضيين اختاروا طوعًا المشاركة في الألعاب الرياضية المدرسية، وأخضعوا أنفسهم لدرجة من التنظيم والإشراف لا يتمتَّع بها الطلاب الآخرون من غير المشاركين في الفعاليات الرياضية.

وقد شكَّل قرار المحكمة العليا في قضية منطقة مدرسة فيرنونيا ضد أكتون سابقة مهمَّة للمدارس وأثرًا كبيرًا في ميدان التعليم، حيث سمح للمدارس بالتوسُّع في إجراء اختبارات عشوائية للمُخدِّرات على الطلاب الرياضيين دون الخوف انتهاك التعديل الرابع، بشرط أن تكون هناك مصلحة صادقة ونِيَّة حسنة تهدف لتعزيز السلامة المدرسية ومنع تعاطي المخدِّرات. وكان لهذا الحكم تأثيرٌ دائمٌ على سياسات المدارس في جميع أنحاء الولايات المتحدة، حيث شكَّل الإطار

القانوني لاختبار المخدِّرات في المدارس، وحقَّق التوازن بين حقوق الخصوصية الفردية ومخاوف السلامة المدرسية.

القضية الثانية: **قضية مجلس التعليم بالمنطقة التعليمية المستقلَّة رقم 92 في مقاطعة بوتاواتومي ضد إيرلز لعام 2002م**

نشأت هذه القضية في منطقة تعليمية تُدعى مقاطعة بوتـــاواتومي أوكلاهومـــا، والقضية تدور حول أحقية المدارس في طلب إجراء فحص مخدِّرات للطـــلاب. وقد نفَّذت إحدى الإدارات التعليمية سياسة تســـمح بـــإجراء اختبـــار عشـــوائي للمُخدِّرات للطلاب المشاركين في الأنشطة غير المنهجية التي فيها تنافُس، مثل الفرق الموسيقية والرياضية؛ نظرًا لكثرة شكوك المنطقة التعليمية بتداول المواد المخدِّرة بين الطلبة في تلك الحقبة. وقد طعن الطالبان: ليندسي إيرلز ودانييـــل جيمس، في هذه السياسة في المحكمة، بحجَّة أن اختبار المخـــدِّرات العشـــوائي ينتهك حقوقهما بموجب التعديل الرابع الذي يحظر تفتيش أو حجز الأشـــخاص دون سبب مُقنع. وزعم الطالبان أنَّه نظرًا لعدم الاشتباه في تعاطيهم للمُخدِّرات، فإنَّ إخضاعهم لاختبارات عشوائية دون سبب يُعَدُّ أمرًا غير دستوري[226].

وصلت القضية في النهاية إلى المحكمة العليا، حيث كان الإشكال المركزي في إذا ما إذا كانت سياسة اختبار المخدِّرات العشوائي في المنطقة التعليمية للطلاب المشاركين في الأنشطة اللامنهجية تنتهك التعديل الرابع. وقد حكمت المحكمـــة العليا بأغلبية 5-4 لصالح المنطقة التعليمية، وقد رأت المحكمـــة أنَّ المصـــلحة العامة تستدعي أن تقوم المدارس بمنع وردع تعاطي المخدِّرات بـــين الطـــلاب وتفتيشهم، بالرغم أن هذا الأمر الناجم عن اختبار المخدِّرات العشوائي قد يضرُّ بشكل بسيط بالخصوصية، وقد أيَّدت المحكمة قراراها في قضية منطقة فيرنونيا التعليمية لعام 1995م والتي تتشابه مع هذه القضية.

وأضافت المحكمة أن الطلاب الذين يُشاركون بشكل اختياري في الأنشطة التنافُسية اللامنهجية لديهم توقُّعات بأنَّ خصوصيتهم أقلُّ من غيرهم من الطلاب؛ مِمَّا يسمح للمدارس بإخضاعهم لاختبارات المخدِّرات العشوائية دون انتهاك حقوقهم الدستورية. وقد وضعت قضية إيرلز سابقة مهمَّة، حيث وسَّعت سُلطة المدارس والجامعات لإجراء اختبارات عشوائية للمُخدِّرات للطلاب المشاركين في مختلف الأنشطة اللامنهجية. وأوضح الحُكم الحدود القانونية بين حقوق خصوصية الطلاب ومصلحة المدرسة في الحفاظ على بيئة تعليمية آمنة وخالية من المخدِّرات. ونتيجة لذلك، كان للقضية تأثيرٌ كبيرٌ على السياسات المدرسية في جميع أنحاء البلاد، مِمَّا أثَّر على كيفية تعامل المؤسَّسات التعليمية مع اختبار المخدِّرات العشوائي في سياق المشاركة خارج المنهج الدراسي.

الفصل الحادي عشر

تأثير القوانين والقضايا القانونية على إدارة الموارد البشرية في المنطقة التعلية

يجب أن يكون القائد التعليمي، سواء كان مدير المنطقة التعليمية أو نوابه ومساعديه أو مدراء المدارس ومساعديهم، ملماً بالجوانب القانونية .لذلك يشترط للتعيين في تلك الوظائف القيادية الحصول على درجة دراسات عليا مرتبطة بالإدارة التعليمية، والتي تشمل مقررات متعلقة بالجوانب القانونية. كما أن اختبار القيادة التعليمية الموحد، وهو جزء من متطلبات إكمال الوثائق المطلوبة للتقديم على وظيفة مدير مدرسة أو منصب قيادي أعلى، يتضمن أسئلة مرتبطة بالجوانب القانونية.

ويرجع الحرص على تأهيل القادة على فهم أساسيات الجوانب القانونية إلى تفادي الوقوع في أخطاء إجرائية تكلف المنطقة التعليمية الكثير من الأموال . فعلى سبيل المثال، ستدفع منطقة مدارس مقاطعة ديكالب في ستين ماونتن، بولاية جورجيا، 750 ألف دولار لتسوية دعوى قضائية رفعها مرشح لمنصب مدير منطقة تعليمية مرفوض في عام 2022م، قال إنه تعرض للتمييز بسبب عرقه وعمره، حيث كان يبلغ من العمر 69 عاماً عندما تم رفع الدعوى، وقال إن أعضاء أمناء المنطقة التعليمية أدلوا بتعليقات تمييزية ضده لصالح المرشحين الأصغر سناً[227].

وبرغم وجود مختصين قانونيين يعملون بشكل كامل أو جزئي مع المناطق التعليمية، إلا أن من يقومون بالأعمال اليومية هم قادة المنطقة التعليمية وقادة المدارس، لذلك يتم إعدادهم بشكل قانوني جيد قبل توليهم تلك المناصب . ويعرض هذا الفصل أبرز القوانين الفيدرالية المتعلقة بالموارد البشرية في

مكاتب التعليم في المنطقة التعليمية وكذلك على مستوى المدارس، كما يستعرض هذا الفصل القضايا القانونية التي وصلت إلى المحكمة العليا في واشنطن المتعلقة بالقضايا العمالية والمؤثرة على سير العملية الإدارية والتعليمية في المنطقة التعليمية.

أ: تأثير القوانين على إدارة الموارد البشرية في المدارس العامة:

هناك عدد كبير من القوانين الفيدرالية أو القوانين في مستوى الولايات التي أقرَّها الكونغرس الفيدرالي أو الكونغرس المحلي تُؤثِّر على إدارة الموارد البشرية في المنظمات، بما فيها المنظمات التعليمية. ويُوجد في جميع مكاتب التعليم المحلية في الولايات المتحدة وحدة أو قسم أو إدارة للموارد البشرية تكون مسؤولة عن توفير القوى العاملة للمدارس العامة التي تقع تحت إشرافها، وتكون من ضمن مسؤولية إدارة الموارد البشرية كذلك مراعاة ألا تخالف ممارسات إدارة الموارد البشرية القوانين الفيدرالية أو قوانين العمل الخاصة على مستوى الولاية. ويعرض هذا الجزء أبرز القوانين التي أثَّرَت على إدارة الموارد البشرية في المدارس.

قانون الضمان الاجتماعي العام 1935م:

قانون الضمان الاجتماعي العام 1935م أقرَّه الكونجرس الأمريكي، ووقَّع عليه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، وترجع أُصُول هذا القانون إلى أن الولايات المتحدة تأخَّرَت كثيرًا كونها بلدًا صناعيًّا في إيجاد نظام للضمان الاجتماعي، خصوصًا في ظلِّ الكساد العظيم الذي مرَّت به البلاد في تلك الحقبة، والذي استمرَّ تأثيره حتى بداية الأربعينيات الميلادية. يُقدم القانون العديد من المزايا للمواطنين الأمريكيين، منها: الضمان ضد البطالة، حيث كانَت نسبة البطالة كبيرة جدًّا في تلك الحقبة؛ نظرًا للكساد العظيم وحالة الركود الاقتصادي الكبيرة التي استمرَّت طيلة عقد الثلاثينيات الميلادية. وأيضًا كانت هناك

مُبادرات قبل هذا القانون من قِبَل العديد من الولايات، مثل تقديم مساعدات مالية لكبار السِّنِّ من العمَّال السابقين، وكانت هناك معاشات خاصة بالمحاربين القدامى في الجيش الأمريكي مثل المشاركين في الحرب الأهلية التي انتهت في عام 1865 م بعد أشهر قليلة من اغتيال الرئيس أبراهام لنكن. لكن جميع هذه المبادرات قبل هذا القانون كانت غير منظَّمة، لذلك تم إقرار هذا القانون على مستوى الولايات المتحدة. ويموَّل هذا البرنامج من خلال ضريبة الرواتب التي تُفرض على جميع الموظَّفين في الولايات المتحدة، حيث يُقتطع جزءٌ من رواتبهم للتقاعد أو في حالة إصابتهم أو وفاتهم، وتُصرَف لأهاليهم تعويضات ومساعدات مالية عند الوفاة.

وقد امتدَّ تأثير هذا القانون على إدارة الموارد البشرية في المدارس العامة وموظفيها، فجميعهم مشمولون في خدمات الضمان الاجتماعي والتقاعد، كما يُوفِّر هذا القانون الحماية للمعلِّمين والموظفين بعد التقاعد أو في حالة تعطُّلهم عن العمل أو فصلهم لأسباب مختلفة، وقد تُضطر المدارس العامة إلى إغلاق بعض الفصول أو الاستغناء عن بعض المعلِّمين أو الإداريين؛ نظرًا لقلَّة الإيرادات المالية، وهنا يبرز دور قانون الضمان الاجتماعي في توفير بيئة عمل آمنة وضمان الحماية بعد التقاعد. كما أن المدارس لا تُقدِّم أُجُورًا عالية مقارنة بالمهن الأخرى، لذا فإن حصول الموظفين على رواتب شهرية بعد التقاعد يُعدُّ أمرًا بالغ الأهمية، وهو أمرٌ مُشترك في معظم الدول، حيث انتشرت ممارسة الضمان الاجتماعي في جميع أنحاء العالم بما فيها الدول العربية. ويُعدُّ من أهمِّ مسؤوليات إدارة الموارد البشرية في مكتب التعليم المحلي التأكُّد من تسجيل جميع منسوبي المدارس في برنامج الضمان الاجتماعي.

قانون معايير العمل العادل لعام 1938م:

في عام 1938م وقَّع الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفيلد على قـــانون معـــايير العمل العادل بعد تقديمه من أعضاء الكونغرس الأمريكي، ويُعتبر هذا القـــانون من أكثر القوانين أهمية، وقد أُجرِيَت له العديد من التعـــديلات خـــلال العقـــود السابقة، وقد أثَّر قانون عام 1938م في إدارة الموارد البشرية فـــي المـــدارس، حيث يُجرِّم القانون عمل الأطفال دون الثامنة عشرة، وساهم هذا القـــانون فـــي ارتفاع نسبة التحاق التلاميذ في المدارس؛ كون أن العديد مـــن أطفـــال الأُسَـــر الفقيرة كانت مُضطرَّة للعمل لتوفير لقمة العيش. كما وضع القانون إطارًا عامًّا لحقوق الموظفين بما فيهم الموارد البشرية في المدارس العامة فـــي الولايـــات المتحدة، ويُوجد بنود كثيرة في هذا القانون من أبرزها: تحديد القـــانون للحـــد الفيدرالي الأدنى من الأجور، وقد تطوَّر الحد الأدنى للأجـــور للمـــوظفين فـــي الحكومة الاتحادية ووصل إلى 7.25 دولار في الساعة عام 2009 م، وهو الحدُّ المعمول به حتى اللحظة، ومعظم الولايات لديها قانون للحد الأدنـــى للأجـــور، وحدُّها الأدنى للأجور أعلى بكثير من الحد الفيدرالي، فولايـــات مثـــل مـــاين وميرلاند ونيويورك ونيوجيرسي وأريجون وواشنطن يتجـــاوز الحـــد الأدنـــى للأجور بها في عام 2024 م 14 دولارًا للساعة، والمدارس العامة وموظفوهـــا بما فيهم سائقو الحافلات والخدم يجب أن لا يقلَّ الحد الأدنى للساعة الواحد عن الحد الفيدرالي؛ كونها تتلقَّى تمويلًا فيدراليًّا، وهي مُلزَمة بتطبيق هذا القانون، كما قام هذا القانون بتحديد ساعات العمل القصوى بعدد 40 ســـاعة أســـبوعيًّا، وإذا زادَت الساعات يتقاضى المعلِّم أو مدير المدرســـة أو العـــاملون والموظفـــون الآخرون تعويضات مالية، فكلُّ ساعة عمل إضافية تُحسَـــب أجـــرتهم بســـاعة ونصف، فإذا كان المعلِّم يتقاضى في الساعة 30 دولارًا وكُلِّف بعمل إضـــافي فوق الساعات القصوى فإنه يُعوَّض بأجر إضافي لكلِّ ساعة عمل إضـــافية ب 45 دولارًا في الساعة.

قانون المساواة في الأجور لعام 1963م:

يُعدُّ تفاوت الأجور بين الإناث والذكور من القضايا الهامَّة التي تُؤرِّق المهتمِّين في إدارة الموارد البشرية، ففي آخر إحصاء لوزارة العمل الأمريكية كانت الإناث تتقاضى دخلًا سنويًّا يقلُّ بمقدار 16% عن الذكور، ويزداد التفاوت في الأجور عن النساء من الأقليات السوداء والهسبانك، ويرجع التفاوت لعددٍ من الأسباب من أبرزها: الفارق في التعليم ونوع الوظائف. وبالرغم من أن تفاوت الأجور يُعدُّ قضية مهمة إلا أن التفاوت في الأجور كان أكبر في العقود السابقة، ففي عام 1980م كان متوسِّط دخل النساء العاملات يقلُّ بنسبة 40% عن الرجال، وقد انخفض إلى نسبة 23% في عام 2001م. ثم جاء قانون المساواة في الأجور عام 1963م والذي أقرَّه الكونغرس ووقَّع عليه الرئيس القتيل جون كيندي، ويهدف القانون إلى منع التمييز في الأجور على أساس الجنس للوظائف التي تتطلَّب مهارات وجهدًا ومسؤولية مماثلة يتمُّ إجراؤها في ظلِّ ظروف عمل مماثلة.

وقد أثَّر القانون على إدارة الموارد البشرية في المدارس العامة، حيث كان الموظفون بمختلف مسمياتهم يتقاضون رواتب أعلى في كثير من المدارس، لذلك وضع هذا القانون حدًّا للتفاوت بين أجور المعلِّمين والإداريين وغيرهم من العاملين في المدارس بناءً على متغير الجنس. ولا يزال هناك تفاوت في الدخل بين الذكور والإناث من العاملين في المدارس، لكن هذا التفاوت لا يرجع إلى الجنس، بل للمنصب الوظيفي، حيث يتولَّى الرجال المناصب القيادية مثل مدير ومساعد مدير بنسبة أكبر من تمثيل النساء في المدارس، فالنساء يمثِّلن غالبية الكادر التعليمي بنسبة تصل إلى 77% في عام 20200م، بينما تقلُّ نسبتهم في تولِّي منصب مدير مدرسة إلى 54%، ويتقاضى مدير المدرسة أجورًا أكبر بكثير من المعلِّمين، لذلك يكون الفرق لنوع الوظيفة وليس هناك تمييز بناءً على جنس الموظَّف.

قانون الحقوق المدنية لعام 1964**م**:

يُعدُّ قانون الحقوق المدنية لعام 1964م حدثًا تشريعيًّا هامًّا في تاريخ الولايات المتحدة، حيث ساهم بشكل كبير في القضاء على التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الدِّين، أو الجنس، أو الأصل القومي. وقد عانت الولايات المتحدة من تاريخ عنصري طويل، فبالرغم من صدور التعديل الثالث عشر للدستور والذي أنهى العبودية بشكل رسمي في البلاد عام 1865 م وهو العام الذي انتهَت فيه الحرب الأهلية في البلاد، والذي كان إلغاء الرقِّ أحد أسبابه، ولكن السبب الرئيس هو زيادة سُلطة واشنطن على سُلطة باقي الولايات، وهو الأمر الذي يُخالف الدستور حسب الانفصاليين، ولم تكن القومية الأمريكية قد تشكَّلَت بشكل كبير في تلك الحقبة، بل كان الولاء للولاية وليس للحكومة المركزية. وكانت أوضاع العبيد المحرَّرين سيئة للغاية، واستمرَّ السوء مع أحفادهم أيضًا، حيث كانت هناك ممارسات عنصرية ضد السود أو مَن يُسمَّوْن بالإفريقيين الأمريكان لمدة قرن تقريبًا، فمنذ عام 1865م إلى صدور هذا القانون في عام 1964م كانت كثير من المرافق العامَّة بما فيها المدارس والجامعات في كثير من الولايات مفصولة على أساس العرق، وبالرغم من صدور قرار المحكمة العليا التاريخي في قضية بروان ضد إدارة التعليم في عام 1954م إلا أن بعض الولايات الجنوبية تأخَّرَت في تطبيقه، حيث تُعدُّ أحكام المحكمة العليا مُلزمة، مما قاد الحكومة المركزية والسلطة التشريعية في واشنطن كذلك لاتخاذ بعض الإجراءات بشكل متسارع للتأكُّد من انتهاء الممارسات العنصرية، ومن ضمنها قانون الحقوق المدنية لعام 1964.

وقد تشكَّل التطوُّر التاريخي لقانون الحقوق المدنية أيضًا من خلال حركة الحقوق المدنية في الخمسينيات والستينيات الميلادية، وهي فترة قد شهدَت مظاهرات وصراعات في كثير من الميادين، خاصة فيما يُسمَّى بجامعات السود التاريخية؛ من أجل المساواة العرقية بقيادة نُشطاء من أبرزهم القس الأمريكي

الدكتور مارتن لوثر كينج الذي قُتِل في قبل إقرار هذا القانون الذي يُحقِّق الكثير من مَطالبه. كما ترجع جذور قانون الحقوق المدنية لعام 1964م إلـــى التمييـــز والفصل العنصري المنهجي الذي عانى منه الأمريكيون من الأقليات بشكل عام، ومن الأمريكان من أصل إفريقي بشكل خاص. وقد سمح مبـــدأ "المنفصـــلون، ولكن المتساويون" الذي أيَّده قرار المحكمة العليا لعام 1896م في قضية بليسي ضد فيرجسون للفصل العنصري، وهي القضية الشهيرة في التراث الأمريكـــي والمتعلِّقة بقانون العربات المنفصلة بقانونية الفصل العنصري في الأماكن العامة والمؤسَّسات، بما في ذلك المدارس ووسائل النقل والتوظيف، لذلك كانت هنـــاك مؤسَّسات تعليمية منفصلة حسب العرق، وهذا لا يتعارض مع التعـــديل الرابـــع عشر للدستور الذي يُؤكِّد على حقوق المواطنة والمساواة بين الجميـــع حســـب تفسير قُضاة المحكمة العليا في تلك الحقبة. لكنَّ قرارات المحكمة العليا تتغيَّـــر بحسب المتغيِّرات الاجتماعية أيضًا بالرغم من قراراها أن الفصل العنصري في المرافق لا يُخالف الدستور؛ كون أن الجميع لديـــه مرافقـــه الخاصـــة ومنهـــا مؤسَّسات التعليم في نهاية القرن التاسع عشر، وقد تغيَّرت نظرة المحكمة العليا لنفس القضية في منتصف القرن العشرين في قضية براون، ففي عـــام 1954م أعلنَت المحكمة العليا أن مبدأ الفصل العنصري في المرافق ينتهك التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي في قضية بروان، وترجـــع القضـــية لـــرفض إحـــدى المدارس المخصَّصة للبيض تسجيل طفلة سوداء البشرة بالرغم مـــن أن هـــذه المدرسة هي الأقرب لمسكن الطفلة، مما قاد والد الطفلة السيد بروان وعدد من الناشطين الحقوقيين إلى رفع دعوة قضائية على إدارة التعليم في توبيكـــا فـــي ولاية كانساس، وصلت في نهاية الأمر إلى المحكمة العليا في واشنطن والتـــي تحكم في القضايا التي فيها خلاف على تفسير مواد الدستور، وأعلنَت المحكمـــة أن الفصل العنصري في المدارس غير دستوري.

وقد أدَّى اغتيال قادة الحقوق المدنية ومن ضمنهم القس لوثر كنج والمظـــاهرات الحاشدة والضغوط المتزايدة من مجموعات المناصرة المختلفة إلى دفع الرئيس جون ف. كينيدي إلى اقتراح قانون الحقوق المدنية في عام 1963م، وقد قُتِــل هذا الرئيس أيضًا في ذلك العام الذي يُعدُّ الأصعب في القــرن العشــرين فــي التاريخ الأمريكي. وبعد اغتيال كيندي تبنَّى الرئيس ليندون جونسون القضـــية، ووقَّع قانون الحقوق المدنية ليصبح قانونًا في 2 يوليو 1964 بعد مُناقشة مطوَّلة ومُثيرة للجدل في الكونجرس. وأدَّى إقرار قانون الحقوق المدنية لعـــام 1964م إلى تحويل جذري لإدارة الموارد البشرية في المنظمات العاملة في البلاد. وكان للعنوان السابع -على وجه الخصوص- تأثير دائم على ممارسات التوظيف، وقد مكَّن إنشاء لجنة تكافؤ فُرص العمل بموجب القانون الموظفين من تقديم شكاوى ضد الممارسات التمييزية، مما أدَّى إلى أماكن عمل أكثر تنوُّعًا وشاملة. لـــذلك من الملاحظ عند مراجعة تقارير مكاتب التعليم أو أي منظمة أخرى أن هنـــاك حرصًا على إعطاء الفرصة للأقليات للتوظيف؛ حتى يكون هناك لهم تمثيلٌ في تلك المنظمات التي يغلب عليها العرق الأبيض، وقد يعتقـــد الـــبعض أن هـــذه الإجراءات غير صائبة وتُعطي امتيازًا للأقليات في التوظيف، لكن المشـــرِّعين يعتقدون أنها الوسيلة الوحيدة للتأكُّد من عدم ممارسة سياســـات تمييزيَّـــة ضـــد الأقليات.

وفي المدارس العامة كان لقانون الحقوق المدنية تأثيرٌ عميق علـــى المـــدارس وإدارة الموارد البشرية فيها، فالمدارس العامة التي كانت منفصلة عنصريًّا إلى حد كبير في معظم الولايات باستثناء بعض الولايات الشمالية قبل قـــانون عـــام 1964م، وأصبحت بعد القانون مُلزَمة بإلغاء الفصل العنصري وضمان تكـــافؤ الفرص لكلٍّ من الطلاب والموظفين. وكان للعنوان الســـادس -الـــذي يحظـــر التمييز في البرامج التي تتلقَّى أموالًا فيدرالية- تأثير مباشر على المدارس، حيث يتطلَّب من المدارس توظيف المعلِّمين والإداريين دون النظر إلـــى العـــرق أو

الدِّين. وكان على إدارة الموارد البشرية في المدارس العامة أن تتكيَّف مع قانون الحقوق المدنية خلال التأكيد على ممارسة إجـراءات الاسـتقطاب والاختيـار والتوظيف والترقية والتدريب للموظفين في الكادر الإداري والتدريسي بشـكل عادل، كما بدأت إدارة التعليم المحلية في تنويع هيئة التـدريس لـديها وتنفيـذ سياسات لضمان المساواة في معاملة جميع الموظفين بغضِّ النظر عن العـرق، والمتوقَّع ارتفاع نسبة المعلِّمين من الهسبانك والآسيويين والسود فـي العقـود القادمة، وهي الوظائف التي سيطر عليها العرق الأبيض لعقود طويلة، ولا يزال يُسيطر على غالبيتها، ولكن بنسبة بدأَت تقلُّ بشكل سريع عامًا بعد آخر.

قانون التمييز في التوظيف لعام 1967**م**:

وقَّع الرئيس الديمقراطي ليندون جونسون والذي شغل منصب الرئيس السـادس والثلاثين للولايات المتحدة على قانون التمييز في التوظيف في عـام 1967م، ويهدف قانون التمييز في التوظيف إلى حماية الأفراد الذين تبلغ أعمـارهم 40 عامًا أو أكثر من التمييز على أساس السِّنِّ في التوظيـف والترقيـة والفصـل والتعويض وشروط التوظيف الأخرى. وقد أثَّر قانون عام 1967م علـى إدارة الموارد البشرية في المدارس، حيث يجب على المدارس أن تحرص على تجنُّب التمييز على أساس السِّنِّ، وخاصة في ممارسات التوظيف والترقيات والفصل. لذلك تقوم أقسام الموارد البشرية في مكاتب التعليم المحليـة بالتأكُّـد مـن أن إعلانات الوظائف والمقابلات لا تتضمَّن لغة قد تُشير إلى تحيُّز علـى أسـاس السِّنِّ، مثل البحث عن مرشَّحين لشغل وظائف تعليمية أو إدارية بشبَّان ونحوها من العبارات، كما يجب أن يُمنح الموظفون في المدارس الأكبر سـنًّا فُرصًـا متساوية للحصول على برامج التدريب والترقية وغيرها من الامتيازات الوظيفية التي يتحصل عليها الأشخاص الأقلُّ سنًّا.

قانون الإجازة العائلية والطبية لعام 1993م:

اعتُمِد قانون الإجازة العائلية والطبية عام 1993م، ووقَّع على القانون الرئيس الديمقراطي ويليام جيفرسون كلينتون والمشهور ببيل كلينتون، والذي شغل منصب الرئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة. ويسمح قانون الإجازة العائلية والطبية للموظفين المؤهَّلين بأخذ إجازة غير مدفوعة الأجر لمدة تصل إلى 12 أسبوعًا مع حماية الوظيفة لأسباب عائلية وطبية معيَّنة، مثل ولادة طفل أو مرض خطير أو رعاية أحد أفراد الأسرة، كما يسمح القانون بفترة إجازة أطول للموظفين ممن يُقدِّمون الرعاية لأحد أقاربهم من مُصابي الجيش الأمريكي.

ويُعدُّ قانون لإجازة العائلية والطبية لعام 1993م ذا أثر على الموارد البشرية في المدارس العامة، ويجب على المدارس منح الموظفين مثل المعلِّمات التي تُنجب أو المعلِّم الذي يرعى زوجته المريضة إجازة دون خوف من فقدان الوظيفة. وتكون إدارة الموارد البشرية في مكتب التعليم المحلي مسؤولة عن إدارة طلبات قانون الإجازة العائلية والطبية، وضمان الامتثال لمتطلبات التوثيق، والحفاظ على سجلَّات دقيقة للإجازة المأخوذة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على إدارة الموارد البشرية العمل مع قيادة المدرسة لضمان توفير التغطية أثناء غياب الموظَّف، وخاصة في المناصب الحرجة مثل التدريس أو الإدارة، لذلك تعمل المكاتب التعليمية على التنسيق مع العديد من المعلِّمين والإداريين الاحتياط للتعامل مع تلك الحالات، كما يجب على إدارة المدارس أيضًا التأكُّد من فهم الموظفين –بما فيهم المعلِّمون– لحقوقهم ومسؤولياتهم بموجب قانون الإجازة العائلية والطبية؛ لحماية الوظيفة واستمرار التأمين الصحي خلال فترة الإجازة غير المدفوعة.

ب: تأثير القضايا القانونية على إدارة الموارد البشرية في المنطقة التعليمية:

ينصُّ الدستور الأمريكي في المادتين الأولى والثانية على فصل السُّلطات وتحديد مسؤوليات السُّلطة التشريعية ممثَّلة بالكونغرس والمتكوِّن من مجلس الشيوخ ومجلس النوَّاب، كما أن السُّلطة التنفيذية تكون بيد الرئيس الأمريكي، كما تنصُّ الفقرة الأولى من المادة الثالثة على أن تُناط السُّلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة بمحاكم أدنى درجة. ولكل ولاية نظامها القضائي الخاص، لكن هناك بعض القضايا المتعلِّقة بالدستور والمتعلِّقة أيضًا بالجرائم الفيدرالية، وهي من اختصاص المحاكم الفيدرالية. وتختصُّ المحاكم الفيدرالية بالقضايا التي تتعلَّق بالقوانين الفيدرالية، كالنزاعات بين الولايات، والقضايا التي تشمل الحكومة الفيدرالية. أمَّا محاكم الولايات أو المحاكم العامة فإنها تتعامل مع قضايا تنطبق عليها قوانين الولاية، مثل قضايا الأسرة، والعقارات، والجرائم الجنائية المحلية. ويهتمُّ هذا الموضوع بالمحاكم الفيدرالية وليس المحاكم المحلية على مستوى الولاية. وتتكوَّن المحاكم الفيدرالية في الولايات المتحدة من ثلاثة مستويات، وهي كالآتي:

المستوى الأوَّل: محاكم المقاطعة الفيدرالية: وتُعتبر المستوى الأدنى في النظام الفيدرالي، وتتعامل مع القضايا الفيدرالية المدنية والجنائية وكلُّ ولاية تحتوي على محكمة مقاطعة واحدة أو أكثر حسب الكثافة السكانية، ويُوجد 94 محكمة مقاطعة في الولايات المتحدة.

المستوى الثاني: محاكم الاستئناف الفيدرالية: ويُوجد في الولايات المتحدة 13 محكمة استئناف فيدرالية، وهي موزَّعة على مناطق جغرافية متناسبة، وهي تنظر في الطعون المقدَّمة ضد أحكام محاكم المقاطعات.

المستوى الثالث: وهي المحكمة العليا في واشنطن: وتتكوَّن من تسعة قُضاة، وهي أعلى سُلطة قضائية في البلاد، وتختصُّ هذه المحكمة بالنظر في القضايا التي تُستأنف من محاكم الاستئناف أو من المحاكم العليا للولايات، كما تنظر في القضايا الدستورية وتُفسِّر القوانين الفيدرالية. ويتمُّ تعيين قُضاة المحكمة العليا من قِبَل الرئيس الأمريكي بموافقة 100 عضو من مجلس الشيوخ، حيث يمثِّل كل ولاية عضوان، ولا يُشترط موافقة مجلس النوَّاب المكوَّن من 435 عضوًا على تعيين قاضٍ جديد في المحكمة العليا. ومن أبرز مسؤوليات المحكمة العليا: مراجعة وتفسير القوانين والدستور وحسم النزاعات الدستورية بين الولايات والفيدرالية. ويُلاحظ في أحكام المحكمة العليا أنها تتغيَّر مع التغيُّرات التاريخية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الأمريكي رغم أن المواد الدستورية واحدة، لكن تفسير القُضاة يختلف من حقبة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال أيَّدَت المحكمة العليا قرار الفصل العنصري في المرافق العامة في قضية بليسي ضد فيرغسون لعام 1896م، لكنَّ نفس المحكمة كان لديها قرار بأن الفصل العنصري في المدارس غير دستوري في قضية براون ضد مجلس التعليم لعام 1954م. وتُعتبر أحكام المحكمة العليا مُلزِمة للجميع كونها المرجعية القضائية الأولى في البلاد. ويستعرض هذا الجزء نماذج من أهمِّ القضايا المؤثِّرة على إدارة الموارد البشرية في مكاتب التعليم المحلية التي تُشرف على المدارس العامة في المدارس. ويستعرض هذا الجزء أيضًا قضايا متعلِّقة بحرية التعبير، وهو المرتبط بالتعديل الدستوري الأوَّل، وهو جزء من وثيقة الحقوق، وكذلك نموذج قضية متعلِّقة بانتهاك التعديل الرابع عشر من الدستور، وكذلك قضايا متعلِّقة بالتحرُّش الجنسي في بيئات العمل، وهي مرتبطة بقانون الحقوق المدنية لعام 1964م.

قضية بيكيرينغ ضد مجلس التعليم (1968):

تُعتبر قضية بيكيرينغ ضد مجلس التعليم لعام 1968م واحدة من أهمِّ القضايا المتعلِّقة بحرية التعبير للمُوظفين العاملين في القطاعات العامة، بما فيهم المدرسون في المدارس العامة [228]. وتتعلَّق القضية بالتعديل الدستوري الأوَّل الذي هو جزء مِمَّا يُدعى بوثيقة الحقوق والتي أُقِرَّت في عام 1791م والمتعلِّقة بحريات العبادة والكلام والصحافة وحق الاجتماع، وبحسب ترجمة جامعة مانيسوتا للتعديل الأوَّل للعربية فإنَّ التعديل الأوَّل ينصُّ على: (لا يُصدر الكونغرس أيَّ قانون خاص بإقامة دِين من الأديان، أو يمنع حرية ممارسته، أو يحدُّ من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلميًّا، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف) [229]. وترجع خلفية القضية إلى أن مارفن بيكيرينغ –وهو معلم في مدرسة عامة في إحدى مناطق التعليم في ولاية الينوي– كتب رسالة إلى صحيفة محلية ينتقد فيها طريقة إنفاق مجلس التعليم المحلي للموارد المالية، خصوصًا فيما يتعلَّق بالأولويات في تمويل المدارس وبناء المرافق، وقد نُشِر المقال وانتشر، حيث إن قضية التعليم هي أهمُّ القضايا التي تهمُّ المجتمع، خاصة وأن المدارس تموَّل من أموال دافعي الضرائب، ويجب أن تكون هناك محاسبة لصرف تلك الأموال.

وقد شعر أعضاء مجلس التعليم الذي يُشرف على المدرسة التي يعمل بها بيكيرينع بأن هذه المقالة التي نُشِرت في الصحيفة المحلية أضرَّت بسُمعته؛ مما قادهم في نهاية الأمر إلى فصل المعلِّم مارفن بيكيرينغ من وظيفته، ثم قام مارفن بمساعدة فريقٍ من المدافعين برفع دعوى قضائية، حيث ادَّعى مارفن أن فصله كان انتهاكًا لحقِّه الدستوري في حرية التعبير بموجب التعديل الأوَّل للدستور الأمريكي. والسؤال القضائي في هذه القضية المحورية هو: هل يحقُّ للمدارس العامة فصل معلم بسبب تعبيره عن رأيه في مسائل عامة؟ وكيف

يمكن التوازن بين حقِّ الموظفين في المؤسَّسات العامة مثل المدارس في حرية التعبير وحق الحكومة في الحفاظ على كفاءة العمليات؟

وبعد تدرُّج القضية ومرورها بمحكمة المقاطعة ومحكمة الاستئناف وصلت القضية إلى المحكمة العليا، وحكمت المحكمة العليا لصالح المعلم مارفن بيكيرينغ، مؤكِّدة أن حرية التعبير مكفولة للموظفين الحكوميين، بما في ذلك المعلِّمون، عندما يتعلَّق الأمر بالتعبير عن القضايا العامة مثل انتقاد أساليب التمويل. كما أوضحت المحكمة العليا أن حرية التعبير تُعتبر حقًّا أساسيًّا للمعلِّمين، خاصَّة عندما يتحدَّثون كمواطنين حول قضايا عامة لا ترتبط بشكل مباشر بأدائهم الوظيفي أو لا تُؤثِّر على سير عمل المؤسَّسة التي يعملون بها. وترجع أهمية القضية إلى أن المحكمة العليا حكمت أن المدارس العامة مثلها مثل أيِّ مؤسَّسة عامة أخرى تموَّل من الحكومة، ولا تستطيع فصل موظفيها لمجرد ممارستهم حقَّهم في التعبير عن الرأي في القضايا العامة. ومع ذلك، وضعت المحكمة معايير للتوازن بين حقِّ الموظفين –بما فيهم المعلِّمون– في حرية التعبير المضمونة لهم بالتعديل الأوَّل من جهة وحاجة المدرسة إلى الحفاظ على الكفاءة وتوفير بيئة عمل إيجابية من جهة أخرى، وإذا كان التعبير عن الرأي بما فيه الكلام يضرُّ بالعلاقات داخل مكان العمل أو يُؤثِّر سلبًا على أداء الموظَّف لوظيفته، يمكن أن يكون للفصل مبرِّر قانوني.

وبعد هذا القرار من المحكمة العليا أصبح من الضروري أن تكون إدارات الموارد البشرية في مكاتب التعليم ومَن يمثِّلها داخل المدارس حذرة عند التعامل مع المعلِّمين الذين يُعبِّرون عن آرائهم علنًا في القضايا العامة، حيث لا يمكن اتخاذ إجراءات تأديبية ضدهم لمجرد التعبير عن آرائهم إلا إذا كان هناك دليلٌ على أن هذه التعبيرات قد أضرَّت بسير العمل في المدرسة أو بأدائهم الوظيفي وإلا فإن هناك عقوبات قانونية على تلك التصرُّفات تمامًا مثل هذه القضية.

قضية مجلس التعليم في كليفلاند ضد لودرميل (1985) :

تُعدُّ قضية مجلس التعليم في كليفلاند ضد لودرميل لعام 1985م من القضايا الهامة التي تُؤخذ في الاعتبار عند المختصِّين في إدارة الموارد البشرية، وتحديدًا في تحديد حقوق الموظفين في المؤسَّسات العامة -بما فيها المدارس- فيما يتعلَّق بالإجراءات القانونية الواجبة قبل فصلهم من العمل [230]. وقد ركَّزت القضية على ما إذا كان يحقُّ للموظفين في المؤسَّسات الحكومية ممن يعملون بشكل كامل والذين يتمتَّعون بأمان وظيفي الحصول على جلسة استماع وفرصة للدفاع عن أنفسهم قبل اتخاذ قرار بفصلهم. وترجع أُصُول القضية الحالية إلى أن جيمس لودرميل كان يعمل كحارس أمن في إحدى المدارس العامة التابعة لمنطقة مدارس كليفلاند التعليمية، وهي من المناطق التعليمية الحضرية المكتظَّة بالطلاب في ولاية أوهايو. وعند تقديمه طلب الوظيفة، لم يُفصِح جيمس لودرميل عن تفاصيل حول سجلِّه الجنائي، حيث كان قد أُدِين بجنحة قبل التحاقه بالوظيفة، وبعد تعيينه تم اكتشاف أن المعلومات الواردة من جيمس لودرميل غير دقيقة، حيث تم اكتشاف هذه الجنحة مما أدَّى إلى قيام إدارة مكتب التعليم بفصل جيمس لودرميل مباشرة دون أن تمنحه فرصة للردِّ على الاتهامات أو تقديم دفاعه حول تلك القضية. وعلى الرغم من أن سجلَّ جيمس لودرميل الجنائي كان يُعتبر خرقًا لشروط التوظيف، فقد جادل لودرميل مع فريقه الدفاعي بأن الطريقة التي تم فصله بها لم تكن قانونية، وهي مخالفة للتعديل الدستوري الرابع عشر المتعلِّقة بالإجراءات القانونية الواجبة.

ووفقًا لجامعة مينيسوتا في ترجمتها للتعديل الرابع عشر ينصُّ هذا التعديل في فقرته الأولى التي استندت عليها القضية الحالية على أن (جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنِّسين بجنسيتها والخاضعين لسُلطانها يُعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يُقيمون فيها. ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تُطبِّق أيَّ قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات

مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أيَّ شـخص مـن الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مُراعاة الإجراءات القانونية الأُصُـولية. ولا أن تحرم أيَّ شخص خاضع لسُلطانها من المساواة في حماية القوانين.)

والسؤال القضائي المطروح أمام قُضاة المحكمة العليا في واشنطن كـان: هـل يُعتبر فصل جيمس لودرميل دون منحه فرصة للدفاع عن نفسه خرقًا لحقِّه فـي الإجراءات القانونية الواجبة بموجب التعديل الرابع عشر؟ وهـل يجـب علـى المؤسَّسات الحكومية اتباع خطوات معيَّنة مثل تقديم إشعار وفرصة للدفاع قبـل اتخاذ قرارات الفصل؟ وقد حكم قُضاة المحكمة العليا الأمريكية لصـالح السـيد جيمس لودرميل، وأكَّدَت أن فصله دون جلسة استماع ودون منحه فرصة للدفاع عن نفسه كان خرقًا للتعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي، فبالرغم من خطـأ السيد لودرميل بعدم الإفصاح عن سجلِّه الجنائي بشكل صـادق إلا أن فصـله بشكل مباشر أيضًا كان خرقًا لحقوقه التي كفلها الدستور في المادة الأولى مـن التعديل الرابع عشر. وقد أوضحَت المحكمة العليا بعد حُكمها في القضية الحالية أن الموظفين الدائمين وليس المؤقتين ممن يعملون في المنظمات العامـة مثـل جيمس يتمتَّعون بحق الأمن الوظيفي مثل لودرميل، ولديهم حق دسـتوري فـي الإجراءات القانونية الواجبة.

ولا شكَّ أن صدور الحكم في قضية لودرميل قد وضع سابقة مهمَّة في القـانون الأمريكي العمالي، حيث أكَّد أن أي موظف حكومي بعقد طويل المدى لا يمكن فصله من دون اتباع إجراءات قانونية واضحة وملائمة. وهذه الإجراءات تشمل الإشعار وجلسة الاستماع، حتى في الحالات التي يبدو فيهـا أن هنـاك خرقًـا واضحًا لشروط التوظيف مثل تقديم معلومات غير صحيحة في طلب الوظيفـة، وهو الأمر الذي قام به لودرميل في هذا القضية. وبعد هذا الحكم الصادر مـن المحكمة العليا أصبح على إدارات الموارد البشرية في المؤسَّسات الحكوميـة –

بما فيها المدارس العامة والمكاتب المشرفة عليها- اتباع إجراءات صارمة قبل اتخاذ قرارات الفصل. وهذه الإجراءات تشمل:

- تقديم إشعار مسبق بالأسباب المحتملة للفصل.
- منح الموظف فرصة للدفاع عن نفسه، سواء من خلال تقديم أدلَّة أو تفسير للموقف.
- عقد جلسة استماع إدارية عادلة قبل اتخاذ القرار النهائي.
- التأكُّد من أن أي قرار بالفصل مبنيٌّ على أدلَّة واضحة وأسباب مشروعة، وليس على قرارات تعسُّفية أو غير عادلة.

قضية بنك ميريتور ضد فينسون (1986):

ترجع قصة بنك ميريتور ضد فينسون لعام 1986م إلى قيام موظفة في بنك بمقاضاة صاحب عملها بتهمة التحرُّش الجنسي، مُدَّعية أن مُديرها خلق بيئة عمل غير صالحة. وتدرَّجَت القضية حتى وصلت المحكمة العليا، وقد حكم قُضاة المحكمة العليا بأن التحرُّش الجنسي يُعدُّ انتهاكًا لقانون الحقوق المدنية لعام 1964 للميلاد. وبالرغم من أن هذه القضية الحالية لم تكن تتعلَّق بالمدارس، إلا أنها وَضَعَت سابقة مهمَّة حسب خبراء القانون في الولايات المتحدة بأنه يمكن تحميل أصحاب العمل -بما في ذلك المدارس- مسؤولية التحرُّش الذي يحدث في مكان العمل. وقالت المحكمة العليا في إفصاحها حول القضية: إن من واجب صاحب العمل منع ومعالجة التحرُّش. وساهمت القضية في تنبيه مكاتب التعليم المحلية وقيادة المدارس العامة وإدارة الموارد البشرية في مكاتب التعليم المحلية بضرورة أن يكون لدى أقسام الموارد البشرية في المدارس سياسات وإجراءات واضحة للتعامل مع شكاوى التحرُّش، وإلا سوف تكون هناك عواقب وخيمة. كما يجب عليها التأكُّد من أن الموظفين على دراية بهذه السياسات، وأن أي شكاوى يتمُّ التعامل معها بجدية وسرعة؛ لأن الفشل في القيام بالإجراءات

المطلوبة يمكن أن يُؤدِّي إلى مسؤولية قانونية على المدرسة. وتُعدُّ قضايا التحرُّش الجنسي في بيئات العمل من القضايا الشائعة في الولايات المتحدة، ومن أبرزها قيام الرئيس الأمريكي الثاني والأربعين الذي يُشتهر ببيل كلينتون بتحرُّشه بإحدى المتدرِّبات في البيت الأبيض إبان تولِّيه مقاليد الرئاسة، حيث اعترف كلينتون بتحرُّشه خلال عامي 1995 و1996م بالمتدرِّبة مونيكا لوينسكي، واشتُهرَت القضية عالميًّا. ووفقًا لإحدى التقارير الصادرة من وزارة التعليم، وتحديدًا من مكتب الحقوق المدنية في الوزارة تم تسجيل قرابة 15 ألف حالة تحرُّش جنسي في المدارس الأمريكية في العام الدراسي 2017 -2018 م، وهذه الحالات فقط هي المفصح عنها؛ لأن كثيرًا من الحالات التي يتعرَّض لها الطلاب أو المعلِّمات -خاصة صغيرات السِّنِّ- لا يتمُّ التبليغ عنها من طرف الضحايا (National Education Association, 2021).

قضية فرانكلين ضد مدارس مقاطعة جوينيت العامة (1992):

من القضايا الهامة المتعلِّقة بالتحرُّش الجنسي قضية فرانكلين ضد مدارس مقاطعة جوينيت العامة في ولاية جورجيا. وقد جرَت العادة أن تكون عناوين القضايا في الولايات المتحدة بهذا الشكل، حيث إن المدَّعِي والمدَّعَى عليه يكونان في العنوان وبينهما كلمة ضد. وقد كانت كريستين فرانكلين طالبة في السنة العاشرة في إحدى الثانويات في ولاية جورجيا، واتهمت كريستين معلِّمها ومدرِّبها أندرو هيل بالتحرُّش بها جنسيًّا على مدار فترة من الزمن. وزعمت الطالبة أن هيل قام بتحرُّشات جنسية متكررة، بل وحتى انخرط في سوء سلوك جنسي أثناء ساعات الدراسة [231]. وعلى الرغم من إبلاغ فرانكلين عن التحرُّش لمسؤولي المدرسة إلا أنهم لم يتخذوا أي خطوات حقيقية لوقفه أو التحقيق في الادِّعاءات الموجَّهة من الطالبة. وفي النهاية، استقال المعلِّم هيل، ولكن لم يتمَّ اتخاذ أي إجراء رسمي من قِبَل منطقة المدرسة؛ مما قاد الطالبة ومعها بعض المدَّعون إلى رفع دعوى ضد مقاطعة التعليم التي تُشرف على المدرسة. وقد

قامت كريستين بمقاضاة المدرسة بموجب العنوان التاسع، وهو قانون فيـــدرالي يحظر التمييز على أساس الجنس في المؤسَّسات التعليمية التي تتلقَّـــى تمويلًـــا فيدراليًّا، وهو جزء من قانون الحقوق المدنية لعام 1964م . يُعـــرف العنـــوان التاسع في الغالب بضمان المساواة بين الجنسين في الرياضات المدرسية، ولكنه يُغطِّي أيضًا أشكالًا أخرى من التمييز، بما في ذلك التحرُّش الجنسي.

وعندما رفعَت فرانكلين دعواها القضائية، قضَت محكمة المقاطعة الفيدرالية بعدم إعطاء الطالبة تعويضات مالية من قِبَل المنطقة التعليمية، ومن ثَمَّ تَمَّ الاستئناف حتى وصلت القضية أروقة المحكمة العليا. وفي عام 1992م حكمَت المحكمـــة العليا لصالح كريستين، وذكرَت المحكمة أن ضحايا التحرُّش الجنسي والتمييـــز بموجب العنوان التاسع يمكنهم بالفعل رفع دعـــوى قضـــائية للحصـــول علـــى تعويضات مالية. وكان هذا قرارًا تاريخيًّا للمحكمة العليا؛ لأنه أوضح أن العنوان التاسع من قانون عام 1964م لا يسمح للأفراد فقط بوقف الممارسات التمييزية، ولكن أيضًا بالسعي للحصول على تعويض مالي عن الضرر الذي لحق بهم.

وقد انعكست آثار هذه القضية على إدارة المناطق التعليمية والمدارس التابعـــة لها، فقد باتت قيادات المدارس -بما في ذلك أقسام المـــوارد البشـــرية- أكثـــر مسؤولية في التعاطي مع قضايا التحرُّش الجنسي، وأكَّد هذا الحكـــم علـــى أن المدارس يجب أن تحمي الطلاب والموظفين من أي نوع من التحرُّش، أو فـــإن مصيرها مواجهة عواقب قانونية ومالية. يذكر أن قضـــايا التحـــرُّش الجنســـي شائعة، وقد وصلَت تعويضاتها للملايين مثل قضية الدكتور لاري ناصر التـــي بلغَت تعويضاتها قرابة 400 مليون دولار نتيجة تحرُّشـــه بـــبعض الطالبـــات الرياضيات (للتوسُّع في قضية لاري ناصر انظر: كتاب التعلـــيم العـــالي فـــي الولايات المتحدة نظرة عامة للدكتور سعود غسان البشر).

غارسيتي ضد سيبايوس (2006):

بالرغم من أن التعديل الأوَّل للدستور الأمريكي يحمي حرية التعبيـــر لســكان الولايات المتحدة الأمريكية، لكن لا يعني ذلك أن تُؤثِّر تلك الحرية في التعبيـــر على خصوصية أماكن العمل، فالموظف في القطاع العام –بما في ذلك المدارس العامة– له حرية التعبير خارج أوقات العمل الرسمية وخارج الحدود الجغرافية للمدارس بناءً على حكم المحكمة العليا في قضية غارسيتي ضد سببايوس لعـــام 2006م [232].

وقد عمل ريتشارد سيبايوس كنائب للمدَّعِي العام في مدينة لوس أنجلوس فـــي ولاية كاليفورنيا، حيث كان جزء من وظيفته يتضمَّن التحقيق في صدق الإفادات التي يستخدمها ضبَّاط إنفاذ القانون في هذه القضية، وقد وجد سيبايوس تناقضات في إفادة أوامر التفتيش التي أعدَّها نائب عمدة المدينة، وخلص ريتشارد إلى أن الأمر كان على الأرجح قائمًا على معلومات كاذبة. وكتب مذكرة إلى رؤســـائه أوصى فيها برفض القضية بسبب هذه المخاوف. ومع ذلك، تجاهـــل رؤســـاؤه توصية ريتشارد التي زعموا فيها أن المذكرة فيها الكثير من المعلومات غيـــر الدقيقة والملفَّقة. وقد قام ريتشارد بتصعيد الموضوع والتصادم مع رؤسائه فـــي العمل مما قادهم إلى بعض الإجراءات العقابية. وبعد تلك الحادثة زعم أنه تـــم إجراء بعض الإجراءات التعسُّفية ضده أفقدته العديد من المزايا الوظيفية السابقة، حيث تم نقله إلى منصب أقل؛ مما قاده إلى رفع قضية بأن هناك ضـــررًا وقـــع عليه رغم أن المذكرة التي رفعها وإن كان فيها بعض الأخطاء محمية بحريـــة التعبير، وقد وصلَت القضية في نهاية الأمر إلى المحكمة العليـــا، حيـــث كـــان السؤال القانوني الرئيسي هو: ما إذا كان خطاب سيبايوس، الذي أدلى به كجزء من واجباته الرسمية، محميًّا بموجب التعديل الأوَّل. وفي قـــرار بأغلبيـــة 5–4 قُضاة –مما يدلُّ على صعوبة القضية– حكمت المحكمة العليا ضد ســـيبايوس، مُعتبرة أنه عندما يتحدَّث الموظفون العموميون كجزء من واجبـــاتهم الوظيفيـــة

الرسمية، فإن خطابهم غير محمي بموجب التعديل الأوَّل المذكور سابقًا. وأوضحت المحكمة العليا أن الكلام الذي يُدلي به الموظفون العموميون أثناء أداء واجباتهم الوظيفية وساعات العمل الرسمية ينتمي إلى صاحب العمل، وليس الموظف. وبالتالي يمكن لصاحب العمل التحكم في الموظف أو معاقبته بناءً على هذا الكلام إذا ما تم خلال ساعات العمل الرسمية. وقد أثَّر قرار المحكمة العليا في القضية الحالية على إدارة الموارد البشرية في المدارس العامة، فعندما يتحدَّث موظفو المدارس العامة -بما في ذلك المعلِّمون والإداريون- أو يكتبون تقارير كجزء من عملهم، مثل تقديم التقارير أو كتابة المذكرات وغيرها من مكاتبات فإن كلامهم غير محميٍّ بموجب التعديل الأوَّل، لذلك تملك قيادة المدارس العامة سُلطة مُعاقبة الموظفين على الكلام الذي ينطقون به أثناء أداء واجباتهم الوظيفية. وتُوضح القضية أنه يجب على أقسام الموارد البشرية في مكاتب التعليم المحلية التمييز بوضوح بين الكلام الذي ينطق به المعلِّمون وغيرهم من الموظفين في المدارس أو مكاتب التعليم كجزء من واجباتهم الرسمية والكلام الذي ينطق به الموظفون كمواطنين عاديين.

الفصل الثاني عشر

تمويل المدارس العامة

تمهيد:

يعد توفير خدمات التعليم للسكان من مهام حكومة الولاية والحكومة المحلية للمقاطعات، أو ما يمكن أن يُطلق عليها مسمى بلدية. لذلك، لا توجد مادة في الدستور الأمريكي تُلزم بتوفير التعليم أو الخدمات التعليمية على الإطلاق، ولكن جميع دساتير الولايات الخمسين والأراضي التابعة للولايات المتحدة، والتي لم تُعتمد كولايات بعد، تتضمن مواد تتعلق بإلزامية التعليم لمن هم في سن المدرسة. كما تُلزم الولاية نفسها بتوفير خدمات تعليمية جيدة للسكان. وتاريخيًا، لم تكن الحكومة الاتحادية في واشنطن تمول المدارس العامة بشكل فعال حتى العقد السادس من القرن الماضي، الذي شهد إطلاق العديد من القوانين التعليمية، والتي صاحبها تحفيز مالي كبير لتبني مناطق المدارس في الولايات المتحدة المبادرات غير المسبوقة من قبل الحكومة الاتحادية في واشنطن. كون الولايات المتحدة ولايات فيدرالية في الأساس، تُدار كل ولاية بشكل شبه مستقل عن الأخرى، إلا فيما يتعلق بالقضايا المشتركة مثل الدفاع والعلاقات الخارجية.

وتُمول المدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية من ثلاثة مصادر أساسية هي:

1. المخصصات المالية من الحكومة الاتحادية في واشنطن.
2. المخصصات المالية من حكومة الولاية.
3. المخصصات المالية من الحكومة المحلية أو البلديات.

وتتراوح نسب ومبالغ التمويل من المصادر الثلاثة المذكورة بين عـــام وآخـــر. ففي عامي 2020 و2021، أطلقت الحكومة الفيدرالية حزمة مـــن المســـاعدات المالية الطارئة لمؤسسات التعليم العام والعالي، بمـــا فيهـــا مؤسســـات التعلـــيم الخاصة، لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19، التي أثرت سلبًا علـــى كثيـــر مـــن القطاعات، ومن ضمنها المدارس. حيث إن المدارس العامة، تحديدًا، تُمول عن طريق الضرائب من مختلف أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشـــرة، ومـــن ضمنها ضريبة الدخل التي تذهب غالبًا إلى الحكومـــة الفيدراليـــة، وضـــرائب المبيعات التي تذهب غالبًا لحكومة الولاية، وضريبة العقارات والخدمات التـــي غالبًا ما تُحصّل وتُستفاد منها من قبل الحكومة المحلية.

وتشكل الإيرادات من حكومة الولاية والإيرادات من الحكومة المحليـــة النســـبة الكبرى من التمويل، إذ تصل إلى أكثر من 86%. بينما تُمول الحكومة الفيدرالية بعض البرامج في المدارس العامة، وأبرزها برامج التدريس والخدمات المساندة للتلاميذ ذوي الإعاقة، وبرامج تعليم اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها. وتتراوح نسبة تمويل الحكومة الفيدرالية للمدارس العامة ما بين 12 إلى 15%. وفي العام المالي 2022، شكلت الإيرادات العامة للمدارس الحكومية في الولايات المتحدة المخصصة من الحكومة الاتحادية حوالي 14%. يوجد في الولايات المتحدة 50 ولاية بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا التي تقع بها واشنطن العاصمة. كمـــا أن هناك أراضي تابعة للولايات المتحدة لم تُصنف كولايات بعد، وربما يتم اعتماد بعضها كولايات في المستقبل المتوسط المدى، تمامًا كما كانت هاواي وألاسكا، وغيرها من الولايات التي كانت في السابق مجرد أراضٍ تابعة، وتم اعتمادهـــا كولايات لاحقًا.

وساهمت حكومات الولايات بتمويل حوالي 46% من إجمالي إيرادات المدارس العامة في العام المالي 2022. يُذكر أنه تاريخيًا، كانـــت مســـاهمات حكومـــة

الولايات ثاني أكبر مصدر تمويل للمدارس، لكن جائحة كورونا تسببت في تدخل حكومات الولايات لإنقاذ المدارس العامة. وتساهم السلطات المحلية، أو ما يسمى الحكومة المحلية، وهي تختلف في حجمها وتصنيفها من مكان جغرافي إلى آخر في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي بعض الولايات، يُصنف حدود كل بلدة كمقاطعة أو بلدية أو حكومة محلية، بينما يعتمد البعض الآخر على تصنيف الأحياء كبلدية مستقلة. وتساهم الحكومات المحلية في العادة بالنسبة الأكبر من تمويل المدارس العامة، لكن الوضع اختلف قليلًا بسبب جائحة كورونا. وفي العام المالي 2022، مولت الحكومة المحلية المدارس العامة بنسبة تجاوزت 44% من مجموع الإيرادات العامة للمدارس العامة في الولايات المتحدة. ويهدف هذا الفصل إلى عرض أهم المعلومات المتعلقة بتمويل المدارس العامة في الولايات المتحدة والقضايا المرتبطة بالتمويل.

ويتطلب عمل قيادة المناطق التعليمية وكذلك القيادة المدرسية مهارات متعلقة بالجوانب الاقتصادية والمحاسبية، مثل إعداد الميزانية المدرسية أو ميزانية المنطقة التعليمية، وضمان أن الإيرادات والمصروفات تتم وفق آلية متوافقة مع التشريعات والإجراءات المتبعة في إطار الحوكمة. ويتم مراجعة ميزانيات المدارس ومكاتب التعليم من قبل قسم الإدارة المالية في مكتب التعليم في المنطقة التعليمية. كما يتم اعتماد الموازنات السنوية للمنطقة التعليمية ومدارسها من قبل مجلس الأمناء. وبما أن هناك مسؤوليات مباشرة لمدير المدرسة وكذلك للقادة في مكاتب التعليم فيما يتعلق بالأمور المالية، فإن الحصول على تلك الوظائف يتطلب تأهيلًا جيدًا في الأمور المالية لتحقيق كفاءة الإنفاق. لذلك، غالبًا ما تتطلب هذه المهام الحصول على درجة الماجستير أو أعلى في تخصصات الإدارة التعليمية، حيث يتعرض الطلاب خلالها لدراسة عدة مقررات تتعلق بتمويل التعليم والتخطيط المالي.

الإيرادات للتعليم العام الابتدائي والثانوي في الولايات المتحدة للسنة المالية 2022

بلغ إجمالي الإيرادات للتعليم العام الابتدائي والثانوي في الولايات المتحدة للسنة المالية 2022م أكثر من 909 مليار دولار، كانت مصادرها كالتالي:

- 383.51 مليار دولار من الإيرادات المحلية (الحكومة المحلية).
- 400.83 مليار دولار من الإيرادات الحكومية على مستوى الولاية .
- 124.88 مليار دولار من الحكومة الفيدرالية.

إيرادات الولايات المخصصة للتعليم حسب الولاية للعام المالي 2022م بحسب مصدر الإيراد:

- ولاية ألاباما: 10.79 مليار دولار (3.30 مليار محلية، 5.56 مليار حكومية، 1.93 مليار فيدرالية).
- ولاية ألاسكا: 2.77 مليار دولار (594.18 مليون محلية، 1.60 مليار حكومية، 574.87 مليون فيدرالية).
- ولاية أريزونا: 14.67 مليار دولار (4.88 مليار محلية، 7.01 مليار حكومية، 2.78 مليار فيدرالية).
- ولاية أركنساس: 6.65 مليار دولار (2.36 مليار محلية، 2.86 مليار حكومية، 1.43 مليار فيدرالية).
- ولاية كاليفورنيا: 121.36 مليار دولار (38.41 مليار محلية، 66.10 مليار حكومية، 16.85 مليار فيدرالية).
- ولاية كولورادو: 14.42 مليار دولار (7.22 مليار محلية، 5.68 مليار حكومية، 1.52 مليار فيدرالية).

- ولاية كونيكتيكت: 13.24 مليار دولار (7.38 مليار محلية، 4.77 مليار حكومية، 1.09 مليار فيدرالية).
- ولاية ديلاوير: 2.87 مليار دولار (841.74 مليون محلية، 1.65 مليار حكومية، 377.37 مليون فيدرالية).
- مقاطعة كولومبيا: 2.93 مليار دولار (2.54 مليـــار محليـــة، 388.61 مليون فيدرالية).
- ولاية فلوريدا: 39.27 مليار دولار (18.51 مليار محلية، 14.05 مليار حكومية، 6.72 مليار فيدرالية).
- ولاية جورجيا: 28.38 مليار دولار (12.35 مليار محلية، 11.46 مليار حكومية، 4.57 مليار فيدرالية).
- ولاية هاواي: 3.56 مليار دولار (27.88 مليون محلية، 3.02 مليـــار حكومية، 517.25 مليون فيدرالية).
- ولاية أيداهو: 3.63 مليار دولار (763.32 مليون محلية، 2.20 مليـــار حكومية، 660.82 مليون فيدرالية).
- ولاية إلينوي: 43.10 مليار دولار (23.59 مليار محلية، 14.94 مليار حكومية، 4.57 مليار فيدرالية).
- ولاية إنديانا: 15.70 مليار دولار (4.59 مليار محليـــة، 9.08 مليـــار حكومية، 2.04 مليار فيدرالية).
- ولاية أيوا: 8.32 مليـــار دولار (3.04 مليـــار محليـــة، 4.16 مليـــار حكومية، 1.13 مليار فيدرالية).

- ولاية كانساس: 7.77 مليار دولار (1.96 مليار محليـــة، 5.04 مليـــار حكومية، 772.76 مليون فيدرالية).
- ولاية كنتاكي: 10.48 مليار دولار (3.46 مليار محليـــة، 4.92 مليـــار حكومية، 2.10 مليار فيدرالية).
- ولاية لويزيانا: 11.58 مليار دولار (5.08 مليار محلية، 4.25 مليـــار حكومية، 2.25 مليار فيدرالية).
- ولاية مين: 3.57 مليـــار دولار (1.74 مليـــار محليـــة، 1.48 مليـــار حكومية، 360.14 مليون فيدرالية).
- ولاية ماريلاند: 18.82 مليار دولار (8.98 مليار محلية، 7.70 مليـــار حكومية، 2.14 مليار فيدرالية).
- ولاية ماساتشوستس: 21.97 مليار دولار (11.39 مليار محلية، 8.44 مليار حكومية، 2.14 مليار فيدرالية).
- ولاية ميشيغان: 25.40 مليار دولار (7.55 مليار محلية، 14.12 مليار حكومية، 3.73 مليار فيدرالية).
- ولاية مينيسوتا: 16.20 مليار دولار (4.31 مليار محلية، 9.93 مليـــار حكومية، 1.96 مليار فيدرالية).
- ولاية مسيسيبي: 5.80 مليار دولار (1.89 مليار محلية، 2.56 مليـــار حكومية، 1.35 مليار فيدرالية).
- ولاية ميسوري: 14.09 مليار دولار (8.00 مليار محلية، 3.97 مليـــار حكومية، 2.12 مليار فيدرالية).

- ولاية مونتانا: 2.36 مليار دولار (921.58 مليون محلية، 942.79 مليون حكومية، 498.31 مليون فيدرالية).
- ولاية نبراسكا: 5.36 مليار دولار (3.09 مليار محلية، 1.61 مليار حكومية، 663.68 مليون فيدرالية).
- ولاية نيفادا: 6.73 مليار دولار (1.04 مليار محلية، 4.61 مليار حكومية، 1.09 مليار فيدرالية).
- ولاية نيوهامشير: 3.65 مليار دولار (2.25 مليار محلية، 1.07 مليار حكومية، 323.49 مليون فيدرالية).
- ولاية نيوجيرسي: 39.55 مليار دولار (18.20 مليار محلية، 18.28 مليار حكومية، 3.06 مليار فيدرالية).
- ولاية نيو مكسيكو: 5.35 مليار دولار (965.91 مليون محلية، 3.47 مليار حكومية، 914.88 مليون فيدرالية).
- ولاية نيويورك: 84.36 مليار دولار (48.10 مليار محلية، 30.08 مليار حكومية، 6.18 مليار فيدرالية).
- ولاية نورث كارولاينا: 19.78 مليار دولار (4.63 مليار محلية، 11.21 مليار حكومية، 3.94 مليار فيدرالية).
- ولاية نورث داكوتا: 2.21 مليار دولار (713.43 مليون محلية، 1.08 مليار حكومية، 413.23 مليون فيدرالية).
- ولاية أوهايو: 30.00 مليار دولار (14.73 مليار محلية، 10.89 مليار حكومية، 4.38 مليار فيدرالية).

- ولاية أوكلاهوما: 8.91 مليار دولار (3.26 مليار محلية، 3.92 مليار حكومية، 1.73 مليار فيدرالية).
- ولاية أوريغون: 10.71 مليار دولار (3.92 مليار محلية، 5.63 مليار حكومية، 1.16 مليار فيدرالية).
- ولاية بنسلفانيا: 38.21 مليار دولار (19.60 مليار محلية، 13.41 مليار حكومية، 5.20 مليار فيدرالية).
- ولاية رود آيلاند: 3.08 مليار دولار (1.41 مليار محلية، 1.29 مليار حكومية، 379.01 مليون فيدرالية).
- ولاية ساوث كارولاينا: 13.47 مليار دولار (5.25 مليار محلية، 6.18 مليار حكومية، 2.04 مليار فيدرالية).
- ولاية ساوث داكوتا: 2.01 مليار دولار (954.19 مليون محلية، 618.55 مليون حكومية، 438.81 مليون فيدرالية).
- ولاية تينيسي: 13.31 مليار دولار (5.26 مليار محلية، 5.49 مليار حكومية، 2.56 مليار فيدرالية).
- ولاية تكساس: 79.56 مليار دولار (38.00 مليار محلية، 26.97 مليار حكومية، 14.59 مليار فيدرالية).
- ولاية يوتاه: 8.02 مليار دولار (2.85 مليار محلية، 4.15 مليار حكومية، 1.02 مليار فيدرالية).
- ولاية فيرمونت: 2.07 مليار دولار (40.29 مليون محلية، 1.79 مليار حكومية، 240.65 مليون فيدرالية).

- ولاية فيرجينيا: 21.02 مليار دولار (10.27 مليار محلية، 8.20 مليار حكومية، 2.55 مليار فيدرالية).
- ولاية واشنطن: 21.91 مليار دولار (5.26 مليار محلية، 13.93 مليار حكومية، 2.72 مليار فيدرالية).
- ولاية فيرجينيا الغربية: 4.11 مليار دولار (1.40 مليار محليـــة، 1.94 مليار حكومية، 779.04 مليون فيدرالية).
- ولاية ويسكونسن: 14.06 مليار دولار (5.94 مليار محلية، 6.46 مليار حكومية، 1.67 مليار فيدرالية).
- ولاية وايومنغ: 2.05 مليار دولار (719.40 مليون، محلية، 1.07 مليار حكومية، 266.48 مليون فيدرالية).

إيرادات الأراضي الأمريكية (**غير الولايات**):

- ساموا الأمريكية: 167.60 مليون دولار (جميعها تقريبًا فيدرالية باستثناء 23.55 مليون من الحكومة المحلية).
- غوام: 389.23 مليون دولار (226.96 مليون محلية، 162.27 مليون فيدرالية).
- جزر ماريانا الشمالية: 131.45 مليون دولار (جميعها فيدرالية باستثناء 24.56 مليون محلية).
- بورتوريكو: 2.71 مليار دولار (59 ألف دولار فقط محلية، 1.40 مليار حكومية، 1.30 مليار فيدرالية).
- جزر العذراء الأمريكية: 390.03 مليون دولار (170.23 مليون محلية، 219.80 مليون فيدرالية).

المصروفات للتعليم العام الابتدائي والثانوي في الولايات المتحدة للسنة المالية 2022

بلغ إجمالي المصروفات للتعليم العام الابتدائي والثانوي في الولايـــات المتحـــدة للسنة المالية 2022 حوالي 880.68 مليار دولار، وتوزعت المصروفات كمـــا يلي:

- 767.84 مليار دولار للمصروفات الجارية.
- 81.75 مليار دولار للمصروفات الرأسمالية.
- 31.09 مليار دولار لمصروفات أخرى.

النفقات حسب الولاية:

- ولاية ألاباما: 10.17 مليار دولار (8.88 مليار للمصروفات الجاريـــة، 1.01 مليار للمصروفات الرأسمالية، 287.53 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية ألاسكا: 2.87 مليار دولار (2.62 مليار للمصـــروفات الجاريـــة، 215.52 مليـــون للمصـــروفات الرأســـمالية، 29.12 مليـــون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية أريزونا: 14.15 مليار دولار (11.61 مليار للمصروفات الجارية، 2.02 مليار للمصروفات الرأسمالية، 516.57 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية أركنساس: 6.83 مليار دولار (5.96 مليار للمصروفات الجارية، 701.32 مليـــون للمصـــروفات الرأســـمالية، 174.36 مليـــون دولار لمصروفات أخرى).

- ولاية كاليفورنيا: 114.02 مليار دولار (98.63 مليار للمصروفات الجارية، 10.53 مليار للمصروفات الرأسمالية، 4.86 مليار دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية كولورادو: 14.62 مليار دولار (11.84 مليار للمصروفات الجارية، 2.03 مليار للمصروفات الرأسمالية، 749.12 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية كونيكتيكت: 13.49 مليار دولار (12.17 مليار للمصروفات الجارية، 894.51 مليون للمصروفات الرأسمالية، 425.24 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية ديلاوير: 2.85 مليار دولار (2.63 مليار للمصروفات الجارية، 182.23 مليون للمصروفات الرأسمالية، 33.59 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- مقاطعة كولومبيا: 3.15 مليار دولار (2.50 مليار للمصروفات الجارية، 455.36 مليون للمصروفات الرأسمالية، 190.71 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية فلوريدا: 37.67 مليار دولار (33.09 مليار للمصروفات الجارية، 3.30 مليار للمصروفات الرأسمالية، 1.28 مليار دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية جورجيا: 26.16 مليار دولار (23.62 مليار للمصروفات الجارية، 2.25 مليار للمصروفات الرأسمالية، 290.17 مليون دولار لمصروفات أخرى).

- ولاية هاواي: 3.36 مليار دولار (3.02 مليار للمصـــروفات الجاريـــة، 322.23 مليـــون للمصـــروفات الرأســـمالية، 17.34 مليـــون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية أيداهو: 3.43 مليار دولار (3.04 مليار للمصـــروفات الجاريـــة، 280.40 مليـــون للمصـــروفات الرأســـمالية، 113.33 مليـــون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية إلينوي: 40.82 مليار دولار (35.76 مليار للمصروفات الجارية، 3.71 مليار للمصروفات الرأسمالية، 1.35 مليـــار دولار لمصـــروفات أخرى).
- ولاية إنديانا: 14.40 مليار دولار (12.73 مليار للمصروفات الجارية، 1.20 مليار للمصروفات الرأسمالية، 476.33 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية أيوا: 8.23 مليار دولار (6.80 مليار للمصروفات الجارية، 1.25 مليار للمصروفات الرأســمالية، 182.51 مليـــون دولار لمصـــروفات أخرى).
- ولاية كانساس: 7.39 مليار دولار (6.66 مليار للمصروفات الجاريـــة، 496.60 مليـــون للمصـــروفات الرأســـمالية، 231.77 مليـــون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية كنتاكي: 10.01 مليار دولار (8.79 مليار للمصروفات الجاريـــة، 924.95 مليـــون للمصـــروفات الرأســـمالية، 295.27 مليـــون دولار لمصروفات أخرى).

- ولاية لويزيانا: 11.14 مليار دولار (10.27 مليار للمصروفات الجارية، 730.95 مليون للمصروفات الرأسمالية، 144.62 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية مين: 3.48 مليار دولار (3.26 مليار للمصروفات الجارية، 141.49 مليون للمصروفات الرأسمالية، 83.27 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية ماريلاند: 18.05 مليار دولار (16.04 مليار للمصروفات الجارية، 1.77 مليار للمصروفات الرأسمالية، 243.02 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية ماساتشوستس: 22.15 مليار دولار (20.98 مليار للمصروفات الجارية، 748.36 مليون للمصروفات الرأسمالية، 416.68 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية ميشيغان: 25.15 مليار دولار (21.31 مليار للمصروفات الجارية، 2.73 مليار للمصروفات الرأسمالية، 1.11 مليار دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية مينيسوتا: 16.70 مليار دولار (13.34 مليار للمصروفات الجارية، 2.30 مليار للمصروفات الرأسمالية، 1.06 مليار دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية مسيسيبي: 5.49 مليار دولار (4.90 مليار للمصروفات الجارية، 485.81 مليون للمصروفات الرأسمالية، 109.52 مليون دولار لمصروفات أخرى).

- ولاية ميسوري: 13.65 مليار دولار (11.42 مليار للمصروفات الجارية، 1.73 مليار للمصروفات الرأسمالية، 495.90 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية مونتانا: 2.36 مليار دولار (2.03 مليار للمصروفات الجارية، 257.63 مليون للمصروفات الرأسمالية، 64.50 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية نبراسكا: 5.45 مليار دولار (4.65 مليار للمصروفات الجارية، 670.90 مليون للمصروفات الرأسمالية، 130.21 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية نيفادا: 6.40 مليار دولار (5.46 مليار للمصروفات الجارية، 682.32 مليون للمصروفات الرأسمالية، 258.07 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية نيوهامشير: 3.60 مليار دولار (3.37 مليار للمصروفات الجارية، 182.18 مليون للمصروفات الرأسمالية، 44.87 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية نيوجيرسي: 37.83 مليار دولار (35.06 مليار للمصروفات الجارية، 1.85 مليار للمصروفات الرأسمالية، 916.65 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية نيو مكسيكو: 4.94 مليار دولار (4.25 مليار للمصروفات الجارية، 621.97 مليون للمصروفات الرأسمالية، 69.53 مليون دولار لمصروفات أخرى).

- ولاية نيويورك: 79.62 مليار دولار (72.72 مليار للمصروفات الجارية، 3.44 مليار للمصروفات الرأسمالية، 3.45 مليار دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية نورث كارولاينا: 20.20 مليار دولار (18.49 مليار للمصروفات الجارية، 1.62 مليار للمصروفات الرأسمالية، 96.38 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية نورث داكوتا: 2.16 مليار دولار (1.85 مليار للمصروفات الجارية، 247.36 مليون للمصروفات الرأسمالية، 56.29 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية أوهايو: 29.40 مليار دولار (25.78 مليار للمصروفات الجارية، 2.58 مليار للمصروفات الرأسمالية، 1.04 مليار دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية أوكلاهوما: 8.53 مليار دولار (7.49 مليار للمصروفات الجارية، 912.41 مليون للمصروفات الرأسمالية، 124.36 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية أوريغون: 10.84 مليار دولار (8.70 مليار للمصروفات الجارية،1.57 مليار للمصروفات الرأسمالية، 575.15 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية بنسلفانيا: 37.22 مليار دولار (32.42 مليار للمصروفات الجارية، 3.24 مليار للمصروفات الرأسمالية، 1.56 مليار دولار لمصروفات أخرى).

- ولاية رود آيلاند: 3.11 مليار دولار (2.84 مليار للمصروفات الجارية، 157.27 مليــون للمصـــروفات الرأســمالية، 108.37 مليــون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية ساوث كارولاينا: 12.01 مليار دولار (10.06 مليار للمصروفات الجارية، 1.52 مليار للمصروفات الرأسمالية، 428.03 مليــون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية ساوث داكوتا: 1.94 مليــار دولار (1.65 مليــار للمصـــروفات الجارية، 250.49 مليون للمصروفات الرأسمالية، 42.92 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية تينيسي: 12.75 مليار دولار (11.24 مليار للمصروفات الجارية، 1.19 مليار للمصروفات الرأسمالية، 324.42 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية تكساس: 80.59 مليار دولار (64.54 مليار للمصروفات الجارية، 11.50 مليار للمصروفات الرأسمالية، 4.55 مليار دولار لمصـــروفات أخرى).
- ولاية يوتاه: 7.78 مليار دولار (6.56 مليار للمصـــروفات الجاريـــة، 963.39 مليــون للمصـــروفات الرأســمالية، 257.42 مليــون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية فيرمونت: 2.20 مليار دولار (2.11 مليار للمصروفات الجارية، 76.51 مليون للمصروفات الرأسمالية، 19.84 مليون دولار لمصروفات أخرى).

- ولاية فيرجينيـــا: 20.57 مليـــار دولار (18.86 مليـــار للمصـــروفات الجارية، 1.52 مليار للمصروفات الرأسمالية، 187.84 مليـــون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية واشـــنطن: 21.85 مليـــار دولار (18.47 مليـــار للمصـــروفات الجارية، 2.69 مليار للمصروفات الرأسمالية، 688.87 مليـــون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية فيرجينيا الغربية: 3.97 مليار دولار (3.57 مليار للمصـــروفات الجارية، 325.11 مليون للمصروفات الرأسمالية، 75.01 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية ويسكونسن: 14.06 مليار دولار (12.08 مليـــار للمصـــروفات الجارية، 1.14 مليار للمصروفات الرأسمالية، 836.10 مليـــون دولار لمصروفات أخرى).
- ولاية وايومنغ: 1.87 مليار دولار (1.72 مليار للمصروفات الجاريـــة، 137.52 مليـــون للمصـــروفات الرأســـمالية، 10.68 مليـــون دولار لمصروفات أخرى).

مصروفات الأراضي الأمريكية (غير الولايات):

- ساموا الأمريكية: 168.58 مليون دولار (94.34 مليون للمصـــروفات الجارية، 67.94 مليون للمصروفات الرأســـمالية، 6.31 مليـــون دولار لمصروفات أخرى).
- غوام: 380.26 مليون دولار (346.19 مليون للمصروفات الجاريـــة، 29.97 مليون للمصروفات الرأسمالية، 4.10 مليون دولار لمصروفات أخرى).

- جزر ماريانا الشمالية: 136.75 مليون دولار (124.08 مليون للمصروفات الجارية، 2.06 مليون للمصروفات الرأسمالية، 10.62 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- بورتوريكو: 3.17 مليار دولار (2.90 مليار للمصروفات الجارية، 206.12 مليون للمصروفات الرأسمالية، 65.33 مليون دولار لمصروفات أخرى).
- جزر العذراء الأمريكية: 191.53 مليون دولار (جميعها تقريبًا للمصروفات الجارية).

متوسط كلفة الطالب الواحد في العام المالي 2022

يلخص الجدول التالي متوسط كلفة الطالب الواحد في الولايات الخمسين للعام المالي 2022م:

ألاباما: 14,423 دولارًا	نيفادا: 13,842 دولارًا
ألاسكا: 21,346 دولارًا	نيوهامشير: 22,089 دولارًا
أريزونا: 13,140 دولارًا	نيوجيرسي: 28,815 دولارًا
أركنساس: 13,587 دولارًا	نيو مكسيكو: 16,900 دولارًا
كاليفورنيا: 20,596 دولارًا	نيويورك: 33,970 دولارًا
كولورادو: 16,375 دولارًا	نورث كارولاينا: 12,971 دولارًا
كونيكتيكت: 25,972 دولارًا	نورث داكوتا: 18,901 دولارًا
ديلاوير: 20,475 دولارًا	أوهايو: 17,817 دولارًا
واشنطن العاصمة: 32,955 دولارًا	أوكلاهوما: 12,758 دولارًا
فلوريدا: 13,862 دولارًا	أوريغون: 19,362 دولارًا
جورجيا: 16,302 دولارًا	بنسلفانيا: 22,544 دولارًا

هاواي: 20,584 دولارًا	رود آيلاند: 22,210 دولارًا
أيداهو: 11,537 دولارًا	ساوث كارولاينا: 17,256 دولارًا
إلينوي: 23,126 دولارًا	ساوث داكوتا: 14,235 دولارًا
إنديانا: 15,150 دولارًا	تينيسي: 13,358 دولارًا
أيوا: 16,300 دولارًا	تكساس: 14,656 دولارًا
كانساس: 16,012 دولارًا	يوتاه: 11,602 دولارًا
كنتاكي: 16,026 دولارًا	فيرمونت: 24,624 دولارًا
لويزيانا: 16,948 دولارًا	فيرجينيا: 16,815 دولارًا
مين: 20,623 دولارًا	واشنطن: 20,248 دولارًا
ماريلاند: 21,352 دولارًا	ويست فيرجينيا: 16,282 دولارًا
ماساتشوستس: 23,851 دولارًا	ويسكونسن: 16,955 دولارًا
ميشيغان: 17,637 دولارًا	وايومنغ: 22,066 دولارًا
مينيسوتا: 18,612 دولارًا	متوسطة تكلفة الطالب الأراضي التابعة للولايات المتحدة ▪ **غوام: 13,704 دولارًا** ▪ **جزر ماريانا الشمالية: 14,286 دولارًا** ▪ **بورتوريكو: 10,423 دولارًا** ▪ **جزر العذراء الأمريكية: 38,112 دولارًا**
مسيسيبي: 13,118 دولارًا	
ميزوري: 15,858 دولارًا	
مونتانا: 15,731 دولارًا	
نبراسكا: 16,354 دولارًا	
متوسط التكلفة لطالب المدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية للعام المالي 2022م كان 18,461 دولارًا	

معلومات تفصيليَّة عن المصروفات:

يعرض هذا الجزء متوسِّط المصروفات لكلِّ طالب في مختلف الولايات المتحدة، وتشمل النفقات للعام المالي 2021م، وتشمل المصروفات بندين رئيسيين همـا: بند التعليم وبند الخدمات المساندة الأخرى، ولا تشمل الأرقام التاليـة النفقـات الرأسمالية المتعلِّقة بشراء الأُصُول مثل بناء المدارس وشراء الحافلات.

ويشمل بند مصروفات التعليم والذي يُشكِّل البند الأكثر صرفًا من بند الخـدمات الأخرى ما يتعلَّق برواتب وأُجُور المعلِّمين، وكذلك المنـافع الأخـرى للطـاقم التدريسي من منافع وظيفية مثل التأمين الصحي والتقاعد. ويشمل بند الخدمات المساندة النفقات التشغيلية المتعلِّقة برواتب الإداريين وصيانة المباني المدرسـية والمصروفات المتعلِّقة بالحافلات المدرسـية ومصـروفات الحـافلات والنقـل المدرسي الطلابي وخدمات توفير الطعام للطـلاب المحتـاجين علـى شـكل كوبونات، وبعض المدارس تُوفِّر وجبات غذائية لجميع الطلاب كون أن معظمهم من مُستحقِّي الوجبات المجانية، بالإضافة إلى المصروفات الأخرى، ويعـرض هذا الجزء معلومات تفصيلية لمتوسِّط تكلفة كلِّ تلميذ في المدارس العامة لكـلِّ ولاية على حدة للعام المالي 2021م.

- ولاية ألاباما: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعـام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 748,274 تلميـذًا. كمـا بلـغ متوسِّـط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 11,862 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 6,678 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلـغ 4,436 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلـغ 893 دولارًا، وتعويضـات وأُجُور المـوظفين المسـاندين فـي المـدارس الـذي بلـغ 531 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 322 دولارً، وأُجُـور ومصـروفات

المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 684 دولارًا، ونفقـــات العمليـــات والصيانة التي بلغت1,141 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 581 دولارًا، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطـــلاب المحتاجين التي بلغت 747 دولارًا.

- ولاية ألاسكا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 129,944 تلميـــذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 20,186 دولارًا. وشملت بند التعلـــيم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 10,760 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 8,729 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,541 دولارًا، وتعويضـــات وأُجُور الموظفين المساندين فـــي المـــدارس الـــذي بلـــغ 1,942 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 288 دولارًا، وأُجُور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,201 دولار، ونفقات العمليـــات والصيانة التي بلغت 2,271 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 589 دولارًا، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطـــلاب المحتاجين التي بلغت 612 دولارًا.
- ولاية أريزونا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 1,116,643 تلميذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 10,401 دولار. وشملت بند التعلـــيم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 5,644 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلـــغ 4,241 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلـــغ 896 دولارًا، وتعويضـــات وأُجُور الموظفين المســـاندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 543 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 194 دولارًا، وأُجُور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 559 دولارًا، ونفقـــات العمليـــات

والصيانة التي بلغت 1,164 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 383 دولارًا، ونفقات الخـدمات التموينيـة والطعـام للطـلاب المحتاجين التي بلغت 514 دولارًا.

- ولاية أركنساس: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة فـي الولايـة للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 489,565 تلميذًا. كما بلغ متوسِّـط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 12,167 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 6,630 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلـغ 4,893 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلـغ 678 دولارًا، وتعويضـات وأُجُور الموظفين المساندين فـي المـدارس التـي بلغـت 1,090 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 325 دولارًا، وأُجُور ومصـروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 602 دولار، ونفقـات العمليـات والصيانة التي بلغت 1,348 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 425 دولارًا، ونفقات الخـدمات التموينيـة والطعـام للطـلاب المحتاجين التي بلغت 638 دولارًا.

- ولاية كاليفورنيا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامة في الولايـة للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 5,892,073 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 16,739 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 9,661 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلـغ 6,475 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,333 دولارًا، وتعويضـات وأُجُور الموظفين المساندين فـي المـدارس التـي بلغـت 1,044 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 261 دولارًا، وأُجُور ومصـروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,084 دولارًا، ونفقات العمليـات والصيانة التي بلغت 1,554 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 329 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 571 دولارًا.

- ولاية كولورادو: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامة في الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 880,597 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 13,447 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 7,233 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 5,714 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 973 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 753 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 252 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,004 دولارات، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,286 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 383 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 439 دولارًا.
- ولاية كونيكتيكت: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامة في الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 509,748 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 23,868 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 14,667 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 8,474 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,808 دولارات، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 878 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 514 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,325 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,974 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 1,213 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعـــام للطـــلاب المحتاجين التي بلغت 763 دولارًا.

- ولاية ديلاوير: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 139,935 تلميـــذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 18,793 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 10,409 دولارات. وبند الخدمات المساندة الـــذي بلغ 7,775 دولارًا، ومنهـــا دعـــم الطـــلاب الـــذي بلـــغ 2,101 دولار، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المـــدارس التـــي بلغـــت 784 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامـــة التـــي بلغـــت 182 دولارًا، وأُجُـــور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 920 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 2,127 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 965 دولارًا، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطلاب المحتاجين التي بلغت 609 دولارات.
- واشنطن العاصمة: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 88,908 تلميذًا. كما بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 28,128 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 13,779 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 13,487 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 2,875 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 1,455 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 1,457 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,816 دولارًا، ونفقات العمليـــات والصيانة التي بلغت 2,752 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 1,523 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 859 دولارًا.

- ولاية فلوريدا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 2,833,186 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 11,681 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 7,018 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 4,134 دولارًا، منها دعم الطلاب الذي بلغ 603 دولارات، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 754 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 145 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 617 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,243 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 410 دولارات، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 529 دولارًا.
- ولاية جورجيا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 1,740,875 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 13,569 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسط تكاليفه 8,213 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 4,681 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 824 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 711 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 214 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 830 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,012 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 613 دولارًا، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطـــلاب المحتاجين التي بلغت 631 دولارًا.

- ولاية هاواي: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 173,178 تلميـــذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 17,420 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 10,140 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 6,369 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,821 دولارًا، وتعويضـــات وأُجُور الموظفين المســـاندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 529 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 41 دولارًا، وأُجُـــور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,195 دولارًا، ونفقات العمليـــات والصيانة التي بلغت 1,897 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 362 دولارًا، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطـــلاب المحتاجين التي بلغت 911 دولارًا.
- ولاية أيداهو: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعـــام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 314,258 تلميـــذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 9,662 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 5,731 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلـــغ 3,514 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلـــغ 565 دولارًا، وتعويضـــات وأُجُور الموظفين المســـاندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 611 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامَّة التي بلغت 245 دولارًا، وأُجُور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 526 دولارًا، ونفقـــات العمليـــات والصيانة التي بلغت 860 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرســـي

التي بلغت 403 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 413 دولارًا.

- ولاية إلينوي: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 1,863,585 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 19,188 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 11,687 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 7,015 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,533 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 739 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 553 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 970 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,667 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 826 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 726 دولارًا.
- ولاية إنديانا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 1,036,625 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 12,278 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 6,921 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 4,818 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 733 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 595 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 259 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 800 دولار، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,401 دولار، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 624 دولارًا، ونفقات الخــدمات التموينيــة والطعــام للطــلاب المحتاجين التي بلغت 539 دولارًا.

- ولاية أيوا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولايــة للعــام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 510,661 تلميــذًا. كمــا بلــغ متوسِّــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 13,309 دولارات. وقد شــملت بنــد التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 7,834 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 4,885 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 824 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المســاندين فــي المــدارس التــي بلغــت 861 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 334 دولارًا، وأُجُور ومصــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 761 دولارًا، ونفقــات العمليــات والصيانة التي بلغت 1,208 دولارات، ومصــروفات الحــافلات والنقــل المدرسي التي بلغت 480 دولارًا، ونفقات الخــدمات التموينيــة والطعــام للطلاب المحتاجين التي بلغت 575 دولارًا.

- ولاية كانساس: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 485,424 تلميــذًا. كمــا بلــغ متوسِّــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 13,716 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 8,059 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلــغ 5,023 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلــغ 990 دولارًا، وتعويضــات وأُجُور الموظفين المســاندين فــي المــدارس التــي بلغــت 588 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 364 دولارًا، وأُجُور ومصــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 777 دولارًا، ونفقــات العمليــات والصيانة التي بلغت 1,362 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 548 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 633 دولارًا.

- ولاية كنتاكي: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 654,239 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 13,428 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 7,902 دولار. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 4,782 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 721 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 735 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامَّة التي بلغت 285 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 771 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,162 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 710 دولارات، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 710 دولارات.
- ولاية لويزيانا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 683,216 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 15,026 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 7,979 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 6,304 دولارات، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 885 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس 784 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامَّة التي بلغت 381 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 919 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 2,090 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 782

دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغـــت 743 دولارًا.

- ولاية مين: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولايـــة للعـــام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 173,215 تلميـــذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 18,812 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 10,920 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 7,282 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,410 دولارات، وتعويضات وأُجُور الموظفين المســـاندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 993 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 722 دولارًا، وأُجُور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 976 دولارًا، ونفقـــات العمليـــات والصيانة التي بلغت 2,009 دولارات، ومصـــروفات الحـــافلات والنقـــل المدرسي التي بلغت 900 دولار، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطلاب المحتاجين التي بلغت 610 دولارات.
- ولاية ماريلاند: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 881,461 تلميـــذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 18,192 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 11,541 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 6,171 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلـــغ 899 دولارًا، وتعويضـــات وأُجُور الموظفين المســـاندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 945 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 159 دولارًا، وأُجُور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,157 دولارًا، ونفقات العمليـــات والصيانة التي بلغت 1,582 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 893 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 537 دولارًا.

- ولاية ماساتشوستس: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 921,180 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 22,778 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 14,345 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 7,855 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,947 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 1,159 دولارًا، ومصروفات الإدارة التي بلغت 460 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 962 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,885 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 1,007 دولارات، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 579 دولارًا.

- ولاية ميشيغان: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 1,440,090 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 14,800 دولار. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 8,210 دولارات. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 6,057 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,320 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 821 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 318 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 794 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,327 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 554 دولارًا، ونفقات الخـدمات التموينيـة والطعـام للطـلاب المحتاجين التي بلغت 533 دولارًا.

- ولاية مينيسوتا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 870,506 تلميـذًا. كمـا بلـغ متوسِّـط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 15,327 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 9,742 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلـغ 4,912 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلـغ 577 دولارًا، وتعويضـات وأُجُور الموظفين المساندين فـي المـدارس التـي بلغـت 805 دولارات، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 609 دولارات، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 591 دولارًا، ونفقـات العمليـات والصيانة التي بلغت 1,038 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 887 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب التـي بلغت 644 دولارًا.

- ولاية مسيسيبي: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة فـي الولايـة للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 442,000 تلميذًا. كما بلغ متوسِّـط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 11,085 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 6,271 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلـغ 4,191 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلـغ 627 دولارًا، وتعويضـات وأُجُور الموظفين المسـاندين فـي المـدارس التـي بلغـت 556 دولارًا، ومصـروفات الإدارة التـي بلغـت 373 دولارًا، وأُجُـور ومصـروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 632 دولارًا، ونفقـات العمليـات والصيانة التي بلغت 1,126 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 512 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 622 دولارًا.

- ولاية ميزوري: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 888,823 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 12,854 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 7,116 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 5,151 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 897 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 513 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 785 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 724 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,286 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 649 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 586 دولارًا.
- ولاية مونتانا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 150,195 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 13,543 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 7,953 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 4,949 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 910 دولارات، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 437 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 425 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 743 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,364 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 621 دولارًا، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطـــلاب المحتاجين التي بلغت 622 دولارًا.

- ولاية نبراسكا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 327,564 تلميـــذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 14,194 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 8,804 دولارات. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 4,752 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلـــغ 762 دولارًا، وتعويضـــات وأُجُور الموظفين المســـاندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 422 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 337 دولارًا، وأُجُور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 713 دولارًا، ونفقـــات العمليـــات والصيانة التي بلغت 1,295 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 408 دولارات، ونفقات الخدمات التموينيـــة والطعـــام للطـــلاب المحتاجين التي بلغت 623 دولارًا.

- ولاية نيفادا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعـــام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 486,524 تلميـــذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 11,228 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 6,482 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلـــغ 4,363 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلـــغ 696 دولارًا، وتعويضـــات وأُجُور الموظفين المســـاندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 800 دولار، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 167 دولارًا، وأُجُور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 780 دولارًا، ونفقـــات العمليـــات والصيانة التي بلغت 1,000 دولار، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 382 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 381 دولارًا.

- ولاية نيوهامشير: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 165,071 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 20,424 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 12,791 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 7,115 دولار، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,674 دولار، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 664 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 722 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,133 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,676 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 944 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 519 دولارًا.

- ولاية نيوجيرسي: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 1,372,381 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 25,550 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 15,126 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 9,705 دولارات، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 2,633 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 1,249 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 508 دولارات، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,226 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 2,405 دولارات، ومصروفات الحافلات والنقل

المدرسي التي بلغت 1,060 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينيـــة والطعـــام للطلاب المحتاجين التي بلغت 564 دولارًا.

- ولاية نيو مكسيكو: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 316,785 تلميذًا. كما بلغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 13,419 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 7,647 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلـــغ 5,211 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,447 دولارًا، وتعويضـــات وأُجُور الموظفين المســـاندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 350 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 444 دولارًا، وأُجُور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 725 دولارًا، ونفقـــات العمليـــات والصيانة التي بلغت 1,407 دولارات، ومصـــروفات الحـــافلات والنقـــل المدرسي التي بلغت 370 دولارًا، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطلاب المحتاجين التي بلغت 561 دولارًا.
- ولاية نيويورك: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة فـــي الولايـــة للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 2,483,362 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 29,284 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 19,563 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 9,126 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلـــغ 836 دولارًا، وتعويضـــات وأُجُور الموظفين المساندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 1,288 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 190 دولارًا، وأُجُور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,431 دولارًا، ونفقات العمليـــات والصيانة التي بلغت 2,573 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 1,562 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 595 دولارًا.

- ولاية نورث كارولاينا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 1,525,223 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 12,120 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 7,605 دولارات. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 3,976 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 727 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 427 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 240 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 724 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 967 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 476 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 538 دولارًا.
- ولاية نورث داكوتا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 116,864 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 15,859 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 9,517 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 5,146 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 659 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 560 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 649 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 789 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,377 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 610 دولارًا، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطـــلاب المحتاجين التي بلغت 778 دولارًا.

- ولاية أوهايو: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولايـــة للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 1,683,612 تلميذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العـــام 15,314 دولارًا. وقـــد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 8,982 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 5,843 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,176 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 623 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامـــة التـــي بلغـــت 522 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين فـــي إدارة التـــي بلغـــت 789 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغـــت 1,286 دولارًا، ومصـــروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 693 دولارًا، ونفقـــات الخـــدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 489 دولارًا.
- ولاية أوكلاهوما: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المـــدارس العامَّـــة فـــي الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 698,696 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العـــام 10,719 دولارًا. وقـــد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّـــط تكاليفـــه 5,907 دولارات. وبنـــد الخدمات المساندة الذي بلغ 4,155 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 793 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 460 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 318 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التـــي بلغـــت 574 دولارًا، ونفقات العمليـــات والصـــيانة التـــي بلغـــت 1,286 دولارًا،

ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 296 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 586 دولارًا.

- ولاية أوريغون: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 553,012 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 15,734 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 8,929 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 6,344 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,426 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 657 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 225 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 989 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,199 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 653 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 458 دولارًا.

- ولاية بنسلفانيا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 1,695,092 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 19,126 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 11,762 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 6,707 دولارات، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,201 دولار، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 725 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 521 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 869 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,708 دولارات، ومصروفات الحافلات والنقل

المدرسي التي بلغت 881 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 557 دولارًا.

- ولاية رود آيلاند: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 138,566 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 20,498 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 12,015 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 7,917 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 2,268 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 872 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 321 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 982 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,658 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 932 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 563 دولارًا.

- ولاية ساوث كارولاينا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021-2022 للميلاد 780,878 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 12,885 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 7,181 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 5,084 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,005 دولارات، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 787 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 116 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 852 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,247 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل

المدرسي التي بلغت 476 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 594 دولارًا.

- ولاية ساوث داكوتا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 141,307 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 11,665 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 6,813 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 4,160 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 691 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 444 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 397 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 566 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,212 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 426 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 639 دولارًا.

- ولاية تينيسي: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 996,709 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 11,278 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 6,688 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 4,021 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 679 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 772 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 239 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 681 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 872 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 421 دولارًا، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطـــلاب المحتاجين التي بلغت 569 دولارًا.

- ولاية تكساس: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 5,428,613 تلميذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 11,889 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 6,882 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلـــغ 4,409 دولارات، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 661 دولارًا، وتعويضـــات وأُجُور الموظفين المســـاندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 667 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 168 دولارًا، وأُجُور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 676 دولارًا، ونفقـــات العمليـــات والصيانة التي بلغت 1,273 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 345 دولارًا، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطـــلاب المحتاجين التي بلغت 597 دولارًا.

- ولاية يوتاه: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعـــام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 690,934 تلميـــذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 9,496 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 6,004 دولارات. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 3,087 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلـــغ 549 دولارًا، وتعويضـــات وأُجُور الموظفين المســـاندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 459 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 108 دولارات، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 621 دولارًا، ونفقـــات العمليـــات والصيانة التي بلغت 786 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرســـي

التي بلغت 268 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 404 دولارات.

- ولاية فيرمونت: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 83,975 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 25,073 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 15,366 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 8,977 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 2,252 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 1,110 دولارات، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 413 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,487 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,952 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 848 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 717 دولارًا.

- ولاية فيرجينيا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 1,249,815 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 15,092 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 9,015 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 5,515 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 839 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 1,174 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 233 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 856 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,379 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 751 دولارًا، ونفقات الخــدمات التموينيــة والطعــام للطــلاب المحتاجين التي بلغت 557 دولارًا.

- ولاية واشنطن: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 1,081,835 تلميذًا. كمــا بلــغ متوسِّــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 17,072 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 9,985 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلــغ 6,570 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,406 دولارات، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين فــي المــدارس التــي بلغــت 1,214 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 176 دولارًا، وأُجُور ومصــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,005 دولارات، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,371 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 610 دولارات، ونفقات الخدمات التموينيــة والطعــام للطــلاب المحتاجين التي بلغت 438 دولارًا.

- ولاية ويست فيرجينيا: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّــة فــي الولاية للعام المدرسي 2021-2022 للميلاد 252,720 تلميذًا. كمــا بلــغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 14,124 دولارًا. وقد شــملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 8,160 دولارًا. وبند الخدمات المســاندة الذي بلغ 5,102 دولار، ومنها دعــم الطــلاب الــذي بلــغ 862 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المــدارس التــي بلغــت 523 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامــة التــي بلغــت 199 دولارًا، وأُجُــور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 727 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,459 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل

المدرسي التي بلغت 1,044 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 862 دولارًا.

- ولاية ويسكونسن: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 829,359 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 14,567 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 8,372 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 5,646 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 829 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 922 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 321 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 727 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,474 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 575 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 798 دولارًا.
- ولاية وايومنغ: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021– 2022 للميلاد 93,093 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 18,485 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 10,771 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 7,099 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,221 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 840 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 471 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 960 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,837 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي

التي بلغت 861 دولارًا، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطـــلاب المحتاجين التي بلغت 608 دولارات.

متوسطات نفقات الطلاب في الأراضي الأمريكية (لا يشـــمل النفقـــات الـــرأس مالية).

- ولاية غوام: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعـــام المدرسي 2021- 2022 للمـــيلاد 28,402 تلميـــذًا. كمـــا بلـــغ متوسِّـــط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 12,189 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 4,923 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلـــغ 6,716 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,229 دولارًا، وتعويضـــات وأُجُور الموظفين المساندين فـــي المـــدارس التـــي بلغـــت 2,488 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 181 دولارًا، وأُجُور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 643 دولارًا، ونفقـــات العمليـــات والصيانة التي بلغت 1,091 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 270 دولارًا، ونفقات الخـــدمات التموينيـــة والطعـــام للطـــلاب المحتاجين التي بلغت 814 دولارًا.
- كومنولث جزر ماريانا الشمالية: بلغ إجمالي عدد التلاميـــذ فـــي المـــدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 9,201 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العـــام 13,485 دولارًا. وقـــد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 5,479 دولارًا. وبنـــد الخـــدمات المساندة الذي بلغ 6,631 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الـــذي بلـــغ 2,102 دولار، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التـــي بلغـــت 1,639 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التـــي بلغـــت 1,113 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين فـــي إدارة المـــدارس التـــي بلغـــت 210

دولارات، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 715 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 259 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 592 دولارًا.

- بورتوريكو: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 259,535 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 11,186 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 4,217 دولارًا. وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 5,980 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 3,063 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 252 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 190 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 350 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 1,335 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقل المدرسي التي بلغت 253 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 537 دولارًا.

- جزر العذراء الأمريكية: بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولاية للعام المدرسي 2021-2022 للميلاد 10,234 تلميذًا. كما بلغ متوسِّط المصروفات لكلِّ تلميذ في ذلك العام 18,715 دولارًا. وقد شملت بند التعليم الذي بلغ متوسِّط تكاليفه 11,962 دولارًا، وبند الخدمات المساندة الذي بلغ 5,860 دولارًا، ومنها دعم الطلاب الذي بلغ 1,282 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغت 725 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغت 679 دولارًا، وأُجُور ومصروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغت 1,262 دولارًا، ونفقات العمليات والصيانة التي بلغت 494 دولارًا، ومصروفات الحافلات

والنقل المدرسي التي بلغت 288 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 1,130 دولارًا. وخدمات أخرى بلغـــت 865 دولارًا.

وبشكل عام بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس العامَّة في الولايات المتحـــدة للعام المدرسي 2021- 2022 للميلاد 49,250,394 تلميذاً، كما بلغ متوسِّـــط الإنفاق لكلِّ طالب في جميع أنحاء البلاد 15,591 دولارًا، شملت بند التعلـــيم الذي يشمل رواتب وأُجُور المعلِّمين والمنافع الأخـــرى مثـــل التـــأمين الطبـــي والتقاعد وغيرها من الخدمات، وقد بلغ متوسِّط النفقات لكلِّ طالب فـــي ذلـــك العام 9,280 دولارًا، وبند الخدمات المساندة والذي كلف في المتوسِّـــط 5,723 دولارًا لكلِّ طالب، ومنها خدمات دعم الطـــلاب التـــي بلغـــت 1,040 دولارًا، وتعويضات وأُجُور الموظفين المساندين في المدارس التي بلغـــت 814 دولارًا، ومصروفات الإدارة العامة التي بلغـــت 302 دولارًا، وأُجُـــور ومصـــروفات المسؤولين في إدارة المدارس التي بلغـــت 867 دولارًا، ونفقـــات العمليـــات والصيانة التي بلغت 1,450 دولارًا، ومصروفات الحافلات والنقـــل المدرســـي التي بلغت 614 دولارًا، ونفقات الخدمات الأخرى التـــي بلغـــت 636 دولارًا، ونفقات الخدمات التموينية والطعام للطلاب المحتاجين التي بلغت 565 دولارًا.

مقارنة بين إيرادات ونفقات عامي 2021 و2022

- زادت الإيرادات الإجمالية للتعليم العام الابتدائي والثـــانوي فـــي الولايـــات المتحدة في السنتين الماليتين 2021 و2022، من 837.2 مليار دولار فـــي السنة المالية 2021 إلى 909.2 مليار دولار في السنة المالية 2022، ممـــا يعكس زيادة بنسبة 1.3%.

- انخفضت الإيرادات المحلية بنسبة 2.0%، من 391.1 مليار دولار (بعـــد تعديل التضخم) إلى 383.5 مليار دولار. كما شهدت الإيرادات من الولايات

انخفاضًا بنسبة 2.6%، حيث تراجعت من 411.3 مليار دولار إلى 400.8 مليار دولار. وعلى النقيض من ذلك، شهدت الإيرادات الفيدرالية زيادة كبيرة بنسبة 31.8%، حيث ارتفعت من 94.8 مليار دولار (بعد تعديل التضخم) إلى 124.9 مليار دولار يذكر ان الحكومة الفيدرالية زادت من دعم المدارس والجامعات بما فيها الأهلية لمواجهة المخاطر المتعلقة بجائحة كارونا.

- زادت النفقات الإجمالية بنسبة 1.0%، من 872.0 مليار دولار في السنة المالية 2021 (بعد تعديل التضخم) إلى 880.7 مليار دولار في السنة المالية 2022.
- ارتفعت النفقات التشغيلية بنسبة 1.8%، لتصل إلى 767.8 مليار دولار، بينما انخفضت النفقات على التعليم المباشر بشكل طفيف بنسبة 0.2%، من 457.7 مليار دولار إلى 457.0 مليار دولار.
- ارتفعت نفقات الخدمات الداعمة بنسبة 3.5%، من 272.3 مليار دولار إلى 281.9 مليار دولار، كما ارتفعت نفقات خدمات دعم الطلاب بنسبة 4.9% لتصل إلى 51.2 مليار دولار.
- نمت النفقات التشغيلية لكل طالب بنسبة 1.8%، من 15,321 دولار (بعد تعديل التضخم) إلى 15,591 دولار في السنة المالية 2022.
- انخفضت نفقات الإنشاءات بنسبة 6.0%، من 64.3 مليار دولار إلى 60.4 مليار دولار، في حين شهدت نفقات الأراضي والهياكل القائمة زيادة طفيفة بنسبة 0.6% لتصل إلى 6.1 مليار دولار.

- ارتفعت نفقات المعدات بنسبة 3.4%، لتصل إلى 15.2 مليار دولار، بينما انخفضت نفقات الفوائد على الديون بنسبة 7.4%، من 23.2 مليـــار دولار إلى 21.5 مليار دولار.

قضايا عدالة تمويل المدارس العامة:

يُعتبر موضوع عدالة تمويل المدارس العامَّة في الولايات المتحدة الأمريكية من القضايا الهامَّة والتي لا زالت مفتوحة للنقاش منذ عقود طويلة وإلى اليوم، ففي العام المالي 2022م بلغت إيرادات المدارس العامَّة في كلِّ الولايات والأراضي التابعة للولايات المتحدة أكثر من 909 مليارات دولار. وتموَّل المدارس العامَّة من أموال دافعي الضرائب من ثلاثة مستويات حكومية هي:

- الحكومة الفيدرالية.
- حكومة الولاية.
- الحكومة المحلية (البلديات).

وتتفاوت نسبة التمويل في المدارس بين كلِّ ولاية وأخرى، لكن بشكل عام تعتمد المدارس العامَّة بشكل أكبر على مصادر التمويل القادم من مســتوى حكومــة الولاية والحكومة المحلية، وعلى سبيل التوضيح فإن المثال على ذلــك المبــالغ المخصَّصة للمدارس العامة في العام المالي 2022 للميلاد.

- قامت الحكومة الفيدرالية بواشنطن بدعم المدارس بــأكثر مــن 124 مليــار دولار، بما يُمثِّل حوالي 14.37% من إجمالي ايرادات المدارس العامَّــة فــي البلاد.

- قامت حكومات الولايات بتمويل المدارس العامَّة بأكثر من 383 مليار دولار، بما يُمثِّل حوالي 44.15% من إجمالي إيرادات المدارس العامَّة.

- موَّلت الحكومة المحلية (البلديات) المدارس العامَّة بأكثر من 400 مليار دولار، بما يُمثِّل حوالي 46.13% من إجمالي إيرادات المدارس العامَّة في البلاد، تأتي في غالبها من الضرائب على الأراضي والوحدات السكنية.

ويعتقد بعض المهتمِّين بالشأن التعليمي أن هناك عدم عدالة في توزيع التمويل للمدارس العامَّة الأمريكية، خاصَّة فيما يتعلَّق بالتمويل المتعلِّق بحكومة الولاية، فغالبًا ما يتمُّ تخصيص الأموال بين المناطق التعليمية بالتساوي في جميع المناطق التعليمية حسب عدد الطلاب، لكن طريقة التمويل هذه ينقصها الكثير من العدالة وبُعد النظر بحسب وجهة نظر المعارضة لهذه الطريقة. ويرجع السبب إلى أن طريقة التمويل غير منصِفة لهذه الفئة من الأحياء الفقيرة، فدائمًا ما يكون سكانها من الفقراء، وأيضًا تحتوي على عقارات متواضعة رخيصة الثمن قد لا تشملها الضرائب العقارية؛ بسبب تدنِّي المستوى الاقتصادي للسكان، وبناءً على ذلك تكون المبالغ الذاهبة للحكومة المحلية قليلة جدًّا، ويُعوَّل على الحكومة المحلية الكثير في تمويل المدارس العامَّة، حيث تُمثِّل ما نسبته قرابة 50% من إجمالي كلفة التعليم في بعض الولايات، ولكن في الأحياء الفقيرة تكون المبالغ المتاحة قليلة، لذلك تُساهم الحكومة المحلية في تمويل المدارس بحسب قدرتها المالية المحدودة، لذلك تتلقَّى المدارس في المقاطعات الفقيرة تمويلًا أقل من نظرياتها التي يعيش بها أُسرٌ من طبقات متوسِّطة وغنية، وتحتوي على عقارات باهظة الثمن، يتمُّ دفع ضرائب سنويَّة عليها؛ مما يُساهم في تحصيل أموال أكبر؛ مما ينعكس على المدارس العامة في تلك المقاطعات بشكل إيجابي، حيث تتلقَّى مبالغ مالية أفضل. ويُثير التفاوت بين حجم التمويل من مصدر الحكومة المحلية قضية رأي عام، حيث تُعاني المدارس في الأحياء الفقيرة من تردِّي الكثير من الخدمات؛ بسبب قلة التمويل، بالإضافة إلى تحملها مبالغ إضافية كنتيجة لارتفاع نسبة الطلاب الفقراء الذين يستحقُّون وجبات غذائية مجانية حسب التنظيمات المحلية، وبالرغم من دعم الحكومة المركزية

الإضافي لبعض البرامج في المدارس في الأحياء الفقيرة لكنَّها مبالغ قليلة وغير منتظمة. لذلك يُؤمن كثير من المهتمِّين بالشأن التعليمي أن الحلَّ الوحيد يتمثَّل في أن حكومة الولاية يجب أن تقوم بإعادة النظر في آلية التمويل، بحيث تموِّل المدارس العامَّة في الأحياء الفقيرة بنسبٍ أكبر من المدارس العامة في المقاطعات الغنية، وهذا من العدالة الاجتماعية التي ينصُّ عليها دستور الولايات المتحدة في التعديل الرابع عشر وكذلك دساتير الولايات. وفي المقابل يعتقد الفريق الآخر أن طريقة التمويل الحالية هي أكثر عدالة، وأن تفاوت التمويل في الأموال المخصَّصة من الولاية سوف تكون له عواقب وخيمة على العدالة أيضًا، حيث سوف تتضرَّر المدارس في الأحياء المتوسِّطة والغنية أيضًا التي يدفع سكانها أموالًا طائلة للولاية بشكلٍ سنوي، وهم الذين يُساهمون في تمويل حكومة الولاية عن طريق ضرائب المشتريات وغيرها من الضرائب.

ومن أكبر الدلائل على حساسية تلك القضايا المتعلِّقة بعدالة تمويل المدارس هي وصول العشرات من القضايا للمحاكم في الولايات، وبعضها وصل للمحكمة العليا في واشنطن؛ للاعتراض على طرُق توزيع التمويل الحكومية على المدارس العامة، يُضاف إلى ذلك أن جميع تلك القضايا لم يُكتب لها النجاح، لكن قد يكون للمحاكم وجهات نظر مختلفة في قادم السنوات، كما حدث في قضايا الفصل العنصري، وزواج المثليين، وحق الإجهاض، والتي تغيَّرت فيها وجهات النظر لقُضاة المحاكم التي دائمًا ما تتزامن مع تغيُّرات سياسية واجتماعية وثقافية، ومن أبرز القضايا المتعلِّقة بعدالة توزيع مصادر التمويل والمساواة في حقِّ التعليم القضايا الآتية:

قضية سيرانو ضد بريست (1971): قضت محكمة ولاية كاليفورنيا العليا بأن اعتماد الولاية على الضرائب العقارية المحلية لتمويل المدارس العامَّة خلق تفاوتات غير دستورية بين المناطق الغنية والفقيرة، مما ينتهك بند الحماية

المتساوية من الدستورين الأمريكي وكاليفورنيا. وأمـــرت المحكمـــة حكومـــة وكونغرس الولاية بإصلاح نظام تمويل المدارس الخاص بها؛ لتقليل التفاوتـــات بين الطلاب في المدارس العامَّة[233].

قضية منطقة المدارس المستقلَّة في إيدج وود ضد كيربي (1989): تم طـــرح قضية التفاوتات في تمويل المدارس مرة أخرى في تكساس، وهذه المرة كانـــت في محكمة الولاية. في قضية *إيدج وود ضد كيربي*، ادَّعى المدَّعون من منطقة مدرسية ذات دخل منخفض أنَّ نظام تمويل المدارس في الولاية، الـــذي يعتمـــد على الضرائب العقارية المحلية، ينتهك ضمان الدستور لولاية تكســـاس الـــذي يُؤسِّس لنظام مدارس عام فعَّال وعادل. وقضت محكمة ولاية تكســـاس العليـــا لصالح المدَّعين، مُعلِنة أنَّ نظام التمويل غير دستوري، وأمرت الولاية باعتماد نهجٍ أكثر عدلًا لتمويل المدارس العامة، وقد أدَّت هذه القضية إلى إنشاء خطـــة (روبن هود)، التي تهدف إلى إعادة توزيع إيرادات الضـــرائب العقاريـــة مـــن المناطق الأكثر ثراءً إلى المناطق الأكثر فقرًا[234].

قضية روز ضد مجلس التعليم الأفضل (1989): تناولت محكمة ولاية كنتـــاكي العليا قضية التفاوتات في تمويل المدارس في جميع أنحاء الولاية، والتي كانـــت تعتمد على الثروة المحلية والضرائب العقارية في عام 1989. وادَّعى عدد كبير من ممثِّلي الأهالي وأكثر من 66 منطقة تعليمية في الولاية أن نظـــام التمويـــل ينتهك دستور ولاية كنتاكي الذي يُؤسِّس لنظام مـــدارس عـــام فعَّـــال. وافقـــت المحكمة العليا ، معلنة أن نظام المدارس بأكمله في كنتـــاكي غيـــر دســـتوري؛ بسبب التفاوتات فيه. ودفع هذا القرار إلى إصلاح شامل لنظـــام التعلـــيم فـــي كنتاكي، بما في ذلك تطوير قانون إصلاح التعليم في كنتاكي، الذي يهدف إلـــى توفير تمويل أكثر عدلًا، وتحسين النتائج التعليمية على مستوى الولاية[235].

قضية أبوت ضد بيرك (1990): وقد ادَّعى المدَّعون في هذه القضية أن الاعتماد الكبير على الضرائب العقارية المحلية في نيو جيرسي أدَّى إلى نقص التمويل في المدارس الفقيرة في المناطق الحضرية، مما حرم الطلاب من حقِّهم في الحصول على تعليم جيد وفعَّال كما هو منصوص عليه في دستور ولاية نيوجيرسي. وقضت محكمة ولاية نيو جيرسي العليا لصالح المدَّعين، مما دفع حكومة الولاية إلى توفير تمويل إضافي لأفقر المناطق التعليمية في الولاية[236].

قضية لياندرو ضد ولاية كارولينا الشمالية (1997): ادعت خمس مناطق تعليمية ذات موارد مالية منخفضة في ولاية كارولاينا الشمالية أن عائدات الضرائب الخاصة بها لم تكن كافية لتوفير تعليم متساوٍ لطلابها، مما دفعهم إلى مُقاضاة ولاية كارولاينا الشمالية ومجلس التعليم التابع للولاية. وفي عام 1997 أصدرت المحكمة العليا في ولاية كارولاينا الشمالية قرارًا تاريخيًّا في قضية لياندرو ضد ولاية كارولاينا الشمالية، الذي أكَّد حقَّ كلِّ طفل في الولاية بموجب الدستور في الحصول على تعليم أساسي جيد، يبدأ منذ الطفولة المبكرة[237].

قضية الحملة من أجل المساواة المالية ضد ولاية نيويورك (2006): ادَّعى المدَّعون الذين يُمثِّلون طلاب مدينة نيويورك أن نظام تمويل التعليم في الولاية قاصر عن التمويل، وينتهك مواد دستور الولاية المتعلِّق بتوفير "تعليم أساسي جيد" لجميع التلاميذ. وقد سلَّطت هذه القضية الضوء على نقص التمويل في مدارس مدينة نيويورك العامة، وهي أكبر مديرية للتعليم على مستوى الولايات المتحدة من حيث عدد المدارس وعدد الطلاب. وقد كانت ولا زالت المدارس العامة في مدينة نيويورك التي تنتمي لولاية نيويورك تُعاني من تحدِّيات كبيرة في المدارس العامة؛ بسبب ارتفاع نسبة عدد الطلاب أمام المعلِّمين، وكذلك ارتفاع نسبة الفقر في أحياء المدينة، لذلك تُعاني مدارسها التي كانت ولا زالت لديها موارد أقل بكثير من المدارس الواقعة في الضواحي الأكثر ثراءً. وقد

قضت محكمة ولاية نيويورك العليا –أعلى محكمة في الولاية– لصالح المدَّعين، كما أمرت الولاية بزيادة التمويل لمدارس مدينة نيويورك بمليارات الدولارات؛ لضمان حصول الطلاب على تعليم مناسب[238].

قضية مكلياري ضد ولاية واشنطن (2012): ادَّعى ممثِّلو عدد من العائلات ومناطق المدارس أن ولاية واشنطن الواقعة غرب البلاد لم تفِ بواجبها الدستوري بتوفير تمويل كافٍ للمدارس العامَّة بشكل خاص والتعليم العام بشكل عام. وقد قضت محكمة ولاية واشنطن العليا بأن الولاية كانت بالفعل تفتقر إلى تمويل مدارسها، حيث أيَّدت حكم محكمة الاستئناف على مستوى الولاية، وأمرت الهيئة التشريعية المتمثِّلة بأعضاء مجلس الشيوخ والنوَّاب على مستوى الولاية بزيادة التمويل لتلبية المتطلبات الدستورية، كما أوصت المحكمة بمراقبة تقدُّم حكومة الولاية في تلبية هذا الالتزام، وحتى فرضت غرامات على حكومة الولاية؛ لعدم امتثالها لأمر المحكمة بتوفير تمويل كافٍ للمدارس. وتعكس هذه القضية الدور النشط الذي يمكن أن تلعبه محاكم الولايات في إنفاذ إصلاحات تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية [239].

أمَّا أهم القضايا على الإطلاق والتي وصلت إلى المحكمة العليا في واشنطن فهي قضية مدرسة مقاطعة سان أنطونيو المستقلَّة ضد رودريجو لعام 1973: حيث قرَّر أولياء أمور طلاب في مدارس عامة تقع في أحياء فقيرة في مدينة سان أنطونيو في تكساس مُقاضاة حكومة الولاية؛ بسبب مخالفة الولاية للتعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي[240]. وسبب الشكوى أن حكومة الولاية ليست عادلة في توزيع أموال الضرائب العامة على المدارس[241]. وتقع مدارس أبناء رافعي الدَّعوى المذكورة في أحياء فقيرة جدًّا لا تكفي ميزانيتها لتشغيل المدرسة، وتقديم خدمات تعليمية جيدة في ظل ميزانية محدودة. ويُطالب رافعو الدعوى الولاية بأن تذهب أموال الضرائب التي تُؤخذ من ممتلكات العقار لتصرَف بشكل عام

على جميع المدارس في الولاية، وليس للمنطقة التعليميـــة التـــي تُوجـــد بهـــا العقارات؛ أي: أن تتساوى المدارس في الولاية في الميزانيات بناءً على عـــدد التلاميذ بغضِّ النظر عن موقع المدرسة الجغرافي. وأيَّدت المحكمة العليا قرار محكمة المقاطعة، وهو أن الدستور الأمريكي لا ينصُّ على المساواة في التعليم أو في الحقوق التعليمية، كما علّقت المحكمة العليا على التعديل الرابع عشر من الدستور وهو التساوي في الحقوق، وقالت: إن التساوي في الحقـــوق لا يعنـــي التشابه في المقدار تمامًا[242].

الفصل الثالث عشر

النقابات وتأثيرها في إدارة المناطق التعليمية

المقدمة

رغم انتشار المدارس العامة بشكل سريع في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لم يكن المدرسون يتمتعون بحقوق وظيفية جيدة وعادلة مثل الأطباء والمحامين. فقد كان مرتب المدرسين لا يساعدهم على العيش في وضع اقتصادي مريح، بل كان معظمهم قريبين من خط الفقر. وعلاوة على الوضع الاقتصادي الرديء، كان المدرسون، خصوصًا الإناث منهم، مقيدين بلوائح صارمة غير منطقية وغير مقبولة في وقتنا الحالي حتى خارج أوقات العمل. على سبيل المثال، كانت بعض عقود العمل للمعلمات تتضمن مواد تنص على عدم الخروج بكثرة في المساء وأن تختار المعلمة بين الزواج أو التدريس؛ فإذا تزوجت، غالبًا ما لا يُجدد عقد العمل معها. وكانت المدارس العامة الأمريكية لا تمتلك نظامًا خاصًا للإجازات بشكل عام، فإذا مرض المدرس، يُحضرون مدرسًا بديلاً يعطونه من أجرة المدرس الأساسي المريض. ومن التعليمات التي كان يجب على المدرسين اتباعها بالإضافة إلى التدريس قبل تفعيل دور نقابات المعلمين التي بدأت فعاليتها في القرن العشرين:

- تنظيف الفصول الدراسية.
- إحضار الفحم أو الحطب وتنظيف المدخنة لتوفير التدفئة داخل المدرسة التي كانت تتكون من غرفة واحدة في ذلك الزمان.
- إحضار الزيت للمصابيح (الفوانيس في ذلك الوقت كانت تعمل على الزيت قبل وصول الكهرباء).

- إحضار سطل من الماء لسقي التلاميذ.
- حفظ جزء من الراتب لسن التقاعد حتى لا يصبح المدرس عبئًا على المجتمع لاحقًا (قبل إنشاء مؤسسات التأمين الاجتماعي).
- فصل المعلمات اللاتي يتزوجن أو يقمن علاقات غير شرعية.
- عدم الذهاب لحلاقة الشعر أو الذقن في الأماكن العامة (كانت من الأشياء غير المقبولة ثقافيًا في ذلك الزمن).
- عدم شرب الكحول خلال اليوم الدراسي[243].

ونظرًا لكثرة عدد المدرسين وسوء التعامل معهم، وبتأثر كامل من الحركات اليسارية في أوروبا التي وصلت إلى أمريكا وبلغت ذروتها في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، قررت مجموعات من التربويين تشكيل نقابات المعلمين للحفاظ على حقوقهم وتوفير الغطاء القانوني لهم أمام مجالس التعليم والحكومات بشكل عام[244]. ومن أهم هذه النقابات الجمعية التربوية الوطنية والجمعية الفيدرالية للمعلمين، اللتان تتخذان من العاصمة واشنطن مقرًا رئيسيًا لهما ولديهما فروع في كل الولايات الأمريكية[245].

ويستعرض هذا الفصل بشكل مقتضب معلومات عن أكبر نقابتين للمعلمين، وهما أكبر النقابات العمالية التي لها تأثير كبير في الولايات المتحدة ككل. كما يستعرض الفصل دور النقابات في النظام التعليمي وقدرتها على التأثير، بالإضافة إلى إيجابيات ها وسلبياتها يهتم القادة في المناطق التعليمية، سواء في مجلس الأمناء أو في مكتب التعليم الذي يديره مدير المنطقة التعليمية، كثيرًا بخلق علاقات جيدة مع ممثلي النقابات الذين يمثلون معلمي المدارس العامة في المفاوضات الجامعية والتوصل إلى تسويات معهم. غالبًا ما تتعلق مطالبات النقابات بزيادة أجور المعلمين والعاملين في المدارس، ولذلك تحرص المناطق التعليمية على تعيين قادة يمتلكون مهارات الإقناع والتفاوض مع ممثلي النقابات.

ففي حال عدم الوصول إلى حلول مرضية للطرفين، قد يؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى إضراب معلمي المدارس العامة عن العمل للمطالبة بحقوق وظيفية، مما يسبب شللًا تامًا في المدارس.

الجمعية التربوية الوطنية National Education Association

في عام 1857م، اجتمع 43 تربويًا في مدينة فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا لتأسيس أهم وأقدم نقابة للمعلمين في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وتُدعى جمعية المعلمين الوطنية (National Teachers Association). تم تغيير اسم النقابة لاحقًا إلى الاسم الحالي "الجمعية التربوية الوطنية" (National Education Association)، والمقر الرئيسي الحالي للجمعية في العاصمة الأمريكية واشنطن في مقاطعة كولومبيا[246].وتهتم هذه النقابة بشكل عام بجانبين وفق الوثيقة الرسمية لتأسيسها:

- الجانب الأول هو الدفاع عن حقوق المعلمين سواء على مستوى مجالس التعليم في المقاطعات، مستوى الولاية، أو حتى على مستوى الحكومة الفيدرالية، التي باتت تتدخل بشكل كبير في التعليم في العقود الأخيرة، وهذا تجاوز، بحسب نظر عدد من التربويين، لكون التعليم قضية تخص حكومات الولايات وليس حكومة واشنطن.
- الجانب الثاني هو الدفاع عن حقوق المتعلمين أو الأطفال تتبنى النقابة الحرص على تطبيق القوانين المساندة لتعليم الأطفال بشكل جيد في بيئة تعليمية جديدة. ومن المهم معرفة أن المقرات التعليمية في المدارس الحكومية في البلاد كانت بشكل عام رديئة قبل تأسيس النقابات التعليمية، لكن المباني الدراسية تحسنت بشكل ملحوظ بعد دخول هذه النقابة في العمل الحقوقي.

وساهمت الجمعية التربوية الوطنية في تحسين رواتب المعلمين وحقوقهم الوظيفية بشكل سريع، وتُعد هذه النقابة أكبر نقابة عمال في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجاوز عدد أعضائها الثلاثة ملايين ومئتي ألف تربوي في عام 2013 على مستوى البلاد، خصوصًا أن أعداد المعلمين في المدارس الحكومية لا يتجاوز أربعة ملايين معلم ومعلمة. وتعمد النقابة التربوية الوطنية بشكل عام إلى المساهمة في توفير الحقوق الدفاعية والاستشارات القانونية للأعضاء مقابل رسوم سنوية تُقدر بألف دولار. ومع توسع هذه النقابة، حرص كثير من مسؤولي مجالس التعليم على أن يكون جميع أعضاء المدرسة لديهم عضوية في نقابة المعلمين لتسهيل المهام الإدارية والتشغيلية. ويعود السبب في ذلك إلى أن مجالس التعليم لا تريد تعطيل الدراسة في المدارس بسبب مظاهرات المعلمين للمطالبة بزيادة الرواتب، مما يترتب عليه مفاسد وسلبيات على التلاميذ وتعليمهم. لذلك قررت معظم مجالس التعليم التفاوض مع ممثلين من نقابة المعلمين للوصول إلى حل مرضٍ للجميع بشكل سلس من خلال المفاوضات السلمية الجماعية لتوفير الوقت والجهد لجميع الأطراف المعنية. ولا نشاهد اليوم مظاهرات كثيرة للمدرسين في المدارس الحكومية نظرًا لقيام نقابة المعلمين بدورها بشكل واضح ومباشر للمطالبة بحقوق المعلمين من خلال المكاتب وليس الشوارع.

تقسيم نقابة التربويين الوطنية من حيث الهيكلة التنظيمية إلى ثلاثة مستويات:

1. المستوى المحلي:

على مستوى المقاطعة، التعليم في أمريكا من مسؤوليات الحكومات المحلية، والتي بدورها تعطي مجالس التعليم في المقاطعات صلاحيات كبيرة في إدارة وتشغيل المدارس، ويشمل ذلك تعيين المدراء، المدرسين، الإداريين، وغيرها من المهام مثل بناء المباني المدرسية واختيار المناهج. وقد يكون في الولاية

الواحدة عدة مقاطعات حسب حجم وكثافة السكان، وكل مقاطعة تحتــوي علـــى مجلس تعليمي أشبه بإدارات التعليم لكن بصلاحيات فاعلة. وفي كل مقاطعـــة، يوجد ممثل لنقابات المعلمين، ومن بينهم هذه النقابة التي تُعد أكبر نقابة عمـــال في أمريكا.

2. المستوى الثاني:

هو النشاط على مستوى الولاية. في هذا المستوى، يجتمع النقابيون التربويـــون على مستوى الولاية لمناقشة القضايا التعليمية والقوانين المتعلقة بالتعليم علـــى مستوى كل ولاية من الولايات الخمسين الأمريكية.

3. المستوى الثالث:

هو المستوى الأعلى من حيث هيكلة جمعية التربويين، ويكون علـــى مســـتوى البلاد بشكل عام، ويشمل القضايا التعليمية والحقوقية المتعلقة بالحكومة الفيدرالية في واشنطن. شهدت العقود الأخيرة في أمريكا تدخلات كبيرة مـــن الحكومـــة الفيدرالية في قضايا التعليم بشكل مباشر، وكان هذا الأمر غير موجود إطلاقًـــا قبل خمسينيات القرن الماضي، خصوصًا أن أول قانون تعليمـــي صـــدر فـــي بوسطن عام 1642م كان يلزم العائلات بتعليم أبنائهم أساسيات القراءة والكتابة. وبعدها، بدأت الولايات تؤسس القوانين التعليمية بشكل مستقل عـــن الحكومـــة الفيدرالية، وكان من المسلمات أن التعليم من القضايا الداخلية للولايات بشـــكل مطلق. حتى تم التدخل بقوانين فيدرالية تعليمية، وكان من أشدها قانون صـــدر عام 2001 (No Child Left Behind) حيث حول عـــددًا مـــن صـــلاحيات التعليم إلى الحكومة الفيدرالية، التي تدعم قوانينها من خلال التمويـــل الفاعـــل للمدارس العامة الذي يصل إلى 15% من ميزانيـــات المـــدارس العامـــة فـــي البلاد[247].

تركز النقابة الأكبر للتربويين في أمريكا – National Education Association – على جوانب أخلاقية وقيمية تسعى لتحقيقها من خلال عملها في الميدان التعليمي والحقوقي، وهي كالتالي:

- فرص متكافئة للتعليم والحقوق في المجتمع.
- بناء مجتمع عادل.
- نشر الديمقراطية عن طريق تطبيقها في النقابة.
- الاحترافية؛ حيث كان ولا يزال هناك نظرة مجتمعية دونية لمهنة التدريس، وأنها مهنة من لا مهنة له. وتهدف الجمعية إلى تغيير نظرة المجتمع لمهنة التدريس وأنها لا تقل شرفًا عن مهن كالطب والهندسة.
- بناء علاقات والإسهام في تنمية المجتمع من الناحية التعليمية.
- توحيد الجهود من خلال جمع التربويين للعمل بشكل جمعي وليس فردي، وأن المجموعات أكثر قدرة على التأثير من الفردانية.

أعضاء جمعية التربويين الوطنية

تجاوز عدد المشتركين ثلاثة ملايين عضو في هذه النقابة، وقد توسعت النقابة في قبول كل من له صلة بالتعليم في البلاد بعد أن كانت مقتصرة على المعلمين، وهذا سبب تغيير الاسم السابق كما أشرت سابقًا. رسوم الاشتراك تُقدر بألف دولار سنويًا، وهو مبلغ قليل بالنسبة لشاغلي الوظائف التعليمية في أمريكا بشكل عام، خصوصًا أن هذه النقابة لها تأثير قوي داخل البلاد وتدافع بشراسة عن المعلمين الذين لديهم قضايا ضد مجالس التعليم، حيث توفر المحامين والمستشارين، مما يشعر التربويين بالحماية القانونية وحماية حقوقهم الوظيفية.

تتيح الجمعية الانضمام لكل من له علاقة بالتعليم ليصبح عضوًا فاعلًا، ويشمل ذلك:

- المدرسين.
- مدراء المدارس والإداريين.
- التربويين المتقاعدين.
- المعلمين البديلين (الذين يدرسون في حالة غياب المدرس الأساسي).
- أعضاء هيئة التدريس والعاملين في التعليم العالي.
- الطلبة في كليات التربية[248].

جمعية الاتحاد الأمريكي للمعلمين American Federation of Teachers

تأسست جمعية المعلمين الفيدرالية أو الاتحادية على يد المربية مارغريت هالي في مدينة شيكاغو بولاية إيلينوي عام 1916م. وكانت هالي من أبرز الناشطات الحقوقيات في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تطالب بمساواة رواتب المدرسات بالمدرسين الذين كانوا يتقاضون أجرًا أقل بكثير من زملائهم الذكور في مهنة التدريس[249]. وتوسعت الجمعية بسرعة شديدة لتغطي معظم الولايات الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي، حيث تضاعف عدد الأعضاء أكثر من عشرين مرة ووصل إلى قرابة نصف مليون عضو في هذه الجمعية. وتعد الجمعية الفيدرالية ثاني أكبر نقابة عمالية من حيث عدد الأعضاء في أمريكا بعد الجمعية التربوية الوطنية، وكلاهما مختص بالمعلمين ومن في حكمهم. وتتشارك الجمعية الفيدرالية مع جمعية التربية الوطنية في الدفاع عن حقوق المعلمين والمطالبة بتوفير معيشة كريمة لهم. كما تهتم الجمعية بتوفير خدمات المحاماة والاستشارات القانونية للأعضاء. يُذكر أن قبل تأسيس النقابات،

لم تكن مهنة التدريس جاذبة للكثير نظرًا لقلة المردود المالي والنظرة الاجتماعية الدونية للمعلمين. كما كان بعض المدرسين يُلزمون بالعمل في تعليم الناس يوم الأحد في الكنائس وتنظيف المدارس. ويزيد عدد أعضاء الجمعية عن مليون ونصف عضو، أغلبهم من العاملين في قطاع التعليم والتدريب في الولايات المتحدة الأمريكية. وتهدف الجمعية إلى توفير حياة كريمة ورواتب مجزية للأعضاء. ويوجد جمعيات كثيرة في أمريكا متاحة للمنتمين لقطاع التعليم سواء العام أو العالي، لكنها أقل حظوة وإمكانيات من الجمعيتين السابقتين.

إيجابيات وسلبيات نقابات المعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية

تلعب نقابات المعلمين دورًا هامًا في مدار التعليم العام الأمريكي منذ منتصف القرن العشرين إلى وقتنا الحالي، خاصة نقابات المعلمين الكبرى، وهما جمعية التربويين الوطنية، التي تضم غالبية المدرسين وعدد أعضائها (3,200,000)، وجمعية المعلمين الفيدرالية، التي زاد عدد أعضائها في عام 2018 عن (1,800,000) تربوي. ومن المهم معرفة أن المعلمين في أغلب المدارس الحكومية التقليدية ملزمون بشكل عام بالانضمام لإحدى هاتين الجمعيتين (التربوية الوطنية أو الفيدرالية) حسب المكان الجغرافي، حيث إن كل مقاطعة تعليمية لديها نقابة معلمين تابعة لإحدى هاتين الجمعيتين الأضخم على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية.

قدمت نقابات المعلمين في المدارس العامة التقليدية بشكل عام أعمالًا جيدة للمعلمين على مدار عقود، منها:

- المفاوضات الجماعية: مع مجالس التعليم نيابة عن المعلمين فيما يخص الحقوق الوظيفية مثل زيادة المرتبات الشهرية، طريقة تقييم المدرسين، عدد ساعات العمل وغيرها. وساعد هذا الإجراء في تفرغ المدرسين للتركيز على أعمال التدريس وترك الأمور الجانبية لناس مختصين. كما ساعد

وجود النقابات التي تمثل المعلمين في المفاوضات الجماعية القياديين في مجالس التعليم على توفير الوقت والجهد، حيث يتلقون مطالب المدرسين من جهة واحدة معروفة، مما يسهل سلاسة عمليات المفاوضات ويقلل الأوقات المهدرة في تظاهر المدرسين وإضراباتهم، مما يضر التلاميذ وتعليمهم. وبفضل النقابات، لا نرى إضرابات للمدرسين كما نراها في قطاعات العمل الأخرى في البلاد[250].

- متابعة الحقوق الوظيفية: للمعلمين والعقود والتأكد من التزام مجالس التعليم بتطبيقها.
- توفير الأمن الوظيفي للمعلم، فلا تستطيع مدرسة عامة والتي تنتمي إداريًا لمجالس التعليم فصل معلم لأسباب غير شرعية أو تعسفية، وإذا حدث ذلك فإن نقابات المعلمين توفر المحامين للدفاع عن المعلمين. وقد حدث هذا في مناسبات عديدة، حيث تصل الأمور إلى المحاكم، مما يشعر المدرسين بنوع من الأمان الوظيفي في مهنة التعليم.

لكن في الفترة الأخيرة، وتحديدًا في العقود الثلاثة الأخيرة، ظهرت موجة مضادة لنقابات المعلمين تتهمها بتدهور الوضع التعليمي في البلاد، الذي لا يعد متميزًا مقارنة بدول إسكندنافية وشرق آسيوية. ومن السلبيات التي تُلصق بنقابات المعلمين:

- تهديد المدارس العامة ومجالس الأمناء (مجالس المدارس) باستخدام القانون: تخشى مجالس الأمناء وما يتبعها من مدارس عامة تقليدية نقابات المعلمين، لمعرفتها بقدرات النقابات القوية في رفع ومتابعة القضايا في المحاكم ضد كل من يحاول التعرض للمدرسين، مما يكلف مجالس التعليم مبالغ كبيرة لتعيين فريق من المحامين للدفاع عن مجلس التعليم في القضايا المرفوعة من النقابات. مما يجبر مجالس التعليم على محاولة اتباع أوامر نقابات

المعلمين التي تفرض أوامرها بقوة على مجالس التعليم. ومن الأشياء التي تُنسب إلى نقابات المعلمين في هذا الجانب عدم قدرة مجالس التعليم على فصل المعلمين غير المتقنين لعملية التدريس خشية رفع قضية في المحكمة من قبل الجمعية التي تمثل المعلمين، والخاسر الحقيقي هو الجودة التعليمية كما يزعم المنتقدون لنقابات المعلمين في البلاد.

- تقليل فرص التعليم بالنسبة للتلاميذ: يزعم المنتقدون للنقابات أن النقابات تبالغ في المطالبة بحقوق المعلمين وتحديد ساعات قليلة للعمل مقارنة بأوقات ماضية حيث كان المعلمون يعملون لساعات أطول خلال اليوم الدراسي. واشتراطات النقابات بدفع أجرة إضافية للمعلم الذي يخدم في حصص التقوية والنشاط المخصصة للتلاميذ الذين يعانون من تحديات تعليمية، وغالبًا ما لا تتوفر الأموال الكافية لتمويل هذه البرامج المكرسة لبعض التلاميذ، مما ينعكس على التلاميذ وتعليمهم بشكل عام.

- التدخل السياسي: دخول نقابات المعلمين في الجانب السياسي بشراسة، حيث تتمتع بقدرات مالية ضخمة. وتعتبر نقابة المعلمين من أهم الأطراف المؤثرة على انتخابات رؤساء الولايات المحلية أو حتى انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، ساهمت جمعية التربويين الوطنية بمبالغ تقترب من تسعين مليون دولار خلال العشرين سنة الأخيرة (1998-2018)، ذهبت لتأييد الحزب الديمقراطي، الذي غالبًا ما يكون لديه نزعة يسارية اشتراكية مثل حفظ حقوق العاملين من خلال النقابات وتوفير العلاج المجاني مقارنة بالحزب الجمهوري، الذي يفضل غالبًا المشاريع اليمينية المتحررة من قيود النقابات[251].

الفصل الرابع عشر
التحديات المعاصرة التي تواجهه إدارة المقاطعات التعليمية

تواجه الساحة التعليمية في الولايات المتحدة عددًا كبيرًا من التحديات والقضايا التي تثير الرأي العام. بعض هذه التحديات سائدة في قطاعات التعليم حول العالم، مثل انتشار العنف والتنمّر، تدني النظرة الاجتماعية للمعلمين، انخفاض دخل المعلمين مقارنة بالمهن الأخرى، وكثرة التسرب من مهنة التعليم. ومع ذلك، هناك مشاكل وتحديات معاصرة تتفرد بها الساحة التعليمية في الولايات المتحدة، وسيستهدف هذا الفصل عرضها. ويستعرض الفصل التحديات المعاصرة التي تؤثر على واقع ومستقبل إدارة المقاطعات التعليمية والمدارس التابعة لها. من بين هذه التحديات: الفقر، كثافة الاختبارات، ارتفاع عدد الطلاب غير القانونيين في المدارس العامة، زيادة نسبة خصخصة التعليم، وقضايا الفئات الشاذة جنسيًا من القوى العاملة سواء في مكاتب التعليم أو المدارس أو حتى بين التلاميذ. كما تناول هذا الجزء من الكتاب تحديات أخرى مثل حوادث القتل الجماعي في المدارس، التفاوت بين الأجور بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية في تمويل المدارس العامة.

الفقر:

بدأت الطبقة الاقتصادية المتوسِّطة في المجتمع الأمريكي تتلاشى بشكلٍ سريع، وتنحدر لمستويات الفقر، فقد كان جلُّ الأمريكان ينتمون للطبقة المتوسِّطة أو العليا في البلاد حتى فترات قريبة، ففي بداية السبعينات من القرن الماضي كان 61% من الشعب الأمريكي يُنسب إلى الطبقة المتوسِّطة، لكن في عام 2021

قلَّت نسبة الطبقة المتوسِّطة إلى 50%، ويَتوقَّع الاقتصاديون أن تقلَّ نسبة الطبقة المتوسِّطة بشكل أكبر في الأعوام القليلة القادمة. وتُقدَّر نِسَب الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية بـــ 11.4% في شهر يناير لعام 2020، ومـــن المتوقَّـــع أن تكون النسبة أكبر بسبب تداعيات أزمة كورونا وآثارها التي لا زالت مُستمرَّة. ويعيش أكثر من 32 مليون مواطن أمريكي تحت خطِّ الفقر، ويُعرف الفقر فـــي أمريكا بأن يكون الدخل العام للأسرة أقلَّ من المعدَّل الفيدرالي للفقر، فعلى سبيل المثال: يبلغ خطُّ الفقر الفيدرالي لأسرة من أربعـــة أشـــخاص 600,24 دولار سنويًّا، فإذا كان دخل العائلة المكوَّنة من أربعة أقلَّ من ذلك المبلغ فهـــم فُقـــراء يستحقُّون مُساعدات حكومية[252].

ويبدأ تأثير الفقر على الطفل من مرحلة الحمل، حيث إنَّ أُمَّه غالبًـــا لا تملـــك نفقات زيارة الطبيب لمراقبة جنينها صحيًّا؛ بسب عدم وجود نظام صحيٍّ مجانيٍّ للعلاج كما في الدول العربية والأوربية وكندا... الخ. وقد يكون فـــي حـــالات عديدة أنَّ الأنثى أو الأمَّ تحمل هذا الجنين خارج مُؤسَّسة الزواج، وهـــذا الـــذي يكثر في الأحياء الأمريكية الفقيرة، ونظرًا لعدم القُدرة المالية علـــى مُراجعـــة الأطبَّاء خلال مرحلة الحمل وكذلك الولادة؛ فإنَّ نسبة الإعاقات الجسدية والعقلية تزيد بين الفقراء، وبعد عملية الولادة تستمرُّ مُعاناة هذا الرضيع مع نقص التغذية الكافية والمراجعات الطبية؛ لعدم توفُّر النقد الكافي لدى الأُسر الفقيرة، مِمَّا يُهدِّد العديد من الرُّضَّع بتعرُّضهم لأمراض ومشاكل صحيَّة تُؤثِّر على قُدراتهم العقلية والجسمية. فنجد أنَّ نِسَب قلَّة التغذية والجوع مُنتشرة بين الصغار والرُّضَّع في الأحياء الفقيرة. وتُقدِّر الإحصائيات أنَّ طفلًا بين خمسة إلى ستة أطفال يُعاني من نقص التغذية نتيجة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي نسبة لا تتفق مع مكانة البلاد في الأوساط العالمية، خصوصًا أنَّها تدعم برامج إنسانية بكـــلِّ دول العالَم، وهذا مَثار جدلٍ؛ لماذا لا تُساعد الحكومة فقراءها قبل مُســـاعدة فقـــراء

الدول الأخرى؟ وهذا ما يُغضب بعض الأمريكان من دافعي الضرائب، وذلك أنَّ أموالهم تذهب لدعم دول أخرى بعيدة، ولا تُوجَّه إلى الداخل الأمريكي.

وللفقر علاقة قوية مع الفشل الدراسي في المجتمع الأمريكي حسب الدراسات التي تجاوز عددها الألف دراسة؛ وذلك لكونها قضية قديمة مُتجدِّدة، وتُسجِّل الإحصائيات نِسَبًا مُفزعة في عدد الأطفال الذين هم في سِنِّ المدرسة الذين يعيشون في الفقر. ووفقًا لمعلومات مركز الإحصاء التربوي فإنَّ 31% من تلاميذ المدارس الحكومية يعيشون في أحياء فقيرة أو فقيرة جدًّا في عام 2006 للميلاد. لكنَّ الوضع الاقتصادي تفاقم بشكل سريع جدًّا، وفي عام 2013 للميلاد قدَّرت الإحصائيات أنَّ 49% من أطفال البلاد بين سِنِّ الخامسة حتى السابعة عشرة يعيشون في أحياء فقيرة أو فقيرة جدًّا.

وللفقر آثرٌ سلبيٌّ على التعليم، ويُساهم في ازدياد المشكلات السلوكية، وكذلك الأطفال الفقراء مهاراتهم اللغوية أقلُّ من أقرانهم مِمَّن يعيشون في أُسر من طبقات أغنى، ورغم المصاعب المالية الكبيرة التي تُعاني منها المدارس الحكومية ونقص التمويل فيها، فلا تستطيع المدارس أن تقف مكتوفة الأيدي، وتلعب دورًا سلبيًّا في عدم مُساعدة التلاميذ الفقراء، لكن مُساعدة الطلبة الفقراء يضغط على المدارس بشكل كبير خصوصًا على ميزانيَّتها، كما أنَّ كثيرًا من المدارس تتخلَّى عن تقديم أو تقليل الخيارات التعليمية المتعلِّقة بالمواد الاختيارية لتوفير مبالغ مالية، وتُوفِّر المدارس تكاليف رواتب بعض المعلِّمين مِمَّن يخدمون في مواد غير أساسية مثل الموسيقى والتمثيل؛ لصرف تلك المبالغ على الخدمات المقدَّمة للطلبة الفقراء، ومن البرامج المقدَّمة للفقراء: تُقدِّم المدارس الحكومية وجبات غذائية يومية لأكثر من 22% من التلاميذ بشكل مجانيٍّ أو مُخفَّض وذلك لمعاونة أكثر من 13.5 مليون طالب يُعانون من مشاكل الحصول على غذاء كافٍ؛ نظرًا للفقر الشديد. كما تحرص المدارس على توزيع المعلَّبات

الغذائية أيام الإجازات وعُطل نهاية الأسبوع على التلاميذ الفقراء، وهـذا كلـه يُشكِّل ضغطًا كبيرًا على المدرسة، خصوصًا أنَّها تعمل ذلك العمل الجليل وهي تُعاني من الفقر. ويُعتبر التلاميذ الفقراء أكثر قابلية للفشـل الدراسـي وتـرك المدرسة من التلاميذ الذين ينتمون لعوائل غنية، كما تنتشر بين التلاميذ الفقراء نِسَب عجز التعلُّم والإعاقات بشكل عام مُقارنة بزملائهم الأغنياء.

الاختبارات:

يعتبر بعضُ الباحثين أنَّ القوانين التعليمية قد سـاهمت فـي انتشـار ظـاهرة الإسراف في تطبيق الاختبارات بما فيها الاختبارات المعياريـة علـى طـلاب المدارس العامة في الولايات المتحدة، ويُعدُّ تقرير الأمَّة الصادر عام 1983 أنَّ التعليم في خطر، ومن أهمِّ مشاكله انتشار الاختبارات المعيارية فـي الولايـات المتحدة، حيث وصف التقرير أنَّ التعليم العام في الولايات المتحدة وصل مرحلة الفشل، ويجب إصلاحه، ومن ضمن التوصيات: فرض الاختبارات المعياريـة؛ لقياس المخرَجات التعليمية وقياس التعلُّم. كما ساهمت القوانين الأخـرى مثـل قانون (لا طفل خلف الركب) الصادر عام 2001 في زيـادة الاعتمـاد علـى درجات الاختبارات التحصيلية للطلاب في بعض الصفوف الدراسية للحُكم على جودة المدارس[253]. وقد تُغلق المدارس التي يُحرز طلابها درجات ضعيفة فـي نتائج الاختبارات المعيارية. وبرغم إيجابيات الاختبارات المعيارية حيث إنَّهـا تقيس تعلُّم الطلاب إلا أنَّها تسبَّبت في وجود بعض السلوكيات السـلبية، منهـا التلاعُب بإجابات الطلاب في الاختبارات المعيارية غير المحوسبة، والسبب في التلاعُب أو تغشيش الطلاب الإجابات خلال الاختبارات هو خشـية منسـوبي المدارس من خسارة وظائفهم؛ لأنَّ قانون 2001 ينصُّ على أنَّ المدارس العامة التي تتلقَّى تمويلًا حكوميًّا يجب أن يُربط تقييم مُعلِّميها بدرجات طلابهم، وكذلك المدارس التي لا يُحرز طلابها درجات جيدة لعدَّة أعوام يجب إغلاقها وإعـادة

تشكيل المدارس بكادر جديد، وجميع المدارس العامة تتلقَّى نِسبة لا تقلُّ عن 8% من تمويلها من واشنطن، فهي مُضطرَّة لمسايرة هذا القانون[254]. ويقول بعض الباحثين: إنَّ الاعتماد الكلي على نتائج الاختبارات المعيارية سواء التي تقوم بها إدارة التعليم في الولايات أو الاختبارات الدولية لتقييم المدارس والمعلِّمين ليست طريقة عادلة، فبعض المدارس تقع في أحياء فقيرة يُعاني طلابها من قلَّة الغذاء ومشاكل صحية وسلوكية واجتماعية بالإضافة لقلَّة مستوى التعليم بالنسبة لأولياء الأمور، فهذه العوامل تُؤثِّر على تعلُّم الأطفال ودرجاتهم، وهي مُتغيِّرات لا تُراعيها الاختبارات المعيارية، لذلك ينصح الباحثون بأن تقوم الحكومات في الولايات المتحدة بالتركيز على حلِّ مشاكل الفقر والمشكلات الاجتماعية، وليس فقط رمي المسؤولية على المدارس[255].

المهاجرين غير الشرعيين:

من التحديات التي تُواجه إدارة المقاطعات التعليمية هي توفير خدمات التعليم لأبناء المهاجرين غير الشرعيين، والذين يُقدَّر عددهم بحوالي 11 مليون شخص، ويبلغ أبناء المهاجرين غير الشرعيين قرابة المليون متعلِّم في المدارس العامة. ويضمن القانون الأمريكي تعليم المهاجرين غير الشرعيين بعد كسب قضايا في المحكمة العليا، ففي عام 1982 للميلاد حكمت المحكمة العليا بحقِّ الطفل الذي يعيش بطريقة غير نظامية في أمريكا في التمتُّع بحقِّ التعليم المجاني في المراحل الدراسية الأساسية، وقبل ذلك التاريخ كانت بعض المدارس الحكومية لا تقبل تسجيل الطفل بدون وثائق رسمية تُثبت أنَّه مواطن أو مُقيم بصورة قانونية، وبسبب عدم دفع مُعظم المهاجرين غير الشرعيين ضرائب على الدخل والعقار، وذلك يضرُّ بإيرادات المدارس في الأحياء التي يسكنها الكثير من المهاجرين غير الشرعيين؛ لأنَّ المدارس العامة تُموَّل من أموال الضرائب، سواء على المستوى الفيدرالي أو على مستوى الولاية أو المستوى المحلي. لذلك

تُعاني المدارس في بعض المقاطعات التي يكثر فيها المهاجرون غير الشرعيين من قلَّة تمويل البرامج التعليمية؛ مِمَّا يُؤثِّر على جودة التعليم في تلك المدارس، وبجانب الصعوبات المتعلِّقة بالتمويل يكثر الجهل والعنف والأمِّيَّة بين المهاجرين غير الشرعيين؛ مِمَّا يُؤثِّر على أبنائهم وسلوكهم، بالإضافة لعدم إتقان المهاجرين غير الشرعيين للغة الإنجليزية؛ مِمَّا يستدعي من المدارس فتح بـرامج تقوية وبرامج تعليم لغة إنجليزية لغير الناطقين بها، وهذا عبء إضافي على المدارس والنظام التعليمي[256].

نقابات المعلِّمين:

تلعب نقابات المعلِّمين دورًا هامًّا في التعليم العام الأمريكي منذ منتصف القـرن العشرين إلى وقتنا الحالي، خاصة نقابات المعلِّمين الكبرى، وهي تشمل: جمعية التربويين الوطنية والتي تضمُّ غالبية المدرِّسين، وعدد أعضائها (3200.000)، وجمعية المعلِّمين الفيدراليـة وعـدد أعضـائها فـي عـام 2018 زاد عـن (1800.000) تربوي. ومن المهم معرفة أنَّ المعلِّمين فـي أغلـب المـدارس الحكومية التقليدية مُلزَمون بشكل عام بالانضمام لإحـدى هـاتين الجمعيتـين (التربوية الوطنية أو الفيدرالية) حسب المكان الجغرافي، حيث إنَّ كلَّ مُقاطعـة تعليمية لديها نقابة معلِّمين تابعة لإحدى هاتين الجمعيتين الضخمتين على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قدَّمت نقابات المعلِّمين في المـدارس العامـة التقليدية بشكل عام أعمالًا جيدة للمعلِّمين على مدار عقود، منهـا: المفاوضـات الجماعية مع مجالس التعليم نيابة عن المعلِّمين فيما يخصُّ الحقوق الوظيفية مثل زيادة المرتبات الشهرية، طريقة تقييم المدرِّسين، عدد ساعات العمل وغيرهـا. وساعد هذا الإجراء في تفرُّغ المدرِّسين للتركيز على أعمال التدريس. كما ساعد وجود النقابات التي تُمثِّل المعلِّمين في المفاوضات الجماعية القياديين في مجالس التعليم لتوفير الوقت والجهد، حيث يتلقَّوْن مَطالب المدرِّسين من جهـة واحـدة

معروفة؛ مِمَّا يُسهِّل سلاسة عمليات المفاوضات وتقليل الأوقات المهـدَرة فـي تظاهُر المدرِّسين وإضراباتهم؛ مِمَّا يضرُّ التلاميذ وتعليمهم.

ومن إيجابيات النقابات مُتابعة الحقوق الوظيفية للمعلِّمين والعقود والتأكُّـد مـن التزام مجالس التعليم في عملية تطبيقها، كما تُساهم النقابات في تـوفير الأمـن لوظيفي للمعلِّم، فلا تستطيع مدرسة عامة والتي تنتمي إداريًّا لمجـالس التعلـيم فصل معلِّم لأسباب غير شرعية أو تعسُّفية، وإذا حدث ذلك فإنَّ لـدى نقابـات المعلِّمين المحامين للدفاع عن المعلِّمين، وقد حدث هذا في مُناسبات عديدة، حيث تصل الأمور للمحاكم، مِمَّا يُشعر المدرِّسين بأنَّهم في نوع من الأمان الـوظيفي في مهنة التعليم.

وفي الفترة الأخيرة وتحديدًا في العقود الثلاثة الأخيرة ظهرت موجـة مضـادَّة لنقابات المعلِّمين، تتهمها بأنَّها السبب في تدهور الوضع التعليمي في البلاد الذي لا يُعدُّ مُتميِّزًا مُقارنة بالدول الإسكندنافية والشرق آسيوية، ومن السلبيات التـي تُلصق بنقابات المعلِّمين: تهديد المدارس العامة ومجـالس التعلـيم باسـتخدام القانون، وتخشى مديريات التعليم وما تتبعها من مدارس عامة تقليدية من نقابات المعلِّمين؛ لمعرفتهم بقدرات النقابات القوية من حيث رفع ومتابعة القضايا فـي المحاكم ضد كلِّ مَن يُحاول التعرُّض للمدرِّسين؛ مِمَّا يُكلِّف مجالس التعليم مبالغ كبيرة في توفير مبالغ مليونيه لتعيين فريق من المحامين للدفاع عـن مجلـس التعليم في القضايا المرفوعة من النقابات، مِمَّا يُجبر مجالس التعليم على محاولة اتِّباع أوامر نقابات المعلِّمين التي تفرض أوامرها بقوَّة على مجالس التعليم. ومن الأشياء التي تُنسب إلى نقابات المعلِّمين في هذا الجانب عدم قدرة مجالس التعليم على فصل المعلِّمين غير المتقنين لعملية التدريس؛ خشـية رفـع قضـية فـي المحكمة من قِبَل الجمعية التي تُمثِّل المعلِّمين، والخاسر الحقيقي في كلِّ ذلك هو الجودة التعليمية كما يزعم المنتقِدون لنقابات المعلِّمين في البلاد. ومن الأمـور

المأخوذة على نقابات المعلِّمين دخول نقابة المعلِّمين في الجانب السياسي بشراسة، حيث تتمتَّع بقدرات مالية ضخمة، وتُعتبر نقابة المعلِّمين من أهم الأطراف في التأثير على انتخابات رُؤساء الولايات المحلية أو حتى انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال ساهمت جمعية التربويين الوطنية بمبالغ تقترب من التسعين مليون دولار خلال العشرين سنة الأخيرة (1998-2018)، ذهبت كلُّها لتأييد الحزب الديمقراطي الذي غالبًا ما يكون لديه نزعة يسارية اشتراكية مثل حفظ حقوق العاملين من خلال النقابات، وتوفير العلاج المجاني مُقارنة بالحزب الجمهوري الذي يُفضِّل غالبًا المشاريع اليمينية المتحرِّرة من قيود النقابات[257].

خصخصة التعليم

تعد خصخصة قطاع التعليم العام وارتفاع وتيرتها من أهم التحديات المعاصرة التي تواجه إدارة المقاطعات التعليمية، خاصة في جوانب التمويل، حيث إن برامج الخصخصة تقلل من التحاق التلاميذ في المدارس العامة، وحجم التمويل للمقاطعة التعليمية مرتبط بعدد الطلاب، كما تم التفصيل فيه في عدة موضوعات من هذا الكتاب فكل طالب ينتقل من المدرس العامة لمدرسة خاصة يقل المخصص المالي الحكومي السنوي للمقاطعة التعليمية. و يمكن تعريف الخصخصة بأنها عملية نقل ملكية المؤسَّسات التعليمية المملوكة من قِبَل الحكومة أو الدولة وما تشمله من وظائف ومهام إلى القطاع الخاص، إمَّا نقلًّا كليًّا أو جزئيًّا[(258)]. وهناك عدد من أساليب خصخصة التعليم في الولايات المتحدة، من أهمها:

- ❖ التعاقد: وتقوم المدرسة من خلاله بتوقيع عقود مع جهات خاصة؛ لتقوم بتزويد المدرسة بخدمات مثل خدمات التغذية والنقل وغيرها.

- ❖ الإحلال: ويُقصد به إسناد إدارة المدرسة إلى مؤسَّسة أهلية خاصة مقابل تمويل حكومي.
- ❖ مدارس المعاهدة أو المدارس المستقلَّة: ويتمُّ الاتفاق في هذا الأسلوب من الخصخصة بين الحكومة والمدرسة على قيام مدرسة بأداء مهامِّها بنوعٍ من الاستقلال عن الأنظمة المطبَّقة على المدارس التقليدية العامة، وتمنح الصلاحيات في أمور استقطاب الموارد البشرية والمناهج والميزانيات.
- ❖ الائتمان أو الرصيد الضريبي: وفيه يتمُّ اقتطاع حساب ضرائب العائلات التي لديها طلاب في سِنِّ المدرسة ورصدها؛ للاستفادة منها في دفع الرسوم الدراسية.
- ❖ امتلاك القطاع الخاص للمدارس: وهي من أكثر أشكال الخصخصة شيوعًا، وفيه تكون المدرسة تحت إدارة أهلية، سواء كانت ربحية أو غير ربحية.
- ❖ نظام القسائم أو الكوبونات التعليمية: وتقوم الحكومة من خلاله بتزويد الأهالي بقسائم ذات قيمة مالية محدَّدة لكلِّ طفل في سِنِّ المدرسة، ومن خلال هذه القسائم يقوم الأهالي بإلحاق أولادهم بأيِّ مدرسة يختارونها من المدارس الأهلية ضمن قيمة القسيمة التعليمية، وتتحمَّل الأسرة فارق الرسوم إذا كانت المدرسة التي وقع عليها الاختيار أعلى من قيمة القسيمة(259).

وتتوفَّر في جميع الولايات المتحدة الأمريكية ومقاطعة كولمبيا التي يُوجد بها العاصمة واشنطن برامج تدعم الاختيارات التعليمية بالنسبة للعائلات والتلاميذ، بجانب المدارس العامة التقليدية، ومن أكثر أنواع الاختيارات المدرسية المتاحة هي تلك المتعلِّقة بالخصخصة الجزئية للتعليم، وهي المدارس المستقلَّة، وهي مدارس ذاتية الإدارة، معظمها يُموَّل من قِبَل الحكومة، لذلك يُطلق عليها مدارس عامَّة، ولكنها مدارس غالبًا ما تُدار من قِبَل منظَّمات غير هادفة للربح بأسلوب

المدارس الخاصة، وأيضًا من برامج الخصخصة الشائعة والتي بدأت في الانتشار هي القسائم التعليمية.

ويُرجع الباحثون سبب انتشار برامج خصخصة التعليم في الولايات المتحدة إلى خلفيات نشر تقرير (الأمَّة في خطر). وتقرير الأمَّة في خطر (A Nation at Risk) هو تقرير صدر عام 1983 من قِبَل اللجنة الوطنية للتميُّز في التعليم في الولايات المتحدة، ويُعتبر هذا التقرير من أهمِّ الوثائق التي سلَّطَتِ الضوء على أزمة التعليم في البلاد، وقد اهتمَّ الرئيس الأمريكي في تلك الحقبة رونالد ريغان بهذا التقرير، وأمر بإصلاحات واسعة في سبيل إصلاح التعليم . وبشكل عام حذَّر التقرير من أن النظام التعليمي الأمريكي يُعاني من تدنٍّ خطير في المخرجات، مما يُعرِّض مستقبل الأمَّة للخطر(260). وقد تضمَّن التقرير معلومات تُشير إلى انخفاض مستويات الأداء الأكاديمي لدى التلاميذ في المدارس الأمريكية، مما يُساهم في تشكيل تهديد على قدرة البلاد على المنافسة مع الدول الأخرى، وقد أوصى التقرير بإصلاحات شاملة للنظام التعليمي، بما في ذلك تحسين معايير التعليم، وزيادة متطلبات التخرُّج، ورفع مستوى التدريب والمساءلة للمعلِّمين. وكان لهذا التقرير تأثيرٌ كبيرٌ على سياسات التعليم الأمريكية، وأدَّى إلى العديد من الإصلاحات والتغيُّرات في النظم التعليمية في الولايات المتحدة، ومن ضمنها خصخصة التعليم، وعدم الاعتماد على المدارس العامة التقليدية بشكل كلي.

وتتوفَّر في الولايات المتحدة عدة أنواع من أشكال الدعم الحكومي لتوفير الدعم للأهالي الراغبين في اختيار خيارٍ تعليمي مناسب لأبنائهم بعيدًا عن المدارس العامة، وبكون أن نظام التعليم غير مركزي فإن هناك برامج ومبادرات مختلفة بين الولايات في الدعم والبرامج، ومن تلك الأنواع المتعلِّقة بالدعم في الدراسة والانتفاع بخدمات تعليمية مقدَّمة من مؤسَّسات تعليمية أهلية ما يأتي:

- حسابات التوفير التعليمية: وتُتيح حسابات التوفير التعليمية للآباء حسابات توفير تموِّلها الحكومة، مع تحديد استخدامات متعدِّدة، ولكنَّها مُقيَّدة للأغراض التعليمية. ويُمكن للآباء استخدام الأموال لدفع نفقات تشمل: الرسوم الدراسية للمدارس، والدروس الخصوصية، وبرامج التعليم عبر الإنترنت، والخدمات العلاجية للطلاب ذوي الإعاقة، والكتُب الدراسية أو المواد التعليمية الأخرى.

- المنح الدراسية المعتمدة على الضرائب: تُتيح المنح الدراسية المعتمدة على الضرائب لدافعي الضرائب الحصول على إعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية عندما يتبرَّعون لمنظمات غير ربحية، تُوفِّر منحًا دراسية للمدارس الخاصة، وهي من المبادرات التي ساهمت في دخول العديد من التلاميذ من الطبقات المتوسِّطة وغير المتوسِّطة للمدارس الخاصة، يُذكر أن رسوم المدارس الخاصة تتفوَّق عادة على الرسوم الدراسية الجامعية، وتحديدًا في الجامعات العامة.

- المبادرات المتعلِّقة بالإعفاءات الضريبية على مستوى الأشخاص: وذلك في سبيل إنفاقها على التعليم.

- القسائم المدرسية: وتمنح الآباء الحرية في اختيار مدرسة خاصة لأطفالهم باستخدام معظم أو جزء من التمويل العام المخصَّص لتعليم أطفالهم. وفي ظلِّ هذا النوع من البرامج، يتمُّ تخصيص الأموال التي تُنفق عادة من قِبَل منطقة المدارس لعائلة مشاركة على شكل قسيمة لدفع الرسوم الدراسية الجزئية أو الكاملة لمدرسة خاصة لأطفالهم، وتشمل هذه المدارس الخيارات الدينية وغير الدينية.

- المدارس المستقلَّة: وهي مدارس ذاتية الإدارة، تُدار على شكل المدارس الخاصة، لكن عادة ما تكون مموَّلة بشكل كامل من الحكومة. وتكون

المدارس المستقلَّة مُعفاة من العديد من القواعد واللوائح التي تُطبَّق على المدارس العامة مقابل زيادة في المساءلة.

وفقًا لدراسة أجرتها مجلة الأسبوع التعليمية في عام 2024، فإن تسعًا وعشرين ولاية من أصل خمسين، بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا، لديها على الأقل برنامج واحد لاختيار المدارس الخاصة، ومن بين هذه الولايات، توفر 12 ولاية برنامجًا لاختيار المدارس الخاصة، يمكن لجميع الطلاب من مرحلة التمهيدي وحتى الصف الثاني عشر في الولاية الاستفادة منه. ومن أبرز ما وجدته الدراسة ما يأتي:

- 21 ولاية تُقدِّم منحًا دراسية تعتمد على الإعفاء الضريبي.
- 17 ولاية تُقدِّم حسابات ادِّخار تعليمية.
- 10 ولايات ومقاطعة كولومبيا تُوفِّر قسائم تعليمية.
- ولايتان تُقدِّمان حسابات ادِّخار تعليمية تعتمد على الإعفاء الضريبي[261].

القسائم التعليمية:

تتوسَّع الولايات المتحدة الأمريكية في برامج القسائم التعليمية بشكل كبير عامًا بعد آخر، ولدى أكثر من أربع عشرة ولاية برامج للقسائم التعليمية، ومن المتوقَّع أن تقوم الولايات الأخرى بتبنِّي مشروع القسائم التعليمية في السنوات القليلة القادمة. وتُعتبر الكوبونات أو القسائم التعليمية من ضمن أشكال خصخصة التعليم، وذلك بتحويل الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي.

ويمكن تعريف الكوبونات أو القسام التعليمية بأنها: سندات دعم مالي أو ضمانات تُقدِّمها الحكومة أو مَن ينوب عنها من جهات مثل وزارة التعليم إلى

أولياء أمور الطلاب للتقديم على المدارس الأهلية مقابل تحمُّل كل أو جزء من الرسوم الدراسية (الخضير والسياري, 2023).

أهداف الكوبونات التعليمية:

1- تحسين جودة التعليم: تُساهم القسائم التعليمية في خَلْق بيئة تنافسية بين المدارس، وتُحفِّز الكوبونات المدارس على تقديم تعليم ذي جودة عالية؛ لجذب المزيد من الطلاب، مما يخلق بيئة تنافسية بينها، تُساهم في تحسين جودة التعليم بشكل عام. وقد وجدت عددٌ من الدارسات الغربية أن نظام الكوبونات ساهم في تحسين التحصيل التعليمي لكثير من الطلاب.

2- زيادة فرص العدالة الاجتماعية في فرص التعليم: تُقلِّل الكوبونات التعليمية من الفجوات بين الأغنياء والفقراء في حقِّ التعليم، فالتعليم الأهلي كان لمدة طويلة مقتصرًا وحصريًّا على الأطفال من عائلات ثرية أو من الطبقة فوق المتوسطة، بينما العائلات غير ميسورة الحال فإنها تضطرُّ إلى تسجيل أبنائها في المدارس الحكومية الأقرب لمنازلها؛ بسبب ضعف قدراتها المالية على تسجيل أبنائها في المدارس الأهلية، وسواء كانت المدارس الحكومية جيدة أو غير فاعلة فلا يُوجد خيار آخر؛ مما قد يُساهم في عدم تلقِّي خدمات جيدة لكثير من أبناء الأسر الفقيرة لكن مع تفعيل القسائم أو الكوبونات التعليمية سوف يكون للأهالي حرية اختيار الخيار التعليمي المناسب لأبنائهم، وهو ما يُحقِّق نوعًا من العدالة الاجتماعية.

3- تحسين كفاءة الإنفاق في التعليم: حيث من المتوقَّع في ظلِّ التنافسية بين المدارس أن تقلَّ كلفة الطالب؛ مما يُساهم في تقليل الإنفاق على التعليم من قِبَل الدولة من جهة، وتحسين الجودة من جهة أخرى.

تطور برنامج القسائم التعليمية:

يُنسب إلى العالِم "ميلتون فريدمان" الفضل في تبنِّي برامج القسائم التعليمية فـــي الولايات المتحدة. وفريدمان هو اقتصادي أمريكي بـــارز، وُلِـــد فـــي ولايـــة نيوجيرسي عام 1912م، وتُوفِّي عام 2006م في نيويورك. وقد حاز فريـــدمان على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976م لأبحاثه المتعلِّقة بتحليل الاســـتهلاك والمعروض النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن. وفي عام 1955م كتب فريدمان مقالة بعنوان "دور الحكومة في التعليم"، واقترح فريـــدمان أن تُـــزوِّد الحكومة الآباء بقسائم يُمكن استخدامها لدفع تكاليف تعليم أطفالهم في المدرســـة التي يختارونها، سواء كانت عامة أو خاصة، دينية أو غيـــر دينيـــة. وكانـــت منهجية فريدمان الفكرية متجذِّرة في إيمانه بمبادئ الســـوق الحـــرَّة والاختيـــار الفردي، فلماذا يُجبَر الناس على الذهاب للمدارس العامة، وهي مموَّلة حكوميًّـــا عن طريق أموال دافعي الضرائب، ويزعم فريدمان أنـــه مـــن خـــلال إدخـــال المنافسة في نظام التعليم، سيتمُّ تحفيز المدارس على تحســـين جودتهـــا لجـــذب الطلاب، وهذا بدوره من شأنه أن يُؤدِّي إلى نتائج تعليمية أفضل بشـــكل عـــام. يُذكر أن فريدمان عمل مستشارًا لدى الرئيس الأمريكي ريغان، وهو الذي فـــي عهده صدر تقرير (الأمة في خطر).

ويعتقد فريدمان أن القسائم التعليمية أو الكوبونات هي وسيلة لتمكـــين الآبـــاء، وخاصة أولئك من الأُسر ذات الدخل المنخفض، من خـــلال مـــنحهم الوســـائل المالية لاختيار أفضل خيارٍ تعليمي لأطفالهم دون إجبارهم على المدارس العامة، خاصة للأسر محدودة الدخل التي لا تستطيع توفير الرسوم الدراسية للمـــدارس الأهلية(262). ويزعم فريدمان أن دور الآباء في هذا النظام بالغ الأهمية؛ لأنهـــم هم الذين يتخذون القرارات بشأن تعليم أطفالهم. ولم يَلقَ مقترح فريدمان الخاص بالقسائم التعليمية في البداية النجاح الكافي، حيث كانت هناك معارَضة من قِبَـــل الكثير من الفئات على مقترحه، خاصَّة وأن المدارس الخاصة معظمها مـــدارس

أهلية ذات اتجاه ديني، وهذا يتعارض مع مواد الدستور الأمريكي المتعلِّق بعلمانية الدولة وعدم تشجيع أي توجُّه ديني، وهناك قضايا وصلت المحكمة العليا بخصوص أن الحكومات تدعم المدارس الأهلية الدينية من أموال دافعي الضرائب من خلال برامج القسائم التعليمية. لكن بعد مرور أكثر من 35 عامًا على كتابة المقال المذكور، أصبح هذا الاقتراح حجر الزاوية في حركة اختيار المدارس في الولايات المتحدة.

وكان أوَّل تطبيق مهم لبرنامج قسائم تعليمية قائم على أفكار فريدمان هو برنامج اختيار الوالدين في ميلووكي، وهي أكبر مدن ولاية ويسكونسن، وذلك عام 1990م، ومنذ ذلك الحين، تبنَّت أكثر من عشر ولايات برامج القسائم التعليمية، وكان العدد أكبر في المرحلة السابقة، لكن يُواجه برنامج القسائم التعليمية الكثير من الضغوطات خاصة فيما يتعلَّق بالمزاعم المتعلِّقة بدعم الحكومات المحلية للمدارس الأهلية الدينية، وغالبيتها نصرانية من خلال برنامج القسائم التعليمية، وهناك توجُّه من كثير من الولايات للتوسُّع ببرامج الإعفاءات الضريبية والمنح؛ للخروج من حرج القسائم التعليمية، لكن في المقابل هناك العديد من الولايات وسَّعت من برامج القسائم التعليمية مثل ولاية إنديانا التي ارتفع عدد المستفيدين من برنامج القسائم من أقلَّ من 4 آلاف طالب في عام 2011 م إلى عدد يتجاوز السبعين ألفًا في عام 2023م.

أكبر برامج القسائم التعليمية في الولايات المتحدة:

1. برنامج منحة جون م. مكاي للطلاب ذوي الإعاقة – فلوريدا.

– المبلغ: يتراوح بين 5,000 إلى 22,000 دولار سنويًّا، ويعتمد ذلك على احتياجات الطالب ونوع الإعاقة.

2. برنامج المنح الدراسية لاختيار المدارس في إنديانا – إنديانا.

– المبلغ: يتراوح بين 5,000 إلى 7,500 دولار سنويًّا، استنادًا إلى دخل الأسرة وتكاليف التعليم الخاص.

3. برنامج منحة إدشويز (EdChoice) – أوهايو.

– المبلغ: يصل إلى 5,500 دولار سنويًّا لطلاب المرحلة الابتدائية و7,500 دولار لطلاب المرحلة الثانوية.

4. برنامج المنح الدراسية في لويزيانا – لويزيانا.

– المبلغ: يصل إلى 5,300 دولار سنويًّا لكلِّ طالب.

5. برنامج حسابات تمكين التعليم (ESA) – أريزونا.

– المبلغ: يصل إلى 6,500 دولار سنويًّا، ويمكن استخدامه لتغطية تكاليف التعليم والاحتياجات التعليمية الأخرى.

6. برنامج منحة جاردينر – فلوريدا.

– المبلغ: يتراوح بين 10,000 إلى 12,000 دولار سنويًّا، ويُخصَّص هذا المبلغ للطلاب ذوي الإعاقة.

7. برنامج حسابات التوفير التعليمي – نيفادا.

– المبلغ: يصل إلى 5,100 دولار سنويًّا لكلِّ طالب.

8. برنامج الفُرص التعليمية – كارولاينا الشمالية.

– المبلغ: يصل إلى 4,200 دولار سنويًّا لكلِّ طالب.

9. برنامج اختيار الوالدين في ويسكونسن – ويسكونسن.

– المبلغ: يصل إلى 8,400 دولار سنويًّا للطلاب في المدارس الابتدائية والمتوسِّطة، و8,900 دولار للطلاب في المدارس الثانوية.

10. برنامج المنح الدراسية للاحتياجات الخاصة في جورجيا – جورجيا.

- المبلغ: يتراوح بين 4,500 إلى 13,500 دولار سنويًّا، حسب احتياجات الطالب وتكاليف التعليم الخاص(263).

نموذج لتقرير برنامج القسائم التعليم في ولاية إنديانا:

نشرت إدارة التعليم في ولاية إنديانا تقريرًا في عام 2024م عن إحصائيات برنامج القسائم التعليمية في الولاية والذي يُعدُّ من أضخم البرامج في الولايات المتحدة، وبحسب التقرير ارتفع عدد الطلاب المستفيدين من القسائم التعليمية في ولاية إنديانا والتي تخول لكثير من فئات الطلاب الدراسة في المدارس الخاصة بشكل كبير وملحوظ، ففي عام 2011 -2012م بلغ عدد الطلاب المستفيدين 3911 طالبًا، بينما في العام الدراسي 2023-2024م قفز الرقم لأكثر من 70 ألف طالب.

ويُقدِّم برنامج القسائم التعليمية في ولاية إنديانا ضمانات تُساعد الأسر في تغطية تكاليف التعليم في مدارس أهلية. وهناك شروط للحصول على هذه القسائم، ويجب على الأسر والطلاب الراغبين في الاستفادة من برنامج القسائم التعليمية أن تتوفَّر بهم شروط منها:

- يجب أن تتوفَّر الأهلية المالية للحصول على القسيمة التعليمية، وتعتمد على دخل الأسرة وحجمها. ويتمُّ تحديد الحدود المالية بناءً على نسبة مئويَّة من مستوى الحد الأقصى للفقر الفيدرالي، وهو مبلغ متغيِّر يرتفع باستمرار نظرًا لارتفاع التضخُّم. وكلَّما كانت الأسرة أقلَّ دخلًا كلَّما كانت القسائم التعليمية تُغطِّي نسبة أكبر من الرسوم الدراسية في المدارس الأهلية، والعكس صحيح، فالأُسَر التي يصل دخلها إلى 100% من الحد الأقصى للفقر الفيدرالي قد تكون مؤهَّلة للحصول على 90% من القسيمة. أمَّا الأُسَر التي يصل دخلها إلى 150% من الحد الأقصى للفقر الفيدرالي قد تكون مؤهَّلة للحصول على 50% من القسيمة.

- يجب على الطالب أن يكون قد التحق بمدرسة عامة في إنديانا لمدة لا تقلُّ عن عام واحد قبل التقديم على القسيمة.
- يجب أن يكون الطالب في سِنِّ المدرسة، ويجب أن يكون مؤهَّلًا للالتحاق برياض الأطفال أو بمرحلة تعليمية أعلى.
- يجب أن تكون المدرسة الخاصة التي يختارها الطالب معتمدة، وتشارك في برنامج القسائم، وهذه المدارس تتطلَّب معايير معيَّنة للمشاركة، مثل الالتزام بالاختبارات الموحَّدة وتوفير تقارير سنوية.
- يجب أن يكون الطالب مُقيمًا في ولاية إنديانا بشكل قانوني(264).

الجدل القانوني لبرنامج القسائم التعليمية وقضايا المحكمة العليا:

أدَّى التوسُّع ببرامج القسائم التعليمية المموَّلة من الحكومة والتي تأتي أموالها بشكل كبير من أموال دافعي الضرائب بمختلف الأنواع والمستويات للمدارس الخاصة، وتحديدًا المدارس الدينية إلى العديد من المعارك القانونية البارزة، ووصل بعضها إلى المحكمة العليا الأمريكية(265)، وهذه المدارس الدينية تُشكِّل غالبية المدارس الخاصة، حيث كانت نسبتها 69% من إجمالي المدارس الخاصة في عام 2015م وفقًا لتقرير المركز الوطني للإحصاء التعليمي، وتُعتبر دراسة القضايا التي وصلت للمحكمة العليا جزءًا أصيلًا من برامج إعداد القيادة التعليمية، حيث يُشترط على القيادات التعليمية بما فيهم مُديرو المدارس دراسة مقرَّرات قانونية متعلِّقة بالتعليم في مراحل الدراسات العليا، حتى لا يتمَّ اتخاذ قرارات مخالفة لمواد الدستور الذي هو مرجع للقوانين. ومن أمثلة القضايا المتعلِّقة ببرامج دعم المدارس الخاصة من قِبَل الحكومة القضايا التالية:

زيلمان ضد سيمونز- هاريس (2002): وتناولت هذه القضية التاريخية برنامج كليفلاند للمنح الدراسية في ولاية أوهايو، الذي قدَّم قسائم تعليمية للأُسر يمكن استخدامها في المدارس الخاصة، بما في ذلك المدارس الدينية، وهي النوع

السائد في مدينة كليفلاند، وقد حكمت المحكمة العليا في قرار بواقع 5–4 بأن البرنامج لم ينتهك بند إنشاء الكنيسة من التعديل الأوَّل، حيث تم منح القسائم مباشرة للآباء، الذين يمكنهم بعد ذلك اختيار مكان استخدامها، وكان هذا القرار الصادر من المحكمة العليا في واشنطن انتصارًا كبيرًا للدفاع عن القسائم ووضع سابقة لبرامج أخرى.[266]

كنيسة ترينيتي لوثران في كولومبيا، إنك ضد كومر (2017): على الرغم من أنها لا تتعلَّق مباشرة بالقسائم، إلا أن هذه القضية تتعلَّق بمدرسة دينية تسعى للحصول على تمويل عام لإعادة سفلتة ساحة لعب، وحكمت المحكمة العليا لصالح الكنيسة، بحجَّة أن استبعاد المؤسَّسات الدينية من الفوائد العامة بناءً على وضعها الديني وحده ينتهك بند حرية ممارسة الدِّين من التعديل الأوَّل، ولهذه القضية آثار على برامج القسائم المستقبلية، حيث تُشير إلى أنه لا يمكن استبعاد المدارس الدينية من تلقِّي الأموال العامة لمجرد كونها دينية.[267]

إسبينوزا ضد دائرة الإيرادات في ولاية مونتانا :(2020)في هذه القضية، أبطلت المحكمة العليا حُكمًا دستوريًّا في ولاية مونتانا يمنع المدارس الدينية من المشاركة في برنامج منح دراسية مدعومة من ضريبة الدخل، وقضت المحكمة بأن هذا الحُكم ينتهك بند حرية ممارسة الدِّين من خلال التمييز ضد المدارس الدينية والعائلات التي ترغب في استخدام المنح الدراسية للتعليم الدِّيني[268].

إيجابيات وسلبيات برامج القسائم التعليمية:

تتسم برامج القسائم التعليمية في الولايات المتحدة بالعديد من الإيجابيات والسلبيات[269]، من أبرز الإيجابيات: أنها تزيد من الخيارات التعليمية المتاحة للأُسر، خاصة للأُسر ذات الدخل المحدود. في الماضي، كانت الخيارات التعليمية المتاحة لهذه الفئة محدودة مقارنةً بالأُسر ذات الدخل المتوسِّط وما دونه، وكانت المدارس الأهلية حكرًا على الطبقات الغنية، ولكن برامج القسائم

التعليمية فتحت المجال أمام جميع الشـــرائح المجتمعيـــة، بمختلـــف قـــدراتهم الاقتصادية، للاستفادة من هذه البرامج، مما أتاح لهم خيارات تعليمية إضافية.

إحدى الإيجابيات الأخرى لهذه البرامج هي تحقيق العدالة التعليميـــة، حيـــث لا تفرض على الأُسر إرسال أبنائهم إلى المدارس العامة فقط، بل تمنحهم حريـــة اختيار الخيار التعليمي الأنسب لأبنائهم، مما يُعزِّز العدالة الاجتماعية في التعليم. كما تُساهم القسائم التعليمية في تعزيز المنافسة بين المدارس الخاصة والعامـــة، فالنظام التعليمي في الولايات المتحدة يعتمد على تمويل المدارس بناءً على عدد الطلاب الذين يلتحقون بها، مما يعني أن الأموال تُحوَّل مع الطالب إلى المدرسة التي يختارها، سواء كانت عامة أو خاصة، وهذا يخلق تنافُسًا بـــين المـــدارس لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الطلاب لضمان الاستمرارية والاستدامة وتغطية التكاليف التشغيلية، مما يُؤدِّي في النهاية إلى تحسين جودة الخـــدمات التعليميـــة وتحسين مخرجات التعليم، وهو الهدف الأساسي من هذه البرامج.[270]

لكن، لا تخلو برامج القسائم التعليمية مـــن الســـلبيات[271]، فإحـــدى الســـلبيات الرئيسية هي: تأثيرها على استمرارية المدارس العامة، حيث يعتقد العديد مـــن الأُسر أن المدارس الخاصة تُقدِّم خيارًا أفضل من المدارس العامة، مما يُـــؤدِّي إلى انتقال الطلاب من المدارس العامة إلى الخاصة، وهو ما يُقلِّل من إيـــرادات المدارس العامة، ويُؤثِّر على جودتها، ويُؤدِّي إلى تقليص خدماتها، ومع مـــرور الوقت، قد يُؤدِّي ذلك إلى تدهور أو انهيار بعض المدارس العامـــة، وهـــو مـــا يخشاه العديد من التربويين في الولايات المتحدة.

كما أن بعض التربويين يرون أن مشاكل التعليم في الولايات المتحدة لا تعـــود إلى ضعف المدارس العامة بحدِّ ذاتها، بل إلى قضايا أعمق مثل التمييز وتوزيع الثروات وارتفاع نِسَب الفقر، وهي مشكلات لا تتمُّ مناقشتها بشكل كافٍ. فعلـــى سبيل المثال، يُعاني طفلٌ من بين كلِّ ستة أطفال في الولايات المتحدة من ســـوء

التغذية، لكن التركيز ينصبُّ دائمًا على المدارس ومخرجاتها؛ لأنها الحلقة الأضعف في المجتمع، وليس على الأسباب الحقيقية للمشكلات.[272]

من السلبيات الأخرى أيضًا أن المدارس الخاصة التي تستفيد من القسائم التعليمية لا تخضع لنفس المعايير الصارمة التي تُطبَّق على المدارس العامة، مما يُؤدِّي إلى غياب المساءلة وتفاوت المعايير التعليمية، بالإضافة إلى ذلك، فإن دعم القسائم التعليمية للمدارس الخاصة ذات التوجُّه الديني يُثير قلقًا حول العلمانية في الدولة، حيث إن حوالي 70% من المدارس الخاصة هي مدارس دينية، مما يعني دعمًا غير مباشر لهذه المدارس من أموال دافعي الضرائب. وهذا الأمر قد أثار عدة قضايا وصلت إلى المحاكم، بما في ذلك المحكمة العليا.وأخيرًا، هناك دراسات تُشير إلى أن مخرجات المدارس الخاصة ليست بالضرورة أفضل من المدارس العامة، مما يعني أن برامج القسائم التعليمية تحتاج إلى مراجعة دقيقة؛ لضمان تحقيق أهدافها المرجوة.[273]

المدارس المستقلَّة:

تُعدُّ المدارس ذاتية الإدارة من أبرز أشكال الخصخصة التعليمية، والإدارة الذاتية للمدرسة هي أسلوب إداري قائم على مبادئ اللامركزية والمشاركة المجتمعية، في ضوء التقويم المستمر بما يمنح أعضاء الإدارة المدرسية سُلطة واستقلالية وحرية في صناعة القرارات، واتخاذها بما يتفق مع أهداف المدرسة وإمكانياتها المتاحة، ويُمكنهم من أداء مهامهم بفاعلية وكفاءة[274].

وتُعدُّ الإدارة المستقلَّة أحد المفاهيم الحديثة في الإدارة الذي يُوجِّه الهيئات والمؤسَّسات للمُشاركة مع المعنيين في اتخاذ القرارات عبر توزيع السُّلطة؛ لتحقيق الأهداف المرجوَّة (سليم، 2015)، وتُعتبر الإدارة الذاتية مدخلًا إداريًّا حديثًا يستند إلى فكرة أنَّ المؤسَّسة التعليمية هي وحدة إدارية مستقلَّة بذاتها، حيث تتمتَّع بالحرية في إدارة شؤونها عن طريق تعزيز اللامركزية في مختلف

مجالات العمل بها، ومع ذلك، فإنَّ المؤسَّسة التعليمية مُلتزمة بنظام فعَّال من المساءلة، حيث يتمُّ تقييم جودة المخرَجات التعليمية التي تُقدِّمها[275].

وترجع أهمية الإدارة الذاتية للمدرسة في أنَّها تُطوِّر البيئة المدرسية؛ مِمَّا يُساعد على تفعيل الكفاءة الإدارية، وتحسين المخرَجات التعليمية من خلال الشفافية في التعامل بين أعضاء المؤسَّسة التعليمية والمجتمع المحلِّي، وذلك من خلال تعاونهم في اتخاذ القرارات مِمَّا يعود على تحسين الرضا الوظيفي لدى العاملين، وسرعة إنجاز العمل المدرسي. كما تُساهم الإدارة الذاتية في تمكين المزيد من المرونة والحرية للمدرسة، ومِمَّا ينتج عنه سُرعة في اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لمواجهة المعضلات التعليمية. وتسعى الإدارة الذاتية إلى القضاء على البيروقراطية الإدارية، والعمل بمبدأي تفويض السُّلطة والمحاسبية، وأيضًا يُساهم تطبيق مبادئ الإدارة الذاتية في نشر الرقابة الذاتية للعاملين في المدرسة، وتحفيز التقويم الذاتي داخل المدرسة[276].

خصائص الإدارة الذاتية وإيجابياتها:

يقوم مدخل الإدارة الذاتية للمدرسة على مجموعة من السِّمات والخصائص الداعمة له، والتي تُميِّزه عن غيره من المداخل الإدارية الأخرى، وتتمثَّل سمات وخصائص الإدارة الذاتية للمدرسة في كونها:

تُمثِّل نوعًا من الإصلاح الإداري في مجال التعليم، يقوم على مبدأ المشاركة والحرية والاستقلالية واللامركزية والمساءلة[277].

- تُعدُّ بمثابة الإستراتيجية التي تقوم برسم السياسات ووضع الأهداف وتصميم خُطط وبرامج العمل المدرسي؛ ليتمَّ تنفيذها من قِبَل المجالس الإدارية بالمدرسة؛ ضماناً لتحقيق رسالة مدرسية تعليمية واضحة ومتطوِّرة.

- تسعى لتحقيق الأهداف العامة التي تُخطِّط المدرسة لها في ضوء عملية التحليل البيئي، وتقويمها في ضوء عملية التنفيذ، وبذلك تضمن قوة نموذج الإدارة بالأهداف.
- تستطيع – بما تتمتَّع به من حرية واستقلالية – أن تستخدم مواردها المتاحة بشكل جيد وأكثر فاعلية في ضوء عمليات التحليل البيئي (خاصة) وعمليات التخطيط الإستراتيجي (عامة).
- تقوم بإجراء تحليلات شاملة ومُترابطة، تتضمَّن عمليات تقويم الأداء للفرد والمجموعة والمدرسة ككل؛ بهدف إحكام الضبط وتحسين الأداء المدرسي وتجويده بشكل عام.
- تتخذ من اللامركزية نمطًا إجرائيًّا في صنع قراراتها التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة بين القائد والمعلِّمين والآباء وحتى التلاميذ.
- تُوصف بأن قيادتها إنسانية تربوية فنية متعدِّدة المستويات، وقائدها يمتلك القرارات التعليمية والاستجابة لمبادرات المشاركين.
- تُكسب المدرسة الشرعية في اتخاذ القرارات، وتطبيق مبدأ المساءلة ضمانًا لمزيد من الفعالية والإنتاجية.
- تعتمد في تقويم الأداء على مدخل الفعالية متعدِّد المستويات والمخرَجات، والذي ينظر إلى (التحصيل المدرسي) على أنَّه مجرد أحد هذه المخرَجات، وإلى (التقويم) على أنه عملية مستمِرَّة لتطوير المدرسة.
- تهتمُّ بالمتغيِّرات البيئية والاحتياجات التعليمية والتدريبية، كما تحرص على معرفة الضغوط الخارجية والداخلية، ووسائل التغلُّب عليها؛ لتحسين الأداء المدرسي.

- تزيد من مستوى فعالية القيادة المدرسية؛ لأنَّها تمنح السُّلطة للمعلِّمين والآباء وأعضاء المجتمع المحلِّي وأصحاب الأعمال، وتُشركهم في صنع القرارات التربوية بالمدرسة.
- تُتيح الفرصة لتطبيق السياسات والبرامج التعليمية في المدرسة بسهولة ويُسر؛ نتيجة لوجود المرونة الإدارية، وتفويض السُّلطات، وتنمية روح التعاون بين كافة العاملين بالمدرسة وأفراد المجتمع المحلِّي المحيط بها.
- تسمح بحُسن إدارة الوقت واستثماره؛ مِمَّا يعود أثره على العائد في استثمار رأس المال من حيث: ترتيبات طُرُق التدريس والتعليم، وحُسن الاستفادة القصوى من الأبنية التعليمية، والأجهزة والمعدَّات، مع زيادة وقت التعلُّم.

كذلك يُمكن تحديد أبرز السمات والخصائص المميِّزة للإدارة الذاتية والتي تتمثَّل في: تشجيع التعلُّم الذاتي، وإعطاء أولياء الأمور دورًا فاعلًا وإيجابيًّا في مُتابعة وتطوير العملية التعليمية، وتوفير الكوادر البشرية المؤهَّلة من خلال التدريب المستمر، كما تتَّسم الإدارة الذاتية بأنَّها تُمثِّل نوعًا من الإصلاح الإداري في مجال الإدارة المدرسية، وتقوم على المشاركة والحرية، واللامركزية الإدارية، وتهتمُّ برسم السياسات ووضع الأهداف، وتعمل على تصميم الخُطط والبرامج المدرسية(278).

كما تتميَّز الإدارة الذاتية ببعض الخصائص التالية، فمن مميِّزاتها أنَّها:

هادفة: حيث تعتمد على تحديد الأهداف الموجِّهة للعمل، ووضع الخطط التي يُمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف.

- إجرائية: حيث تعتمد على إجراء تحليلات شاملة ومُترابطة، تتضمَّن عمليات تقويم الأداء للفرد وجماعات العمل؛ بهدف الوقوف على نقاط القوَّة والضعف في الأداء المدرسي، ومحاولة مُعالجة أوجُه القصور والضعف فيها.

- المرونة: حيث تُتيح الفرصة لتطبيق السياسات والبرامج التعليمية فيها بسهولة؛ لوجود المرونة الإدارية، وتقليل السُّلطات والمستويات التنظيمية، وتفويض السُّلطة، وتنمية روح التعاون بين العاملين في المدرسة.
- التشاركية: حيث تُعدُّ المشاركة الأساس المحوري الذي تقوم عليه الإدارة الذاتية، حيث إنَّها تُتيح الفرصة لجميع الأفراد للشعور بنوعٍ من الملكية التنظيمية.
- المستقبلية: حيث تعتمد الإدارة الذاتية على قدرة مدير المدرسة على رسم التوجُّه المستقبلي للمدرسة، ومدى امتلاكه مهارات القيادة الإستراتيجية، والتخطيط المستقبلي، وتمتُّعه برؤية واضحة يستطيع من خلالها رسم مستقبل المدرسة وتحقيق تطلُّعاتها(279).

ومن خصائص تطبيق الإدارة الذاتية للمدرسة الأمور التالية:

- أنَّها تنظر للمدرسة على أنَّها وحدة أوَّليَّة لصنع القرار.
- أنَّها تُمثِّل تحوُّلًا في السُّلطة نحو اللامركزية.
- تنمية المشاركة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- التأكيد على الاستخدام المرن للوقت.
- تزايُد المسؤولية الشخصية عن عمل المدرسة مع تزايد مناخ الثقة داخل المدرسة.
- تزايُد الشعور بالعدالة والإنصاف.
- تتولَّى المدرسة قيادات إنسانية تربوية فنية متعدِّدة المستويات، يمتلك مديرها المعرفة وفنيات الإدارة الحديثة، ويستمر في التعلُّم والتنمية المهنية.

- إدخال طرُق جديدة لدمج الآباء والمجتمع المحلِّي في العمل المدرسي، وقيامهم بتحمُّل المسؤولية مع المدرسة، وفي الوقت نفسه تعمل المدرسة بإيجابية ونشاط؛ لمعرفة اهتمامات الآباء وإشباع احتياجاتهم.
- تقوم المدرسة بإعادة تصميم جداولها بشكل يسمح بتفاعل المعلِّم مع الطلاب في أثناء اليوم الدراسي، إلى جانب الأنشطة الذاتية التي تُوفِّرها المدرسة وتتفق مع طبيعتها، وتُلبِّي احتياجها.
- تُنظِّم الإدارة الذاتية المدرسة باعتبارها مكان الحياة للطلاب والمعلِّمين والإداريين، وتعترف بالحقِّ لكلٍّ منهم في التنمية[280].

المدارس المستقلة في الولايات المتحدة:

في الولايات المتحدة الأمريكية تُتاح أمام أولياء الأمور خيارات تعليمية متعدِّدة؛ لاختيار النوع الأمثل من الخدمات التعليمية لأطفالهم، تشمل هذه الخيارات المدارس الحكومية التقليدية والتعليم المنزلي، بالإضافة إلى خيارات أخرى شهدت رواجًا كبيرًا في العقود الأخيرة، مثل المدارس ذات الإدارة الذاتية أو ما يُعرف بمدارس الميثاق أو المدارس المستقلَّة، ويُعاني النظام المدرسي الحكومي التقليدي من سُمعة متدهورة بين أفراد المجتمع الأمريكي، حيث يُنظر إليه بشكل عام على أنه نظام فاشل وغير قادر على مواكبة متطلَّبات العصر الحديث، ويرى الباحثون التربويون أن التدخُّل المتزايد من قِبَل الحكومة المركزية في واشنطن في شؤون التعليم خلال العقود الأخيرة هو السبب الرئيس وراء هذا الانطباع السلبي[281]، خاصة وأن الحكومة المركزية كانت بعيدة عن التدخُّل في التعليم منذ استقلال البلاد عام 1776، حيث لا يُوجد نصٌّ في الدستور الأمريكي يضمن حقوق المواطنين في التعليم، لكن جميع الولايات الخمسين تضمن ذلك في دساتيرها الداخلية. وأحد أمثلة التدخُّل الحكومي كان في عهد الرئيس ريجان، الذي صدر خلاله تقرير "الأمة في خطر" عام 1983م، وهو تقرير

رُوِّج له بقوة على الرغم من الانتقادات العديدة التي وُجِّهَتْ له من قِبَل المختصِّين[282]. وهذا التقرير ساهم في تغيير قناعات العديد من الأمريكيين حول المدارس التقليدية، مِمَّا أدَّى إلى انتشار المدارس المستقلَّة فيما بعد.[283]

بدأت فكرة المدارس المستقلَّة في الولايات المتحدة على يد الدكتور راي بودي، وهو أستاذ في جامعة ماساتشوستس في سبعينيات القرن الماضي، ثم تبنَّاها المربِّي ألبرت شنكر، الذي كان رئيسًا لنقابة المعلِّمين الفيدرالية، ويبدو أن شنكر كان يرى أن النقابات تهتمُّ بمصالحها الخاصة أكثر من المصلحة العامة، تم افتتاح أوَّل مدرسة مستقلَّة في ولاية مينيسوتا عام 1992، وسرعان ما انتشرت في معظم الولايات الأمريكية (43 ولاية) ومقاطعة كولومبيا، الواقعة في العاصمة واشنطن، وقد دعمت الحكومة هذا النوع من المدارس بصدور قانون عام 1998م[284].

المدارس المستقلَّة في الولايات المتحدة تُدار بشكل ذاتي، وتكون عادة مدارس علمانية لا تدرس الدِّين من منظور عقائدي، حيث تتولَّى الإدارة المستقلَّة أو الأهلية إدارة المدرسة، بينما يتمُّ تمويلها من قِبَل الحكومة بشكل كامل، لذلك جرت العادة أن يُطلق عليها مدارس مستقلَّة عامة، لكن هناك جدل هل يُطلق عليها مدارس عامة؛ لأنها لا تُدار وتُشغل مثل المدارس العامة، بل من قِبَل مجموعة من الأشخاص أو المنظَّمات، حيث يضمنون تشغيل تلك المدارس مقابل الحصول على التمويل الحكومي، فهي أقرب للخصخصة منها إلى العامة. والهدف من هذا النوع من الإدارة هو الابتعاد عن النظام التعليمي التقليدي، الذي يتَّسم بعدم القدرة على الإبداع والجودة؛ بسبب التقيُّد بالسياسات، وعلى عكس المدارس الحكومية التقليدية، لا تُوجد نقابات فاعلة تُدافع عن حقوق المعلِّمين غير الأكفاء في المدارس المستقلَّة، مما يسهل فصل المعلِّمين إذا لم يكونوا على مستوى الأداء المطلوب. ويعتقد العديد من السياسيين الأمريكيين أن النقابات هي

السبب الرئيس في تدهور التعليم في البلاد، وبالتالي فإن المدارس المستقلَّة تمثل مستقبل التعليم في أمريكا.

يرى الكثير من الأمريكيين أن فكرة المدارس المستقلَّة مميَّـزة؛ لأنهـا تُـوفِّر خيارات تعليمية للعائلات الفقيرة، مما يحقِّق نوعًا من العدالة الاجتماعيـة فـي التعليم. وتُدار هذه المدارس بطريقة تُشبه إدارة المؤسَّسات الخاصة، حيث يُوجد نظام رقابة صارم ومحاسبة من قِبَل مالكي المدارس. وبعد صدور تقرير "الأمَّة في خطر"، الذي أثَّر سلبًا على سُمعة المدارس الحكومية، ازداد الإقبـال علـى تسجيل الأطفال في المدارس المستقلَّة، ومع قلَّة عدد المدارس المستقلَّة مقارنـة بالمدارس التقليدية، لجأت بعض المدارس المستقلَّة إلى إجراء قرعة بين الطلاب في المناطق المكتظَّة بالسكان؛ لضمان قبول الطلاب في هذه المـدارس. وفـي السنوات الأخيرة، استغلَّ بعض رجال الأعمال هذا النظام، حيث قـاموا بفـتح مدارس مستقلَّة بهدف الربح، مما يُتيح لهم توظيف معلِّمين بـأجور أقـلَّ مـن معلِّمي المدارس الحكومية. والجدير بالذِّكر أن كثيرًا من المعلِّمين في المدارس المستقلَّة لا يتمتَّعون بحماية نقابية، على عكس المعلِّمين في المدارس التقليديـة، الذين ينتمون لنقابة اتحاد المعلِّمين، التي تعمل على حمايـة حقـوقهم، وترفـع القضايا ضد مجلس التعليم عند الضرورة[285]. ويُوجـد تفـاوت كبيـر بـين المختصين في مجال التعليم حول المدارس المستقلَّة، فبينما يرى الـبعض أنهـا تُعزِّز المنافسة، وتجبر المدارس التقليدية على تحسين أوضاعها، يرى آخـرون أنها ستُدمِّر التعليم إذا كان الهدف منها تحقيق الربح على حساب جودة التعليم.

تُوجد المدارس المستقلَّة في 43 ولاية أمريكية ومقاطعـة كولومبيـا، ويميـل المستثمرون إلى فتح مدارسهم في المدن الكبيرة؛ لضمان توافر عدد كافٍ مـن الطلاب، ولا شكَّ أن تجنُّب فتح المدارس المستقلَّة في المناطق الريفية يعود لقلَّة عدد الطلاب، مما يُؤدِّي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، حيث يتمركز معظم هـذه

المدارس في جنوب وغرب الولايات المتحدة، حيث يتجاوز عدد الطلاب في المدارس المستقلَّة الثلاثة ملايين طالب يدرسون في حوالي 7500 مدرسة مستقلَّة من أصل 49 مليون طالب في المدارس التقليدية، والعدد في تزايد مستمر نظرًا لحداثة هذه المدارس مقارنة بالمدارس الحكومية التقليدية التي بدأت في الانتشار في القرن التاسع عشر.

وبسبب تمركز المدارس المستقلَّة في المدن الكبيرة، تختلف ديمغرافية الطلاب فيها بشكل كبير عن المدارس التقليدية، حيث يزيد عدد الطلاب من الأعراق غير البيضاء، مثل السود والمكسيكيين، بشكل ملحوظ في المدارس المستقلَّة. وتختلف نتائج الدراسات حول أداء الطلاب في المدارس المستقلَّة مقارنة بالتقليدية، حيث أشارت بعض الدراسات إلى تفوُّق طلاب المدارس المستقلَّة في الرياضيات والقراءة، بينما أرجع بعضُ الباحثين هذا التفوُّق إلى أنَّ المدارس المستقلَّة تختار طلابها بعناية، على عكس المدارس التقليدية التي تقبل جميع الطلاب دون تمييز.

أكبر المنظمات التي تُدير وتُشغل المدارس المستقلَّة:

اسم المنظمة	عدد المدارس التي تُشرف عليها	عدد الطلاب
مؤسسةKIPP	214	111,766
مدارس IDEA العامة	129	72,347
مدارس هارموني العامة	58	36,728
مدارس Imagine	51	25,548
مدارس ليجاسي التقليدية	27	25,216
حلول التعليمResponsive Education	91	23,928
أكاديميات Great Hearts	33	22,804

عدد الطلاب	عدد المدارس التي تُشرف عليها	اسم المنظمة
22,183	43	تعليم Uplift
20,836	34	شبكة Success Charter
20,538	33	اتحاد التعليم الأمريكي الدولي المعروف باسم القيادة الدولية لتكساس
19,883	31	مدارس BASIS Charter
19,545[286]	36	مدارس Uncommon

قضايا تُواجه المدارس المستقلَّة:

ديمغرافية الطلاب:

تتعرَّض المدارس المستقلَّة في الولايات المتحدة للعديد من الاتهامات والتشكيك، ومن ضمنها: أن هذا النوع من المدارس يُعيد الفصل العنصري في المدارس بعد عقود من إنهاء أثر قضية بروان لعام 1954م، والتي حكمت المحكمة العليا بعد شرعية الفصل بناءً على العرق في المرافق العامة ومن ضمنها المدارس. وتختلف نِسَب التوزيع الديمغرافي والعرقي للطلاب بين المدارس العامة التقليدية والمدارس المستقلَّة والتي تموَّل معظمها بشكل كامل من الحكومة، حتى أدَّى لتصنيفها أنها مدارس عامة في الولايات المتحدة. وتمثِّل هذه القضية نقطة هامة كونها ترتبط بتاريخ طويل من العنصرية عاشتها البلاد لعقود طويلة بعد نهاية الحرب الأهلية في عام 1865م، والتي كان من أسبابها الرئيسة نِيَّة الرئيس المقتول إبراهيم لنكن لتحرير العبيد، وهو ما تم بعد نهاية الحرب الأهلية، ولكن حتى في ظلِّ تجريم العبودية في البلاد استمرَّتْ ممارسات عنصرية تفصل بين البيض وغيرهم من العرقيات المختلفة في معظم الولايات، فكانت هناك مدارس ومرافق خاصة بالبيض وأخرى أقل جودة مخصَّصة للسود والسكان الأصليين حتى صدور قرار المحكمة لعليا بقضية براون لعام 1954م.

وفي المدارس العامة التقليدية لا يزال العرق الأبيض يُشكِّل الأغلبية بين صفوف الطلاب رغم انخفاض النسبة عامًا بعد آخر؛ بسبب انخفاض عدد المواليد من جهة وزيادة أعداد الأقليات من جهة أخرى، خاصة من العرق الهسبانك مِمَّن يتحدَّثون الإسبانية، وهم غالبًا من السكان الأصليين لدول القارة الأمريكية الشمالية والجنوبية، وهم يتحدَّثون الإسبانية كون أن إسبانيا احتلَّتْ معظم تلك الدول، وفرضت اللغة الإسبانية عليهم، فأصبحت اللغة الرسمية لهم، ومعظم هؤلاء المنتمين لهذه العرقية يعيشون في الولايات المتحدة بطُرُق غير قانونية، لكن تضمن القوانين الحقَّ لأبنائهم في التعلُّم في المدارس العامة فقط دون الجامعات، وهي نقطة جدلية في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة.

وفي عام 2022 شكَّل الطلاب من العرقية البيضاء 44% من نسبة المدارس العامة التقليدية مقابل 16% في المدارس المستقلَّة، بينما شكَّل الطلاب الهسبنك 29% من إجمالي الطلاب مقابل حوالي 46% في المدارس المستقلَّة، فيما شكَّل الطلاب من العرقية السوداء ما نسبته 15% في المدارس التقليدية العامة وأكثر من 29% في المدارس المستقلَّة، فيما أن الطلاب من أصول آسيوية تقترب النسبة من التساوي بين تمثيلهم في المدارس العامة والمدارس المستقلة بنسبة تقترب من 5% لكلٍّ من النوعين من المدارس[287].

ويرجع السبب الرئيس لتفاوت النِّسَب إلى أنَّ العائلات من العرقية البيضاء غالبًا ما يكون وضعهم التعليمي والاقتصادي أفضل من غيرهم من العرقيات الأخرى؛ لذلك يُفضِّلون العيش في الضواحي، وليس المدن الكبيرة التي تتميَّز بجودة الخدمات وارتفاع مستوى الخدمات التعليمية في المدار س العامة، بينما يُعاني نسبة كبيرة من العائلات من العرقية السوداء أو من أُصول الهسبنك إلى العيش في المدن الكبيرة في أحياء فقيرة فيها كثافة سكانية عالية، وهي ما تستهدفه

المدارس المستقلَّة، حيث تُفتح في المدن المكتظَّة؛ لضمان وجود عدد كبير من الطلاب يضمن استمراريتها، ويعتقد كثير من الأهالي أن المدارس المستقلَّة هي خيار تعليمي أفضل من التقليدي؛ نظرًا لقيام المدارس المستقلَّة بحملات إعلامية، بعكس المدارس التقليدية التي لا تُسوِّق لنفسها كثيرًا، وهو ما ساهم في ارتفاع الإقبال على المدارس المستقلَّة، بل اضطرَّتِ المدراس المستقلَّة لإجراء قرعات عامة لاختيار الطلاب الجدد؛ نظرًا لأن العرض أقلُّ من الطلب. ويُلخِّص الجدول الآتي نسبة الديمغرافية لطلاب المدارس المستقلَّة.

السنة الدراسية	نسبة الطلاب البيض	نسبة الطلاب من أصل إسباني	نسبة الطلاب السود	نسبة الطلاب الآسيويين
2007-08	20.0%	38.6%	36.8%	3.1%
2008-09	19.9%	38.3%	36.6%	3.1%
2009-10	18.1%	40.2%	36.8%	3.0%
2010-11	17.0%	38.0%	37.5%	2.7%
2011-12	16.8%	40.0%	36.8%	3.2%
2012-13	16.2%	41.0%	36.1%	3.5%
2013-14	16.7%	41.5%	35.4%	3.3%
2014-15	17.3%	41.5%	34.2%	3.8%
2015-16	16.6%	43.3%	33.2%	3.8%
2016-17	16.0%	44.1%	32.7%	3.9%
2017-18	16.5%	45.2%	30.8%	3.9%
2018-19	18.7%	39.0%	34.8%	4.0%
2019-20	17.0%	41.5%	33.7%	4.1%
2020-21	15.7%	45.4%	31.0%	4.3%
2021-22	16.2%	46.0%	29.4%	4.2%[288]

حقوق الشواذ:

من القضايا الحديثة على الساحة التعليمية، وبعد تحصيل حقوق الأشخاص الشواذ في الولايات المتحدة، انتشرت ظاهرة المتحوِّلين جنسيًّا من المعلمين والإداريين وكذلك الطلاب في المدارس العامة، وفي ظلِّ ارتفاع أصوات

الحقوقيين المدافعين عن هذه الفئة الشاذة واستغلال السياسيين والمؤثِّرين لقضية ما يُسمَّوْن بالمثليين، أصبح التحدُّث بشيء سلبي أو طرح رأي مضاد قد يقود إلى مُشكلات كبيرة، وهذا يشمل المدارس أيضًا، حيث تجد إدارة المقاطعة التعليمية في وضع حرج اذا ما قامت بطرح وظائف جديدة تبعها عدم توظيف معلمين او اداريين شواذ خشية من استغلال هؤلاء الشواذ وربط عدم توظيفهم بتوجههم الجنسي مما يصنف كجريمة تمييز وهي مخالفة للقانون وقد يترتب عليها جزاءات اذا لم يكن مكتب التعليم لديه إثباتات تثبت تميز الاسوياء عليهم مهنيا او تعليميا. وعلى الصعيد الطلابي تواجه المدارس مشكلةً في المسابقات الرياضية التي تُعتبر مهمَّة في مُؤسَّسات التعليم الأمريكية، فقد يُشارك أحد المتحوِّلين من الذكور في مُسابقات للإناث دون قُدرة المدرسة على التدخُّل؛ خشية مسائلات قانونية، وهذا من شأنه أن يُؤدِّي إلى تفوُّق الطلاب المتحوِّلين وإحراز الفوز في المسابقات الرياضية على الإناث؛ بسبب اختلاف التكوين الجسماني. وأيضًا من القضايا المرتبطة بالطلبة الشواذ والمتحوِّلين مسألة استخدام دورات المياه، حيث يخشى أولياء الأمور على بناتهم من استخدام دورات المياه بسبب استخدام الطلاب المتحوِّلين جنسيًّا دورات مياه تختلف عن جنسهم الحقيقي؛ مِمَّا يقود للتحرُّشات الجنسية. وقد قامت بعض المدارس ببناء حمامات خاصة غير محدَّدة الجنس لحلِّ هذه الإشكالية، كما يتعرَّض الطلاب المتحوِّلون جنسيًّا والشواذ لنسب أكبر من التنمُّر في المدارس العامة[289].

حوادث القتل الجماعي في المدارس:

لا يكاد يمرُّ عامٌ دراسي بدون حدوث مجازر طلابية سواء في المدارس أو الجامعات؛ بسبب استخدام الأسلحة النارية، ومن أحدث المجازر ما حدث في عام 2022 في مدرسة ابتدائية في مدينة أوفلد في تكساس، حيث قام طالب في المرحلة الثانوية يُدعى سلفادور راموس بفتح النار بالمدرسة الابتدائية، وقام بقتل 19 طفلًا واثنين من أعضاء هيئة التدريس مع إصابات أخرى. وتُعدُّ حادثة عام

1840 من أوّل حوادث إطلاق النار في المؤسَّسات التعليمية الأمريكية، وتحديدًا في جامعة فرجينيا، حيث قتل طالبٌ جامعي في تخصُّص القانون أحد أساتذته، وقتل طالبٌ في ولاية كنتاكي مدير مدرسته بطلقة نارية في عام 1853؛ بسبب عقاب المدير لأخيه الأصغر في يوم سبق يوم القتل. وفي عام 1856 قتل مدير مدرسة تلميذًا مُشاغِبًا بعد ضرب مُبرِّح؛ بسبب عدم طاعة التلميذ لمدير المدرسة بعد نصحه بعدم العبث بإحدى عشش الطيور، لكنَّ التلميذ المشاغب لم يستمع للمدير، وقتل إحدى الطيور مِمَّا جعل مدير المدير يشتاط غضبًا على التلميذ، ويُبرحه ضربًا وخنقًا حتى تُوفِّي الصغير، ولَمَّا عرف والد الطفل الخبر ذهب للمدرسة وقتل المدير بواسطة مسدس شخصي. وفي عام 1898 قام مجموعة من المراهقين بإيذاء تلميذ خلال معرض مدرسي في ولاية فيرجينيا، وعندما حاول المدرِّس الدفاع عن تلميذه، قام أحد أفراد هذه المجموعة بإخراج المسدس وقتل المدرس وخمسة آخرين في المعرض المدرسي. ومن أبرز حالات إطلاق النار في المدارس الأمريكية الحوادث التالية: في عام 1999 قام طالب بالمرحلة الثانوية في ولاية كولورادو بقتل 13 من زملائه ثم قتل نفسه. وأيضًا في عام 2012 قام شخص مختلٌّ عقليًّا بقتل 28 تلميذًا ومعلِّم في مدرسة ابتدائية في ولاية كونيكتيكت. وفي عام 2018 قام شخص بقتل 17 طالبًا ومدرِّس في مدرسة ثانوية في فلوريدا. وتختلف أسباب حوادث استخدام الأسلحة النارية في المدارس؛ منها سهولة الحصول على الأسلحة النارية وانتشارها، وكذلك تعرُّض الأشخاص مِمَّن يقومون باستخدام الأسلحة للتنمُّر، أو وجود اختلالات نفسية. ومهما اختلفت الدوافع تبقى جرائم القتل الجماعي في المدارس من أهم التحديات التي يُعاني منها التعليم العام في البلاد[290].

التفاوت بين الأجور بين الجنسين:

من القضايا الساخنة في الساحة التعليمية في الولايات المتحدة الفروق بين دخل الذكور والإناث العاملين في قطاع التعليم، وقد كان من الشائع تفاوت الأجــور بين الرجل والأنثى، حتى بين مَن يعملون في نفس المهنة قبل قــانون الحقــوق المدنية لعام 1964 والذي ساوى بين الأجور للجنسين. وتشغل المــرأة معظــم مقاعد التدريس بنسبة كبيرة، حيث تُمثِّل أكثر من 78%، بينما لا يُشكِّل الرجــل إلا 24% تقريبًا من مجموع المعلِّمين في المدارس المموَّلة حكوميًّا للعام 2018، لكنَّ المعادلة تنقلب رأسًا على عقب عند النظر في إحصائيات المناصب القيادية في مجال التعليم العام، وبشكل غير مُنسجم مع المسار الطبيعي، فقد ذكر مركز الأبحاث التربوي الوطني أنَّ نِسبة النساء العاملات بوظيفة **(مدير مدرسة)** فقط 54% مُقابل 46 % للرجال في نفس العام المذكور. وتجدر الإشــارة إلــى أنَّ متوسِّط رواتب مُديري المدارس يُمثِّل تقريبًا ضــعف رواتــب المعلِّمــين فــي المدارس الأمريكية، فعلى سبيل المثال إذا كان متوسِّط أجر المــدرِّس خمســين ألف دولار سنويًّا فإنَّ المدير يحصل على مئة ألف دولار سنويًّا. ويتمُّ تنصــيب مُديري المدارس في العادة من قِبَل مُراقب التعليم في المنطقــة، وقــد ذكــرت إحصائيات وزارة العمل أنَّ وسيط راتب مدير المدرسة ســنويًّا (القيمــة بــين الأعلى والأدنى) لعام 2017 يبلغ 300,94 دولار، بينما بلغ متوسِّــط راتــب المدرس 950,58 دولار سنويًّا، تُقسم بشكل شهري. وأيضًا تقلُّ نِســبة تواجُــد النساء في وظائف مدير التعليم أو مساعد مدير التعليم، حيث إنَّ الرجال يشغلون أكثر من 73% من نِسَب الوظائف القيادية في مجالس التعليم، ويتقاضون أجورًا عالية، وهو ما يُبرر تفاوت الدخل بين الرجال والنســاء فــي قطــاع التعلــيم العام[291].

العدالة الاجتماعية في تمويل المدارس العامة:

يُعدُّ التمويل من أهمِّ التحديات التي تُواجه المدارس العامة الأمريكية، وتمويل المدارس العامة يكون من أموال دافعي الضرائب من ثلاث جهات حكومية: الأولى: الحكومة الفيدرالية في واشنطن، الثانية: حكومات الولايات والتي يبلغ عددها 50 ولاية إضافة لمقاطعة كولمبيا، والجهة الثالثة: السلطات المحلية التي تتبع لها مقاطعة التعليم. وتختلف قيمة ونِسَب التمويل بين الجهات الثلاث من منطقة تعليمية إلى أخرى، ولكن بشكل عام تأتي الأموال الأكثر من قِبَل الولاية، وهي أموال ضرائب القيمة المضافة على المشتريات وضرائب الدخل مع بعض الضرائب على القطاعات، وتُساهم كذلك الحكومة الفيدرالية بجزءٍ جيد من ميزانية المدرسة خصوصًا في تمويل برامج التربية الخاصة وبرامج تعليم اللغة لغير الناطقين بها، ويتراوح الدعم الفيدرالي حسب معايير مُعيَّنة، ويُسهم تقريبًا بنسبة بين 8 إلى 15 في المئة من ميزانية المدارس الحكومية. كما تُساهم حكومة المقاطعات بجزءٍ كبير من ميزانيات المدارس، وتأتي تلك الأموال من الضرائب السنويَّة المتحصَّلة من الضرائب على عقارات السكان في المقاطعات، ويزداد الصرف على المدارس العامة عامًا بعد عامٍ بشكل مُطَّرد، وقد بلغ إجمالي ما أُنفق على مدارس التعليم العام حوالي 762 مليار دولار لعام 2018 /2019، وتزداد النفقات بسرعة كلَّ عام. وفي نفس العام الأكاديمي المذكور أنفقت الحكومة المركزية قرابة 63 مليار دولار على دعم بعض البرامج في المدارس العامة مثل برامج تعليم الطلاب ذوي الإعاقة، بينما تتحمَّل حكومات الولايات وحكومات المقاطعات الجزء الأكبر من نفقات التعليم، وقد بلغ مجموع ما أنفقته حكومات الولايات على المدارس الحكومية للعام المذكور حوالي 371 مليار دولار، بينما تجاوز مجموع ما أنفقته سُلطات المقاطعات قرابة 361 مليار دولار؛ لتوفير التعليم المجاني للأطفال. ويبلغ متوسِّط الإنفاق على الطالب الأمريكي في المدارس العامة للعام 2018/ 2019 م حوالي 14891 دولار

سنويًّا، وتختلف النسبة من ولاية إلى أخرى، حيث يُنفَق على التلميذ في ولايــة نيويورك مبلغ يتجاوز الــ 20 ألفاً، بينما يكون متوسِّط تكلفة تعلُّم التلميــذ فــي ولاية أيداهو أقلَّ من 9000 دولار سنويًّا. كما تختلف أجور المعلِّمين والإداريين بحسب المكان الجغرافي، فلا يُوجد نظام أو سُلَّم رواتب محدَّد لرواتب العاملين في القطاع التعليمي الأمريكي[292].

وتستقبل المدارس الحكومية في جميع الأحياء والمناطق في ولاية ما نفس القدر من التمويل من واشنطن والحكومات المحلية تقريبًا حسب عدد التلاميذ وعــدد البرامج التعليمية المموَّلة فيدراليًّا، مثل التربية الخاصة وتعليم الأطفــال غيــر الناطقين باللغة الإنجليزية كلغة أولى، لكنَّ التبايُن يكون في قدر التمويل القــادم من النطاق المحلِّي أو السلطات المحلية، وليس في نطاق الولايــة أو الحكومــة المركزية، لذلك يكون هناك تبايُن كبير في إيرادات المدارس بحسب المقاطعــة التعليمية؛ ففي المدارس التي تقع في مقاطعات يكون فيها الفقر مُنتشرًا تُعــاني إدارة المقاطعات التعليمية والمدارس التابعة لها من قلَّة تنفيذ العديد من البرامج؛ مما يُؤثِّر على جودة الخدمات التعليمية، بعكس المدارس في المقاطعات الغنيــة التي يكون للمدارس فيها إيرادات أعلى، وتكون المدارس أكثر قدرة على توفير برامج تعليمية وإثرائية؛ مِمَّا يُحسِّن جودة الخدمات التعليمية وغير التعليمية، وقد يقود ذلك لتفاوت كبير بين الأطفال الأثرياء والفقــراء، ويُــؤثِّر فــي العدالــة الاجتماعية في التعليم، وهي من القضايا الهامة في التعليم الأمريكي[293].

الفصل الخامس عشر

تحولات إدارة المناطق التعليمية: رؤية مستقبلية ودروس من التجربة الأمريكية

يسعى هذا الفصل إلى استشراف مستقبل إدارة المناطق التعليمية والمدارس العامة التابعة لها في ضوء المتغيرات الحالية، حيث يمكن التنبؤ بالمستقبل المنظور للتعليم الأمريكي –والله أعلم–، وقد استُند إلى أبحاث وتقارير صادرة عن بيوت الخبرة في التوقعات المستقبلية. وهناك اتجاهات تبدو واضحة لمستقبل التعليم العام في الولايات المتحدة، مثل: زيادة التدخلات الحكومية في القرارات التعليمية، والتوجه نحو مركزية التعليم، وكذلك الاعتماد على التقنيات الحديثة، والتوجه نحو الاهتمام بدراسة الرياضيات والعلوم واللغة والمواد المرتبطة بصناعة الروبوتات ومكونات الذكاء الاصطناعي. وقد ناقش هذا الفصل بعض التوقعات المستقبلية للتعليم العام، وكذلك تناول الجزء الثاني من هذا الكتاب الدروس المستخلصة من التجربة الأمريكية في إدارة المناطق التعليمية وسبل الاستفادة منها في قطاع التعليم في الدول العربية.

أ: التوقعات المستقبلية للتعليم العام

الاتجاه نحو مركزية التعليم

لطالما تميزت إدارة التعليم في الولايات المتحدة بعدم المركزية وتمتعها بالكثير من الصلاحيات على مستوى المناطق التعليمية، ولكن هذه الميزة قد تختفي بصورة كبيرة في المستقبل في ظل العديد من المتغيرات التي حدثت في الماضي القريب، التي من المتوقع أن تزداد تأثيرًا في المستقبل. ومن المرجح أن تتقلص اللامركزية بصورة كبيرة في التعليم؛ بسبب عدة متغيرات منها زيادة التدخلات الحكومية في الشأن التعليمي سواء من المستوى الفيدرالي أو مستوى

الولايات بصورة غير مسبوقة. هذه التدخلات أثرت وستؤثر في عمــل إدارات المناطق التعليمية وصلاحياتها، ومن تلك التدخلات وضع العديد من المعايير في المناهج التعليمية على مستوى الولايات، وهي معايير لم تكن موجودة في العقود الماضية، بل استُحدثت أخيرًا في معظم الولايات بعد قانون "لا طالب يتخلف عن الركب" لعام 2001م. وازدادت صرامة هذه المعــايير، ممــا أفقــد المــدارس وإدارات المناطق التعليمية القدرة على تصميم مناهجها بصورة تتناســب مــع توجهاتها. وهذا يُعدّ جزءًا من تقليص اللامركزية.

كذلك، هناك الاختبارات الموحدة التي تفرضها الولايات، وهي أيضًا تحد مــن قدرة المدارس على إحداث تغييرات كبيرة في المناهج، حيث تعتمد الأسئلة على المحتويات المحددة في الكتب المدرسية. وبسبب ذلك، تضطر المــدارس إلــى مواكبة التغيرات في المناهج، حتى وإن لم تكن مقتنعة بها، بل لجئت العديد من إدارات المناطق التعليمية للتعاقد مع شركات طباعة الكتب الدراســية الكبــرى، التي يبلغ رأسمالها المليارات مما يقدم لفقدان المزيد من الصــلاحيات المحليــة على المناهج، وهي من أهم المزايا للنظام التعليمي الأمريكي.

ومن أشكال فقدان اللامركزية أيضًا ما يتعلق بالاعتمادات المدرسية التي تُمــنح غالبًا من مجلس التعليم في الولاية، حيث تعتمد بصورة كبيــرة علــى معــايير متشابهة إلى حد كبير، حتى وإن لم يُصرّح بذلك بشكل علني. لكن فــي نهايــة المطاف، يتوجب على المدارس اتباع ممارسات محددة للحصول على الاعتماد المدرسي، مما يقلل من اللامركزية في التعليم. إضافة إلى ذلك، أسهم انتشــار القوانين الكثيرة، سواء على المستوى الفيدرالي أو مستوى الولايات، في التأثير في التعليم والموارد البشرية في المدارس. هذه القوانين فرضــت الكثيــر مــن التغيرات في الممارسات المدرسية؛ مما قلص من صلاحيات المدارس وقدرتها

على اتخاذ القرارات بصورة مستقلة، وهذا يجعلها أكثر عرضة للتوجه نحو مركزية التعليم بصورة غير مسبوقة.

وتختلف وجهات النظر حول مركزية التعليم، فهناك من يدعو إلى أهمية المركزية، خصوصًا فيما يتعلق بالمناهج الوطنية، ويرى أن الوقت قد حان للمدارس الحكومية في الولايات المتحدة لاتخاذ نهج المناهج الوطنية كما هو الحال في دول أخرى. ويرى هؤلاء أن الولايات لم تعد كما كانت سابقًا كيانًا مستقلًا يتبع اتحادًا فيدراليًا واحدًا، بل أصبحت كيانًا واحدًا على المستوى الوطني، وبالتالي ينبغي أن تكون هناك مناهج وطنية موحدة. في المقابل، هناك وجهة نظر معارضة لهذا التوجه وترى أن ما أسهم في تحقيق الولايات المتحدة لمكانة كبيرة في التعليم والبحث العلمي وحتى الاقتصادي يرجع إلى تبنيها سياسة اللامركزية. وبصورة عامة من المتوقع أن يشهد المستقبل القريب تراجعًا في اللامركزية وانتشارًا أكبر للنمط المركزي في التعليم في الولايات المتحدة خلال العقود الخمسة المقبلة، والله أعلم.

دمج المناطق التعليمية

تشهد نسبة إدارات المناطق التعليمية انخفاضات كبيرة غير مسبوقة، فقد انخفضت بصورة ملحوظة؛ نظرًا إلى عدة تنظيمات إدارية متعلقة بكفاءة الإنفاق وإدارة المناطق التعليمية. لذلك، من المتوقع أن تقل أعداد المناطق التعليمية، خاصة وأن الكثير من الأمور على مستوى الولايات أصبحت شبه موحدة فيما يتعلق بالقوانين والممارسات ومعايير المناهج وسياسات التوظيف، وكذلك فيما يتعلق بانتخابات المجالس. أصبحت لكل ولاية أنظمة موحدة في هذه الجوانب، إضافة إلى شروط موحدة فيما يتعلق برخص المعلمين ورخص قيادات التعليم، وسياسات التمويل أصبحت متشابهة إلى حد كبير. ويبين الجدول الآتي انخفاض

المناطق التعليمية بصورة حادة خلال العقود السابقة، ومن المتوقع مواصلة تلك الانخفاضات.

ويُلخِّص الجدول الآتي عدد مجالس المدارس خلال فترة ما بين عــامي 1939 إلى 2019:

العام الدراسي	عدد مجالس المدارس العامَّة
1939-40	117108
1949-50	83718
1959-60	40520
1961-62	35676
1970-71	17995
1980-81	15912
1990-91	15358
(294)2000-01	14859
2009-10	13625
2010-11	13588

ويعتقد بعض الخبراء أنه لم يعد هناك داعٍ لوجود عدد كبيــر مــن المنــاطق التعليمية، مما يستدعي تقليص عدد مديري المناطق التعليمية ومكاتــب التعلــيم التي تشرف على عدد من المدارس، حيث يُعدّ هذا الأمر غير متوافق مع كفاءة الإنفاق. هناك توجه في العقود الماضية ومن المتوقع أن يســتمر، نحــو دمــج المناطق التعليمية مع بعضها البعض لتحقيق الكفاءة في الإنفاق وتقليل الحاجــة إلى هذه الهيئات الإدارية. في الوقت ذاته، هناك وجهات نظر متباينــة حــول تقليص عدد المناطق التعليمية. فهناك نسبة كبيرة من المؤيدين لفكرة أن مجالس التعليم يجب أن تكون لديها المزيد من الاســتقلالية والصــلاحيات، وأن مــن الضروري بقاء هذه المجالس وتوزيع الصلاحيات بينها لتخدم المدارس بصورة

أفضل. بينما يرى آخرون أن دمج المناطق التعليمية قد يكون له آثار إيجابية من حيث تقليل الإنفاق، خاصة أن هناك مناطق تعليمية صغيرة جدًا، لا يتجاوز عدد طلابها ألف طالب. ويعتقد البعض أن حجم المقاطعة التعليمية إذا كان أقل من الحد المطلوب، فقد تكون هناك آثار سلبية في الطلاب.

ازدياد تدخل واشنطن

شهدت العقود الماضية زيادة ملحوظة في تدخلات واشنطن، خصوصًا من السلطة التشريعية المتمثلة في الكونغرس والسلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة الأمريكية في الشؤون التعليمية، ومن المتوقع أن تكون هناك المزيد من التدخلات في المستقبل المنظور تسهم في تغيير المشهد التعليمي في المدارس العامة. ومن منظور تاريخي، كانت قضايا التعليم مرتبطة بالولايات، وكان التعليم شأنًا داخليًا لكل ولاية، حيث إن الدستور الأمريكي لا يضمن حق التعلم أو توفير المدارس المجانية للمواطنين. ولكن هناك مواد دستورية في الولايات الخمسين جميعها ومقاطعة كولومبيا التي تقع في واشنطن، تضمن توفير التعليم المجاني. وعلى الرغم من ذلك، شهدنا زيادة في وتيرة القوانين الفيدرالية المرتبطة بالتعليم منذ السبعينيات من القرن الماضي والمرتبط تطبيقها بمخصصات مالية ضخمة لتشجيع المدارس على تطبيقها بسرعة وكفاءة، واستمرت وتيرة هذه القوانين في الارتفاع عامًا بعد عام، وأصبحت أكثر صرامة. على سبيل المثال، جرى التدخل في إغلاق بعض المدارس العامة نتيجة تدني تحصيل التلاميذ بناءً على قانون بوش 2001م، الذي استُبدل بقانون "كل طالب ينجح" الذي أقره الرئيس أوباما في عام 2015. ومن المتوقع أيضًا أن تستمر تدخلات الهيئات الفيدرالية في الشؤون التعليمية في المستقبل، في ظل انحصار اللامركزية التي من المتوقع أن تتراجع بصورة كبيرة، خصوصًا مع الدعم الفيدرالي الكبير للمدارس بصورة غير مسبوقة، الذي من المتوقع أن يزداد في الفترات القادمة. كذلك، من المتوقع أن تؤدي وزارة التعليم على

المستوى الفيدرالي دورًا أكثر فاعلية في الإشراف على المدارس بصورة مباشرة وأكثر تأثيرًا في العقود القادمة؛ مما قد يؤدي إلى تحول التعليم إلى نظام أكثر مركزية.

تمويل المدارس في القرن الحادي والعشرين

تعتمد المدارس العامة والجهات المشرفة عليها في إدارة المنطقة التعليمية على أموال دافعي الضرائب من مستويات تنظيمية وحكومية مختلفة. فهناك تمويل فيدرالي، وتمويل على مستوى الولاية، وتمويل من السلطات المحلية. وبصورة عامة، وبسبب ارتفاع التضخم من جهة، وأيضًا وجود إشكاليات تتعلق بالضرائب والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة من جهة أخرى، بدأت تظهر تحديات في تمويل التعليم، على الرغم من أن الولايات المتحدة تُعدّ الاقتصاد الأول في العالم، إلا أنها فقدت الكثير في العقود الماضية فيما يتعلق بالضرائب المرتبطة بالمصانع والأعمال التجارية. فقد انتقلت العديد من المصانع إلى خارج الولايات المتحدة لعدة أسباب، مما أدى إلى تشوهات كبيرة في القطاع الاقتصادي الأمريكي، كما أن كثيرًا من رجال الأعمال وأصحاب الأموال الضخمة يتهربون من دفع ضرائب الدخل بطرق قانونية وغير قانونية، ويتوقع أن يواجه الاقتصاد الأمريكي مشكلات كبرى؛ مما يؤثر في إيرادات الحكومة من الضرائب.

وبسبب هذه التغيرات الاقتصادية، هناك من يعتقد أن الاعتماد على أموال دافعي الضرائب في تمويل المدارس العامة قد لا يكون خيارًا مناسبًا في المستقبل. هناك ضرورة لتنويع مصادر تمويل التعليم، وعدم الاعتماد فقط على الضرائب؛ وذلك بسبب زيادة الأسعار والتضخم من جهة، وانخفاض الإيرادات الضريبية من جهة أخرى، خاصة في ظل ارتفاع نسبة الفقر، والاستقطاعات الضريبية، وازدياد العمالة غير النظامية التي لا تدفع الضرائب نتيجة للهجرة غير

القانونية. كما تسهم انخفاض قيمة العقارات التي تؤدي إلى انخفاض إيـــرادات الضرائب على المدى البعيد، مما يهدد تمويل بعض المدارس. وقد بدأت بعض المدارس بالفعل في تقليص برامج معينة، مثل: برامج تعلم اللغات والموســـيقى وتوجيه الموارد إلى برامج أكثر فائدة بسبب قلة الإيرادات. مـــن المتوقـــع أن يحدث تغيير في سياسات تمويل المدارس بحيث يعتمد على مصادر غير تقليدية إلى جانب أموال دافعي الضرائب.

ارتفاع وتيرة الخصخصة:

يمكن استشراف واقع المدارس العامة من المشهد التعليمي في الولايات المتحدة مع التوجه السريع نحو خصخصة التعليم في العديد مـــن المنـــاطق التعليميـــة، وتحولها من المدارس العامة التقليدية إلى مدارس مستقلة ذاتية الإدارة أو زيادة برامج القسائم التعليمية. هذه القسائم تتيح للكثير من المواطنين إرســـال أبنـــائهم للمدارس الخاصة مقابل ضمانات حكومية تتعهد بها السلطات الرسمية بتســـديد كامل مبالغ الرسوم الدراسية للمدارس الخاصة. ويعتقد الكثيرون أن الخصخصة هي الحل الأمثل للتغلب على العديد من العقبات التي تواجه المـــدارس العامـــة، مثل: سيطرة نقابات المعلمين عليها، وعدم قدرتها على اتخاذ قرارات صارمة، إضافة إلى ارتفاع الإنفاق. فالأجور في المدارس العامة غالبًا ما تكون مرتفعـــة مقارنةً بالمدارس الخاصة؛ مما يعزز التوجه نحو زيادة بـــرامج الخصخصـــة، خاصة في الولايات التي تميل إلى هذا التوجه، مثل: الولايـــات ذات الأغلبيـــة الجمهورية التي تدعم خصخصة التعليم.

توجد علاقة بين السياسة والتعليم والجودة في قضايا التعليم. وكما هو معلـــوم، فإن التعليم هو الحلقة الأضعف التـــي تتـــأثر كثيـــرًا بالأوضـــاع الاقتصـــادية والسياسية. لذلك، من المتوقع أن تزداد وتيرة الخصخصة، بما في ذلك المدارس المستقلة وبرامج القسائم التعليمية في المستقبل القريب. على سبيل المثال، ولاية

نيويورك تشهد توسعًا كبيرًا في برامج القسائم التعليمية بصورة غير مسبوقة، وأيضًا هناك ارتفاع في أعداد المدارس المستقلة خلال العقود الماضية، والمتوقع أن تستمر في الازدياد. وتتميز المدارس المستقلة بأنها معفاة من العديد من الشروط التي تُفرض على المدارس العامة، خصوصًا ما يتعلق بنقابات المعلمين. حيث إن معظم معلمي المدارس المستقلة ليسوا أعضاء في النقابات؛ مما يجعلهم عرضة للاستغلال من إدارات المدارس المستقلة. ورغم ذلك، فإن هؤلاء المعلمين يتلقون أجورًا أقل ويتمتعون بحقوق أقل، مما يجعلهم أكثر كفاءة من الناحية الإنفاقية. ونوقش هذا الموضوع في سياق الفصول الماضية، ويتوقع أن يستمر النقاش حوله في المستقبل؛ نظرًا إلى تزايد أهميته وتأثيره في النظام التعليمي.

التركيز على البعد العالمي

من المتوقع ازدياد اهتمام الولايات المتحدة بالمنظور العالمي للتنافسية، فلم يعد التنافس في التعليم مقتصرًا على الولايات فقط دون الاهتمام بما يحدث خارج الولايات المتحدة، لكونها دولة متطورة وتتمتع بالعديد من ممارسات المنظمات المتعلمة. ولكن بصورة عامة، هناك توجه عالمي نحو تطوير التعليم ما قبل الجامعي. وبالرغم من أن التعليم العالي في الولايات المتحدة متطور جدًا على المستوى العالمي، إلا أن التعليم ما قبل الجامعي يظل محط العديد من التساؤلات. في الوقت الحالي، نلاحظ اهتمامًا متزايدًا بالمنظور العالمي، من خلال دراسة تجارب الدول الأخرى، مثل: فنلندا وشنغهاي، إضافة إلى تجارب المدارس الجنوبية في الولايات المتحدة نفسها. دراسة هذه التجارب تمهد لزيادة اهتمام الولايات المتحدة بالمنظور العالمي في مجال التعليم. كما أن هناك اهتمامًا متزايدًا بالاختبارات الدولية في هذا الجانب، مما يشير إلى وجود أهداف مستقبلية لإعداد الطالب للقرن الحادي والعشرين وفق معايير دولية، وليس وفق المعايير الأمريكية التقليدية كما كان الحال في السابق.

الاهتمام ببرامج الطفولة المبكرة

تشهد الساحة التعليمية حراكًا غير مسبوق في التسويق لأهمية برامج الطفولة المبكرة في الولايات المتحدة، حيث لا يزال الإقبال عليها أقل مقارنة بالدول المتقدمة. لذلك، من المتوقع مستقبلًا زيادة التحاق الطلاب في مراحل ما قبل المدرسة، وفي السنوات المبكرة من أعمارهم لتحضيرهم جيدًا للتعامل مع متطلبات المرحلة الابتدائية. وهناك توجه متزايد نحو تقديم خدمات الطفولة المبكرة، ويعتقد التربويون أن التحاق الأطفال في سن مبكرة، في مراحل الطفولة المبكرة ورياض الأطفال وما قبلها، قد يكون له آثار إيجابية كبيرة، خاصة للأطفال الذين لا يتلقون خدمات جيدة في المنزل. وإحدى الفوائد المهمة هي أن هذه المراحل تتيح فرصًا أكبر لاكتشاف الإعاقات في وقت مبكر، سواء أكانت إعاقات جسدية أم تعليمية، مما يسهل التدخل المبكر. كما توفر هذه البرامج فرصة أكبر للتعلم واكتساب الخبرات، خاصة للأطفال من الأسر الفقيرة، كما أن هناك توجهًا للإنفاق بصورة أكبر نحو زيادة الدعم في مراحل ما قبل المدرسة في الولايات المتحدة، لذلك من المتوقع أن تشهد الولايات ارتفاعًا كبيرًا في نسبة التحاق الأطفال ما دون سن المدرسة في تلك البرامج في المستقبل.

الاهتمام بالتقنيات الحديثة وبدائل المدارس التقليدية

من المتوقع أن تكون هناك نسب أكبر من الطلاب يتعلمون خارج إطار المدارس التقليدية من خلال المدارس عن بعد، وهي من الخيارات المتاحة والقانونية في أغلب الولايات، في الولايات المتحدة خاصة في ظل تطور التقنيات والتدريس عن بعد مع تطور تقنيات التعليم. أيضًا هناك اهتمام بأن يُستفاد من التطبيقات الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطور الممارسات التدريسية. كما أن هناك نسبة كبيرة يفضلون التعليم المنزلي ومن المتوقع أن

يستمر التعليم المنزلي بوصفه خيارًا أساسيًا لكثير مـــن الأســـر التـــي لا تثـــق بالمدارس العامة سواء بسبب جودة التعليم أو لأمور أخلاقية أخرى.

الاعتمادات المدرسية

تُعدّ الاعتمادات المدرسية إحدى وسائل ضمان الجودة في مؤسسات التعليم مـــا قبل الجامعي، وهناك عدد من الهيئات المستقلة التي تمـــنح تلـــك الاعتمـــادات للمؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة. كما تمنح مجالس التعليم على مستوى الولايات الاعتمادات للمدارس العامة وفق معايير محددة. وشـــهدت الســـنوات الماضية زيادة في وتيرة الحصول على الاعتمادات المدرسية من إدارة المناطق التعليمية، إذ تُعدّ هذه الاعتمادات وسيلة مهمة فيما يتعلق بقبول الطلاب، وكذلك في تسويق المدرسة لأولياء الأمور؛ نظرًا إلى التنافسية المتزايدة بين المـــدارس في استقطاب الطلاب، خصوصًا في ظل انتشار الخصخصة فإن الحل الأمثـــل للمدارس العامة هو الحصول على الاعتماد المدرسي، حيـــث يمـــنح الاعتمـــاد المدرسة انطباعًا إيجابيًا يعكس ضمان الجودة والتطبيق الفعلي لمعايير الجـــودة داخل المؤسسة التعليمية، مما يعزز سمعتها في المجتمع المحلي الذي تخدمـــه. من المتوقع أن تزداد وتيرة الحصول على الاعتمادات المدرسية، وقد تُفـــرض شروط تربط استمرارية المدارس بحصولها على الاعتماد، بناءً على خطابـــات صادرة عن العديد من إدارات التعليم ومجالس التعليم في المناطق. من المرجح أن يصبح هذا التوجه هو السائد في المستقبل، بحيث لا تبقى أي مدرسة حكومية دون الحصول على اعتماد؛ مما سيعزز دور الاعتمادات بوصفها شرطًا أساسيًا لضمان الجودة في التعليم[295].

ب- دروس مستفادة من التجربة الأمريكية في إدارة التعليم العام

هناك الكثير من الممارسات والخبرات التي يمكن الاستفادة منها في تجربة الولايات المتحدة في التعليم العام وتبنيها مؤسسات التعليم الدول العربية. في الوقت ذاته، هناك أمور يجب عدم مسايرتها وتقليدها خاصة تلك المتعلقة بالجوانب الأخلاقية وما يتعلق بإهمال الأمور الدينية، فنحن أمة القرآن الكريم ويجب أن يكون الدين الإسلامي محورًا أساسيًا في التعليم العام وكذلك ضرورة الاهتمام باللغة العربية وهي لغة ثقافتنا وديننا. وفي هذا الجزء نعرض بعض الدروس التي يمكن تطبيقها في مدارسنا العربية العامة في ضوء التجربة الأمريكية.

- التقليل من المركزية: من ما يميز تجربة الولايات المتحدة في التعليم العام هي عدم وجود مركزية كبيرة كما هو الوضع في الدول العربية، وهذا مما يمنح فرصة للولايات والمناطق التعليمية للابتكار والتطوير والتفوق على الولايات المجاورة فهناك تنافس بين الولايات على من تكون الأولى في التحصيل الطلابي من خلال متوسط درجات الطلبة في الاختبارات الموحدة، وهو أمر صحي يغيب في حالة المركزية بصورة كبيرة حيث إن المركزية في اتخاذ القرارات قد تحد من الإبداع والتطوير واستفادة من التجربة الأمريكية، من المفيد مراجعة أهمية مركزية التعليم ودراسة إمكانية تحويل وزارات التعليم العربية إلى جهات تشريعية ورقابية وليست جهات تشغيلية في العقود القادمة -بمشيئة الله- لتحقيق نجاحات أفضل في المدارس الحكومية العربية.

- سيادة القانون: تتميز إدارة المناطق التعليمية والمدارس التابعة لها باهتمامها بالشؤون القانونية رغبة منها في عدم مخالفة القوانين سواء تلك الصادرة عن مستوى الولاية أو من تشريعات الكونغرس الفيدرالي. وفي حالة مخالفة

القوانين أو المواد الدستورية فإن تلك المنظمات التعليمية ستكون عرضة للمساءلة، وربما تطور الأمر وذهب للمحاكم. لذلك من الدروس المستفادة لمدارسنا العربية ضرورة نشر الوعي القانوني في أوساط مديري المدارس والمعلمين؛ حتى لا تكون هناك مخالفات قانونية تضر بمصالح المستفيدين من الخدمات المدرسية.

- ❖ منح المزيد من الصلاحيات: هناك العديد من الصلاحيات والمسؤوليات الكبرى التي تخول بها إدارة المنطقة التعليمية وإدارة المدارس، مثل: وضع الميزانيات، والتخطيط، وإدارة الموارد البشرية، والنقل المدرسي، وتصميم المناهج، والاهتمام بالشراكات، وتجميع المساعدات والتبرعات للمدارس، وغيرها من المسؤوليات في ضوء إعطاء الثقة والصلاحيات للقيادات التعليمية في المنطقة التعليمية وكذلك القيادات المدرسية لاتخاذ القرارات في ضوء بيئة عمل تتميز بالإيجابية. وبناء عليه نوصي بأن يُعطى مديرو المناطق التعليمية في الدول العربية ومكاتب التعليم التابعة لها وكذلك مديرو المدارس المزيد من الصلاحيات لاتخاذ القرارات اللازمة، وهذا من شأنه أن يعزز الإبداع الإداري ويخفف الضغط على مسؤولي وزارات التعليم وتفريغهم للتخطيط الإستراتيجي.

- ❖ هناك العديد من ممارسات إدارة الموارد البشرية الإيجابية التي ينصح بدراسة إمكانية الاستفادة منها عربيًا وهي:

  - ▪ الاستقطاب والاختيار والتعيين: يمكن للدول العربية الاستفادة من تجربة إدارة المناطق التعليمية والمدارس التابعة لها في مجال إدارة الموارد البشرية فالنظام الأمريكي للتعليم نظام لا مركزي في استقطاب، واختيار، وتعيين الموارد البشرية على مستوى المنطقة التعليمية التي يديرها مكتب تعليمي، وكذلك المدارس التابعة لها. فطرق التعيين غير مركزية، حيث

تحدد كل منطقة تعليمية أفضل الاختيارات المناسبة لهـا. وتتميـز طـرق استقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية بضوابط كبيـرة تُعتمـد علـى المستوى الوطني وكذلك على مستوى الولايات في ظـل وجـود معـايير واضحة لحوكمة إدارة الموارد البشرية في المكاتب التعليمية، يُفصح عـن الوظائف الشاغرة بصورة واضحة ومعلنة على المواقع الإلكترونية الخاصة بمكاتب التعليم على مستوى المنطقة التعليمية؛ مما يسـهل علـى طـالبي الوظائف معرفة مواعيد وشروط التقديم على الوظـائف المتاحـة سـواء للوظائف التعليمية أو الإدارية في المناطق التعليمية. وتجري عملية اختيـار وتوظيف الموظفين في المدارس مباشرة من إدارة المناطق التعليمية التـي يتجاوز عددها أكثر من 13 ألف منطقة تعليمية، ممثلـة بمكاتـب التعلـيم. ويدعو مؤلف الكتاب إلى أخذ هذه التجربة في الاعتبار عندما يتعلق الأمـر بصلاحيات إدارات التعليم في المناطق العربية ومكاتـب التعلـيم الفرعيـة التابعة لها في توظيف الموارد البشرية في المدارس الحكومية. إذ إن التعيين المركزي، على الرغم من إيجابيات الكثيرة، إلا أن له العديد من السلبيات، خاصة فيما يتعلق بمشكلات النقل للمعلمين والمعلمات. فكثير من المعلمـين يُعينون في مناطق لا يرغبون في العيش فيها ويريدون الانتقال إلـى مـدن أخرى؛ مما يؤدي إلى تشتتهم النفسي والجسدي أثناء التنقـل بـين مـدنهم والمدن التي يعملون بها، وهذا يؤدي أيضًا إلى عـدم الاسـتقرار بالنسـبة للمعلمين وانخفاض جودة التدريس، مما يؤثر في جـودة التعلـيم. كمـا أن التعيين المركزي يؤدي إلى ضغط كبير على وزارات التعليم فـي الـدول العربية؛ نظرًا إلى مشكلات النقل والمفاضلة بين المعلمين الـراغبين فـي الانتقال.

- الاستفادة من تجربة توظيف القيادات المدرسية: يُفاضل في تعيين القيـادات المدرسية، مثل: وظائف مدير مدرسة والمدير المساعد وفق آلية واضحة في

إدارات المناطق التعليمية وبحسب ما عُرض من نماذج لاستقطاب قادة المدارس في فصل مديري المدارس في هذا الكتاب، يُفضل الاستقطاب الداخلي في تعيين مديري المدارس ومساعديهم؛ نظرًا إلى خبرتهم في المنطقة التعليمية فيُرقون بعد حصولهم على المؤهلات والشروط اللازمة للتعيين على وظائف قيادية في المدارس التي هي غالبًا ما تتطلب دراسة ماجستير في الإدارة التعليمية واجتياز اختبار الولاية الموحد لقادة المدارس أو قيادة المناطق التعليمية ووجود خبرات وتوصيات كما عُرض سابقًا بالتفصيل. ويمكن الاستفادة من تعيين القيادات المدرسية في الدول العربية في ضوء التجربة الأمريكية من عدة جوانب وهي أنها تفرض أن يكون لدى المديرين ومساعديهم مؤهل دراسات عليا في مجال الإدارة التعليمية؛ نظرًا إلى أهمية هذا المنصب، وهذا أمر مهمل في كثير من الدول العربية لذلك نقترح الأخذ به. وتعاني كثير من المدارس العربية من عدم إقبال المعلمين على تولي مناصب قيادية في المدرسة؛ نظرًا إلى كثرة المسؤوليات والضغوط وقلة الامتيازات المالية التي يتقاضاها مدير المدرسة ومساعديه مقارنة بالمعلمين، ويعالج نظام المدارس العامة في الولايات المتحدة هذه النقطة حيث يعطي مديري المدارس ومساعديهم رواتب أو امتيازات وظيفية جيدة، ومتوسط أجور مديري المدارس أكثر من متوسط رواتب المعلمين بأكثر من 30% على الأقل، وهذا دافع مهم ليحول وظيفة مدير مدرسة إلى وظيفة جاذبة.

❖ التعويضات: تختلف أجور الموارد البشرية في مكاتب التعليم والمدارس التابعة لها سواء من الوظائف التعليمية أو غير التعليمية من منطقة تعليمية إلى أخرى، وهناك سلالم رواتب غير موحدة حتى على مستوى الولاية نفسها، وهناك اعتبارات لتحديد أجور المعلمين متعلقة بمقدار التمويل الذي تتلقاه إدارة المناطق التعليمية من الجهات التمويلية الثلاث التي ذكرها

الكتاب سابقًا وهي التمويل الفيدرالي، والتمويل من مستوى الولاية، والتمويل من المستوى المحلي. ومراجعة متوسطات أجور الموارد البشرية يوضح أن متوسط رواتب المعلمين أو الإداريين في المدن الكبرى أعلى من المدن الصغيرة في تلك الولايات نفسها، وهذا أمر منطقي؛ لكون مستويات التضخم مرتفعة في المدن الكبرى مقارنة بالمدن والقرى الصغيرة في عدد من الخدمات بما فيها تكلفة السكن الذي يتضاعف في المدن الكبرى، لذلك يمكن الاستفادة من التباين في أجور الموارد البشرية بحسب المكان الجغرافي المعتمدة في الولايات المتحدة والاستفادة منها في تعويضات الموارد البشرية حيث إن المعلم أو مدير المدرسة الذي يعمل في مدن عربية كبرى، مثل: الرياض والقاهرة اللتين تشهدان ارتفاعًا في نسب التضخم في أسعار الإيجارات والتغذية والنقل من المفترض أن يتقاضوا أجورًا أعلى من زملائهم الذين يعملون في الوظائف نفسها وبالخبرة نفسها في القرى والمناطق الريفية التي فيها نسب التضخم أقل.

- المناهج: لا توجد مناهج وطنية في الولايات المتحدة الأمريكية ولا على مستوى الولايات، وهناك هامش حرية كبير لإدارة المناطق التعليمية ومعلمي المقررات في تصميم المناهج الدراسية وفق معايير موحدة على مستوى الولاية، فللمشرف والمعلمين فرصة لابتكار موضوعات ونشاطات تراعي الفروق الفردية بين تلاميذهم، مع مراعاة الفروق الفردية والخلفيات الاقتصادية والاجتماعية للطلاب بعكس المناهج الوطنية التي فيها الكثير من الصرامة ولا تراعي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمنطقة الجغرافية التي تتعلق بها المدرسة. لذلك في ضوء التجربة الأمريكية نقترح أن يُعطى هامش من حرية اختيار وتطوير المناهج والأنشطة وطرق التدريس للمعلمين؛ مما يسهم في الاستفادة من القدرات الإبداعية للمعلمين، فكثير من المعلمين في المدارس العربية مبدعين ويصدم إبداعهم بوجود

مناهج موحدة مصممة سابقًا، وربما محتواها قديم لا يتواكب مع متغيرات العصر. ومن إيجابيات إعطاء هامش أكبر للمعلمين في تطوير المناهج الخاصة بمدارسهم هو ارتفاع مستوى المسؤولية لدى المعلمين؛ لأنه هو من سيتخذ الكثير من القرارات مما يستدعيه للتفكير العميق واستغلال قدراته الإبداعية، وهذا يصب في صالح المعلم الذي يطور من أفكاره الإبداعية من جهة وكذلك يفيد الطلاب من جهة أخرى، حيث إن المستفيد النهائي من المناهج هو المتعلم.

- ❖ الاهتمام بالأنشطة غير المنهجية: تهتم المدارس العامة في الولايات المتحدة بالأنشطة غير الأكاديمية للطلاب؛ إيمانًا منهم بأنها تسهم في صقل مواهب صغار السن وتطوير مهاراتهم. وهناك اهتمام بالأنشطة الرياضية حيث إن الفرق الرياضية على مستوى المدارس تشكل أهمية كبرى للمدرسة، ويتقاضى مدرب الرياضة أجورًا هي من أعلى الأجور في المدرسة، والوضع نفسه في مؤسسات التعليم العالي حيث إن مدرب كرة القدم الأمريكية ومدرب السلة هما أغلى موظفين في الجامعات ويتقاضون رواتب تتفوق على رواتب رؤساء الجامعات. وترى المدارس أن الرياضة ليست نشاطًا فقط، بل جانب للتسويق، فكلما كانت المدرسة تمتلك فرقًا رياضية مميزة كلما زاد عدد الإنجازات من جهة، وكذلك استقطاب أنظار الكشافين من دوريات الرياضات الجامعية، حيث إن الرياضيين في الدوريات الجامعية يحظون بمتابعة كبيرة إعلاميًا ولهم قيمة سوقية مرتفعة. (للتوسع انظر كتاب المؤلف عن التعليم العالي في الولايات المتحدة). لذلك من المهم للمدارس العربية أن تهتم بالأنشطة الرياضية للطلاب بصورة أكبر وأكثر احترافية. كما أن هناك الكثير من الأندية الطلابية في المدارس العامة تراعي خيارات الطلاب مثل الأندية العلمية والأدبية والمسرحية والغنائية وغيرها من الأنشطة غير الأكاديمية التي تسهم في تطوير مهارات المتعلم

وخبراته، ومن الجيد أن تستفيد المدارس العربية من تجربة الولايات المتحدة في الاهتمام بالأنشطة غير الصفية.

- ❖ الاعتمادات: تهتم المناطق التعليمية والمدارس التابعة لها بالحصول على الاعتمادات، وتهدف الاعتمادات في المجال التعليمي إلى ضمان جودة التخطيط والعمليات والمخرجات التعليمية والممارسات الإدارية في المناطق التعليمية والمدارس التابعة لها، ويجري ذلك من خلال تطبيق معايير محددة وواضحة من مجلس التعليم في الولاية وهو الشكل الشائع للحصول على اعتمادات على مستوى المدارس، بينما مؤسسات التعليم العالي تحرص بصورة أكبر للحصول على اعتمادات من جهات مستقلة. وتسهم مجالس التعليم في الولايات الأمريكية في لعب دور محوري في عملية الاعتماد المدرسي، فهي تضع المعايير التي يجب على المدارس الالتزام بها وتشكل فرق من المراجعين لزيارة المدارس وتقييمها. وتزور فرق المراجعة دوريًا المدارس؛ لتقييم مدى التزامها بالشروط والمعايير المحددة. كما يكون خلال هذه الزيارات مراجعة جوانب العملية التعليمية كافة، بدءًا من المناهج الدراسية وحتى البيئة التعليمية. غالبًا ما يتطلب حصول المناطق التعليمية والمدارس التابعة لها على الاعتمادات الكاملة غير المشروطة لسنوات من العمل والتوثيق لكن ثمراتها كبيرها على المنطقة التعليمية والمدارس، حيث تجعل الأهداف واضحة أمامهم وفق معايير مقسمة لمعايير فرعية ومؤشرات تكون قابلة للقياس؛ مما ينعكس في نهاية المطاف على تطوير الخدمات المقدمة من المدارس العامة وضمان التحسين المستمر.

إضافة إلى مجالس التعليم على مستوى الولايات، يمكن لإدارة المناطق التعليمية الاستعانة بجهات اعتماد غير حكومية مستقلة لتقييم جودتها -على سبيل المثال- وفقًا لموقع إدارة التعليم في أيداهو (2024) أن مجلس التعليم وإدارة التعليم في

الولاية لا يوجد لديها صلاحية الاعتماد للمناطق التعليمية أو المـــدارس العامـــة لكنها تلزم المدارس الثانوية العامة جميعها بالحصول على الاعتماد المدرسي من إحدى جهات الاعتماد المدرسي وهي منظمة كوجينا. وهذه الجهات تقدم خدمات اعتماد للمدارس على مستوى المنطقة التعليمية، وكذلك على مستوى المـــدارس الفردية. وفقًا لمجلس التعليم فـــي ولايـــة إنـــديانا (2024) يعتـــرف المجلـــس بالاعتمادات الصادرة عن الجهات الآتية:

- رابطة الاعتماد للمـــدارس والكليـــات والجامعـــات الســـبتية الأدفنتســـتية (AASDAS).
- لجنـــة الاعتمـــاد للمـــدارس– الرابطـــة الغربيـــة للمـــدارس والكليـــات (ACSWASC).
- الرابطة الأمريكية للمدارس المسيحية (AACS).
- الجمعية الأمريكية لمونتيسوري (AMS).
- رابطة المدارس المسيحية الدولية (ACSI).
- رابطة المدارس الكلاسيكية والمسيحية (ACCS).
- المدارس المسيحية الدولية (CSI).
- كوجنيا/ أدفانسد.
- رابطة المدارس المستقلة للولايات الوسطى (ISACS).
- الرابطة الدولية لاعتماد المدارس المسيحية (ICAA).
- اعتماد لومن من جامعة أمريكا الكاثوليكية.
- رابطة الولايات الوسطى (MSA).
- الاعتماد الوطني للكليات اللوثرية (NLSA).

ومن المفيد التعرف على أحد النماذج للاعتماد المدرسي حيث يعرض هذا الجزء المعايير التي تعمدها جمعية الولايات المتوسطة للكليات والمدارس، وهي جمعية مستقلة غير ربحية تهدف إلى نشر ثقافة الجودة في مؤسســـات التعلـــيم، وقـــد

تأسست عام 1887م. ووفقًا لوثيقة الاعتماد المنشورة للجمعية في طبعة 2016م[296]، فقد اعتُمدت المعايير بناء على بيانات نوعية تعكس ممارسات مثبتة من خلال الأبحاث للمدارس التي تسعى إلى تحسين مستمر في المؤسسات التعليمية. وتخدم معايير جمعية الولايات الوسطى عدة وظائف مهمة في عملية الاعتماد أهمها أنها تعمل كآلية لتحسين قدرة المدرسة على تحقيق مستويات الأداء الطلابي المطلوبة والمتوقعة من مجتمع الأطراف المعنية. ولأن المعايير تستند إلى الأبحاث وتعكس ممارسات ناجحة في الميدان التعليمي الأمريكي، فإنها تعمل بوصفها دليلًا نوعيًا لتوقعات المدارس المعتمدة. وتضيف الجمعية أن الهدف من المعايير ليس تأطير المدارس وجعلها نسخ متكررة، وأضافت الوثيقة أنه لم تُصمم المعايير لجعل المدارس جميعها متشابهة، حيث تحترم الجمعية الخصائص الفردية والشخصية لكل مدرسة وأهمية التنوع في التجارب. وعلى الرغم من أن المدارس جميعها مطالبة بالوفاء بمعايير الاعتماد نفسها، إلا أن هناك مرونة كافية داخل المعايير بحيث يمكن للمدارس المختلفة إثبات تحقيقها للمعايير بطرق متنوعة. وتُعدّ المعايير الأساس الرئيس الذي تعتمد عليه اللجان لاتخاذ قرارات الاعتماد، كما توفر اللجان مجموعة متنوعة من البروتوكولات للدراسة الذاتية والاعتماد، حيث يبدأ كل منها بمتطلب أن تلتزم المدرسة بمعايير الاعتماد، ثم بناءً على متطلبات المعايير، تضع المدرسة خطة للنمو أو لتحسين أداء الطلاب وقدرتها على تحقيق مستويات الأداء المطلوبة والمتوقعة من مجتمع الأطراف المعنية. وهناك 12 معيارًا اعتمدته جمعية الولايات المتوسطة للاعتماد المدرسي وكل معيار يندرج تحته العديد من المؤشرات، والمعايير هي:

معيار الرسالة:

تؤكد معايير جمعية الولايات الوسطى للاعتماد المدرسي على أهمية امتلاك المدرسة لرسالة تلخص أهدافها وفلسفتها، وتؤكد وثيقة المعايير للاعتماد الصادرة عام 2016م على أهمية أن تمتلك المدرسة الراغبة في الحصول على

الاعتماد على رسالة تنقل بصورة واضحة وموجزة رؤيتها لمستقبل مفضل لمجتمع المدرسة وتوقعاتها لتعلم الطلاب. ويجب أن تتوافق الرسالة مع المعايير الأخلاقية للمجتمع وتُظهر احترامًا للأشخاص من الأعراق والمعتقدات والثقافات جميعها. وتُعدّ الرسالة أساسًا لاتخاذ القرارات التشغيلية والتعليمية اليومية وكذلك التخطيط الإستراتيجي. كما من المتوقع أن تُطوّر رسالة المدرسة وتُراجع دوريًا باستخدام عملية تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الأطراف المعنية في المدرسة، وتتوافق مع احتياجات المجتمع التي تخدمها المدرسة.

معيار الحوكمة والقيادة:

يسعى معيار الحوكة والقيادة إلى التأكد من أن تكون المدرسة مرخصة من السلطات المدنية المختصة، وتلتزم المدرسة بالقوانين والأنظمة واللوائح جميعها المعمول بها في نطاق السلطات المدنية في الولاية التي تعمل فيها؛ لأن هذه المعايير تطبق على المدارس الخاصة أيضًا. كما يُشترط ألا يوجد أي غموض قانوني أو حقوقي فيما يتعلق بملكية المدرسة أو مسؤولية إدارتها والسيطرة عليها. ويعمل مجلس الإدارة وقيادة المدرسة بطريقة أخلاقية ومتسقة لضمان بيئة من الاحترام المتبادل والجهد الهادف وبيئة منتجة للتعليم والتعلم، مع الالتزام برسالة المدرسة. يحافظ مجلس الإدارة وقيادة المدرسة على التواصل المفتوح وفي الوقت المناسب مع مجتمع الأطراف المعنية في المدرسة. كما يوفر مجلس الإدارة والقيادة الرؤية التي تقود التخطيط الإستراتيجي والعمليات اليومية ويضمنان نزاهة المدرسة وفعاليتها وسمعتها من خلال وضع السياسات، وتوفير الموارد اللازمة، وضمان جودة البرامج التعليمية للمدرسة.

معيار التخطيط لتحسين المدرسة:

يهدف هذا المعيار إلى أن تخطط المدرسة –الراغبة في الحصول على الاعتماد– بصورة إستراتيجية ومستمرة لتحسين أداء طلابها وتحصيلهم، وزيادة

قدرتها على تحقيق مستويات الأداء المطلوبة والمتوقعة من مجتمع الأطراف من ذوي المصلحة. وتتماشى الخطة الإستراتيجية للمدرسة مـع رسـالتها وتـدعم تحقيقها. كما تستخدم المدرسة عملية تعاونية لتطـوير خطتهـا الإسـتراتيجية وتنفيذها لتنمو وتتحسن، وتضمن أن الخطة تشمل أنشطة التطوير المهني التـي يحتاجها الطاقم لتنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها. يُراقب التخطيط لتحسين المدرسة وتقييمه دوريًا ومراجعته حسب الحاجة.

معيار الشؤون المالية:

يسعى هذا المعيار إلى التأكد من امتلاك المدرسة الموارد المالية الكافية لتـوفير البرنامج التعليمي المحدد في رسالتها وخطتها الإسـتراتيجية لطلابهـا. تتمتـع الموارد المالية بالاستقرار، وتظهر المؤشرات أنها ستظل مستقرة في المسـتقبل المنظور. كما يراعي هذا المعيار أن تستخدم المدرسة ممارسات مالية أخلاقيـة تتبع المبادئ المقبولة في وضع الميزانيات والمحاسبة، وهذه الممارسات تعـزز الثقة في قدرة المدرسة على إدارة مواردها المالية والمادية بطريقـة مسـؤولة. وكما تشمل المؤشرات لهذا المعيار أن تخصص المدرسة مواردها المالية لتنفيذ برنامجها التعليمي، وخدماتها، وأنشطتها، وعملياتها.

معيار المرافق المدرسية:

يهدف هذا المعيار إلى التأكد من جودة وسلامة المرافق المدرسـية وتوفرهـا. وتشترط المعايير أن توفر المدرسة مرافق آمنة ونظيفة ومُصانة جيدًا وتكـون ملائمة وكافية لتحقيق رسالة المدرسة، كما يشترط أن تهيئ هذه المرافق بيئـة مادية تدعم تقديم البرنامج التعليمي والخدمات والأنشطة المدرسية، وتعزز قدرة الطلاب على تحقيق مستويات التعلم والأداء المتوقعة منهم. وتتضمن مؤشرات المعيار أن تُفتش المرافق المدرسية بانتظام من القيادة المدرسية؛ لضمان التشغيل

الفعّال، وتلتزم بقوانين الصحة والسلامة جميعها المعمـول بهـا فـي الولايـة القضائية المدنية التي تقع فيها المدرسة.

معيار الصحة والسلامة:

توفر المدرسة بيئة آمنة ومنظمة وصحية للتعليم والتعلم تتوافق مـع متطلبـات الصحة والسلامة للولاية القضائية المدنية التي تعمل فيهـا المدرسـة. تمتلـك المدرسة وتنفذ سياسات أو إرشادات إجرائية لضمان صحة، وسلامة الطـلاب ،والموظفين، والزوار. كما تمتلك المدرسة وتنفذ خططًا؛ للاستجابة للطـوارئ والأزمات.

معيار البرنامج التعليمي:

يهدف معيار البرنامج التعليمي في المدرسة إلى أن تكون هناك خطط واضـحة ومناهج جاهزة لتعليم الأطفال بما تشمله من طرق تدريس وتقيـيم، حيـث إن مسؤولية إعداد المناهج بصورة عامة من مسؤوليات المدرسة في ظـل وجـود معايير على مستوى الولاية، لكن للمدرسة ومعلمي المقررات هامش كبير مـن الحرية في اختيار أفضل أساليب التدريس والكتب المدرسية لذلك تتأكـد هـذه النقطة من أن المدرسة لديها وثائق تدل على جهوزيتها لتقديم برامج تعليمية ذات قيمة للأطفال. ويتوقع المعيار أن يكون البرنامج التعليمي للمدرسة من البـرامج الدراسية المخططة بعناية ومنفذة جيدًا، تستند إلى معايير محتوى وتعليم مناسبة، وأساليب تدريس وتقييمات تعلم الطلاب تعكس الأبحاث الحديثـة والممارسـات المثبتة في التعلم والتعليم. كما من المهم أن يتماشى البرنامج التعليمي مع رسالة المدرسة، ويُعتمد من مجلس إدارة المدرسة، ويحظى بالتمويل والدعم الكافيين. ويتأكد هذا المعيار أيضًا من أن تصميم البرنامج التعليمي يراعي الفروق الفردية بحيث يمكن للطلاب جميعهم تحقيق المستويات التي يرغب بها مجتمع الأطراف المعنية بالمدرسة.

معيار التقييم وأدلة تعلم الطلاب:

يشترط أن تمتلك المدرسة برنامجًا لتقييم أداء الطلاب وتعلمهم يتماشى مع رسالتها، وأن يستند البرنامج إلى الأبحاث الحديثة والممارسات المثبتة ويتوافق مع البرامج التعليمية والتدريسية للمدرسة. ومن المتوقع أن يجمع برنامج التقييم بصورة منهجية، ويحلل بدقة الأدلة الكمية والمرصودة حول أداء الطلاب وتعلمهم ونموهم باستخدام أساليب تقييمات متعددة المنهجيات، وتكون صالحة وموثوقة وتحظى باحترام من الأطراف ذوي العلاقة بالمدرسة من منسوبين وأولياء أمور ومشرفين على إدارة المنطقة التعليمية والمجتمع المحلي. ويؤكد المعيار على أهمية أن تكون توقعات المدرسة مرتفعة من الطلاب وأن تتوقع المدرسة أن يتعلم الطلاب جميعهم ويظهروا المعرفة والمهارات والعادات الذهنية المطلوبة في البرنامج التعليمي، وإذا لم يصل الطلاب إلى المستويات المتوقعة، تنفذ المدرسة خطة لرفع مستوى التعلم والأداء إلى المستويات المطلوبة.

معيار خدمات الطلاب:

وفقًا لوثيقة الاعتماد فإنه من المعايير الأساسية أن توفر المدرسة المرشحة للاعتماد خدمات طلابية فعالة ومناسبة تدعم تعلم الطلاب وتحقيق رسالة المدرسة. ومن الضروري أن يُخطط لهذه الخدمات وتُنفذ جيدًا، وهي جزء لا يتجزأ من البرنامج التعليمي للمدرسة وتسهم فيه. كما يشترط تقديم الخدمات الطلابية من موظفين مؤهلين، وتتمتع بالتمويل الكافي، وتُقيّم فعالية تلك الخدمات دوريًا من المدرسة. وتلتزم المدرسة بالخدمات المقدمة قانونيًا، وتتماشى مع متطلبات السلطات المدنية في الولاية التي تقع فيها المدرسة.

معيار حياة الطلاب والأنشطة الطلابية:

يشترط أن توفر المدرسة تجارب طلابية غير تمييزية تحافظ على توازن بين التجارب الأكاديمية والاجتماعية واللامنهجية وخدمات المجتمع. وينبغي أن تُصمم هذه التجارب لتعزيز النمو الفكري والثقافي والاجتماعي للمتعلمين، إضافة إلى تحسين الصحة البدنية لهم. ويستهدف المعيار أن توفر التجارب فرصًا للقيادة الطلابية والتفاعل الاجتماعي، وتشجع على تطوير اهتمامات الطلاب، وتشمل عند الاقتضاء مشاركة الأسرة. ووفقًا لوثيقة المعيار يجب أن تحظى هذه التجارب بالتمويل الكافي، وتُراجع دوريًا لقياس فعاليتها، وتكون مناسبة لتحقيق رسالة المدرسة.

معيار مصادر المعلومات:

تتمتع مصادر المعلومات في المدرسة وموظفوها بالنطاق والكمية والجودة المناسبة والكافية لدعم تحقيق رسالة المدرسة وتنفيذ برامجها التعليمية، وتكون هذه المصادر متاحة للطلاب والأطقم التعليمية والإدارية جميعها في المدرسة؛ لاستخدامها في التعلم والتعليم، ولتوسيع معارفهم ومهاراتهم. وتؤكد مؤشرات المعايير على أن يُقدّم تعليم مناسب للطلاب والطاقم حول الاستخدامات الصحيحة والأخلاقية والأكثر فعالية لمصادر المعلومات، وأن تتميز مصادر المعلومات بحداثتها وفعاليتها.

معيار التنظيم والموارد البشرية:

وفقًا لوثيقة المعايير يجب أن يسهم تنظيم المدرسة في تحقيق أهدافها وقيمها الأساسية كما هو مذكور في رسالتها، ويساعد على التنفيذ الناجح لبرنامجها التعليمي وخدماتها وأنشطتها. كما يحرص هذا المعايير على التأكد من أن يتمتع أعضاء الطاقم الإداري والتعليمي والمساعد في المدرسة بالمؤهلات والكفاءة الكافية لتقديم تجربة تعليمية عالية الجودة للتلاميذ، كما هو محدد في رسالة المدرسة. كما يتأكد هذا المعيار بامتلاك أعضاء الطاقم المؤهلات المطلوبة من

السلطات المدنية في الولاية التي تعمل فيها المؤسسة لإدارة وتعليم البرامج التي يكلفون بها، حيث إن لكل ولاية شروطها الخاصة في استقطاب الموارد البشرية وتعيينهم في مدارسها. وتؤكد مؤشرات المعيار على أن يُقيّم أعضاء الطاقم الإداري والتعليمي بانتظام استنادًا إلى توقعات واضحة للأداء، وتُوفر تجارب تطوير مهني تعالج المجالات التي يحتاج أعضاء الطاقم إلى النمو والتحسين فيها. ويتوقع أيضًا أن يبني قادة المدرسة والطواقم التعليمية والإدارية وأصحاب المصلحة في المجتمع علاقات إيجابية تعاونية تصب في مصلحة المدرسة.

وفي ضوء تجربة إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة في الحصول على اعتمادات للمنطقة التعليمية والمدارس التابعة لها يمكن الاستفادة من تلك التجربة في التوسع في برامج الاعتماد المدرسي في الدول العربية، ويجب أن تعي الجهات المانحة للاعتمادات أن وظيفتها هي مساعدة مؤسسات التعليم على تطوير ممارساتها وتحسين خدماتها؛ مما ينعكس إيجابًا على المجتمع والوطن ككل في ظل نشر ثقافة الجودة وتوطينها في مؤسسات التعليم العربية.

- مجالس الأمناء: كما اطلعنا في الفصول السابقة يوجد في كل منطقة تعليمية مجلس يشرف على وضع التعليم في المنطقة التعليمية ويعين مدير للمنطقة التعليمية، وهناك أدوار ومسؤوليات يتطلب على أعضاء مجلس الأمناء القيام بها نوقشت في فصل مجالس الأمناء، وأثبتت مجالس الأمناء فاعليتها في تطوير ممارسات الحوكمة والإدارة في المناطق التعليمية في الولايات المتحدة؛ لذلك من المفيد أن تكون هناك مجالس أمناء في الدول العربية تكون مسؤولياتها الإشراف على المدارس العامة وتقديم التوصيات لمتخذي القرارات في وزارة التعليم، ومن الجيد أن يوضع مجلس أمناء سواء بصورة منتخبة أو تعيين من إدارة التعليم المحلية في كل حي سكني مكتظ بالسكان، أما في القرى والمدن الصغرى فيمكن الاكتفاء بمجلس أمناء واحد.

❖ العلاقات بين المدرسة والمنزل: تُعدّ العلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور للتلاميذ من القضايا المهمة التي تؤثر إيجابيًا في حالة كانت هناك علاقة تعاون وتكامل بين المدرسة والمنزل، والعكس صحيح تمامًا. ويلحظ أن هناك اهتمامًا في الأدبيات المنشورة من إدارة المناطق التعليمية والمدارس العامة في الولايات المتحدة بهذا الموضوع، بل إن أولياء الأمور لهم تمثيل كبير في مجالس الأمناء، لذلك من الدروس المستفادة من التجربة الأمريكية تعزيز التواصل بين المدرسة والمنزل.

❖ المرافق: تتميز المدارس في الولايات المتحدة بصورة عامة بجودة المرافق المدرسية التي تراعي اتساع مساحة الحرم المدرسي، وتوفر فصول دراسية فيها الوسائل التعليمية الجيدة جميعها والأثاث المدرسي الراقي، كما تتوفر في المرافق البنية التحتية والملاعب والمختبرات والمسارح والحدائق غيرها من المرافق التي تجعل من المدرسة مكانًا جميلًا يقضي فيه الطفل غالبية وقته؛ لأن معظم وقته في المنزل مخصص للنوم لذلك يجب أن تهتم المدارس العربية بالكود العمراني وتوفير مدارس ذات مرافق متميزة بالاستفادة من التجربة الأمريكية.

❖ الحوكمة: تتميز مواقع المناطق التعليمية والمدارس العامة على الشبكة العنكبوتية بنشرها الكثير من الفواتير والتقارير المالية عن المدارس، وهي تطبيق لمبدأ الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح وتعزيز الشفافية. كما أن هناك عدة جهات مسؤولة عن تطبيق مبادئ الحوكمة لضمان البعد عن الفساد الإداري وتعزيز المساءلة ومنها مجلس الأمناء وإدارة مكتب التعليم وكذلك مدير المدرسة. فهناك -على سبيل المثال- لوائح لتعزيز حوكمة إدارة الموارد البشرية، لذلك من المفيد الاستفادة من تجارب الولايات المتحدة في الحوكمة.

- المعلومات: تهتم مؤسسات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بالمعلومات وتنظيمها ونشرها في ظل اهتمام مجتمعي كبير في مراقبة تطور الحالة التعليمية من عدمها. ولا يتعب الباحث كثيرًا للحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالتعليم في الولايات المتحدة فهناك مراكز إحصائية حكومية، مثل: المركز الوطني للإحصاء التعليمي التابع لوزارة التعليم الفيدرالية، وهناك جهات إحصائية تعليمية مستقلة، وهناك تقارير ودراسات تصدر عن إدارات التعليم ومجلس التعليم على مستويات الولايات، إضافة إلى تقارير تفصيلية تصدرها كل منطقة تعليمية. وتسهم وفرة المعلومات للباحثين ومتخذي القرارات في إقامة المقارنات ومراجعة التطورات التاريخية للوصول إلى استنتاجات أفضل تسهم في اتخاذ قرارات أكثر قابلية للنجاح في ظل اعتمادها على المعلومات. لذلك يجب أن يكون هناك اهتمام أكبر بالبيانات المفتوحة في الدول العربية فيما يتعلق بالتعليم وإتاحة التقارير والدراسات القديمة على المواقع الافتراضية لسهولة الوصول إليها والاستفادة منها.

الهوامش والمراجع

الهوامش

[1] Essex, N. L. (2002). *School law and the public schools: A practical guide for educational leaders*. Allyn & Bacon, A Pearson Education Company, 75 Arlington Street, Suite 300, Boston, MA 02116.
[2] Imber, M., Van Geel, T., Blokhuis, J. C., & Feldman, J. (2013). *A teacher's guide to education law*. Routledge.
[3] Essex, N. L. (2002). *School law and the public schools: A practical guide for educational leaders*. Allyn & Bacon, A Pearson Education Company, 75 Arlington Street, Suite 300, Boston, MA 02116.
[4] National Center for Education Statistics. (2024). Public School Revenue Sources. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved [date], from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/cma.
[5] Illinois Association of School Boards.(2024).How School Boards Work: The Role of the Board of Education in the Community 5
[6] U.S. Census Bureau. (2023).Income in the United States: 2023. Retrieved from https://www.census.gov/library/publications/2024/demo/p60-282.html
[7] U.S. Census Bureau. (2023). Poverty in the United States: 2023. Retrieved from https://www.census.gov/library/publications/2024/demo/p60-283.html
[8] Irwin, V., Wang, K., Jung, J., Kessler, E., Tezil, T., Alhassani, S., Filbey, A., Dilig, R., and Bullock Mann, F. (2024). Report on the Condition of Education 2024 (NCES 2024-144). U.S. Department of Education. Washington, DC: National Center for Education Statistics. Retrieved [date] from https://nces.ed.gov/pubsearch/pubsinfo.asp?pubid=2024144.

[9] البشر, سعود. (2019). النظام التعليمي الأمريكي.

[10] مثل ESPN

[11] وهذا يُثير جدلًا مستمرًا، حيث يقترح بعض التربويين تطبيق مناهج وطنية موحَّدة على جميع التلاميذ في البلاد. يُبرر هذا الاقتراح تسهيل عمليات التقييم والمقارنة العادلة بين اختبارات التحصيل في مختلف الولايات، حيث يعتمد جميع التلاميذ على منهج دراسي موحَّد. وتطبيق المناهج الوطنية قد يكون مفيدًا أيضًا للتلاميذ الذين يُجبرون على الانتقال من ولاية إلى أخرى بسبب ظروف عمل أولياء أمورهم، حيث لن يُواجه هؤلاء الطلاب صعوبة في التكيُّف الدراسي إذا كانت جميع المدارس تستخدم نفس الكتاب المدرسي. في الوضع الحالي، عندما ينتقل الطالب من مقاطعة تعليمية إلى أخرى، قد يُواجه صعوبات كبيرة بسبب اختلاف الكتب الدراسية بشكل شبه كامل، مما يزيد من احتمالية تراجع مستواه الدراسي. على الجانب الآخر، هناك من يفضِّل الاستمرار في النظام الحالي الذي يجعل اختيار المنهج والكتاب المدرسي من اختصاص مجالس التعليم المحلية في المقاطعات التعليمية، انطلاقًا من الفكرة القائلة بأن: "أهل مكة أدرى بشعابها".

[12] Allgood, 2016.
[13] National Center for Education Statistics. (2022). Homeschooled Children and Reasons for Homeschooling. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved March 8, 2023, from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/tgk.
[14] National Center for Education Statistics. (2023). Concentration of Public School Students Eligible for Free or Reduced-Price Lunch. *Condition of Education*. U.S.

Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved May 24, 2023, from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/clb.
[15] U.S. Department of Commerce (2022).
[16] [16] National Center for Education Statistics. (2023, TBA). Table 208.20. Public and private elementary and secondary teachers, enrollment, pupil/teacher ratios, and new teacher hires: Selected years, fall 1955 through fall 2031 [Data table]. In *Digest of education statistics*. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved TBA, from https://nces.ed.gov/programs/digest/d22/tables/dt22_208.20.asp
[17] [17] National Center for Education Statistics. (2023, TBA). Table 208.20. Public and private elementary and secondary teachers, enrollment, pupil/teacher ratios, and new teacher hires: Selected years, fall 1955 through fall 2031 [Data table]. In *Digest of education statistics*. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved TBA, from https://nces.ed.gov/programs/digest/d22/tables/dt22_208.20.asp
[18] National Center for Education Statistics. (2024). Racial/Ethnic Enrollment in Public Schools. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved [date], from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/cge.
[19] National Education Association, 2024
[20] National Education Association, Estimates of School Statistics, 1959-60 through 2008-09; and unpublished tabulations. U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, National Income and Product Accounts, tables 6.6B-D, retrieved August 25, 2009, from http://www.bea.gov/national/nipaweb/SelectTable.asp. (This table was prepared August 2009.)
[21]U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, National Teacher and Principal Survey (NTPS), "Public School Teacher Data File," 2020–21. See *Digest of Education Statistics 2022*
[22] Viktorin, J. (2018). Teacher assistant in the inclusive school environment. *The Educational Review, USA*, *2*(6), 320-329.
[23] Bureau of Labor Statistics, U.S. Department of Labor, Occupational Outlook Handbook, Teacher Assistants, at https://www.bls.gov/ooh/education-training-and-library/teacher-assistants.htm (visited August 29, 2024).
[24] American School Counselor Association, 2024
[25] Gysbers, N. C. (2010). School counseling principles: Remembering the past, shaping the future. American School Counselor Association.
[26]U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Common Core of Data (CCD), State Nonfiscal Public Elementary/Secondary Education Survey, 2021-2022
[27] Florida School Counselor Association, 2024
[28] Florida School Counselor Association, 2024
[29] U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, *Statistics of State School Systems*, various years; *Statistics of Public Elementary and Secondary Schools*, various years; and Common Core of Data (CCD), "State Nonfiscal Survey of Public Elementary/Secondary Education," 1986-87 through 2022-23. (This table was prepared January 2024.)
[30] National Center for Education Statistics. (2023) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2010–11 through 2020–21; (2022) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2009–10 through 2019–20 [Data tables]. In *Digest of education statistics*. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved December 9, 2022,

from https://nces.ed.gov/programs/digest/d22/tables/dt22_105.50.asp and https://nces.ed.gov/programs/digest/d21/tables/dt21_105.50.as

[31] National Center for Education Statistics. (2023) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2010–11 through 2020–21; (2022) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2009–10 through 2019–20 [Data tables]. In *Digest of education statistics*. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved December 9, 2022,
from https://nces.ed.gov/programs/digest/d22/tables/dt22_105.50.asp and https://nces.ed.gov/programs/digest/d21/tables/dt21_105.50.asp.

[32] National Center for Education Statistics. (2023).

[33] Stallings, D. T. (2002). A brief history of the United States department of education. *Durham, NC: Center for Child and Family Policy, Duke* University; McGuinn, P. (2015). Schooling the state: ESEA and the evolution of the US Department of Education. *RSF: The Russell Sage Foundation Journal of the Social Sciences*, *1*(3), 77-94.

[34] الإنفاق الفيدرالي على البرامج التي تدعمها في المدارس العامة، مثل: برامج متعلقة بالوجبات المجانية للطلاب الفقراء لا يقتصر على وزارة التعليم من جهات غير وزارة التعليم.

[35] Stallings, D. T. (2002). A brief history of the United States department of education. *Durham, NC: Center for Child and Family Policy, Duke* University; McGuinn, P. (2015). Schooling the state: ESEA and the evolution of the US Department of Education. *RSF: The Russell Sage Foundation Journal of the Social Sciences*, *1*(3), 77-94. ;U.S. Department of Education.(2024).Federal Role in Education;

[36] DEPARTMENT OF EDUCATION FISCAL YEAR 2025 PRESIDENT'S BUDGET. (2024).DEPARTMENT OF EDUCATION. Retrved fromhttps://www.ed.gov/sites/ed/files/about/overview/budget/budget25/25pbapt.pdf

[37] Education Commission of the States. (20210).Compulsory School Age Requirements

[38] Democracy Docket.(2023).How State Supreme Court Justices Are Selected. Retreved form https://www.democracydocket.com/analysis/how-state-supreme-court-justices-are-selected/

[39] Education Commission of the States.(2024).50-State Comparison: K-12 Governance

[40] Education Commission of the States.(2024).50-State Comparison: K-12 Governance; State Board of Education Duties. (2024). Indiana Government site. Retrieved fromhttps://www.in.gov/sboe/files/02-SBOE_Powers_and_Duties.pdf

[41] The State Board of Education.(2024).the Nebraska Department of Education

[42] Iowa Department of Education.(2024). About the Iowa Department of Education

[43] لم يعثر المؤلف على أهداف عامة أكثر شمولية من هذه رغم قدمها.

[44]) Pub. L. 103–227, title I, §102, Mar. 31, 1994, 108 Stat. 130(

[45] Seybolt, 1935

[46] Small,1902

[47] نفس المرجع

[48] Seybolt,1935

[49] Fraser,2014

[50] Fraser,2014

[51] Kaestle, 1983

[52] Small,1902

[53] Small,1902

[54] Kaestle, 1983
[55] Kaestle, 1983
[56] Kaestle, 1983
[57] Fraser, 2014
[58] Cantor, 2013
[59] Urban & Others, 2019
[60] Imber, 2013
[61] Katsiyannis, 2018
[62] Urban & Others, 2019
[63] McGuinn, 2015
[64] Urban,2019
[65] Urban,2019
[66] Banks, 1993
[67] Urban & Others, 2019
[68] Anderson, 2010
[69] Anderson, 2010
[70] Adams, 2020
[71] Urban & Others, 2019
[72] Urban & Others, 2019
[73] Urban & Others, 2019
[74] Urban & Others, 2019
[75] Gutierrez& Others, 2005.
[76] Essex,2002
[77] Essex,2002
[78] Imber& Others, 2013
[79] Imber& Others, 2013
[80] Imber& Others, 2013
[81] Triezenberg, 1973
[82] Preville, 1992
[83] Fischel, 2012
[84] Wright& Wright, 2007
[85] Snyder, 1993
[86] Guthrie & others, 2004; Johanningmeier, 2010
[87] Essex, N. L. (2002). *School law and the public schools: A practical guide for educational leaders*. Allyn & Bacon, A Pearson Education Company, 75 Arlington Street, Suite 300, Boston, MA 02116.
[88] Imber, M., Van Geel, T., Blokhuis, J. C., & Feldman, J. (2013). *A teacher's guide to education law*. Routledge.
[89] Essex, N. L. (2002). *School law and the public schools: A practical guide for educational leaders*. Allyn & Bacon, A Pearson Education Company, 75 Arlington Street, Suite 300, Boston, MA 02116.
[90] National Center for Education Statistics. (2024). Public School Revenue Sources. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved [date], from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/cma.
[91] Illinois Association of School Boards.(2024).How School Boards Work: The Role of the Board of Education in the Community 5
[92] Illinois Association of School Boards.(2024).How School Boards Work: The Role of the Board of Education in the Community 5

[93] Bauld, 2023;Federo et al., 2020
[94] Ford, M. (2013). The impact of school board governance on academic achievement in diverse states (Doctoral dissertation, The University of Wisconsin-Milwaukee).
[95] Barr, J. (2020). Good Governance: The Role and Impact of School Boards in Setting Student Outcome Goals (Doctoral dissertation, University of Southern California).
[96] Illinois Association of School Boards ,2014
(97) National Center for Education Statistics. (2023) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2010–11 through 2020–21; (2022) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2009–10 through 2019–20 [Data tables]. In *Digest of education statistics*. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved December 9, 2022,
from https://nces.ed.gov/programs/digest/d22/tables/dt22_105.50.asp and https://nces.ed.gov/programs/digest/d21/tables/dt21_105.50.as
[99] Ohio School Boards Association,2024;GSBA's, 2024;The Arizona School Boards Association, 2024; Illinois Association of School Boards.(2024).How School Boards Work: The Role of the Board of Education in the Community
[100] Ohio School Boards Association,2024;GSBA's, 2024;The Arizona School Boards Association, 2024; Illinois Association of School Boards.(2024).How School Boards Work: The Role of the Board of Education in the Community 5
(101) Idaho School Boards Association,2024
(102) Georgia School Boards Association,2024
(103) Minnesota School Boards Association, 2024
(104) Colorado Association of School Boards, 2022
(105) Idaho School Boards Association,2024
(106) Hess, F. M. (2002). School boards at the dawn of the 21st century: Conditions and challenges of district governance.
[107] Hess, F. M. (2002). School boards at the dawn of the 21st century: Conditions and challenges of district governance.
[108] Kowalski, T. J. (2005). Evolution of the school district superintendent position. *The contemporary superintendent: Preparation, practice, and development*, 1-18.
[109] Kowalski, T. J. (2006). The school superintendent: Theory, practice, and cases. Sage.
[110] Educational Support Services.(2020).Superintendent of Schools – Job Description
[111] Educational Support Services.(2020).Superintendent of Schools – Job Description
[112] Boston Public Schools, 2024
[113] Boston Public Schools, 2024
[114] School Superintendent Salary in the United States. (2024). Salary.com
[115] State Board for Educator Texas.(2016). State Board for Educator Certification.
[116] Univesity of Kentucky. (2024).Superintendent Certification Program. Retreved from https://education.uky.edu/edl/superintendent
[117] National Education Association, 2024
[118] Prince George's County Public Schools, 2024
[119] Atlanta Public Schools, 2024
[120] Atlanta Public Schools, 2024
[121] University of Washington.Central Office Transformation for District-wide Teaching and Learning Improvement, 2010
[122] Escambia County School District, 2024

[123] Sonoma County Office of Education, 2024
[124] للتوسع الإطلاع على كتاب History of Education in America - للمؤلف Pullima & Patten -2006
[125] National Center for Education Statistics. (2023). Characteristics of Public and Private School Principals. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved [date], from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/cls
[126] PA Principals Association.(2024). Job Description Principal
[127] Scott, D. (2018). 50-State Comparison: School Leader Certification and Preparation Progras. *Education Commission of the States*.
[128] Ohio State Board of education.(2024).Administrator Licenses. Retrved formhttps://sboe.ohio.gov/educator-licensure/licensure-pathways/administrator-licenses
[129] البشر، سعود غسان أحمد، التميمي، سعود عبدالله، المطرودي، عبدالعزيز سليمان، المطيري، فهد جبار، و القحطاني، محمد علي. (2023). تطوير الخطة الدراسية ببرنامج دكتوراه الفلسفة في الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود في ضوء الخبرات الأمريكية. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع47 ، 80 - 101. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1408301
[130] Albeshir, S. G. (2022). A Comparative Study of the Master's Program in Educational Administration in a Saudi University and Four Similar Programs in the United States. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع, (80), 166-187.
[131] The Ohio state university.(2024).Graduate Degree combined with Licensure Program in Educational Administration
[132] (هناك ترخيص لقيادة المدارس الابتدائية وما قبلها وهناك ترخيص لقيادة المدارس المتوسطة والثانوية)
[133] National Policy Board for Educational Administration (2015). Professional Standards for Educational Leaders 2015. Reston, VA. :
[134] لا يشمل عدد السكان في الأراضي التابعة للولايات المتحدة في الكاريبي والمحيط الهادي وهي 14 تبعية منها وبورتوريكو.
[135] United States Census Bureau, 2021.
[136] نسبة كبيرة من المهاجرين وصلوا إلى الولايات المتحدة بطرق غير نظامية، ولكن هناك تساهل في الولايات المتحدة نحو تلك الهجرات، وقد فشلت كثير من إستراتيجيات الحكومات المتعاقبة على كرسي البيت الأبيض في وقف زحف المهاجرين من الحدود الجنوبية للبلاد، وغالبية المهاجرين غير الشرعيين من المكسيك.
[137] United Educators Insurance, a Reciprocal Risk Retention .2021-23 Large Loss Reports
[138] Education Commission of the States. (20210).Compulsory School Age Requirements
[139] Flores, 2021.
[140] راجع فصل القضايا للاستزادة:(1982) Plyler v. Doe, 457 U.S. 202
[141] (Irwin & Others, 2023)
[142] راجع مقالة مؤلف الكتاب سعود غسان البشر في صحيفة الوطن السعودية تحت عنوان صفحة من تاريخ الأقليات الآسيوية في أمريكا المنشورة في عام 2021م.
[143] تنص الفقرة الأولى من التعديل الرابع عشر على أن جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها، يعدّون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأي ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأي ولاية أن تحرم أيّ شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين.

---

[144] U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Annual Report of the Commissioner of Education, 1870 through 1910; Biennial Survey of Education in the United States, 1919-20 through 1949-50; Statistics of State School Systems, 1951-52 through 1967-68; Statistics of Public Elementary and Secondary School Systems, 1970-71 through 1980-81; Statistics of Public and Nonpublic Elementary and Secondary Day Schools, 1968-69; Statistics of Nonpublic Elementary and Secondary Schools, 1970-71; Private Schools in American Education; Schools and Staffing Survey (SASS), "Private School Questionnaire," 1987-88 and 1990-91; Private School Universe Survey (PSS), 1989-90 through 2021-22; and Common Core of Data (CCD), "Local Education Agency Universe Survey" and "Public Elementary/Secondary School Universe Survey," 1982-83 through 2022-23. (This table was prepared January 2024.)
[145] Driscoll, D., Halcoussis, D., & Svorny, S. (2003). School district size and student performance. economics of education review, 22(2), 193-201.
[146] Duncombe, W., & Yinger, J. (2007). Does school district consolidation cut costs?. *Education Finance and Policy*, *2*(4), 341-375.
[147] Devaraj, S., Faulk, D., & Hicks, M. (2018). School district size and student performance. *Journal of Regional Analysis and Policy*, *48*(4), 25-37.
[148] Sharp, W. L., Malone, B. G., Walter, J. K., & Supley, M. L. (2000). A Three-State Study of Female Superintendents.
[149] The School Superintendents Association,2023
[150] Connell, P. H., Cobia, F. J., & Hodge, P. H. (2015). Women's Journey to the School Superintendency. Alabama Journal of Educational Leadership, 2, 37-63; Wallace, T. (2015). Increasing the proportion of female superintendents in the 21st century. *Advancing Women in Leadership Journal*, *35*, 42-47.
[151] Yudof, M. G., Levin, B., Moran, R. F., Ryan, J. E., & Bowman, K. L. (2011). Educational policy and the law. MSU Legal Studies Research Paper, (09-15).
[152] Jolly, J. L. (2009). Historical perspectives: The national defense education act, current STEM initiative, and the gifted. Gifted Child Today, 32(2), 50-53.
[153] Yudof, M. G., Levin, B., Moran, R. F., Ryan, J. E., & Bowman, K. L. (2011). Educational policy and the law. MSU Legal Studies Research Paper, (09-15).
[154] Act, C. R. (1964). Civil rights act of 1964. *Title VII, Equal Employment Opportunities*.
[155] Brown, R. M. (2021). Southern violence vs. the civil rights movement, 1954-1968. In *Perspectives on the American South* (pp. 49-69). Routledge.
[156] جامعة مينيسوتا ترجمة الدستور الأمريكي
[157] Schwartz, S. A. (2020). Police brutality and racism in America. *Explore (new York, ny)*, *16*(5), 280.
[158] Act, E. S. S. (2001). Elementary and secondary education act. *As Amended Through PL*, 114-95.
[159] Skinner, R. R. (2022). The Elementary and Secondary Education Act (ESEA), as Amended by the Every Student Succeeds Act (ESSA): A Primer. CRS Report R45977, Version 6. Updated. Congressional Research Service.
[160] Snyder, R. (2020). The right to define: Analyzing whiteness as a form of property in Washington state bilingual education law. *Language policy*, *19*(1), 31-60.
[161] Moore, S. C. (2021). A history of bilingual education in the US: Examining the politics of language policymaking (Vol. 129). Multilingual Matters.

[162] Coates, K. M. (1985). The education for all handicapped children act since 1975. *Marq. L. Rev.*, *69*, 51.

[163]للتوسع قراءة كتاب مترجم قانون التربية الخاصة للدكتور أحمد التميمي إصدار دارة جامعة الملك سعود

[164] National Commission on Excellence in Education. (1983). A nation at risk: The imperative for educational reform. The Elementary School Journal, 84(2), 113-130.

[165] Vinovskis, M. (2015). *From A Nation at Risk to No Child Left Behind: National education goals and the creation of federal education policy*. Teachers College Press.

[166] CHARTER SCHOOL EXPANSION ACT OF 1997

[167] Blackwell, W. H. (2013). An era of charter school expansion: An examination of special education in Massachusetts' charter schools. *Journal of Disability Policy Studies*, *24*(2), 75-87.

[168] Baker, B. D., Libby, K., & Wiley, K. (2015). Charter school expansion and within-district equity: Confluence or conflict?. Education Finance and Policy, 10(3), 423-465.

[169] Zhao, Y. (2014

[170] Meier, D. (2004). *Many children left behind: How the No Child Left Behind Act is damaging our children and our schools*. Beacon Press.

[171] Goertz, M. E. (2005). Implementing the no child left behind act: Challenges for the states. *Peabody Journal of Education*, *80*(2), 73-89.

[172] Lipkin, P. H., Okamoto, J., Council on Children with Disabilities and Council on School Health, Norwood Jr, K. W., Adams, R. C., Brei, T. J., ... & Young, T. (2015). The individuals with disabilities education act (IDEA) for children with special educational needs. *Pediatrics*, *136*(6), e1650-e1662.

[173] Blanck, P. (2019). Why America is better off because of the Americans with Disabilities Act and the Individuals with Disabilities Education Act. *Touro L. Rev.*, *35*, 605.

[174] Common Core State Standards Initiative. (2021).Read the Standards. Official site

[175] Watt, M. G. (2011). The Common Core State Standards Initiative: an Overview. *Online submission*.

[176] Jenkins, S., & Agamba, J. J. (2012). The common core state standards: From national initiative to instructional practice. In *Allied Academies International Conference. Academy of Educational Leadership. Proceedings* (Vol. 17, No. 1, p. 23). Jordan Whitney Enterprises, Inc.

[177] Act, E. S. S. (2015). Every student succeeds act. *Public law*, 114-95.

[178] Sharp, L. A. (2016). ESEA Reauthorization: An Overview of the Every Student Succeeds Act. *Texas Journal of Literacy Education*, *4*(1), 9-13.

[179] Adler-Greene, L. (2019). Every Student Succeeds Act: Are schools making sure every student succeeds. *Touro L. Rev.*, *35*, 11.

[180] Schultz, 2010.

[181]لو افترضنا أنهّ هناك مشاكل حدودية بين ولاية نيويورك ونيوجيرسي فأين سيتم حلّها؟ اقترح البعض من مجلس الشيوخ في ذلك الوقت وتحديدا عام 1789 للميلاد أن تحل القضايا الكبرى كالمشاكل بين الولايات أو المشاكل التي تتعلق بالدستور الأمريكي في محاكم الولايات الداخلية. ولكنّ الغالبية رأت أن من المناسب إنشاء محاكم فيدرالية لا تخضع للولايات المحلية وتكون مستقلة تحت مظلة الحكومة الاتحادية في واشنطن. والسبب الرئيس من تأسيس المحاكم الفيدرالية هو حفظ وحدة الدولة الجديدة من التدخلات الأجنبية. فعلى سبيل المثال لو كان هناك مشكلة أو قضية حدودية بين ولاية إنديانا وولاية إلينوي والمحكمة المسؤولة عن القضية في إلينوي ثم حكمت لصالح إلينوي، ففي هذا السيناريو وبدون محكمة فيدرالية فإن حكومة ولاية إنديانا لن تقبل الحكم الصادر من المحكمة، ومن ثم سوف تذهب إلى محكمة في بريطانيا أو محكمة في فرنسا

للطعن في الحكم والمطالبة بإعادة النظر في القضية. تفطّن أعضاء مجلس الشيوخ لهذه المسألة منذ بداية الاتحاد الأمريكي وأدركوا أن من المصلحة الوطنية إنشاء المحاكم الفيدرالية للحفاظ على وحدة البلاد وضمان أن تحل جميع القضايا على أرض الوطن للحفاظ عليه من التدخلات والأطماع الخارجية خصوصا في ذلك الوقت عندما كانت أمريكا تتكون من ثلاثة عشر ولاية فقط.

[182]نفس المرجع السابق

[183]جامعة مينيسوتا.(2024). دستور الولايات المتحدة الأمريكية. مكتبة حقوق الإنسان

[184]جامعة مينيسوتا.(2024). دستور الولايات المتحدة الأمريكية. مكتبة حقوق الإنسان

[185]قد يستغرب القارئ العربي من تركيزنا على المحاكم الفيدرالية وإهمالنا محاكم الولايات خصوصا أن كثيرا من القراء العرب يعتقد أن لكل ولاية نظامها وقانونها الداخلي وسيادتها على القرار. وأجيب على السؤال بنعم ولا في نفس الوقت، فالولاية لها سيادة داخلية بشرط عدم التعارض مع السيادة الفيدرالية، فلا صوت يعلو على دستور واشنطن. وتركيزنا في هذا المقام على القضايا العامة التي تؤثر على المدارس العامة في كل الولايات. لكن تبقى مشاكل قضائية تعليمية على الصعيد الداخلي في الولايات لكنها لا تعنينا في هذا الموضع.

[186] Essex, 2002.

[187] Hoffer, W. H. (2012). Plessy v. Ferguson: race and inequality in Jim Crow America. University Press of Kansas.

[188] Klein, R. T. (2014). *School Integration: Brown V. Board of Education of Topeka*. The Rosen Publishing Group, Inc.

[189] Kia, R. S. R. S. (2015). OPINION: SWANN V. CHARLOTTE-MECKLENBURG. *North Carolina Central Law Review*, *37*(2).

[190] Washington v. Seattle School District No. 1, 458 U.S. 457 (1982)

[191] Kritzer& Richards, 2003

[192] Reutter, (1994).

[193] ويجب التأكيد هنا أن كثرة القضايا عموما والتعليم خصوصا ووصولها للمحكمة العليا كان من أسبابه عدم وضوح تفسير الدستور الأمريكي. الدستور الأمريكي حمال أوجه ويقبل التفسير على صور مختلفة، فنلاحظ أن القضايا متشابهة ولكن الأحكام مختلفة

[194] Reutter, (1994).

[195] نفس المصدر السابق

[196] Reutter, (1994).

[197] يذكر أن القضاة في المحكمة العليا في الغالب متدينين لكنهم مخلصين في تطبيق الدستور العلماني الذي يواجهون صعوبات كثيرة في عدد من القضايا في تفسيرهم للدستور

[198] Sutton, (2008).

[199]وهنا يجب أن أوضح طريقة تمويل المدارس في بداية السبعينات الميلادية من القرن الماضي، حيث كانت المدارس العامة تتلقى التمويل عن طريقين تقريبا: 60% من الأموال تأتي من حكومة الولاية ككل و40% من ضرائب سكان المقاطعة ومساهماتهم (في الوقت الحالي اختلفت طريقة التمويل وأصبحت الحكومة الفيدرالية تدعم تقريبا 15% من ميزانية المدارس العامة). فعلى سبيل التوضيح إن كانت المدرسة الحكومية في حي سكني راقٍ تحيط به بيوت وقصور الأثرياء والمترفين فإن المدرسة سوف تتلقى أموالاً ضخمة من ضرائب المقاطعة السكنية وتقدر تقريبا 40% من مجموع ميزانيات المدارس.

200 ينص التعديل الرابع عشر على " جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص من

الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين.

[201] Sutton, (2008).
[202] Arneson & Shapiro, 1996.

[203] الأميش طائفة نصرانية أصولها من ألمانيا هاجرت إلى أمريكا بحثا عن الحرية الدينية. وتفضل هذه الطائفة الانعزال عن العالم ويعيشون في المناطق الزراعية البعيدة عن المدن الكبيرة. كما يحاول الأميش الابتعاد قدر الإمكان عن الوسائل الحديثة، رغم أن البعض يستخدمها.

[204] Arneson & Shapiro, 1996.

[205]ويعود السبب الرئيسي للتعليم المنزلي، أن المدارس تدرس نظريات مخالفة للمعتقدات الدينية. فعلى سبيل المثال، جميع المدارس الحكومية تتبنى تدريس نظرية دارون للتطور وهذه مخالفة للدين النصراني واليهودي بشكل عام. كما أن بعض المدارس تدرس التربية الجنسية، وتروج للشذوذ الجنسي والعوائل المحافظة لا تريد أن يتعلم أبناؤها ذلك. ولذلك يفضّل المحافظون التعليم المنزلي الذي يضمن تربية وتعليم أبنائهم على النحو الذي يريدونه. ويذكر أن المدارس العامة تتابع سير العملية التعليمية للأطفال الذين يتلقون التعليم من المنزل لضمان أنهم يتعلمون حتى سن السادسة عشرة. وهناك بعض الدراسات تقول أنّ نسبة نجاح الطلاب في التعليم العالي تكون أكبر عندما يكونون ممن تلقوا التعليم المنزلي مقارنة بزملائهم ممن كانوا منتظمين في التعليم في المدارس الحكومية.

[206] NECS, 2022.
[207] Sugarman, S. D., & Widess, E. G. (1974). Equal protection for non-English-speaking school children: Lau v. Nichols. *Calif. L. Rev.*, *62*, 157.
Wang, L. L. C. (2014). Lau v. Nichols: History of a struggle for equal and quality education. In *The Asian American educational experience* (pp. 58-91). Routledge.
[208] Mostoller,2003
[209] Reutter, (1994). .
[210] http://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html
[211] جامعة مينيسوتا, 2024
[212] Meyer v. Nebraska, 262 U.S. 390 (1923)
[213] Aizenstein, N. I. (1985). Searches by Public School Officials Valid on Reasonable Grounds--Fourth Amendment: New Jersey v. TLO, 105 S. Ct. 733 (1985). *J. Crim. L. & Criminology*, *76*, 898.
[214] Clarke, E. W. (2010). Safford Unified School District# 1 v. Redding: Why Qualified Immunity Is a poor Fit in Fourth Amendment School Search Cases. *Brigham Young University Journal of Public Law*, *24*(2), 313-345.
Katz, L. R., & Mazzone, C. J. (2009). Safford Unified School District No. 1 v. Redding and the future of school strip searches. *Case W. Res. L. Rev.*, *60*, 363.
[215] Keogh, (2007)

[216] يذكر أن التعديل الأول ينص على إبعاد الدين عن الدولة وعدم تشجيع الحكومة لفرض دين معين على الناس، ومنع قمع الناس من ممارساتهم الدينية أو ما يسمى حرية الاعتقاد. ونذكر في التعديل الاول من وثيقة الحقوق "لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلمياً، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف".

[217] Reutter, E. E. (1994). *The law of public education*. West Publishing Company.
[218] Keogh, (2007)

[219] نفس المرجع السابق

[220] LSW (1985).
[221] Reutter, 1994.

[222] LSW (1985).
[223] LSW (1985).

[224] لكن يجب ان يعرف القارئ ان يسمح للتلاميذ بعمل اندية طلابية دينية في أوقات الفسح و خلال اليوم الدراسي داخل المدارس العامة لكن يجب على إدارة المدارس ألا تمول هذه انشكة لأندية الدينية من ميزانيتها ولا يوجد مانع اذا كانت نشاطات الأندية الدينية ممولة من اسر التلاميذ اومن بعض المتبرعين.

[225] Joubert, D. E. (1995). Message in a Bottle: The United States Supreme Court Decision in Vernonia School District 47J v. Acton. La. L. Rev., 56, 959. DeMitchell, T. A., & Carroll, T. (1997).
Mandatory drug testing of student athletes: A policy response to Vernonia School District, 47J v. Acton. *Journal of School Leadership*, *7*(1), 50-68.
[226] Hayden, A. I. (2003). Board of Education of Independent School District No. 92 of Pottawatomie County v. Earls 122 S. Ct. 2559 (2002). *American University Journal of Gender, Social Policy & the Law*, *11*(2), 31.
Bates, B. E. (2003). Mercer Law Review Vol. 054 Issue 03-044 pg. 1215-Board of Education of Independent School District No. 92 of Pottawatomie County v. Earls: Supreme Court Approves Mandatory, Suspicionless Drug Testing Policy in Public High School.
[227] United Educators.(2022).2022 Large Loss Report. Retrieved from https://www.ue.org/48e81d/globalassets/global/large-loss-report-2022.pdf
[(228)] Pickering v. Board of Education, 1968
[(229)] جامعة مانيسوتا.(2024). مكتبة الحقوق. مسترجع من: rlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html
[(230)] Cleveland Board of Education v. Loudermill, 1985
[(231)] Franklin v. Gwinnett County Public Schools, 1992
[(232)] Garcetti v. Ceballos, 2006
[233] Goldstein, S. R. (1971). Interdistrict inequalities in school financing: a critical analysis of Serrano v. Priest and its progeny. *U. Pa. L. Rev.*, *120*, 504.
[234] Lau, B. (1991). Edgewood Independent School District v. Kirby: A Political Question. Baylor L. Rev., 43, 187.
[235] Rose, V. (1989). Council for Better Education, 790 SW 2d 186. *Law Rep*, *1289*.
[236] Lichtenstein, J. S. (1991). Abbott v. Burke: Reaffirming New Jersey's constitutional commitment to equal educational opportunity. *Hofstra L. Rev.*, *20*, 429.
[237] Almeida, T. A. (2004). Refocusing school finance litigation on at-risk children: Leandro v. State of North Carolina. Yale L. & Pol'y Rev., 22, 525.
[238] Stern, S. (2006). Campaign for fiscal equity v. New York: The march of folly. *Hoover Press: Hanushek/Courting Failure hhancf fm Mp_5 rev1 page v*, 1.
[239] Burns, J. R. (2014). Public school funding and McCleary v. State of Washington-a violation of the separation of powers doctrine or a legitimate exercise of judicial autonomy. *Seattle UL Rev.*, *38*, 1437.
[240] Sutton, (2008).

[241] وهنا يجب أن أوضِّح طريقة تمويل المدارس في بداية السبعينات الميلادية من القرن الماضي، حيث كانت المدارس العامة تتلقَّى التمويل عن طريقين تقريبًا: 60% من الأموال تأتي من حكومة الولاية ككل، و40% من ضرائب سكان المقاطعة ومساهماتهم، (في الوقت الحالي اختلفت طريقة التمويل وأصبحت الحكومة الفيدرالية تدعم تقريبا 15% من ميزانية المدارس العامة). فعلى سبيل التوضيح: إن كانت المدرسة الحكومية في حيٍّ سكني راقٍ تُحيط به بيوت وقصور الأثرياء

والمترفين فإن المدرسة سوف تتلقّى أموالًا ضخمة من ضرائب المقاطعة السكنية وتقدر تقريبًا بـ 40% من مجموع ميزانيات المدارس.

[242] Sutton, (2008).
[243] Open Culture.(2013).Rules for Teachers in 1872 & 1915
[244] Spring, J. (2019). *American education*. Routledge.
[245] Lester, J. A. (1968). *The American Federation of Teachers in higher education: a history of union organization of faculty members in colleges and universities, 1916-1966*. The University of Toledo.
[246] National Education Association. (2024). Offical site
[247] National Education Association. (2024). Offical site
[248] National Education Association. (2024). Offical site
[249] Lester, J. A. (1968). *The American Federation of Teachers in higher education: a history of union organization of faculty members in colleges and universities, 1916-1966*. The University of Toledo.
[250] Moe, Terry M. (2012) "Teachers Unions and American Education Reform: The Politics ofBlocking," The Forum: Vol. 10: Iss. 1, Article 4.DOI: 10.1515/1540-8884.1494
(2) (PDF) Teachers Unions and American Education Reform: The Politics of Blocking. Available from:
https://www.researchgate.net/publication/270403073_Teachers_Unions_and_American_Education_Reform_The_Politics_of_Blocking [accessed Sep 23 2024].
[251] Cowen, J., & Strunk, K. O. (2014). How Do Teachers' Unions Influence Education Policy? What We Know and What We Need to Learn. Working Paper# 42. *Education Policy Center at Michigan State University*.
Sheleton, Jon.(2018).Teacher Unionism in America Lessons from the Past for Defending and Deepening Democracy. AMERICAN EDUCATOR
[252] (Creamer & Others, 2022).
[253] Ravitch, 2016
[254] Zhao,2014
[255] Hursh, 2005
[256] Vargas,2022
[257] (DeAngelis, & Makridis, 2021;Duplantis,1995; Weiner,2012).
(258) (البشر, 2024: كمبيجو, 2019)
(259) (الخصاونة, 2013; البقية والشريف, 2021)
(260) National Commission on Excellence in Education. (1983). A nation at risk: The imperative for educational reform. The Elementary School Journal, 84(2), 113-130.
(261) Education Week,2024
(262) Friedman, M. (1955). The role of government in education.
(263) ED Choice.(2024).The ABCs of School Choice: The Comprehensive Guide to Every Private School Choice Program in America
(264) Indiana Department of Education. (2024). Retrved from
https://www.in.gov/doe/files/2023-2024-Annual-Choice-Report.pdf

(265) U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Private School Universe Survey (PSS), 2015–16. See *Digest of Education Statistics 2018*, table 205.45.
(266) Rahe, L. T. (2002). Zelman v. Simmons-Harris and the Private Choice Doctrine. *Clev. St. L. Rev.*, *50*, 221.

(267) Rockenbach, J. L. (2018). Everything, but Maybe Nothing: the Supreme Court's Important-but Fragile-Decision in Trinity Lutheran Church of Columbia, Inc. v. Comer: 137 S. Ct. 2012 (2017). Neb. L. Rev., 97, 525.
(268) Reczka, B. (2020). The Wrong Choice to Address School Choice: Espinoza v. Montana Department of Revenue. Duke J. Const. L. & Pub. Pol'y Sidebar, 15, 237.
(269) Aguirre, J. (2022). How can progressive vouchers help the poor benefit from school choice? Evidence from the Chilean voucher system. Journal of Human Resources, 57(3), 956-997.
(270) Wolf, P. J., Kisida, B., Gutmann, B., Puma, M., Eissa, N., & Rizzo, L. (2013). School Vouchers and Student Outcomes: Experimental Evidence from W ashington, DC. Journal of Policy Analysis and Management, 32(2), 246-270.
(271) Rouse, C. E., & Barrow, L. (2009). School vouchers and student achievement: Recent evidence and remaining questions. Annu. Rev. Econ., 1(1), 17-42.
(272) Ravitch, D. (2014). Reign of error: The hoax of the privatization movement and the danger to America's public schools. Vintage; Ravitch, D., & Stoehr, L. A. (2017). The death and life of the great American school system: How testing and choice are undermining education. Routledge.

(273) Ibeh, R. O. (2020). Public and Voucher School Graduation Outcomes Between 2011-2015 in a Southwestern State. Walden University.

(274) (السيسي ،2014)

(275) (العجمي، 2005)

(276) (مؤذن، 2017)

(277) (مؤذن، 2017، 91-92)

(278) (تهاني الفياض، 31، 2012).

(279) البشر,, سعود أ, الدوسري, آل-فهاد, & الزهراني. (2023). الإدارة الذاتية للمدارس في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والإنسانية, (25), 172-186.

(280) (رزق، 2011م)

(281) Ravitch, D. (2014). Reign of error: The hoax of the privatization movement and the danger to America's public schools. Vintage.
(282) Ravitch, D. (2016). *The death and life of the great American school system: How testing and choice are undermining education*. Basic books.
(283) Bulkley, K., & Fisler, J. (2003). A decade of charter schools: From theory to practice. *Educational Policy*, *17*.342-317 ,(3)
(284) U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Common Core of Data (CCD), "Public Elementary/Secondary School Universe Survey," 2021–22. See Digest of Education Statistics 2022,

(285) البشر, سعود. (2023). واقع التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة الفنون والأدب وعلـوم الإنسـانيات والاجتماع, (93), 53-67.

(286) National Alliance of Public Charter Schools (2024)
287 National Center for Education Statistics. (2023)
288 National Center for Education Statistics. (2023)
289 Gibbs, 2023
290 Katsiyannis & Others, 2023;Lee, 2013

[291] Irwin &Others, 2023
[292] Irwin &Others, 2023
[293] Irwin &Others, 2023
[(294)] National Center for Education Statistics. (2023) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2010–11 through 2020–21; (2022) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2009–10 through 2019–20 [Data tables]. In *Digest of education statistics*. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved December 9, 2022,
from https://nces.ed.gov/programs/digest/d22/tables/dt22_105.50.asp and https://nces.ed.gov/programs/digest/d21/tables/dt21_105.50.as
[295] بدأت العديد من مجالس التعليم تشترط حصول المدارس الثانوية العامة على الاعتمادات (للتوسع راجع موقــع مجلــس التعليم في ولايات أوكلاهوما وأيداهو وواشنطن للمزيد من المعلومات).
[296] Standards for Accreditation.2016 .Middle States Association of Colleges and Schools, Commissions on Elementary and Secondary Schools



المراجع

1. Standards for Accreditation.2016 .Middle States Association of Colleges and Schools, Commissions on Elementary and Secondary Schools
2. Adler-Greene, L. (2019). Every Student Succeeds Act: Are schools making sure every student succeeds. Touro L. Rev., 35, 11.
3. Aguirre, J. (2022). How can progressive vouchers help the poor benefit from school choice? Evidence from the Chilean voucher system. Journal of Human Resources, 57(3), 956-997.
4. Aizenstein, N. I. (1985). Searches by Public School Officials Valid on Reasonable Grounds--Fourth Amendment: New Jersey v. TLO, 105 S. Ct. 733 (1985). J. Crim. L. & Criminology, 76, 898.
5. Albeshir, S. G. (2022). A Comparative Study of the Master's Program in Educational Administration in a Saudi University and Four Similar Programs in the United States. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع, (80), 166-187.
6. Allen, J. (1998). Charter schools and federal law: The charter school expansion act of 1998. Center for Education Reform Press Release retrieved from http://www. edreform. com/Press_Box/Press_Releases.
7. Almeida, T. A. (2004). Refocusing school finance litigation on at-risk children: Leandro v. State of North Carolina. Yale L. & Pol'y Rev., 22, 525.
8. Arneson, R. J., & Shapiro, I. (1996). Democratic autonomy and religious freedom: a critique of Wisconsin v. Yoder. Nomos, 38, 365-411.
9. Baker, B. D., Libby, K., & Wiley, K. (2015). Charter school expansion and within-district equity: Confluence or conflict?. Education Finance and Policy, 10(3), 423-465.
10. Baker, B. D., Sciarra, D. G., & Farrie, D. (2018). Is school funding fair? A national report card. Education Law Center.
11. Baker, E. L., Barton, P. E., Darling-Hammond, L., Haertel, E., Ladd, H. F., Linn, R. L., ... & Shepard, L. A. (2010). Problems with the Use of Student Test Scores to Evaluate Teachers. EPI Briefing Paper# 278. Economic Policy Institute.

12. Barr, J. (2020). Good Governance: The Role and Impact of School Boards in Setting Student Outcome Goals (Doctoral dissertation, University of Southern California).
13. Bates, B. E. (2003). Mercer Law Review Vol. 054 Issue 03-044 pg. 1215-Board of Education of Independent School District No. 92 of Pottawatomie County v. Earls: Supreme Court Approves Mandatory, Suspicionless Drug Testing Policy in Public High School.
14. Bedden, D. T. (2006). Public school law: Student search and seizure in K–12 public schools (Doctoral dissertation, Virginia Polytechnic Institute and State University).
15. Behind, N. C. L. (2002). No child left behind act. Washington, DC: US Department of Education.
16. Blackwell, W. H. (2013). An era of charter school expansion: An examination of special education in Massachusetts' charter schools. Journal of Disability Policy Studies, 24(2), 75-87.
17. Blanck, P. (2019). Why America is better off because of the Americans with Disabilities Act and the Individuals with Disabilities Education Act. Touro L. Rev., 35, 605.
18. Blinder, A. (2015). Atlanta educators convicted in school cheating scandal. New York Times, 1.
19. Bowman, K. L. (Ed.). (2021). The Oxford Handbook of US Education Law. Oxford University Press.
20. Bradshaw, C. P., Sawyer, A. L., & O'Brennan, L. M. (2007). Bullying and peer victimization at school: Perceptual differences between students and school staff. School psychology review, 36(3), 361-382.
21. Brown, R. M. (2021). Southern violence vs. the civil rights movement, 1954-1968. In Perspectives on the American South (pp. 49-69). Routledge.
22. Bulkley, K., & Fisler, J. (2003). A decade of charter schools: From theory to practice. Educational Policy, 17.342-317 ,(3)
23. Bureau of Labor Statistics, U.S. Department of Labor, Occupational Outlook Handbook, Teacher Assistants, at https://www.bls.gov/ooh/education-training-and-library/teacher-assistants.htm (visited August 29, 2024).
24. Burns, J. R. (2014). Public school funding and McCleary v. State of Washington-a violation of the separation of powers doctrine or a legitimate exercise of judicial autonomy. Seattle UL Rev., 38, 1437.
25. Cantor, 2013
26. CHARTER SCHOOL EXPANSION ACT OF 1997
27. Clarke, E. W. (2010). Safford Unified School District# 1 v. Redding: Why Qualified Immunity Is a poor Fit in Fourth Amendment School Search Cases. Brigham Young University Journal of Public Law, 24(2), 313-345.
28. Cleveland Board of Education v. Loudermill, 1985
29. Coates, K. M. (1985). The education for all handicapped children act since 1975. Marq. L. Rev., 69, 51.
30. Colorado Association of School Boards, 2022
31. Common Core State Standards Initiative. (2021).Read the Standards. Official site
32. Connell, P. H., Cobia, F. J., & Hodge, P. H. (2015). Women's Journey to the School Superintendency. Alabama Journal of Educational Leadership, 2, 37-63;

Wallace, T. (2015). Increasing the proportion of female superintendents in the 21st century. Advancing Women in Leadership Journal, 35, 42-47.
33. Conron, K.J. LGBT Youth Population in the United States. (September 2020). The Williams Institute, UCLA, Los Angeles, CA.
34. Cowen, J., & Strunk, K. O. (2014). How Do Teachers' Unions Influence Education Policy? What We Know and What We Need to Learn. Working Paper# 42. Education Policy Center at Michigan State University.
35. Dee, T. S., Jacob, B., & Schwartz, N. L. (2013). The effects of NCLB on school resources and practices. Educational Evaluation and Policy Analysis, 35(2), 252-279.
36. Democracy Docket.(2023).How State Supreme Court Justices Are Selected. Retreved form https://www.democracydocket.com/analysis/how-state-supreme-court-justices-are-selected/
37. DEPARTMENT OF EDUCATION FISCAL YEAR 2025 PRESIDENT'S BUDGET. (2024).DEPARTMENT OF EDUCATION. Retrved fromhttps://www.ed.gov/sites/ed/files/about/overview/budget/budget25/25pbapt.pdf
38. Devaraj, S., Faulk, D., & Hicks, M. (2018). School district size and student performance. Journal of Regional Analysis and Policy, 48(4), 25-37.
39. Dierenfield, B. J. (2007). The battle over school prayer: how Engel v. Vitale changed America. Landmark Law Cases & American.
40. Driscoll, D., Halcoussis, D., & Svorny, S. (2003). School district size and student performance. economics of education review, 22(2), 193-201.
41. Duncombe, W., & Yinger, J. (2007). Does school district consolidation cut costs?. Education Finance and Policy, 2(4), 341-375.
42. ED Choice.(2024).The ABCs of School Choice: The Comprehensive Guide to Every Private School Choice Program in America
43. Education Commission of the States. (20210).Compulsory School Age Requirements
44. Education Commission of the States.(2024).50-State Comparison: K-12 Governance; State Board of Education Duties. (2024). Indiana Government site. Retrieved fromhttps://www.in.gov/sboe/files/02-SBOE_Powers_and_Duties.pdf
45. Essex, N. L. (2002). School law and the public schools: A practical guide for educational leaders. Allyn & Bacon, A Pearson Education Company, 75 Arlington Street, Suite 300, Boston, MA 02116.
46. Essex, N. L. (2002). School law and the public schools: A practical guide for educational leaders. Allyn & Bacon, A Pearson Education Company, 75 Arlington Street, Suite 300, Boston, MA 02116.
47. Essex, N. L. (2002). School law and the public schools: A practical guide for educational leaders. Allyn & Bacon, A Pearson Education Company, 75 Arlington Street, Suite 300, Boston, MA 02116.
48. Fernald, A. (2014, February). How talking to children nurtures language development across SES and culture. In American Association for the Advancement of Science.
49. Flemming, A. S. (1960). The philosophy and objectives of the National Defense Education Act. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 327(1), 132-138.

50. Ford, M. (2013). The impact of school board governance on academic achievement in diverse states (Doctoral dissertation, The University of Wisconsin-Milwaukee).
51. Gamson, D. A., McDermott, K. A., & Reed, D. S. (2015). The Elementary and Secondary Education Act at fifty: Aspirations, effects, and limitations. RSF: The Russell Sage Foundation Journal of the Social Sciences, 1(3), 1-29.
52. García, E., & Weiss, E. (2019). US Schools Struggle to Hire and Retain Teachers. The Second Report in" The Perfect Storm in the Teacher Labor Market" Series. Economic policy institute.
53. Goertz, M. E. (2005). Implementing the no child left behind act: Challenges for the states. Peabody Journal of Education, 80(2), 73-89.
54. Goldstein, S. R. (1971). Interdistrict inequalities in school financing: a critical analysis of Serrano v. Priest and its progeny. U. Pa. L. Rev., 120, 504.
55. Golub, M. (2005). Plessy as “passing”: Judicial responses to ambiguously raced bodies in Plessy v. Ferguson. Law & Society Review, 39(3), 563-600.
56. Gysbers, N. C. (2010). School counseling principles: Remembering the past, shaping the future. American School Counselor Association.
57. Hayden, A. I. (2003). Board of Education of Independent School District No. 92 of Pottawatomie County v. Earls 122 S. Ct. 2559 (2002). American University Journal of Gender, Social Policy & the Law, 11(2), 31.
58. Hess, F. M. (2002). School boards at the dawn of the 21st century: Conditions and challenges of district governance.
59. Hess, F. M. (2002). School boards at the dawn of the 21st century: Conditions and challenges of district governance.
60. Hibel, J., & Penn, D. M. (2020). Bad apples or bad orchards? An organizational analysis of educator cheating on standardized accountability tests. Sociology of Education, 93(4), 331-352.
61. Hoffer, W. H. (2012). Plessy v. Ferguson: race and inequality in Jim Crow America. University Press of Kansas.
62. Howard, L. C., Krueger, E. A., Barker, J. O., Boley Cruz, T., Cwalina, S. N., Unger, J. B., ... & Leventhal, A. M. (2022). Young Adults’ Distress About Police Brutality Following the Death of George Floyd. Youth & Society, 0044118X221087282.
63. http://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html
64. Ibeh, R. O. (2020). Public and Voucher School Graduation Outcomes Between 2011-2015 in a Southwestern State. Walden University.
65. Idaho School Boards Association.2024. official site
66. Illinois Association of School Boards.(2024).How School Boards Work: The Role of the Board of Education in the Community 5
67. Imber, M., Van Geel, T., Blokhuis, J. C., & Feldman, J. (2013). A teacher's guide to education law. Routledge.
68. Indiana Department of Education. (2024). Retrved from https://www.in.gov/doe/files/2023-2024-Annual-Choice-Report.pdf
69. Iowa Department of Education.(2024). About the Iowa Department of Education
70. Irwin, V., Wang, K., Jung, J., Kessler, E., Tezil, T., Alhassani, S., Filbey, A., Dilig, R., and Bullock Mann, F. (2024). Report on the Condition of Education 2024 (NCES 2024-144). U.S. Department of Education. Washington, DC: National Center for Education Statistics. Retrieved [date] from https://nces.ed.gov/pubsearch/pubsinfo.asp?pubid=2024144.

71. Jenkins, S., & Agamba, J. J. (2012). The common core state standards: From national initiative to instructional practice. In Allied Academies International Conference. Academy of Educational Leadership. Proceedings (Vol. 17, No. 1, p. 23). Jordan Whitney Enterprises, Inc.
72. Jolly, J. L. (2009). Historical perspectives: The national defense education act, current STEM initiative, and the gifted. Gifted Child Today, 32(2), 50-53.
73. Joubert, D. E. (1995). Message in a Bottle: The United States Supreme Court Decision in Vernonia School District 47J v. Acton. La. L. Rev., 56, 959. DeMitchell, T. A., & Carroll, T. (1997).
74. Karier, C. J. (1986). The individual, society, and education: A history of American educational ideas. University of Illinois Press.
75. Katsiyannis, A., Whitford, D. K., & Ennis, R. P. (2018). Historical examination of United States intentional mass school shootings in the 20th and 21st centuries: Implications for students, schools, and society. Journal of Child and Family Studies, 27(8), 2562-2573.
76. Katz, L. R., & Mazzone, C. J. (2009). Safford Unified School District No. 1 v. Redding and the future of school strip searches. Case W. Res. L. Rev., 60, 363.
77. Kellaghan, T., & Greaney, V. (2019). A brief history of written examinations.
78. Keogh, B. K. (2007). Celebrating PL 94-142: The Education of All Handicapped Children Act of 1975. Issues in Teacher Education, 16(2), 65-69.
79. Kia, R. S. R. S. (2015). OPINION: SWANN V. CHARLOTTE-MECKLENBURG. North Carolina Central Law Review, 37(2).
80. Klein, R. T. (2014). School Integration: Brown V. Board of Education of Topeka. The Rosen Publishing Group, Inc.
81. Kochhar, R., & Sechopoulos, S. (2022). How the American middle class has changed in the past five decades.Pew Research Center
82. Kosciw, J. G., Clark, C. M., Truong, N. L., & Zongrone, A. D. (2020). The 2019 National School Climate Survey: The Experiences of Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender, and Queer Youth in Our Nation's Schools. A Report from GLSEN. Gay, Lesbian and Straight Education Network (GLSEN). 121 West 27th Street Suite 804, New York, NY 10001.
83. Kowalski, T. J. (2005). Evolution of the school district superintendent position. The contemporary superintendent: Preparation, practice, and development, 1-18.
84. Kowalski, T. J. (2006). The school superintendent: Theory, practice, and cases. Sage.
85. Kritzer& Richards, 2003
86. Kritzer, H. M., & Richards, M. J. (2003). Jurisprudential regimes and Supreme Court decisionmaking: The Lemon regime and establishment clause cases. Law & Society Review, 37(4), 827-840.
87. Lackney, J. A. (2015). History of the Schoolhouse in the USA. In Schools for the Future Springer, Wiesbaden.
88. Lau, B. (1991). Edgewood Independent School District v. Kirby: A Political Question. Baylor L. Rev., 43, 187.
89. Leonardo, Z. (2007). The war on schools: NCLB, nation creation and the educational construction of whiteness. Race Ethnicity and Education, 10(3), 261-278.

90. Lester, J. A. (1968). The American Federation of Teachers in higher education: a history of union organization of faculty members in colleges and universities, 1916-1966. The University of Toledo.
91. Lester, J. A. (1968). The American Federation of Teachers in higher education: a history of union organization of faculty members in colleges and universities, 1916-1966. The University of Toledo.
92. Lichtenstein, J. S. (1991). Abbott v. Burke: Reaffirming New Jersey's constitutional commitment to equal educational opportunity. Hofstra L. Rev., 20, 429.
93. Lipkin, P. H., Okamoto, J., Council on Children with Disabilities and Council on School Health, Norwood Jr, K. W., Adams, R. C., Brei, T. J., ... & Young, T. (2015). The individuals with disabilities education act (IDEA) for children with special educational needs. Pediatrics, 136(6), e1650-e1662.
94. Liptak, A. (2015). Supreme Court ruling makes same-sex marriage a right nationwide. The New York Times, 26, A1.
95. López, G. R., & Burciaga, R. (2014). The troublesome legacy of Brown v. Board of Education. Educational Administration Quarterly, 50(5), 796-811.
96. LSW. (1985). Beyond the Establishment Clause: Enforcing Separation of Church and State Through State Constitutional Provisions. Virginia Law Review, 625-653.
97. Mandatory drug testing of student athletes: A policy response to Vernonia School District, 47J v. Acton. Journal of School Leadership, 7(1), 50-68.
98. Mann, C. C. (2005). 1491: New revelations of the Americas before Columbus. Alfred a Knopf Incorporated.
99. Meier, D. (2004). Many children left behind: How the No Child Left Behind Act is damaging our children and our schools. Beacon Press.
100. Meyer v. Nebraska, 262 U.S. 390 (1923)
101. Minnesota School Boards Association, 2024
102. Moe, Terry M. (2012) "Teachers Unions and American Education Reform: The Politics ofBlocking," The Forum: Vol. 10: Iss. 1, Article 4.DOI: 10.1515/1540-8884.1494
(2) (PDF) Teachers Unions and American Education Reform: The Politics of Blocking. Available from: https://www.researchgate.net/publication/270403073_Teachers_Unions_and_American_Education_Reform_The_Politics_of_Blocking [accessed Sep 23 2024].
103. Moore, S. C. (2021). A history of bilingual education in the US: Examining the politics of language policymaking (Vol. 129). Multilingual Matters.
104. Mostoller, L. (2003). Freedom of speech and freedom from student-on-student sexual harassment in public schools: The nexus between Tinker v. Des Moines independent community school district and Davis v. Monroe county board of education. NML Rev., 33, 533.
105. National Alliance of Public Charter Schools (2024)
106. National Center for Education Statistics. (2022). Homeschooled Children and Reasons for Homeschooling. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved March 8, 2023, from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/tgk.
107. National Center for Education Statistics. (2023) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2010–11 through

2020–21; (2022) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2009–10 through 2019–20 [Data tables]. In Digest of education statistics. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved December 9, 2022, from https://nces.ed.gov/programs/digest/d22/tables/dt22_105.50.asp and https://nces.ed.gov/programs/digest/d21/tables/dt21_105.50.asp.

108. National Center for Education Statistics. (2023) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2010–11 through 2020–21; (2022) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2009–10 through 2019–20 [Data tables]. In Digest of education statistics. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved December 9, 2022, from https://nces.ed.gov/programs/digest/d22/tables/dt22_105.50.asp and https://nces.ed.gov/programs/digest/d21/tables/dt21_105.50.as
109. National Center for Education Statistics. (2023) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2010–11 through 2020–21; (2022) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2009–10 through 2019–20 [Data tables]. In Digest of education statistics. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved December 9, 2022, from https://nces.ed.gov/programs/digest/d22/tables/dt22_105.50.asp and https://nces.ed.gov/programs/digest/d21/tables/dt21_105.50.as
110. National Center for Education Statistics. (2023) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2010–11 through 2020–21; (2022) Table 105.50. Number of educational institutions, by level and control of institution: 2009–10 through 2019–20 [Data tables]. In Digest of education statistics. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved December 9, 2022, from https://nces.ed.gov/programs/digest/d22/tables/dt22_105.50.asp and https://nces.ed.gov/programs/digest/d21/tables/dt21_105.50.as
111. National Center for Education Statistics. (2023). Characteristics of Public and Private School Principals. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved [date], from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/cls
112. National Center for Education Statistics. (2023). Concentration of Public School Students Eligible for Free or Reduced-Price Lunch. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved May 24, 2023, from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/clb.
113. National Center for Education Statistics. (2023, TBA). Table 208.20. Public and private elementary and secondary teachers, enrollment, pupil/teacher ratios, and new teacher hires: Selected years, fall 1955 through fall 2031 [Data table]. In Digest of education statistics. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved TBA, from https://nces.ed.gov/programs/digest/d22/tables/dt22_208.20.aspNational Center for Education Statistics. (2023, TBA). Table 208.20. Public and private elementary and secondary teachers, enrollment, pupil/teacher ratios, and new teacher hires: Selected years, fall 1955 through fall 2031 [Data table]. In Digest of education statistics. U.S. Department of Education, Institute of Education

Sciences. Retrieved TBA, from https://nces.ed.gov/programs/digest/d22/tables/dt22_208.20.asp
114. National Center for Education Statistics. (2024). Public School Revenue Sources. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved [date], from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/cma.
115. National Center for Education Statistics. (2024). Public School Revenue Sources. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved [date], from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/cma.
116. National Center for Education Statistics. (2024). Racial/Ethnic Enrollment in Public Schools. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved [date], from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/cge.
117. National Commission on Excellence in Education. (1983). A nation at risk: The imperative for educational reform. The Elementary School Journal, 84(2), 113-130.
118. National Commission on Excellence in Education. (1983). A nation at risk: The imperative for educational reform. The Elementary School Journal, 84(2), 113-130.
119. National Commission on Excellence in Education. (1983). A nation at risk: The imperative for educational reform. The Elementary School Journal, 84(2), 113-130.
120. National Education Association, Estimates of School Statistics, 1959-60 through 2008-09; and unpublished tabulations. U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, National Income and Product Accounts, tables 6.6B-D, retrieved August 25, 2009, from http://www.bea.gov/national/nipaweb/SelectTable.asp. (This table was prepared August 2009.)
121. National Policy Board for Educational Administration (2015). Professional Standards for Educational Leaders 2015. Reston, VA. :
122. Ohio School Boards Association.2024. official site
123. Ohio State Board of education.(2024).Administrator Licenses. Retrved formhttps://sboe.ohio.gov/educator-licensure/licensure-pathways/administrator-licenses
124. Open Culture.(2013).Rules for Teachers in 1872 & 1915
125. Orfield, G. (1969). The Reconstruction of Southern Education: The Schools and the 1964 Civil Rights Act.
126. Peterson, P. E., Howell, W. G., & Greene, J. P. (1999). An Evaluation of the Cleveland Voucher Program after Two Years.
127. Pickering v. Board of Education, 1968
128. Rahe, L. T. (2002). Zelman v. Simmons-Harris and the Private Choice Doctrine. Clev. St. L. Rev., 50, 221.
129. Ravitch, D. (2000). The great school wars: A history of the New York City public schools. JHU Press.
130. Ravitch, D. (2011). National standards in American education: A citizen's guide. Brookings Institution Press.
131. Ravitch, D. (2013). Reign of error: The hoax of the privatization movement and the danger to America's public schools. Vintage.

132. Ravitch, D. (2014). Reign of error: The hoax of the privatization movement and the danger to America's public schools. Vintage; Ravitch, D., & Stoehr, L. A. (2017). The death and life of the great American school system: How testing and choice are undermining education. Routledge.
133. Ravitch, D. (2014). Reign of error: The hoax of the privatization movement and the danger to America's public schools. Vintage.
134. Ravitch, D. (2016). The death and life of the great American school system: How testing and choice are undermining education. Basic books.
135. Ravitch, D., & Stoehr, L. A. (2017). The death and life of the great American school system: How testing and choice are undermining education. In Early learning (pp. 125-128). Routledge.
136. Ravitch, D., & Stoehr, L. A. (2017). The death and life of the great American school system: How testing and choice are undermining education. Routledge.
137. Reczka, B. (2020). The Wrong Choice to Address School Choice: Espinoza v. Montana Department of Revenue. Duke J. Const. L. & Pub. Pol'y Sidebar, 15, 237.
138. Reutter, E. E. (1994). The law of public education. West Publishing Company.
139. Robinson, C. J. (2013). Black movements in America. Routledge.
140. Rockenbach, J. L. (2018). Everything, but Maybe Nothing: the Supreme Court's Important-but Fragile-Decision in Trinity Lutheran Church of Columbia, Inc. v. Comer: 137 S. Ct. 2012 (2017). Neb. L. Rev., 97, 525.
141. Rose, V. (1989). Council for Better Education, 790 SW 2d 186. Law Rep, 1289.
142. Rouse, C. E., & Barrow, L. (2009). School vouchers and student achievement: Recent evidence and remaining questions. Annu. Rev. Econ., 1(1), 17-42.
143. Sahlberg, P. (2021). Finnish Lessons 3. 0: What Can the World Learn from Educational Change in Finland?. Teachers College Press.
144. Schildkraut, J., & Muschert, G. W. (2013). Violent media, guns, and mental illness: The three ring circus of causal factors for school massacres, as related in media discourse. Fast Capitalism, 10
145. School Superintendent Salary in the United States. (2024). Salary.com
146. Schultz, D. A. (2010). Encyclopedia of the United States constitution. Infobase Publishing.
147. Schwartz, S. A. (2020). Police brutality and racism in America. Explore (new York, ny), 16(5), 280.
148. Scott, D. (2018). 50-State Comparison: School Leader Certification and Preparation Programs. Education Commission of the States.
149. Senate, U. S. (2013). Constitution of the United States. US Senate, http://www. senate. gov/civics/constitution_item/constitution. htm (accessed February 27, 2011).
150. Sharp, L. A. (2016). ESEA Reauthorization: An Overview of the Every Student Succeeds Act. Texas Journal of Literacy Education, 4(1), 9-13.
151. Sharp, L. A. (2016). ESEA Reauthorization: An Overview of the Every Student Succeeds Act. Texas Journal of Literacy Education, 4(1), 9-13.
152. Sharp, W. L., Malone, B. G., Walter, J. K., & Supley, M. L. (2000). A Three-State Study of Female Superintendents.
153. Sheleton, Jon.(2018).Teacher Unionism in America Lessons from the Past for Defending and Deepening Democracy. AMERICAN EDUCATOR

154. Simpson, R. L., Lacava, P. G., & Sampson Graner, P. (2004). The no child left behind act: Challenges and implications for educators. Intervention in school and clinic, 40(2), 67-75.
155. Skinner, R. R. (2022). The Elementary and Secondary Education Act (ESEA), as Amended by the Every Student Succeeds Act (ESSA): A Primer. CRS Report R45977, Version 6. Updated. Congressional Research Service
156. Snyder, R. (2020). The right to define: Analyzing whiteness as a form of property in Washington state bilingual education law. Language policy, 19(1), 31-60.
157. Sonoma County Office of Education, 2024
158. Spaeth, H. J., & Smith, E. C. (1991). Constitution of the United States—13th Edition. HarperCollins Publishers.
159. Spring, J. (2019). American education. Routledge.
160. Stallings, D. T. (2002). A brief history of the United States department of education. Durham, NC: Center for Child and Family Policy, Duke University; McGuinn, P. (2015). Schooling the state: ESEA and the evolution of the US Department of Education. RSF: The Russell Sage Foundation Journal of the Social Sciences, 1(3), 77-94. U.S. Department of Education.(2024).Federal Role in Education;
161. Stallings, D. T. (2002). A brief history of the United States department of education. Durham, NC: Center for Child and Family Policy, Duke University; McGuinn, P. (2015). Schooling the state: ESEA and the evolution of the US Department of Education. RSF: The Russell Sage Foundation Journal of the Social Sciences, 1(3), 77-94.
162. State Board for Educator Texas.(2016). State Board for Educator Certification.
163. Stern, S. (2006). Campaign for fiscal equity v. New York: The march of folly. Hoover Press: Hanushek/Courting Failure hhancf fm Mp_5 rev1 page v, 1.
164. Stewner-Manzanares, G. (1988). The Bilingual Education Act: Twenty Years Later. New Focus, Occasional Papers in Bilingual Education, Number 6. New focus.
165. Sugarman, S. D., & Widess, E. G. (1974). Equal protection for non-English-speaking school children: Lau v. Nichols. Calif. L. Rev., 62, 157.
166. Sutton, J. S. (2008). San Antonio Independent School District v. Rodriguez and Its Aftermath. Virginia Law Review, 1963-1986.
167. The Arizona School Boards Association, 2024
168. The Arizona School Boards Association, 2024; Illinois Association of School Boards.(2024).How School Boards Work: The Role of the Board of Education in the Community 5
169. The Ohio state university.(2024).Graduate Degree combined with Licensure Program in Educational Administration
170. The School Superintendents Association,2023
171. The State Board of Education.(2024).the Nebraska Department of Education
172. Turnbull III, H. R. (2005). Individuals with disabilities education act reauthorization: Accountability and personal responsibility. Remedial and Special Education, 26(6), 320-326.
173. U.S. Census Bureau. (2023). Poverty in the United States: 2023. Retrieved from https://www.census.gov/library/publications/2024/demo/p60-283.html

174. U.S. Census Bureau. (2023).Income in the United States: 2023. Retrieved from https://www.census.gov/library/publications/2024/demo/p60-282.html
175. U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Statistics of State School Systems, various years; Statistics of Public Elementary and Secondary Schools, various years; and Common Core of Data (CCD), "State Nonfiscal Survey of Public Elementary/Secondary Education," 1986-87 through 2022-23. (This table was prepared January 2024.)
176. U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Annual Report of the Commissioner of Education, 1870 through 1910; Biennial Survey of Education in the United States, 1919-20 through 1949-50; Statistics of State School Systems, 1951-52 through 1967-68; Statistics of Public Elementary and Secondary School Systems, 1970-71 through 1980-81; Statistics of Public and Nonpublic Elementary and Secondary Day Schools, 1968-69; Statistics of Nonpublic Elementary and Secondary Schools, 1970-71; Private Schools in American Education; Schools and Staffing Survey (SASS), "Private School Questionnaire," 1987-88 and 1990-91; Private School Universe Survey (PSS), 1989-90 through 2021-22; and Common Core of Data (CCD), "Local Education Agency Universe Survey" and "Public Elementary/Secondary School Universe Survey," 1982-83 through 2022-23. (This table was prepared January 2024.)
177. U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Private School Universe Survey (PSS), 2015–16. See Digest of Education Statistics 2018, table 205.45.
178. U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Common Core of Data (CCD), “Public Elementary/Secondary School Universe Survey,” 2021–22. See Digest of Education Statistics 2022,
179. U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, National Teacher and Principal Survey (NTPS), “Public School Teacher Data File,” 2020–21. See Digest of Education Statistics 2022
180. U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Common Core of Data (CCD), State Nonfiscal Public Elementary/Secondary Education Survey, 2021-2022
181. United Educators Insurance, a Reciprocal Risk Retention .2021-23 Large Loss Reports
182. United Educators.(2022).2022 Large Loss Report. Retrieved from https://www.ue.org/48e81d/globalassets/global/large-loss-report-2022.pdf
183. United States Census Bureau, 2021.
184. United States. Department of Homeland Security. 2020 Yearbook of Immigration Statistics. Washington, D.C.: U.S. Department of Homeland Security, Office of Immigration Statistics, 2022.
185. University of Washington.Central Office Transformation for District-wide Teaching and Learning Improvement, 2010
186. Univesity of Kentucky. (2024).Superintendent Certification Program. Retreved from https://education.uky.edu/edl/superintendent
187. Urban, W. J., Wagoner, J. L., & Gaither, M. (2019). American education: A history. Routledge.
188. Urban, W. J., Wagoner, J. L., & Gaither, M. (2019). American education: A history. Routledge.

189. Viktorin, J. (2018). Teacher assistant in the inclusive school environment. The Educational Review, USA, 2(6), 320-329.
190. Vinovskis, M. (2015). From A Nation at Risk to No Child Left Behind: National education goals and the creation of federal education policy. Teachers College Press.
191. Wang, L. L. C. (2014). Lau v. Nichols: History of a struggle for equal and quality education. In The Asian American educational experience (pp. 58-91). Routledge.
192. Washington v. Seattle School District No. 1, 458 U.S. 457 (1982)
193. Watt, M. G. (2011). The Common Core State Standards Initiative: an Overview. Online submission.
194. Watt, M. G. (2011). The Common Core State Standards Initiative: an Overview. Online submission.
195. Wilson, T. (2019). School Shootings in America. Interdisciplinary Insights: The Journal of Saint Leo University's College of Education and Social Services, 1(2), 59-69.
196. Winzer, M. A. (1993). The history of special education: From isolation to integration. Gallaudet University Press.
197. Wolf, P. J., Kisida, B., Gutmann, B., Puma, M., Eissa, N., & Rizzo, L. (2013). School Vouchers and Student Outcomes: Experimental Evidence from W ashington, DC. Journal of Policy Analysis and Management, 32(2), 246-270.
198. Wright& Wright, 2007
199. Yell, M. L., Shriner, J. G., & Katsiyannis, A. (2006). Individuals with disabilities education improvement act of 2004 and IDEA regulations of 2006: Implications for educators, administrators, and teacher trainers. Focus on exceptional children, 39(1), 1-24.
200. Yudof, M. G., Levin, B., Moran, R. F., Ryan, J. E., & Bowman, K. L. (2011). Educational policy and the law. MSU Legal Studies Research Paper, (09-15).
201. Yudof, M. G., Levin, B., Moran, R. F., Ryan, J. E., & Bowman, K. L. (2011). Educational policy and the law. MSU Legal Studies Research Paper, (09-15).
202. Zettel, J. J., & Ballard, J. (1979). The education for all handicapped children act of 1975 PL 94-142: Its history, origins, and concepts. Journal of Education, 161(3), 5-22.
203. Zhao, Y. (2014). Who's afraid of the big bad dragon?: Why China has the best (and worst) education system in the world. John Wiley & Sons.
204. Zinn, H. (2015). A people's history of the United States: 1492-present. Routledge.
205. البشر, سعود. (2023). واقع التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع, (93), 53-67.
206. البشر, سعود. (2023). تطور التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية (1628-1983). المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية, (46), 32-49.
207. البشر, سعود. (2023). تاريخ التعليم العالي في الولايات المتحدة منذ النشأة حتى عام 1899. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع, (92), 61-79.
208. البشر, سعود.(2021). التعليم العالي في الولايات المتحدة نظرة عامة. تكوين للنشر السعودية